



المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنييف 2007



تقرير المؤتمر الدولي الثلاثين للسليب الأحمر والهلال الأحمر

يشمل ملخص تقرير مجلس المندوبين لعام 2007

إعداد اللجنة الدولية للسليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات السليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف 23 - 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2007

مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

المحتويات

نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

1

1-1 قرارات مجلس المندوبين لعام 2007 9

- 1-1-1 عمل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر 9
- 2-1-1 نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل 11
- 3-1-1 الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني 12
- 4-1-1 استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (وخطة التنفيذ)، (2008-2018) 14
- 5-1-1 الهجرة الدولية 62
- 6-1-1 تنفيذ اتفاق إشبيلية 65
- 7-1-1 استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر 67
- 8-1-1 القانون الدولي الإنساني والذخائر العنقودية 70
- 9-1-1 جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر 72
- 10-1-1 اقتراح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر 73

2-1 قرارات المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر 76

- 1-2-1 معاً من أجل الإنسانية 76
- 2-2-1 الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني 85
- 3-2-1 إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة» 89
- 4-2-1 اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث 97
- 5-2-1 متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل 118
- 6-2-1 تاريخ ومكان عقد مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2011 120



قائمة بأسماء المندوبين

2

121	أعضاء المؤتمر	1-2
173	اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر	2-2
175	المراقبون	3-2
175	الجمعيات الوطنية بانتظار الاعتراف بها وقبولها	1-3-2
175	الكيانات والمنظمات التي شاركت بصفة مراقب	2-3-2
183	المدعوون	4-2
183	المتكلمون الضيوف	1-4-2
184	الصليب الأحمر والهلال الأحمر	2-4-2
184	ضيوف آخرون	3-4-2

مجلس المندوبين 2007

3

185	دعوة	1-3
187	جدول الأعمال	2-3
189	رئاسة مجلس المندوبين	3-3
191	المحضر الموجز	4-3
191	الجلسة الافتتاحية والجلسة العامة الأولى	1-4-3
	الجلسة الافتتاحية	
	كلمة الدكتور محمد الحديد رئيس اللجنة الدائمة	
	البند 1- الانتخابات وجدول الأعمال والمسائل الإجرائية	
	افتتاح الجلسة من قبل رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
	انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائب الرئيس والأمناء	
	اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين	

البند 2- عمل اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر	
تقرير رئيس اللجنة الدائمة	
نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل	
تقرير شفهي للمراقب المستقل السيد «بير ستنباك»	
البند 3- الطبيعة الخاصة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر - الطريق نحو علاقة متميزة/ فريدة وشرائط فعلية بين الدول ومكونات الحركة	
البند 4- إعادة الروابط العائلية	
2-4-3 حفل توزيع ميداليات «هنري دونان»	204
3-4-3 الجلسة العامة الثانية	207
البند 5- الهجرة	
البند 2- عمل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (تابع)	
نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل	
البند 6- التدابير التكميلية لاتفاق إشبيلية	
البند 7- استراتيجية الحركة	
1-7 تنفيذ استراتيجية الحركة	
2-7 دراسة بشأن مسائل تشغيلية وتجارية ومسائل أخرى غير تشغيلية تتعلق باستخدام الشارة (المهمة العاشرة)	
3-7 استعراض النظم الأساسية للجمعيات الوطنية (المهمة الثالثة)	
البند 8- الأسلحة والقانون الدولي الإنساني	
البند 9- التقرير حول صندوق الإمبراطورة شوكن	
البند 10- المهام الدستورية للمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
1-10 اعتماد جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر	
2-10 اقتراح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر: الرئيس، ونواب الرئيس، والأمين العام، ومساعد الأمين العام، والمسؤولون الآخرون	
5-3 قائمة الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين	222

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

4

225	1-4 الدعوة
227	2-4 جدول الأعمال والبرنامج
	1-2-4 جدول الأعمال
	2-2-4 برنامج ورش العمل والأحداث المنظمة على هامش المؤتمر الدولي الثلاثين



المحتويات

3-4	المسؤولون في المؤتمر	235
1-3-4	رئاسة المؤتمر	235
2-3-4	رئاسة الهيئات الفرعية للمؤتمر	235
3-3-4	مكتب المؤتمر	235
4-4	حفل الافتتاح	237
1-4-4	العرض الافتتاحي	237
2-4-4	كلمة ترحيب للسيد الحديد رئيس اللجنة الدائمة	237
3-4-4	كلمة السيدة ميشلين كالمي راي رئيسة الاتحاد السويسري	240
4-4-4	المبادئ الأساسية للحركة يقرأها متطوعون من فرع جنيف لجمعية الصليب الأحمر السويسري الإنسانية	243
5-4	الجلسة العامة الأولى	245
1-5-4	افتتاح الجلسة العامة الأولى من قبل السيد محمد الحديد رئيس اللجنة الدائمة	245
2-5-4	انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام ومساعد الأمين العام والمسؤولين الآخرين في المؤتمر	245
3-5-4	تنظيم العمل: جدول أعمال المؤتمر والبرنامج، والإجراءات المتبعة لاعتماد القرارات ...	246
4-5-4	كلمة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر	248
5-5-4	كلمة رئيس الاتحاد الدولي للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	253
6-5-4	العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية	256
6-4	الجلسة العامة الثانية	277
1-6-4	برنامج المؤتمر (تابع): ورش العمل، والأحداث المنظمة على هامش المؤتمر، والتعهدات، وإجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة	277
2-6-4	العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)	278
	ملخص لحلقة النقاش	
	مناقشة عامة عن إقامة الشراكات لمواجهة الآثار الإنسانية التي يخلفها التدهور البيئي، والهجرة الدولية، والعنف في التجمعات الحضرية، والأمراض الناشئة والأمراض التي تعود إلى الظهور.	
7-4	اللجان	371
1-7-4	اللجنة ألف: الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني	371
2-7-4	اللجنة باء: إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه : «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة»	371
3-7-4	اللجنة جيم: تعزيز الأطر القانونية للمواجهة الدولية للكوارث	371

373	الجلسة العامة الثالثة 8-4
373	1-8-4 انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
376	2-8-4 متابعة المؤتمرات السابقة
	– المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل: اعتماد قرار هذا الشأن.
	– المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتنفيذ الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني والتعهدات.
391	3-8-4 العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)
	تقرير عن المناقشة العامة
	4-8-4 الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني
393	تقرير عن عمل اللجنة ألف
	5-8-4 إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه : الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة
398	تقرير عن عمل اللجنة باء
400	6-8-4 تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالاستجابة الدولية للكوارث
	تقرير عن عمل اللجنة جيم
402	7-8-4 إعلان النتائج: انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة (تابع)
405	الجلسة العامة الرابعة 9-4
406	1-9-4 استعراض ورش العمل
408	2-9-4 استعراض التعهدات
410	3-9-4 تقرير لجنة الصياغة
413	4-9-4 اعتماد قرارات المؤتمر
414	5-9-4 اختتام المؤتمر
417	10-4 قائمة التعهدات
421	11-4 قائمة الوثائق المقدمة إلى المؤتمر



الجلسة الخامسة عشرة للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

5

423

6



7







نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر 1-1 قرارات مجلس المندوبين لعام 2007

1-1-1 القرار 1

عمل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ يأخذ علماً بالتقرير الذي قدمته اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) حول عملها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2005،

وإذ يشني على جهود اللجنة الدائمة المستمرة في التماس آراء الجمعيات الوطنية وتعاونها النشط ومشاركتها من أجل تحديد وتحليل المسائل ذات الأهمية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) كاملة،

وإذ يقدّر على وجه الخصوص ما تقدمت به الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار المشاورات التحضيرية لاجتماع مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الثلاثين المنعقد عام 2007،

وإذ يأخذ علماً مع التقدير بالأعمال التي أنجزت بهدف توضيح الإجراءات والمبادئ التي تنظم انتخاب اللجنة الدائمة سعياً للتوصل إلى تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً،

وإذ يذكر بالقرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005 والذي يطلب من اللجنة الدائمة مراجعة طرق تمويل عملها وتقديم توصياتها إلى مجلس المندوبين لعام 2007،

1. يطلب من اللجنة الدائمة أن تواصل الترويج للنشط للتعاون والانسجام داخل الحركة وفيما بين مختلف مكوناتها من خلال المشاورات والمشاركة في إعداد المسائل المهمة لكل الحركة ومن خلال المشاركة في منتديات الحركة القائمة كلما رأت ذلك مفيداً وضرورياً لتحقيق هذه الأهداف؛

2. يشجّع اللجنة الدائمة على مواصلة عملها بما يتماشى والمادة 18 من النظام الأساسي للحركة والممارسة المعتمدة، من أجل إشراك شخصيات من الجمعيات الوطنية ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي، وإنشاء فرق عمل خاصة أو آليات استشارية وفقاً للضرورة؛



3. يدعو اللجنة الدائمة إلى الاحتفاظ بفريقي عمل استشاري مكوّن من ممثلين عن جميع مكونات الحركة، يكون مكلفاً باقتراح تخطيط زمني مناسب لمجلس المندوبين لعام 2009 والعمل على ترويج ومتابعة القرارات التي يعتمدها هذا المجلس والمؤتمر الدولي الثلاثون؛

4. يعتمد المبدأ المراجع لتمويل أعمال اللجنة الدائمة وما يترتب على تطبيق الفقرات 1 إلى 3، وهو مبدأ يستند إلى خطة عمل وميزانية لستين يتحمل مسؤوليتهما المالية المشتركة الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعيات الوطنية، على أساس الثلث لكل منها، مع استمرار المساهمات الطوعية للجمعيات الوطنية.





2-1-1 القرار 2

نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدم في إسرائيل

إن مجلس المندوبين،

إذ يأخذ في الاعتبار التقرير الذي قدمه السيد بير ستنباك المراقب المستقل المعين من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بموافقة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدم في إسرائيل، من أجل مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدم في إسرائيل المؤرخين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005،

وإذ ينظر بقلق عميق إلى المعلومات التي قدمها المراقب عن معاناة السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

ويلاحظ أيضاً أن التقرير يشير بوضوح إلى أن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود،

1. يدعو السلطات المعنية إلى تسهيل تنفيذ مذكرة الاتفاق كما أشير إليه في التقرير الذي قدمه المراقب المستقل، إذ من شأن ذلك أن يساهم في التخفيف من معاناة سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
2. يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الاستمرار في دعم وتعزيز مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم، وكذلك التعاون المرتقب بين الجمعيتين في مذكرة التفاهم؛
3. يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم تقرير إلى مجلس المندوبين، وإلى المؤتمر الدولي من خلال مجلس المندوبين، عن التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم؛
4. يدعو الجمعيتين المعنيتين إلى مواصلة حوارهما مع السلطات بشأن واجبها احترام مبادئ الحركة وقواعدها وكذلك القانون الدولي الإنساني؛
5. يطلب من رئيس مجلس المندوبين أن يطلع المؤتمر الدولي الثلاثين على هذا القرار.



3-1-1 القرار 3

الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بالمبدأ الأساسي للحركة المتمثل في الاستقلال وبالمادتين 3 و4-3 من النظام الأساسي للحركة اللتين تعترف بموجبهما جميع الحكومات بالجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني،

ويذكر أيضاً بالمواد 24 و26 و27 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والمادتين 24 و25 لاتفاقية جنيف بشأن تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 وكذلك بالمادة 63 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949،

ويذكر كذلك بالقرار رقم 9 لمجلس المندوبين عام 2005،

ويؤكد مجدداً التزام جميع مكونات الحركة بالعمل في كل الأوقات على نحو يمثل للمبادئ الأساسية وللنظام الأساسي للحركة وللقواعد التي تحكم استخدام الشارات والاختلاف في الاعتبار التام سياسات الحركة ذات الصلة بالموضوع،

1. يقر بأن السلطات العامة والجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة تتمتع بشراكة محددة، تنطوي على مسؤوليات ومنافع متبادلة وتستند إلى القانونين الدولي والوطني وتتيح للسلطات العامة الوطنية والجمعية الوطنية الاتفاق على المجالات التي تكمل فيها الجمعية الوطنية الخدمات الإنسانية العامة أو تحل محلها. ويجب أن يكون بوسع الجمعية الوطنية تقديم خدماتها الإنسانية في جميع الأوقات بما يتماشى مع المبادئ الأساسية وخاصة مبدأ الحياد ومبدأ الاستقلال، ومع التزاماتها الأخرى بموجب النظام الأساسي للحركة كما اتفقت عليه الدول في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
2. يشدد على أن الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني





- (أ) من واجبها أن تنظر بجدية في أي طلب من سلطاتها العامة بالاضطلاع بأنشطة داخل الإطار المتفق عليه،
- (ب) من واجبها أن ترفض طلب السلطات العامة المتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه إذا كان يتضارب مع المبادئ الأساسية أو مع النظام الأساسي أو مع مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر،
3. يبرز الحاجة إلى أن تحترم السلطات العامة قرارات الجمعيات الوطنية المذكورة أعلاه؛
4. يناشد الجمعيات الوطنية الانخراط في إقامة علاقة متوازنة مع سلطاتها العامة تتضمن مسؤوليات واضحة ومتبادلة في المجال الإنساني، ومن ثم الحفاظ على حوار دائم وتعزيزه على جميع المستويات داخل إطار العمل المتفق عليه بشأن العمل الإنساني؛
5. يشدد على أن الجمعية الوطنية - إذ تعترف بأن موظفيها وأصولها تقدم إلى الخدمات الطبية للقوات المسلحة للدول بموجب المادة 26 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 وتخضع بالتالي للقوانين واللوائح العسكرية، تحترم المبادئ الأساسية، بما فيها مبدأ الحياد، وتحافظ في جميع الأوقات على استقلالها وتضمن تمييز نفسها بوضوح عن الجهات العسكرية وغيرها من الجهات الحكومية؛
6. يناشد الجمعيات الوطنية بناء القدرات الكفيلة بتمكينها من تعزيز دورها كجهة مساعدة داخلياً في حوارها مع الحكومة ويشجع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على دعم الجمعيات الوطنية المعنية على القيام بذلك؛
7. يرحب باستخدام الجمعيات الوطنية لمفهوم مجموعة أدوات الشراكات الجيدة عند إبرامها اتفاقات الشراكة، بما ذلك الاتفاقات ذات الصلة بالدور المساعد للجمعيات الوطنية، ويدعو الاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى تطوير مجموعة الأدوات هذه ووضعها تحت تصرف الجمعيات الوطنية؛
8. يرحب بمبادرة «مدونة الشراكة الجيدة» ويشجع جميع مكونات الحركة على مواصلة تطوير هذه المدونة وأدوات تنفيذها والمشاركة في عمليات مشاور مفتوحة تستند إلى تجارب مختلف مبادرات الشراكة، ورفع توصيات أو تقديم قرار إلى مجلس المندوبين سنة 2009.
9. ويطلب من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن يقدموا المزيد من المساعدة للأعضاء بغية كفالة أن تتيح التشريعات الوطنية الإطار القانوني الملائم لعمل الجمعيات الوطنية على نحو فعال كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحركة.

4-1-1 القرار 4

استراتيجية إعادة الروابط العائلية
(وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر
والهلال الأحمر (2008 - 2018)

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بقلق بالغ المعاناة التي يكابدها أولئك الذين فقدوا الاتصال بأحبائهم، أو انقطعت أخبارهم عنهم، جراء نزاعات مسلحة أو حالات عنف أخرى، أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان أو غيرها من الحالات التي تقتضي استجابة إنسانية، وإذ يدرك أن الأسرة توفر الركيزة التي يستند إليها جميع الأفراد لمواجهة عواقب هذه الأحداث المأساوية، ويعيد التأكيد على مسؤولية كل مكون من مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) عن المساعدة على إعادة الاتصال أو الحفاظ على هذا الاتصال بين أفراد العائلات الذين انفصلوا عن بعضهم البعض في مثل هذه الحالات،

وإذ يذكر بالدور الذي تضطلع به الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها منسقة ومستشاراً تقنياً للجمعيات الوطنية والحكومات والمسؤولية المحددة للجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية، ويذكر كذلك بأهمية اعتماد الحركة على شبكة دولية قوية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لكي تقوم بعمل فعال في مجال إعادة الروابط العائلية، كما أقر بذلك القرار 16 الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر،

وإذ يقر ويؤكد من جديد على الدور الرائد للجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال إعادة الروابط العائلية داخل الحركة،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى تعزيز قدرة شبكة الروابط العائلية على مساعدة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار عائلاتهم،

وإذ يُذكر أيضاً بجدول أعمال العمل الإنساني المعتمد في القرار 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين، وبالأخص "الهدف العام 1" المتعلق باحترام واستعادة كرامة الأشخاص المفقودين وكرامة ذويهم و"الهدف العام 3" المتعلق بالحد من خطر الكوارث وأثرها،



وإذ يعرب عن تقديره لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتزامها بوضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطّة التنفيذ) الخاصة بالاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر 2008-2018 (استراتيجية إعادة الروابط العائلية) كجزء من تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني،

وإذ يلاحظ بارتياح عملية التشاور داخل الحركة التي أدت إلى النجاح في وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية، وخاصة الدور الذي قام به الفريق الاستشاري المكون من 19 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمؤتمرات الإقليمية الأربعة التي حضرها رؤساء الجمعيات الوطنية في عام 2006،

1. يؤكد من جديد التزام الحركة بأنشطة إعادة الروابط العائلية ويعزز عزمها على أن تظل الرائدة في هذا المجال؛
2. يعتمد استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطّة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر 2008-2018؛
3. يشيد بالالتزام الذي أعربت عنه حتى الآن كافة مكونات الحركة بالمساهمة في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية؛
4. يناشد كافة الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي أن تحقق ما يلي:
 - أ) الترويج للتعرف إلى هذه الاستراتيجية وفهمها على جميع مستويات مختلف تنظيّماتها،
 - ب) تنفيذ الأعمال الواردة في هذه الاستراتيجية كجزء من استراتيجياتها وخططها التنظيمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي،
 - ج) تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها؛
5. يوصي بأن ترفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي من مستوى تعاونهما لدعم الجمعيات الوطنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي حددتها الجمعيات الوطنية وأبرزتها خلال عملية التشاور؛
6. يشجع الشراكات بين الجمعيات الوطنية لتدعم بعضها البعض في بناء قدراتها في مجال إعادة الروابط العائلية؛
7. يطلب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم استراتيجية إعادة الروابط العائلية إلى المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر خاصة من أجل تشجيع الدول الأعضاء على فهم أنشطة إعادة الروابط العائلية التي تقوم بها الحركة ودعمها على نحو أفضل؛





8. يرحب بمبادرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإنشاء وترؤس فريق يعنى بالتنفيذ يشكّل من جمعيات وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل تقديم التوجيه والدعم خلال عملية التنفيذ، فضلاً عن وضع معايير النجاح والمؤشرات اللازمة لقياس هذا النجاح؛
9. يطلب أيضاً إلى كافة مكونات الحركة إجراء عمليات التقييم الذاتي اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وتقديم هذه المعلومات إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأغراض المراقبة والإبلاغ؛
10. يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى رفع تقرير عن النتائج التي تحققت من خلال تنفيذ الاستراتيجية إلى مجلس المندوبين الذي سينعقد عامي 2011 و2015.





ملحق - القرار 4

استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (و خطة التنفيذ) (2008 - 2018)

وثيقة أعدتها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، آب/أغسطس 2007
(النسخة الأصلية لهذه الوثيقة باللغة الإنكليزية)

المحتويات

18	1. الرؤية و المقدمة
20	2. استراتيجية إعادة الروابط العائلية
20	1.2 إعادة الروابط العائلية ودور مكونات الحركة
26	2.2 وضع شبكة الروابط العائلية
29	3.2 البيئة الخارجية
33	4.2 الأهداف الاستراتيجية
35	مخطط بياني موجز
36	3. خطة التنفيذ لصالح الحركة
36	الهدف الاستراتيجي 1: تحسين القدرات والأداء في مجال إعادة الروابط العائلية
45	الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة
52	الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الدعم المقدم إلى أنشطة إعادة الروابط العائلية
57	4. رصد تنفيذ الاستراتيجية
58	5. موارد التنفيذ
59	المسرد



1. الرؤية والمقدمة

كلما انفصل الناس عن أحبائهم، أو انقطعت أخبارهم عنهم، جراء نزاع مسلح أو حالات عنف أخرى، أو كوارث طبيعية أو حالات أخرى تقتضي استجابة إنسانية، تستجيب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بفعالية وكفاءة عن طريق حشد مواردها لإعادة الروابط العائلية.

تخلف النزاعات المسلحة، وحالات العنف الأخرى، والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، والهجرة الدولية، وغير ذلك من الصعاب عددا لا يحصى من الأشخاص الساعين إلى الحصول عن أخبار عن أفراد عائلاتهم. واحترام وحدة العائلة يسير جنبا إلى جنب مع احترام الكرامة البشرية. ويتوقف رفاه الشخص إلى حد كبير على قدرته على البقاء على اتصال بأحبائه أو على الأقل الحصول على معلومات بشأن ما حدث لهم. وتبذل مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر جهودا حثيثة منذ عقود لإعادة الروابط العائلية. وتكمن هذه الخدمة الفريدة، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الذي تقدمه، في صلب عمل الحركة. ويستفيد مئات الآلاف من الأشخاص سنويا من خدمة إعادة الروابط العائلية.

وإعادة الروابط العائلية مصطلح عام يشير إلى طائفة من الأنشطة التي تهدف إلى الحؤول دون انفصال الأشخاص عن بعضهم البعض واختفائهم، وإعادة الاتصال بين العائلات والحفاظ عليه والكشف عن مصير الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين. وغالبا ما ترتبط هذه الأنشطة ارتباطا وثيقاً بالدعم النفسي والقانوني والمادي المقدم إلى العائلات والأشخاص المتضررين، وبرامج إعادة التوطين والإدماج، وخدمات الرفاه الاجتماعي. وثمة أنشطة أخرى تشمل إدارة الرفاه البشرية وتحديد الهوية بواسطة الطب الشرعي.

وتلتزم اللجنة الدولية التزاماً راسخاً بمساعدة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار أفراد عائلاتهم. وفي إطار إعادة التأكيد وتنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بشأن المفقودين وعائلاتهم (المنعقد عام 2003) وكجزء من جدول أعمال العمل الإنساني الذي أقره المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أخذت المنظمة بزماد مبادرة عالمية لتعزيز قدرة الحركة على إعادة الروابط العائلية. وتشكل استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ثمرة هذه المبادرة. كما أنها تمثل إعادة تأكيد لدعم اللجنة الدولية للجمعيات الوطنية في الوفاء بالتزاماتها في مجال إعادة الروابط العائلية، على نحو ما هو محدد في النظام الأساسي للحركة وفي القرارات التي اتخذها مجلس المندوبين ومؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مر السنين.



وتواجه شبكة الروابط العائلية (التي تضم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، ووكالات البحث عن المفقودين في بعثات اللجنة الدولية، وخدمات البحث عن المفقودين بالجمعيات الوطنية) تحديات كبيرة في الوقت الراهن. وثمة في مختلف اجزاء الشبكة فهم غير كاف لعمل إعادة الروابط العائلية وشعور غير كاف بالالتزام والمسؤولية. وعندما يقترن ذلك بمشكلة ندرة الموارد، وتزايد حجم ومدى تعقيد الأوضاع التي تقتضي القيام بالعمل الإنساني، وتزايد عدد الكيانات الأخرى العاملة في هذا المجال التقليدي لعمل الحركة، فإنه لا بد من بذل جهود جمة إذا أرادت مختلف مكونات الحركة الاحتفاظ بأهميتها البارزة.

وتتحمل اللجنة الدولية، والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي جميعاً مسؤولية بناء شبكة الروابط العائلية وتعزيزها والحفاظ عليها. وتتوقف فعالية هذه الشبكة الدولية الفريدة على قدرة مكونات الحركة على تعزيز القدرات، وتكثيف التعاون وتحديد أولويات العمل. ولمعالجة هذه القضايا، ينبغي للحركة اتخاذ نهج أكثر شمولاً لبناء القدرات عبر الشبكة عن طريق القيام بما يلي:

- زيادة مشاركة الجمعيات الوطنية.
- تعزيز كفاءة اللجنة الدولية في مجال تنفيذ العمليات ونهجها القائم على الشراكة مع الجمعيات الوطنية في سياقات تنفيذ العمليات.
- تعزيز التعاون بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لدعم تطوير الجمعيات الوطنية والأنشطة الخاصة بإعادة الروابط العائلية.

وتستند استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى النظام الأساسي للحركة والقرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين ومؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتقوم على الاتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اتفاق اشبيلية، مجلس المندوبين، نوفمبر/تشرين الثاني 1997) وما تلاه من إجراءات إضافية (مجلس المندوبين، سيول، نوفمبر/تشرين الثاني 2005). ولم تنبثق الاستراتيجية من فراغ، بل إنها تعتمد على نقاط قوة خدمات البحث عن المفقودين لفراى الجمعيات الوطنية وما تملكه من معارف إضافة إلى تجربة اللجنة الدولية وخبرتها، وتسعى الاستراتيجية إلى استحداث نهج استراتيجي متماسك من شأنه أن يعزز عمل إعادة الروابط العائلية، على المستويين المحلي أو العالمي على حد سواء.

إن التغيير المؤثر يستغرق وقتاً ويحتاج إلى موارد. وتقر استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأهمية المهمة وتعبّر عن التزام الحركة الطويل المدى بدعمها.

2. استراتيجية إعادة الروابط العائلية

1.2 إعادة الروابط العائلية ودور مكونات الحركة

تستند أنشطة إعادة الروابط التي تقوم بها مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبالأخص اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية، إلى اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية والنظام الأساسي للحركة وقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقرارات مجلس المندوبين. كما تركز على قرارات الاجتماعات الدستورية للاتحاد الدولي إلى جانب أطر السياسات الخاصة باللجنة الدولية وفراى الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي.

يحق للجميع، وبموجب القانون الدولي، معرفة مصير أقربائهم المفقودين وتبادل الرسائل والتواصل مع أفراد عائلاتهم الذين فصلوا عنهم. وتقع المسؤولية الأساسية عن كفالة احترام هذه الحقوق على عاتق سلطات الدولة (منها قوات الأمن المسلحة)، وأي مجموعة مسلحة منظمة في حالات النزاعات المسلحة. بيد أنها قد تكون عاجزة عن القيام بذلك أو غير راغبة فيه.

وتكمن القوة الأساسية للحركة في ما تتمتع به من إمكانيات لتوفير شبكة للروابط العائلية على الصعيد العالمي وفي الوقت ذاته شبكة على مستوى المجتمع المحلي في كل بلد تستطيع تطبيق نفس المبادئ وأساليب العمل. ومن ثم، تستطيع الحركة تحقيق نتائج أكبر بالمقارنة بأي منظمة إنسانية أخرى في العالم.

وتضطلع مكونات الحركة ذات الصلة بأنشطة إعادة الروابط العائلية عند الاقتضاء وطالما دعت الحاجة إليها، إذ تساعد الأشخاص الذين لديهم أحياء في عداد المفقودين أو فصلوا عنهم نتيجة لحالات معينة، مثل:

- النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى؛
- الكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان؛
- تنقلات السكان بما في ذلك الهجرة الدولية؛
- الحالات الأخرى التي تقتضي استجابة إنسانية حيث تمثل القدرات والمهام المحددة لمكونات الحركة ومبادئ الصليب الأحمر والهلال الأحمر قيمة مضافة.

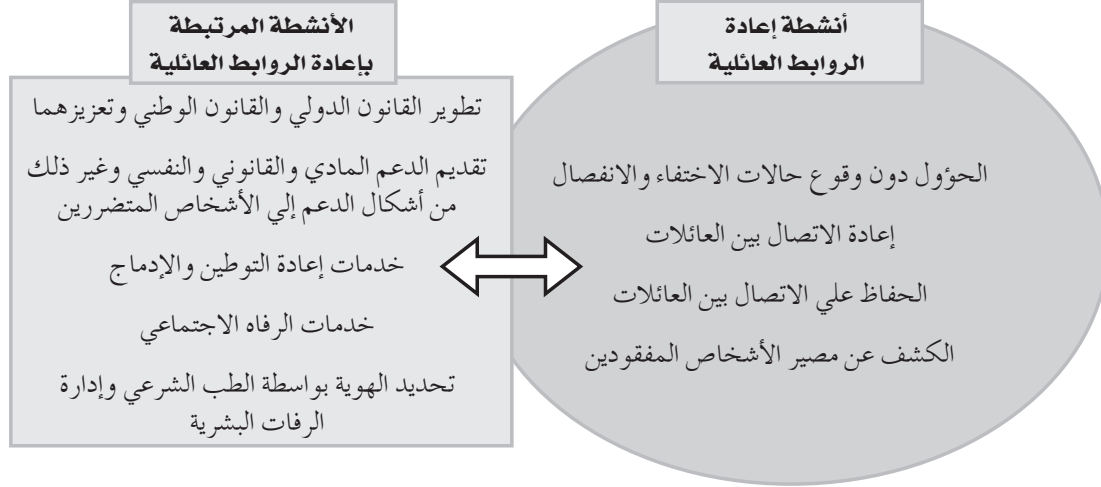
وقد تتخذ أنشطة إعادة الروابط العائلية أشكالاً متنوعة وفقاً للحالة والسياسات:

- تنظيم تبادل الأخبار العائلية؛
- البحث عن الأشخاص؛



- تسجيل الأشخاص ومتابعتهم (الأطفال أو البالغون) من أجل الحيلولة دون اختفائهم وتمكين أسرهم من الحصول على معلومات؛
 - جمع شمل العائلات والإعادة إلى الوطن؛
 - جمع المعلومات عن الموتى وإدارتها وتوصيلها (تحديد أماكن الرفات البشرية واستعادتها والتعرف على هويتها)؛
 - نقل الوثائق الرسمية، مثل شهادات الميلاد، أو بطاقات الهوية، أو مختلف الشهادات الأخرى التي تصدرها السلطات؛
 - إصدار شهادات عن احتجاز الأشخاص ووثائق تثبت الحالات الأخرى التي أدت إلى تسجيل الأفراد؛
 - إصدار وثائق سفر اللجنة الدولية؛
 - رصد إدماج الأشخاص الذين تم لم شملهم بعائلاتهم؛
 - تعزيز ودعم إقامة آليات للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين؛
- وتتطوي هذه الأنشطة على القيام باتصالات ومساعد لدى السلطات بشأن حق الأشخاص في التواصل مع أقاربهم ومعرفة مكان وجودهم أو مصيرهم.
- وتتصل هذه الأنشطة بأنشطة أخرى من بينها:
- تطوير ونشر القانون الدولي ودعم تنفيذه بما في ذلك إصلاح القانون الحالي عند الاقتضاء؛
 - إدارة الرفات البشرية وتحديد الهوية بواسطة الطب الشرعي؛
 - تقديم الدعم المادي والقانوني والنفسي إلى عائلات الأشخاص المفقودين؛
 - تقديم خدمات إعادة التوطين أو وضع برامج إعادة الإدماج للمجموعات المستضعفة حيث أخفقت عملية لم الشمل العائلي أو صارت أمراً مستحيلاً، مثل ما هو الحال بالنسبة لأطفال الشوارع؛
 - حالات عملية جمع الشمل الناجحة حيث قد تكون هناك حاجة إلى إعادة الإدماج (أطفال كانوا منخرطين سابقاً في صفوف قوات مقاتلة على سبيل المثال)؛
 - خدمات الرفاه الاجتماعي؛

الحالات التي تسبب الانفصال العائلي
الصراعات وحالات العنف الأخرى، والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، والهجرة الدولية والحالات الأخرى التي تقتضي استجابة إنسانية



إعادة الروابط العائلية

ويقتضي ذلك الأخذ بنهج متعدد التخصصات ويشمل على الدوام تقريباً العمل مع جهات فاعلة خارج الحركة، منها القطاع الخاص. وتكتسي حماية البيانات الشخصية والمعالجة السرية لمعلومات حساسة أخرى أهمية بالغة بالنسبة لسلامة الأشخاص. ويجب مراعاة ذلك لدى استخدام شبكات المعلومات العامة وعند نقل البيانات إلكترونياً وعند القيام بأعمال بحث نشطة في الميدان والاستعانة بمنظمات أخرى أو أفراد آخرين. ويلزم أيضاً ضمان أمن موظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويعيد اتفاق إشبيلية وإجراءاته الإضافية التأكيد على الأهمية البالغة لتنسيق جهود مكونات الحركة من أجل تحسين المساعدة المقدمة. كما يؤكدان المفهوم التنظيمي لمسألة تأدية "دور ريادي" يقوم على كفاءات محددة موكلة إلى مكون من المكونات بموجب اتفاقيات جنيف. وينطوي مفهوم الدور الريادي على وجود شركاء آخرين يتمتعون بحقوق وعليهم واجبات في ما يتعلق بهذه المسائل.



دور اللجنة الدولية

تضطلع اللجنة الدولية، بوصفها منظمة محايدة ومستقلة، بدور حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وحالات العنف الأخرى ومساعدتهم. وتوسع الفقرة 3 من المادة 5 من النظام الأساسي للحركة هذا الدور ليشمل أنواعاً أخرى من الحالات، كما ترسي أساساً دائماً تستطيع اللجنة الدولية من خلاله أن تتخذ مبادرات إنسانية تتناسب ووضعها كمنظمة ووسيط محايد ومستقل على وجه الخصوص.

وتقع على عاتق اللجنة الدولية المهمة الأساسية المتمثلة في تذكير السلطات بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومجموعة القوانين الأخرى ذات الصلة في ما يتعلق بالروابط العائلية، والنهوض بالعمل المباشر في الميدان عند الاقتضاء وطالما دعت الحاجة إليه. وفي هذا المضمار، تأخذ اللجنة الدولية بنهج شامل في ما يتصل بإعادة الروابط العائلية، وتهدف إلى الحؤول دون وقوع حالات الانفصال، وإعادة الاتصال بين أفراد العائلات المنفصلة والحفاظ عليه، والكشف عن مصير الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، وتقديم الدعم إلى عائلاتهم. ويمثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم المنفصلين عن عائلاتهم مصدر قلق بالغ بالنسبة للجنة الدولية، بالنظر إلى ضعفهم شأنهم في ذلك شأن الأشخاص الآخرين المتضررين كالنساء اللواتي يمثلن المعيل الوحيد للعائلة.

وتعرّف الصكوك التالية على نحو أكثر تحديداً الدور الذي تؤديه اللجنة الدولية في مجال إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك الدور الذي تقوم به داخل الحركة:

- اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية؛
- النظام الأساسي للحركة وبالأخص الفقرة 2 هـ من المادة 5 التي تنص تحديداً على ضرورة ضمان اللجنة الدولية الإشراف على عمليات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف؛
- قرارات الهيئات الدستورية للحركة، وبالأخص قرارات المؤتمرين الدوليين الخامس والعشرين والسابع والعشرين (جنيف عامي 1986 و1995) التي استرعت انتباه الدول إلى دور اللجنة الدولية والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين كمنسق ومستشار فني للجمعيات الوطنية والحكومات؛
- قرارات مجلس المندوبين واتفاق إشبيلية وإجراءاته الإضافية.

وبالإضافة إلى مسؤولياتها المتعلقة بتنفيذ العمليات، يجب على اللجنة الدولية، من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، تنسيق العمل، وإسداء النصائح، وتعزيز قدرات شركائها داخل الحركة في المسائل المرتبطة بإعادة الروابط العائلية، سواء تعلق ذلك بنزاع أو حالة عنف أخرى، أو كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، أو الهجرة الدولية أو حالات أخرى تقتضي استجابة إنسانية من جانب الحركة.

وتعزز الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين الاتساق داخل الشبكة وتزود الجمعيات الوطنية بالوسائل والمبادئ التوجيهية¹.

وتقرر الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بصفتها المنسق، العمل الذي يتعين القيام به في النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى. وفي ظروف أخرى تستلزم بذل جهد دولي، تتولى الوكالة تنسيق أنشطة خدمات البحث عن المفقودين بالجمعيات الوطنية من أجل ضمان أنجع استجابة ممكنة للاحتياجات المتصلة بإعادة الروابط العائلية.

في حين تحدد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بصفتها مستشاراً فنياً، ممارسات العمل التي يجب إتباعها في تقديم خدمات البحث عن المفقودين في جميع الحالات. وتنظم حلقات تدريبية واجتماعات إقليمية من أجل تجميع الخبرات وتعزيز المعارف المشتركة.

دور الجمعيات الوطنية

تحدد المادة 3 من النظام الأساسي للحركة وظائف الجمعيات الوطنية التي يجب عليها أن تنجز مهامها الإنسانية وفقاً لنظمها الأساسية وتشريعاتها الوطنية وأن تضطلع بدور المساعد للسلطات الوطنية في المجال الإنساني. ويتمثل دورها بالخصوص في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف، وضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى التي لا بد فيها من تقديم المساعدة (الفقرتان 1 و 2 من المادة 3). كما تسهم قدر المستطاع في تطوير الجمعيات الوطنية الأخرى (الفقرة 3 من المادة 3). ويؤكد اتفاق اشبيلية على أن الجمعية الوطنية مسؤولة عن تطوير نفسها.

وكما جاء في القرار رقم 16 الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن الجمعيات الوطنية تنهض بدور مهم بصفتها من مكونات الشبكة الدولية للبحث عن المفقودين ولم تشمل العائلات. ويجب عليها أن تستمر في تادية عملها طالما تدعو الحاجة إليه، وقد يتجاوز ذلك، إلى حد بعيد، نهاية النزاع أو الكارثة الطبيعية أو تلك التي يصنعها الإنسان أو حالة طوارئ أخرى.

ويطلب من الجمعيات الوطنية أيضاً اتخاذ إجراءات بموجب قرارات المؤتمرات الإقليمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأطر السياسات الموضوعة داخل

1- مثل إعادة الروابط العائلية: دليل للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدولية، نوفمبر/تشرين الثاني 2000) وتوصيات وخلاصات المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بشأن المفقودين وعائلاتهم (2003).



الاتحاد الدولي. ويشمل ذلك مسألة الهجرة والكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان.

وبالنظر إلى مسؤولية الحركة عن المساعدة على الحفاظ على وحدة العائلة أو إعادتها، فإنه يتعين على الجمعيات الوطنية أن تدرج أنشطتها المتصلة بإعادة الروابط العائلية داخل خطة عمل شاملة. وعليها أيضاً أن تسترعي انتباه الجمهور والوكالات الإنسانية والحكومات إلى أنشطتها في مجال إعادة الروابط العائلية وأهميتها.

وتقع على عاتقفرادى الجمعيات الوطنية مسؤولية إقامة شبكة وطنية فعالة لإعادة الروابط العائلية أو تعزيزها. ووفقاً للظروف، يجب عليها العمل مع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، وبعثات اللجنة الدولية المعنية و/أو خدمات البحث عن المفقودين التابعة لجمعيات وطنية أخرى. كما ينبغي لها أن تقرر الإجراءات الواجب اتخاذها خلال الكوارث الوطنية، ويجوز لها التماس المساعدة من اللجنة الدولية حينما تتجاوز استجابة إعادة الروابط العائلية قدراتها.

دور أمانة الاتحاد الدولي

تحدد المادة 6 من النظام الأساسي للحركة، واتفاق اشييلية وإجراءاته الإضافية، وظائف أمانة الاتحاد الدولي. وتؤدي الأمانة دوراً ريادياً في ما يتصل بتطوير الجمعيات الوطنية وتنسيق الدعم المؤسسي المقدم لتطور هذه الجمعيات.

ورغم أن النظام الأساسي للحركة لا يشير بالتحديد إلى الدور الذي يقوم به الاتحاد الدولي في إعادة الروابط العائلية، فإن أمانة الاتحاد تسعى، بالتنسيق مع اللجنة الدولية، إلى إدراج أنشطة البحث عن المفقودين في خطط تطوير الجمعيات الوطنية، وكفالة أن خطط التأهب للكوارث ومواجهتها تؤكد على دور إعادة الروابط العائلية وأهميتها.

وفي حالة وقوع كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، ستكفل الأمانة أن عمليات تقييم الوضع تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتصلة بإعادة الروابط العائلية ومدى قدرة الجمعيات الوطنية للبلدان المتضررة على الاستجابة. ويشمل دور الأمانة أيضاً إقامة صلة مع اللجنة الدولية، وخاصة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين (لكي تستطيع اللجنة الدولية الاضطلاع بدورها الريادي)، والتعاون في نشر مندوبي البحث عن المفقودين العاملين.

2.2

وضع شبكة الروابط العائلية

من أجل تحديد كيفية تحقيق الحركة لرؤيتها بشأن إعادة الروابط العائلية، من الضروري فهم القدرات الحالية لخدمات البحث عن المفقودين التابعة للجمعيات الوطنية والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين وبعثات اللجنة الدولية، وتحديد القضايا الأساسية.

قدرات الجمعيات الوطنية

شُرع في عام 2005 في تمرين لوضع خريطة عالمية لتقييم قدرات خدمات البحث عن المفقودين التابعة للجمعيات الوطنية. وعلى مدى فترة امتدت اثني عشر شهراً، أتمت 154 جمعية وطنية تقييماً خاصاً في مجال إعادة الروابط العائلية، جرى في أغلب الأحيان بالتشاور مع بعثات اللجنة الدولية.

وقد تطرق تقييم القدرات إلى خمسة مجالات أساسية:

- امتلاك البرنامج؛
- تخطيط البرنامج وتنظيمه؛
- المهارات والخبرة اللازمة للقيام بأنشطة إعادة الروابط العائلية وإدارتها؛
- شبكة العلاقات؛
- الأدوات والموارد الأخرى اللازمة لتحقيق المهنة والكفاءة.

ويشير التقييم إلى أن هناك افتقاراً عاماً إلى الشعور بالالتزام بأنشطة إعادة الروابط العائلية داخل الجمعيات الوطنية. ففي الوقت الذي تنظر فيه بعض الجمعيات الوطنية إلى مسألة إعادة الروابط العائلية على أنها جزء من مسؤولياتها، فإن أنشطة إعادة الروابط العائلية لا ينظر إليها عموماً على أنها أمر ينبغي أن يكون في صلب استجابة الحركة في المجال الإنساني. وبينما تستطيع بعض الجمعيات الوطنية الاضطلاع بأنشطة إعادة الروابط العائلية، فإن القدرات داخل الشبكة متفاوتة وغير كافية في بعض المجالات. ولم يُجر سوى عدد محدود للغاية من الجمعيات الوطنية تقييماً للاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية. وتشكل عمليات التقييم هذه وسيلة مهمة لتحديد الأفراد والسكان الذين يحتاجون إلى المساعدة، ولتقديم الدعم لتخطيط البرامج وتخصيص الموارد وتوصيل الخدمات.

وفي حين لدى بعض الجمعيات الوطنية فهم جيد لأنشطة إعادة الروابط العائلية وللدراية اللازمة لإجراء تلك الأنشطة وإدارتها، فإن غالبية الجمعيات الوطنية بوسعها تحسين أدائها في هذا المجال. وتتطلب أدوات البرامج ومواردها المزيد من التطوير لكي تستطيع الجمعيات الوطنية تماماً تقديم خدمات تتسم بالمهنية والكفاءة. وبدون المعرفة والمهارات والموارد المادية اللازمة للقيام بأنشطة إعادة الروابط العائلية، سيكون من المستحيل تلبية الاحتياجات.



ومن الضروري أن تقوم الجمعيات الوطنية بتطوير العلاقات مع بقية مكوّنات الحركة والحفاظ عليها، وأن تقيم اتصالاً بالوكالات الإنسانية الأخرى والسلطات الوطنية فضلاً عن الأفراد والسكان المتضررين، إذا أرادت الانخراط في حوار استراتيجي وتطوير خدمات مستهدفة ونشر المعلومات. ومع ذلك فإن غالبية الجمعيات الوطنية تفتقر أو تكاد إلى علاقات من هذا القبيل، كما أنها لا تقيم اتصالاً منتظماً، أو إلا القليل، ببقية مكوّنات الحركة بشأن أنشطة إعادة الروابط العائلية، سواء على الصعيد الاستراتيجي أو على مستوى توصيل الخدمة. وعموماً، فإن قدرة خدمات البحث عن المفقودين التابعة للجمعيات الوطنية على تحديد الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية وتلبيتها غير كافية. وتواجه الحركة تحديات جمة إذا أرادت شبكة عالمية تعمل بحق على مساعدة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار أفراد عائلتهم. بيد أن ثمة نقاط قوة توجد داخل الجمعيات الوطنية في جميع المجالات التي يغطيها تقييم القدرات. ويتعين على الشبكة أن تستفيد من نقاط القوة هذه، وأن تستخدم على نحو أفضل المعلومات والمهارات والأدوات والموارد من أجل تعزيز قدرات فرادى الجمعيات الوطنية وتعزيز الشبكة ككل.

قدرة اللجنة الدولية على العمل كمنسق ومستشار فني في مجال إعادة الروابط العائلية من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين أجرت اللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في عام 2006 استعراضاً لقدرتها على العمل كمنسق ومستشار فني للجمعيات الوطنية بشأن إعادة الروابط العائلية. وشمل هذا التقييم مقابلات مع موظفي المقر واستبيانات وزيارات ميدانية شملت جهات فاعلة أخرى في المجال الإنساني والسلطات الوطنية وبعض الجمعيات الوطنية.

وتناول التقييم عدة مجالات أساسية:

- دور المنسق والمستشار الفني؛
- إدارة الموارد البشرية وتطويرها؛
- أساليب إعادة الروابط العائلية وأدواتها.

وبين الاستعراض أهمية قرب اللجنة الدولية من الأفراد والسكان من خلال وجودها الميداني الواسع والطويل الأجل والقوة التي يتيحها. ويوجد اعتراف واضح بخبرتها الواسعة في مجال إعادة الروابط العائلية وقدرتها على تعبئة الموارد المالية، ويُنظر إلى ذلك بوصفه نقطة قوة يمكن استغلالها بشكل أكبر. وبالرغم من ذلك، يمكن للجنة الدولية القيام بالمزيد لإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في التخطيط لحالات الطوارئ. ومن شأن نشر إحصائي إعادة الروابط العائلية بصورة منتظمة في الحالات الناشئة أو في المرحلة الأولى لعمليات جديدة أن يعزز عمليتي التخطيط والتقييم على حد سواء.





ويؤدي تعريف أنشطة إعادة الروابط العائلية وتحديد مكانتها داخل اللجنة الدولية دوراً مهماً في عمليات الاتصال والترويج وممارسة الضغط، على المستويين الداخلي والخارجي معاً. ويلزم وضع تعريفات واضحة لدور كل من المنسق والمستشار الفني، وأنشطة إعادة الروابط العائلية ذاتها. فهذه المصطلحات تُفهم بطرق مختلفة داخل اللجنة الدولية ويؤثر ذلك على طريقة فهم الجمعيات الوطنية وجهات أخرى خارج الحركة تلك المفاهيم. وينبغي استخدام مصطلحات واضحة بشكل متناسق في جميع الوثائق والاتصالات المتعلقة بإعادة الروابط العائلية.

وتكمن إحدى نقاط قوة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في خبرتها في مجال حماية البيانات الشخصية وإدارتها ومبدئها التقليدي القائم على السرية. ولا يمكن المبالغة في تقدير قيمة ذلك.

وعلاوة على ذلك، يمكن للجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين أن تعززا دورهما المتمثل في تقديم ضمانات ذات نوعية عن طريق تحديد النتائج المنشودة واستحداث مؤشرات للرصد وإدارة الأداء. كما من شأن التشاور المنتظم مع المستفيدين أن يتيح فرصة للإطلاع بشكل أكبر على احتياجاتهم وتطلعاتهم. وتؤثر إدارة المعارف الخاصة بإعادة الروابط العائلية تأثيراً كبيراً على الفعالية التي تضطلع بها الشبكة واللجنة الدولية بأنشطتهما في مجال إعادة الروابط العائلية. وبينما تتوافر الأدوات، فإنها غالباً ما تكون غير معروفة أو غير مستخدمة على نحو مناسب. ومن الضروري وضع أدوات محدثة وسهلة الاستخدام وعالية النوعية من أجل تحسين الأداء وتحسين صورة اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية.

وتؤدي الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، بوصفها منسقاً لشبكة الروابط العائلية، دوراً في مجالي التنسيق والقيادة. إلا أن اللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تحتاجان إلى تحسين فهمهما لاحتياجات الشبكة وأنشطتها. وبمقدور اللجنة الدولية تعزيز هذا الدور عن طريق التطلع إلى أن تصبح مركز امتياز مع العمل في الوقت ذاته على توسيع نطاق الحصول على المعرفة والمبادئ والأدوات الخاصة بإعادة الروابط العائلية على نطاق الشبكة.

وعلى العموم، تتمتع اللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بقدرة كبيرة على النهوض بمهامهما التقليدية. إلا أنه لا بد من زيادة من الاستثمار في بناء قدرات الجمعيات الوطنية واستغلال الموارد المتاحة داخل الشبكة.





3.2 البيئة الخارجية

يجري العمل المتصل بإعادة الروابط العائلية في بيئة متغيرة باستمرار يتعين على الحركة أن تتكيف معها على الدوام. وإن الطبيعة المتغيرة للنزاعات ومن حالات العنف الأخرى وتزايد عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وتحركات السكان بأعداد هائلة والحالات الاجتماعية المنسية وظهور تكنولوجيات جديدة، كلها عوامل تؤثر في البيئة التي تضطلع في ظلها الحركة بأنشطة إعادة الروابط العائلية:

النزاعات وحالات العنف الأخرى

- تمثل النزاعات الداخلية وغيرها من حالات العنف الداخلي غالبية حالات العنف المسلح في الوقت الراهن. وتتسم عموماً بانتشار واسع النطاق للأسلحة ونزوح السكان بأعداد كبيرة، لاسيما من الريف إلى المدن، مما يؤدي إلى تمدد المراكز الحضرية في العديد من البلدان. وفي مثل هذه الحالات، تصبح العائلات مشتتة، ويصاب المقاتلون والمدنيون بجروح، ويلقى الناس حتفهم ولا تحدد هويتهم بدقة، ويحتجز الناس دون إشعار أي كائن كان. علاوة على ذلك، يتعذر الوصول إلى المناطق وتتعلل وسائل الاتصال. وبينما تراجع عدد النازحين في السنوات الأخيرة وبلغ حوالي 8.4 مليون نسمة²، فإن عدد النازحين جراء النزاعات وحالات العنف الأخرى يُقدر حالياً بقرابة 23.7 مليون نسمة في حوالي 50 بلداً³.

الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان

- من المتوقع أن يؤثر التغير المناخي العالمي تأثيراً واسعاً على البيئة الطبيعية والمجتمعات والاقتصادات. ويتنبأ العلماء بأن هذا التغير سيزيد من عدد الظواهر المناخية الشديدة. ومن المرجح أن يؤدي النمو السكاني والتحضر وتأثير الفقر على قدرة الناس على التنقل إلى أن تصبح أعداد متزايدة من الناس عرضة للكوارث الطبيعية. وخلال الفترة ما بين عامي 2004 و2005، نزع ملايين الناس وفقد مئات الآلاف أرواحهم أو سبل كسب رزقهم بسبب موجات التسونامي والزلازل والأعاصير

UNHCR: Global Refugee Trends: 9 June 2006 –2

"بحلول نهاية 2005، بلغ العدد الإجمالي للاجئين حوالي 8.4 مليون شخص، وهو أدنى مستوى منذ 1980". ولا يشمل هذا الرقم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم 4.3 مليون نسمة الذين يقعون تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

Internal Displacement Global Overview of Trends and Developments in 2005: Internal Displacement –3 Monitoring Centre: March 2006

إدارة الرفات البشرية والمعلومات بشأن الموتى

- يؤدي الإخفاق في التعرف على الأشخاص الذين لقوا مصرعهم أثناء حالات الطوارئ - خاصة النزاعات المسلحة أو حالات العنف الأخرى - إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المصنفين كمفقودين. وفي الغالب الأعم لا يُفعل سوى القليل أو لا شيء، للعثور على رفات الأشخاص الذين أزهقت أرواحهم خلال القتال أو في ظروف أخرى وجمعها وإدارتها. وغالباً ما تدفن الرفات البشرية دون التعرف على هويتها وكثيراً ما لا توضع علامات على القبور. ونتيجة لذلك، تُفقد المعلومات القيمة بشأن الموتى أو لا تكون متوافرة، ومن ثم تجهل العائلات أن أفرادها ماتوا، أو تدرك أنهم ماتوا لكنها لا تعلم مكان وجود جثثهم. ويشكل التعامل مع الموتى أحد أصعب جوانب مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وقد أبرزت الأحداث الأخيرة - استمرار معاناة أقارب الأشخاص المفقودين عقب النزاعات في البلقان والخسائر الهائلة في الأرواح على إثر موجات التسونامي في جنوب آسيا في 2004، بالإضافة إلى عدد من الكوارث الكبرى الأخرى التي حدثت مؤخراً في الأمريكتين وجنوب آسيا في حدود قدرة النظم المحلية على تحديد هوية الرفات البشرية. وثمة أيضاً تحديات تقتضي تنسيقاً مشتركاً بين الوكالات، خاصة في الحالات التي تعمل فيها بعثات تقصي الحقائق جنباً إلى جنب مع العمليات الإنسانية مع وجود اختلاف واضح في المهام والأولويات.

الهجرة الدولية

- تزايدت حركات السكان عبر الحدود باطراد وتمثل الآن إحدى المسائل الأكثر تعقيداً التي تواجهها الحكومات والمنظمات الإنسانية والهيئات الأخرى. وقدّرت الأمم المتحدة⁴ أن عدد المهاجرين⁵ بلغ 191 مليوناً في عام 2005 ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 230 مليوناً بحلول عام 2050. وتؤثر الهجرة الدولية في بلدان ذات مستويات تنمية اقتصادية متباينة وإيديولوجيات وثقافات مختلفة. واليوم، يوجد المهاجرون في كل ركن من أركان العالم، وثمة بلدان عديدة تمثل قي الوقت ذاته بلدان الاصل والعبور والمقصد. وأدت سياسات تقييد الهجرة على نحو متزايد إلى انتشار مراكز التسجيل والاحتجاز وتزايد مشاركة مختلف المنظمات في مد يد العون إلى الأشخاص المحرومين من حريتهم في مجالات الدعم القانوني والنفسي والبحث عن الأقارب والإدماج. وإضافة إلى

4- United Nations, Trends in Migrant Stock: revision 2005
5- الأشخاص الذين عبروا حدوداً دولية.



ذلك، فإن الاتجار بالأشخاص وتهريب الأفراد يمثلان اثنتين من مجالات النشاط الإجرامي الدولي الأسرع نمواً. ووفقاً لدراسات مختلفة، يُزعم أن ما بين ستمائة وثمانمائة ألف⁶ شخص يتم الاتجار بهم سنوياً، وأغلبهم من النساء والأطفال. ويسهم الفقر المدقع والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاضطرابات المدنية وانعدام اليقين السياسي وعدم احترام عناصر الإنسانية الأساسية إلى تهئية بيئة تشجع تهريب البشر والاتجار بهم.

المجتمع المدني

- يستمر الطلب على خدمات الدعم العامة المقدمة إلى الأفراد والمجتمعات المحلية في الارتفاع نتيجة للنزاعات والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان والفقر وحركات السكان داخل البلدان وخارجها. وستواجه الخدمات العامة ضغطاً متزايداً للوفاء بالاحتياجات التالية:
- الحاجة إلى المعلومات بشأن أماكن وجود أفراد العائلة؛
- الحاجة إلى تقديم المشورة القانونية وتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي إلى عائلات المفقودين والسكان المهجرين؛
- الحاجة إلى خدمات لم الشمل العائلي والإدماج وإعادة التوطين.

العلم

- يؤدي الطب الشرعي دوراً متزايد الأهمية في إدارة الرفات البشرية للأشخاص المختفين أو الذين لقوا حتفهم لأسباب تتعلق بالنزاعات أو كوارث أخرى من صنع الإنسان أو كوارث طبيعية، والتعرف على هويتها. وعلى وجه الخصوص، تُستخدم إجراءات الطب الشرعي (تشريح الجثث وأخذ بصمات الأصابع وفحص الأسنان وتحليل الحامض النووي) للتعرف على هوية الرفات والكشف عن مصير الأشخاص المفقودين.

التكنولوجيا

- يستمر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في التزايد في مختلف أنحاء العالم، متيحاً بذلك مزيداً من الفرص للاتصال ومقصر الوقت اللازم للاستجابة الإنسانية. ولا زال هناك تفاوت كبير في الوصول إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها، إلا أن تغييرات هائلة حدثت. وتزايدت قدرات الهواتف المحمولة تزايداً ملموساً في السنوات الأخيرة في جميع بقاع العالم تقريباً، لاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية.



ورغم وجود اختلافات كبيرة بين البلدان والمناطق، فإن أفريقيا تشهد أيضاً نمواً مذهلاً في مجال استخدام الهاتف المحمول. وإن الوصول المتنامي للإنترنت والاستخدام المتزايد لأجهزة الحاسوب وقواعد البيانات المحمية المتاحة إقليمياً، كلها عوامل توفر سبلاً أكثر كفاءة للاتصال ونقل البيانات. وفي الوقت ذاته تثير مسائل تتعلق بحماية البيانات الشخصية وغيرها من المعلومات الحساسة.

الإعلام

- توجد وسائل الإعلام في الميدان في أزمات إنسانية مختارة، حيث تضطلع بدور محفز من حيث تشكيلها للرأي العام وتأثيرها في الطريقة التي تتعامل بها الحكومات والوكالات الإنسانية مع تلك الأزمات. ومن الصواب القول إن الطابع الفوري للإعلام الدولي (وخاصة التلفاز) والانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات يزيد من قدرة القطاع الإنساني على الاستجابة بسرعة للاحتياجات. لكنهما يولدان أيضاً توقعات غير واقعية. في حين أن أزمات أخرى - تنطوي في كثير من الأحيان على آثار إنسانية أشد - لا تحظى إلا باهتمام قليل من وسائل الإعلام. وتستطيع وسائل الإعلام اليوم تحديد «حالة الطوارئ الإنسانية» من خلال تركيزها على حدث ما أو إهماله.

الأطراف الفاعلة الأخرى

- يستمر عدد المنظمات التي تضطلع أو ترغب في الاضطلاع بأنشطة إعادة الروابط العائلية في التزايد، خاصة في ما يتصل بالقاصرين غير المصحوبين بذويهم و/أو المنفصلين عنهم. وتعد منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق إنقاذ الطفولة ولجنة الإنقاذ الدولية والمنظمة الدولية للرؤية العالمية من بين المنظمات الأكثر شهرة التي تساعد هؤلاء الأطفال. وتعزز المنظمة الدولية للهجرة عملها في مجال الهجرة كما تقوم هيئات أخرى مثل اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين بتكثيف أنشطتها لتسوية حالات الأشخاص المفقودين. وتجد الحركة نفسها على نحو متزايد في منافسة مع المنظمات الدولية والوطنية التي تقوم اليوم بهذا النشاط الذي جرت العادة على أن تضطلع به الحركة. وكثيراً ما يكون هناك نقص في التعاون والتنسيق في ما بين الوكالات بسبب الافتقار إلى المهارات المتخصصة والمعايير والإجراءات المشتركة، وغياب التخطيط الميداني والمعرفة بالأنشطة التي تنفذها الجهات الأخرى والموارد المالية المحدودة والرغبة في الترويج للمنظمة التي ينتمي إليها المرء. ويقوم قطاع الشركات على نحو متزايد - خاصة شركات البرمجيات - بأنشطة إعادة الروابط العائلية أو يقدم إلى الجهات الأخرى الدعم في هذا المجال خلال الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان التي تحظى باهتمام كبير.



وفي بيئة تشهد احتدام المنافسة، يجب استباق آثار الاتجاهات الخارجية، واستعراض الخدمات وتكييفها لجعلها أكثر مهنية وإبداعاً وتركيزاً. وإن تكثيف التنسيق داخل الحركة والتعاون مع الأطراف الفاعلة الخارجية أمر لا غنى عنه لكي تتمكن شبكة إعادة الروابط العائلية من مساعدة المجموعات المتضررة والأشخاص المتأثرين ولكي لا تستحوذ منظمات إنسانية أخرى على هذه الخدمة.

4.2 الأهداف الاستراتيجية

تبين عمليات تقييم القدرات والعوامل في البيئة الخارجية التحديات الهائلة التي تواجهها الحركة في تحسين أداء شبكة إعادة الروابط العائلية. وبينما تمثل النزاعات وحالات العنف الأخرى الجزء الأكبر من عملها، فإن شبكة الروابط العائلية تلبي أيضاً الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، وحركات تنقل السكان (بما في ذلك الهجرة الدولية) والحالات الأخرى التي تقتضي استجابة إنسانية. وتستلزم حالات محددة استجابات محددة في مجال إعادة الروابط العائلية. ولتقديم أي خدمة، يتعين أولاً تحديد الاحتياجات المتصلة بأفراد العائلات المشتتة والأشخاص المفقودين، وبعد ذلك الثغرات المرتبطة بالخدمات والموارد اللازمة سدها. ويجب على هذه العملية ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بإعادة الروابط العائلية بواسطة مكونات الحركة أو كيانات أخرى. لذلك تقترح استراتيجية الروابط العائلية الخاصة بالحركة ثلاثة أهداف. وتنطبق هذه الأهداف من تحليل للوضع الحالي لشبكة إعادة الروابط العائلية والتحديات الراهنة والمستقبلية التي توجد في البيئة الخارجية.

الهدف الاستراتيجي 1

تحسين قدرات خدمات إعادة الروابط العائلية وأدائها

- يقتضي بناء شبكة قوية لإعادة الروابط العائلية وتلبية احتياجات الأفراد والسكان المتأثرين استثمارات على الأجلين المتوسط والطويل بغية تعزيز المهارات والموارد واستخدامها استخداماً فعالاً. كما أن بناء القدرات يتطلب منهجية متناسقة وتعبئة فعالة للموارد البشرية، وتوفير التدريب والتبادل المنتظم للمعلومات لضمان استخدام أفضل الممارسات. كما يجب على المنظمة أن تفهم بشكل أفضل البيئة التي تعمل فيها وأن تكون قادرة على التكيف واستخدام التكنولوجيات الحديثة استخداماً كاملاً.

الهدف الاستراتيجي 2

تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة

- تتوقف قدرة الحركة على تلبية احتياجات الأشخاص المنفصلين عن عائلاتهم بشكل ناجح على كفاءة وفعالية شبكة إعادة الروابط العائلية. وإن تحسين القدرة على الاستجابة بسرعة في حالات الطوارئ، وتعزيز التعاون والتنسيق الوظيفيين داخل الحركة في جميع الأوقات، وتعزيز التفاعل مع السلطات والمنظمات الأخرى، كلها عوامل تؤدي إلى تحسين الاداء داخل الشبكة. وتستند اللجنة الدولية أكثر من ذي قبل، بوصفها المنسق لشبكة الروابط العائلية، إلى إسهامات الجمعيات الوطنية من أجل بناء القدرات، وتعزيز الروابط الإقليمية وتقاسم المسؤوليات عن بناء شبكة أقوى.

الهدف الاستراتيجي 3

تعزيز مسؤوليات الحركة في إعادة الروابط العائلية

- إن الحركة في وضعية فريدة للقيام بأنشطة إعادة الروابط العائلية لأنها المنظمة الوحيدة التي لديها شبكة عالمية يمكنها أن تساعد الأشخاص والسكان المتأثرين في كل مكان. ولكي تضطلع الحركة بدور ريادي في مجال إعادة الروابط العائلية يجب أن يستند عملها إلى أساس متين، وأن تشجع الموظفين والمتطوعين وتحفزهم على تبني رؤيتها وممارساتها، وتحسين الاتصالات حتى يتسنى لها الأخذ بزمام القيادة في المجال الإنساني. وبإمكان الحركة أن تعزز دورها القيادي في مجال إعادة الروابط العائلية عن طريق تعزيز مكوناتها.

ويعني بناء القدرات بالنسبة لشبكة إعادة الروابط العائلية الاستثمار في تطوير أنشطة الروابط العائلية والأخذ بتوجه استراتيجي في هذا المجال. وينصب تركيز خطة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية على الأعمال التالية:

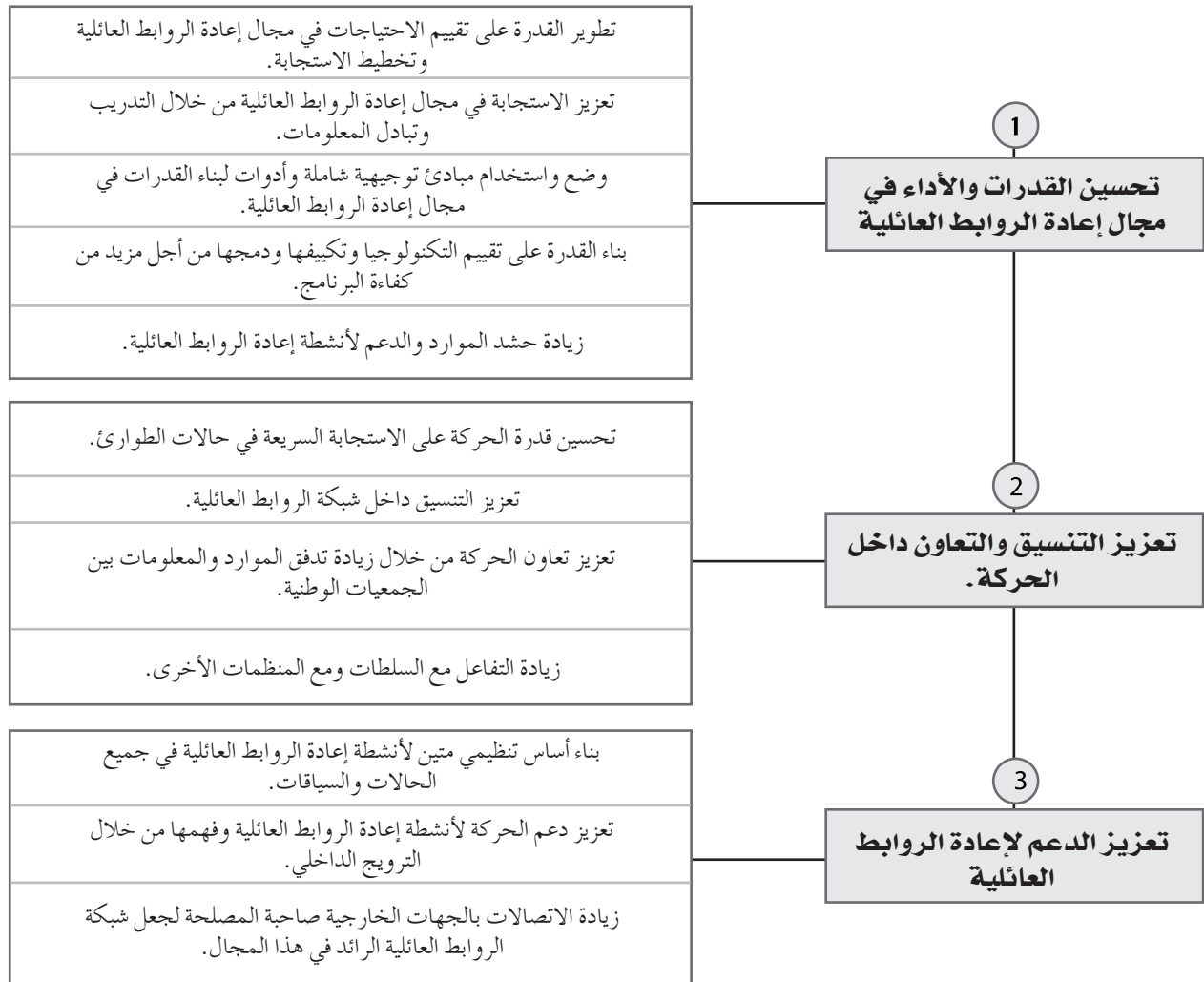
- فهم أنشطة إعادة الروابط العائلية واحتياجات الأشخاص المنفصلين والمفقودين ذات الصلة؛
- تعزيز برنامج امتلاك القدرات بالنسبة لأنشطة الروابط العائلية؛
- تحسين صورة أنشطة إعادة الروابط العائلية وتعزيز مكانتها؛
- تحسين التعاون بين الجمعيات الوطنية وعبر الشبكة ككل؛
- التنسيق بشكل أكثر فعالية وأكثر تناسقا؛
- وفهم وتحسين التنسيق مع السلطات والمنظمات الأخرى التي تقدم خدمات في هذا المجال.



استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر - مخطط بياني موجز الرؤية

كلما انفصل الناس عن أحبائهم جراء نزاع مسلح أو حالات عنف أخرى، أو كوارث طبيعية أو غيرها من الحالات التي تقتضي استجابة إنسانية، تستجيب حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بفعالية وكفاءة عن طريق حشد مواردها لإعادة الروابط العائلية.

الأعمال



3. خطة التنفيذ لصالح الحركة

يتمثل الهدف النهائي لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تلبية احتياجات الأفراد وجماعات سكانية بأكملها على نحو أفضل عن طريق تحسين أداء شبكة الروابط العائلية. وتشمل الأهداف الاستراتيجية الثلاثة إدارة الأداء والتنسيق والتعاون والقيادة، وتحديد الوضع في مجال إعادة الروابط العائلية. والأهداف الاستراتيجية متشابهة في ما بينها، لذلك فإن الإجراءات المتخذة بشأن هدف تؤثر في الأهداف الأخرى.

وتبين خطة التنفيذ العمل الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتعرض النتائج المنشودة. وتقترح أيضاً إجراءات التنفيذ وتحديد المسؤوليات والأطر الزمنية لمكونات الحركة المعنية. وينبغي لجميع المكونات أن تسترشد بالأطر الزمنية المقترحة لتنفيذ مختلف الإجراءات في تكييف الاستراتيجية ووضع خططها الخاصة بها. وتأخذ الأطر الزمنية بالاعتبار الخصائص العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، ويمكن تكييفها وفقاً لهذه الخصائص. ويقصد بها أن تكون محددة بما فيه الكفاية للإشارة إلى الإجراءات اللازمة ولكن أن تكون ذات طابع عام لكي يتسنى تكييفها مع الظروف والاحتياجات المحلية.

وترتكز هذه الاستراتيجية إلى الجهد الرامي إلى تعزيز مشاركة جميع مكونات الحركة في شبكة إعادة الروابط العائلية. وتحدد الاستراتيجية وخطة التنفيذ نهجاً على نطاق الحركة يقر بأن تلبية الاحتياجات وبناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية ليس مسؤولية ملقاة على عاتق اللجنة الدولية فحسب وإنما أيضاً مسؤولية جميع المكونات داخل إطار مهام كل واحد منها.

الهدف الاستراتيجي 1:

تحسين القدرات والأداء في مجال إعادة الروابط العائلية

يقتضي بناء شبكة روابط عائلية تنسم بالقوة وتلبي احتياجات الأفراد والسكان المتضررين القيام باستثمار على الأجلين المتوسط والطويل بغية تعزيز المهارات والموارد واستخدامها استخداماً فعالاً. ويتطلب بناء القدرات منهجية متسقة وحشداً فعالاً للموارد البشرية وتوفير التدريب وتبادل المعلومات بطريقة منتظمة لضمان استخدام أفضل الممارسات.

ويجب على الحركة أيضاً أن تفهم بصورة أفضل البيئة التي تعمل فيها وأن تكون قادرة على التكيف واستخدام التكنولوجيات الحديثة استخداماً كاملاً.



العمل 1 : تطوير القدرة على تقييم الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية وتخطيط الاستجابة الميدانية

يجب تقييم الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية والقدرة على تلبيتها بصورة منهجية ودقيقة. ويجب على الحركة أن تستعرض خدماتها وتكيفها بشكل منتظم حتى يتسنى لها مراعاة الاحتياجات والقدرات والموارد والسياق الميداني.

النتائج المنشودة

- تحديد الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية والقدرات اللازمة للوفاء بها. وأن يكون هناك تقييم وتكيف منتظم.
- مشاركة الأفراد والسكان المتضررين في عمليات التقييم الخاصة بإعادة الروابط العائلية.
- وضع خطط العمل من أجل توفير برامج ملائمة للأفراد والسكان المتضررين.
- استجابة الخطط الميدانية بوضوح للاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية في حالات الطوارئ وغيرها من الحالات.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية / الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على التوالي بما يلي:

1.1.1 إجراء عمليات تقييم شاملة في مجال إعادة الروابط بالتشاور مع الأشخاص

والسكان المتضررين والجهات الفاعلة الأخرى، تشمل ما يلي:

- الفئات السكانية الموجودة والمحتملة التي تحتاج إلى المساعدة في مجال إعادة الروابط العائلية (الأنشطة الرئيسية في مجال إعادة الروابط العائلية والأنشطة المرتبطة بها)

- قدرة الجمعية الوطنية أو اللجنة الدولية على الاستجابة؛
- دور السلطات والمنظمات الأخرى وأنشطتها في الميدان

وينبغي لعمليات تقييم الاحتياجات المتصلة بإعادة الروابط العائلية، وفقاً لكل سياق على حدة، أن تشمل ما يلي:

- الأشخاص المتضررون من النزاعات المسلحة (الدولية وغير الدولية)؛
- الأشخاص المتضررون من الاضطرابات الداخلية وغيرها من حالات العنف الداخلي؛
- اللاجئين وطالبو اللجوء؛
- المهاجرون؛
- الأشخاص المتضررون من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان؛
- الفئات الأكثر ضعفاً (الأطفال والمسنون والأشخاص الذين يعانون من مشاكل اجتماعية، حيث تستطيع مكونات الحركة أن تؤدي دوراً محدداً بموجب المهام المنوطة بكل منها)؛

2.1.1 وضع خطط ميدانية للوفاء باحتياجات الفئات المتضررة والاستجابة للطلبات الواردة من داخل شبكة الروابط العائلية. ويغني للخطط أن تتضمن استشارات منتظمة مع المستفيدين واستعراض العمل في مجال إعادة الروابط العائلية والنظر، عند الاقتضاء، في المزج بين أنشطة إعادة الروابط العائلية وبرامج أخرى (مثلا الصحة، والرعاية الاجتماعية، والتأهب للكوارث ومواجهتها، والإسعافات الأولية).

3.1.1 مراجعة أدوات التقييم اللازمة لإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية بشكل منتظم في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالفئات المستضعفة.

وستقوم اللجنة الدولية بما يلي:

4.1.1 استحداث أدوات تقييم شاملة في مجال إعادة الروابط العائلية بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، وذلك بحلول عام 2009.

5.1.1 دعم الجمعيات الوطنية، عندما تطلب منها ذلك، في إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في الخطط الميدانية.

وسيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

6.1.1 إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في خطط التأهب للكوارث والاستجابة للطوارئ.

7.1.1 تشجيع ودعم الجمعيات الوطنية في إدراجها أنشطة إعادة الروابط العائلية في خططها الميدانية بالتنسيق مع اللجنة الدولية.

العمل 2 : تعزيز الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية من خلال التدريب وتبادل المعلومات

من أجل تحسين الأداء وبناء ممارسات مهنية، ينبغي تطوير المعرفة والمهارات اللازمة لأنشطة إعادة الروابط العائلية. وتؤدي زيادة الوعي بالروابط القائمة بين أنشطة إعادة الروابط العائلية والبرامج الأخرى التي تنفذها الحركة إلى تحسين الخدمات المقدمة.

وسيكون للاستثمار في التطوير المهني للموظفين والمتطوعين تأثير إيجابي مباشر على أداء الحركة وسيعزز مصداقيتها.



النتائج المنشودة

- امتلاك الموظّفين والمتطوّعين العاملين في مجال إعادة الروابط العائلية المهارات المهنية المطلوبة واعتماد الممارسات اللازمة لتقديم خدمات ذات نوعية عالية في مجال إعادة الروابط العائلية.
- تبادل أكبر للمعلومات بين العاملين في مجال إعادة الروابط العائلية في اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية.
- فهم موظفي أمانة الاتحاد الدولي والمندوبين لبرنامج إعادة الروابط العائلية والعلاقة بين برنامج إعادة الروابط العائلية والبرامج الأخرى.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.2.1 وضع وقيادة برامج تدريب لصالح الموظّفين المهنيين والمتطوعين تشمل تلبية الاحتياجات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية وتستجيب للطلبات الواردة من شبكة الروابط العائلية. وإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في برامج التدريب للمتطوعين حيثما يكون ذلك ممكناً.
- 2.2.1 وضع برامج خاصة بإعادة الروابط العائلية للإشراف على العاملين في مجال إعادة الروابط العائلية في المقر والفروع، وتقديم الدعم لهم.
- 3.2.1 تنظيم تبادل الموظّفين وزيارات أو دورات تدريبية تشارك فيها جمعيات وطنية أخرى، ونقل الممارسات المفيدة والتعريف بأنشطة إعادة الروابط العائلية في سياقات متنوعة.

ستقوم اللجنة الدولية / الوكالة المركزية التابعة للجنة الدولية بما يلي:

- 4.2.1 وضع وتنفيذ برامج للتدريب والتطوير المهنيين تمكن رؤساء خدمات البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية والعاملين في الميدان في اللجنة الدولية من بناء المهارات وتعزيز المعرفة وزيادة تبادل المعلومات، وذلك بحلول عام 2010.
- 5.2.1 وضع برامج للتدريب في مجال إعادة الروابط العائلية لأنواع مختلفة من الحالات على أساس دليل إعادة الروابط العائلية الخاص بالحركة، وذلك بحلول عام 2011.
- 6.2.1 إدراج تبادل الموظّفين وزيارات البرامج والدورات التدريبية لدى الجمعيات الوطنية في برامج التطوير المهني لموظّفي اللجنة الدولية.
- 7.2.1 تنظيم ورشات عمل إقليمية كل ثلاث سنوات تخصص لبناء القدرات يشارك فيها ممارسو أنشطة إعادة الروابط العائلية (اعتباراً من عام 2011). وستركز ورش العمل هذه على تطوير المهارات والمعرفة المهنيين والمسائل الإقليمية وعبر الإقليمية وخطة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.





8.2.1 مواصلة استحداث وإدارة برامج تدريب لموظفي اللجنة الدولية تشمل الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية والاستجابة للطلبات الواردة من شبكة الروابط العائلية. وزيادة مشاركة وتدريب موظفي اللجنة الدولية المحليين في مجال إعادة الروابط العائلية.

9.2.1 زيادة معرفة موظفي اللجنة الدولية وفهمهم مبادئ ومفاهيم بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية.

10.2.1 تشجيع الجمعيات الوطنية على تنظيم تبادل الموظفين، وزيارات البرامج، ودورات تدريبية لدى جمعيات وطنية أخرى.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

11.2.1 إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في برامج تدريب موظفي الأمانة وفرق التأهب للكوارث والاستجابة للطوارئ، والمندوبين في الميدان باستخدام وحدات تدريبية في مجال إعادة الروابط العائلية صُممت بالتعاون مع اللجنة الدولية، وذلك بحلول عام 2010.

12.2.1 إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في برامج تدريب المندوبين المعيّنين بالتطوير التنظيمي، وذلك بحلول عام 2010.

العمل 3 : وضع واستخدام مبادئ توجيهية وأدوات شاملة لبناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية

تقتضي إعادة الروابط العائلية في مجموعة من الحالات المختلفة ذات الاهتمام الإنساني استحداث مبادئ توجيهية وأدوات مشتركة للوصول إلى أساليب وممارسات متناسقة وفهم يشمل مجمل الشبكة. ومن أجل قياس الأداء وضمان نوعية عالية من الخدمات وعودتها بالنفع الحقيقي على من يحتاجون إليها، يجب استخدام مؤشرات الأداء وأدوات الرصد والتقييم.

النتائج المنشودة

- استحداث واستخدام مبادئ توجيهية وأدوات موحدة لتطوير أنشطة إعادة الروابط العائلية داخل الحركة.
- تحسين إدارة الأداء في مجال إعادة الروابط العائلية من خلال تطوير واستخدام نظم المؤشرات والرصد والتقييم وإعداد التقارير المنتظمة.





التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.3.1 جمع بيانات بصورة منتظمة عن أنشطة إعادة الروابط العائلية باستخدام أدوات شبكة الروابط العائلية لجمع بيانات، وتحليل تلك البيانات لضمان خدمات ذات نوعية عالية واستخدام أمثل للموارد، وذلك بحلول 2013.
- 2.3.1 وضع عمليات لرصد وتقييم أنشطة إعادة الروابط العائلية باستخدام أدوات شبكة الروابط العائلية لإدارة الأداء، وذلك بحلول عام 2013.
- 3.3.1 وضع مبادئ توجيهية وأدوات خاصة بأنشطة إعادة الروابط العائلية تتكيف مع السياق والثقافة وفقاً للدليل لإعادة الروابط العائلية الخاص بالحركة وأدوات شبكة الروابط العائلية لإدارة الأداء، وذلك بحلول عام 2013.
- 4.3.1 نشر المبادئ التوجيهية والأدوات الخاصة بأنشطة إعادة الروابط العائلية في مقرات الجمعيات الوطنية وفروعها، وذلك بحلول عام 2014.

ستقوم اللجنة الدولية والوكالة المركزية بما يلي:

- 5.3.1 قيادة العمل لإعداد دليل عن أنشطة إعادة الروابط العائلية لصالح الحركة، سيستند إلى Restoring Family Links: a guide for National Red Cross and Red Crescent Tracing Services، دليل إعادة الروابط العائلية: دليل لخدمات البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وخلاصات وتوصيات مؤتمر الخبراء بشأن المفقودين وعائلاتهم، والمبادئ التوجيهية المعنية بالأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم، والمبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث عن المفقودين في حالة الكوارث، ودليل إدارة الجثث بعد وقوع الكوارث: دليل ميداني موجه إلى المستجيب الأول The Management of Dead Bodies after Disasters: A Field Manual for the First Responders Field Manual for، والميداني المقبل عن إعادة الروابط العائلية في الكوارث، Restoring Family Links in Disasters الذي يتوقع إنجازه بحلول عام 2011.
- 6.3.1 وضع اللمسات الأخيرة على الدليل الميداني لإعادة الروابط العائلية في الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، The Field Manual for Restoring Family Links in Natural or man-made Disasters، وذلك بحلول عام 2008.
- 7.3.1 تكيف المبادئ التوجيهية والأدوات التقليدية المتعلقة بأنشطة إعادة الروابط العائلية للاستخدام في حالات الهجرة والاتجار بالبشر، وذلك بحلول عام 2009 وبالتعاون مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي.
- 8.3.1 استحداث أداة مشتركة لجمع البيانات المتعلقة بأنشطة إعادة الروابط العائلية لكي تستخدمها جميع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية، وإعداد تقارير دورية عن أنشطة شبكة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2011.
- 9.3.1 استحداث أدوات الإدارة الأداء بالنسبة لشبكة الروابط العائلية تتضمن ما يلي:

- المؤشرات (التوقيت المناسب، وتحليل الحالات على سبيل المثال)، والتقييم، وتقييم الأثر. وذلك بحلول عام 2011 وبالتشاور مع الجمعيات الوطنية.
- 10.3.1 دعم الجمعيات الوطنية في إدراج المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية في خطط التأهب للكوارث ومواجهتها، ونظم إدارة الأداء.
- 11.3.1 زيادة استخدام جمع وتحليل البيانات النوعية في نظم الرصد لعمليات اللجنة الدولية، وذلك بحلول عام 2012.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

- 12.3.1 تشجيع ودعم الجمعيات الوطنية في إدراج المبادئ التوجيهية وأدوات اللجنة الدولية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية في نظم التأهب للكوارث ومواجهتها وإدارة الأداء، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الدولية.

العمل 4 : بناء القدرة على تقييم الأدوات التكنولوجية وتكييفها وإدراجها من أجل زيادة كفاءة البرنامج

تستخدم مكونات الحركة الوسائل والتكنولوجيات التي تتماشى والسياق. ولضمان استجابة الشبكة وفعاليتها، تستخدم النقل الإلكتروني للبيانات، والحواسيب المحمولة، ونظم قواعد المعلومات، والإنترنت، والتكنولوجيات الجديدة. كما يجري تقييم التكنولوجيات الحديثة ودمجها لتقديم خدمات تتسم على نحو متزايد بالمهنية والإبداع وتستهدف جمهوراً بعينه، ومن ثم تحسين الاستجابة.

ويجب على جميع أنشطة إعادة الروابط العائلية حماية البيانات الشخصية وأي معلومات أخرى حساسة في كل الأوقات. وتكتسي سرية البيانات الشخصية والبيانات الحساسة أهمية بالغة، ويجب على الجميع احترام المبادئ الخاصة بحمايتها.

النتائج المنشودة

- قدرة الحركة على استخدام الوسائل والتكنولوجيات الملائمة لكل حالة على أفضل وجه. والتفكير مسبقاً في الوسائل والتكنولوجيات الجديدة وتكييفها وتطبيقها لتحسين خدماتها.
- استخدام شبكة الروابط العائلية تكنولوجيات المعلومات وفقاً للاحتياجات والثقافة والسياقات الميدانية لضمان أقصى قدر من الفعالية، وحماية البيانات الشخصية والبيانات الحساسة الأخرى.



التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.4.1 ضمان حصول خدمات البحث عن المفقودين على الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى التي تساعد على تحسين الأداء.
- 2.4.1 تبادل التطبيقات أو التكنولوجيات التي يتم تطويرها في مجال إعادة الروابط العائلية مع اللجنة الدولية.
- 3.4.1 الاسهام في تقييم وتطوير المناهج والتكنولوجيات الجديدة الخاصة بأنشطة إعادة الروابط العائلية، بحلول عام 2012 وبالتعاون مع اللجنة الدولية.
- 4.4.1 بذل مساع لدى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لاستخدام موقع اللجنة الدولية للروابط العائلية للاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث الكبرى الطبيعية أو تلك من صنع الإنسان.

ستقوم اللجنة الدولية بما يلي:

- 5.4.1 إجراء عمليات تقييم منتظمة للأساليب والتكنولوجيات الحالية المتصلة بأنشطة إعادة الروابط العائلية بحلول عام 2010.
- 6.4.1 اقتراح وتنفيذ أساليب وتكنولوجيات جديدة لشبكة الروابط العائلية تدعمها مبادئ توجيهية، وستستند إلى الاحتياجات والثقافة والسياق.
- 7.4.1 تقييم مدى إمكانية إقامة تعاون مع الشركات الخاصة من أجل مواصلة تطوير الأدوات التقنية وتقديم الدعم المادي وفقاً لمعايير الحركة، وذلك بحلول عام 2012.
- 8.4.1 تطوير برمجيات موحدة تحتوي مواد تدريب خاصة بأنشطة إعادة الروابط العائلية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية، وذلك بحلول عام 2012 وبالتشاور مع الجمعيات الوطنية.
- 9.4.1 مواصلة إتاحة حيز من موقع اللجنة الدولية للروابط العائلية للجمعيات الوطنية، وفقاً للمبادئ التوجيهية المحددة.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

- 10.4.1 دعم الجمعيات الوطنية، بالتنسيق مع اللجنة الدولية، في إتاحة الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى اللازمة لخدمات البحث عن المفقودين.

العمل 5 : زيادة تعبئة الموارد والدعم المقدم إلى أنشطة إعادة الروابط العائلية

بغية دعم ووضع أنشطة إعادة الروابط العائلية وتنفيذها، يجب على مكونات الحركة استخداماً الموارد التي لديها استخدام أفضل وزيادة الموارد المتاحة لها. وباستطاعة كل مكون أن يعزز قدرته على جمع الأموال اللازمة. وبالإضافة إلى الموارد المالية، ستحدد الحركة على نحو أفضل المهارات والقدرات والإسهامات التي ينبغي لمختلف المكونات تقاسمها. وهكذا، يمكن استخدام الموارد بشكل أفضل داخل الحركة.

النتائج المنشودة

- تمتع الجمعيات الوطنية بالقدرة والخبرة اللازمتين لجمع الأموال لصالح أنشطة إعادة الروابط العائلية ودعم تقديم الخدمات.
- حشد مختلف مكونات الحركة الموارد (المالية وغير المالية) اللازمة لتلبية الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية.
- تقديم الحكومات والجهات المانحة من القطاع الخاص الدعم المالي والمادي لأنشطة إعادة الروابط العائلية.

التنفيذ

تقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.5.1 ضمان التعاون بين خدمات جمع الأموال والاتصالات والبحث عن المفقودين ووضع خطط العمل الرامية إلى جمع الأموال لأنشطة إعادة الروابط العائلية والذي يشكل جزءاً من السياسة العامة لجمع الأموال.
- 2.5.1 تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات المتصلة بجمع الأموال مع بعضها البعض.
- 3.5.1 تخصيص التمويل الأساسي لوضع أنشطة إعادة الروابط العائلية والحفاظ عليها، وتقييم مصادر التمويل المتنوعة.
- 4.5.1 إدراج أنشطة إعادة الروابط في نداءات جمع الأموال العادية.
- 5.5.1 المشاركة، في أعوام 2008 و2011 و2014 و2017، في تقييم الإسهامات في مجال إعادة الروابط العائلية الذي سيحدد المهارات والقدرات والوقت والموارد التي يمكن تقاسمها داخل الشبكة.

وستقوم اللجنة الدولية بما يلي:

- 6.5.1 تنسيق الجهود التي تبذلها الحركة بأكملها لاستحداث أدوات لجمع الأموال لأنشطة إعادة الروابط العائلية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية، ومن المتوقع إنجاز هذه العملية بحلول عام 2011.
- 7.5.1 العمل مع الجمعيات الوطنية لوضع أدوات للاتصالات والتسويق في مجال أنشطة إعادة الروابط العائلية بحلول عام 2010.
- 8.5.1 إجراء تقييم للإسهامات في مجال إعادة الروابط العائلية كل ثلاث سنوات جنباً إلى جنب الجمعيات الوطنية، اعتباراً من عام 2008، من أجل تحديد المهارات والقدرات والوقت والموارد المتاحة داخل الشبكة وتعظيم استخدامها إلى أقصى حد.



ستقوم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية بما يلي :

- 9.5.1 إعداد اقتراحات لجمع الأموال استناداً إلى مشاريع محددة لإعادة الروابط العائلية.
10.5.1 الترويج لأنشطة إعادة الروابط العائلية لدى الجهات المانحة للتعريف بهذا العمل و ضمان فهمه.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي :

- 11.5.1 العمل مع اللجنة الدولية لدعم الجمعيات الوطنية من أجل ضمان التعاون بين خدمات جمع الأموال والاتصالات والبحث عن المفقودين، وإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية كجزء من السياسة العامة التي تتبعها الجمعيات الوطنية لجمع الأموال.

الهدف الاستراتيجي 2:

تعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة

تتوقف قدرة الحركة على تلبية احتياجات الأشخاص المنفصلين عن عائلاتهم بطريقة ناجعة على كفاءة شبكة الروابط العائلية وفعاليتها. وسيؤدي تعزيز القدرة على الاستجابة بسرعة في حالات الطوارئ، وزيادة التعاون والتنسيق على المستوى الوظيفي داخل الحركة في كل الأوقات وتعزيز التفاعل مع السلطات والمنظمات الأخرى إلى تحسين الأداء داخل الشبكة برمتها. وإن اللجنة الدولية، بوصفها منسقاً لشبكة الروابط العائلية، تعتمد أكثر من ذي قبل على إسهامات الجمعيات الوطنية لبناء القدرات وتعزيز الروابط الإقليمية وتقاسم المسؤولية عن بناء شبكة أقوى.

العمل 1 : تحسين قدرة الحركة على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ

إن حالات الطوارئ الكبرى والمعقدة على نحو متزايد، مقترنة بالقدرات المتنوعة على الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية داخل الحركة تقتضي تنسيقاً أفضل واستجابة أسرع. ومن الضروري تقليص الوقت الذي يستغرق لتقييم الاحتياجات وتنفيذ أنشطة إعادة الروابط العائلية من أجل ضمان الفعالية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أنشطة إعادة الروابط العائلية في الميدان تُنسقها:

- اللجنة الدولية في النزاعات وحالات العنف الأخرى أو خلال الكوارث التي تقتضي استجابة دولية،
- فرادى الجمعيات الوطنية خلال الكوارث الوطنية،





- واللجنة الدولية بناءً على طلب من الجمعية الوطنية حينما تتجاوز الاستجابة في مجال الروابط العائلية قدراتها خلال الكوارث الوطنية.
يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للاستجابة السريعة والمنسقة من خلال استخدام أفضل لموارد الحركة والخبراء المحنكين في مجال إعادة الروابط العائلية.

النتائج المنشودة

- إدراج مختلف مكونات الحركة لأنشطة إعادة الروابط العائلية في خطط التأهب للكوارث ومواجهتها.
- استجابة المكونات بسرعة وفعالية للاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات الكوارث.
- حشد المكونات للموارد اللازمة على المستويات المحلية والإقليمية و/أو الدولي، وفقاً لما تقتضيه حالة الطوارئ.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بمايلي:

- 1.1.2 إدراج عمل إعادة الروابط العائلية في خطط التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بإعادة الروابط العائلية أثناء الكوارث الطبيعية التي وضعتها اللجنة الدولية وضمن التدريب الملائم لجميع المستجيبين الأولين.
- 2.1.2 التماس الدعم من اللجنة الدولية دون تأخير خلال الكوارث الوطنية، حينما تتجاوز الاحتياجات الخاصة بإعادة الروابط العائلية قدراتها.
- 3.1.2 إتاحة خبراء مدرّبين في مجال إعادة الروابط العائلية يمكن نشرهم بسرعة للجنة الدولية/ الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، وذلك وفقاً لإطار نشر خبراء دوليين في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث. ولن يؤتى بهؤلاء الخبراء للنشر السريع من مجموعة تحدد مسبقاً إلا بموافقة كل جمعية وطنية.
- 4.1.2 تقييم الحاجة إلى إنشاء مراكز تنسيق دون إقليمية تابعة للجمعيات الوطنية للاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، ومدى إمكانية القيام بذلك بحلول عام 2011، وإنشاء تلك المراكز إذا ما رأت أنها مفيدة.

وستقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين/ اللجنة الدولية بمايلي:

- 5.1.2 القيام بصورة منتظمة بتعيين خبراء في مجال إعادة الروابط العائلية في النزاعات أو حالات العنف الأخرى من أجل تقييم الوضع ووضع خطة عمل. وضمن إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية كجزء من النهج العام للاستجابة السريعة.





- 6.1.2 مساعدة الجمعيات الوطنية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي، على إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في برامج التدريب على التأهب لحالات الطوارئ.
- 7.1.2 إطلاق وقيادة عملية تطوير وإدارة آلية دولية لمواجهة الكوارث تعنى بالانتشار السريع لخبراء إعادة الروابط العائلية، ووضع إطار لنشر خبراء دوليين في مجال إعادة الروابط العائلية أثناء الكوارث، وذلك بحلول عام 2008
- 8.1.2 تفعيل آلية لمواجهة الكوارث خلال الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان، وفقاً لمعايير ثابتة وبناءً على طلب من الجمعيات الوطنية.
- 9.1.2 ضمان تدريب ملائم للموظفين الذين سيجري نشرهم، ورصد وتقييم النشر والاستجابة في مجال الروابط العائلية.
- 10.1.2 نشر خبراء إعادة الروابط العائلية لتقييم ووضع استراتيجية عمل، ونشر المعلومات من خلال شبكة الروابط العائلية، وذلك عند تنسيق الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان. وضمان التعاون مع فريق مواجهة الكوارث التابع للاتحاد الدولي.
- 11.1.2 مساعدة الجمعيات الوطنية، بحلول عام 2011، على تقييم الحاجة إلى إنشاء مراكز تنسيق دون إقليمية تعنى بإعادة الروابط العائلية خلال الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، ومدى إمكانية القيام بذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي وجمعيات وطنية أخرى. ودعم إنشاء هذه المراكز اعتبار ذلك مفيداً.
- سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:
- 12.1.2 دعم الجمعيات الوطنية، بالتعاون مع اللجنة الدولية، ومساعدتها على إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في خططها للتأهب للكوارث ومواجهتها وفقاً للمبادئ التوجيهية المعنية بالاستجابة في مجال الروابط العائلية خلال الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان التي وضعتها اللجنة الدولية.
- 13.1.2 ضمان تقاسم جميع المعلومات ذات الصلة بإعادة الروابط العائلية التي تجمعها أفرقة الاستجابة للطوارئ، مع الجمعية الوطنية المضيفة والوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لكفالة الاستجابة المثلى في مجال إعادة الروابط العائلية.
- 14.1.2 إدراج شروط إعادة الروابط العائلية في نداءات الطوارئ حينما تطلب اللجنة الدولية ذلك.
- 15.1.2 تشجيع الجمعيات الوطنية على تقاسم أفضل الممارسات في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان مع اللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين.

العمل 2 : تعزيز التنسيق داخل شبكة الروابط العائلية

توحيد العمل داخل الحركة من أجل تقديم استجابة متماسكة على الصعيد الدولي على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل تحتاج إلى مشاركة جميع المكونات. وينبغي ألا يكون هذا التنسيق عملية جامدة، فهو يقتضي زيادة التفاعل وتبادل المعلومات وتحديد المشاكل واكتساب المعرفة بشأن إعادة الروابط العائلية والحفاظ عليها، واستخدام وجهة نظر إقليمية محددة وتعزيز الخدمات واستخدام أفضل للمعارف والمهارات الحالية الموجودة داخل شبكة الروابط العائلية.

النتائج المنشودة

- تبادل أقوى للمعلومات، مما يفضي إلى تحسين اكتساب المعارف الخاصة بإعادة الروابط العائلية وتنسيقها على نطاق المنظمة.
- زيادة التفاعل الإقليمي وتحديد المسائل. واتخاذ إجراءات متناسقة لتلبية الاحتياجات القائمة والناشئة في مجال إعادة الروابط العائلية.
- تعزيز دور اللجنة الدولية كميسر ومنسق لشبكة الروابط العائلية وتزايد مشاركة الجمعيات الوطنية.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بمايلي:

1.2.2 الاسهام في زيادة التنسيق الإقليمي في مجال إعادة الروابط العائلية عن طريق إيلاء الأولوية لهذا الموضوع في المنتديات الإقليمية، وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع الجمعيات الوطنية الأخرى واللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين، وإقامة روابط أقوى مع الجمعيات الوطنية الأخرى في مناطق كل منها.

2.2.2 السعي إلى مواءمة معايير قبول حالات إعادة الروابط العائلية، وضمان مراعاتها الخصائص الإقليمية.

وستقوم اللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بمايلي:

3.2.2 تصميم شبكة خارجية تفاعلية جديدة لشبكة الروابط العائلية تتيح على شبكة الإنترنت، ضمن جملة أمور أخرى، أدوات للتدريب وتبادل أفضل الممارسات والبيانات ومعايير البحث عن المفقودين وأفكارا عن المسائل الإنمائية، وذلك بحلول عام 2010.

4.2.2 استكشاف إمكانية إنشاء وحدات إقليمية جديدة لإعادة الروابط العائلية تابعة للجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تكون بمثابة مراكز تنسيق تعنى بإنشاء شبكات وتبادل المعلومات والتدريب على التطوير المهني وبناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2011. وإنشائها إذا اعتُبر ذلك مفيداً.



5.2.2 تنظيم اجتماعات إقليمية كل سنتين عن إعادة الروابط العائلية يحضرها العاملون في الميدان في الجمعيات الوطنية وموظفو اللجنة الدولية وممثلو الاتحاد الدولي من أجل تنسيق وتوحيد السياسات وعملية التنفيذ والمنهجية المتبعة في مجال إعادة الروابط العائلية، وذلك اعتباراً من عام 2009.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

6.2.2 إدراج إعادة الروابط العائلية في الاجتماعات الإقليمية مع الجمعيات الوطنية، حيثما تدعو الحاجة إلى تحسين التنسيق.

العمل 3 : تعزيز تعاون الحركة من خلال زيادة تدفق الموارد والمعارف بين الجمعيات الوطنية

يعني تقديم خدمات ذات نوعية عالية في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ وبيئات مستقرة على حد سواء مشاركة مختلف مكونات شبكة إعادة الروابط العائلية في مختلف الاوقات. وتستخدم موارد الشبكة استخداماً أفضل ويتعزز التعاون إذا اضطلعت الجمعيات الوطنية بدور أكبر في بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية (داخل إطار متفق عليه).

النتائج المنشودة

- إقامة شركات استراتيجية بين الجمعيات الوطنية، ودعم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين لتطوير القدرات على المدى الطويل.
- وجود عدد كاف من خبراء إعادة الروابط العائلية للمشاركة في برامج تعزيز القدرات والنشر في الميدان.
- إقامة علاقات أوثق في ما بين العاملين في مجال إعادة الروابط العائلية وتحسين تبادل أفضل الممارسات.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

1.3.2 الإسهام في وضع إطار لإقامة شراكات من أجل مشاركة الجمعيات الوطنية على الصعيد الدولي في البرامج الرامية إلى بناء قدرات خدمات البحث عن المفقودين، وذلك بحلول عام 2009 وبالتنسيق مع اللجنة الدولية.

- 2.3.2 استخدام إطار اللجنة الدولية المعني ببناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية مع الجمعيات الوطنية ابتداءً من عام 2010 وذلك بالنسبة لجميع أنشطة إعادة الروابط العائلية التي تنفذ على الصعيد الدولي.
- 3.3.2 الإسهام في تنظيم دورات تدريبية عن بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2011 وبالتعاون مع اللجنة الدولية.
- 4.3.2 زيادة عدد الموظفين المحنكين في مجال إعادة الروابط العائلية، وتدريبهم ودعمهم لإنشاء مجموعة من خبراء بناء القدرات للعمل على الصعيد الدولي.
- 5.3.2 إقامة علاقات ثنائية منتظمة مع خدمات البحث عن المفقودين التابعة لجمعيات وطنية أخرى من أجل تحسين النتائج المحرزة في مجال إعادة الروابط وتحسين تقاسم المعلومات.

ستقوم اللجنة الدولية بمايلي:

- 6.3.2 استعراض ومراجعة إطار الشراكات الخاص بالجمعيات الوطنية التي تشارك دولياً في برامج بناء قدرات خدمات البحث عن المفقودين، وذلك بحلول عام 2009 وبالتنسيق مع مكونات الحركة المعنية.
- 7.3.2 تشجيع ودعم الشراكات بين الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي لبناء قدرات فرادى الجمعيات الوطنية أو على الصعيد الإقليمي في الإطار آنف الذكر.
- 8.3.2 الحفاظ على رؤية عامة عن التعاون الثنائي والتبادل بين خدمات البحث عن المفقودين التابعة لمختلف الجمعيات الوطنية.
- 9.3.2 تشكيل مجموعة من خبراء بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية للعمل مع الجمعيات الوطنية تحت إشراف وتنسيق اللجنة الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك بحلول عام 2012.
- 10.3.2 تكييف ومواصلة تطوير أدوات بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك البرامج التدريبية، وذلك بحلول عام 2011.
- 11.3.2 وضع الشروط الدنيا لبدء برامج بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية مع الجمعيات الوطنية، ومؤشرات لقياس التقدم المحرز، وذلك بحلول عام 2008.
- 12.3.2 دعم المبادرات الريادية المشتركة التي تتخذها الجمعيات الوطنية الراغبة في المشاركة في أنشطة إعادة الروابط العائلية في حالات محددة، لاسيما الهجرة.

سيقوم الاتحاد الدولي بمايلي:

- 13.3.2 مساعدة الجمعيات الوطنية على إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في برامج التطوير التنظيمي، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية.



14.3.2 العمل بالتعاون مع اللجنة الدولية لضمان أفضل استخدام ممكن للموارد وتخطيط البرامج وإدارتها من أجل أنشطة التطوير التنظيمي وبرامج بناء القدرات.

العمل 4 : زيادة التفاعل مع السلطات والمنظمات الأخرى

يقتضي التنفيذ الناجح نهجاً أفضل تكاملاً وأكثر ملاءمة وأفضل تنسيقاً عند التعامل مع مختلف الأطراف المعنية خارج الحركة. ولتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق نتائج أفضل، يجب أن يكون هناك فهم أكبر لدور وأنشطة الجهات التي ليست أطرافاً في الحركة والمعنية بأنشطة إعادة الروابط العائلية، ووضع مبادئ مشتركة خاصة بإعادة الروابط العائلية، وتحسين التنسيق في اختيار الفئات السكانية المستهدفة، وتحديد مجالات الخبرة والأنشطة اللازمة.

النتائج المنشودة

- تطبيق مختلف مكونات الحركة والأطراف الأخرى المعنية بهذا العمل تعريفات ومبادئ مشتركة في مجال إعادة الروابط العائلية.
- تحقيق تفاعل أمثل مع السلطات والمنظمات الأخرى، ومن ثم تحسين الاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية.
- امتثال سلطات الدولة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بأفراد الأسرة المشتتة والأشخاص المفقودين، والتعاون مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية على أساس اتفاقيات جنيف وقرارات المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.4.2 تذكير سلطات الدولة، بصورة منتظمة، بمسؤوليتها إزاء الأفراد والسكان الذين يحتاجون المساعدة في مجال إعادة الروابط العائلية، والسعي إلى زيادة الدعم المقدم إلى هذا العمل على حد سواء.
- 2.4.2 ضمان امتثالها للقوانين الوطنية بشأن حماية البيانات الشخصية.
- 3.4.2 إقامة علاقة وثيقة مع الخدمات الحكومية بغية تفادي التأخير في الاستجابة. النظر في توقيع مذكرات تفاهم مع الهيئات الحكومية.
- 4.4.2 إقامة وتعزيز العلاقات مع السلطات والمنظمات الأخرى التي تقدم خدمات مماثلة أو مرتبطة على الصعيد المحلي والوطني.
- 5.4.2 استعراض التشريع الوطني لضمان إدراج مسائل الروابط العائلية في الخطط الوطنية للتأهب للكوارث ومواجهتها، وحث سلطات الدولة على إدراجها عند الاقتضاء. وينبغي أن يتضمن ذلك كفالة أن هذه الخطط تحدد دور الجمعية الوطنية في إعادة الروابط العائلية.

ستقوم اللجنة الدولية/ الوكالة المركزية بما يلي:

- 6.4.2 تذكير سلطات الدولة والمجموعات المسلحة وقوات الأمن، بصورة منتظمة، بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي والالتزامات المتخذة في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- 7.4.2 دعم الجمعيات الوطنية، عند الاقتضاء، في مناقشاتها مع سلطات الدولة بشأن مسؤولياتها ودور الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية في مجال إعادة الروابط العائلية. ودعم تكيف التشريع الوطني ذي الصلة عند الاقتضاء.
- 8.4.2 العمل على وضع مبادئ مشتركة خاصة بأنشطة إعادة الروابط العائلية بحلول عام 2013. وستتضمن هذه المبادئ تعاريف ومعايير مهنية وأخلاقية مشتركة، وإجراءات ونظم ملائمة، وتعريف الفئات السكانية المستهدفة، وجوانب محددة من أنشطة إعادة الروابط العائلية (حماية الأطفال مثلاً)، وحماية البيانات الشخصية، وآليات التنسيق اللازمة.
- 9.4.2 جمع أمثلة عن الممارسات الرشيدة بالتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية، ووضع قائمة بالعوامل التي تسهم في إنجاح عملية، وذلك بحلول عام 2012.
- 10.4.2 وضع مبادئ توجيهية عن الطريقة التي يمكن بواسطتها للحركة التعاون مع المنظمات الدولية والوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ، ونشر تلك المبادئ التوجيهية داخل الحركة وفي صفوف المنظمات الدولية الأخرى عند الاقتضاء، وذلك بحلول عام 2012.
- 11.4.2 تعزيز الحوار مع المنظمات الدولية التي تسعى معها الحركة إلى التنسيق في مجال أنشطة إعادة الروابط العائلية، وعند الاقتضاء، استكشاف اتفاقات إطارية ترمي إلى تلبية الاحتياجات بطريقة أفضل.

الهدف الاستراتيجي 3:

تعزيز الدعم المقدم إلى أنشطة إعادة الروابط العائلية

إن الحركة في وضعية فريدة لإجراء أنشطة إعادة الروابط العائلية لأنها المنظمة الوحيدة التي لها شبكة عالمية تستطيع مساعدة الأشخاص والسكان المتضررين في كل مكان. ولكي تضطلع الحركة بدور ريادي في مجال إعادة الروابط العائلية، يجب أن يستند عملها إلى أساس متين، وأن تشجع الموظفين والمتطوعين وتحفزهم على تبني رؤيتها وممارساتها، وتحسن الاتصالات حتى تتبوأ مكانة مرموقة في القطاع الإنساني. ويمكن للحركة أن تعزز دورها الريادي في مجال إعادة الروابط العائلية عن طريق تعزيز مكوّناتها.



العمل 1 : بناء أساس تنظيمي متين لأنشطة إعادة الروابط العائلية في جميع الحالات والسياقات

تطمح الحركة إلى إرساء أساس متين لأنشطة إعادة الروابط العائلية. لكن لازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به حتى يتسنى لمكوناتها تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذا المجال. وتبرز عملية مراجعة النظم الأساسية لمختلف الجمعيات الوطنية وأطر سياستها العامة لإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية التزاماً بتحسين أنشطة إعادة الروابط العائلية والعمل على تلبية الاحتياجات بطريقة متناسقة. وينسحب الأمر ذاته على الجهود الرامية إلى تحسين تطوير الخدمات المقدمة وإدارتها.

النتائج المنشودة

- إبراز النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وأطر سياساتها العامة الأساس القانوني لأنشطة إعادة الروابط العائلية وأهدافها والمهام المحددة التي تقتضيها.
- مراعاة الخطط الاستراتيجية وخطط تطوير الجمعيات الوطنية بالتحديد التزاماتها في مجال إعادة الروابط العائلية التي أخذتها على عاتقها خلال الاجتماعات الدستورية للحركة.
- توفر الجمعيات الوطنية على هياكل إدارة تدعم أنشطة إعادة الروابط العائلية وتطورها.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.1.3 تعريف أدوارها ووظائفها المحددة في مجال إعادة الروابط العائلية في مختلف الحالات التي قد تنشأ مع الأخذ بعين الاعتبار قرارات الحركة.
- 2.1.3 استعراض نظمها الأساسية وفقاً "للمبادئ التوجيهية الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية الصادرة عن الاتحاد الدولي" من أجل إبراز أدوارها ومسؤولياتها في مجال إعادة الروابط العائلية على النحو المحدد في النظام الأساسي للحركة وقراراتها.
- 3.1.3 وضع أو مراجعة خطط وطنية استراتيجية وإمائية لكي تتضمن الأنشطة الوطنية والدولية المتصلة بإعادة الروابط العائلية.
- 4.1.3 إقامة روابط ميدانية بين خدمات البحث عن المفقودين وبرامج التأهب للكوارث ومواجهتها وإدارة المتطوعين ووحدات أخرى ذات الصلة كالنشر والإعلام.
- 5.1.3 استحداث نظام داخلي لدعم أنشطة إعادة الروابط العائلية، بما في ذلك الإدارة وتطوير الخدمات، ومشاركة المتطوعين.

وستقوم اللجنة الدولية بما يلي:

- 6.1.3 تنسيق أنشطتها مع الاتحاد الدولي لدعم الجمعيات الوطنية في مراجعة وتعديل نظمها الأساسية والخطط والاستراتيجيات الخاصة بتطورها.
- 7.1.3 استعراض السياسات الداخلية والمبادئ التوجيهية في حالات العنف (بما في ذلك النزاعات) وحالات أخرى لضمان إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2009.

وسيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

- 8.1.3 استعراض ومراجعة الوثائق الخاصة بالسياسة العامة والاستراتيجية والأدوات والمبادئ التوجيهية لإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في جميع مجالات البرامج، وذلك بحلول عام 2011.
- 9.1.3 العمل بشكل نشط على دعم وترويج إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في مراجعة استراتيجية عام 2010.
- 10.1.3 دعم الجمعيات الوطنية في مراجعة نظمها الأساسية وإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في الخطط والاستراتيجيات الخاصة بتطورها، وذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية.
- 11.1.3 إجراء عملية تخطيط للتطور التنظيمي مع الجمعيات الوطنية والعمل بشكل وثيق مع اللجنة الدولية لضمان إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2009.

العمل 2 : تعزيز دعم الحركة وفهمها لأنشطة إعادة الروابط العائلية من خلال الترويج الداخلي

سيؤدي تحسين التعريف بالمسؤوليات والعمل في مجال إعادة الروابط العائلية في صفوف مكونات الحركة إلى زيادة الفهم والدعم في هذا المجال على حد سواء. وبالنظر إلى أنه لا يتم الإبلاغ بشكل كاف عن الاحتياجات الخاصة بإعادة الروابط العائلية داخل الشبكة، فإنه لا بد من بذل جهود متواصلة لتعزيز الوعي وجمع المعلومات. وسيؤدي ذلك إلى زيادة شعور رؤساء الجمعيات الوطنية بمسؤولية مباشرة عن أنشطة إعادة الروابط العائلية، وإلى تحديد المتطوعين والموظفين للاحتياجات على نحو أفضل وإلى استجابة أكثر تناسقاً.

النتائج المنشودة

- فهم جميع ممثلي هيئات الحكم والمتطوعين والموظفين لأهمية أنشطة إعادة الروابط العائلية وأدوار مختلف مكونات الحركة.



- توافر نهج متناسق لدى الجمعيات الوطنية لتعزيز أنشطتها في مجال إعادة الروابط العائلية.
- تعزيز معرفة أنشطة إعادة الروابط العائلية وفهمها في مختلف الإدارات والبرامج التنظيمية.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

- 1.2.3 إطلاع هيئات الحكم والمتطوعين والموظفين على أدوار الجمعيات الوطنية وشبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية.
- 2.2.3 إدراج المعلومات المتصلة بإعادة الروابط العائلية في الاجتماعات الداخلية وغير ذلك من وسائل نشر المعلومات داخل المنظمة.
- 3.2.3 تعزيز العلاقات بين إدارات الإعلام وخدمات البحث عن المفقودين ووضع خطط العمل من أجل الترويج لهذا النشاط في صفوف الجمهور.
- 4.2.3 إبلاغ هيئات الحكم والموظفين والمتطوعين بشكل منتظم بالنتائج والالتزامات الخاصة بإعادة الروابط العائلية التي تتمخض عنها الاجتماعات الدستورية التي تنظمها الحركة.

ستقوم اللجنة الدولية بما يلي:

- 5.2.3 إجراء جرد للمبادئ التوجيهية وأدوات الاتصال، ومراجعتها لضمان استخدام مصطلحات واضحة تتعلق بتعريف المصطلحات ذات الصلة بإعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2009.
- 6.2.3 تذكير كافة الموظفين بصورة منتظمة بأهمية إعادة الروابط العائلية ودور اللجنة الدولية وشبكة الروابط العائلية.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

- 7.2.3 إجراء جرد للمعارف بشأن أنشطة إعادة الروابط العائلية في جميع مجالات البرامج داخل الأمانة وفي صفوف الموظفين في الميدان على حد سواء ووضع خطط عمل لسد الثغرات، وذلك بحلول عام 2009.
- 8.2.3 تذكير كافة الموظفين، بشكل منتظم، بأدوار مكونات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية.

العمل 3 : زيادة الاتصال بالأطراف المعنية الخارجية الأساسية لكي تتبوأ شبكة الروابط العائلية مكانة رائدة في هذا المجال

لكي تصبح مكونات الحركة أكثر فعالية في مجال إعادة الروابط العائلية، يجب عليها نشر المعلومات وتوعية الجمهور باحتياجات الأشخاص المنفصلين عن عائلاتهم. ويجب على الحركة أن تروج صورة قوية ومنسجمة لهذه الخدمة الفريدة والإنسانية للغاية وأن تحسن مكانتها وتضمن أن الجمهور والحكومات والمناحين وغيرهم ينظرون إلى أنشطة إعادة الروابط العائلية بوصفها خدمة إنسانية ذات أهمية حيوية.

النتائج المنشودة

- إعطاء الأطراف المعنية الخارجية الأساسية صورة متناغمة عن شبكة الروابط العائلية.
- اتخاذ مكونات الحركة مواقف واضحة بشأن الحاجة إلى أنشطة إعادة الروابط العائلية، وإبراز آثارها المترتبة على الأفراد والسكان المتضررين.
- إقرار الأطراف المعنية ودعمها لأدوار الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في مجال إعادة الروابط العائلية.

التنفيذ

ستقوم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية بما يلي:

- 1.3.3 وضع خطة اتصالات عالمية لدعم تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، وتقاسمها مع شبكة الروابط العائلية بحلول عام 2009. وستتضمن هذه الخطة ما يلي:
- رسائل رئيسية عن أنشطة إعادة الروابط العائلية تتكيف مع مختلف المجموعات المستهدفة والسياقات.
 - أدوات اتصال تفسر وتروج أنشطة إعادة الروابط العائلية، ودور الشبكة ومحنة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار أحبائهم.
 - زيادة التركيز على أنشطة إعادة الروابط العائلية في مختلف الأنشطة الترويجية.
 - تشكيل معالم هوية مرئية لشبكة الروابط العائلية.
 - استكشاف مفهوم "سفراء النوايا الحسنة" لتعزيز الوعي بأثر الانفصال العائلي ونشر أنشطة إعادة الروابط العائلية.
 - تحديد الفرص الترويجية.
 - إشراك ممثلي وسائل الإعلام في تعزيز الوعي بالاحتياجات الخاصة في مجال إعادة الروابط العائلية ونشر أنشطة إعادة الروابط العائلية ذاتها.
- 2.3.3 عقد اجتماعات منتظمة مع الأفراد والسكان المتضررين من أجل نشر أنشطة إعادة الروابط العائلية وتعزيز شبكة الروابط العائلية.
- 3.3.3 تقديم معلومات منتظمة عن أنشطة إعادة الروابط العائلية إلى المانحين والسلطات ومنظمات أخرى.



ستقوم الجمعيات الوطنية بما يلي:

4.3.3 وضع خطة اتصالات لدعم أنشطة إعادة الروابط العائلية بحلول عام 2013. ويمكن مواصلة تعزيز خطط الاتصالات التي ترسمها الجمعيات الوطنية على أساس خطة الاتصالات العالمية.

سيقوم الاتحاد الدولي بما يلي:

5.3.3 نشر دليل الاتصالات في صفوف الجمعيات الوطنية لكي يستخدم في ترويج أنشطة إعادة الروابط العائلية، وذلك بحلول عام 2009.

ستقوم كافة مكونات الحركة بما يلي:

6.3.3 استخدام المنتديات والاجتماعات والشبكات الحالية لاسترعاء الاهتمام بشأن الأشخاص والسكان المتضررين جراء الانفصال عن عائلاتهم وتعزيز عمل الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية.

4. رصد تنفيذ الاستراتيجية

تقتسم جميع مكونات الحركة المسؤولية عن تنفيذ استراتيجية الحركة الخاصة بإعادة الروابط العائلية.

وتتحمل كل من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي مسؤولية إدراج محتوى هذه الاستراتيجية في استراتيجياته الخاصة وخططه وبرامجه التدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويتضمن كل عمل وارد في الاستراتيجية نتائج منشودة وإجراءات للتنفيذ. وسيكون من الممكن تحقيق بعض النتائج المنشودة من خلال تنفيذ الخطط الميدانية السنوية التي تضعها مختلف مكونات الحركة، بينما يمكن تحقيق نتائج أخرى من خلال برامج بناء القدرات الخاصة باللجنة الدولية والتطوير التنظيمي أو برامج إدارة الكوارث التابعة للاتحاد الدولي، أو في إطار شراكة مع الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي. وتمثل الاجتماعات الإقليمية التي تنظمها اللجنة الدولية للعاملين في مجال إعادة الروابط العائلية فرصاً إضافية للتنفيذ شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الإقليمية للتأهب للكوارث ومواجهتها التي ينظمها الاتحاد الدولي. وتوجد فرص إضافية داخل الاجتماعات الدستورية الإقليمية التي تنظمها الحركة.

وستشرف اللجنة الدولية، بوصفها منسقاً ومستشاراً فنياً لأنشطة إعادة الروابط العائلية في الحركة، على تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع المكونات الأخرى. وستشكل مجموعة تنفيذ، تضم الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، لتقديم التوجيه ودعم عملية التنفيذ. وستقوم المجموعة، من باب الأولوية، بتوضيح العناصر التي

قد تشكل معالم النجاح إذا حققت الحركة الأهداف الاستراتيجية وأنجزت الأعمال الفردية، ووضع مبادئ توجيهية لقياس ذلك النجاح. كما سيجري استحداث مؤشرات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لقياس الاداء والتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية. وبالنظر إلى الاختلافات الكبيرة في معايير النجاح داخل الشبكة، ينبغي توقع مستويات تنفيذ مختلفة، ومن ثم استهداف غايات عملية مختلفة. وسيتم التركيز على مستوى المجتمع المحلي (بما في ذلك الفروع والمتطوعون) بغية الاستناد إلى الأمثلة العملية القائمة.

وستعرض اللجنة الدولية، خلال مجلسي المندوبين لعامي 2011 و2015، النتائج المحرزة بالاستناد إلى التقييم الذاتي لمكونات الحركة. وقد يتم تعديل الأعمال و/أو الأهداف عند الاقتضاء. وفي كل مناسبة سيُشمل التقرير المقدم استعراضاً وجيزاً للتوجهات الخارجية الجديدة إضافة إلى التوصيات المتصلة بأي تعديلات قد تدخل على النهج الاستراتيجي.

وستعيد اللجنة الدولية في عام 2016 تقييم رسم الخريطة العالمية لشبكة الروابط العائلية، وذلك لقياس التقدم المحرز ورفع توصيات بشأن إدخال تغييرات على الاستراتيجية.

5. موارد التنفيذ

تتجاوز الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية مجال جمع الأموال. فالموارد البشرية، ومختلف المهارات وأنواع المعارف، ومستوى أكبر من التعاون والمشاركة من جانب كافة مكونات الحركة، كلها أمور تضطلع بدور في ضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية.

وسر النجاح هو الشعور بالمسؤولية المباشرة والالتزام. ويجب، كخطوة أولى نحو ضمان هذا الشعور، الاعتراف بأنشطة إعادة الروابط العائلية بوصفها نشاطاً رئيسياً، وذلك على جميع المستويات بدءاً بالقيادة. وسيؤدي الاعتراف بذلك إمتلاك الخبرة في نهاية المطاف إلى إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في هياكل الجمعيات الوطنية، وهو أمر لا غنى عنه للبقاء والاستمرارية. ومن أجل النجاح في جمع الأموال وحشد الموارد اللازمة لأنشطة إعادة الروابط، ينبغي التشديد تماماً على مواصلة تعزيز الاعتراف الذي سيفضي إلى شعور بالمسؤولية والالتزام، وإدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية، وإلى الاستمرارية في نهاية المطاف.

أما في ما يتعلق بجمع الأموال، فإن اللجنة الدولية ستستكشف استحداث أدوات للتمويل في إطار الدور الريادي الذي تؤديه في مجال إعادة الروابط العائلية داخل الحركة.



وبالنظر إلى أن تطوير قدرات الجمعيات الوطنية وتعزيز شبكة الروابط العائلية يعدّان التزامين طويلي المدى، فإن اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية المشاركة ستقيم شراكات ترمي إلى دعم تطوير القدرات داخل الشبكة. وتتحمل جميع الجمعيات الوطنية مسؤولية مساعدة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار عائلاتهم، لذلك يتعين علىفرادى الجمعيات الوطنية إدراج أنشطة إعادة الروابط العائلية في الخطط الوطنية لجمع الأموال، باعتبار ذلك وسيلة لدعم التمويل الذاتي في مجال إعادة الروابط العائلية.

المسرد

تقييم الإسهامات

يتيح تقييم الإسهامات داخل شبكة الروابط العائلية جمع المعلومات عن المهارات والموارد والأدوات والوقت والاهتمام داخل كل جمعية وطنية، واستخدام تلك الموارد إلى أقصى حد لتلبية الاحتياجات داخل الشبكة.

شبكة الروابط العائلية

تضم شبكة الروابط العائلية اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين ووحدات البحث عن المفقودين في البعثات) وخدمات البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية. ويشار إليها أيضا باسم "الشبكة".

أداة جمع البيانات الخاصة بشبكة الروابط العائلية

أداة مشتركة لجمع البيانات تستخدمها جميع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لجمع معلومات موحدة عن أنشطة إعادة الروابط العائلية.

الشبكة الخارجية لشبكة الروابط العائلية

شبكة خارجية تفاعلية لإعادة الروابط العائلية. والشبكة الخارجية هي مركز للموارد على الانترنت يتيح الوصول مباشرة إلى أدوات التدريب، والمعلومات عن أنشطة الروابط العائلية مصنفة حسب السياق، والأفلام، والصور، والشبكة وتبادل المعلومات.

رسم خريطة عالمية

قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية في الفترة ما بين عامي 2005-2006 برسم خريطة عالمية لوضع شبكة الروابط العائلية. وشمل ذلك ثلاث عمليات تقييم: (أولا) قدرات خدمات البحث عن



المفقودين في الجمعيات الوطنية، و(ثانياً) قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين على الاضطلاع بدور المنسق والمستشار التقني للجمعيات الوطنية بشأن أنشطة إعادة الروابط العائلية، و(ثالثاً) دراسة استقصائية عن الاحتياجات الأولية في مجال إعادة الروابط العائلية.

إطار عمل لنشر خبراء دوليين في مجال إعادة الروابط العائلية أثناء الكوارث سيتضمن هذا الإطار معلومات عن آلية النشر وإدارة الموارد البشرية والتدريب.

الآلية الدولية للاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية أثناء الكوارث تسمح هذه الآلية بتعبئة موارد الحركة من أجل الاستجابة السريعة حيثما تقوم الحاجة إلى ذلك على كل من الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

أدوات إدارة الأداء في مجال إعادة الروابط العائلية تشمل هذه الأدوات: مؤشرات الأداء (تضم أدوات لقياس الوقت المناسب للعمل وتحليل السياق)، والرصد والتقييم، وتقييم الآثار.

الوحدات الإقليمية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين

ستدرس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنشاء وحدات إقليمية تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر/الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تكون بمثابة مراكز تنسيق لبناء القدرات، والتطوير المهني، وإنشاء الشبكات، وتبادل المعلومات في مجال إعادة الروابط العائلية. وستدرس هذه الوحدات المسائل المتصلة بإعادة الروابط العائلية من منظور إقليمي وتضع خططاً لمعالجة هذه المسائل مع الجمعيات الوطنية المعنية.

إعادة الروابط العائلية

إعادة الروابط العائلية هو مصطلح عام يعني مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى الحؤول دون الانفصال، وإعادة الاتصال بين العائلات والحفاظ عليه، والكشف عن مصير الأشخاص المفقودين (انظر النقطة 1.2).

دليل الحركة لإعادة الروابط العائلية

كتيب شامل يغطي طائفة متنوعة من الحالات التي يجب على الحركة أن تتخذ في ظلها إجراءات. وسيتضمن هذا الدليل وحدات تدريبية ودراسات حالات، ويشرح كيفية تقديم الدعم النفسي للمستفيدين والموظفين والمتطوعين، ويسدي النصح بشأن إنشاء شبكات ونماذج مرجعية على مستوى المجتمع المحلي، وتعليم مهارات تقديم العروض، ويعرض المبادئ التوجيهية لمختلف الفئات السكانية المستفيدة.





مراكز التنسيق دون الإقليمية التابعة للجمعيات الوطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان

قد تعيّن اتحادات الجمعيات الوطنية داخل منطقة دون إقليمية إحدى الجمعيات الوطنية لكي تكون بمثابة مركز تنسيق للاستجابة في مجال إعادة الروابط العائلية خلال الكوارث. ويمكن لمركز التنسيق أن يقدم المساعدة إلى الجمعية الوطنية للبلد المتضرر.

خدمات البحث عن المفقودين

خدمات البحث عن المفقودين هي وحدات داخل الجمعيات الوطنية تساعد على إعادة الاتصال أو الحفاظ عليه بين أفراد العائلات المشتتة جراء نزاع مسلح أو حالات العنف الأخرى أو الكوارث الطبيعية أو حالات أخرى تقتضي استجابة إنسانية. وتشكل خدمات البحث عن المفقودين التابعة للجمعيات الوطنية جزءاً من شبكة الروابط العائلية، وتعمل كل خدمة منها وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين. (ملحوظة: يمكن أن تلقب خدمات البحث عن المفقودين في بعض البلدان بأسماء مختلفة).



5-1-1 القرار 5

الهجرة الدولية

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكر ويعيد تأكيد القرارات بشأن المواضيع المتصلة بالهجرة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (القرار رقم 21، مانيلا عام 1981؛ القرار رقم 17، جنيف عام 1986، القرار 4 ألف، جنيف عام 1995 والهدف رقم 2-3 لخطة عمل المؤتمر الدولي السابع والعشرين، جنيف عام 1999) وكذلك القرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين (القرار رقم 9، بودابست عام 1991، والقرار رقم 7، برمنغهام عام 1993 والقرار رقم 4، جنيف عام 2001)،

وإذ يأخذ في حسبان الأدوار والاختصاصات الخاصة بمختلف مكونات الحركة، وفقاً للمنصوص عليه في النظام الأساسي للحركة واتفاق إشبيلية وكما هي مستوحاة من المبادئ الأساسية للحركة،

1. يدرك أن الهجرة قضية عالمية معقدة متعددة الجوانب تمس اليوم كل بلد في العالم؛
2. يطلب إلى مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) أن تسعى إلى إيلاء أهمية أكبر للعواقب الإنسانية للهجرة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية؛
3. يرحب بقرار الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بوضع سياسة بشأن الهجرة من أجل الجمعيات الوطنية¹، مشيراً إلى أنها ستستفيد من الدور المحدد للجنة الدولية للصليب الأحمر وتجربتها وخبرتها في مجال إعادة الروابط العائلية

1 عام 2003 اعتمد الاتحاد الدولي «سياسة بشأن اللاجئين وغيرهم من النازحين». لكن ردود الجمعيات الوطنية تبين أن هذه السياسة لا تقدم الإرشادات الكافية للجمعيات الوطنية في عملها لمعالجة مخنة الأشخاص المستضعفين نتيجة الهجرة.





وغيرها من قضايا الحماية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأشخاص المحرومين من حريتهم، ويرجو من الاتحاد الدولي إفادة مجلس المندوبين في هذا الصدد في دورته المقبلة عام 2009؛

4. يأخذ في حسابه القرارات السابقة حول إعادة الروابط العائلية وصلتها بمجال الهجرة؛

5. يطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقوم، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، بوضع إرشادات للجمعيات الوطنية العاملة، أو تلك التي ترغب في العمل، في الأماكن التي يُحتجز فيها المهاجرون، مستندة إلى العمل التي بداته بالفعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدة جمعيات وطنية في هذا الشأن، وإفادة مجلس المندوبين في هذا الصدد في دورته المقبلة عام 2009؛

6. يؤيد التوجهات العامة الواردة في مذكرة المعلومات الأساسية بشأن الأدوار الخاصة بمختلف مكونات الحركة في مجال الهجرة عبر الحدود؛

7. يطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي، وفقاً لاختصاصات كل منهما، دعم جهود الجمعيات الوطنية لتمكينها من الوصول إلى المهاجرين وتوفير خدمات إنسانية غير متحيزة للمهاجرين المحتاجين، بغض النظر عن وضعهم، وأن تفعل ذلك دون أن يفرض عليها عقاب على هذا العمل؛

8. يدعو الجمعيات الوطنية لاستخدام صفتها كجهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني للبدء في حوار مع سلطاتها العامة لتوضيح دور كل منها فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية للهجرة، مشيراً إلى أن الجمعيات الوطنية وإن كانت تعمل كجهات مساعدة، ستكون في وضع يمكنها من تنظيم خدماتها على أساس حالات الضعف والاحتياجات الإنسانية فحسب والمحافظة على استقلالها وعدم تحيزها في كل الأوقات؛

9. يناشد مختلف مكونات الحركة، وفقاً لاختصاصات كل منها، أن تعزز، في هذا السياق، احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني؛

10. يطلب من مختلف مكونات الحركة، وفقاً لاختصاصات كل منها، التعاون في تطوير استراتيجيات للمناصرة تعالج العواقب الإنسانية للهجرة؛



11. يطلب من الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفقاً لاختصاصات كل منها، التعاون بشكل وثيق والتنسيق ضمن الحركة وخارجها لدعم توفير الخدمات والحماية الضرورية للمستضعفين خلال جميع مراحل دورة الهجرة بما في ذلك العودة وإعادة الاندماج.



1-1-6 القرار 6

تنفيذ اتفاق إشبيلية

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بالقرار رقم 8 المعتمد في دورته لعام 2005 والمشتمل على اعتماد «التدابير الإضافية لاتفاق إشبيلية»،

وإذ يضع في اعتباره الزخم الإيجابي الذي خلقه تنفيذ التدابير الإضافية وإدراك أهمية اتفاق إشبيلية وديابجته التي تؤكد على روح التآزر بين مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)،

وإذ يلاحظ أن مكونات الحركة مسؤولة عن تنسيق أنشطتها الدولية وفقاً لسياسات الحركة بغية توفير أفضل مساعدة للمتضررين في حالات النزاعات والكوارث،

1. يرحب بتقرير «الفريق المعني بتنفيذ اتفاق إشبيلية» المنشأ بموجب القرار رقم 8 المعتمد في دورته لعام 2005؛

2. ويعتمد توصيات التقرير السبع التالية؛

3. ويدعو كل مكون من مكونات الحركة - الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية - إلى الحرص على التنفيذ الكامل لاتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية والتوصيات التالية الواردة في تقرير الفريق:

أ - ينبغي الاستمرار في أعمال اتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية بصفتها إطار تنظيم عمليات الإغاثة الدولية التي تقوم بها الحركة.

ب - يجب جعل تدريب كبار مديري العمليات وأعضاء الهيئات الإدارية في كل مكونات الحركة إلزامياً. ويجب على الجمعيات الوطنية، بمساندة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، أن تضع وتنفذ خطة عمل خاصة بتوفير التدريب. وينبغي أن يركز التدريب، في المقام الأول، على البلدان التي تجري فيها عمليات إغاثة دولية واسعة النطاق.



ج - يجب تطوير كل مكونات الحركة لقدراتها على العمل معاً في شراكة. وينبغي للجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية التي تعمل دولياً أن تبني قدراتها بحيث تكون شريكاً فاعلاً للجمعيات الوطنية المضيفة فتخرج كل مؤسسة وقد ازدادت قوة من التعاون الميداني. ويجب، حيثما اقتضى الأمر، أن تعزز التدابير العملية المتخذة في هذا الصدد من قدرة الجمعية الوطنية المضيفة على أن تكون الشريك الأساسي وأن تكون، حيثما تسنى ذلك، الوكالة الرائدة.

د - على الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن تشدد على أهمية تدابير التأهب الكفيلة بأن تيسر العمل سوياً في حالات الطوارئ كما ورد في اتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية. وهذه التدابير تشمل الآتي:

1- عقد الاجتماعات بين مكونات الحركة المتواجدة في نفس البلد: تبادل المعلومات، وإجراء التحليل وتوفير الفرص لبناء علاقات العمل والثقة اللازمة لمساعدة الأشخاص المتضررين بصورة ملائمة.

2- الشروع في عمليات تفاوض للخروج بمذكرات تفاهم على الصعيد القطري تحدد أدوار ومسؤوليات مكونات الحركة التي صاغها اتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية.

3- تخطيط للطوارئ يقيم المخاطر والموارد التي يمكن تعبئتها في إطار الحركة ويأخذ في الاعتبار كيف يمكن تنسيق هذه الموارد لضمان توفير المساعدة الفعالة إلى المتضررين.

هـ - يجب أن تركز جهود التنسيق أولاً وقبل كل شيء على احتياجات الأشخاص المتضررين والمستضعفين، وأن تقوم على استهداف تحقيق النتائج، وأن تضع السياق المحلي في اعتبارها على الدوام وأن تتأسس في إطار اتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية.

و - على الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن تحرص على توثيق وتشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بحيث يمكن للحركة ككل أن تتفهم منها وأن تحسن أداؤها لصالح المستفيدين.

ز - وحتى يتسنى الإفادة من الزخم الإيجابي والإنجازات التي أعقبت اعتماد التدابير الإضافية لاتفاق إشبيلية يجب مراقبة تنفيذ اتفاق إشبيلية وتدابيره الإضافية بصورة مستمرة. وعلى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن يُبلغا الجمعيات الوطنية بصورة منتظمة بالتقدم المحرز في التنفيذ وفقاً لإطار المراقبة.





1-1-7 القرار 7

استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بالقرار رقم 6 الصادر عن مجلس المندوبين عام 2005 الذي اعتمد الاستراتيجية المحدثة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، معززاً الاقتناع بأن الحركة تكون أقوى بتوثيق عرى التعاون الرامي إلى القيام بعمل إنساني فعال في جميع أنحاء العالم،

إذ يأخذ علماً مع التقدير بالتقرير الموحد الذي قدمته اللجنة الدائمة واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وعلى وجه الخصوص بالعمل الاستهلاكي الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة بشأن تحسين فاعلية وفعالية اجتماعات الحركة من أجل «تعزيز الحوار والمشاوورات ضمن الحركة عن طريق استخدام أفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات» كما جاء في المهمة الرابعة الواردة في الاستراتيجية،

إذ يرحّب بالدراسة بشأن «المسائل التشغيلية والتجارية وسائر المسائل غير التشغيلية التي تعنى باستخدام الشارات» «الدراسة» التي أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

إذ يؤكّد مجدداً سريان القواعد القائمة التي تحكم استخدام الشارات، ولاسيما القواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية ولائحة استخدام الشارة بواسطة الجمعيات الوطنية لعام 1991¹، مشدداً على الأهمية الحيوية لاحترام هذه القواعد من أجل كفالة القيمة الحمائية للشارات، والقدرة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للحماية والمساعدة، وتعزيز هوية الحركة كطرف إنساني محايد ومستقل،

إذ يرحّب كذلك بتقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية

1 لائحة اعتمادها المؤتمر الدولي العشرون (فيينا، عام 1965) وعدلها مجلس المندوبين (بودابست، عام 1991)



بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (اللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية)، مؤكداً أن اعتماد أساس قانوني قوي يمثل عنصراً بالغ الأهمية يتيح للجمعيات الوطنية أداء المهام المنوطة بها بكفاءة وعلى نحو يمثل للمبادئ الأساسية، إذ يقر بوثاقة الصلة والأهمية المستمرة لاستراتيجية الحركة،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى التحليل المتواصل لكيفية قيام مكونات الحركة بتحسين عملها الفردي والجماعي في مواجهة السياقات المتغيرة والتحديات الجديدة،

1. يحث جميع مكونات الحركة على مواصلة، وإن أمكن زيادة، جهودها الرامية إلى تنفيذ المهام العشر لاستراتيجية الحركة وتقديم تقرير بشأن ما حققته من إنجازات إلى اللجنة الدائمة عن طريق الاتحاد الدولي، ومتى كان ذلك ملائماً عن طريق اللجنة الدولية، بما يتيح رفع تقرير محدث إلى مجلس المندوبين عام 2009؛

2. يحث الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي على استحداث روابط أفضل مع المجتمعات المحلية التي يتوجه إليها عملنا الإنساني، حتى تُستكمل مهمتنا بنوعية وفعالية مع الاعتراف الكلي بالضحايا والمستضعفين كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية؛

3. يدعو الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة إلى مواصلة رصد تنفيذ الاستراتيجية، مع إيلاء تركيز أكبر للتقدم القابل للقياس الذي أحرزته الجمعيات الوطنية، ورفع تقرير موحد بشأن التنفيذ إلى مجلس المندوبين عام 2009 إلى جانب التوصيات ذات الصلة وفقاً للضرورة؛

بشأن المهمة الثالثة

رصد نزاهة مكونات الحركة وحمايتها والتأكد من امتثالها للمبادئ الأساسية للحركة

4. يحث كل الجمعيات الوطنية، وفقاً للمطلوب في المهمة الثالثة من استراتيجية الحركة، على أن تنظر في نظمها الأساسية وفي النصوص القانونية ذات الصلة قبل حلول العام 2010 وتحديثها وفقاً «للتوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية» ولقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الدولية؛





بشأن المهمة الرابعة

تعزيز الحوار والمشاورات داخل الحركة عن طريق الاستخدام الأفضل للمنتديات القائمة وتحسين تنسيق برامج الاجتماعات الدستورية وغيرها من الاجتماعات

5. يدعو الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي واللجنة الدائمة، عند اشتراكها في تنظيم الاجتماعات الدولية ضمن الحركة، إلى مراعاة التوصيات المقدمة من اللجنة الدائمة بشأن ما يلي:

● زيادة فعالية الاجتماعات وتحسين التفاعل والاستمرارية بين مختلف الاجتماعات الدستورية وغير الدستورية ضمن الحركة،

● تقوية انخراط الجمعيات الوطنية في عمليات إعداد اجتماعات الحركة وفي المناقشات الجارية خلالها وفي متابعتها؛

6. يطلب من اللجنة الدائمة أن تواصل عملها بشأن المهمة الرابعة، بما في ذلك صياغة التوصيات الإضافية التي قد تراها ملائمة؛

بشأن المهمة العاشرة

تعزيز علاقة مكونات الحركة مع القطاع الخاص

7. يدعو مكونات الحركة إلى استخدام توصيات «الدراسة» من أجل تعزيز تنفيذ القواعد التي تحكم استخدام الشارات وتزويد اللجنة الدولية بتعليقاتها على مضمون «الدراسة» واستخدامها؛

8. يطلب من اللجنة الدولية مواصلة عملها في «الدراسة»، مع مراعاة التعليقات التي تتلقاها من مكونات الحركة، وتوسيع مشاوراتها مع الدول، وإبلاغ مجلس المندوبين بالتقدم المحرز.



8-1-1 القرار 8

القانون الدولي الإنساني والذخائر العنقودية

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكر بقراره الثاني الخاص بالأسلحة والقانون الدولي الإنساني (سول)،
16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، ويرحب بتقرير المتابعة الصادر عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

وإذ يشدد على أن المراقبة الملائمة لاستخدام وانتشار الأسلحة عامل أساسي في
حماية المدنيين من الآثار العشوائية والمقاتلين من المعاناة المفرطة،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء العواقب الخطيرة للذخائر العنقودية على السكان
المدنيين والعمل الإنساني خلال النزاعات وبعد انتهائها، ويقر بالعقبات التي
تضعها تلك الأسلحة أمام عملية إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاع،

وإذ يعرب عن تخوفه البالغ إزاء ملايين الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير
الموثوقة الموجودة في مخزونات الدول في كافة أنحاء العالم،

وإذ يرحب بتقرير اللجنة الدولية حول اجتماع الخبراء الذي تناول التحديات
الإنسانية والعسكرية والتقنية والقانونية للذخائر العنقودية الذي انعقد في مدينة
«مونتره» في نيسان/أبريل 2007،

وإذ يرحب بتعهد الدول خلال مؤتمر دولي عقد في أوسلو في شهر شباط/فبراير
2007 إبرام معاهدة دولية على مشارف نهاية عام 2008 تحظر استخدام
الذخائر العنقودية التي تتسبب بأضرار مفرطة للمدنيين وبموافقة الدول الأطراف
في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة على مناقشة اقتراح لمعالجة الآثار البشرية
للذخائر العنقودية،

وإذ يرحب بالتعهد الوارد في البروتوكول المتعلق بمخلفات الحرب القابلة للانفجار
بالتقليل من آثار مخلفات الحرب القابلة للانفجار في فترة ما بعد الحرب وبتنامي
عدد الدول التي قررت تشريع وقف اختياري لاستخدام الذخائر العنقودية غير
الدقيقة وغير الموثوقة والتخلص من هذا النوع من الأسلحة،





1. يشجع كافة الأنشطة الحالية الهادفة إلى التخفيف من معاناة ضحايا الذخائر العنقودية ونزع الذخائر الصغيرة وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي تلوث البلدان التي تعاني من الحروب؛
2. يحضّ مكونات الحركة على الترويج لتبني بروتوكول الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة المتعلق بمخلفات الحرب القابلة للانفجار وتنفيذه الكامل؛
3. يبحث كافة مكونات الحركة على تعزيز اتخاذ إجراءات محلية تهدف إلى معالجة دواعي القلق الإنساني الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية بما في ذلك وضع حد لاستخدام ونقل الذخائر العنقودية غير الدقيقة غير الموثوقة وتوفير المساعدات للضحايا وتعزيز جهود نزع الألغام والتخلص من الذخائر العنقودية غير الدقيقة غير الموثوقة الموجودة في مخزونات البلدان؛
4. يحضّ كافة مكونات الحركة على رفع التوعية في الأئمان الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية والإسهام في بناء دعم وطني لمعاهدة جديدة فعالة للقانون الدولي الإنساني تحظر الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة؛
5. يحضّ الحكومات الداعمة لإعلان أوصلو على الوفاء بالتزامها إبرام معاهدة في 2008 تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية التي تسبب بأضرار مفرطة للمدنيين؛
6. يحضّ الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة على مواصلة جهودها والعمل نحو وضع قواعد ملزمة قانوناً بشأن الذخائر العنقودية كمسألة ملحة؛
7. يطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر رفع تقرير حول التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف أمام مجلس المندوبين الذي سينعقد عام 2009.



9-1-1 القرار 9

جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إنّ مجلس المندوبين،

بعد أن نظر في جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب
الأحمر والهلال الأحمر اللذين أعدتهما اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال
الأحمر،

يعتمد جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال
الأحمر.





10-1-10 القرار 10

اقترح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر الدولي الثلاثين لصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

وقد نظر في قائمة المرشحين للانتخاب كمسؤولين في المؤتمر الدولي الثلاثين
لصليب الأحمر والهلال الأحمر،

يعتمد قائمة المرشحين ويطلب من رئيس مجلس المندوبين عرضها على المؤتمر
الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر للموافقة عليها.



ملحق - القرار 10

اقتراح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

رئيسة المؤتمر

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز (الصليب الأحمر - جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس

سعادة السفير باودفاين فان إينينام (هولندا)

سعادة السفير خوان مارتايت (شيلي)

السيد عبد الرحمن العطار (الهلال الأحمر - الجمهورية العربية السورية)

السيدة آن ماري هوبر-هوتز (الصليب الأحمر - سويسرا)

مقرر المؤتمر

سعادة السفير إيشيرو فوجيساكي (اليابان)

لجنة الصياغة

الرئيس

سعادة السفير مسعود خان (باكستان)

نواب رئيس لجنة الصياغة

السيد ايان كورتناي (الصليب الأحمر - بليز)

السيد عباس غوليت (الصليب الأحمر - كينيا)

سعادة السفير فاليري لوشينين (الاتحاد الروسي)





اللجنة ألف

الرئيسة

السيدة جين مكغروان (الصليب الأحمر - كندا)

نائب الرئيس

سعادة السفير مكارم ويبسونو (اندونيسيا)

المقرر

السيد مكتار جالوه (الصليب الأحمر - سيراليون)

اللجنة باء

الرئيس

سعادة السفير نيكولاس ثورن (المملكة المتحدة)

نائبة الرئيس

سعادة السفيرة مابيل غوميز أوليفر (المكسيك)

المقرر

السيد جيفري تشان وا تيك (الصليب الأحمر - سنغافورة)

اللجنة جيم

الرئيس

الدكتور ريمون فورددي (الصليب الأحمر - بربادوس)

المقرر

سعادة السفير أحمد أوزومكو (تركيا)

الأمين العام للمؤتمر

سعادة السفير ستيفان هوسي (سويسرا)

مساعد الأمين العام

السيد فرانك مورهاور (الاتحاد الدولي)

السيد بروس باير (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)



1.2 قرارات المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

1-2-1 القرار 1

معاً من أجل الإنسانية

إن المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر)،

إذ يحيط علماً بالآراء التي تم التعبير عنها أثناء المؤتمر بشأن الآثار الإنسانية للتحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم،
وإذ يرحب بالتعهدات الكثيرة التي قطعها الأعضاء والمراقبون في المؤتمر في مواجهة هذه التحديات الإنسانية،
وإذ ينوّه بالتدابير التي اتخذتها الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر¹ تنفيذاً لكل من جدول أعمال العمل الإنساني لعام 2003 وإعلان «حماية الكرامة الإنسانية» والتعهدات، وذلك عملاً بالقرار رقم 1 للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين، وإذ يرحب بتقرير المتابعة الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي بشأن التقدم المنجز،

1. يعتمد إعلان «معاً من أجل الإنسانية» الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين؛
2. يشجّع جميع أعضاء المؤتمر، وفقاً لسلطات ومهام وقدرات كل منهم، على العمل معاً من أجل تخفيف المعاناة الناجمة عن الآثار الإنسانية للتحديات التي تناولها الإعلان؛
3. يحث جميع أعضاء المؤتمر على إدراج القرارات المعتمدة في المؤتمر والتعهدات التي قطعوها خلاله في جهودهم الرامية إلى تعظيم التفاعل والشراكات فيما بينهم وكذلك مع الأطراف الأخرى على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي؛

1 تكون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المشار إليها هنا بـ «اللجنة الدولية») والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المشار إليها هنا بـ «الجمعيات الوطنية») والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (المشار إليه هنا بـ «الاتحاد الدولي»). وعلى امتداد هذه الوثيقة، يشمل مصطلح «الحركة» جميع المكونات المذكورة آنفاً.





4. يدعو جميع أعضاء المؤتمر إلى إبلاغ اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالتدابير المتخذة والتقدم المنجز بشأن تنفيذ الإعلان والقرارات الصادرة عن المؤتمر، فضلاً عن تعهداتهم؛
5. يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن يقدموا تقريراً إلى المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين بشأن متابعة أعضاء المؤتمر للقرارات والتعهدات الصادرة عن هذا المؤتمر؛
6. يرحّب باعتماد الحركة لاستراتيجيتها المتعلقة بإعادة الروابط العائلية (2008-2018) في القرار رقم 4 لمجلس المندوبين لعام 2007 ويناشد سلطات الدول إلى مواصلة دعمها لأنشطة مكونات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، لاسيما عن طريق تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية، طبقاً لدورها وتفويضها.
7. يلاحظ أن الاتحاد الدولي وزع استراتيجيته العالمية بشأن الصحة والرعاية لفترة الأعوام 2006-2010 على الدول الأعضاء والجمعيات الوطنية في إطار جمعية الصحة العالمية وفي مناسبات أخرى، ويتوقع أن هذه الوثيقة سوف تزيد من قيمة الشراكات الرامية إلى مواجهة التحديات المتعلقة بالصحة العامة، بما في ذلك تلك التي حددها هذا المؤتمر؛
8. يشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدراسة الشاملة التي اضطلعت بها بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي، وعلى مباشرة تحديث جزء الدراسة الخاص «بالممارسة» وذلك بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر البريطاني؛
9. يعرب عن تقديره للجنة الدولية على التقرير الذي قدمته عن «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة»، ويدعو اللجنة الدولية إلى مواصلة تحليل التحديات الراهنة والبازغة وتشجيع التفكير وإجراء مشاورات موسعة بشأن ما يتم تحديده من قضايا؛
10. يحث جميع أعضاء المؤتمر على مواصلة وتكثيف جهودهم الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني لعام 2003 بوصفه إطار عمل شامل وملائم لمعالجة ما يلي:

- المعاناة الناجمة عن التشتت العائلي والمأساة المتواصلة للأشخاص المفقودين في سياق النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف المسلح؛





- التكلفة الإنسانية للتوفر غير المراقب للأسلحة وإساءة استخدامها في النزاعات المسلحة؛
- خطر الكوارث وتأثيرها وتحسين آليات التأهب والمواجهة؛
- خطر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والأمراض المعدية الأخرى وتأثيرها على الأشخاص المستضعفين.





ملحق - القرار رقم 1

الإعلان:

معاً من أجل الإنسانية

نحن أعضاء هذا المؤتمر اجتمعنا في جنيف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقد ركزنا اهتمامنا على العواقب الإنسانية الناجمة عن أربعة تحديات كبيرة تواجه العالم اليوم وتؤثر على الأفراد وبالأخص أشد الناس ضعفاً وهي:

- تدهور البيئة وتغير المناخ؛
- المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية؛
- العنف، ولا سيما في البيئات الحضرية؛
- الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة، مثل الحصول على الرعاية الصحية.

إن الحجم العالمي لكل تحدٍ من هذه التحديات يتطلب استجابة جماعية لأنه يفوق قدرة الدول أو المنظمات الإنسانية على مواجهتها بمفردها. ولمواجهة العواقب الإنسانية المترتبة على تلك التحديات، ومستترشدين بروح شعار هذا المؤتمر «معاً من أجل الإنسانية»، علينا أن نكثف التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا ومع المؤسسات الأخرى - كالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية - ومع وسائل الإعلام والقطاع الخاص كذلك. ويجب أن يتم ذلك، فيما يتعلق بمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وفقاً للمبادئ الأساسية وسياسات الحركة.

العواقب الإنسانية لتدهور البيئة وتغير المناخ

يساورنا قلق شديد أمام العبء المتزايد الذي يواجهه الناس في كل مكان، ولا سيما أشد الناس فقراً، بسبب زيادة الكوارث الطبيعية وندرة الموارد جراء عدة عوامل مثل تدهور البيئة وتغير المناخ التي تسهم في الفقر والهجرة والمخاطر الصحية وتفاقم مخاطر العنف والنزاعات.

وإننا عازمون على العمل مع الشركاء من أجل تعزيز الوعي بهذه المشاغل الإنسانية الخطيرة، بما في ذلك أسبابها، وتوفير المعونة الإنسانية لأشد الناس ضعفاً، ولا سيما أولئك الموجودين في البلدان النامية المتضررة.

وسنستفيد من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي لخفض أوجه ضعف المجتمعات المحلية حيث تتسم مخاطر البيئة وتدهور البيئة بالحدة وحيث القدرة على التكيف منخفضة.

ونؤكد مجدداً أن التأهب للكوارث عنصر أساسي في إدارة الاستجابة، وسنسعى إلى تحسين القدرات الفردية والجماعية على الاستجابة السريعة لأنواع جديدة من التحديات الإنسانية الناجمة عن تدهور البيئة وتغير المناخ.

وإننا عازمون على إدراج تدهور البيئة والتكيف مع تغير المناخ في الخطط والسياسات الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث حيثما كان ذلك مناسباً، وسنسعى إلى حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها مع إيلاء الأولوية إلى الأنشطة التي تستهدف أشد الناس ضعفاً.

ونحن نعترف بالتزام الدول باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها الآلية الأساسية لمواجهة تغير المناخ على المستوى العالمي، ونؤكد على أن بعض جوانب عمل الحركة تدعم وتكمل بعض جوانب هذه الاتفاقية الإطارية.

المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية

في الوقت الذي نعترف فيه بالفوائد العديدة التي تنطوي عليها الهجرة الدولية وطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه، نقر بأن الهجرة قد تطرح عواقب إنسانية تتأثر منها جميع مناطق العالم. ويقلقنا بشكل خاص احتمال أن يعيش المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم، خارج النظم الصحية والاجتماعية والقانونية التقليدية، وقد يتعذر عليهم الوصول إلى العمليات التي تضمن احترام حقوقهم الأساسية لأسباب متنوعة.

ونعيد تأكيد أهمية دراسة طرق وأساليب تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات لمعالجة المشاغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية.

ونعترف بدور الحكومات، في إطار القوانين الوطنية والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني، في تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة، بما في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية، واتخاذ تدابير فعالة. ويقلقنا بالغ القلق كل أشكال الاتجار بالبشر واستغلالهم، لا سيما ما يتعلق منها بالأطفال والنساء، ونعترف بدور الحكومات في الحيلولة دون ممارسة مثل هذه الأفعال، وتوفير الحماية والمساعدة لكافة ضحايا مثل هذه الأفعال، وضمان احترام الصكوك الوطنية والدولية التي تحظرها. كما نعترف بدور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا المضمار.



وعند تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الهجرة، وعلى الأخص المهاجرين وأفراد أسرهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فإننا نراعي، حيثما كان ذلك مناسباً، الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في ما يتعلق بالأمور التالية:

(أ) تقديم المساعدة الإنسانية: كتوفير الغذاء والمأوى والملبس، والرعاية الصحية والإسعافات الأولية، والدعم النفسي والاجتماعي على سبيل المثال، إلخ؛

(ب) توفير الحماية: كإعادة الروابط العائلية، وتقديم المشورة القانونية والإدارية، ومكافحة الاستغلال والنصب والاحتيال، وتقديم معلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وزيارة المهاجرين المحتجزين من أجل المساعدة على تحسين ظروف احتجازهم ومعاملتهم عند الاقتضاء؛

(ج) المناصرة: تقديم منظور إنساني للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز وتعزيز المعايير الدولية في هذا الصدد.

(د) الإدماج وإعادة الإدماج: كتوفير خدمات الاستقبال، ومساعدة المهاجرين على النفاذ إلى أسواق العمل وتعزيز المشاركة الاجتماعية والتضامن على سبيل المثال (كمطوعين تابعين للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر مثلاً).

(هـ) الكرامة البشرية: تشجيع احترام الكرامة البشرية.

بالنظر إلى الآثار السلبية لتدفق أعداد كبيرة من الناس نتيجة لأزمات إنسانية، ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية أن تراعي احتياجات المجتمعات المحلية للبلد المضيف.

ونعترف بدور الجمعيات الوطنية في تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المستضعفين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، استناداً إلى مبادئ الإنسانية وعدم التحيز، وبالتشاور مع السلطات العامة.

العنف في البيئات الحضرية بصفة خاصة

إننا نقر أن العنف هو سبب رئيسي للوفاة والإصابات والمعاناة البشرية التي يمكن الحؤول دون وقوعها في مختلف أنحاء العالم. ويشكل العنف تحدياً خاصاً في المناطق الحضرية التي غالباً ما تتفاقم فيها المشاكل بسبب نمو السكان السريع، والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، والبطالة، والإقصاء والتهميش الاجتماعيين، وقصور الأمن والخدمات العامة، وسهولة الحصول على المخدرات والأسلحة.

ونعترف بأن الدول مسؤولة عن توفير الأمان وضمان ما يكفي من الرعاية والدعم لضحايا العنف، بقدر المستطاع، ووضع السياسات والاطر القانونية التي تهدف إلى منع العنف والتخفيف من حدته. وقد يلزم أن تعالج هذه السياسات والاطر حالات العنف المسلح الحضري بين المجموعات المنظمة.

وإننا عازمون على العمل معا على وضع برامج شاملة لمنع العنف والتخفيف من حدته على كل المستويات من أجل إقامة بيئات اجتماعية أكثر أمانا عن طريق اتخاذ إجراءات عملية تراعي أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل إعادة تأهيل الشباب المتأثرين بالعنف من أجل تقليل درجة تعرضهم للعزلة والتطرف والحد من تعرضهم للمخدرات والجريمة. وسنكشف جهودنا من أجل تعزيز احترام المجتمع المحلي للتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتهميش وغير ذلك من أشكال الإقصاء التي تواجهها كل الجماعات المستضعفة، وكذلك تمكين المتطوعين والشباب في الأنشطة الإنسانية من منع العنف أو نزع فتيله أو التخفيف من حدته، خاصة في البيئات الحضرية بالاستناد إلى الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الجمعيات الوطنية.

الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة

نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية والأنفلونزا الوبائية والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية وأخطار الصحة العامة تهدد الافراد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما النساء والأطفال. كما نلاحظ الوضع غير المناسب لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والسل والملاريا على المجتمعات المحلية في أفريقيا دون الصحراء. وإن انخفاض قدرة البنية التحتية للصحة العامة في العديد من البلدان وقدرتها على التكيف، فضلا عن التغيير الديموغرافي، ونواحي القصور في مجالي المياه والصرف الصحي، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وما يترتب عليها من عواقب على زيادة معدلات الاعتلال والوفيات، كلها عوامل أدت أيضا إلى تفاقم هذه التهديدات وتأثيرها على أفقر الفقراء بشكل خاص.

ونؤكد على ضرورة تعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة لضمان أن برجة الخطط وتنفيذها يشملان جميع السكان المتضررين والمستضعفين، مثل الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومتعاطي المخدرات، والمجتمعات المعرضة لخطر الأمراض الناشئة والمتكررة، وضحايا الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وغير ذلك من أشكال العنف، والسجناء والسجناء السابقين والأطفال اليتامى.



ونقر بضرورة حصول هؤلاء المستضعفين على خدمات الوقاية والنهوض بالصحة والرعاية العلاجية ، فضلا عن الأدوية واللقاحات الأساسية الضرورية وغيرها من مواد الرعاية الصحية دون تمييز. وإن الحصول على الدم المأمون من خلال التبرع الطوعي والمجاني بالدم يمثل هدفا أساسيا من أهداف الصحة العامة وسيظل كذلك.

ونؤكد أيضا على أهمية توفير الخدمات الطبية لكل فرد هو بحاجة إليها استنادا إلى المعايير المحلية والدولية المقبولة بغض النظر عن وضعه القانوني، وعلى ضرورة تمتع هذه الخدمات بالحماية اللازمة. ونحرص على إدراج الصحة العامة كجزء لا يتجزأ من إدارة الكوارث الفعالة (بما في ذلك الصحة العامة والمياه والصرف الصحي ومكافحة الأوبئة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة).

ونعترف بأن نهجنا شاملا للصحة العامة يجب أن يعالج مسألتي السل وفيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من الأخطار الصحية في السجون، بما في ذلك المتابعة الضرورية للسجناء السابقين.

ولتذليل كافة هذه التحديات، سنقوم بما يلي:

- مراعاة القدرات المتفاوتة للدول والجمعيات الوطنية
- تعزيز قدرتنا التشغيلية والموارد تبعا لذلك؛
- تعزيز دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني على جميع المستويات؛
- الاستفادة من قاعدة الجمعيات الوطنية المتمثلة في المجتمع المحلي والمتطوعين (لا سيما الشباب) للتأثير إيجابيا على المجتمعات المحلية المستضعفة والعمل من الداخل، لا سيما في حالات ليست في متناول السلطات العامة.
- مراعاة التنوع؛
- التأكد من تعميم مسألة العدل بين الجنسين في كل البرامج والأنشطة؛
- الاستفادة من خبرات مختلف مكونات الحركة وأفضل ممارساتها في مختلف أنحاء العالم؛
- تعزيز معرفة أحكام القانون الدولي ذات الصلة واحترامها مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.
- الاستناد إلى القدرة الفريدة التي تتمتع بها مكونات الحركة، في تصرفها دوما وفقا للمبادئ الأساسية، على كسب ثقة الجميع من أجل الوصول إلى المحتاجين؛



● تكثيف وتنسيق التفاعل في تنفيذ العمليات والشراكات فيما بيننا، نحن أعضاء هذا المؤتمر، ومع المؤسسات الأخرى كلما كانت هناك فائدة واضحة للضحايا والناس الأشد ضعفا.

ويحتاج عملنا معا إلى أن يكون قابلا للقياس، مع التحلي بالشفافية لدى العمل على المستوى الوطني وعن طريق تقاسم أفضل الممارسات والتجارب. ويوافق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على دعم الجمعيات الوطنية في عملها، بما في ذلك من خلال تمثيل مصالحها وشواغلها على الصعيد الدولي، وتوفير ما يلزم من آليات تقاسم المعرفة لتسهيل هذه المهام.





2-2-1 القرار 2

الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني

إن المؤتمر الدولي،

إذ يقر بأن الشراكات القوية بين الدول ومكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وسائر الأطراف الفاعلة الإنسانية مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ضرورة من أجل تلبية احتياجات المستضعفين على نحو فعال عبر أنحاء العالم اهتداءً بروح شعار المؤتمر «معاً من أجل الإنسانية»،

إذ يقر بالتفويضات المختلفة الموكلة إلى المكونات المتنوعة للحركة،

إذ يذكر بالمبدأ الأساسي للحركة المتمثل في الاستقلال وبالمواد 2-3 و 3 و 4-3 من النظام الأساسي للحركة الذين تعترف بموجبهما جميع الحكومات بالجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني،

إذ يذكر أيضاً بالمواد 24 و 26 و 27 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والمادتين 24 و 25 لاتفاقية جنيف بشأن تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والمادة 63 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة 12 أغسطس/آب 1949،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/2 المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1994 (A/RES/49/2) الذي يذكر بأن الجمعيات الوطنية تعترف بها حكوماتها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني استناداً إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949،

إذ يذكر بجدول أعمال العمل الإنساني الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثامن والعشرون والذي وافقت الدول بموجبه، من بين أمور أخرى واعترافاً منها

بأهمية استقلال دور المساعد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية، على التفاوض مع جمعياتها الوطنية حول الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح في مجال أنشطة الحد من خطر الكوارث وإدارتها، وكذلك في أنشطة الصحة العامة والتنمية والأنشطة الاجتماعية،

إذ يذكّر بالقرار رقم 1 الصادر عن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين الذي رحّب بالدراسة التي أجراها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بشأن «الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني» وتضمن مفهوم «خصائص العلاقة المتوازنة»، وإذ يشير إلى العمل الذي اضطلع به الاتحاد الدولي بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية). بموجب هذا القرار،

إذ يقر بأن التعاون والحوار بين الجمعيات الوطنية وحكوماتها يتضمن الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للجمعيات الوطنية في مجالات تعزيز القانون الدولي الإنساني ونشره وتنفيذه،

إذ يعترف بأن الجمعيات الوطنية تمثل شريكاً يعتمد عليه للسلطات العامة الوطنية والمحلية يوفر خدمات من خلال قاعدة متطوعيه الواسعة وقدرته الفريدة على تعبئة الموارد البشرية والمادية على مستوى المجتمع المحلي،

إذ يلاحظ مع التقدير أن مجلس المندوبين، في قراره رقم 3 لعام 2007، أقر مفهوم مجموعة الأدوات التي تستخدمها الجمعيات الوطنية عند إبرام اتفاقيات الشراكة، بما في ذلك تلك المتصلة بعلاقاتها بوصفها جهات مساعدة،

إذ يؤكد مجدداً التزام جميع مكونات الحركة بالعمل في كل الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحركة والقواعد التي تحكم استخدام الشارات، وبمراعاة سياسات الحركة ذات الصلة مراعاة تامة،

إذ يقر بأن استقلال الجمعيات الوطنية والتزامها بالحياد وبتقديم المساعدة غير المتحيزة يوفران أفضل سبل كسب ثقة الجميع بما يتيح الوصول إلى المحتاجين،

إذ يذكر من جديد بالمادة 2 الفقرة 4 من النظام الأساسي للحركة المعتمدة من قبل المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للصليب الأحمر المنعقد في جنيف عام 1986 ثم عدلت عامي 1995 ثم 2006 والتي تنص على أن «تحتزم الدول في كل الأوقات امتثال جميع مكونات الحركة للمبادئ الأساسية»،



1. يؤكد مجدداً أن الدول وسلطاتها العامة المعنية تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المستضعفين على أراضيها، وأن الغرض الرئيسي لعمل الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني هو تكملة جهود السلطات العامة في الوفاء بهذه المسؤولية؛

2. يناشد الجمعيات الوطنية والسلطات العامة في بلدانها تعزيز علاقة متوازنة بين الطرفين تنطوي على مسؤوليات واضحة ومتبادلة على نحو يحافظ على الحوار الدائم بينهما ويعززه على جميع المستويات ضمن الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني؛

3. يقر بأن السلطات العامة والجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة تتمتع بشراكة خاصة ومميّزة تنطوي على مسؤوليات ومنافع متبادلة وتستند إلى القانونين الدولي والوطني وتتيح للسلطات العامة الوطنية والجمعية الوطنية الاتفاق على المجالات التي تستكمل فيها الجمعية الوطنية الخدمات الإنسانية العامة أو تحل محلها؛ ويجب أن يكون بوسع الجمعية الوطنية تقديم خدماتها الإنسانية في جميع الأوقات وفقاً للمبادئ الأساسية، ولاسيما مبدأي الحياد والاستقلال، ومع التزاماتها الأخرى بموجب النظام الأساسي للحركة كما اتفقت عليه الدول في المؤتمر الدولي؛

4. يؤكد على أنه

(أ) من واجب الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني أن تنظر بجدية في أي طلب من سلطاتها العامة بالاضطلاع بأنشطة ضمن إطار التفويض الممنوح بها،

(ب) يتعين على الدول أن تمتنع عن مطالبة الجمعيات الوطنية بأداء أنشطة تتعارض مع المبادئ الأساسية أو مع النظام الأساسي للحركة أو مع مهمتها، ومن واجب الجمعيات الوطنية أن ترفض مثل هذا الطلب؛ ويُبرز الحاجة إلى أن تحترم السلطات العامة مثل هذه القرارات للجمعيات الوطنية؛

5. يدعو الجمعيات الوطنية والحكومات إلى توضيح وتعزيز المجالات التي تقوم فيها الجمعيات الوطنية بوصفها جهات مساعدة بالتعاون مع السلطات العامة على جميع المستويات؛



6. يشدد على أن الجمعية الوطنية - إذ تعترف بأن موظفيها وأصولها تقدم إلى الخدمات الطبية للقوات المسلحة للدول بموجب المادة 26 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949 وتخضع بالتالي للقوانين واللوائح العسكرية، تحترم المبادئ الأساسية، بما فيها مبدأ الحياد، وتحافظ في جميع الاوقات على استقلالها وتضمن تمييز نفسها بوضوح عن الجهات العسكرية وغيرها من الجهات الحكومية؛

7. ويدعو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتشاور مع الدول والجمعيات الوطنية، إلى توفير وإعداد المزيد من المواد الإعلامية للجمعيات الوطنية والسلطات العامة وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك الإرشادات والمشورة القانونية وأفضل الممارسات، دعماً للشراكات بين الجمعيات الوطنية والسلطات العامة في المجال الإنساني.





1-2-3 القرار 3

إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة»

إن المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إذ يذكر بإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويشدد على أن هاتين الوثيقتين تظلان تحتفظان اليوم بما كان لهما من أهمية عام 2003، ويشجع جميع أعضاء المؤتمر على مواصلة العمل نحو تنفيذهما تنفيذاً كاملاً،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن القانون الدولي الإنساني لم يكن يوماً أكثر أهمية مما هو عليه الآن في النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية، وهو لا يزال يوفر الحماية لجميع ضحايا النزاعات المسلحة،

وإذ يشدد، في هذا الصدد، على أن الحماية التي يوفرها قانون حقوق الإنسان لا تنقطع في حالة النزاعات المسلحة إلا من خلال تأثير أحكام بالاستثناء، وإذ يذكر بأن بعض الحقوق قد تكون مسائل تتعلق بالقانون الدولي الإنساني حصراً، بينما قد تكون حقوق أخرى مسائل من قانون حقوق الإنسان حصراً، وبعضها الآخر أيضاً مسائل تتعلق بهذين الفرعين من القانون الدولي، وإذ يؤكد أن كلا من قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين يوفر، ضمن نطاقه الخاص، الحماية لضحايا النزاعات المسلحة،

وإذ يجدد الالتزام الواضح لجميع أعضاء المؤتمر باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الأحوال،

وإذ يشدد، مع ذلك، على أن القانون الدولي الإنساني يحكم حالات النزاع المسلح وحدها ولا ينبغي توسيع نطاقه ليشمل حالات أخرى،

وإذ يرحب بالمناقشات الجارية حول القانون الدولي الإنساني بهدف إعادة تأكيده وتنفيذه في مواجهة التحديات التي تطرحها النزاعات الدولية المعاصرة،



وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار تحمّل السكان المدنيين والمدنيين الأفراد عبء النزاعات المسلحة، وهم يظلون الضحايا الرئيسيين لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الأطراف في نزاع مسلح، وإذ يدين بشدة، في هذا الصدد، الهجمات على الأعيان المدنية وعلى المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، ومنهم موظفو الإغاثة الإنسانية، والصحفيون وغيرهم من موظفي وسائل الإعلام والعاملين معهم، واستخدام الدروع البشرية،

وإذ يذكر بضرورة مراعاة المتطلبات الخاصة المتعلقة بالحماية، والصحة، ومساعدة النساء، والأطفال، والأشخاص المسنين، والمعوقين، وذوي العاهات، والنازحين، واللاجئين، والمحرومين من حريتهم، وغيرهم ممن لديهم احتياجات خاصة،

وإذ يرحب بالتصديق العالمي على اتفاقيات جنيف لعام 1949، ويعرب عن الأمل في أن يتحقق أيضاً الانضمام العالمي إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني الأخرى، ويناشد جميع الدول النظر في الانضمام إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني التي لم تصبح بعد طرفاً فيها،

وإذ يلاحظ دخول البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف حيز التنفيذ بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2007،

وإذ يلاحظ أن مبادئ القانون الدولي الإنساني وأحكامه ليست مستمدة من المعاهدات الدولية فحسب، وإنما من القانون الدولي العرفي أيضاً،

وإذ يذكر بأن واجب احترام القانون الدولي الإنساني ملزم لجميع الأطراف في نزاع مسلح، ويشدد على أن هذا الواجب ليس مبنياً على المعاملة بالمثل،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ويُقر بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره وإنفاذه على نحو فعال،

وإذ يلاحظ مع التقدير العدد المتزايد للشراكات وأشكال التآزر بين الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها الدولي، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني في ميادين تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشره وتطويره،

وإذ يذكر، على وجه الخصوص، بالمسؤوليات الخاصة للجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة لدولها في المجال الإنساني، في التعاون مع حكوماتها ومساعدتها على نشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، بما في ذلك الأحكام الخاصة بحماية الشارات،





وإذ يعترف بأن الجهود الرامية إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني على الصعيدين المحلي والدولي لا تزال، رغم ما تحقّق من تقدم، بعيدة عن مقتضيات العدالة، ويقر بان الإفلات من العقاب على جرائم الحرب ليس بالأمر المقبول وأنه لا يجوز الاستمرار في إغفال حقوق الضحايا،

يقرر ما يلي:

الاحترام وكفالة الاحترام

1. يؤكد مجدداً التزام جميع الدول والأطراف في النزاعات المسلحة احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في جميع الأحوال،
2. يشدد، في هذا الصدد، على واجب جميع الدول الامتناع عن تشجيع انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل أي طرف من الأطراف في نزاع مسلح، واستخدام نفوذها قدر الإمكان، فردياً أو من خلال الآليات المتعددة الأطراف، من أجل منع الانتهاكات ووضع حد لها وفقاً للقانون الدولي؛

الضمانات الأساسية

3. يؤكد مجدداً أن من حق جميع الأشخاص الخاضعين لسلطة أحد الأطراف في نزاع مسلح ومنهم الأشخاص الذين حرموا من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، التمتع بالضمانات الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية، وأن أحداً بالتالي لا يمكن أن يكون خارج نطاق القانون؛
4. يشدد على تطبيق هذه الضمانات الأساسية بدون أي تمييز مجحف يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء أو الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الشوّة أو المولد أو أي وضع آخر، أو على أساس أية معايير أخرى مماثلة؛
5. يؤكد مجدداً، في هذا الصدد، استمرار أهمية الامتثال الكامل للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، والتي تنص على ضمانات أساسية معينة، كما تكملها الأحكام الواجبة التطبيق في قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي؛

6. يؤكد مجدداً واجب المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص الخاضعين لسلطة أحد أطراف النزاع المسلح، ومن بينهم الأشخاص الذين حرّموا من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، وواجب احترام عقائدهم الشخصية وممارساتهم الدينية، ويؤكد مجدداً، في هذا الصدد، حظر القتل والتعذيب جسدياً كان أم معنوياً، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وانتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره، والعقوبات البدنية، والتشويه، والتجارب الطبية أو العلمية، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأخذ الرهائن، والاختفاء القسري، والعقوبات الجماعية؛

7. يشدد على الأهمية القصوى لتزويد جميع الأشخاص الذين حرّموا من حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، المحتجزين منهم أم المعتقلين، بالضمانات الإجرائية الرامية إلى ضمان أن يكون احتجازهم أو اعتقالهم قانونياً وليس حرماناً تعسفياً من الحرية، بما في ذلك مراجعة الأسباب التي يستند إليها الاحتجاز أو الاعتقال ومدى استمرار قانونيته بواسطة هيئة مستقلة ونزيهة دون الإخلال بالنظام القانوني المطبق على أسرى الحرب؛

8. يؤكد مجدداً أن جميع الأشخاص المقبوض عليهم بتهمة جنائية أو المحالين للمحاكمة يحق لهم الحصول على محاكمة عادلة تراعي جميع الضمانات القضائية الأساسية، بما في ذلك قرينة البراءة، والمثل أمام محكمة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقاً للقانون، والتمتع بحقوق ووسائل الدفاع الضرورية؛

9. يعترف بأن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية إضافية خاصة لأسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحميين مثل المعتقلين من المدنيين.

المساعدة الإنسانية والطبية

10. يؤكد مجدداً واجب أطراف النزاع المسلح والدول الأخرى كذلك تأمين وصول الإغاثة الإنسانية والعاملين في مجال الإغاثة بسرعة وبدون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين، مع مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني ووفقاً لما تنص عليه، بما في ذلك موافقة السلطة ذات السيادة. ويؤكد مجدداً أيضاً في هذا الصدد واجب احترام أفراد الإغاثة الإنسانية وحمايتهم؛



11. يؤكد مجدداً واجب احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية، بما في ذلك عاملو الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووسائل نقلهم والمؤسسات الطبية وغيرها من المرافق الطبية في جميع الأوقات، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، ويقر بأهمية تمكين أفراد الخدمات الطبية من الوصول إلى أي مكان ثمة حاجة فيه إلى خدماتهم الطبية؛
12. يشدد على التزام جميع الأطراف في نزاع مسلح بإقرار ودعم قيمة الحماية التي تملكها الشارات المميزة والتي تعترف بها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية حيثما وجب تطبيقها؛
13. يستنكر إساءة استخدام المؤسسات الطبية وغيرها من المرافق الطبية والشارات المميزة من أجل القيام بعمليات عسكرية تعرض للخطر السكان المدنيين والجرحى والمرضى وأفراد الخدمات الطبية؛

سير العمليات العدائية

14. يؤكد مجدداً مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية كمبدأ جوهري للقانون الدولي الإنساني يجب أن تلتزم به بصرامة جميع أطراف النزاع المسلح، في كل الأوقات وبغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء النزاع المسلح؛
15. يؤكد مجدداً حظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية، وحظر الهجمات العشوائية، واحترام مبدأ التناسب في الهجوم، والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة خلال الهجوم وإزاء آثار الهجوم كذلك، وحماية السكان المدنيين وتفاادي الإضرار بهم، وحظر استخدام الدروع البشرية؛
16. يؤكد مجدداً حظر أعمال العنف أو التهديد باستعماله التي يكون الغرض الرئيسي منها بث الذعر بين السكان المدنيين؛
17. يؤكد مجدداً أن حق أطراف النزاع المسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال ليس حقاً لا تقيده قيود، وأنه يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال ذات سمات تحدث إصابات أو آلاماً لا مبرر لها؛
18. يناشد جميع الدول زيادة جهودها الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين من الاستخدام العشوائي والآثار العشوائية للأسلحة والذخائر، ويعترف، في هذا الصدد، بالحاجة إلى مواجهة عاجلة للآثار الإنسانية التي تخلفها بقايا

الحرب القابلة للانفجار والذخائر العنقودية، بما في ذلك من خلال التطبيق الصارم لقواعد القانون الدولي الإنساني القائمة واتخاذ تدابير وطنية ودولية إضافية يمكن أن تخفف إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة لهذه الذخائر على المدنيين، وعلى مساعدة الضحايا؛

19. يذكر بالالتزام، كما هو وارد في البروتوكول الإضافي الأول (المادة 36)، القاضي بالتحقق من أن الأسلحة ووسائل وأساليب القتال الجديدة قانونية، ويحث جميع الدول النظر في إقامة آليات استعراض خاصة لهذا الغرض؛
20. يشدد على أنه يتعين على الدول، على ضوء التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه، أن تتخذ التدابير الملائمة لمراقبة توفر الأسلحة والذخائر بغية تفادي وقوعها في حوزة أولئك الذين يُتوقع أن يستخدموها في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛

تحقيق التنفيذ الفعال

أ- التنفيذ على الصعيد الوطني

21. يذكر بأن الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني لا يمكن تحقيقه بدون تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني، وبالتالي يكرّر ضرورة أن تعتمد الدول التدابير التشريعية والتنظيمية والعملية اللازمة لإدراج القانون الدولي الإنساني في القوانين والممارسات الوطنية؛
22. يؤكد، في هذا الصدد، ضرورة اعتماد مثل هذه التدابير بالنسبة إلى استخدام الشارات المميزة وحمايتها، وقمع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وحماية الممتلكات الثقافية، وتنظيم وسائل وأساليب القتال، وحماية حقوق الأشخاص المفقودين وأسراهم، وغيرها من الأمور؛
23. يقر مع التقدير بالدور الفعال والعدد المتزايد للجان الوطنية وغيرها من الهيئات التي تسدي المشورة إلى السلطات الوطنية وتساعد في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتطويره ونشر المعرفة به، ويشجع الدول التي لم تنشئ بعد لجنة وطنية من هذا النوع أو هيئة ماثلة أن تنظر في ذلك؛

ب- العقيدة والتدريب والتعليم

24. يذكر بأن كفالة احترام القانون الدولي الإنساني خلال سير العمليات العسكرية تقتضي ترجمة القانون إلى تدابير وآليات، على مستوى العقيدة والإجراءات على حد سواء. ويتساوى في الأهمية أن يكون أفراد القوات المسلحة على كل المستويات مدربين على تطبيق القانون الدولي الإنساني تدريباً ملائماً؛



25. يشدد، في هذا الصدد، على مسؤولية القادة العسكريين عن تدريب أفرادهم وعن الأوامر التي يصدرونها لمرؤوسيههم، ويذكر بأن من الضروري بالتالي أن يتلقى القادة تدريباً يتناسب مع مسؤولياتهم؛
26. يذكر بأنه من المهم، لهذا الغرض، أن يتوفر داخل القوات المسلحة مستشارون قانونيون يسدون المشورة للقادة، حسب المستوى الملائم، بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني؛
27. يؤكد مجدداً أنه يتساوى في الأهمية أن يتم تعريف السكان المدنيين بالقانون الدولي الإنساني، ويشجع الدول في هذا الصدد على تكثيف جهودها وعلى وجه الخصوص اعتماد برامج تعليمية للشباب مثل برنامج «استكشاف القانون الإنساني»، كما يشجع الجمعيات الوطنية على زيادة جهودها من أجل نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني بين جميع قطاعات المجتمع؛

ج- وضع حد للإفلات من العقاب

28. يقر بأنه بينما يعد التنفيذ والتدريب والتعليم متطلبات أساسية لازمة لكي تمثل الدول لالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني، فإن إنفاذ القانون الدولي الإنساني، ولاسيما من خلال التطبيق الصارم لنظام المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة لهذا القانون، هو ضروري لوضع حد للإفلات من العقاب وتشجيع احترام القانون في المستقبل؛
29. يشدد، في هذا الصدد، على أن من الضروري جداً أن تقدم جميع الدول على إنشاء إطار قانوني وطني للتحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي، وخاصة جرائم الحرب، وملاحقة أو تسليم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الجرائم؛
30. يؤكد على أهمية توفر عقوبات بارزة للعيان ومتوقعة وفعلية، سواء أكانت جنائية أم تأديبية، من أجل ضمان احترام القانون الدولي الإنساني وردع ارتكاب انتهاكات في المستقبل؛
31. يحث الدول على تحقيق المزيد من التقدم في تعزيز المحاسبة على ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي وذلك بجعل العدالة الجنائية الوطنية أكثر فعالية من خلال، ومن بين إجراءات أخرى، مساعدة الدول في تطوير قدرات محاكمها الوطنية، وتحسين أهمية التعاون القضائي الدولي في ما بين الدول وكذلك بين الدول والمحاكم الجنائية الدولية و«المختلطة»، والنظر في الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والنص على اختصاص بشأن مثل هذه الجرائم يكون متماشياً مع أحكام القانون الدولي؛



32. يشجّع استخدام آليات تقصي الحقائق، مثل اللجنة الدولية لتقصي الحقائق المشكلة بموجب المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول، في استعادة احترام القانون الدولي الإنساني؛
33. يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، توسيعاً للجهود التي أُفيد عنها سابقاً، أن تواصل التفكير والعمل بشأن تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وتدرج، حيثما كان ذلك ملائماً، تحديثاً في التقرير الذي ستقدمه إلى المؤتمر الدولي القادم حول هذا الموضوع؛
34. يذكر الدول بضرورة معالجة حقوق الضحايا وفقاً للقانون الدولي؛
35. يناشد جميع أعضاء المؤتمر اتخاذ التدابير الفعالة لتنفيذ هذا القرار.





1-2-4 القرار 4

اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي علي الصعيد المحلي في حالات الكوارث

إن المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ ينظر بعين القلق إلى محنة كافة الذين تلزمهم إغاثة عاجلة في حالات الطوارئ
ومساعدة للانتعاش في أعقاب الكوارث؛

ويؤكد من جديد أن الشاغل الأساسي للبشرية وللأوساط الإنسانية، في حالات
الكوارث، هو حماية الأفراد وتأمين راحتهم وصون حقوق الإنسان الأساسية
كما نص عليه إعلان المبادئ بشأن الإغاثة الدولية الإنسانية للسكان المدنيين
في حالات الكوارث الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الحادي والعشرون للصليب
الأحمر سنة 1969؛

ويذكر بأن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعتقد أن تقديم
الناس كافة للمساعدة الإنسانية وحصولهم عليها يعتبر حقاً من حقوق الإنسان
الأساسية، كما تنص عليه مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر
للإغاثة في حالات الكوارث التي عدلها المؤتمر الدولي السادس والعشرون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر سنة 1995؛

ويكرر أن عمليات الإغاثة تعبّر عن التضامن الدولي، وأن توفير الإغاثة يعزز
العلاقات الحميمة بين الناس ويسهم بالتالي في توطيد السلم العالمي كما جاء في
القرار 18 الذي اعتمدته المؤتمر الدولي العشرون للصليب الأحمر سنة 1965؛

ويلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أبرزت مراراً أهمية تقديم المساعدة
الإنسانية للأشخاص المتضررين من الكوارث، بما في ذلك في قرارها 182/46
لسنة 1991 وقرارها 131/43 لسنة 1988 وقرارها 150/57 لسنة 2002،
وأن كلا من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 56/32 لسنة 1977 والقرار
رقم 6 الذي اعتمدته المؤتمر الدولي للصليب الأحمر في دورته الثالثة والعشرين
سنة 1977 اعتمدا مجموعة من «التدابير لتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ»
على وجه السرعة من أجل تسهيل عمليات الإغاثة الدولية؛



ويذكر بالتعهدات التي قطعتها المجتمع الدولي في إعلان الألفية لسنة 2000 بتكثيف التعاون من أجل تقليل عدد الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان والحد من آثارها، وكذلك في إعلان وإطار عمل هيوغو لسنة 2005 من أجل تحسين الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية وتعزيز التأهب للكوارث لزيادة القدرة على الانتعاش والاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات؛

ويلاحظ بعين الرضا ما تقوم به دول عديدة لتسهيل المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث حيثما كانت هناك حاجة إليها، والاهتمام والنشاط المتزايدة للمجتمع الإنساني الدولي من أجل تحسين تنسيق المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث وفعاليتها؛

ويرحب بالتقدم المحرز في صياغة وتشغيل الفريق الاستشاري للبحث والإنقاذ بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والجهود الرائدة التي بذلتها المنظمات الدولية الإنسانية لوضع الحد الأدنى من معايير الجودة والمساءلة فيما يتعلق بمساعدات الإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث، مثل مدونة سلوك الإغاثة في حالات الكوارث من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية لسنة 1994، وميثاق «أسفير» الإنساني ومعاييرها الدنيا لمواجهة الكوارث المعدل في سنة 2004؛

ويذكر بالهدف النهائي 1-2-1 للمؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر لسنة 1999 الذي يدعو الدول، حيثما كان ذلك ضرورياً، إلى أن تدرج في خططها الوطنية للتأهب للكوارث روابط بالأنظمة الدولية لمواجهة الكوارث، فضلاً عن إدراج أدوار ومسؤوليات واضحة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، بما في ذلك تمثيل في هيئات السياسة والتنسيق الوطنية المناسبة؛

ويذكر أيضاً بالهدف النهائي 2-3 للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر لسنة 2003 وإصراره على أن تحسّن الوعي بالقوانين والقواعد والمبادئ المطبقة في مجال مواجهة الكوارث، وتوضيحها وتطبيقها وتطويرها، من شأنه أن يساعد على تسهيل وتحسين التنسيق والسرعة وعلى تحقيق جودة أنشطة الاستجابة الدولية للكوارث وتحمل المسؤولية عنها، ويمكنها بالتالي أن تسهم بشكل ملحوظ في حماية الكرامة البشرية في حالات الكوارث؛

ويلاحظ ما خلص إليه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في الوثيقة الأساسية للمؤتمر الدولي الثلاثين (وثيقة المؤتمر الدولي 1-9/7/30) بأن إطار القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بالإغاثة والانتعاش الدوليين في حالات الكوارث لا يزال مشتتاً وغير مستعمل بالقدر المطلوب وكثيراً ما يفتقر إلى التنسيق بين القانون الوطني والمعايير الدولية، وأنه لا تزال هناك عقبات قانونية أمام المساعدات الدولية الفعالة للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث؛



وإذ يعترف بأن زيادة عدد وتنوع الجهات الدولية المشاركة في الإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث قد جلب معه فرصاً مهمة، ولكنه استتبع أيضاً بعض التحديات أمام تقديم مساعدة فعالة للأشخاص المحتاجين، وضمان تكامل المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش مع جهود وآليات الاستجابة المحلية؛

وإذ يعترف بالحق السيادي للدول المتضررة بالبحث عن المساعدات للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث التي تقدمها الجهات المساعدة داخل أراضيها، وقبول هذه المساعدات وتنسيقها وتنظيمها ومراقبتها؛

وبالنظر إلى الدور الأساسي للقانون والسياسة المحليين في هذا الصدد، اللذين ينبغي مواصلة تطويرهما بشكل ينسجم مع معايير ومبادئ القانون الدولي المناسبة؛

1. يعتمد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث؛

2. يشجع الدول على استخدام الإرشادات في تعزيز سياساتها الوطنية القانونية، وأطرها المؤسسية، وأيضاً حين تضع، عندما ترى ذلك مناسباً، اتفاقات ثنائية وإقليمية للمساعدة في حالات الطوارئ، علماً أن الإرشادات لا تشكل التزامات قانونية ملزمة؛

3. يشدد على أنه فيما يتعلق بأنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث، تقرأ الإرشادات بشكل يتماشى مع قواعد الحركة ومبادئها وممارساتها الراسخة، بما في ذلك النظام الأساسي للحركة المعدلة سنة 1995 وسنة 2006، ومبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للإغاثة في حالات الكوارث المعدلة سنة 1995، واتفاق إشبيلية حول تنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لسنة 1997، والتدابير الإضافية لتحسين تطبيق اتفاق إشبيلية لسنة 2005، ولن تؤثر في أي من الترتيبات القانونية بين مكونات الحركة فرادى والدول المعنية؛



4. يدعو الدول والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى أن تعرف كل المنظمات الدولية والإقليمية الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بمساعدات الإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث بهذه الإرشادات؛
5. ويدعو الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية أن تقوم بالآتي وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية:
 - (1) نشر ودعم استخدام الإرشادات في تعزيز السياسة القانونية الوطنية والاطر المؤسسية لمواجهة الكوارث؛
 - (2) تشجيع تعميم الإرشادات في جميع المبادرات الحالية المهمة لصياغة القوانين وإدارة الكوارث والحد من الكوارث، لاسيما نظام الاستراتيجية الدولية المعززة للحد من الكوارث وبرامجه الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث؛
 - (3) مواصلة جهودها في مجالي البحث والمناصرة، ووضع أدوات ونماذج لتحسين التأهب القانوني للكوارث؛
6. ويدعو الاتحاد الدولي إلى أن يقدم، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، تقريراً مرحلياً عن تطبيق هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.





ملحق - القرار رقم 4

إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي علي الصعيد المحلي في حالات الكوارث

قائمة المحتويات

103	مقدمة
103	1- الغرض والنطاق
104	2- التعاريف
106	الجزء الأول: المسؤوليات الأساسية
106	3- مسؤوليات الدول المتضررة
106	4- مسؤوليات الجهات المساعدة
107	5- المسؤوليات الإضافية لكل الدول
108	6- المسؤوليات المتعلقة بالانحراف وكيفية استعمال الموارد
108	الجزء الثاني: الإنذار المبكر والتأهب
108	7- الإنذار المبكر
108	8- الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية
109	9- الدعم الإقليمي والدولي للقدرات المحلية
	الجزء الثالث: مباشرة المساعدات الدولية للإغاثة
110	والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وإنهاؤها
110	10- مباشرة المساعدة
110	11- مباشرة الإغاثة العسكرية
110	12- إنهاء المساعدة
111	الجزء الرابع: أهلية الحصول على التسهيلات القانونية
111	13- منح تسهيلات للدول المساعدة
111	14- منح تسهيلات للمنظمات الإنسانية المساعدة
112	15- منح تسهيلات لجهات مساعدة أخرى



112	الجزء الخامس: التسهيلات القانونية لدخول البلد وتنفيذ العمليات
112	16- أفراد الإغاثة
113	17- السلع والمعدات
114	18- السلع والمعدات الخاصة
116	19- النقل
116	20- المركز القانوني المحلي المؤقت
117	21- الضرائب
117	22- الأمن
117	23- ساعات العمل الإضافية
117	24- التكاليف





مقدمة

1. الغرض والنطاق

1. إن هذه الإرشادات غير ملزمة. ويؤمل أن تستعين بها الدول لتعزيز قوانينها وسياساتها و/أو إجراءاتها في مجال الاستجابة الدولية للكوارث حسبما هو مناسب، علماً بأنه ليس للإرشادات أي أثر مباشر على الحقوق أو الالتزامات المترتبة على القانون المحلي.

2. وتستند هذه الإرشادات إلى عدد من الصكوك الدولية القائمة، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46 لسنة 1991 والقرار رقم 150/57 لسنة 2002، وإجراءات إرسال الإغاثة الدولية لسنة 1977 وإطار عمل هيوغو لسنة 2005.

3. والغرض منها هو الإسهام في الاستعداد القانوني الوطني عن طريق توفير المشورة للدول التي يهتمها أن تحسن أطرها القانونية والسياسية والمؤسسية المحلية المتعلقة بالمساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث. وبينما تؤكد هذه الإرشادات على الدور الأساسي للسلطات والجهات المحلية، فإنها توصي في الوقت نفسه بمنح حد أدنى من التسهيلات القانونية للدول والمنظمات الإنسانية التي تقدم مساعدتها والمستعدة للالتزام بحد أدنى من معايير التنسيق والجودة والمسؤولية، والقادرة على القيام بذلك. ويؤمل أن يؤدي استعمال هذه الإرشادات إلى تحسين جودة المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وفعاليتها لخدمة المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث بشكل أفضل.

4. ولا يراد تطبيق هذه الإرشادات في حالات النزاعات المسلحة أو في حالات الكوارث التي تحدث أثناء نزاعات مسلحة. وليس الغرض منها إجراء تغييرات في أي من القواعد التي تحكم الإغاثة في مثل هذه الظروف. كما ليس الغرض منها التوصية بإدخال أي تغيير أو التأثير في معنى أو في تطبيق القانون الدولي أو الاتفاقات الدولية القائمة، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:



- أ. القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين؛
- ب. الشخصية القانونية والمركز القانوني للدول والمنظمات الدولية الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- ج. القانون الدولي الخاص بالامتيازات والحصانات؛
- د. النظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) ولوائحها والاتفاقات القانونية القائمة بين مكونات الحركة فرادى والدول المعنية؛
- هـ. الاتفاقات القائمة بين الدول أو بين الدول والجهات المساعدة.

2. التعاريف

لتوضيح هذه الإرشادات، يُقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ما يلي:

1. "الكارثة": هي اضطراب خطير في وظائف المجتمع يمثل خطراً ملموساً وواسع النطاق على حياة البشر وصحتهم وملكيّتهم أو بيئتهم. وقد يرجع سبب الكارثة إلى حادث أو إلى الطبيعة أو إلى نشاط بشري، وقد تكون مفاجئة أو ناجمة عن تطورات طويلة الأجل، باستثناء النزاع المسلح.
2. "الإغاثة في حالات الكوارث": هي السلع والخدمات المقدمة لتلبية الاحتياجات المباشرة للمجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة.
3. "مساعدات الانتعاش الأولي": هي السلع والخدمات المخصصة لإعادة ظروف معيشة المجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة إلى ما كانت عليه قبل وقوعها أو تحسينها إلى حد ما، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى زيادة القدرة على الانتعاش والحد من المخاطر، لفترة زمنية أولية تحددها الدولة المتضررة، وذلك بعد تلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة.
4. "السلع": هي الإمدادات التي يراد تقديمها للمجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة لإغاثتهم أو لتحقيق انتعاشهم الأولي.





5. "الخدمات": هي الأنشطة (كالإنقاذ والرعاية الطبية) التي يضطلع بها أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة.
6. "المعدات": هي الأشياء المادية، خلاف السلع، الضرورية للاضطلاع بعمليات الإغاثة أو تقديم مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث كالمركبات وأجهزة الراديو.
7. "أفراد الإغاثة": هم الأفراد والمتطوعون الذين يقدمون مساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.
8. "الدولة المتضررة": هي الدولة التي يتعرض السكان أو الممتلكات فيها لأضرار من جراء كارثة معينة.
9. "الدولة المساعدة": هي الدولة التي تقدم الإغاثة أو مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث، سواء بواسطة عناصر مدنية أو عسكرية.
10. "الدولة المصدر": هي الدولة التي ينطلق منها أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث والتي تنطلق منها السلع والمعدات باتجاه الدولة المتضررة.
11. "دولة العبور": هي الدولة التي استلمت الإغاثة أو مساعدات الانتعاش الأولي رخصة المرور عبر الإقليم الخاضع لولايتها في طريقها إلى الدولة المتضررة أو منها في إطار عمليات الإغاثة أو مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.
12. "المنظمة الإنسانية المساعدة": هي كيان أجنبي أو إقليمي أو دولي حكومي أو دولي لا يستهدف الربح، تركز مهمته وأنشطته على الإغاثة الإنسانية أو الانتعاش أو التنمية في المقام الأول.
13. "المنظمة الإنسانية المساعدة المؤهلة": هي منظمة إنسانية مساعدة مؤهلة للحصول على التسهيلات القانونية من الدول المصدر أو دولة العبور أو الدولة المتضررة، حسب الظروف، عملاً بالجزء الخامس.
14. "الجهة المساعدة": هي أي منظمة إنسانية أو دولة مساعدة أو أي فرد أجنبي أو شركة خاصة أجنبية تقدم إغاثة خيرية، أو أي كيان أجنبي آخر يستجيب لكارثة في إقليم الدولة المتضررة أو يرسل تبرعات عينية أو نقدية إليها.

الجزء الأول: المسؤوليات الأساسية

3. مسؤوليات الدول المتضررة

1. تقع على الدول المتضررة المسؤولية الأولى عن ضمان الحد من مخاطر الكوارث وتقديم مساعدات الإغاثة والانتعاش في أراضيها. وتؤدي جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، كجهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، دوراً داعماً أساسياً على الصعيد المحلي.
2. إذا رأت الدولة المتضررة أن حالة الكارثة تتجاوز قدرات البلد على مواجهتها، فينبغي أن تلتزم المساعدة الدولية أو الإقليمية أو كليهما لضمان تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين.
3. للدول المتضررة حق السيادة في تنسيق مساعدات الإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث التي توفرها الجهات المساعدة على أراضيها، وتنظيمها ورصدها وفقاً للقانون الدولي.

4. مسؤوليات الجهات المساعدة

1. ينبغي أن تلتزم الجهات المساعدة وموظفوها بقوانين الدولة المتضررة والقانون الدولي المعمول به وأن تنسق مع السلطات المحلية وأن تحترم الكرامة البشرية للأشخاص المتضررين من الكوارث في كل الأوقات.
2. ينبغي أن تضمن الجهات المساعدة تقديم مساعداتها للإغاثة والانتعاش الأولي وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز، وبشكل خاص:
 - أ. أن تحسب أولويات المساعدة استناداً إلى الاحتياجات وحدها،
 - ب. أن توفر الإغاثة والمساعدات للأشخاص المتضررين من الكارثة دون أي تمييز (قائم مثلاً على الجنسية، العنصر، العرق، المعتقدات الدينية، الطبقة الاجتماعية، نوع الجنس والعجز والسن والآراء السياسية)؛
 - ج. أن توفر دون السعي إلى ترويج موقف سياسي أو ديني معين، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتضررة، أو كسب منفعة اقتصادية من المساعدات الخيرية؛
 - د. ألا تستخدم كوسيلة لجمع معلومات حساسة ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو عسكري لا علاقة لها بعمليات الإغاثة أو مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.



3. ينبغي للإغاثة ومساعدات الانتعاش الأولي أن تراعي الآتي إلى أقصى حد ممكن:

أ. أن تلبي الاحتياجات الخاصة، إن وجدت، للنساء وخاصة الفئات الأشد ضعفاً التي قد تشمل الأطفال والنازحين داخليا والمسنين والمصابين بعجز والمصابين بفيروس الإيدز وغير ذلك من الأمراض المقعدة؛

ب. أن تتناسب مع احتياجات الأشخاص المتضررين وأن تتماشى مع أي من معايير الجودة الدولية السارية؛

ج. أن يجري تنسيقها مع جهات محلية ومساعدة معنية أخرى؛

د. أن تقدم وتنفذ بطريقة تراعي الأعراف والتقاليد الثقافية والاجتماعية والدينية؛

هـ. أن يجري توفيرها وتصميمها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بمشاركة الأشخاص المتضررين أنفسهم، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون؛

و. أن تقدم من قبل موظفين أكفاء تلقوا التدريب المناسب؛

ز. أن تكون متناسبة مع قدراتها التنظيمية؛

ح. أن تستند إلى قدرات الحد من المخاطر والإغاثة والانتعاش المحلية وأن تنفذ بطريقة تعزز تلك القدرات وتقلل من خطر التعرض للكوارث في المستقبل.

ط. أن يجري تقديمها بطريقة تقلل من الآثار السلبية على المجتمع المحلي والاقتصاد المحلي وسوق العمل وأهداف التنمية والبيئة إلى أدنى حد ممكن؛

ي. وأن يُجرى توفيرها بشفافية وبتبادل المعلومات الملائمة حول الأنشطة والتمويل.

5. المسؤوليات الإضافية لكل الدول

1. ينبغي للدول التي تقدم التمويل لجهات مساعدة أخرى أن تشجعها على العمل بشكل ينسجم مع أحكام الفقرة 4.

2. ينبغي لجميع الدول أن تشجع أفراد الجمهور الذين يودون المساهمة في الإغاثة الدولية في حالات الكوارث أو في الانتعاش الأولي على تقديم تبرعات مالية حيثما أمكن أو التبرع بسلع الإغاثة التي طلبتها الدولة المتضررة صراحة فقط.

6. المسؤوليات المتعلقة بالانحراف وكيفية استعمال الموارد

1. ينبغي للدول والمنظمات الإنسانية المساعدة أن تتعاون لتفادي أعمال الانحراف أو الاختلاس أو الغش المتعلقة بسلع أو معدات أو موارد الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك حسب الاقتضاء.
2. ينبغي للدول المتضررة أن تستعمل الأموال وبيع الإغاثة التي تم التبرع بها والتي قبلتها في سياق كارثة معينة، بطريقة تتماشى مع الغرض المحدد الذي منحت من أجله.

الجزء الثاني: الإنذار المبكر والتأهب

7. الإنذار المبكر

1. في إطار التقليل من الآثار العابرة للحدود وزيادة فعالية أي مساعدة دولية مطلوبة، يجب أن تضع جميع الدول إجراءات لتسهيل التبادل السريع للمعلومات بشأن الكوارث، بما فيها المخاطر الناشئة التي قد تسبب كوارث، مع الدول والمنظمات الإنسانية المساعدة الأخرى بما في ذلك منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ.

8. الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية

1. ينبغي أن تعتمد الدول أطراً قانونية وسياسية ومؤسسية شاملة وتخطيطاً للوقاية من الكوارث والحد من وقعها والتأهب لها ولالإغاثة والانتعاش، كعنصر أساسي في برنامج أوسع للحد من خطر الكوارث، وأن تأخذ تلك الأطر بعين الاعتبار دور الجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر كجهة مساعدة، وتشارك المجتمع المدني وتمكن المجتمعات المحلية من تحسين أمنها وقدرتها الذاتية على الانتعاش. وينبغي للدول أن تخصص الموارد اللازمة لضمان فعالية تلك الأطر، وذلك بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية حسبما هو مناسب.



2. ينبغي أن تتناول هذه الأطر أيضا مسألة مباشرة مساعدات الإغاثة والانتعاش الأولي وتسهيلها وعبرها وتنظيمها بشكل يتماشى مع هذه الإرشادات. وينبغي أن تتيح التنسيق الفعلي للمساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث مع مراعاة دور منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ بشكل كامل بوصفه المنسق الرئيسي مع الدول والمنظمات الدولية المساعدة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة. كما ينبغي أن تحدد بوضوح الكيانات الحكومية الداخلية ذات المسؤولية والسلطة في هذه المجالات، وينبغي التفكير في إنشاء وحدة وطنية للتنسيق بغية الربط بين الجهات الدولية والحكومية على كل المستويات.

3. ينبغي للحكومات الوطنية، حيثما كان ذلك ضروريا ومناسبا، أن تشجع جهات محلية أخرى لها سلطة في مجالات القانون أو السياسة ذات الصلة بالمساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث، كحكومات المحافظات أو الحكومات المحلية والأجهزة التنظيمية، على اتخاذ الخطوات اللازمة على مستواها من أجل تطبيق الإرشادات.

9. الدعم الإقليمي والدولي للقدرات المحلية

1. في إطار زيادة القدرة على الانتعاش وتقليل الحاجة إلى المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث، ينبغي للمجتمع الدولي - بمن في ذلك المتبرعون والجهات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية - أن يساعد الدول النامية وأجهزة المجتمع المدني المحلية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على بناء قدراتها للوقاية من الكوارث محليا والحد من وقعها والتأهب لها ومواجهتها.

2. ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول النامية أيضا على تنمية قدراتها من أجل تطبيق الأطر القانونية والمؤسسية والتخطيطية بشكل ملائم لتسهيل المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث. وينبغي أن تقدم هذه المساعدة للدول بشكل منسق من الجهات المناسبة.

الجزء الثالث: مباشرة المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وإنهاؤها

10. مباشرة المساعدة

1. ينبغي مباشرة المساعدات الدولية للإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث بموافقة الدولة المتضررة وحدها، وبالاستناد مبدئياً إلى نداء. وعلى الدولة المتضررة أن تقرر بسرعة ما إذا كانت تود أن تطلب مساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي وأن تبذل قرارها دون تأخير. ومن أجل اتخاذ هذا القرار، ينبغي للدولة المتضررة أن تحدد مقدار الاحتياجات دون تأخير. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار القيام بحصر مشترك للاحتياجات مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المساعدة الأخرى.
2. ينبغي أن تتسم كل من عروض المساعدة والطلبات عليها بأكبر قدر ممكن من الدقة من حيث نوع وكمية السلع المطلوبة فضلاً عن الخدمات والخبرات المتاحة أو المطلوبة. ويمكن للدول المتضررة أيضاً أن تذكر أنواع السلع والخدمات التي لا تحتاج إليها والتي يرجح أن تُعرض عليها.
3. ينبغي للدول المتضررة أن تزود الجهات المساعدة بالمعلومات اللازمة عن القوانين واللوائح المحلية التي تمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بالدخول وتنفيذ عمليات الإغاثة أو تقديم مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

11. مباشرة الإغاثة العسكرية

ينبغي الاستعانة بالقدرات العسكرية في عمليات الإغاثة أو تقديم مساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث بناءً على طلب الدولة المتضررة أو بموافقتها الصريحة فقط وبعد النظر في البدائل المدنية المماثلة. وقبل القيام بأي نشر من هذا القبيل، ينبغي للدولة المتضررة والدولة المساعدة أن تتفقا على نص وشروط مثل هذا النشر (بما في ذلك تحديد مدة النشر، ما إذا كان يتعين أن يكون غير مسلح أو يمكن أن يكون مسلحاً، وارتداء الزي الوطني وآليات التعاون مع الجهات المدنية).

12. إنهاء المساعدة

عندما تود الدولة المتضررة أو الجهة المساعدة إنهاء مساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث، ينبغي أن تقدم إخطاراً مناسباً بذلك. وينبغي للدولة المتضررة والجهة المساعدة، بناءً على هذا الإخطار، أن تستشيرا بعضهما مع مراعاة آثار إنهاء مثل هذه المساعدات على المجتمعات المحلية المتضررة من الكارثة.



الجزء الرابع: أهلية الحصول على التسهيلات القانونية

13. منح تسهيلات للدول المساعدة

يستحسن أن تمنح دول العبور والدول المتضررة التسهيلات القانونية المشار إليها في الجزء الخامس، على الأقل، للدول المساعدة فيما يتعلق بمساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي التي تقدمها في حالات الكوارث.

14. منح تسهيلات للمنظمات الإنسانية المساعدة

1. من حق دول المصدر ودول العبور والدول المتضررة، وفقاً للقانون الدولي القائم، أن تحدد المنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات القانونية التي يرد وصفها في الجزء الخامس، فيما يتعلق بمساعداتها للإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

2. توصي الدول بوضع معايير للمنظمات الإنسانية المساعدة التي تطلب الحصول على التسهيلات القانونية، وينبغي أن تضم هذه المعايير إبداء المنظمة عزمها وقدرتها على العمل وفقاً للمسؤوليات التي يرد وصفها في الفقرة 4 من هذه الإرشادات.

3. ينبغي ألا تشكل أي متطلبات أخرى مفروضة على المنظمات الإنسانية المساعدة عبئاً مفرطاً على توفير مساعدات الإغاثة والانتعاش الأولي المناسبة.

4. ينبغي للدولة التي تمنح التسهيلات أن تحدد أهلية الحصول عليها قبل وقوع الكارثة أو بعد حدوثها بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تتسم الإجراءات والآليات المطبقة بأكبر قدر ممكن من البساطة وسرعة التطبيق. وينبغي وصفها بوضوح وإتاحة المعلومات الخاصة بها. ويمكن أن تتضمن استعمال قائمة وطنية أو اتفاقات ثنائية أو أن تعتمد على نظم دولية أو إقليمية للاعتماد إن وجدت.

5. ينبغي أن يعتمد العمل بالتسهيلات القانونية الواردة في الجزء الخامس بما يتفق وأحكام الفقرة الفرعية 2 من هذه الفقرة. غير أن أهلية الحصول على التسهيلات القانونية يجب ألا تبدل بشكل تعسفي أو بمفعول رجعي أو دون إشعار يناسب الظروف.

15. منح التسهيلات لجهات مساعدة أخرى

قد تود الدول المتضررة أن تمنح، بناء على الطلب، بعضاً من التسهيلات القانونية الواردة في الجزء الخامس لجهات مساعدة خلاف الجهات التي تشملها الفقرتان 13 و14، كالشركات الخاصة التي تقدم الإغاثة الخيرية، بشرط ألا يؤثر ذلك بشكل سلبي في عمليات المنظمات الإنسانية أو الدول المساعدة. وينبغي أن يُطلب من الجهة التي تتلقى مثل هذه التسهيلات الالتزام بالشروط نفسها الواردة في الفقرة 14 على الأقل.

الجزء الخامس: التسهيلات القانونية لدخول البلد وتنفيذ العمليات

توصي الدول بتوفير التسهيلات القانونية التي يرد وصفها في الفقرات 16-24 للدول المساعدة وللنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة. ويخضع منح هذه التسهيلات لمصالح الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والبيئة والأخلاق العامة للدول المتضررة ولدول المصدر ودول العبور المعنية التي تمنحها. وينبغي تكييف إجراءات حماية هذه المصالح لمتطلبات الكارثة المحددة، وضمان انسجامها مع الواجب الإنساني المتمثل في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة.

وعندما تدخل التسهيلات المحددة الموصى بها هنا في إطار اختصاص السلطات خلاف الحكومة الوطنية، ينبغي للحكومة الوطنية، حيثما أمكن وكان ذلك مناسباً، أن تشجع تلك السلطات على توفير التسهيلات المناسبة للدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة.

16. أفراد الإغاثة

1. ينبغي للدول المتضررة فيما يتعلق بأفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث التابعين للدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أن تقوم بالآتي:

أ. منح تأشيرات الدخول والخروج لعدة مرات، وتراخيص العمل اللازمة مجانياً إن أمكن، بحيث تكون قابلة للتجديد في أراضيها للفترة اللازمة لتنفيذ أنشطة الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

ب. التنازل عن مثل هذه التأشيرات وتراخيص العمل أو منحها بسرعة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث؛



ج. وضع إجراءات سريعة للاعتراف مؤقتاً بالمؤهلات المهنية للعاملين الطبيين والمهندسين المعماريين والمهندسين الأجانب وبرخص القيادة وغيرها من التراخيص والشهادات اللازمة لأداء وظائفهم خلال المدة الضرورية للاضطلاع بمهام الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث، والتي أكدت الدولة أو المنظمة الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات صحتها؛

د. تسهيل حرية الوصول إلى المنطقة المتضررة من الكارثة وحرية التنقل فيها ومنها مع مراعاة سلامة أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

2. ينبغي لدول المصدر ودول العبور أن تلغي أو تصدر بسرعة ودون تكلفة إن أمكن، تأشيرات الدخول أو العبور حسيماً هو مناسب بناءً على طلب المنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات، من أجل أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

3. ينبغي للدولة المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة أن تحدد مدى إمكانية تحقيق أهداف الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث عن طريق تعيين موظفين محليين.

17. السلع والمعدات

1. ينبغي لدول المصدر ودول العبور والدول المتضررة أن تقوم بالآتي فيما يتعلق بسلع ومعدات الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث المصدرة أو المستوردة من طرف الدول والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أو نيابة عنها:

أ. إعفاؤها من كل التعريفات والضرائب والرسوم الجمركية وأجور الحكومة؛

ب. إعفاؤها من كل القيود على الصادرات والعبور والواردات؛

ج. تبسيط وتقليل الوثائق المطلوبة للتصدير والعبور والاستيراد؛

د. السماح بإعادة تصدير أي معدات أو سلع غير مستعملة تملكها الدولة أو المنظمة الإنسانية المساعدة وتود الاحتفاظ بها.

2. ينبغي للدولة المصدر ودولة العبور والدولة المتضررة، فقط فيما يتعلق بسلع ومعدات الإغاثة في حالات الكوارث، أن تقوم أيضاً بالآتي:

- أ. إلغاء أو تقليل متطلبات التفتيش. وإذا كان من المتعذر إلغاء هذه الإجراءات، تخليص سلع ومعدات الإغاثة من الجمارك بسرعة ومن باب الأولوية عبر عملية "تخليص مسبق" حيثما أمكن؛
- ب. تنظيم عمليات التفتيش والإخلاء اللازمة خارج ساعات العمل و/أو في مكان غير مكتب الجمارك حسب الضرورة للحد من كل تأخير، عملاً بقواعد السلامة الوطنية للدولة المتضررة. وينبغي للدولة المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة أن تحترم الطرق ونقاط التسليم التي تحددها الدولة المتضررة.

3. وللاستفادة من التسهيلات المذكورة أعلاه، ينبغي للدولة والمنظمات الإنسانية المساعدة، وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها، أن تجمع وتُصنف وتسجل سلع ومعدات الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث بشكل مناسب، وأن تدرج قوائم مفصلة مع كل شحنة. كما أن عليها أن تفتش كل هذه السلع والمعدات لضمان جودتها وملاءمتها لاحتياجات الدولة المتضررة والتزامها بالقانون المعني للدولة المتضررة والمعايير الدولية.
4. ينبغي للدولة المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أن تتحمل مسؤولية نقل أي سلع غير مرغوبة أو غير مستعملة للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث والتخلص منها، لاسيما إذا كان من شأن هذه السلع أن تهدد صحة أو سلامة البشر أو البيئة.

18. السلع والمعدات الخاصة

بالإضافة إلى التسهيلات المنصوص عليها في الفقرة 17:

1. ينبغي للدول المتضررة أن تعترف مؤقتاً بالتسجيل والصفائح المعدنية للمركبات الأجنبية المستوردة من قبل الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أو بالنيابة عنها، والمستعملة في عمليات الإغاثة ومساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.
2. ينبغي للدول المتضررة منح الرخص اللازمة أو أن تسرع في منحها وأن تقلل أي عوائق أخرى أمام استعمال أو استيراد أو تصدير معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قبل الدول والمنظمات الإنسانية المساعدة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومساعدات



الانتعاش الأولي، أو بالنيابة عنها. كما ينبغي للدول المتضررة أن تمنح (أو أن تشجع جهات محلية أخرى، حيثما كان ذلك مناسباً، على أن تمنح) الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات الأولوية لاستعمال الموجات الصوتية والأقمار الصناعية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونقل البيانات المتعلقة بعمليات الإغاثة، دون تمييز ضد جهات الإغاثة المحلية أو التأثير عليها بشكل سلبي.

3. ينبغي لدول المصدر ودول العبور والدول المتضررة أن تقلل العوائق القانونية والإدارية المفروضة على تصدير وعبور واستيراد وإعادة تصدير الأدوية والمعدات الطبية من قبل الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أو نيابة عنها في عمليات الإغاثة ومساعدات الانتعاش الأولي في حالات الكوارث، إلى درجة لا تتعارض مع السلامة العامة والقانون الدولي. وينبغي للدول المساعدة والمنظمات الدولية المساعدة المؤهلة أن تتخذ كل الخطوات المعقولة اللازمة لضمان جودة مثل هذه الأدوية والمعدات وملاءمتها وسلامتها، وأن تضمن بشكل خاص الآتي:

أ. الحصول على موافقة الدول المصدر والدول المتضررة على استعمال أي من الأدوية التي تستوردها؛

ب. ينبغي أن تفي الأدوية التي تستعملها في عملياتها الخاصة بالآتي:

(1) أن يجري نقلها وحفظها بطريقة ملائمة لضمان جودتها؛

(2) أن تصان من الاختلاس وإساءة الاستعمال.

ج. أن تفي كل الأدوية التي تبهرع بها لكي يستعملها الآخرون في الدولة المتضررة بالآتي:

(1) أن ينتهي تاريخ صلاحيتها بعد ما لا يقل عن 12 شهراً اعتباراً من تاريخ وصولها، ما لم تتفق السلطات المستلمة على خلاف ذلك؛

(2) أن يجري نقلها وحفظها بطريقة ملائمة لضمان جودتها حتى تصل إلى الدولة المتضررة؛

(3) أن توصف بشكل مناسب وبلغة مفهومة في الدولة المتضررة تحت الاسم الدولي غير المحفوظ بعلامة تجارية أو الاسم الجينيس، ورقم الدفعة، والجرعة الدوائية، والقوة، واسم الشركة المصنعة، والكمية في العلبة، وشروط الحفظ وتاريخ الصلاحية.

4. ينبغي لدول المصدر ودول العبور والدول المتضررة أن تنظر في إمكانية تغيير أو تقليل المتطلبات الاعتيادية المتعلقة بالتعقيم وحظر وتقييد استيراد الأغذية وتصديرها من قبل الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

19. النقل

1. ينبغي لدول المصدر ودول العبور والدول المتضررة أن ترخص دون تأخير العبور السريع لوسائط النقل البري والبحري والجوي التي تستأجرها دولة مساعدة أو منظمة إنسانية مساعدة مؤهلة للحصول على التسهيلات، أو من ينوب عنها، من أجل نقل مساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث، وإلغاء الرسوم المطبقة عليها إن أمكن، باستثناء الرسوم الخاصة بالاستعمال المعقول.
2. ينبغي الترخيص، بصفة خاصة، لإقلاع وتحليق وهبوط الطائرات. كما ينبغي الترخيص لهذه الطائرات بالتحليق فوق إقليم الدولة المتضررة لنقل المساعدات حسبما هو مطلوب.
3. ينبغي إصدار تأشيرات الدخول والعبور والخروج اللازمة للعاملين في وسائل النقل المذكورة، دون أي تأخير.

20. المركز القانوني المحلي المؤقت

1. ينبغي للدول المتضررة أن تمنح الجهات المناسبة في الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات، فور وصولها أو بعد وصولها بفترة وجيزة، رخصة للعمل في إقليمها بشكل قانوني بصفة مؤقتة على الأقل، حتى تتمتع بجملة من الحقوق مثل فتح حسابات مصرفية وإبرام عقود والتأجير والشراء والتصرف في الملكية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من أجل تقديم مساعدات الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث.
2. ينبغي منح الدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات أيضاً حق نقل الأموال والعملات اللازمة بحرية إلى البلد ومنه عبر الوسائل القانونية، والحصول على أفضل أسعار الصرف القانونية ذات الصلة بمساعداتها للإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث.



3. ينبغي للدول المتضررة أن تسمح للدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات بتعيين أفراد الإغاثة المحليين وإنهاء عقودهم بصورة قانونية طبقاً لقوانين العمل المحلية.

21. الضرائب

ينبغي للدول المتضررة أن تعفي الدول المساعدة والمنظمات الدولية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات من ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب أو الرسوم المرتبطة مباشرة بمساعدات الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

22. الأمن

ينبغي للدول المتضررة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لمعالجة مسألة سلامة وأمن أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث التابعين للدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة المؤهلة للحصول على التسهيلات، وأن تضمن أمن كل المباني والمرافق ووسائل النقل والمعدات والسلع المستعملة في إطار تقديم مساعدات الإغاثة أو الانتعاش الأولي في حالات الكوارث. كما ينبغي للدول المساعدة والمنظمات الإنسانية المساعدة أن تتخذ الخطوات المناسبة في إطار تخطيطها وعملياتها الخاصة للحد من المخاطر الأمنية.

23. ساعات العمل الإضافية

ينبغي أن تسعى الدول المتضررة إلى ضمان تشغيل المكاتب والخدمات الأساسية لتسليم إمدادات الإغاثة الدولية وتنفيذ عمليات الإغاثة على وجه السرعة، خارج ساعات العمل الاعتيادية عند الضرورة.

24. التكاليف

1. تقع مسؤولية تحمل تكاليف توفير المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث بموجب هذه الإرشادات، على عاتق الدولة المساعدة أو المنظمة الإنسانية المساعدة، غير أنه يمكن للدول المساعدة أن تتفق مسبقاً مع الدولة المتضررة على أن تسد لها جزءاً من التكاليف والأجور أو لإعارة المعدات مؤقتاً.



5-2-1 القرار 5

متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة
يوم 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2005
بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني
وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

إن المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يشير إلى مذكرة التفاهم والاتفاق المقترن بها بشأن التدابير التشغيلية والموقعين بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005؛
وإذ ينظر بقلق إلى التقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم الذي قدمه إلى مجلس المندوبين في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 السيد بير ستنباك، المراقب المستقل المعين من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، بناءً على طلب الطرفين الموقعين على مذكرة التفاهم؛

1. يؤيد القرار [CD/07/R2] الذي اعتمده مجلس المندوبين بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 الخاص بتنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، ويعرب عن دعمه الكامل للتدابير التي يدعو القرار إلى اتخاذها؛

2. يدعم الجهود التي تبذلها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) لتعزيز المراقبة؛ وفي هذا الصدد:

- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بعد استشارة الجمعيتين الوطنيتين، تعيين مراقب مستقل يحظى بالمساندة المؤسسية ودعم الحركة؛

- يدعو الجمعيات الوطنية المعنية إلى دعم عمل المراقب المستقل بالوسائل الملائمة بناءً على طلبه؛

3. يشجع جمعية ماجن دافيد آدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تعزيز التعاون بينهما تحقيقاً للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بما يتماشى مع النظام الأساسي وجميع قواعد الحركة ومبادئها الواجبة التطبيق؛



4. يدعو جميع السلطات المعنية إلى دعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم؛
5. يطلب من المراقب المستقل أن يرفع التقارير إلى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بشأن الموضوعين التاليين، من أجل المتابعة الملائمة:
 - التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم؛
 - التدابير المتخذة لدعم وتعزيز مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم، وكذلك دعم التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين، بحلول 31 أيار/مايو 2008؛
6. يقرر إدراج التقارير المرحلية المشار إليها أعلاه في جدول أعمال المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر .



6-2-1 القرار 6

تاريخ ومكان عقد
مؤتمر دولي للصليب الأحمر
والهلال الأحمر عام 2011

المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

يقرر أن يعقد مؤتمرا دوليا عام 2011 ستحدده اللجنة الدائمة للصليب الأحمر
والهلال الأحمر تاريخ ومكان انعقاده.





LISTE DES DÉLÉGUÉS LIST OF DELEGATES LISTA DE DELEGADOS

قائمة بأسماء المندوبين

2.1

**MEMBRES DE LA CONFÉRENCE
MEMBERS OF THE CONFÉRENCE
MIEMBROS DE LA CONFERENCIA**

أعضاء المؤتمر

Selon le Règlement du Mouvement international, l'ordre alphabétique des membres de la Conférence est celui des noms de leur pays dans la langue française. Les indications relatives à la composition des délégations sont dans la langue choisie par la délégation.

In accordance with the Rules of Procedure of the Movement, the alphabetical order of the members of the Conference shall be the alphabetical order of the French names of their respective countries. All details pertaining to the composition of delegations are in the language chosen by the delegation.

De acuerdo con el Reglamento del Movimiento Internacional, el orden alfabético de los miembros de la Conferencia es el de los nombres de sus países en francés. Las indicaciones relativas a la composición de las delegaciones están en el idioma escogido por la propia delegación.

وفقاً للنظام الداخلي للحركة الدولية، الترتيب الأبجدي لأعضاء المؤتمر هو الترتيب الأبجدي لأسماء بلدانهم باللغة الفرنسية. وتكون كل التفاصيل ذات الصلة بتشكيل الوفود باللغة التي يختارها الوفد.

AFGHANISTAN / AFGHANISTAN / AFGANISTÁN
أفغانستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Fatima Gailani
President

Mr Mohammed Zaher Walizada
Senior Adviser to the President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Nanguyalai Tarzi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Obaid Khan Noori
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Daoud Hachemi
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

AFRIQUE DU SUD / SOUTH AFRICA /
SUDÁFRICA / جنوب أفريقيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Mandisa Kalako-Williams
President of International Conference

Ms Dalmari Steward
Vice-President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Glaudine Jacoba Mtshali
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Doctor Mashabane
Director, Humanitarian Affairs, Department
of Foreign Affairs, Pretoria

Mr Bethwell Tiba
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALBANIE / ALBANIA / ALBANIA / ألبانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Shyqyri Subashi
President

Mr Merxuk Hoxha
Vice-President

Mr Artur Katuçi
Head, OD Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Sejdi Qerimaj
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Enkelejda Pellumbi
Head, Health Promotion and Education
Department, Ministry of Health, Tirana

Mr Ervin Nina
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ALGÉRIE / ALGERIA / ARGELIA / الجزائر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Dr Hadj Hamou Benzeguir
Président

M. Mohamed Laid Aggouni
Membre du Conseil d'administration

M. Moussa Kherbache
Membre du Conseil d'administration

M. Mohamed Meslem
Membre du Conseil d'administration

Dr Abdelhakim Bousbah
Président du Comité de Wilaya

M. Abdelaziz Abid
Président du Comité de Wilaya

M. Zaki Benyacoub
Représentant de la Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. M. Idriss Jazaïry
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Larbi Djacta
Représentant permanent adjoint, Mission
permanente, Genève

M. Ahmed Saadi
Sous-Directeur, ministère des Affaires
étrangères, Alger

M. Mohammed Bessedik
Ministre conseiller, Représentant permanent
adjoint, Mission permanente, Genève

M. Mohamed Chabane
Conseiller diplomatique, Mission
permanente, Genève

Mme Selma Malika Hendel
Secrétaire diplomatique, Mission
permanente, Genève

ALLEMAGNE / GERMANY / ALEMANIA /
ألمانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Rudolf Seiters
President

Dr Volkmar Schön
Vice-President

Sir Clemens Graf Von Waldburg-Zeil
Secretary-General

Prof. Michael Bothe
Chair of the National Committee on
International Humanitarian Law, President
of the International Humanitarian Fact-
Finding Commission

Dr Robert Heinsch
Legal Adviser, International Law

Dr Johannes Richert
Director, International Cooperation /
National Relief Division

Ms Marion Messerschmidt
Coordinator for Dissemination and
Cooperation within the Movement

Dr Heike Spieker
Head, International Law / International
Institutions

Mr Christian Hörl
Head, National Information Bureau

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

H.E. Dr Reinhard Schweppe
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Regine Buyel-Fromm
Ministry of Interior, Berlin

Ms Birgitta Siefker-Eberle
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Christophe Eick
First Counsellor, Head of Unit, Ministry of
Foreign Affairs, Berlin

Ms Ursula Brigitte Müller
First Counsellor, Head of Unit, Ministry of
Foreign Affairs, Berlin

Mr Michael Klepsch
Counsellor, Human Rights, Permanent
Mission, Geneva

Mr Herbert Beck
Counsellor, Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva

Mr Udo Fenchel
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Dr Bettina Kellersmann
Counsellor, Ministry of Economic
Cooperation and Development, Berlin

Mr Clemens Kroll
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs,
Berlin

Mr Klaus Keller
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs,
Berlin

Ms Anke Konrad
First Secretary, Human Rights, Permanent
Mission, Geneva

Mr Wolfgang Beckstein
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Isabel Carneiro Azevedo
Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Karen Poch
Adviser, Permanent Mission, Geneva

Mr Andreas Döhmen
Attaché, Permanent Mission, Geneva

ANDORRE / ANDORRA / ANDORRA / أندورا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Mme Merce Segura
Vice-Présidente

Mme Salima El Khattabi
Membre

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Xavier Trota Bolló
Chargé d'affaires a.i., Représentant
permanent adjoint, Mission permanente,
Genève

M. Pol Planas Callicó
Conseiller, Mission permanente, Genève

ANGOLA / ANGOLA / ANGOLA / أنغولا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Sr. Valter Quifica
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Arcanjo Maria Do Nascimento
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. José Silva
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Claudia Sousa E Santos
Tercera Secretaria, Ministerio de Relaciones
Exteriores, Luanda

Sra. Neusa Dos Santos Saraiva
Asistente técnica, Misión Permanente,
Ginebra

ANTIGUA-ET-BARBUDA / ANTIGUA AND BARBUDA / ANTIGUA Y BARBUDA /

أنتيغوا وبربودا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Gerald Price
Director-General

Mr Michael Joseph
Treasurer, Young Adult Corps

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Elliott Paige
Representative, St Johns

ARABIE SAOUDITE / SAUDI ARABIA / ARABIA SAUDÍ / المملكة العربية السعودية /

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

H.R.H. Prince Fayssal Bin Abdullah Bin
AbdullAziz Al Saud
President

Mr Faeq Al-Harfi
Adviser to the President

Dr Mowaffaq Al-Bayouk
Director, International Affairs

Mr Abdulrahman Al-Blihed
Director, President's Office

Mr Khalid Al-Manee
Director, Security Department

Mr Abdullah Al-Rwailly
Director, Public Relations Department

Mr Jamal Mabrok Belal
Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Abdulwahab Attar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Ali Bahitham
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Aleisa Fahd
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE / ARGENTINA / ARGENTINA / الأرجنتين

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Alberto J. Dumont
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Paulo Cavaleri
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Mariela Fogante
Secretaria de Embajada, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Martin Mainero
Secretario de Embajada, Dirección
General de Consejería Legal, Ministerio
de Relaciones Exteriores, Comercio
Internacional y Culto, Buenos Aires

ARMÉNIE / ARMENIA / ARMENIA / أرمينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Mkhitary Mnatsakanyan
President

Dr Anna Yeghiazaryan
Secretary-General

Ms Katarina Vardanyan
Head, Youth Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Zohrab Mnatsakanian
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva

Mr Artak Apitonian
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Hasmik Simonyan
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUSTRALIE / AUSTRALIA / AUSTRALIA / أستراليا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Greg Vickery
National Chairman

Mr Michael Legge
Vice-Chairman

Mr John Pinney
Vice-President

Ms Jill Lester
Board Member

Mr Robert Tickner
Secretary-General

Mr Ross Pinney
Chairman, Audit and Risk Management
Committee

Ms Donna McSkimming
General Manager, International Operations

Mr Hang Vo
National Manager, Tracing, Refugee and
Asylum Seekers

Mr Josef Szwarc
Manager, Movement Relations and Advocacy

Prof. Stuart Kaye
Expert Adviser

Dr Anthony Cassimatis
Lecturer

Dr Sally Vickery
Policy Officer

Ms Katherine Ngo
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

H.E. Ms Caroline Millar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Suzanne Edgecombe
Director, Humanitarian and Emergencies
Section, AusAID, Canberra

Lt.-Col. David Bishop
Operations and International Law,
Department of Defence, Canberra

Ms Jane Duke
Counsellor, Department of Immigration and
Citizenship, Permanent Mission, Geneva

Ms Susan Ivatts
Counsellor, AusAID, Permanent Mission,
Geneva

Ms Angela Robinson
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Katy Lin
Legal Officer, International Legal Branch,
Department of Foreign Affairs and Trade,
Canberra

Ms Sarah Dezoeten
Executive Officer, International Legal
Branch, Department of Foreign Affairs and
Trade, Canberra

Ms Leonie Oates-Mercier
Programme Officer, AusAID, Permanent
Mission, Geneva

Mr Robert Illingworth
Assistant Secretary, Onshore Protection
Branch, Canberra

Mr Adam McCarthy
Assistant Secretary, International Legal
Branch, Department of Foreign Affairs and
Trade, Canberra

AUTRICHE / AUSTRIA / AUSTRIA / النمسا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Fredy Mayer
President

Dr Wolfgang Kopetzky
Secretary-General

Mr Karl Zarhuber
Secretary-General, Youth Red Cross

Mr Johannes Guger
Head, International Relations

Dr Bernhard Schneider
Head, Legal Affairs and Migration

Mr Markus Jarnig
Member

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

H.E. Mr Ferdinand Trauttmansdorff
Ambassador, Legal Adviser, Federal Ministry
of European and International Affairs,
Vienna

H.E. Mr Wolfgang Petritsch
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Georg Heindl
Minister Plenipotentiary, Federal Ministry of
European and International Affairs, Vienna

Ms Christina Kokkinakis
Minister Plenipotentiary, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Doris Ita
Head, Department of International Civil
Protection and Disaster Relief Affairs,
Federal Ministry of the Interior, Vienna

Ms Cornelia Kratochvil
Counsellor, Conference on Disarmament,
Permanent Mission, Geneva

Mr Markus Reiterer
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Markus Weidinger
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Christian Krol
Adviser, Federal Ministry of the Interior,
Vienna

Ms Ursula Schwarz
Adviser, Federal Ministry of Defence, Vienna

Mr Mohibul Hasan Jabir
Delegate, Permanent Mission, Geneva

Mr Michael Schoiswohl
Attaché, Permanent Mission, Geneva

AZERBAÏDJAN / AZERBAIJAN / AZERBAIYÁN /
أذربيجان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Novruzali Aslanov
President

Mr Elkhan Rahimov
Secretary-General

Mr Baylar Talibov
Deputy Secretary-General

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation
H.E. Mr Elchin Amirbayov
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Elkhan Tariverdiyev
Deputy Director-in-Chief, Department for
Organization of Supply and Infrastructure
Development, Ministry of Emergency, Baku

Mr Azad Jafarov
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Seymur Mardaliyev
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Mammad Talibov
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Nargiz Taghizade
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Lala Guliyeva
Member, Permanent Mission, Geneva

Ms Turkan Khalilova
Member, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS / BAHAMAS / BAHAMAS /

جزر البهاما

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Gerald Sawyer
President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Alicia Morris
Delegate, Nassau

BAHREÏN / BAHRAIN / BAHREIN / البحرين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Sadiq Alshehabi
Secretary-General

Mr Mubarak Alhadi
Executive Director

Ms Rabab Ashoor
Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Abdulla Abdullatif Abdulla
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Yasser Shaheen
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Muna Radhi
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Ammar Rajab
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH / BANGLADESH / BANGLADESH /

بنغلاديش

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Ahadus Samad
Secretary, Sylhet Red Crescent Unit

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Debapriya Bhattacharya
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Mosud Mannan
Director-General (IO, NAM & ARF),
Ministry of Foreign Affairs, Dhaka

Mr Muhammed Enayet Mowla
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Nayem U. Ahmed
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE / BARBADOS / BARBADOS /

بربادوس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Edmond Bradshaw
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr C. Trevor Clarke
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Matthieu Wilson
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS / BELARUS / BELARÚS / بيلاروس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Viktor Kalbanau
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Sergei Aleinik
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Erik Chislov
Legal Support Directorate, Ministry of
Defence, Minsk

Mr Andrei Molchan
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE / BELGIUM / BÉLGICA / بلجيكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

S.A.R. la Princesse Astrid de Belgique
Présidente de la Croix-Rouge de Belgique

Mme Danielle Mallinus-Vankerckhove
Vice-Présidente

Pr Danièle Sondag-Thull
Directrice générale

M. Paul Ponjaert
Conseiller de la Présidente nationale

Mme Stéphanie Rutten
Consultante auprès de la Présidente

M. Frédéric Casier
Responsable du droit international
humanitaire

Mme Arianne Acke
Directrice, Département de droit
humanitaire, Communauté flamande

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. M. Alex Van Meuwen
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Pierre Morlet
Premier Avocat général auprès de la
Cour d'appel de Bruxelles, Président de la
Commission interministérielle de droit
humanitaire, Bruxelles

M. Gérard Dive
Conseiller, Chef du Service de droit
international humanitaire, Coordonnateur
de la *Belgian Task Force* ICC-ICT, Direction
générale Législation, Libertés et Droits
fondamentaux, Service public fédéral
Justice, Bruxelles

M. Bart Ouvry
Ministre conseiller, Mission permanente,
Genève

Mme Brigitte Minart
Ministre conseillère, Représentante
permanente adjointe, Mission permanente,
Genève

Mme Emilie Adriaenssens
Ministre conseillère, Mission permanente,
Genève

M. Antoon Delie
Conseiller, Direction générale de la
Coopération au développement, Service
public fédéral Affaires étrangères, Commerce
extérieur et Coopération au développement,
Bruxelles

Mme Marie-Henriette Timmermans
Conseillère, Déléguée, Communauté
française de Belgique et de la région
wallonne, Genève

M. Christian Lepage
Conseiller d'ambassade, Centre de crise,
B/Fast, Service public Affaires étrangères,
Commerce extérieur et Coopération au
développement, Bruxelles

M. David Maenaut
Délégué du Gouvernement flamand, Genève

Major Benoît Henneaux
État-Major (Opérations et Entraînement) de
la Défense, Bruxelles

M. Benjamin Goes
Conseiller adjoint, Chancellerie du Premier
Ministre, Bruxelles

Mme Marie-Paule Duquesnoy
Expert, Direction générale de la Coopération
au développement, Service public fédéral
Affaires étrangères, Commerce extérieur et
Coopération au développement, Bruxelles

M. Frédéric Verheyden
Deuxième Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Mme Florence Duvieusart
Deuxième Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Mme Claudine Aelvoet
Deuxième Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Mlle Pascale Reypens
Attachée, cellule internationale, Service
public fédéral Intérieur, Bruxelles

M. Stijn Houben
Attaché, Direction générale des Affaires
multilatérales, Service public fédéral
Affaires étrangères, Commerce extérieur et
Coopération au développement, Bruxelles

Mme Audrey Moncarey
Assistante, Délégation de la Communauté
française de Belgique et de la région
wallonne, Genève
Mme Lieve Cuypers
Agent administratif, Mission permanente,
Genève

BELIZE / BELIZE / BELICE / بليز

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Ms Karen Diaz
President

Mr Eamon Courtenay
Legal Adviser

Mr Ian Courtenay
Chairman, Youth Commission

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Alexis Rosado
Ambassador, Embassy of Belize, Brussels

Ms Alicia Hunt
Chargé d'Affaires, Permanent Mission,
Geneva

Mr Maté Tamasko
Member, Permanent Mission, Geneva

BÉNIN / BENIN / BENIN / بنين

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation

M. Gabriel Achade
Président

M. Adimi Hubert Chabi
Secrétaire exécutif

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Raphael Codjo Mensah
Directeur de la coopération décentralisée et
de l'action humanitaire, Porto-Novo

M. Naïm Akibou
Chargé d'affaires a.i., Mission permanente,
Genève

M. Fadilou Moutaïrou
Attaché, Mission permanente, Genève

BHOUTAN / BHUTAN / BUTÁN / بوتان

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Sonam T. Rabgye
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Doma Tshering
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Phuntscho Norbu
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

BOLIVIE / BOLIVIA / BOLIVIA / بوليفيا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Jefe de Delegación

Sr. Abel Peña y Lillo
Presidente

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

Sra. Angélica Navarro
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sra. Denisse Rodríguez
Delegada, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Zandra Rodríguez
Delegada, Misión Permanente, Ginebra

BOSNIE-HERZÉGOVINE / BOSNIA- HERZEGOVINA / BOSNIA-HERZEGOVINA / البوسنة والهرسك

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Miroslav Vesic
Chairman

Ms Žaklina Ninković
Coordinator, International Relations

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Jadranka Kalmeta
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mrs Dragana Andelić
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA / BOTSWANA / BOTSUANA / بوتسوانا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Nomsa Mbere
President

Ms Mabel Rammekwa
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Boometswe Mokgothu
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Mabedi Tebogo Motlhabani
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL / BRAZIL / BRASIL / البرازيل

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Luiz Fernando Hernández
President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Clodoaldo Hugueney
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Júlio César Fontes Laranjeira
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Julio Fontes Laranjeira
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Dr Pedro Vieira Abramovay
Secretary of Legislation, Ministry of Justice,
Brasília
- Mr Marcelo Camara
First Secretary, Ministry of External
Relations, Brasília
- Ms Luciana Mancini
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Silviane Tusi Bremer
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

BRUNÉI DARUSSALAM / BRUNÉI DARUSSALAM/
BRUNEI DARUSSALAM / بروني دارالسلام

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Alaihuddin Taha
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Farida Hairani Hisham
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

BULGARIE / BULGARIA / BULGARIA /

بلغاريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Hristo Grigorov
President
- Dr Sofia Stoimenova
Director-General
- Ms Margarita Dimitrova
Director, Legal Department
- Ms Yana Mihaylova
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Petko Draganov
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Nikolay Marin
Ambassador, Head, Division, Human
Rights and International Humanitarian
Organizations Directorate, Ministry of
Foreign Affairs, Sofia
- Mr Mihail Bozhkov
Expert, International Law Department,
Ministry of Foreign Affairs, Sofia
- Ms Kamelia Petrova
Expert, Human Rights and International
Humanitarian Organizations Directorate,
Ministry of Foreign Affairs, Sofia
- Ms Evelina Ananieva
Attaché, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO / BURKINA FASO / BURKINA
FASO / بوركينا فاسو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- Dr Bana Maïga Ouandaogo
Présidente
- Mme Agnès Kabore
Membre du Conseil de direction
- M. Wéléti Maïga
Directeur national

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- M. Moussa B. Nébîé
Ministre conseiller, Chargé d'affaires,
Mission permanente, Genève
- M. Bedializoun Nebie
Chargé d'affaires, Mission permanente,
Genève
- Mme Aline Nebie Kansole
Attachée d'ambassade, Mission permanente,
Genève

BURUNDI / BURUNDI / BURUNDI / بوروندي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Dr François Xavier Buyoya
Président

M. Anselme Katiyunguruza
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Nestor Nkundwanabake
Conseiller, Mission permanente, Genève

S.E. Mme Colette Samoya Kirura
Conseillère, Département des organisations
internationales du ministère des Relations
extérieures et de la Coopération
internationale, Bujumbura

M. Félix Dushimirimana
Stagiaire de l'ACICI, Genève

CAMBODGE / CAMBODIA / CAMBOYA /

كمبوديا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Pum Chantinie
Secretary-General

Ms Kolap Hul
Deputy Director

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Vun Chheang
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Sokhan Long
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

CAMEROUN / CAMEROON / CAMERÚN /

الكاميرون

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. William Aurelien Eteki Mboumoua
Président

M. Nicolas Mbako
Directeur Croix-Rouge Jeunesse

Mme Elisabeth Pulcherie Bana
Chef du Service d'études

M. Martial Nkoulou
Chef de la Section développement
organisationnel

Mme Lyly Madelaine Kouamo
Assistante nationale Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Armand Abana Elongo
Membre de la Présidence de la République,
Yaoundé

M. Francis Ngantcha
Ministre conseiller, Chargé d'affaires a.i.,
Mission permanente, Genève

M. Makongo
Ministère des Relations extérieures, Douala,
Yaoundé.

M. Aimé-Parfait Bikoro
Chargé de mission, Douala, Yaoundé

CANADA / CANADA / CANADÁ / كندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Jane McGowan
President

Mr Edward Tanaka
Vice-President

Mr Paul Wharram
Interim Secretary-General

Mr François Couillard
Deputy Secretary-General, Operations

Mr Bekele Geleta
General Manager, International Operations

Mr David Pratt
Special Adviser

Ms Judi Fairholm
National Technical Director, Respect ED
Program

Ms Isabelle Daoust
Senior Policy Adviser, International
Humanitarian Law

Ms Amy Mapara
Youth Representative

Mr Guy Marini
Consultant

Ms Kathryn Howard
Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr John Hannaford
Director-General and Deputy Legal Adviser,
Legal Affairs Bureau (DFAIT/JLD), Ottawa

H.E. Mr Marius Grinius
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Terry Cormier
Minister, Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

- Ms Catherine Godin
Director, Humanitarian Affairs and Disaster Response Group (DFAIT/IRH-GHA), Ottawa
- Mr Karim Amégan
Deputy Director, UN, Human Rights and Humanitarian Law Section (DFAIT/GHS), Ottawa
- Maj. Timothy Langlois
Directorate of Strategic Legal Analysis 3, Judge Advocate General, Ottawa
- Mr Victor Carvell
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Paul Bennett
Senior Programming Officer, International Humanitarian Assistance Division, Ottawa
- Ms Mi Nguyen
Senior Policy Adviser, Humanitarian Affairs and Disaster Response Group (DFAIT/IRH-GHA), Ottawa
- Dr Dave Hutton
Senior Adviser, Emergency Preparedness and Response, Office of Program and Business Coordination, Ottawa
- Ms Johanne Forest
First Secretary, Legal Affairs, Permanent Mission, Geneva
- Ms Emina Tudakovic
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Maciej Hawlyrak
Policy Adviser, Human Security Division (DFAIT/GHS), Ottawa
- Ms Monica Cop
Junior Adviser, Humanitarian Affairs and Disaster Response Group (DFAIT/IRH-GHA), Ottawa

CAP-VERT / CAPE VERDE / CABO VERDE /

الرأس الأخضر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Mme Eloísa Evora Borges

Présidente

Dr Dario Dantas Dos Reis

Vice-Président

M. Carlos Miranda

Secrétaire général

M. Ivandro Lopes

Responsable Département des secours

RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE / CENTRAL AFRICAN REPUBLIC / REPÚBLICA

CENTROAFRICANA / جمهورية أفريقيا الوسطى

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Pasteur Antoine Mbao-Bogo

Président

M. Albert Yomba Eyamo

Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

Mme Marie-Claude Gounindji

Directrice générale aux Affaires sociales,
Bangui

CHILI / CHILE / CHILE / شيلي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Sra. Carmen Bustos López

Presidenta Nacional

Dr. Rafael Méndez Mella

Vicepresidente

Sra. María Elisa Benaprés Castellón

Relacionadora Pública

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Juan Martabit

Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Alejandro Rogers

Representante Permanente Alterno, Misión
Permanente, Ginebra

Sra. Ximena Verdugo

Primera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Camilo Sanhueza

Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DE CHINE / PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA / REPÚBLICA POPULAR

DE CHINA / جمهورية الصين الشعبية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Peiyun Peng

President

Mr Changjiang Guo

Vice-President

Ms Yiman Jiang

Executive Vice-President

Mr Quin Va
Vice-President of Directive Council,
Voluntary Treasurer, Macau Red Cross

Mr Xiaohua Wang
Director, External Liaison Department

Mr Vincent Wing Sang Lo
Director

Ms Hailing Qiu
Head, International Organization Division

Ms Betty Ping Lau
Senior International and Relief Service Officer

Ms Huili Lu
Secretary

Mr Hao Liu
Interpreter

Mr Wenbo Ma
Interpreter

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Baodong Li
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Qin Jiang
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs,
Beijing

Mr Yifan La
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Li Zeng
Ministry of Foreign Affairs, Beijing

Mr Huijun Qiao
Deputy Division Chief, Ministry of Foreign
Affairs, Beijing

Ms You Zhou
Ministry of Foreign Affairs, Beijing

Ms Mei Lan
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Dan Wang
Member, Permanent Mission, Geneva

CHYPRE / CYPRUS / CHIPRE / قبرص

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Leda Koursoumba
Law Commissioner, Office of the Law
Commissioner, Nicosia

H.E. Mr Andreas Hadjichrysanthou
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Nicos Nicolaou
Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Maria Soloyianni
Adviser, Permanent Mission, Geneva

Mr Takis Neofytou
Humanitarian Adviser, Nicosia

COLOMBIE / COLOMBIA / COLOMBIA / كولومبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Dr. Fernando José Cárdenas Guerrero
Secundo Vicepresidente

Dra. Myriam Judith Carvajal de Álvarez
Presidenta Seccional, Miembro de la Junta
Directiva Nacional

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

Sr. Álvaro Enrique Ayala Meléndez
Ministro Consejero, Misión Permanente,
Ginebra

Sra. Adriana Mendoza Agudelo
Encargada de negocios, Misión Permanente,
Ginebra

COMORES / COMOROS / COMORAS / جزر القمر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Baco Mohibaca
Président

M. Salim Moustadrane
Vice-Président

M. Mohamed Saïd Ahamada
Trésorier général

RÉPUBLIQUE DU CONGO / REPUBLIC OF THE CONGO / REPÚBLICA DEL CONGO / جمهورية الكونغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Christian Sédar Ndinga
Président

Mme Ida Victorine Ngampolo
Présidente d'honneur de la Croix-Rouge

M. Firmin Guy Ocko-Bong
Vice-Président chargé des Relations
extérieures

Mme Marie-Charlotte Mackoubily-Tula
Trésorière adjointe

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. M. Charles Zacharie Bowao
Ministre de la Coopération, Brazzaville

M. Roger Julien Menga
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

- M. Joseph Bibaki
Directeur à la Coopération, ministère de la Santé, des Affaires sociales et de la Famille, Brazzaville
- M. Célestin Ganga-Tsila
Conseiller juridique aux Affaires étrangères, Brazzaville
- Col. Serge Mario Ndongu
Conseiller au ministère de la Défense, Brazzaville
- Col. Stéphane Djembo
Conseiller au ministère de la Sécurité, Brazzaville
- M. Donatien Mpika
Conseiller technique, Brazzaville
- M. Gabriel Ontsira
Conseiller humanitaire, Brazzaville
- M. Jean-Marcellin Megot
Troisième Conseiller, Mission permanente, Genève
- Mlle Kellie-Shandra Ognimba
Expert en droits de l'homme, Mission permanente, Genève

**RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO /
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO /
REPÚBLICA DEMOCRÁTICA DEL CONGO /**

جمهورية الكونغو الديمقراطية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Dominique Lutula Kitoko
Président

Dr Jacques Katshitshi
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Sébastien Mutomb Mujing
Ministre conseiller, Mission permanente, Genève

M. Philippe Mampia Sele
Deuxième Secrétaire, Mission permanente, Genève

M. Espérant Tuta Lubela
Chef de bureau, ministère des Affaires étrangères et de la Coopération internationale, Kinshasa

**RÉPUBLIQUE DE CORÉE / REPUBLIC OF KOREA
/ REPÚBLICA DE COREA / جمهورية كوريا**

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Wan-Sang Han
President

Mr Yong-Hoon Rheem
Director, Inter-Korean and International Relations Division

Ms Eunhee Cho
Senior Officer, International Relations Team

Mr Dong-Ryong Baek
Member

Mr Chang-Min Lee
Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Sung-Joo Lee
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Dong-Hee Chang
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Yong-Ho Kim
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Hoon Min Lim
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Bum-Hym Bek
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Seung-Hee Kim
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Hak-Jo Kim
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Jong-Pil Kim
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Jung-Won Chae
Expert Adviser, Permanent Mission, Geneva

Prof. Heung-Soon Park
Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE / DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA / REPÚBLICA POPULAR DEMOCRÁTICA DE COREA / جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Yong Ho Paek
Executive Vice-President
- Mr Un Chol Kim
Acting Secretary-General
- Mr Myong Sok So
Desk Officer, International Department
- Mr Su Yong Ju
Health Officer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Myong Nam Choe
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Yong Il Kim
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

COSTA RICA / COSTA RICA / COSTA RICA / كوستاريكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

- Sr. Miguel Carmona Jiménez
Presidente
- Sr. Jorge Acón Li
Vocal II Miembro Consejo National

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

- S.E. Sra. Laura Thompson
Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Carlos Garbanzo
Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Alexandra Segura
Ministro Consejera, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Adriana Campos
Pasante, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Marlyn Sedo
Pasante, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Luis Alonso Serrano
Jefe de Planificación, Dirección General de Migración, San José

CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / كوت ديفوار

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- Mme Monique Coulibaly Nee Kodjo
Présidente
- Mme Karidiata Souare
Première Vice-Présidente
- M. Joseph Moke
Deuxième Vice-Président
- M. Boko Jean Coffi
Secrétaire général
- M. Boubakar Diabi
Coordonnateur Principes et valeurs humanitaires

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Guy-Alain Emmanuel Gauze
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève
- Mme Yra Coulibaly
Sous-Directrice, ministère de la Justice et des droits de l'homme, Abidjan
- M. Niangoran Kablan Porquet
Conseiller, Mission permanente, Genève
- M. Rosine Kangah
Chargé d'étude, Département des affaires générales et humanitaires, ministère des Affaires étrangères, Abidjan
- M. Bakary Junior Bamba
Attaché, Mission permanente, Genève

CROATIE / CROATIA / CROACIA / كرواتيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Nenad Javornik
Executive President
- Mr Mato Arlovic
Vice-President
- Dr Vera Plesa-Golubovic
Deputy Executive President
- Ms Katia Damjanovic
Head, Executive President's Office
- Mr Nikola Jagic
Head, International Department
- Mr Zdravko Zidovec
Honorary Member, Observer
- Ms Dubravka Horvat
Observer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Dujic Ancic
Ministry of Foreign Affairs and European Integration, Zagreb

- Ms Romana Kuzmanic Oluic
Ministry of Foreign Affairs and European
Integration, Zagreb
- Mr Branko Socanac
Chargé d'Affaires, Permanent Mission,
Geneva

CUBA / CUBA / CUBA / كوبا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Jefe de Delegación

- Dr. Luis Foyo Ceballos
Presidente Ejecutivo
- Lic. Susana Llovet Alcalde
RCF, Búsquedas y Comunicación

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

- S.E. Sr. Juan Antonio Fernandez
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Juan Carlos Frometa
Funcionario, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Abel La Rosa
Funcionario, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK / DENMARK / DINAMARCA /

الدانمرك

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

- Ms Bodil Nyboe Andersen
President
- Ms Wivie Schärfe
Vice-President, International Affairs
- Mr Erik Munck
Member, Board of Governors
- Mr Preben Soegaard Hansen
Assistant Secretary-General
- Ms Anne Sofie Lauritzen
Adviser
- Ms Anne Sofie Pedersen
IHL Adviser

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Ms Marie-Louise Overvad
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Bent Wigotski
Ambassador, Ministry of Foreign Affairs,
Copenhagen
- Mr Thomas Winkler
Head, Department, Ministry of Foreign
Affairs, Copenhagen

- Ms Jette Michelsen
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Jette Lund
Deputy Head, Department, Ministry of
Foreign Affairs, Copenhagen
- Mr Tobias Elling Rehfeld
Head, Section, Ministry of Foreign Affairs,
Copenhagen
- Ms Katarina Ammitzboll
Head, Section, Ministry of Foreign Affairs,
Copenhagen
- Mr David Mouyal
Secretary of Embassy, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Rikke Ollgaard Ussing
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Ms Iben Westergaard Rasmussen
Intern, Permanent Mission, Geneva
- Ms Nina Sofie Fuglsang
Intern, Permanent Mission, Geneva
- Ms Lone Wandahl
Intern, Permanent Mission, Geneva

DJIBOUTI / DJIBOUTI / YIBUTI / جيبوتي

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation

- M. Abdi Farah Ahmed
Président
- M. Djama Warsama Moussa
Assistant du Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Mohamed-Siad Doualeh
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Ahmed Mohamed Abro
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève
- M. Djama Mahamoud Ali
Conseiller, Mission permanente, Genève

DOMINICAINE, RÉPUBLIQUE / DOMINICAN REPUBLIC / DOMINICANA, REPÚBLICA /

الجمهورية الدومينيكية

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Jefa de Delegación

- Dra. Ligia Leroux de Ramírez
Presidenta
- Arq. Gustavo Ivanhoe Lara Tapia
Director General

الدولة • Estado • State • État

Jefe de Delegación

Sr. Homero Luis Hernández Sánchez
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
Sra. Magaly Bello de Kemper
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

DOMINIQUE / DOMINICA / DOMINICA /

دومينيكا

• Sociedad Nacional • National Society • Société nationale •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Kathleen Pinard-Byrne
Director-General

الدولة • Estado • State • État

Head of Delegation

Ms S. Natalie Burke
Foreign Service Officer, Roseau

ÉGYPT / EGYPT / EGIPTO / مصر

• Sociedad Nacional • National Society • Société nationale •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Prof. Mamdouh Kamal Gabr
Secretary-General
Mr El Sayed Abdel Raouf El Reedy
Member, Board of Directors
Dr Yahya Tomoum
Consultant
Dr Naglaa Rashwan
Youth Representative

الدولة • Estado • State • État

Head of Delegation

H.E. Mr Sameh Shoukry
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Hussein Mubarak
Minister Plenipotentiary, Deputy Assistant,
Department of International Legal Affairs,
Ministry of Foreign Affairs, Cairo
Mr Amin Meleika
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Laila Bahaa Eldin
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva
Mr Mohamed Fakhry
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Mr Ihab Gamaleldin
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Mr Amr Roshdy Hassan
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Hassan Abdel Meguid Abdel Meguid
Ibrahim
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs,
Cairo
Lt-Col. Samer Mohamed Kamal Eldin Mohamed
Ministry of Defence, Cairo
Lt-Col. Mohamed Ezz Eldin Moustafa Ramadan
Ministry of Defence, Cairo
Mr Omar Shalaby
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Mr Amgad Ahmed Rezk Mohamed
Attaché, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR / EL SALVADOR / EL SALVADOR /

السلفادور

• Sociedad Nacional • National Society • Société nationale •
الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Lic. Noé Salvador Monterrosa
Director General
Sr. Luis Humberto Quezada Umana
Jefe de Difusión y Búsqueda

الدولة • Estado • State • État

Jefe de Delegación

S.E. Dr. Byron Larios
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
Dra. Ana Elizabeth Cubías Medina
Directora General Adjunta, Departamento
de Desarrollo Social Integral del Ministerio
de Relaciones Exteriores, San Salvador
Sra. Hilda Aguilar
Primera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS / UNITED ARAB EMIRATES / EMIRATOS ÁRABES UNIDOS /

الإمارات العربية المتحدة

• Sociedad Nacional • National Society • Société nationale •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Khalifa Al Suwaidi
Chairman of the Board of Directors
Mr Saleh Al Mulla
Deputy Secretary-General for Relief and
Projects
Dr Abdel Karim Bensiali
Adviser, International Relations

État • State • Estado • الدولة*Head of Delegation*

- H.E. Mr Obaid Salem Al-Zaabi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Adel Al Mahri
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Najla Al Qassimi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Essa Hur Almahri Adel
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉQUATEUR / ECUADOR / ECUADOR /**إكوادور****Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية***Jefe de Delegación*

- Dr. Juan Cueva
Presidente Nacional
- Prof. Oswaldo Acosta
Miembro del Directorio
- Ing. Freddy Fernández
Presidente de la Cruz Roja Provincial de Bolívar
- Dr. Wilson Ortiz
Presidente de la Cruz Roja Provincial de Tungurahua
- Sra. Ana Maria Guacho
Voluntaria

État • State • Estado • الدولة*Jefe de Delegación*

- S.E. Sr. Mauricio Montalvo
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Juan Holguín
Ministro, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Carlos Santos
Consejero, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Leticia Baquerizo
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

ÉRYTHRÉE / ERITREA / ERITREA / إريتريا**État • State • Estado • الدولة***Head of Delegation*

- Mr Amaha Kidane
Director-General, Department of
Administration and Finance, Ministry of
Labour and Human Welfare, Asmara
- Mr Ghebremedhin Mehari
Attaché, Permanent Mission, Geneva

ESPAGNE / SPAIN / ESPAÑA / إسبانيا**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية***Jefe de Delegación*

- Sr. Antoni Bruel
Coordinador General
- Sr. Fernando Del Rosario
Vicepresidente Nacional y Presidente Comité
Autonómico de CRE en la Comunidad
Valenciana
- Sr. Francisco Javier Alba
Presidente Comité Autonomico CRE en
Aragón
- Sr. Joaquín Mencos
Presidente Comité Autonomico CRE en
Navarra
- Sra. Carmen Moreno
Presidenta del Comité Autonomico CRE en
Cantabria
- Sra. Mercedes Babé
Directora, Departamento de Cooperación
Internacional
- Sr. Carlos Balea
Relaciones Institucionales para América
- Sr. Manuel Fiol
Relaciones Institucionales para Europa, Asia
y Pacifico
- Sr. José Luis Rodríguez-Villasante
Director, Centro de Estudios de Derecho
Internacional Humanitario y Derechos Humanos

État • State • Estado • الدولة*Jefe de Delegación*

- S.E. Sr. Juan Antonio March Pujol
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- S.E. Sr. Joaquín Maria Aristegui Laborde
Embajador, Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra
- S.E. Sra. María Bassols
Embajadora en Misión Especial para Asuntos
Humanitarios y Sociales, Ministerio de
Asuntos Exteriores y Cooperación, Madrid
- Coronel Juan Manuel García Labajo
Coronel Auditor del Cuerpo Jurídico
Militar, Subdirector General de Recursos e
Información Administrativa, Ministerio de
Defensa, Madrid
- Sra. Isabel García Fernández-Llamazares
Consejera, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. María Reyes Fernández Bulnes
Consejera, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. D. Gonzalo Vega
Consejero Técnico de Ayudas. Jefe de Área
de Ayuda Alimentaria, Agencia Española
Cooperación Internacional, Ministerio de
Asuntos Exteriores y Cooperación, Madrid

Sra. Trinidad Núñez
Asesora de la Asesoría Jurídica
Internacional, Ministerio de Asuntos
Exteriores y Cooperación, Madrid

Sr. Alejandro Fraile Taboada
Asistencia Técnica del Área de Ayuda
Alimentaria, AECI Ministerio de Asuntos
Exteriores y Cooperación, Madrid

Sra. Elena Sevilla Sánchez
Asistente, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE / ESTONIA / ESTONIA / إستونيا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Urmo Kõõbi
President

Ms Riina Kabi
Secretary-General

Mr Indrek Simisker
Dissemination Officer (Youth Representative)

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Tõnis Nirk
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Ingrid Kressel
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Martti Peetsalu
Lawyer, Legal Department, Tallinn

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE / UNITED STATES OF AMERICA / ESTADOS UNIDOS DE AMÉRICA /

الولايات المتحدة الأمريكية

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Steve Carr
Member, Board of Governors

Ms Bonnie McElveen-Hunter
Chair

Mr David Meltzer
Senior Vice-President, International Services

Mr Brian Majewski
Senior Director, International Policy and
Relations, External Affairs

Ms Nan Buzard
Senior Director, International Response and
Programs

Ms Lucy Brown
IHL Senior Adviser

Ms Nicole Mlade
Head, International Policy and Relations

Ms Carolyn Taylor Brown
Associate, National Society and Chapter
Relations

Ms June Walker
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Hon. John Bellinger
Legal Adviser, Department of State,
Washington, DC

Hon. Ellen Sauerbrey
Assistant Secretary of State, Bureau of
Population, Refugees, and Migration,
Washington, DC

Hon. Warren W. Tichenor
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Mark Storella
Deputy Chief of Mission, Permanent
Mission, Geneva

Mr W. Hays Parks
Senior Associate Deputy General Counsel,
Department of Defense, Washington, DC

Mr James Burger
Associate Deputy General Counsel,
International Affairs Office of General
Counsel, Department of Defense,
Washington, DC

Mr John Havranek
Chairman, Joint Chiefs of Staff, Department
of State, Washington, DC

Ms Margaret Pollack
Director, Office of Multilateral Coordination
and External Relations, Department of State,
Washington, DC

Mr Thomas Johnson
Deputy Director, Office of Human
Rights, Humanitarian and Social Issues,
Washington, DC

Mr Vijay Padmanabhan
Attorney Adviser for Political-Military
Affairs, Department of State, Washington,
DC

Mr Jeffrey Kovar
Legal Adviser, Office of the Legal Adviser,
Permanent Mission, Geneva

Ms Melanie Khanna
Deputy Legal Adviser, Office of Legal Affairs,
Permanent Mission, Geneva

Mr Charlie Ashley
Economic and Science Affairs Officer,
Permanent Mission, Geneva

Ms Laura Casulli
Policy Adviser, Office of Negotiations Policy,
Department of Defense, Washington, DC

Mr David Gilmour
Public Affairs Officer, Permanent Mission,
Geneva

Mr Nicholas Hilgert
Program Officer, Permanent Mission, Geneva

Mr David Hodson
OSD Policy Representative to the CCW
Office of Negotiations Policy, Department of
Defense, Washington, DC

Ms Nance Kyloh
Representative, USAID, Permanent Mission,
Geneva

Ms Maura Nicholson
Program Officer, Bureau of Population,
Refugees, and Migration, Washington, DC

Ms Katherine Perkins
Program Officer, Office of Refugee and
Migration Affairs, Permanent Mission,
Geneva

Ms Monique Ramgoolie
Migration Policy Officer, Bureau of
Population, Refugees and Migration,
Department of State, Washington DC

Mr David Reimer
Counsellor, Refugee and Migration Affairs,
Permanent Mission, Geneva

Ms Carrie Santos
Program Officer, Office of Multilateral
Coordination and External Relations (MCE),
Department of State, Washington DC

Ms Allison Wilbur
Program Assistant, Office of Refugee and
Migration Affairs, Permanent Mission,
Geneva

Ms Nancy Doe
Management Assistant, Executive Office,
Permanent Mission, Geneva

Mr Dominique Nicolas
Information Assistant, Permanent Mission,
Geneva

Ms Abigail Erickson
Management Assistant, Executive Office,
Permanent Mission, Geneva

Ms Beverly Fenwick
Management Assistant, Office of Refugee
and Migration Affairs, Permanent Mission,
Geneva

Mr Gary Hall
Program Assistant, Office of Refugee and
Migration Affairs, Permanent Mission,
Geneva

Ms Chananya Kunvatanagarn
Legal Assistant, Permanent Mission, Geneva

Ms Wendy Lubetkin
Information Specialist, Public Affairs Office

Ms Miriam Lutz
Democracy Specialist, Bureau for
Democracy, Conflict and Humanitarian
Assistance, USAID, Washington DC

Ms Lora West
Management Assistant, Legal Section,
Permanent Mission, Geneva

Mr Richard Wilbur
Public Affairs Officer, Permanent Mission,
Geneva

Mr Matthew Yacovone
Management Assistant, Executive Office,
Permanent Mission, Geneva

Mr David Hohman
Health Attaché, Office of Political and
Specialized Agency Affairs, Permanent
Mission, Geneva

Ms Nicole Lamanna
Intern, Office of Political and Specialized
Agency Affairs, Permanent Mission, Geneva

Ms Dalynna Moser
Intern, Economic and Science Affairs
Section, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE / ETHIOPIA / ETIOPÍA / إثيوبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Fasika Kebede
Secretary-General

Mr Daniel Tegenu
ERCS-Member, Board of Directors

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Fisseha Yimer
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Allehone Mulugeta
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FIDJI / FIJI / FIYI / فيجي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr William Clarke
President

FINLANDE / FINLAND / FINLANDIA / فنلندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Kalevi Kivistö
President
- Ms Krista Kiuru
Vice-President
- Ms Rachel Nygård-Taxell
President of the Council
- Ms Kristiina Kumpulainen
Secretary-General
- Mr Kalle Löövi
Director, International Operations
- Ms Maija Leppä
Special Adviser to the Secretary-General
- Mr Jani Leino
Legal Adviser
- Mr Hannu-Pekka Laiho
Director, Communications
- Ms Leena-Kaisa Åberg
Head, Refugee Team

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Marcus Laurent
Director-General, Ministry of Foreign Affairs, Helsinki
- H.E. Mr Vesa Himanen
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Pekka Metso
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Ulla-Maija Finskas
Director, Unit for Humanitarian Assistance, Ministry of Foreign Affairs, Helsinki
- Ms Marja Lehto
Director, Ministry of Foreign Affairs, Helsinki
- Mr Matti Tulonen
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs, Helsinki
- Mr Veli-Pekka Kaivola
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Kukka-Maaria Kuisma
Assistant, Permanent Mission, Geneva

FRANCE / FRANCE / FRANCIA / فرنسا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- Pr Jean-François Mattei
Président
- M. Olivier Brault
Directeur général

- Mlle Caroline Brandao
Responsable de la diffusion du droit international humanitaire
- M. Eric Michel-Selier
Responsable des relations internationales
- M. Emmanuel Rousseau
Conseiller diplomatique
- Dr Bernard Simon
Médecin
- Mlle Sarah Viale
Responsable adjointe des relations internationales
- État • State • Estado • الدولة**
- Chef de Délégation*
- S.E. M. Jean-Baptiste Mattei
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève
- Mme Louise Avon
Déléguée à l'Action humanitaire, ministère des Affaires étrangères et européennes, Paris
- M. Marc Giacomini
Directeur adjoint des Nations Unies, Paris
- M. Christophe Guilhou
Représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève
- M. Eric Steinmyller
Commissaire en chef, Direction des affaires juridiques, ministère de la Défense, Paris
- M. Mario Bettati
Conseiller auprès du Ministre des Affaires étrangères et européennes, Paris
- Mme Caroline Grandjean
Premier Conseiller, Mission permanente, Genève
- M. Mikaël Griffon
Conseiller, Mission permanente de la France à la Conférence du désarmement
- M. Jean-Christophe Le Roux
Conseiller militaire
- Mme Elisabeth Quanquin
Conseiller, Mission permanente de la France à la Conférence du désarmement
- M. Tanguy Stehelin
Conseiller des Affaires étrangères, ministère des Affaires étrangères et européennes, Paris
- M. Frédéric Toussaint Fortesa
Conseiller des Affaires étrangères, ministère des Affaires étrangères, Paris
- M. Olivier Stemler
Premier Secrétaire, Mission permanente, Genève
- M. Pierre-Jean Lucas
Attaché humanitaire à la Délégation à l'Action humanitaire

- M. Florent Mehaule
Attaché aux Affaires humanitaires, Mission
permanente, Genève
- Mlle Tiphaine Bidaut
Stagiaire aux Affaires humanitaires, Mission
permanente, Genève
- Mlle Aurore Delannoy
Stagiaire, Mission permanente de la France
auprès de la Conférence du désarmement

GABON / GABON / GABÓN / غابون

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- Mme Gabrielle Igohu
Présidente
- M. Claude Nziengui
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Patrice Tonda
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- Mme Cornelia Marguerite Ossone Mintsa
Conseillère du Ministre d'État, ministère des
Affaires sociales, Libreville
- M. Samuel Nang Nang
Conseiller, Chargé des droits de l'homme,
Mission permanente, Genève
- Mme Adèle Patricia Louzet
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

GAMBIA/ GAMBIA/ GAMBIA / غامبيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Ms Jobe Fatou Mas
President
- Mr Lamin William Jammeh
Secretary-General

GÉORGIE / GEORGIA / GEORGIA / جورجيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Ms Nana Keinishvili
President
- Ms Nana Tskhondia
Under Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Levan Mikeladze
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Teimuraz Bakradze
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Tamar Tomashvili
Adviser, Permanent Mission, Geneva

GHANA / GHANA / GHANA / غانا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Prof. Stephen Adei
President
- Mr Andrews Frimpong
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Kwabena Baah-Duodu
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Paul Aryene
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Doris Richter
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE / GREECE / GRECIA / اليونان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Prof. Dionysios Gangas Acting
President, International Relations Committee
- Ms Paraskevi Feleki
Director, Nursing Department
- Mr Spyridon Dokianos
Counselor, International Relations
- Ms Angeliki Kanata
Deputy Director, International Relations
Department
- Ms Theodora Papadopoulou
Head, Social Welfare Division

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Franciscos Verros
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Michel Christos Diamessis
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr George Papadatos
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Ms Marianna Papadopoulou
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Ms Eleni Apousidou
Representative, Ministry of Health, Athens

Ms Joanna Dionysiou
Representative, Ministry of Home Affairs,
Athens

Mr Ioannis Plotas
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Georgios Petmezakis
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Eyrikleia Panagiotou
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Aglaia Kaltsa
Scientific Collaborator, Permanent Mission,
Geneva

Ms Maria Diagouma
Intern, Permanent Mission, Geneva

GRENADE / GRENADA / GRANADA / غرينادا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Pastor Christopher Williams
President

Ms Samantha Roberts
Director, Health and Safety

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Corlita Babb-Schaefer
Representative, Saint George's

GUATEMALA / GUATEMALA / GUATEMALA / غواتيمالا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Jefa de Delegación

Sra. Annabella Folgar de Roca
Presidenta

Lic. Sr. Walter Hernández Schaeffer
Director General

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Carlos Ramiro Martínez Alvarado
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

S.E. Sra. Marta Altolaguirre Larraondo
Viceministra de Relaciones Exteriores,
Guatemala

Lic. Sra. Ángela María Chávez Bietti
Ministro Consejera, Misión Permanente,
Ginebra

Lic. Sra. Stéphanie Hochstetter
Ministro Consejera, Misión Permanente,
Ginebra

Lic. Srta. María Margarita López
Asesora, Ministerio de Relaciones Exteriores,
Guatemala

Lic. Sra. Sulmi Leticia Barrios
Primera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Lic. Srta. Ingrid Johana Martínez Galindo
Primera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Lic. Srta. María Soledad Urruela Arenales
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Lic. Sra. Ana Elizabeth Valdés Rank
Tercera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

GUINÉE / GUINEA / GUINEA / غينيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Mme Diariou Diallo
Vice-Présidente

M. Nankouman Keita
Trésorier général

Dr Mohamed Camara
Secrétaire exécutif

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Pierre Monlmou
Conseiller, Chargé d'affaires, Mission
permanente, Genève

M. Sah Dimio Sandouno
Représentant, ministère de la Santé publique,
Conakry

GUINÉE-BISSAU / GUINEA-BISSAU / GUINEA-BISSAU / غينيا - بيساو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Duarte Ioia
Président

M. Sadna Na Bitã
Premier Vice-Président

M. Francisco José Mendes
Secrétaire général

**GUINÉE EQUATORIALE / EQUATORIAL GUINEA /
GUINEA ECUATORIAL / غينيا الاستوائية**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Jefe de Delegación

Sr. Jesus José Mba Nchama
Presidente

GUYANA / GUYANA / GUYANA / غيانا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Ms Dorothy Fraser
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Sofia Bobak
Counsellor, Embassy of Guyana, Brussels

HAÏTI / HAITI / HAITI / هايتي

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation

Dr Jean-Pierre Guiteau
Directeur général

Mme Nadine Celestin
Coordonnatrice du Club 25

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Jean-Claude Pierre
Ministre conseiller, Chargé d'affaires a.i.,
Mission permanente, Genève

M. Frantz Dorsainville
Ministre conseiller, Mission permanente,
Genève

M. Pierre Mary Guy Saint-Amour
Conseiller, Mission permanente, Genève

HONDURAS / HONDURAS / HONDURAS /

هندوراس

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Jefa de Delegación

Sra. Meneca de Mencía
Presidenta

Sra. Maria Elisa Alvarado
Directora General

Sra. Norma Lizette Archila
Coordinadora Nacional de Difusión

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. J. Delmer Urbizo
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sra. Gracibel Bu Figueroa
Embajadora Alterna, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Mauricio Alfredo Perez Zepeda
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

HONGRIE / HUNGARY / HUNGRÍA / هنغاريا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Ágnes Czimbalmos
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Gyula Szelei Kiss
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Zoltán Taubner
Director-General, Department of
International Organizations and Human
Rights, Budapest

Ms Dora Blazsek
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Ferenc Almasi
Counsellor, Vice-Chair, National Advisory
Committee on IHL, Legal Adviser,
Budapest

Ms Katalin Buzás
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs,
Budapest

Ms Annamaria Nemeth
Intern, Permanent Mission, Geneva

ÎLES COOK / COOK ISLANDS / ISLAS COOK /

جزر كوك

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Kurt Meyer
President

INDE / INDIA / INDIA / الهند

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Manoj Kumar Nandkeoliar
Joint Secretary

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Swashpawan Singh
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Mohinder Singh Grover
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr M. Gandhi
Director, Permanent Mission, Geneva

Mr Kumaresan Ilango
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Munu Mahawar
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE / INDONESIA / INDONESIA / إندونيسيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Rachmat Ahadijat
Deputy Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Makarim Wibisono
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Syamsudin Manan Sinaga
Director-General of Administration and
Law, Ministry of Law and Human Rights,
Jakarta

Ms Prijanti Sawadi
Director of International Law, Ministry of
Law and Human Rights, Jakarta

H.E. Mr I. Gusti Agung Wesaka Puja
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Henry Sulaiman
Head of IHL Section, Ministry of Law and
Human Rights, Jakarta

Ms Indah Nuria Savitri
Officer of Human Rights and Humanitarian
Affairs, Department of Foreign Affairs,
Jakarta

Mr Sudarsono
Office of Human Rights and Humanitarian
Affairs, Department of Foreign Affairs,
Jakarta

Mr Kamapradipta Isnomo
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Acep Somantri
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Erik Mangajaya
Intern, Permanent Mission, Geneva

Mr Irwansyah Mukhlis
Intern, Permanent Mission, Geneva

IRAK / IRAQ / IRAK / العراق

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Said I. Hakki
President

Dr Jamal Al-Karboli
Vice-President

Mr Salloom Mazin
Secretary-General

Ms Suha Mohammed
International Relations Official

Ms Noor Al Azawie
Secretary

Ms Noor Montasir
Secretary

Ms Taghreed Wael Mohammed Ali
Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Baha Al-Shibib
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Majid H.K. Al-Anbaki
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva

Ms Mayada Al Yass
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Yassin Daham
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D'IRAN / ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN / REPÚBLICA ISLÁMICA DE IRÁN / جمهورية إيران الإسلامية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Seyed Masoud Khatami
President

Dr Jamal Akhavan Moghaddam
Director-General, Health and Treatment

Dr S. Hadi Samaei
Director-General, International Affairs
Department

- Mr Mehrdad Eshraghi
Head, Secretariat, Iranian National
Humanitarian Law Committee
- Ms Leili Khaleghi
Head, International Development Office,
International Affairs Department
- Ms Ghazaleh Nazifkar
Head, Law and Principles Office,
International Affairs Department
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Mr Alireza Moayeri
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Seyed Mohammad Ali Mottaghi Nejad
Director, Multilateral Political
Department, Ministry of Foreign Affairs,
Tehran
- Mr Behzad Alipour Tehrani
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Saeid Tabatabaei
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohammed Taghi Hosseini
Third Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

IRLANDE / IRELAND / IRLANDA / آيرلندا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr John Roycroft
Acting Secretary-General
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Mr Daithi O'Ceallaigh
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Diarmuid O'Leary
Deputy Director, Emergency and Recovery
Section, Irish Aid, Dublin
- Mr Declan Smyth
Legal Counsellor, Department of Foreign
Affairs, Dublin
- Mr David Lawler
Ministry of Defence, Dublin
- Mr James C. O'Shea
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Martin Gallagher
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ISLANDE / ICELAND / ISLANDIA / آيسلندا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Ómar Kristmundsson
Chairman
- Mr Thor Gíslason
Member, Board of Governors
- Mr Kristján Sturluson
Secretary-General
- Ms Helga Thorolfsdóttir
Director, International Department
- Ms Solveig Olafsdóttir
Director, Communications

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Kristinn F. Árnason
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Gudmundur Eiríksson
Ambassador, Ministry of Foreign Affairs,
Reykjavík
- Mr Thorbjörn Jónsson
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Ragnar G. Kristjánsson
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Hafrún Ösp Stefánsdóttir
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Mr Ingólfur Fridriksson
Temporary Officer, Permanent Mission,
Geneva

ISRAËL / ISRAEL / ISRAEL / إسرائيل
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Noam Yifrach
Chairman, MDA Executive Committee
- Mr David Avny
Member, Executive Committee
- Mr David Abadi
Cooperation Coordinator
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Mr Itzhak Levanon
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Daniel Taub
Legal Adviser, Ministry of Foreign Affairs,
Jerusalem
- Mr Ronny Leshno-Yaar
Director, I.O. Division, Ministry of Foreign
Affairs, Jerusalem

Mr Tibor Shalev Schlosser
Minister Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Gilad Bock
Counsellor, Ministry of Health, Jerusalem

Mr Meir Itzchaki
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Karen Dwek
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Hilary Stauffer
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ms Sandra Simovich
Attaché, Ministry of Foreign Affairs,
Jerusalem

ITALIE / ITALY / ITALIA / إيطاليا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Massimo Barra
President

Mr Andrea Des Dorides
Director-General

Dr Ghebremedhin Ghebreigzabiher
Head, Central Migration Office, Member
of The Italian League for the Fight Against
AIDS

Mr Oscar Zuluaga
Special Representative, Rome Consensus

Mr Marcello Guerra
Head, International Department

Mr Vittorio Lelli
Head, President's Secretariat

Mr Federico Fadiga
Administrator, International Department

Mr Rosario Valastro
Youth Representative

Mr Flavio Ronzi
Youth Officer

Mr Giancarlo Rodoquino
Social Worker

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Giovanni Caracciolo di Vietri
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Pasquale D'Avino
Minister Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Ms Maria Angela Zappia
First Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Domenico Fornara
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Filippo Cinti
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Paola Vigo
Senior Executive Assistant, Humanitarian
Affairs, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE / JAMAICA / JAMAICA / جامايكا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Jaslin Salmon
President

Ms Yvonne Clarke
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Gail Mathurin
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Andrea Dubidad-Dixon
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON / JAPAN / JAPÓN / اليابان

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Osamu Tasaka
Director-General, International
Relations Department

Mr Akira Nakata
Director, Planning & Cooperation Division,
International Relations Department

Mr Naoki Shiratsuchi
Assistant Director, Development
Cooperation Division, International
Relations Department

Ms Kyoko Nagashima
Officer, International Relief Division,
International Relations Department

Mr Daisuke Fujieda
Officer, Planning and Coordination Division,
International Relations Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Ichiro Fujisaki
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Makio Miyagawa
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Hiroshi Minami
Minister, Permanent Mission, Geneva

- Mr Osamu Yamanaka
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Masahiro Sugawara
First Secretary and Defence Attaché,
Delegation of Japan to the Conference on
Disarmament, Permanent Mission, Geneva
- Mr Shige Watanabe
First Secretary, Delegation of Japan to the
Conference on Disarmament, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Masako Sato
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Masayuki Sakaniwa
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Tomoko Nakano
Officer, Humanitarian Assistance Division,
International Cooperation Bureau, Ministry
of Foreign Affairs, Tokyo

JORDANIE / JORDAN / JORDANIA / الأردن

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

- Dr Sami Khasawnih
Adviser to the President
- Mr Fahed Ejje
Secretary-General
- Ms Taghrid Suifan
Head, Youth Branch
- Mr Ala'a Al-Hadid
Media and Public Relations Officer
- Mr Amer Suifan
Member
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Dr Moussa Burayzat
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Dr Bashar Abu Taleb
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Mutaz Hyassat
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Hussam Qudah
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Nayef Al Faraj
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohammed Sameer Hindawi
Disarmament Officer, Permanent Mission,
Geneva

**KAZAKHSTAN / KAZAKHSTAN / KAZAJSTÁN /
كازاخستان**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

- Dr Erkebek Argymbayev
President
- Dr Vadim Kadyrbayev
Vice-President
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- Mr Sergei Savieliev
Deputy Director, Department of
International Organizations and Multilateral
Cooperation Department, Astana
- Dr Zhibek Karagulova
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KENYA / KENYA / KENIA / كينيا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

- Mr Francis Masika
Honorary Treasurer and Chairman, Finance
Committee
- Mr Abbas Gullet
Secretary-General
- Ms Susan Ng'ong'a
Supply Chain Manager
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Ms Maria Nzomo
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr P.R.O. Owade
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Jean Kimani
Principal Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Dr Tom Mboya
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Humphrey Nilly Kanana
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Lena Mghoi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN / KYRGYZSTAN / KIRGUISTÁN /
قيرغيزستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Ravza Shaiahmetova
 Secretary-General
 Ms Ainagul Kadyralieva
 Regional Branch Director
 Ms Tajikan Mityagina
 Branch Director
 Ms Zinaida Ponomareva
 Member

KOWEÏT / KUWAIT / KUWAIT / الكويت

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head, Delegation

Mr Saad Ali Al-Nahedh
 Treasurer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dharar A.R. Razzooqi
 Ambassador, Permanent Representative,
 Permanent Mission, Geneva
 Mr Najeeb Al-Bader
 Counsellor, Permanent Mission, Geneva
 Mr Sadiq Marafi
 Counsellor, Permanent Mission, Geneva
 Mr Tareq Al-Doaij
 Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
 Ms Jawaher Al-Sabah
 Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE
LAO / LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC /
REPÚBLICA DEMOCRÁTICA POPULAR LAO /

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Snivourast Sramany
 President
 Dr Keedaeng Thammalangsy
 Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Phay Phanthavone
 First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO / LESOTHO / LESOTO / ليسوتو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Makabelo Mosothoane
 President

Prof. Teboho Kitleli
 Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Lebamang Kopeli
 Minister Counsellor, Permanent Mission,
 Geneva
 Mr Tseliso Ketsi
 Principal Legal Officer, Ministry of Defence
 and National Security, Maseru
 Ms Mafusi Chelete Lekoekoe
 Legal Officer, Lesotho Mounted Police
 Service, Maseru
 Mr Lebohang Bernard Moqhali
 Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE / LATVIA / LETONIA / لاتفيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Valdis Nagobads
 President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Janis Mazeiks
 Ambassador, Permanent Representative,
 Permanent Mission, Geneva
 Ms Ieva Bilmane
 Deputy Head, the Legal Department,
 Ministry of Foreign Affairs, Riga
 Ms Evija Dumpe
 Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LIBAN / LEBANON / LÍBANO / لبنان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Sami El Dahdah
 President

Mr Walid Kebbe
 Vice-President

Mr Tanios Zoghbi
 Head, Internal Affairs Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Naija Riachi Assaker
 Ambassador, Permanent Representative,
 Permanent Mission, Geneva

Ms Nada Al Akl
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Ms Maya Dagher
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Mr Ahmad Arafa
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

LIBÉRIA / LIBERIA / LIBERIA / ليبيريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Theresa Leigh-Sherman
President
Mr Daniel Clarke, Jr.
Secretary-General
Mr J. Varney Okai
Youth Representative, National Executive
Board
Ms Jenneh Tucker
Youth Officer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Reuben Sirleaf
Legal Officer, Ministry of Foreign Affairs,
Monrovia

LIBYE (JAMAHIRIYA ARABE) / LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA / LIBIA (JAMAHIRIYA ÁRABE) / ليبيا (الجمهورية العربية)

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Mohammed Al-Mangosh
Vice-President
Mr Solayman Eleghmary
Secretary-General
Mr Younis M.A. Aneizi
Director, Office of the Secretary-General
Mr Mohammed Albanuni
Head, International Relations
Prof. Abdulkader Kadura
Adviser

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Abderhman Benomran
Chargé d'Affaires, Permanent Mission,
Geneva
Col. Alnafati Alfituri Zarass
Legal Adviser, General Secretariat for
General Security, Tripoli
Ms Huda Gashu
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Col. Juma Ali Mohamed Boufliha
Legal Adviser, General Secretariat for
General Security, Tripoli
Lt.Col. Abdelmagid Mohamed Belgasem
General Secretariat for General Security,
Tripoli

LIECHTENSTEIN / LIECHTENSTEIN / ليختنشتاين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

H.S.H. Princess Marie of Liechtenstein
President

Ms Marianne Marxer
Delegate for International Affairs

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Norbert Frick
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Isabel Frommelt
Diplomatic Officer, Second Secretary,
Permanent Mission, Geneva

Ms Andrea Hoch
Diplomatic Officer, Second Secretary, Office
of Foreign Affairs, Vaduz

Ms Eva-Maria Schädler
Press Journalist, Vaduz

Mr Martin Walser
Press Photographer, Vaduz

LITUANIE / LITHUANIA / LITUANIA / ليتوانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Grazina Jevgrafoviene
Acting Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Valdas Sakalys
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
Ms Agne Bernadisiute
Civil Servant, Ministry of Defence, Vilnius

LUXEMBOURG / LUXEMBOURG / لكسمبرغ

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Jacques Hansen
Directeur général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Jean Feyder
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Daniel Feypel
Inspecteur principal, ministère des Affaires
étrangères, Luxembourg
- Mme Christine Goy
Représentante permanente adjointe, Mission
permanente, Genève
- M. Joe Pundel
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

MACÉDOINE (EX-RÉPUBLIQUE YUGOSLAVE DE) / MACEDONIA (THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF) / MACEDONIA (EX REPÚBLICA YUGOSLAVA DE) / جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Jovan Damjanovski
President
- Mr Sasho Taleski
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Gjorgji Avramcev
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Biljana Tasevska
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Zulfi Ismaili
Attaché, Skopje

**MADAGASCAR / MADAGASCAR /
MADAGASCAR / مدغشقر**

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- M. Claude Rakotondranja
Président
- M. Fanja Nantenaina Ratsimbazafy
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Alfred Rambeloson
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Jean-Pierre Rakotonirina
Ministre conseiller, Mission permanente,
Genève

MALAISIE / MALAYSIA / MALAISIA / ماليزيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Dato Hj Megat Mohd Yusof Bin Dato Hj
Megat Mahmud
Secretary-General
- Mr Bahari Abu Mansor
Vice-Chairman
- Ms Jayanthi M. Maruthan
Manager, International Relations

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Ms King Bee Hsu
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Amran Mohamed Zin
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Farhani Ahmad Tajuddin
Senior Federal Counsel, Kuala Lumpur
- Mr Ahmad Zulkamal Shahrir
Federal Counsel, Kuala Lumpur
- Mr Abdullah Sani Baharin
Deputy Secretary-General, Ministry
of Women, Family and Community
Development, Kuala Lumpur
- Ms Siti Hajjar Adnin
Principal Assistant Secretary, Ministry of
Foreign Affairs, Kuala Lumpur
- Mr Davidson Dee Ladi
Principal Assistant Secretary, Ministry
of Women, Family and Community
Development, Kuala Lumpur
- Mr Moktar Idham Musa
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI / MALAWI / MALAU / ملاوي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Andrew Kagwale
President
- Mr Lawson Kasamale
Secretary-General
- Ms Ethel Kaimila
Deputy Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Mabvuto Baison Katemula
Principal Legal Officer, Ministry of Foreign
Affairs, Lilongwe
- Mr Ernest M. Makawa
Member, Mission of Malawi to the United
Nations, New York

MALDIVES / MALDIVES/ MALDIVAS / ملديف

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Dr Abdul Aziz Yusuf
Deputy Minister of Health, Malé
- Mr Marc Limon
Chargé d'Affaires, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Shazra Abdul Sattar
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALI / MALI / MALI / مالي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- M. Adama Diarra
Président

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Sidiki L. Sow
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Sekou Kassé
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

MALTE / MALTA / MALTA / مالطة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Prof. Frederick Fenech
President

- Mr Joseph Micallef
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Victor Camilleri
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Christopher Mercieca
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Renata Saraceno-Persello
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Hendrik Krauskopf
Delegate

MAROC / MOROCCO / MARRUECOS / المغرب

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- M. Abdesalam Makroumy
Directeur général, Secrétaire général par
interim
- M. Mohamed Assouali
Chef de division de projets

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- S.E. M. Mohammed Loulichki
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Abderrazzak Laassel
Délégué

MAURICE / MAURITIUS / MAURICIO / موريشيوس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Ah-Lan Lam Yan Foon
President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Mohamed Iqbal Latona
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Reena Wilfrid-Rene
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

MAURITANIE / MAURITANIA / MAURITANIA / موريتانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- M. Lafdal Ould Abdel Wedoud
Responsable des relations internationales

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

- Mme Mounina Mint Abdellah
Ambassadeur, Représentante permanente,
Mission permanente, Genève
- M. Abdellah Ould Ishaq
Conseiller, Mission permanente, Genève
- M. Ahmed Ould Moctar Bousseif
Conseiller, Mission permanente, Genève
- M. Taleb Khyar Ould Abdi Salem
Conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE / MEXICO / MÉXICO / المكسيك

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Lic. Carlos Freaner Figueroa
Vicepresidente

Sra. Isabel Rojo de Goñi
Presidenta y Coordinadora de Damas
Voluntarias

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Luis Alfonso de Alba
Embajador, Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

S.E. Sra. Mabel Gómez Oliver
Embajadora, Representante Permanente
Alternativa, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Liliana López Ortiz
Subdirectora de derecho internacional
humanitario, Secretaría de Relaciones
Exteriores, México

Sr. José Antonio Guevara
Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Erasmo Martínez
Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Dulce María Valle Álvarez
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Victor Manuel Uribe Avina
Consultor jurídico adjunto, Secretaria de
Relaciones Exteriores, México

Sra. Claudia Garcia
Segunda Secretaría, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Victor Genina
Asesor, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Gracia Pérez
Asesora, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA / REPUBLIC OF MOLDOVA / REPÚBLICA DE MOLDOVA / جمهورية مولدوفا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Larisa Birca
President

Ms Tatiana Durnescu
Head, International Department

Mr Alexandru Birca
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Tatiana Lapicus
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Corina Calugaru
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONACO / MONACO / MÓNACO / موناكو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Mme Rosine Sanmori
Vice-Présidente

Mme Claude Bernard
Membre du Conseil d'administration

M. Philippe Narmino
Secrétaire général

Mme Bettina Dotta
Trésorier général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.A.S. Le Prince Albert II
Prince souverain de Monaco

S.E. M. Robert Fillon
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

Dr Anne Negre
Directrice de l'action sanitaire et sociale,
Monaco

Mlle Carole Lanteri
Conseillère, Représentante permanente
adjointe, Mission permanente, Genève

M. Jean-Philippe Bertani
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

M. Alexandre Jahlan
Troisième Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Col. John Jayet
Attaché, Mission permanente, Genève

MONGOLIE / MONGOLIA / MONGOLIA /

منغوليا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Odonchimed Luvsan
President

Mr Samdandovj Ravdan
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Batmunkh Dagva
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MONTÉNÉGRÓ / MONTENEGRO /

مونتينيغرو / جمهورية الجبل الأسود

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Ivana Jelic
President, Commission for International
Cooperation

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Milomir Mihaljević
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Milan Begović
Deputy Head, Mission, Permanent Mission,
Geneva

MOZAMBIQUE / MOZAMBIQUE /

موزامبيق

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Marcelino Alexandre
President

Mr José Xavier Junior
Member, National Executive Council

Mr Respeito Chirrinze
National Coordinator, Volunteer and Branch
Development

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Frances Rodrigues
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Elias Jaime Zimba
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Miguel Raul Tungadza
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

MYANMAR / MYANMAR / MYANMAR /

ميانمار
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Tha Hla Shwe
President

Dr Hla Pe
Honorary Secretary

NAMIBIE / NAMIBIA / NAMIBIA /

ناميبيا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Andimba Ya Toivo
Chairman

Ms Eva Weitz
Member, Board of Governors

Ms Shannon Schroeder
Finance Manager

NÉPAL / NEPAL / NEPAL /

نيبال
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Sanjiv Thapa
Chairman

Mr Dev Ratna Dhakwa
Secretary-General

Mr Hari Prasad Newpane
Member, Central Executive Committee

Mr Ramesh Kumar Sharma
Immediate Past Chairman

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Dinesh Bhattarai
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Bharat Raj Paudyal
Chargé d'Affaires, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Dadhi Ram Bandari
Attaché, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA / NICARAGUA / NICARAGUA / نيكاراغوا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefa de Delegación

Sra. Esperanza del Carmen Bermúdez de Morales
Presidenta

Sra. María del Socorro Orozco Herrera
Directora de Planificación

État • State • Estado • الدولة

Jefa de Delegación

S.E. Sra. Alicia Martin Gallegos
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

S.E. Dr. Carlos Robelo Raffone
Embajador, Representante Permanente
Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Néstor Cruz Toruño
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Norman Somarriba Fonseca
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sra. Patricia Murith Urcuyo
Representante Permanente Adjunta

Sr. Alex Casamirra
Agregado, Misión Permanente, Ginebra

NIGER / NIGER / NÍGER / النيجر

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Ali Bandiare
Président

M. Issa Yamoussa
Secrétaire général

M. Djibril Hamidou
Secrétaire exécutif

NIGÉRIA / NIGERIA / NIGERIA / نيجيريا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Ibrahim Tahir
National President

Mr Samuel Abiodun Orebiyi
Secretary-General

Mr Sampson Ogbonda Worlu
Special Assistant to Vice-President

Mr Sylvanus N. Ndifon
SA-DG, National Emergency Management
Agency

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Dr Charles Adokole Agbo
Director of Planning (NEMA), Abuja

Mr Angbara Awanen
Minister, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE / NORWAY / NORUEGA / النرويج

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Linda Motroen Paulsen
Vice-President

Mr Trygve G. Nordby
Secretary-General

Ms Ann-Magrit Austenå
Deputy Secretary-General

Ms Loveleen Rihel Brenna
Member, National Board

Mr Bernt G. Apeland
Director, Communications

Mr Aleksander Stokke Vallestad
Youth President

Mr Mads Harlem
Legal Adviser

Mr Oddbjorn Nesje
Policy Adviser

Mr Tørris Jaeger
Head, IHL Unit

Ms Anne Sletmo
Head, Policy

Mr Scott Busby
Guest

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Rolf Einar Fife
Director-General, Legal Department,
Ministry of Foreign Affairs, Oslo

Ms Hilde Skorpen
Acting Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Fredrik Arthur
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Martin Sorby
Deputy Director-General, Ministry of
Foreign Affairs, Oslo

Ms Kari Joraandstad
Personal Assistant to the Ambassador

Mr Jarl Eirik Hemmer
Special Adviser, Ministry of Defence, Oslo

Mr Steinar Lindberg
Adviser, Ministry of Foreign Affairs, Oslo

Ms Martine Scheie
Adviser, Ministry of Foreign Affairs, Oslo
Mr Vebjorn Heines
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

**NOUVELLE-ZÉLANDE / NEW ZEALAND /
NUEVA ZELANDIA / نيوزيلندا**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Ms Penny Mason
National President
Mr John Evans
National Vice-President
Mr John Ware
Chief Executive
Lady Jocelyn Keith
Co-Chair, Health Commission of the
International Federation

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Don Mackay
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Nicholas Kiddle
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Mary-Anne Crompton
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Ms Charlotte Darlow
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Ms Jessica Smith
Development Programme Coordinator,
Permanent Mission, Geneva
Ms Natalie Hicks
Attaché, Permanent Mission, Geneva

OMAN / OMAN / OMÁN / عُمان

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Ahmed Al-Riyami
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Mohamed Al-Shanfari
Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

UGANDA / UGANDA / UGANDA / أوغندا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Robert Ssebunnya
Vice-Chairman, Central Governing Board
Mr Nataka Michael Richard
Deputy Secretary-General
Mr Hannington Segirinya
Youth Chairperson
Mr Shaban Mawanda
Member, Youth Commission

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Arsene Balihuta
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
H.E. Ms Cissy Taliwaku
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva
Mr Justinian Kateera
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Mr Benjamin Mukabire
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**OUZBÉKISTAN / UZBEKISTAN / UZBEKISTÁN /
أوزبكستان**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Mannon Rakhimov
President
Ms Eleonora Tadjibaeva
Executive Director
Mr Alisher Sattarov
Head, International Cooperation
Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Bradriddin Obidov
First Secretary, Chargé d'Affaires a.i.,
Permanent Mission, Geneva
Mr Gulyamjon Pirimkulov
Attaché, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN / PAKISTAN / PAKISTÁN / باكستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Saeed Ahmed Qureshi
Chairman
Ms Sarah Naz
Deputy Director, Organizational
Development

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Masood Khan
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva
Ms Tehmina Janjua
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Aftab A. Khokher
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Mr Marghoob Saleem Butt
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Mr Syed Ali Asad Gillani
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Mr Ahmar Ismail
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Mr Aries Valeriano
Secretary to the Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Mashood Amin
Technical Attaché, Permanent Mission,
Geneva
Mr Shahid Khalil Khan
Technical Attaché, Permanent Mission,
Geneva
Mr Tariq Masood
Technical Attaché, Permanent Mission,
Geneva

PALESTINE / PALESTINE / PALESTINA / فلسطين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Younis Al Khatib
President
Mr Khaldoun Oweis
Head, Youth and Volunteers

PANAMA / PANAMA / PANAMÁ / بنما

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Lic. Sr. Jaime Ricardo Fernández Urriola
Presidente Nacional
Sra. Margarita Moreno-Batista
Consejera Legal

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Juan Alberto Castillero
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
S.E. Sra. Una Alfú de Reyes
Embajadora, Representante Adjunta, Misión
Permanente, Ginebra
S.E. Sra. Luz Lescure
Embajadora, Representante Alterna, Misión
Permanente, Ginebra
Sr. Alejandro Mendoza
Consejero, Misión Permanente, Ginebra

PAPOUASIE-NOUVELLE-GUINÉE / PAPUA NEW GUINEA / PAPÚA NUEVA GUINEA / بابوا غينيا الجديدة

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr James Noglai
Foreign Service Officer, Department of
Foreign Affairs, Port Moresby

PARAGUAY / PARAGUAY / PARAGUAY / باراغواي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Dr. Luis Fernando Díaz De Bedoya
Presidente
Dr. Carlos Fernando Vera Urdapilleta
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

S.E. Sr. Rigoberto Gauto Vielman
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
Sra. Martha Moreno
Ministra, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS / NETHERLANDS / PAÍSES BAJOS / هولندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

H.R.H. Princess Margriet of the Netherlands
Vice-President

Dr Cornelis Cees Breederveld
Secretary-General

Mr Marc Hofstra
Director

Mr Ton Huijzer
Manager, International Operations

Ms Johanna Van Sambeek
Secretary, International Affairs

Ms Mireille Hector
Head, IHL Division

Ms Marjolein Bosch
Head, Tracing and Support Services

Mr Jeroen Van Den Boogaard
IHL Legal Adviser

Ms Karine Balyan
Policy Adviser

Mr Raimond Duijsens
Policy Adviser

Ms Katherine Knowles
Press Officer

Ms Mariken De Baaij
International Secretariat

Ms Yvonne Goselink
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Boudewijn J. Van Eenennaam
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Marion Kappeyne van de Coppello
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Dr Marten Zwanenburg
Senior Legal Adviser, Ministry of Defence,
The Hague

Mr Peter Flik
Head, Humanitarian Aid Division, Ministry
of Foreign Affairs, The Hague

Ms Liesbeth Lijnzaad
Head, International Law Division, Ministry
of Foreign Affairs, The Hague

Mr Joris Jurriens
Senior Policy Officer, Ministry of Foreign
Affairs, The Hague

Mr Ronald Voorthuis
Coordinator and Senior Policy Adviser,
Ministry of Home Affairs, The Hague

Ms Nina Janssen
Adviser, Permanent Mission, Geneva

Ms Marielle van Kesteren

First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU / PERU / PERÚ / بيرو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

Dr. Luis Enrique Machuca Najar
Presidente (Administrador Judicial)

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

Sr. Carlos Chocano
Ministro Consejero, Representante
Permanente Alterno, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Alejandro Neyra
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Inti Zevallos
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

PHILIPPINES / PHILIPPINES / FILIPINAS / الفلبين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Hon. Richard Gordon
Chairman and Chief Executive Officer

Ms Corazon Alma De Leon
Secretary-General

Ms Lourdes Quezon
Governor/Chairwoman, Volunteer Service
Committee

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Erlinda F. Basilio
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Jesus Domingo
Minister, Permanent Mission, Geneva

Mr Jesus Garcia
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Virginia Abad
Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE / POLAND / POLONIA / بولندا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Elzbieta Mikos-Skuza
Vice-President

Mr Jaroslaw Cieszkiewicz
Vice-President
État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation
H.E. Dr Zdzislaw Rapacki
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Monika Przygucka
Deputy Director, Department of Public
Health, Ministry of Health, Warsaw
Mr Jacek Such
Deputy Director, Department of Law and
Treaties, Ministry of Foreign Affairs, Warsaw
Mr Andrzej Misztal
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Marek Zadrozny
Counsellor, Military Adviser, Permanent
Mission, Geneva
Mr Sergiusz Sidorowicz
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Katarzyna Czerniecka
Expert, Ministry of Foreign Affairs, Warsaw
Ms Malgorzata Polomska
Expert, Ministry of Foreign Affairs, Warsaw
Mr Konrad Krysiak
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Karolina Jankowska
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Aleksandra Mikula
Intern, Permanent Mission, Geneva

**PORTUGAL / PORTUGAL / PORTUGAL /
البرتغال**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation

M. Leonardo Mathias
Vice-Président, relations extérieures
Mme Cristina Louro
Vice-Présidente
Mr Felice Dindo
Chef, Département de l'extérieur

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. M. Augusto Santos Silva
Ministre des Affaires parlementaires,
Lisbonne
S.E. M. Francisco Xavier Esteves
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
M. Carlos Pereira Marques
Représentant permanent adjoint, Mission
permanente, Genève

M. Bernardo Futscher Pereira
Conseiller, Mission permanente, Genève
Mme Teresa Alvarenga
Conseillère, Mission permanente, Genève
Mme Maria Teresa Artilheiro
Département des affaires juridiques,
ministère des Affaires étrangères, Lisbonne
Mme Mariana Groba
Expert, Soutien pour la présidence de
l'Union européenne, Mission permanente,
Genève
M. Gonçalo Silvestre
Attaché, ministère des Affaires étrangères,
Lisbonne
Soutien pour le Présidence de l'Union Européenne
M. Guus Houttuin
Conseiller, Chef du Bureau de liaison du
Secrétariat général du Conseil de l'Union
européenne, Genève
M. Morten Knudsen
Administrateur, Secrétariat général du
Conseil de l'Union européenne, Bruxelles
M. Bruno Hanses
Conseiller, Bureau de liaison du Secrétariat
général du Conseil de l'Union européenne,
Genève

QATAR / QATAR / QATAR / قطر

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Mohammed Al Maadheed
Secretary-General
Dr Fawzi Oussedik
Head, International Relations and IHL

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Abdulla Falah Abdulla Al-Dosari
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Al-Muraikhi Ahmad bin Mohammed
Director-General, Qatar Authority for
Charitable Activities, Doha
Mr Ahmad bin Mohammed Al-Zowaidi
Deputy Director of Relief Department, Qatar
Authority for Charitable Activities, Doha
Dr Bettahar Boudjellal
International Legal Expert, Qatar Authority
for Charitable Activities, Doha
Mr Meshaal Ali Al-Attiyah
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Mr Mansoor Abdulla S.S. Al-Sulaitin
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE / ROMANIA / RUMANIA / رومانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Mihaela Geoana
President

Mr Baesu George
Vice-President

Ms Victoria Grigore
Adviser

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Doru Romulus Costea
Ambassador, Permanent Mission, Geneva

Ms Steluta Arhire
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Victoria Gavrilescu
Director, Ministry of Foreign Affairs,
Bucharest

Mr Nicolae Ploesteanu
Counsellor, Ministry of Interior and
Administrative Reform, Bucharest

Ms Nicoleta Birladianu
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Zenovia Marin
Attaché, Ministry of Foreign Affairs,
Bucharest

**ROYAUME-UNI / UNITED KINGDOM /
REINO UNIDO / المملكة المتحدة**

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dame Maeve Fort

Trustee

Mr Graham Stegmann
Trustee

Sir Nicholas Young
Chief Executive

Mr Matthias Schmale
International Director

Mr Michael Meyer
Head, International Law

Ms Alia Masood
Executive Officer

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Nicholas Thorne
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Caroline Morrissey
Director, British Council, London

Mr Chris Whomersley
Deputy Legal Adviser, Foreign and
Commonwealth Office, London

Dr Carole Presern
Counsellor (Health and Development),
Permanent Mission, Geneva

Ms Corinne Kitsell
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ms Helen Upton
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr John Webster
First Secretary (Human Affairs), Permanent
Mission, Geneva

Ms Ursula Antwi-Boasiako
Second Secretary (War Crimes), Foreign and
Commonwealth Office, London

Ms Katriona Gaskill
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Guy Pollard
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Alan Searl
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Mark Nandi
Member, Foreign and Commonwealth
Office, London

Ms Natalia Donkor
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Teresa McGrath
Attaché, Permanent Mission, Geneva

**FÉDÉRATION DE RUSSIE / RUSSIAN
FEDERATION / FEDERACIÓN DE RUSIA /
الاتحاد الروسي**

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Dmitriy Fedotov
Vice-President

Ms Natalia Khalaeva
Head, International Cooperation
Department

Mr Sergey Natarov
Head, Tracing Centre

Ms Inessa Puchenkova
Assistant to the Head of the Tracing Centre

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Vladimir Tarabrin
Deputy Director, Legal Department,
Ministry of Foreign Affairs, Moscow

H.E. Mr Valery Loshchinin
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Elena Shipilova
Director, Finance Department, Ministry of
Health and Social Development, Moscow

Mr Oleg Chestnov
Deputy Director, Public and International
Relations Department, Ministry of Health
and Social Development, Moscow

Mr Alexander Matveev
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Evgeny Pushkarev
Head, Directorate for International
Contracts, Ministry of Defence, Moscow

Mr Nikita Sikachev
First Counsellor, International Organizations
Department, Ministry of Foreign Affairs,
Moscow

Mr Dmitry Gonchar
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Vadim Rakhmatullin
Adviser, Medical Assistance and Tourism
Department, Ministry of Health and Social
Development, Moscow

Mr Stepan Kuzmenkov
First Secretary, Legal Department, Ministry
of Foreign Affairs, Moscow

Mr Alexey Skantsev
Deputy Head of Section, International
Cooperation Department, Ministry of Civil
Defence and Emergencies, Moscow

Mr Vladimir Vasilchik
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Elena Zhukova
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Ilya Gribkov
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

RWANDA / RWANDA / RUANDA / رواندا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation

Dr Bernard Nzigaye
Président

M. Apollinaire Karamaga
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. Mme Venetia Sebudandi
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Alphonse Kayitayire
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

SAINTE-LUCIE / SAINT LUCIA / SANTA LUCÍA / سانت لوسيا

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Llewellyn Gill
President

Ms Terencia Gaillard
Director-General

Mr Pierre Hubert
Coordinator, Disaster Preparedness

Mr Rupert Fletcher
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Kerry-Anne Knight
Representative, Saint Lucia

SAINT-KITTS-ET-NEVIS / SAINT KITTS AND NEVIS/ SAINT KITTS Y NEVIS / سانت كيتس

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Reginald O'Loughlin
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Hortense Francis
Representative, Basseterre

SAINT-MARIN / SAN MARINO / SAN MARINO / سان مارينو

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Marino Guidi
Ministre plénipotentiaire, Mission
permanente, Genève

M. Silvano Innocentini
Représentant

SAINT-SIÈGE / HOLY SEE / SANTA SEDE / الكرسي الرسولي

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Arch. Silvano Tomasi
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva

Mr Bert Van Megen
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Dr Tommaso Di Ruzza
Expert, Pontifical Council for Justice and Peace
Mr Anthony Jesus Figueiredo
Expert, Pontifical Council Cor Unum
Mr Ernesto Scirpoli
Expert, Permanent Mission, Geneva
Mr Mattia Tosato
Expert
Mr Antoine Abi Ghanem
Attaché, Permanent Mission, Geneva

SAINT-VINCENT-ET-LES GRENADINES / SAINT VINCENT AND THE GRENADINES / SAN VICENTE Y LAS GRANADINAS /

سانت فنسنت وجزر غرينادين

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Bernard Marksman
President

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Denys Barrow
Representative, Kingstown

ÎLES SALOMON / SOLOMON ISLANDS / ISLAS SALOMÓN / جزر سليمان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Charles Kelly
Secretary-General

SAMOA / SAMOA / SAMOA / ساموا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Tautala Mauala
Secretary-General

SAO TOMÉ-ET-PRINCIPE / SAO TOME AND PRINCIPE / SANTO TOMÉ Y PRÍNCIPE / ساوتومي وبرنسيب

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Paulo Jorge Rodrigues Do Espirito Santo
Président
M. Paulo Do Rosario Das Neves
Secrétaire général

SÉNÉGAL / SENEGAL / SENEGAL / السنغال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Adama Kamara
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

S.E. M. Babacar Carlos MBaye
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
M. Daouda Maligueye Sène
Ministre conseiller, Mission permanente,
Genève
M. Mamadou Seck
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

SERBIE / SERBIA / SERBIA / صربيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Dragan Radovanović
President
Ms Somer Sinjka
Member, Board of Governors
Ms Vesna Milenović
Secretary-General
Mr Ljubomir Miladinović
Head, International Relations Department
Dr Boško Jakovljević
Adviser
Prof. Miodrag Starčević
Adviser, International Humanitarian Law
État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation
H.E. Mr Radojko Bogojević
State Secretary, Ministry of Foreign Affairs,
Belgrade

H.E. Mr Slobodan Vukčević
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Vladan Lazović
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Marija Stajic
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

**SEYCHELLES / SEYCHELLES / SEYCHELLES /
سيشيل**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Ms Daniella Larue
Vice-President
Mr Chrystold Chetty
Chairman, Finance Commission of the
Federation
Ms Jeanine Grandcourt
Secretary-General

**SIERRA LEONE / SIERRA LEONE / SIERRA
LEONA / سيراليون**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Muctarr A.S. Jalloh
President
Mr Emmanuel Tommy
Acting Secretary-General
Mr Ibrahim Kanu
Youth Chairman

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Mr Johnny Sahr
Deputy Secretary, Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation, Freetown

**SINGAPOUR / SINGAPORE / SINGAPUR /
سنغافورة**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Christopher Chua
Secretary-General
Mr Jeffrey Chan
Vice-Chairman
Mr Theam Poh Lim
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr York Chor Tan
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva
Mr Syed Nouredin Syed Hassim
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Eunice Chong
Legal Counsel
Ms Faith Gan
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

**SLOVAQUIE / SLOVAKIA / ESLOVAQUIA /
سلوفاكيا**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Dr Helena Kobzova
President
Ms Zuzana Rosiarová Kesegová
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Dr Igor Grexa
Director-General, Legal and Consular
Affairs, Ministry of Foreign Affairs,
Bratislava
H.E. Mr Anton Pinter
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Drahoslav Štefánek
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Dr Milan Kollár
Director, International Law Department,
Ministry of Foreign Affairs, Bratislava
Mr Peter Selepec
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**SLOVÉNIE / SLOVENIA / ESLOVENIA /
سلوفينيا**

**Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية**

Head of Delegation

Mr Borut Miklavčič
President
Mr Janez Pezelj
Secretary-General
Ms Tina Nemanič
International and Youth Department

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Andrej Logar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Boštjan Jerman
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Savin Jogan
President, Interministerial Committee on
IHL
- Mr Marko Ham
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Tjaša Tanko
Attaché, Ministry of Foreign Affairs,
Ljubljana
- Ms Andreja Korinšek
Intern, Permanent Mission, Geneva

SOMALIE / SOMALIA / SOMALIA / الصومال

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Ahmed M. Hassan
President
- Mr Mohamed Ahmed Mohamed
Coordinator, Field Operations
- Mr Ahmed Abdi Bakal
Deputy Coordinator in Somaliland

SOUDAN / SUDAN / SUDÁN / السودان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Habaib Makhtoum
President
- Mr Mark Akio
Vice-President
- Mr Osman Abdalla
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Dr Ibrahim Margani Ibrahim Mohamed
Kheir
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Omar Dahab Fadol Mohamed
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Rahma Elobied
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva

- Mr Zahir Abdelfadil Agab Ashi
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mahmoud Dogdog
Counsellor, Ministry of Justice, Khartoum
- Mr Salah Elmubarak Yousif Mohamed
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohamed Hassan Khair
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SRI LANKA / SRI LANKA / SRI LANKA /

سري لانكا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Jagath B Abeysinghe
President
- Mr Neville Nanayakkara
Director-General
- Mr Nimal Kumar Sella Hannadige
National Secretary
- Mr Tissa Abeywickrama
Chairman, Movement Task Force

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Sumedha Ekanayake
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Manorie Kumarika Mallikaratchy
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

SUÈDE / SWEDEN / SUECIA / السويد

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Christer Zettergren
Secretary-General
- Ms Marika Bystedt
Youth President of the Swedish Red Cross
- Ms Åsa Molde
Member, Central Board
- Ms Gunilla Ovdahl
Member, Central Board
- Ms Caroline Källner
National Youth Representative
- Ms Ulrika Årehed Kågström
Deputy Secretary-General
- Mr Björn Eder
Head, Disaster Response and Preparedness
- Ms Ingela Holmertz
Head, Health and Social Welfare
- Ms Malin Greenhill
Adviser

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Hans Dahlgren
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Joakim Stymne
State Secretary to the Minister for
International Development Cooperation,
Stockholm
- Ms Maria Hedegård
Director-General for Legal Affairs, Ministry
of Defence, Stockholm
- Mr Bosse Hedberg
Deputy Director-General, Ministry of
Foreign Affairs, Stockholm
- Mr Magnus Lindell
Assistant Director-General, Swedish
International Development Cooperation
Agency, Stockholm
- Mr Johan Borgstam
Director, Ministry of Foreign Affairs, Stockholm
- Mr Per Örneus
Director, Ministry of Foreign Affairs,
Stockholm
- Mr Johan Schaar
Director, Swedish Commission on Climate
Change and Development, Ministry of
Foreign Affairs, Stockholm
- Dr Marie Jacobsson
Principal Legal Adviser on International
Law, Ministry of Foreign Affairs, Stockholm
- Mr Mikael Andersson
Deputy Director, Ministry of Defence,
Stockholm
- Mr Per Byman
Deputy Director, Swedish International
Development Cooperation Agency,
Stockholm
- Mr Mikael Lindvall
Deputy Director, Ministry of Foreign Affairs,
Stockholm
- Ms Cecilia Hellman
Legal Adviser, Swedish National Defence
College, Stockholm
- Mr Richard Tornberg
Legal Adviser, Ministry of Foreign Affairs,
Stockholm
- Mr Jakob Hallgren
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Ann Blomberg
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Anna Furubom Guittet
Programme Officer, Swedish International
Development Cooperation Agency, Stockholm
- Ms Ghazal Voghoui
Intern, Permanent Mission, Geneva

SUISSE / SWITZERLAND / SUIZA / سويسرا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

- Pr Pierre de Senarclens
Vice-Président
- Mme Anne-Marie Huber-Hotz
Vice-Présidente
- M. Daniel Biedermann
Directeur
- Mme Eliane Babel-Guérin
Directrice, Croix-Rouge genevoise
- M. Hubert Bucher
Membre de la Commission des finances
- Dr Dagmar Domenig
Chef du Département de la santé et de
l'intégration
- M. Martin Fuhrer
Chef du Département de la coopération
internationale
- M. Hugo Koeppel
Chef Asile
- Mme Melanie Vincenz
Responsable des relations internationales
- Mme Sabine von Steigner
Responsable du droit international
- M. Hannes Heinimann
Responsable de la gestion des catastrophes
- Mlle Carine Fleury
Responsable Jeunesse
- Mme Clermonde Dominicé
Membre du Comité, Croix-Rouge genevoise
- Mme Rabea Dinkel
Assistante personnelle du Président
- M. Wim Nellestein
Représentant Jeunesse
- État • State • Estado • الدولة
- Chef de Délégation
- S.E. Mme Micheline Calmy-Rey
Présidente de la Confédération suisse
- S.E. M. Blaise Godet
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- S.E. M. Thomas Greminger
Ambassadeur, Chef de la Division
politique IV - Sécurité humaine,
Département fédéral des affaires étrangères,
Berne
- S.E. M. Paul Seger
Ambassadeur, Directeur de la Direction
du droit international public, Département
fédéral des affaires étrangères, Berne
- S.E. M. Roberto Balzaretto
Chef de Cabinet de la Présidente de la
Confédération, Département fédéral des
affaires étrangères, Berne

- M. Toni Frisch
Vice-Directeur de la Direction du développement et de la coopération, Délégué à l'Aide humanitaire, Chef, CSA, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- Mlle Muriel Berset Kohen
Chef de la Section des droits humains et affaires humanitaires, Mission permanente, Genève
- M. Peter Hostettler
Chef du droit international des conflits armés, relations internationales et défense, EM CdA, Département fédéral de la défense, de la protection de la population et des sports, Berne
- M. Daniel Klingele
Chef de la Section droits de l'homme et droit humanitaire, Direction du droit international public, Berne
- M. Stefano Toscano
Chef de la Section politique humanitaire et migration, Division politique IV, Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Franklin Noël Thévenaz
Head, Division, Multilateral Humanitarian Affairs, Berne
- M. Michael Cottier
Collaborateur diplomatique, Direction du droit international public, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- Mlle Anna Ifkovits
Collaboratrice diplomatique, Division politique IV - Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Pietro Lazzeri
Collaborateur diplomatique, Division politique IV - Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Boris Richard
Collaborateur diplomatique, Mission permanente, Genève
- Mlle Jeannine Volken
Collaboratrice diplomatique à la Section Assemblée générale et ECOSOC, Division politique III, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- Mlle Damaris Carnal
Collaboratrice scientifique, Direction du droit international public, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- Mlle Barbara Fontana
Collaboratrice scientifique, Division politique IV - Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Philippe Kaeser
Collaborateur scientifique, Mission permanente, Genève
- M. Georg Stein
Collaborateur scientifique, Division politique IV - Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Alexandre Ghélew
Chargé de programme, Direction du développement et de la coopération/Aide humanitaire, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Martin Jaggi
Chargé de programme, Direction du développement et de la coopération/Aide humanitaire, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- Dr Ronald Dreyer
Coordonnateur du suivi de la Déclaration de Genève sur la violence armée et le développement, Mission permanente, Genève
- M. Saborit Raphael
Chargé de presse, Mission permanente, Genève
- M. Nicolas Lanza
Collaborateur, Direction du développement et de la coopération/Aide humanitaire, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Sotirios Kordatos
Collaborateur, Mission permanente, Genève
- M. Burhan Osman
Collaborateur, Division politique IV - Sécurité humaine, Département fédéral des affaires étrangères, Berne
- M. Silvano Sofia
Collaborateur, Mission permanente, Genève
- M. Dario Oggier
Huissier
- Mlle Martina Filli
Consultante, Direction du droit international public, Berne
- Mlle Christine Büsser
Stagiaire diplomatique, Mission permanente, Genève

SURINAME / SURINAME / SURINAM / سورينام

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Marja Naarendorp
President

Ms Claudette MacIntosh
Youth Commissioner

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

Ms Esther Kuisch
Representative, Paramaribo

Mr Ghiath Ibrahim
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TADJIKISTAN / TAJIKISTAN / TAYIKISTÁN / طاجيكستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Nusratullo Fayzullaev
President

SWAZILAND / SWAZILAND / SUAZILANDIA / سوازيلند

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Elliot Madoda Jele
Acting Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Ms Thembayena Annastasia Dlamini
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE / UNITED REPUBLIC OF TANZANIA / REPÚBLICA UNIDA DE TANZANIA / جمهورية تنزانيا المتحدة

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Msafiri R. Msafiri
National Chairman

Mr Adam O. Kimbisa
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Matern Y.C Lumbanga
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Deusdedit B. Kaganda
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mr Baraka H. Luvanda
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE / SYRIAN ARAB REPUBLIC / REPÚBLICA ÁRABE SIRIA / الجمهورية العربية السورية

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Abdul Rahman Attar
President

Mr Khaled Erksoussi
Member, Board of Directors

Dr Issam Shalhoub
Member, Board of Directors

Dr Ibrahim Shuaep
Member, Board of Directors

Dr Abdul Razzak Jobirou
Secretary-General

Mr Marwan Abdallah
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Dr Faysal Khabbaz Hamoui
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

H.E. Dr Bashar Al Sha'ar
State Minister of the Red Crescent, Damascus

Ms Souheila Abbas
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

TCHAD / CHAD / CHAD / تشاد

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Yaya Mahamat Liguata
Président

M. Idriss Issakha Matar
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Couguere Moussa
Directeur des Tchadiens de l'étranger,
point focal des organisations humanitaires,
ministère des Relations extérieures,
N'Djamena

M. Mahamat Allim Talha
Conseiller, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE / CZECH REPUBLIC / REPÚBLICA CHECA / الجمهورية التشيكية
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Marek Jukl
President
- Dr Jiří Procházka
Secretary-General
- Ms Linda Sochorová
Head, International Department
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- Mr Jaroslav Horák
Director-General, Ministry of Foreign Affairs, Prague
- H.E. Mr Tomáš Husák
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Pavel Hrnčíř
Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Ivana Cervenková
Director, Department of International Law, Ministry of Foreign Affairs, Prague
- Mr Ivo Hartmann
Director-General, Economic and International Affairs, Ministry of Health, Prague
- Mr Vladimír Krska
Head, Department, Ministry of Defence, Prague
- Mr Václav Filec
Adviser, Ministry of Health, Prague
- Ms Renata Kleckova
Adviser, Department of International Law, Ministry of Foreign Affairs, Prague

THAÏLANDE / THAILAND / TAILANDIA / تايلند

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Sawanit Kongsiri
Assistant Secretary-General for External Relations
- Dr Werarit Sittitrai
Director, Strategy and Planning Office
- Ms Sunisa Nivesrungrun
Head, International Relations Department
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- H.E. Mr Sihasak Phuangketkeow
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

- Mr Vijavat Isarabhakdi
Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Pitchayaphant Charnbhumidol
Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Ittiporn Boonpracong
Deputy Director-General, International Organizations Department, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok
- Mr Mungkorn Protoomkaew
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok
- Dr Manaspas Xuto
Adviser, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok
- Ms Cataleya Phatoomros
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Mattanee Kaewpanya
Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok
- Ms Vanassuda Sudhidhanee
Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TIMOR-LESTE / TIMOR-LESTE / TIMOR-LESTE / تيمور - ليشتي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Ms Isabel Guterres
Secretary-General
- Mr Aurelio Guterres
Member, Governing Board
- État • State • Estado • الدولة**
Head of Delegation
- Mr Alain Dick
Chargé d'Affaires a.i., First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Damien Afonso
Delegate, Permanent Mission, Geneva
- Mr Pierre-Etienne Bourneuf
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Ms Noelia Diaz
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Ms Miriam Faid
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Ms Ismaila Pedro Faye
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Ms Charlotte Helletzgruber
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Mr Maricris Jocallaz
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Mr Vladyslav Lanovoy
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Ruxandra Mathia
Attaché, Permanent Mission, Geneva
Ms Kiana Ranjbar
Attaché, Permanent Mission, Geneva
Ms Dorothee Wenk
Attaché, Permanent Mission, Geneva

TOGO / TOGO / TOGO / توغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

M. Kodjo Gagno Paniah
Président
M. Koffi Agbeko Egah
Secrétaire général
M. Laïyabe Romain Lare
Superviseur
M. Kokou Agbeko Tovienyeku
Volontaire

TONGA / TONGA / TONGA / تونغا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Sione Taumoeofolau
Secretary-General

TRINITE-ET-TOBAGO / TRINIDAD AND

TOBAGO/ TRINIDAD Y TOBAGO / ترينيداد وتوباغو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Delia Chatoor
President
Mr Allan Bachan
Director-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

H.E. Mr Dennis Francis
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

TUNISIE / TUNISIA / TÚNEZ / تونس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Chef de Délégation

Dr Tahar Cheniti
Secrétaire général

M. Taoufik Ouanes
Conseiller juridique
M. Khaled Fekih
Coordonnateur Jeunesse, membre de Mena
YCC

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation

M. Samir Labidi
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
M. Mohamed Bel Kefi
Conseiller, Mission permanente, Genève
M. Hatem Landoulsi
Conseiller, Mission permanente, Genève

TURKMÉNISTAN / TURKMENISTAN / TURKMENISTÁN / تركمانستان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Ms Zukhra Yelliyeva
Chairperson
Mr Guvanch Hummedov
Senior Specialist, International
Department
Ms Lachyn Kulhanova
Senior Specialist, International
Department
Mr Shanazar Hojaye
Head, Organizational Development

TURQUIE / TURKEY / TURQUÍA / تركيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Ahmet Lütü Akar
President
Mr Muzaffer Komit
Secretary-General
Mr Omer Tasli
Director-General
Ms Deniz Sölen
Head, International Department
Ms Banu Ertugrul
Deputy Head, International Department
Ms Elif Batmaz
Interpreter
Ms Derya Elif Panayirci
Interpreter

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Ahmet Üzümcü
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Asligül Ügdül
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Levent Sahinkaya
Minister Counsellor, Deputy Director-
General, Directorate General for Multilateral
Political Affairs, Ministry of Foreign Affairs,
Ankara
- Mr Esgel Etensel
First Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Halime Ebru Demircan
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Simla Yasemin Özkaya
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Malike Selçuk Sancar
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Feridun Kemal Feridun
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Tugba Sarayönlü Etensel
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Ali Onaner
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Volkan Oskiper
First Secretary, Directorate General for
Multilateral Political Affairs, Ministry of
Foreign Affairs, Ankara
- Mr Faith Ulusoy
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Emir Yüksel
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE / UKRAINE / UCRANIA / أوكرانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Dr Ivan Usichenko
President
- Dr Valerii Sergovskyi
Deputy Executive Director
- Dr Tetyana Kornilovych
Head, Chernivtsy Regional Branch

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- H.E. Mr Yevhen Bersheda
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Oleksiy Gromazyn
Director, Department of Health Protection,
Ministry of Emergency, Kiev
- Mr Igor Kusliy
Deputy Director, Department of Civil
Protection, Ministry of Emergency, Kiev
- Ms Olena Yakovenko
Chief of Section, Department of
International Cooperation, Ministry of
Justice, Kiev
- Mr Andrii Kasianov
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

URUGUAY / URUGUAY / URUGUAY / أوروغواي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

- Dra. Nívea Lucinda García de Meerhoff
Presidenta
- Sra. María Lourdes Bone Dadalt
Representante
- Dr. Walter Meerhoff Behrens
Miembro

État • State • Estado • الدولة

Jefe de Delegación

- S.E. Sr. Alejandro Artucio
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Lucía Trucillo
Ministra, Misión Permanente, Ginebra

VANUATU / VANUATU / VANUATU / فانواتو

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr James Woodford
President

VENEZUELA / VENEZUELA (BOLIVARIAN
REPUBLIC OF) / VENEZUELA / فنزويلا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Jefe de Delegación

- Sr. Mario Villarroel Lander
Presidente

Sr. Carlos Montiel
Secundo Vicepresidente

Dr. Hernán Bongioanni
Secretario General

Sra. Norka Sierraalta de Villarroel
Presidenta del Comité de Acción Social

Dr. Julio César Pineda
Asesor Legal

Sr. Morris Villarroel Lander
Asesor

Sra. Yolanda Camporini
Consultora

Dr. Silvio Bongionanni
Miembro

Sra. Jacqueline Raaz Sequera
Miembro, Cruz Roja Juventud

Lic. Deisy Vasquez
Miembro

Sr. Miguel Villarroel
Miembro

Dra. Li-Tai Zamora de Bongioanni
Miembro

Sra. Ana Pérez
Miembro

État • State • Estado • الدولة
Jefe de Delegación

S.E. Sr. Óscar Carvallo Valencia
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Berardo Torres Rodríguez
Coronel, Sub Director Nacional de
Protección Civil y Administración de
Desastres, Caracas

Sr. José Luis Betancourt Márquez
Coronel, Director de Relaciones
Internacionales de la Dirección Nacional
de Protección Civil y Administración de
Desastres, Caracas

Sr. Juan Arias Palacio
Embajador, Representante Permanente
Alternativo, Misión Permanente, Ginebra

Sra. María Elena Dos Santos
Tercera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Diego Ibarra
Tercer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sra. Mariela González
Asistente Técnica, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Leonel Lobo
Asistente Técnico, Misión Permanente,
Ginebra

VIET NAM / VIET NAM / VIETNAM / فييت نام
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Tang Ngoc Tran
President

Mr Thai Van Doan
Vice-President and Secretary-General

Ms Thuy Thi Hong Luong
Deputy Director, International Relations and
Development Department.

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

Mr Van Mien Vu
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN / YEMEN / YEMEN / اليمن
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Dr Mohammed Ahmed Al-Kabab
President

Mr Abbas Ali Zabarah
Secretary-General

Dr Merfat Mogalli
Assistant Secretary-General for Women's
Activities

Dr Mejali Mirfat
Member

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

Mr Abdulmalik Aleryani
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission, Geneva

Mr Fawaz Al-Rassas
Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE / ZAMBIA / ZAMBIA / زامبيا
Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

Mr Kelvin Chundu
President

Mr Charles Mushitu
Secretary-General

Mr Elias Mutale
Legal Adviser

État • State • Estado • الدولة
Head of Delegation

Dr Austin Charles Job Sichinga
Permanent Secretary, Office of the Vice-
President, Lusaka

- Mr Mathias Daka
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Isabel Mutinta Mattyola-Lemba
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Patricia Sikazwe Kasapatu
State Advocate, Lusaka
- Ms Prudence Yande Mwape
Head, Research and Planning, Lusaka

ZIMBABWE / ZIMBABWE / ZIMBABUE / زيمبابوي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional •
الجمعية الوطنية

Head of Delegation

- Mr Edmore Shamu
National President
- Ms Emma Kundishora
Secretary-General

État • State • Estado • الدولة

Head of Delegation

- Mr Chitsaka Chipaziwa
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Enos Mafemba
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Chameso Mucheka
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

COMITÉ INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE (CICR) / INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (ICRC) / COMITÉ INTERNACIONAL DE LA CRUZ ROJA (CICR) / اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Chef de Délégation

- M. Jakob Kellenberger
Président
- M. Jacques Forster
Vice-Président permanent
- M. Olivier Vodoz
Vice-Président
- M. Jean Abt
Membre du Comité
- M. Jenö C.A Staehelin
Membre du Comité
- M. Daniel Thürer
Membre du Comité
- M. Angelo Gnaedinger
Directeur général
- M. Yves Daccord
Directeur de la communication

- M. Pierre Kraehenbuehl
Directeur des opérations
- Mme Doris Pfister
Directrice des ressources et du soutien
opérationnel
- M. Philip Spoerri
Directeur du droit international et de la
coopération au sein du Mouvement
- M. Jacques Stroun
Directeur des ressources humaines
- M. Balthasar Staehelin
Directeur adjoint des opérations
- Mme Brigitte Troyon-Borgeaud
Directrice adjointe du droit international et
de la coopération au sein du Mouvement
- M. Jean-Luc Blondel
Conseiller personnel du Président
- M. Alain Aeschlimann
Chef de la Division protection
- M. Bruce Biber
Chef de la Division coopération et
coordination au sein du Mouvement
- M. Jean-Philippe Lavoyer
Chef de la Division juridique
- Mme Elizabeth Twinch
Chef de la Division assistance
- M. Eduard Abegg
Chef adjoint de la Division coopération et
coordination au sein du Mouvement
- M. Knut Doermann
Chef adjoint de la Division juridique
- M. Peter Herby
Chef de l'Unité armes
- M. Yves Petermann
Chef de l'Unité diplomatie humanitaire
- M. Florian Westphal
Chef des relations avec les médias (Porte-
parole de la délégation du CICR)

FÉDÉRATION INTERNATIONALE DES SOCIÉTÉS DE LA CROIX-ROUGE ET DU CROISSANT- ROUGE / INTERNATIONAL FEDERATION OF RED CROSS AND RED CRESCENT SOCIETIES / FEDERACIÓN INTERNACIONAL DE SOCIEDADES DE LA CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA / الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

Head of Delegation

- Mr Juan Manuel Suárez del Toro
President
- Mr Shimelis Adugna
Vice-President
- Dr Raymond Forde
Vice-President

Mr	Tadateru Konoe Vice-President	Mr	Mike Goodhand Acting Head, Logistics Department
Prof.	René Rhinow Vice-President	Mr	Alistair Henley Head, Zone, Kuala Lumpur
Mr	Bengt Westerberg Vice-President	Mr	Marwan Jilani Head, Zone, Amman
Mr	Chrystold Chetty Chairman, Finance Commission	Mr	Frank Kennedy Head of the South Pacific Office
Dr	Raimondo Fattori Honorary Legal Adviser	Ms	Françoise Le Goff Head, Zone, Johannesburg
Mr	Markku Niskala Secretary-General	Ms	Andree Lorber-Willis Head, Administration Department
Mr	Ibrahim Osman Deputy Secretary-General	Ms	Lorraine Mangwiro Head, Human Resources Department, Acting Manager Human Resources Operations
Mr	Encho Gospodinov Director, National Society and Field Support Division	Ms	Asha Mohamed Head, Zone, Nairobi
Mr	Thomas Gurtner Director, Coordination and Programmes Division	Mr	Hugh Peterken Head, Information Systems Department
Mr	Stephen Ingles Director, Support Services	Mr	Peter Rees Head, Operations Support Department
Mr	Pierre Duplessis Special Envoy of the Secretary-General	Mr	Graham Saunders Head, Shelter Department
Mr	Mukesh Kapila Special Representative of the Secretary- General, HIV/AIDS	Mr	Alasan Senghore Head, Zone, Dakar
Mr	Jerry Talbot Special Representative, Tsunami Response	Ms	Michaela Told Acting Head, Principles and Values Department
Ms	Malika Aït-Mohamed-Parent Head, Cabinet, Office of the Secretary- General	Ms	Anitta Underlin Head, Zone, Budapest
Ms	Luntan Bayarmaa Head, Organizational Development Department	Mr	Xavier Castellanos Assistant Director, Americas Zone, Panama
Mr	Michael Davis Head, Finance Department	Ms	Yulia Gusynina Coordinator, International Conference and Council of Delegates, Cooperation and Governance Support
Mr	Bruce Eshaya-Chauvin Head, Health and Care Department	Mr	Christopher Lamb Special Adviser, International Representation
Mr	Frank Mohrhauer Head, Cooperation and Governance Support	Mr	Leon Prop Assistant Director, Europe Zone, Budapest
Mr	Mohammed Mukhier Head, Disaster Policy and Preparedness Department	Ms	Elise Baudot Legal Counsel
Mr	Martin Faller Head, Strategic Partnerships and Business Development	Mr	Santiago Gil Garcia Senior Transition Adviser, Coordination and Programmes Division
Mr	José Garcia-Lozano Head, Zone, Panama		

2.2
COMMISSION PERMANENTE
DE LA CROIX-ROUGE ET DU CROISSANT-ROUGE
STANDING COMMISSION
OF THE RED CROSS AND RED CRESCENT
COMISIÓN PERMANENTE
DE LA CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA
اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

H.E. Dr Mohamed Al-Hadid
Chairman
Ms Janet Davidson
Vice-Chairwoman
H.E. Mr Philippe Cuvillier
Member
Ms Zoy Katevas De Sclabos
Member
Mr Freddy Karup Pedersen
Member
Ms Helena Korhonen
Head, Secretariat

Office of the Commissioner

H.E. Mr Stephan Husy
Commissioner of the 30th International
Conference
Mr Pascal Rapillard
Assistant to the Commissioner of the
Conference

2.3 OBSERVATEURS OBSERVERS OBSERVADORES المراقبون

**2.3.1 SOCIÉTÉS NATIONALES EN
ATTENTE DE RECONNAISSANCE
ET D'ADMISSION / NATIONAL
SOCIETIES AWAITING
RECOGNITION AND ADMISSION /
SOCIEDADES NACIONALES EN
ESPERA DE RECONOCIMIENTO Y
ADMISIÓN /**
الجمعيات الوطنية
بانتظار الاعتراف بها وقبولها

**2.3.2 ENTITÉS ET ORGANISATIONS
AYANT PARTICIPÉ EN QUALITÉ
D'OBSERVATEURS / ENTITIES
AND ORGANIZATIONS THAT
PARTICIPATED AS OBSERVERS/
ENTIDADES Y ORGANIZACIONES
QUE HAN PARTICIPADO EN
CALIDAD DE OBSERVADORAS /**
الكيانات والمنظمات
التي شاركت بصفة مراقب

ERITREA / RED CROSS SOCIETY OF ERITREA

Head of Delegation

Ms Alganesh Kidane
Secretary-General

TUVALU / RED CROSS SOCIETY OF TUVALU

Head of Delegation

Mr Kiatoa Ulika
Board Member

PALESTINE

Head of Delegation

H.E. Mr Mohammad Abu-Koash
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Observer Mission, Geneva
Mr Taissir Al-Adjouri
Counsellor, Permanent Observer, Permanent
Observer Mission, Geneva
Mr Imad Zuhairi
Counsellor, Permanent Observer, Permanent
Observer Mission, Geneva

Association Médicale Mondiale

Head of Delegation

Dr Julia Seyer
Member

CARE International

Head of Delegation

Mr Jonathan Mitchell
Director, Emergency Response

Caritas International

Chef de Délégation

Mme Francesca Merico

Membre

Mlle Floriana Polito

Assistante de programme

Centre for Humanitarian Dialogue (Henry Dunant)

Head of Delegation

Mr Andy Andrea

Director, Communications

Ms Flore Brannon

Communications Officer

Ms Valeri Zieba

Communications Officer

European Union – Commission of European Communities

Head of Delegation

Mr Eckart Guth

Ambassador, Head of Delegation

Mr Thierry Bechet

Minister Counsellor

Mr Kim Eling

First Secretary, Permanent Delegation

Ms Kristin Hedstrom

Desk Officer, Red Cross and International
Organizations

Mr André Mollard

Attaché

Mr Bruno Hanses

Attaché

Fédération internationale Terre des Hommes

Chef de Délégation

M. Peter Brey

Vice-Président

Mme Loredana Marchetti

Chargée de projet Asie

Mme Eylah Kadjar

Coordonnatrice

Fédération mondiale des anciens combattants (FMAC)

Chef de Délégation

M. Serge Wourgaft

Président d'honneur

Fonds des Nations Unies pour la population (UNFPA)

Chef de Délégation

Mme Siri Tellier

Directrice de bureau

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Head of Delegation

Ms Sylvie Wabbes-Candotti

Agronomist, Operations Officer, Emergency
Operations Service

Ms Teresa Buerkle

Information Officer

Friends World Committee for Consultation Comité Consultation (Quakers)

Head of Delegation

Mr David Atwood

Representative (Disarmament and Peace)

Ms Yvette Issar

Programme Assistant (Disarmament and
Peace)

Ms Siobhan Sparkes McNamara

Programme Assistant (Human Rights and
Refugees)

Ms Rachel Brett

Representative, Human Rights and Refugees
Programme

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights

Head of Delegation

Prof. Marco Sassòli

President of Council

Dr Vincent Chetail

Director

Prof. Andrew Clapham

Director

Ms Louise Doswald-Beck

Professor, Graduate Institute of International
Studies, Geneva

Ms Paola Gaeta

University Law Professor

Mr Gilles Giacca

Researcher

Ms Sharon Weill

Researcher

Mr Mamadou Hebie

Assistant Researcher

Ms Fiona Le Diraison

Assistant

Ms Katherine Del Mar

Member

Geneva Call

Chef de Délégation

- Mme Elisabeth Decrey
Présidente
- M. Martin Damary
Directeur
- M. Pascal Bongard
Directeur de programme
- M. Philippe Gazagne
Administrateur de programmes
- Mlle Gaëlle Cornuz
Membre
- Dr Jean-Damascène Gasanabo
Membre

Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)

Head of Delegation

- Ms Anne-Marie Buzatu
Member

Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD)

Head of Delegation

- Dr Cornelio Sommaruga
President
- Dr Davide Orifici
Policy Adviser and External Relations Officer
- Ms Sheree Bailey
Specialist, Victim Assistance

Global Humanitarian Forum

Head of Delegation

- Mr Meinrad Studer
Director
- Ms Cécile Couteau
Head AI Communication AI
- Mr Martin Frick
Head, Stakeholder Relations
- Ms Isabelle Borgeaud
Communications Officer
- Mr Amaury De Bruijn
Member
- Ms Eleonora del Balzo
Member
- Ms Amna Smailbegovic
Member
- Ms Celina Schwartz
Member

Handicap International

Head of Delegation

- Mr Stanislas Brabant
Head, Policy Unit

Harvard University Program on Humanitarian Policy and Conflict Research

Head of Delegation

- Mr Claude Bruderlein
Director
- Mr Bruno Demeyere
Member
- Dr Yoram Dinstein
Member
- Mr Maarten Merkelbach
Member

HelpAge International

Head of Delegation

- Mr Richard Blewitt
Chief Executive

Humanitarian Accountability Partnership (HAP)

Head of Delegation

- Ms Susanna Söderström
Office Manager

Humanitarian Futures Programmes

Head of Delegation

- Dr Randolph Kent
Director
- Ms Rosemary Oglesby
Programme Coordinator

International Association of Initiatives for Change

Head of Delegation

- Ms Danielle Maillefer
Director

International Civil Defence Organization (ICDO)

Head of Delegation

- Mr Evgeny Vasiliev
Deputy Secretary-General
- Mr Stéphane Davin
Legal Adviser

International Commission on Missing Persons (ICMP)

Head of Delegation

- Mr Andreas Kleiser
Director, Policy and Cooperation

International Council of Nurses

Head of Delegation

- Ms Jill Caughley
Consultant

International Criminal Court

Head of Delegation

- Mr Hans Bevers
Legal Adviser, Office of the Prosecutor
- Ms Jennifer Khurana
Adviser, External Relations

International Humanitarian Fact-Finding Commission

Chef de Délégation

- H.E. Mme Christine Schraner-Burgener
Secrétaire général
- M. Ghalib Djilali
Vice-Président
- Lt Gen. Satish Nambiar
Expert
- M. Joël Floris
Assistant
- M. Reynald Veillard
Membre

International Institute of Humanitarian Law

Head of Delegation

- H.E. Dr Maurizio Moreno
President
- Prof. Michel Veuthey
Vice-President
- Dr Stefania Baldini
Secretary-General
- Mr Gianluca Beruto
Assistant to the Secretary-General
- Ms Anne Quintin
Member

International Islamic Relief Organization

Head of Delegation

- Dr Adnan Basha
Secretary-General
- Dr Majdi H. Al-Toukhi
Manager, Health Care Department
- Ms Fawzia Al Ashmawi
Representative

International Labour Organization (ILO)

Head of Delegation

- Mr Alfred Gondo
Humanitarian Affairs Officer
- Mr Sandjiman Mamder
International Officer

International Life Saving Federation (ILS)

Head of Delegation

- Dr Klaus Wilkens
Vice-President

International Olympic Committee (IOC)

Head of Delegation

- Ms Katia Mascagni
Head, International Organizations' Relations and Cooperation

International Council of Voluntary Agencies

Head of Delegation

- Mr Ed Schenkenberg
Coordinator
- Mr Myke Leahy
Information Officer
- Ms Manisha Thomas
Policy Officer

International Organization for Migration (IOM)

- Ms Vanja Kullander
Intern

International Social Service

Head of Delegation

- Mr Gabriel Frossard
Secretary-General
- Ms Anna Libri
Director
- Ms Anna Rosa Loiacono
Consultant
- Ms Julie Capewell
Observer

International Society for Military Law and the Law of War

Head of Delegation

- Dr Dieter Fleck
Honorary President

Islamic Relief Worldwide

Head of Delegation

- Mr Jamal Krafess
Director
- Mr Rachid Lahlou
President
- Mr Mehdi Ben Mrad
Officer, International Affairs
- Ms Mersiha Grabus
Project Coordinator

Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)

Head of Delegation

- Ms Helen Frary
Chief, Board and UN Relations

Ligue des États arabes

Chef de Délégation

- S.E. M. Saad Alfarargi
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Ali El-Fathi
Ministre plénipotentiaire
- M. Osman El Hajje
- M. Salah Aeid
- M. Hafedh Tounsi

Médecins sans frontières

Head of Delegation

- Mr Christopher Stokes
Secretary-General
- Mr Emmanuel Tronc
Coordinator, Policy and Advocacy

Ordre Souverain et Militaire de Malte

Head of Delegation

- H.E. Ms Marie-Thérèse Pictet-Althann
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Hendrick Charles Krauskopf
Delegate
- Mr Marc De Skowronski
Minister Counsellor, Observer

Arab Organization of Red Crescent and Red Cross Societies (General Secretariat)

Head of Delegation

- Mr Abdulla Bin Mohammed Al-Hazaa
Secretary-General
- Dr Ali Najib
Legal Adviser
- Mr Galal Abdel Majeed
Administrative Director

Organisation de la Conférence islamique

Chef de Délégation

- S.E. M. Babacar Ba
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Mojtaba Amiri Vahid
Observateur permanent adjoint, Mission
permanente, Genève

Organisation internationale de la francophonie

Chef de Délégation

- S.E. M. Libere Bararunyeretse
Représentant permanent
- Mme Sandra Coulibaly Leroy
Représentante adjointe
- Mme Nathalie Odounlami
Assistante politique et juridique

Oxfam

Head of Delegation

- Mr Mark Prasopa-Plaizier
Conflict and Humanitarian Policy Adviser

Pan Pacific and South East Asia Women's Association (PPSEAWA)

Head of Delegation

- Ms Clarissa Starey
Representative

Parliamentary Union of the OIC Member States (PUIC)

Head of Delegation

- H.E. Mr Ibrahim Auf
Secretary-General
- H.E. Mr Mohammad Peyrovi
Ambassador, Assistant Secretary-General

Pax Christi International

Head of Delegation

- Ms Magda Van Damme
Observer

Steering Committee for Humanitarian Response

Head of Delegation

- Ms Eva von Oelreich
Executive Secretary

United Nations Children's Fund (UNICEF)

Head of Delegation

- Mr Jean-Claude Legrand
Senior Adviser, Child Protection

United Nations Development Programme (UNDP)

Head of Delegation

- Ms Cécile Molinier
Director, Liaison Office in Geneva
- Ms Salwa Al-Dalati
Communications Associate
- Ms Pari Zarrabi
Communications Assistant

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA)

Head of Delegation

- Mr Hansjoerg Strohmeyer
Chief, Policy Development and Studies
Branch
- Mr Kasidis Rochanakorn
Director
- Ms Norah Niland
Chief, Office of the Director, Policy
Development Section
- Mr Ramesh Rajasingham
Head, Office

Ms	Rusu Sharon Chief, External Relations and Support Mobilization Branch	United Nations Office of the High Commissioner for Refugees (UNHCR) <i>Head of Delegation</i>
Mr	Fabrizio Gentiloni Chief of Section, Emergency Preparedness	Mr Daniel Endres Deputy Director, Emergency and Technical Support
Ms	Emanuela Gillard Head, Protection of Civilians Section, Policy, Development and Studies Branch	Mr Jeff Crisp Head, Policy Development and Evaluation Service
Mr	Dusan Zupka Deputy Chief of Section, Emergency Preparedness	Ms Christina Linner Head, Inter-Organization Desk, Secretariat and Inter-Organization Service
Mr	Roy Brooke Humanitarian Affairs Officer	Ms Catherine Walker Acting Head, Secretariat and Inter- Organization Service
Mr	Michael Meier Humanitarian Affairs Officer	Mr Mathijs Le Rutte Senior Legal Officer, Protection Operations and Legal Advice Section
Mr	Takeo Murakami Humanitarian Affairs Officer	Ms Carmen Aramburu Senior Public Health Officer, Public Health and HIV Section
Mr	Christophe Schmachtel Associate Humanitarian Affairs Officer	Ms Maria Bances Del Rey Legal Officer
Ms	Irina Zodrow Humanitarian Affairs Officer	Ms Gisela Thater Legal Officer
Ms	Virginie Bohl Programme Assistant	Mr Aidan Cronin Associate Programme Officer, Public Health and HIV Section
United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (UNOHCHR) <i>Head of Delegation</i>		Ms Jane Janz Associate Inter-Organization Officer, Secretariat and Inter-Organization Service
Ms	Kyung-Wha Kang Deputy High Commissioner for Human Rights	Mr Tarik Kurdi UN Official
Mr	José Luis Gomez Del Prado Chairman-Rapporteur, Working Group on the Use of Mercenaries	
Ms	Maymuchka Lauriston Human Rights Officer	United Nations Organization (UNO) <i>Head of Delegation</i>
Mr	Chris Mburu Human Rights Officer	Mr Berhane Tewolde-Medhin Representative, ICRAC - CITRAC
Ms	Adriana Zarraluqui Human Rights Officer	Mr Tim Caughley Director, Disarmament Affairs
Ms	Christina Meinecke-Chalev Programme Officer	Mr Peter Kolarov Political Affairs Officer
Mr	Javier Burgos Intern	

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)

Head of Delegation

- Mr Matthias Burchard
Head, UNRWA Representative Office,
Geneva
- Ms Elena Mancusi
Senior Liaison Officer, UNRWA
Representative Office, Geneva
- Ms Maria Gilani
Intern

World Council of Churches

Head of Delegation

- Dr Manoj Kurian
Programme Executive, Health and Healing,
World Council of Churches

World Federation of United Nations Associations

Head of Delegation

- Dr Daphné Romy
Director
- Mr Rayane Ben Amor
Member
- Ms Anna Grigoryan
Member
- Ms Keltoum Irbah
Member
- Ms Li Yining
Member

World Food Programme (WFP)

Head of Delegation

- Dr Daly Belgasmi
Director
- Ms Ariane Waldvogel
Liaison Officer
- Ms Teresa Buerkle
Information Officer

World Health Organization (WHO)

Head of Delegation

- Dr Margaret Chan
Director-General
- Mr Joy Backory
UNAIDS Partnership Adviser

- Dr Ala Alwan
Assistant to the Director-General
- Dr Hiroki Nakatani
Assistant to the Director-General
- Dr Anders Nordstrom
Assistant to the Director-General
- Mr Alex Ross
Director
- Mr Dudley McArdle
Counsellor for the Assistant to the Director-General
- Mr Steven Solomon
Principal Legal Officer
- Mr Igor Rosov
Programme on Partnerships and UN
Reform, Office of the Director-General
- Ms Fatima Khan
External Relations Officer
- Mr Lars Tillfors
External Relations Officer
- Dr Neelam Dhingra-Kumar
Coordinator, Blood Transfusion Safety
- Mr Peter Mertens
Coordinator
- Mr Xavier Descarpentis
Coordinator
- Ms Loubna Al Atlassi
Technical Officer

World Meteorological Organization (WMO)

Head of Delegation

- Mr Rodolfo De Guzman
Special Adviser to the Secretary-General

World Society for the Protection of Animals (WSPA)

Head of Delegation

- Dr Larry Winter Roeder
Director, UN Affairs

World Vision International

Head of Delegation

- Mr Thomas Getman
Executive Director, International Relations
- Mr Phillippe Guiton
Director, Humanitarian Affairs

2.4 INVITÉS GUESTS INVITADOS

المدعوون

2.4.1 ORATEURS INVITÉS / GUEST SPEAKERS / ORADORES INVITADOS /

المتكلمون الضيوف

Cérémonie d'ouverture et panel / Opening ceremony and panel discussion/ Acto de apertura y debate en panel /

حفل الافتتاح والمناقشة العامة

- H.E Ms Micheline Calmy-Rey
President of the Swiss Confederation
- Ms Lyse Doucet
Presenter and Special Correspondent, BBC
World – Panel
- Dr Seug-Soo Han
Special Envoy of the UN Secretary-General
on Climate Change - Panel
- Mr Shaban Mawanda
Member, Youth Commission, Uganda Red
Cross Society – Panel
- Ms Ndioro Ndiaye
Deputy Director-General, International
Organization for Migration – Panel
- Ms Sima Samar
Chairwoman, Afghan Independent Human
Rights Commission – Panel
- Dr David Heymann
Assistant Director-General, World Health
Organization - Panel
- Mr Guy Mettan
President, Geneva Red Cross

Séances plénières / Plenary session / Sesión plenaria / الجلسات العامة

- Mr Pär Stenbäck
Monitor, Process of Implementation of the
Memorandum of Understanding between
the Magen David Adom and the Palestine
Red Crescent Society, Minister HC, Helsinki

Commissions, ateliers et événements parallèles / Commissions, workshops and side events / Comisiones, talleres y eventos paralelos /

اللجان وورش العمل والأحداث المنظمة على هامش المؤتمر

- Dr Charles Agbo
Director of Planning, research and
Forecasting, Nigerian Emergency
Management Agency - Commission C
- Mr Talal Alqadah
Director, University of Jordan
- Dr Salvano Briceño
Director, United Nations International
Strategy for Disaster Reduction –
Commission C
- Ms Barbara Epstein
Director, Community Advocacy Israel
- Mr Christopher Hedges
Policy Project Manager, United Kingdom
Border and Immigration Agency
- Ms Kyung-Wha Kang
UN Deputy High Commissioner for Human
Rights
- Mr Raymond Kendall
Former Honorary Secretary-General of
Interpol, the Senlis Council
- Mr Erkki Kourula
Judge, International Criminal Court, The
Hague
- Dr Xavier Philippe
Professeur de droit public, faculté de droit,
Université Paul Cézanne Aix-Marseille III
- Mr Emmanuel Reinert
Executive Director, the Senlis Council
- Mr Anthony Rogers
Senior Fellow, Lauterpacht Centre for
International Law
- Mr Yves Sandoz
Member of the Committee, ICRC
- Dr Hugo Slim
Member, Corporate for Crisis

- Mr Maksim Stanisic
Representative, Ministry of Human Rights
and Refugees, Bosnia-Herzegovina
- Prof. Jim Torczyner
Director, McGill Middle East Program in
Civil Society and Peace Building
- Mr Sami Zaidalkilani
McGill Middle East Program in Civil Society
and Peace Building

**2.4.2 CROIX-ROUGE ET CROISSANT-
ROUGE / RED CROSS AND RED
CRESCENT / CRUZ ROJA Y MEDIA
LUNA ROJA /
الصليب الأحمر والهلال الأحمر**

- Mr Stephen Davey
Chairman, Joint ICRC/International
Federation Commission for National Society
Statutes
- Mr Roger Mayou
Director, International Red Cross and Red
Crescent Museum
- Mr Patrick Auderset
Project Manager, Acquisitions and
Preservation, International Red Cross and
Red Crescent Museum
- Mr Mohamed Musthafa Ahmed
Member of the Maldivian Red Crescent
Organization
- Mr Ibrahim Shafeeg
Member of the Maldivian Red Crescent
Organization

**2.4.3 AUTRES INVITÉS / OTHER
GUESTS / OTROS INVITADOS /
ضيوف آخرون**

- Mr James Cockayne
Associate, International Peace Academy
(IPA)
- Mr Paul Flynn
Member of Parliament, House of Commons
- Ms Jamila Dorner
Musician
- Mr Brooks Giger
Musician
- Prof. Otto Hieronymi
Department of International Relations,
Webster University, Geneva
- Mr Ricardo Zapata
UN-ECLAC Focal Point for Disaster
Evaluation, Red Cross/Red Crescent Climate
Centre
- Ms Liliane Zossou
HEI/PSIS
- Mr Tom Corsellis
Co-Manager, Shelter Centre
- Ms Antonella Vitale
Co-Manager, Shelter Centre
- Mr Hillel Neuer
Executive Director, UN Watch
- Mr Leon Saltiel
Director of Communications, UN Watch



1.3 دعوة

إلى الأعضاء والمراقبين في مجلس المندوبين
لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية
جنيف، سويسرا، 23 - 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

جنيف، 21 مايو/أيار 2007

سيداتي، سادتي،
عملاً بالنظام الأساسي والنظام الداخلي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، يسعدنا أن ندعوكم إلى الدورة المقبلة لمجلس المندوبين الذي سينعقد في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف من 23 إلى 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وستستضيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سوياً مجلس المندوبين وترحبان بكم في جنيف

يوم الجمعة 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

على الساعة التاسعة والنصف صباحاً (9:30) في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف (CICG)، العنوان:

International Conference Centre of Geneva (CICG)

Rue de Varembe, 15 – 1211 Geneva 20

وترد مسودة جدول الأعمال المؤقت التي أعدتها اللجنة الدائمة مرفقة بهذه الدعوة وتأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة من الجمعيات الوطنية كرد على الاستشارات التمهيدية التي أطلقت في 9 مارس/آذار 2007.

وتنص المادة 6.2 من النظام الداخلي للحركة على أن تصل أية ملاحظات أو تعديلات أو إضافات تتعلق بجدول الأعمال المؤقت إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المجلس بستين يوماً على الأقل أي في موعد أقصاه 22 سبتمبر/أيلول 2007. وبغية تبسيط عملية استكمال وثائق العمل الخاصة بالمجلس، يرجى إرسال أية تعليقات تودون التقدم بها إلى غاية 1 سبتمبر/أيلول 2007 إلى:

أمانة اللجنة الدائمة، على العنوان التالي:

Secretariat of the Standing Commission

of the Red Cross and Red Crescent

17, chemin des Crêts

1211 Geneva 19

Switzerland

وسترسل إليكم وثائق العمل المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال مجلس المندوبين في الوقت المناسب. وتفضلوا، سيداتي سادتي، بقبول فائق التقدير والاحترام

الدكتور جاكوب كليبرغر

الرئيس

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيد خوان م. سواريس ديل تورو

الرئيس

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال

الأحمر

ينعقد مجلس المندوبين مباشرة بعد الدورة الاستثنائية لمجلس الإدارة (19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007) ودورة الهيئة العامة للاتحاد الدولي التي ستعقد من 20 إلى 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.



المؤتمر الدولي للتأشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر



2.3

جدول الأعمال

مجلس المندوبين

للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، 23 و 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

الجلسة الافتتاحية

الكلمة الرئيسية حول وضع الحركة يلقيها رئيس اللجنة الدائمة

1- الانتخابات وجدول الأعمال والمسائل الإجرائية

- 1-1 افتتاح الجلسة من قبل رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- 2-1 انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائب الرئيس والأمناء
- 3-1 اعتماد جدول أعمال المجلس

2- أعمال اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تقرير بشأن عمل اللجنة الدائمة منذ انعقاد مجلس المندوبين عام 2005 والعمل المضطلع به في الحركة عملاً بالمؤتمر الدولي التاسع والعشرين؛
(يتخذ قرار بشأنه) - مشروع قرار يتضمن تجديد نظام التوزيع المستخدم لتمويل اللجنة من جانب مكونات الحركة.
3- الطبيعة الخاصة للصليب الأحمر/الهلال الأحمر - الطريق نحو علاقة متميزة / فريدة وشراكات فعالة بين الدول ومكونات الحركة
(يتخذ قرار بشأنه) مشروع قرار لإنشاء مجموعة أدوات بشأن الشراكات الجيدة، بما في ذلك تلك ذات الصلة بالدور المساعد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية، بهدف التحضير لموافقة أعضاء المؤتمر الدولي على الإطار المتعلق بالدور المساعد للجمعيات الوطنية وفهم مشترك له.

4- إعادة الروابط العالمية

[يتخذ قرار بشأنه] - مشروع قرار لاعتماد استراتيجية عشرية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال إعادة الروابط العالمية (2008-2018).

5- الهجرة

(يتخذ قرار بشأنه) - مشروع قرار لمعالجة ضرورة وضع إطار عمل يتعلق بمسألة الهجرة.

6- التدابير التكميلية لاتفاق إشبيلية

تقرير الفريق الذي تم إنشاؤه بموجب القرار 8 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005، وتوصياته.
(يتخذ قرار بشأنه) - مشروع قرار لاعتماد التوصيات السبع للتقرير وضمان التنفيذ الكامل لاتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية.

7- استراتيجية الحركة

1- تنفيذ استراتيجية الحركة

تقرير اللجنة الدائمة بشأن تنفيذ الأعمال العشرة للاستراتيجية والعمل 4 في ما يتعلق بمراجعة الحركة بموجب القرار 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2005
(يتخذ قرار بشأنه) - مشروع قرار لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية و:



– تذكير الجمعيات الوطنية بالتزامها في مراجعة نظامها الأساسي بحلول عام 2010 (العمل 3)،
– الأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمتها اللجنة الدائمة بشأن تنظيم الاجتماعات الدولية داخل الحركة (العمل 4)،
– النظر في «الدراسة حول استخدام الشارة في العمليات واستخدامها لأغراض تجارية» لتعزيز تنفيذ القواعد التي تنظم استخدام الشارات (العمل 10).

2-7 دراسة بشأن مسائل تشغيلية وتجارية ومسائل أخرى غير تشغيلية تتعلق باستخدام الشارة (المهمة العاشرة)
[للاطلاع] – دراسة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
3-7 استعراض النظم الأساسية للجمعيات الوطنية (المهمة الثالثة)
[للاطلاع] – تقرير عن الأنشطة من اللجنة المشتركة للاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن النظام الأساسي للجمعيات الوطنية

8- الأسلحة والقانون الدولي الإنساني

تقرير المتابعة بشأن القرار 2 الصادر عن مجلس المندوبين في عام 2005 تقدمه اللجنة الدولية
[يتخذ قرار بشأنه] – مشروع قرار برعاية مجموعة من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية لمعالجة العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية.

9- تقرير حول صندوق الإمبراطورة شوكن

[للاطلاع] – تقرير عن أنشطة صندوق الإمبراطورة شوكن لعام 2006 والنصف الأول من عام 2007

10- المهام الدستورية للمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ستطلع مكونات الحركة على جدول الأعمال والمسائل التي سيتطرق إليها المؤتمر الدولي الثلاثون: الأهداف الأربعة للمؤتمر والعمل في اللجان ولجنة الصياغة وانتخاب اللجنة الدائمة وورش العمل وأي مسائل أخرى تثيرها الجمعيات الوطنية كأعضاء في المؤتمر.
ستجتمع اللجان في 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2007
(ثلاث لجان متوازية تعالج المسائل نفسها)
1-10 اعتماد جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
[يتخذ قرار بشأنه] – وفقاً للمادة 2-14 (ب) من النظام الأساسي للحركة، يعتمد مجلس المندوبين جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
2-10 ترشيح المسؤولين المقترحين للمؤتمر: الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام والأمناء العامون المساعدون، ومسؤولون آخرون
[يتخذ قرار بشأنه] – وفقاً للمادة 2-14 (أ) من النظام الأساسي للحركة، يقترح مجلس المندوبين على المؤتمر أسماء المرشحين لشغل المناصب الواردة في الفقرة 3 من المادة 11

11- مسائل أخرى

12- تاريخ ومكان انعقاد مجلس المندوبين القادم

مساء يوم 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2007
حفل توزيع ميدالية (ميداليات) «هنري دونان» يتبعه حفل تستضيفه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي



3.3 رئاسة مجلس المندوبين

الرئيس

السيد جاكوب كلينبرغر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

نائبة الرئيس

السيدة فاطمة غيلاني (جمعية الهلال الأحمر الأفغاني)

الأمناء

السيد جان لوك بلونديل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)
السيدة يوليا غوسينينا (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

اللجان الموكلة بإعداد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

اللجنة 1

الرئيسة

السيدة إيلسيياتا ميكوس - سكوزا (الصليب الأحمر البولندي)

المقرران

السيد توماس غورتز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)
السيد بروس بيبر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

اللجنة 2

الرئيس

السيد سوير (جمعية الصليب الأحمر في جزر البهاما)

المقدمان

السيد فيليب شتوري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)
السيد إنشو غوسبودينوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

اللجنة 3

الرئيس

السيد محمد السوالي (الهلال الأحمر المغربي)

المقدمان

السيد ابراهيم عثمان (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)
السيد بالتازار شتيهيلين (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)





4.3

المحضر الموجز

مجلس المندوبين

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا، 23 - 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

مسودة المحضر الموجز

1.4.3 الجلسة الافتتاحية والجلسة العامة الأولى

الجمعة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة 9:35 صباحاً

الجلسة الافتتاحية

ذَكَرَ رئيس اللجنة الدائمة الدكتور الحديد خلال كلمته إلى مجلس المندوبين بأن مجلس المندوبين هو المنتدى الوحيد الذي يتيح لقاء الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لمناقشة «المسائل الداخلية» ودراسة التحديات التي واجهتها تلك الهيئات. وسيشكل المؤتمر الدولي بشعاره «معاً من أجل الإنسانية» فرصة تسمح للحركة بطرح نفسها كأكبر منظمة إنسانية في العالم. فالملايين من الأعضاء والمتطوعين في 186 جمعية وطنية متمركزة في المجتمعات المحلية هم في المكان الأفضل لتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب، ويشكلون أفضل نقطة انطلاق للتأهب الفعال والعمل الوقائي.

لقد جاءت المقاربة الجديدة للمؤتمر المتمثلة في وضع برنامج للحركة لفترة 10 إلى 15 سنة القادمة، لتحفز قدرة الحركة على التكيف مع العصر ومواجهة التحديات بالجرأة اللازمة. وستناول المؤتمر بالتحديد المسائل التالية: التدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ، والعنف في المناطق الحضرية، والهجرة الدولية، والأمراض الناشئة والأمراض التي تعود لتظهر من جديد وغيرها من المشاكل في مجال الصحة العامة. وسيدرس تداعيات هذه التطورات من المنظور الإنساني ويسعى إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة في تطلعه إلى المستقبل.

هذا وشكّل الوضوح التام في التعرف على مواقع الضعف وتحديد الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستقبلية انطلاقاً من وجهة نظر الجماعات المحلية، المفتاح الرئيسي للتأهب والحد من الأخطار في مواجهة التحديات الجديدة، وعنصراً أساسياً إذا ما أرادت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر المحافظة على موقعها كشريك مفضل للحكومات.

ويمكن أن يوفر المؤتمر فرصة للتركيز على أوجه الضعف عند

الإنسان وتعزيز فهم دور الجهات المساعدة. كما سيتيح المؤتمر للاتحاد الدولي طرح المبادئ التوجيهية التي وضعها بشأن القانون الدولي لمواجهة الكوارث، استناداً إلى الدروس المستخلصة من توفير المساعدات الطارئة في مواجهة مد «تسونامي» الذي ضرب آسيا عام 2004 وغيره من الكوارث. ويبقى القانون الدولي الإنساني في صلب المسائل التي تتم مناقشتها في المؤتمر الدولي، وتضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور ريادي في هذا المجال. ونظراً إلى التغيرات التي طرأت على الحروب والنزاعات فقد ازدادت الحاجة إلى التأكيد على أهمية القانون الدولي الإنساني ووجوب تطبيقه، ويتعين على الحركة أن تدافع بثبات عن القيم الراسخة فيه.

وقد شملت المسائل الداخلية التي ستناقش خلال المؤتمر: اعتماد استراتيجية شاملة لإعادة الروابط العائلية، واعتماد استراتيجية الحركة، وتقرير عن عمل اللجنة الدائمة، وتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية ماجين دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومشروع قرار يدعو إلى إبرام معاهدة لحظر استعمال الذخائر العنقودية. وستتولى ثلاث لجان جانبية، في وقت لاحق من هذا اليوم، دراسة رسائل الحركة الرئيسية والسبل الأنجع التي تتيح تحقيق أهدافها المنشودة. وكان من المهم للجمعيات الوطنية أن تضطلع بدور واضح وقوي في نشر تلك الرسائل داخل لجنة صياغة المؤتمر الدولي.

وعبّر الدكتور الحديد عن عدم ارتياحه وقلقه لكون الكثير من الشباب ينشأون في ظل نزاعات تعود أسبابها إلى عدم التسامح وكراهية الأجانب. وقد عمد أولئك الذين يطمحون إلى فرض برامج متطرفة إلى زرع الخوف والكراهية في عقول الشباب. وقال الدكتور الحديد أنه لم يشهد منذ زمن طويل مثل هذا المستوى من الخطاب الديني متشابكاً مع العنف والنزاعات المسلحة فيما برز ارتفاع كبير في حدة التوترات العنصرية في بلدان لم يكن التعصب مقبولاً فيها من قبل. لقد حان الوقت لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في دورها كجهة فاعلة عالمية ومحيدة حقاً، تتطوي مبادئها على التسامح واحترام الغير، أن تنشئ منبراً خاصاً لدراسة التوجهات غير المرغوب فيها والتحضير لمواجهةتها. فالحركة قادرة، من خلال مبادئها ومعتقداتها، على تغيير العقليات والتأثير في البرامج.

وقال الدكتور الحديد أنه يتطلع إلى أن يتحلى مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي بالقدرة على الإبداع ورفع التحديات.

البند 1 من جدول الأعمال

الانتخابات وجدول الأعمال والمسائل الإجرائية

افتتاح الجلسة من قبل رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

رحّب الدكتور الحديد، رئيس اللجنة الدائمة، بالعضوين الجديدين اللذين انضموا إلى الحركة: جمعية ماجين دافيد آدوم في إسرائيل، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. كما أشاد بالعمل الذي أنجزه فريق العمل المعني بالاجتماعات الدستورية برئاسة السفير «كوفيلي». وأعرب عن تمنياته الخالصة في أن يواصل المشاركون، خلال المناقشات التي ستدور في اليومين القادمين، الوفاء لقيم الحركة واحترام مبادئها الأساسية.

انتخاب رئيس مجلس المندوبين ونائب الرئيس والأمناء

انتُخب الدكتور «كلينغر» رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، رئيساً لمجلس المندوبين وانتُخت السيدة «غيلاني» رئيسة جمعية الهلال الأحمر الأفغاني نائبة للرئيس. وقد اختير مساعدان لهما هما السيد «بلونديل» من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والدكتورة «غوسينينا» من الاتحاد الدولي.

وانتُخب لرئاسة اللجان الثلاث: الدكتورة «ميكوس - سكوزا»، نائبة رئيس جمعية الصليب الأحمر البولندي، والسيد «سوير» رئيس جمعية الصليب الأحمر في جزر البهاما، والسيد «السوالي»، رئيس شعبة البرامج في جمعية الهلال الأحمر المغربي.

اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين
(الوثيقة CD/07/1.3)

أشار الدكتور «كلينغر»، رئيس مجلس المندوبين، إلى جدول الأعمال المؤقت المدرج في الوثيقة CD/07/1.3.

اعتمد جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال

عمل اللجنة الدائمة لحركة للصليب الأحمر والهلال الأحمر
(الوثيقتان CD / 07 / 2.1 و CD / 07 / 2.1 / DR)

تقرير رئيس اللجنة الدائمة

قدم الدكتور الحديد، رئيس اللجنة الدائمة تقريراً محدثاً عن عمل اللجنة الدائمة منذ انعقاد آخر مجلس للمندوبين عام 2005 وعرض مجموعة من الشرائح التفسيرية توضيحاً لملاحظاته. وقد انتُخب أعضاء اللجنة الحالية عام 2003 وحلّ السيد «شوري» (اللجنة

الدولية للصليب الأحمر) عام 2006 محل السيد «بونيون» (اللجنة الدولية للصليب الأحمر). وشملت مهمة اللجنة، إضافة إلى تحضير الاجتماعات الدستورية، تعزيز التوحيد والتنسيق بين مكونات الحركة، وتشجيع تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين ومتابعتها، ودراسة المسائل التي تخص كل الحركة. وقد شكلت اللجنة الدائمة الهيئة المؤتمنة على المؤتمر الدولي والهيئة الدائمة الوحيدة التي تمثل كافة مكونات الحركة.

عرضت اللجنة الدائمة إنجازاتها في تقريرها (الوثيقة CD/07/2.1) وكان من أبرز هذه الإنجازات الحل الشامل والدائم لمسألة الشارة التي ظلت مطروحة على جدول أعمال الحركة خلال معظم الخمس وخمسين سنة الماضية. وقد تم أخيراً اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث خلال المؤتمر الدبلوماسي للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2005. وجاء توقيع مذكرة التفاهم بين جمعية ماجين دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ليمهد الطريق أمام قبول الجمعيتين الوطنيتين بالإجماع عضوين في الحركة وذلك خلال مجلس المندوبين الذي أعقب المؤتمر التاسع والعشرين المنعقد في شهر حزيران/يونيو 2006.

وأعرب السيد الحديد عن تقديره للجهود التي بذلها فريق العمل المعني بالاجتماعات الدستورية بمساهمته في التحضير للمؤتمر الدولي. وستتاح الفرصة أمام الجمعيات الوطنية لمناقشة المواضيع التي تناولها والنتائج المرتقبة خلال اجتماعات اللجان الجانبية الثلاث التي ستعقد بعد ظهر اليوم. وكان من دواعي سرور اللجنة الدائمة أن تلاحظ التقدم المحرز في مجال تنفيذ التدابير التكميلية لاتفاق إشبيلية التي اعتمدت في سيول. وقد اعتمد الفريق المسؤول عن مراقبة التنفيذ إطاراً جديداً لتقديم التقارير يضمن تركيزاً كافياً على المسائل الحساسة. وقاد البروفسور «بيديرسن» (العضو في اللجنة الدائمة) فريق عمل صغيراً لدراسة كيفية تنفيذ المهمة الرابعة من استراتيجية الحركة المحدثة وسيقدم تقريراً إلى اللجنة بهذا الصدد. وسيتم خلال المؤتمر المقبل انتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة التي اعتمدت مبادئ توجيهية تتيح تحسين التمثيل الجغرافي. وأضحت اللغة العربية الآن لغة عمل في جميع الاجتماعات الدستورية وسوف تتوفر في اجتماعات اللجنة والمؤتمر خدمات ترجمة كاملة بدون الحاجة إلى الاعتماد على المساهمات الطوعية. كما أعادت اللجنة النظر في طرق تمويل عملها واقترحت وضع خطة عمل لسنتين يستند إليها لإعداد ميزانيات موحدة لمدة سنتين. وطلب مشروع القرار المدرج في الوثيقة CD / 07 / 2.1 / DR من اللجنة الدائمة أن تواصل عملها وتعرض التغييرات المقترحة بما في ذلك مبدأ التمويل المراجع. وناشد الدكتور الحديد الجميع الاستمرار في دعم عمل اللجنة.

واعتمد القرار رقم 1 بالتركية.



نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

تقرير شفهي عرضه المراقب المستقل السيد «بير ستنباك».

عرض السيد «ستنباك» النتائج التي توصل إليها بصفتها المراقب المستقل لمذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية التي وقعت عليها جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وسيوزع تقريره الخطي على الجمعيات الوطنية. وقام المراقب المستقل بست مهمات إلى المنطقة منذ تعيينه في شهر حزيران/يونيو 2007 وأجرى العديد من المحادثات مع الجمعيتين الوطنيتين كما مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. وكانت قد شهدت الفترة التي سبقت تعيينه، انقطاعاً دام عدة أشهر في اجتماعات تقويم التقدم بين الجمعيتين وجرى أول لقاء برئاسة السيد «ستنباك» في شهر حزيران/يونيو، في أجواء جيدة واتسم باهتمام متبادل بالتوصل إلى نتائج. وأبدت جمعية ماجن دافيد آدوم تقبلاً لمقترحات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي أعرب ممثلوها عن ثقتهم بنية جمعية ماجن دافيد آدوم بالضغط على السلطات الإسرائيلية للدفع نحو تنفيذ الاتفاقات. وقد تم تحديد العقبات التي تقف أمام التنفيذ والاتفاق على المسائل الحيوية وبذل الكثير من الوقت لتحديد الموقع الذي تقع على عاتقه مسؤولية التنفيذ داخل الدوائر المدنية والعسكرية الإسرائيلية. ولم يحرز، منذ انتهاء المؤتمر الدولي عام 2006، سوى القليل من التقدم باتجاه تنفيذ حقيقي يشمل حلولاً إنسانية فعلية ودائمة. وكان على وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تلعب دوراً تنسيقياً ويتعين أن تعي الصلاحية الدائمة للاتفاق الذي وقعت عليه السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. وقد خلص السيد «ستنباك» إلى أن أي تقدم لا يمكن إحرازه من دون تدخل على أعلى المستويات السياسية وأشار إلى حدوث بعض التقدم عقب زيارة لرئيس جمعية الصليب الأحمر الأمريكي في شهر آب/أغسطس 2007.

لكن، وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي تبذلها الجمعيتان، فلم تتخذ إلا بعض الخطوات المحدودة لتأمين التنفيذ وشهدت العملية إخفاقات غير متوقعة على مستويات إدارية أدنى. وأشار السيد «ستنباك» خلال اجتماعاته مع السلطات الإسرائيلية إلى أن لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سجل إنساني جيد ويتعين اعتبارها مؤسسة تعمل بصدق وحسن نية وتتمتع بنفس الوضعية المميزة التي تحظى بها قرينتها، جمعية ماجن دافيد آدوم. وعلى الرغم من ذلك، تشير التقارير الميدانية إلى أن سيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لا تزال تتعرض من حين إلى آخر لعمليات تهريب، الأمر الذي يعرض حياة المرضى للخطر. وعملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم جاهدة لتنفيذ جميع الإجراءات الرسمية اللازمة لسيارات الإسعاف الخمس التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والموجودة في القدس الشرقية، لكن هذه السيارات لا تزال متوقفة عن العمل بانتظار موافقة السلطات الإسرائيلية النهائية. ولا يزال

هناك العديد من إجراءات التنفيذ التي يتعين الوفاء بها ومنها مرور سيارات الإسعاف عبر نقاط التفتيش وتحديد عدد سيارات الإسعاف الفلسطينية التي يسمح لها بنقل المرضى بين الضفة الغربية والقدس. وستبقى سيارات الإسعاف تعاني من مشكلة التأخير طالما أن نقاط التفتيش موجودة، وعلى السلطات أن تعير اهتماماً أكبر إلى مسألة الموازنة بين متطلبات الأمن والحاجات الإنسانية. وتنظر السلطات الإسرائيلية منذ شهور عدة في طلب زيادة عدد سيارات الإسعاف التي تنقل المرضى إلى القدس.

وتعهدت جمعية ماجن دافيد آدوم بالتخفيف من أنشطتها داخل الأراضي المحتلة تماشياً مع مقتضيات مذكرة التفاهم. وكان التوصل إلى تفاهم بصرف النظر عن أية عوائق سياسية شاهداً على حسن نية إدارة كلا الجمعيتين. ولا يزال الوقت الذي يستغرقه نقل المرضى الفلسطينيين إلى الأردن طويلاً لكن الوضع شهد تحسناً متواصلاً. وتم التركيز على موضوع الشارة ووضع حد لسوء استعمال شارة الهلال الأحمر في الأراضي الإسرائيلية وكان من المفترض أن تصدر السلطات الفلسطينية مرسوماً ينظم استعمال الشارات. ومن المتوقع أن تصادق الحكومة الإسرائيلية خلال فترة قصيرة على البروتوكول الإضافي الثالث.

ولم يتم تسجيل سوى القليل من التقدم على صعيد التعاون بين الجمعيتين الوطنيتين وقد حثهما المراقب المستقل على بذل جهود مشتركة خلال عام 2008 لوضع نماذج تعاون فعالة تغلب على العوائق السياسية والثقافية السائدة. وثمة ثقة حقيقية متبادلة بين الجمعيتين: فقد حاولت جمعية ماجن دافيد آدوم لعب الدور الموكل إليها في السعي بشجاعة إلى الضغط على الحكومة لفتح المجال أمام تنفيذ كامل للمذكرة، بينما أظهرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الكثير من الصبر في الدفاع عن حقوق السكان المستضعفين ومصالحهم. ودعا السيد «ستنباك» السلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بسيارات الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وعقب تقديم التقرير، تمنى السيد «ستنباك» على الجمعية العامة تقديم التوجيه بشأن متابعة عملية التنفيذ وتعزيزها.

وقال الرئيس إن مجموعة من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العربية تقدمت بمشروع قرار في هذا الصدد. وعرض الرئيس قراءة مشروع القرار بعد الاستماع إلى تعليقات الجمعيتين الوطنيتين إلا إذا طلبت قراءتها قبل ذلك.

وشكر الدكتور الخطيب (من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) السيد «ستنباك»، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي على الجهود التي بذلت لتسهيل تنفيذ مذكرة التفاهم. وقال: لقد واجهنا العديد من العوائق منذ اليوم الأول الذي عقب المؤتمر الدولي حين اعترضت الحكومة الإسرائيلية على مواصلة عمل المراقب السويسري. كما أن المذكرة بحد ذاتها كانت محدودة، فلم تتطرق إلى تدهور الوضع الإنساني في فلسطين بل ركزت على السماح بمرور الفرق الطبية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وسيارات الإسعاف الخمس التابعة لها في الأراضي

السيدة «بولسن» اعتماد قرار بهذا الشأن يرفع إلى المؤتمر الدولي. وثنى الدكتور الطائي (جمعية الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة) الجهود المتواصلة الهادفة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم. ورأى أن من المهم الحصول على وصف واضح للأحداث في الميدان ليتسنى القيام بتقويم فعلي للوضع وسيكون من الضروري الحصول على تقارير أخرى في الاجتماعات المقبلة من أجل قياس التقدم المحرز.

ولفت الدكتور العطار (جمعية الهلال الأحمر العربي السوري) الانتباه إلى معاناة السكان في الجولان والأراضي المحتلة. كما شكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إنشائها مستوصفاً في الجولان وعلى مساعدتها في نقل محاصيل التفاح.

وأيد السيد «كيفيستو» (الصليب الأحمر الفنلندي) اقتراح جمعية الصليب الأحمر النرويجي وأكد أن جمعيته الوطنية ترى أن مقارنة لهذه المسألة من جانب الحركة هي أفضل وسيلة للمضي قدماً. وقد شكلت المراقبة المنجزة حتى الآن جزءاً من عملية مفيدة لكنه يتعين استكمالها. وتمنى السيد «كيفيستو» أن تدعم مكونات الحركة كافة العمل الرامي إلى تنفيذ بنود مذكرة التفاهم.

وعبر السيد «فيكيري» (الصليب الأحمر الأسترالي) عن إعجابه بعمل كل من جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الذي يتم في ظروف صعبة. ومن الضروري أن تُحصر هذه المسألة داخل الحركة وألا يتم إقحامها في الاعتبارات السياسية كما ذكره المندوب القطري؛ ولا يمكن تعريض العمل الإنساني الرائع الذي تنجزه الجمعيتان للخطر. وأيدت جمعية الصليب الأحمر الأسترالي اقتراح الصليب الأحمر النرويجي باعتباره خارطة طريق للمستقبل.

وقالت السيدة «ماك غوان» (جمعية الصليب الأحمر الكندي) إن جمعية الصليب الأحمر الكندي تدعم وجهة النظر التي عرضتها جمعية الصليب الأحمر النرويجي.

ورأى البروفسور جبر (جمعية الهلال الأحمر المصري)، بالإشارة إلى اقتراح الصليب الأحمر النرويجي، أن ما أفاد به السيد «ستيناك» ورئيس جمعية الصليب الأحمر الفلسطيني يبين أن العائق الرئيسي أمام التنفيذ يكمن في الصعوبات التي تواجهها الجمعيتان في تعاملهما مع السلطات الإسرائيلية. لذلك، اقترح البروفسور جبر أن يتم عرض قرار لاعتماده خلال المؤتمر الدولي الذي تتمثل فيه الحكومة الإسرائيلية.

وذكرت الدكتورة «ميري» (الصليب الأحمر البوتسواني) أنها طلبت خلال زيارة قامت بها مؤخراً إلى جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، الحصول على تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم. ورأت الدكتورة «ميري» أن على الجمعيات الوطنية أن تدعم جمعية ماجن دافيد آدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وتضغط أيضاً على حكوماتها لكي تعبر عن إحباطها أمام بطء وتيرة تنفيذ المذكرة.

المحتلة. وهكذا جاءت مذكرة التفاهم، التي تناولت موضوع تقييد إمكانات حصول الناس على الخدمات الطبية، مناقضة في جوهرها للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على ضرورة تأمين حرية تحرك خدمات الرعاية الطبية وفقاً لاتفاقيات جنيف. وتعتبر الصعوبات التي تواجهها الجمعية في نشر سيارات الإسعافات بمثابة تقييد لخدمة طبية كانت تخضع أصلاً لقيود عديدة. وقد سُجل 230 انتهاكاً ضد الفرق الطبية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني خلال عام 2005، أي العام الذي سبق توقيع مذكرة التفاهم بينما سُجل 322 انتهاكاً عام 2006، و 475 انتهاكاً عام 2007. هذا وقتل الجيش الإسرائيلي أربعة أفراد من الهلال الأحمر الفلسطيني خلال العام المنصرم، وجرح 27 فرداً واعتقل أربعة.

وأقر الهلال الأحمر الفلسطيني بالدور الذي لعبته جمعية ماجن دافيد آدوم في الضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل تنفيذ التدابير التشغيلية، ولم يحملها مسؤولية تصرفات حكومتها. وهو يتطلع إلى رؤية جمعية ماجن دافيد آدوم تفي بالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم لعام 2008. وشدد الدكتور الخطيب على ضرورة ألا يحصل أي تأخير آخر وأن يصدر مجلس المندوبين قراراً ينص على أهمية تنفيذ المذكرة ومتابعتها، ويشدد على دور جمعية ماجن دافيد آدوم وعلى ضرورة أن يتصرف المراقب، ليس بصفتة مسهلاً لعملية التنفيذ فحسب، بل يكون طرفاً فاعلاً في تلك العملية.

وقال الدكتور المعاضيد (جمعية الهلال الأحمر القطري) إن مذكرة التفاهم لم تذلل كل دواعي قلق جمعيته الوطنية، إلا أنه يؤمن بوجود أن تغطي الاهتمامات الإنسانية على الاهتمامات السياسية. وقد أدى إخفاق التصريح باستخدام سيارات الإسعاف الخمس إلى فشل عملية بناء الثقة، وخلق جواً من الريبة بين الفريقين. وأشار الدكتور المعاضيد إلى استعداده للمساهمة في حل المشاكل شرط توفر بعض الشروط ومن بينها احترام النطاق الجغرافي المخصص لكل من الطرفين، ووقف سوء استعمال الشارة. وأيدت الجمعية الوطنية القطرية مشروع القرار المطروح. هذا ولا تزال هناك حاجة لوضع آلية تضمن تنفيذ مذكرة التفاهم، ومن الضروري تقديم تقارير منتظمة حول أية انتهاكات لها.

وقال السيد البونوني (الهلال الأحمر الليبي) بعد الإثناء على مساهمة السيد «ستيناك»، إن مراقبة اتفاق يكون ملزماً لجميع الأطراف ستكون أكثر سهولة.

ونوهت السيدة «بولسن» (الصليب الأحمر النرويجي) بعد استماعها لتقرير المراقب، بالجهود التي تبذلها الجمعيتان الوطنيتان المعنيتان وجهات أخرى كثيرة للتقدم في تنفيذ الاتفاق. إلا أن من الواضح أن الوضع لا يزال صعباً، ولا تزال هناك حاجة لآلية المراقبة. وإذا ما اتفق الجميع على أن تنفيذ المذكرة مسألة تخص الحركة، يجب أن يتسلم مجلس المندوبين المقبل تقريراً حول التقدم المحرز يتناول جميع جوانب مذكرة التفاهم. كما يتعين على جميع مكونات الحركة دعم العمل الهادف إلى تنفيذ بنود المذكرة، والطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مواصلة دعمهما لهذا التنفيذ. واقترحت



المعين من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم،

أعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم التزام السلطات الإسرائيلية بمبادئ القانون الدولي الإنساني وخاصة القرار رقم 11 الذي اعتمدته المؤتمر الدولي عام 1921 ومذكرة التفاهم المذكورة آنفاً.

وعليه فإن مجلس المندوبين:

1. يقر بالجهود التي بذلها السيد «ستيناك» في هذا الخصوص؛
 2. يطلب التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الناجمة عن الممارسات غير الإنسانية، ورفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني؛
 3. يدعو جمعية ماجن دافيد آدوم إلى احترام المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والامتنال للقرار رقم 11 لعام 1921 الذي يفرض على الجمعية وقف جميع أنشطتها داخل الأراضي العربية المحتلة والالتزام ببنود مذكرة التفاهم؛
 4. يدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم باعتبارها بنداً رئيسياً على جدول أعمال كل من مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي ووضع آلية لمراقبة التنفيذ وتقديم تقارير دورية بهذا الشأن إلى كل من مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي».
- وأعلن الرئيس أن ثمة مشروع قرار في البند الحالي من جدول الأعمال: مشروع القرار الذي قرأه للتو، واقتراح تقدمت به جمعية الصليب الأحمر النرويجي وتدعمه الجمعيات الوطنية الفنلندية والأسترالية والكندية والبريطانية. واقتراح تشكيل فريق صياغة مصغراً يتشكل من ممثلين عن الجمعيات الوطنية القطرية والمصرية والنرويجية والكندية، ومن الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، للاتفاق على نص موحد.

واتفق على ذلك.

البند 3 من جدول الأعمال

الطبيعة الخاصة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر - الطريق نحو علاقة متميزة / فريدة وشراكات فعلية بين الدول ومكونات الحركة

(الوثائق: CD / 07 / 3.1 و CD / 07 / 3.2 (المرفق) و CD / 07 / 3.2)

أعلن السيد «كونويه»، نائب رئيس الاتحاد الدولي خلال عرضه لهذا البند من جدول الأعمال، أن الدور الذي تلعبه الجمعيات كجهات مساعدة هو في صميم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وعبر الدكتور «عفراش» (جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل) عن تأييده لتقرير السيد «ستيناك» وتقديره للأنشطة التي يقوم بها الدكتور الخطيب في ظروف يستحيل فيها العمل أحياناً. وقد قامت جمعية ماجن دافيد آدوم بما في استطاعتها للضغط على حكومتها والتعاون مع الفلسطينيين؛ فسيارات الإسعاف التابعة لها كانت تقف على نقاط التفتيش 24 ساعة في اليوم من أجل مساعدة الفلسطينيين. كما إن للجمعيتين نظام اتصال مشترك يتيح لجمعية ماجن دافيد آدوم تقديم المساعدة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غضون ثوانٍ إن طلب منها ذلك. وأقر الدكتور «عفراش» بضرورة إحراز المزيد من التقدم لكنه قال أن جمعيته تقوم بما في وسعها لحل المسائل الشائكة. وكان الدكتور «عفراش» والدكتور الخطيب قد اتفقا في اليوم السابق على ضرورة استمرار المراقبة وهو قرار طلب من مجلس المندوبين اعتماده.

وأعربت السيدة «فورت» (الصليب الأحمر البريطاني) عن تقديرها للتقرير الذي قدمه السيد «ستيناك» ولتصريحات الدكتور الخطيب والدكتور «عفراش» والمندوبين الآخرين. وقالت إن بعثتها تشاطر الآخرين القلق الذي تم التعبير عنه حيال تنفيذ مذكرة التفاهم وأيدت، على ضوء ذلك، اقتراح الصليب الأحمر النرويجي.

كما رغبت السيدة «فورت» في إعلام المجلس بأن جمعيتها الوطنية تحركت مؤخراً لإبرام اتفاق مع المجموعة البريطانية لجمع الأموال لصالح جمعية ماجن دافيد آدوم، ذلك أنه بموجب قانون عام 1921 لا يجوز لجمعية وطنية راغبة بجمع الأموال القيام بذلك في منطقة تواجد جمعية وطنية أخرى دون موافقة مسبقة من هذه الأخيرة. وكان من الضروري أن تنظم علاقات أصدقاء جمعية ماجن دافيد آدوم في حوالي 18 بلداً مع الجمعيات الوطنية. وتقبل أصدقاء جمعية ماجن دافيد آدوم البريطانيون مبدأ ضرورة الاتجاه نحو جمع الأموال خدمة للأهداف الإنسانية للحركة في مفهومها الأوسع.

وشكر السيد «ستيناك»، المراقب المستقل لمذكرة التفاهم، المندوبين على دعمهم لتقريره. وأيد طرح مندوب الصليب الأحمر البوتسواني بضرورة تعبير الجمعيات الوطنية عن تضامنها مع الجمعيتين الوطنيتين المعنيتين لأنهما تعملان في ظروف صعبة وفي جو سياسي صعب. هذا وتسببت العوامل السياسية التي شكلت عقبة فعلية أمام التنفيذ في إضعاف جهود المراقبة على الرغم من النية الحسنة التي أظهرتها جمعية ماجن دافيد آدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والتعاون في ما بينهما. ولذلك دعا السيد «ستيناك» الجمعيات الوطنية إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة من أجل تعزيز عملية المراقبة في المستقبل. وستتوقف النتائج على إمكانية الجمع بمهارة بين ممارسة الضغوط في المجال السياسي وفي المجال الإنساني.

ثم قرأ الرئيس نص مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الجمعيات الوطنية العربية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

«إن مجلس المندوبين

وبعد إطلاعه على التقرير الذي قدمه السيد «بير ستيناك»، المراقب

الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة. وأدرج هذا التعريف في مشروع القرار، الوثيقة CD/07/3.2. وأشار مشروع القرار، إضافة إلى تعريفه للدور المساعد للجمعيات الوطنية، إلى مفهوم مجموعة أدوات الشراكات الناجحة، وواجب الجمعيات الوطنية الالتزام بالمبادئ الأساسية للحركة، وواجب الحكومات احترام هذه المبادئ، ودور الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في بناء قدرات الجمعية الوطنية. ورأى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن مشروع القرار يجسّد روح الشعار «معاً من أجل الإنسانية» وتمنيا أن يتبناها مجلس المندوبين بالتوافق.

ورحبت السيدة «فورت» (الصليب الأحمر البريطاني) بالعمل الذي أنجزه الاتحاد الدولي واللجنة الدولية لإيضاح الدور المساعد للجمعيات الوطنية. وتبنى الصليب الأحمر البريطاني مفهوم العلاقة المتوازنة بين الجمعيات الوطنية والسلطات العامة والخاضعة للمبادئ الأساسية للحركة. فالدور المساعد للجمعية يتماشى بصعوبة مع مفهوم الاستقلال. ولهذا السبب تمت صياغة تعريف «الاستقلال» في المبادئ الأساسية بحرص شديد وبحيث يضمن أن تحافظ دائماً الجمعيات الوطنية على استقلاليتها، الأمر الذي يمكنها من العمل في كل الأوقات وفقاً لتلك المبادئ. ولأن سيادة المبادئ الأساسية هي مطلقة وتطغى على أي سلطة أخرى، يود الصليب الأحمر البريطاني اقتراح تعديلات على مشروع القرار: أولاً في الفقرة الرابعة من الديباجة، يقترح الإضافة إلى عبارة «سياسات الحركة» الجملة التالية: «(الأخذ في الاعتبار التام سياسات الحركة ذات الصلة بالموضوع)» ذلك أن واجب العمل وفقاً لسياسات الحركة ليس بنفس القيمة القانونية للعمل وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة، وأن سياسات الحركة لن تكون جميعها دائماً ذات صلة بالموضوع. وتقترح أيضاً تعديل الفقرة 5 من منطوق القرار بحيث تصبح: «يشدّد على أن الجمعية الوطنية - إذ تعترف بأن موظفيها وأصولها تقدم إلى الخدمات الطبية للقوات المسلحة للدول بموجب المادة 26 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949، وتخضع بالتالي للقوانين واللوائح العسكرية- يجب أن تحترم المبادئ الأساسية، بما فيها مبدأ الحياد، وتحافظ في جميع الأوقات على استقلالها وتضمن تمييز نفسها بوضوح عن الجهات العسكرية وغيرها من الجهات الحكومية». كما يقترح تعديل في الفقرة 8 من منطوق القرار بحيث تستبدل الجملة الأخيرة: «(في ظل الاحترام الصارم للمبادئ الأساسية للحركة)» وتحل محلها الجملة التالية: «(بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحركة)». وفي الفقرة 1 من منطوق القرار، تفضل جمعيتها استخدام كلمة «خاصة» بدلاً من كلمة «محددة» لوصف الشراكات أو في حال عدم قبول بعض البعثات بها، تقترح كلمة «مميزة». ولا ترى أن كلمة «محددة» غير مناسبة بحد ذاتها، وتفضل بعثتها الإبقاء عليها في حال كان الحل البديل هو عدم إعطاء أي صفة للشراكة. وأخيراً، أعرب الصليب الأحمر البريطاني عن مشاركته تطلعات الاتحاد الدولي، وأمل في أن تسهم التعديلات المقترحة في التوصل إلى العلاقة المتوازنة التي يصبو إليها الجميع.

وقال السيد قريشي (الهلال الأحمر الباكستاني) إن الكثير قد حدث

ولأنه يقترن بالالتزام بمبادئ الحركة الأساسية، فهو يميزها عن أي منظمة غير حكومية أخرى. ويجب أن يوضح داخل الحركة نفسها هذا الدور المساعد الذي يعني وجود علاقة بين الجمعية الوطنية والسلطات العامة، وأن يناقش مع الحكومات من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة.

وقد أثّرت هذه المسألة لأول مرة خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد عام 1999 وتم تسجيلها في الهدف رقم 3-3 من خطة العمل التي طلبت أن يباشر الاتحاد الدولي، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة معمقة تتناول علاقات العمل بين الدول والجمعيات الوطنية. ومن ثم قدم الاتحاد الدولي دراسة بهذا الشأن خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد عام 2003، وتقريباً محدثاً إلى مجلس المندوبين المنعقد عام 2005. كما قدمت اللجنة الدولية إيضاحات إضافية حول دور الجمعية كهيئة مساعدة خلال النزاعات المسلحة. وحث مجلس المندوبين على مواصلة العمل بهذا الشأن بالتشاور مع الحكومات.

وعقد الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، في إطار عملية التشاور، اجتماعات للخبراء، شاركت فيها الجمعيات الوطنية وممثلون عن البعثات الدائمة في جنيف، وركزت على وضع الجمعيات الوطنية ودورها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. وقد تم التشديد خلال تلك الاجتماعات على أن جزءاً فقط من أنشطة الجمعيات الوطنية يندرج في نطاق دورها كجهات مساعدة، إلا أن عليها القيام بجميع أنشطتها وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة ومهمة الجمعية الوطنية المعنية. ويتعين على الدول احترام خصوصية الجمعيات الوطنية حتى وإن تركت للحكومات والجمعيات الوطنية مسألة تحديد الأنشطة التي تدخل في إطار وظيفتها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

وينبغي التمييز بشكل واضح بين الجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات استناداً إلى مدى انتشار هذه الجمعيات في مختلف أنحاء البلد المعني والشبكات العالمية من المتطوعين لديها، وإلى قدرتها على الوصول في كل الأوقات إلى جميع فئات المجتمعات المحلية، ونظراً إلى تاريخها الطويل في مجال العمل الإنساني. ويشكل الدور المساعد جوهر هذا التمييز وله أثر مباشر على قدرتها على توفير الخدمات الإنسانية. وثمة اختلاف آخر بين الجمعيات الوطنية وسائر المنظمات غير الحكومية يكمن في طريقة نشأتها.

ولن يكون التعريف بدور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة تعريفاً ملائماً إلا إذا أتاح لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوفاء بشكل أفضل بمهمتها المتمثلة في تقديم الخدمات للمستضعفين. كما يجب أن يبين للدول ما هي المزايا التي تكتسبها من طبيعة العمل المساعد للجمعيات الوطنية.

واستناداً إلى المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع، بما في ذلك تلك التي أجرتها مجموعة السفراء تحضيراً للمؤتمر الدولي (كما هو مبين في مذكرة المعلومات الأساسية CD/07/3.1 (المرفق))، تمت صياغة تعريف عملي محدث لدور الجمعيات

ويكمن الهدف الرئيسي للدور المساعد التي تقوم به الجمعيات في تسهيل الجهود المشتركة بين الجمعيات الوطنية والحكومات من أجل تحسين ظروف الأشخاص المستضعفين. وحثت السيدة «بولسن» على اعتماد القرار المقترح بالتوافق.

وقالت السيدة «كومبالا» (الصليب الأحمر الفنلندي) إن ثمة حاجة لوضع مدونة للشراكة الجيدة، ومجموعة من الأدوات المتفق عليها من قبل الجميع للمساعدة في بناء الشراكات داخل الحركة وفي أداء دور الجمعيات كجهات مساعدة. وأعرب الصليب الأحمر الفنلندي عن رغبته في اقتراح صياغة فقرة جديدة رقم 8 لهذا الغرض يكون نصها كالتالي: «يرحب مجلس المندوبين بمبادرة مدونة الشراكة الجيدة ويشجع جميع مكونات الحركة على مواصلة تطوير هذه المدونة وأدوات تنفيذها والمشاركة في عمليات مشاور مفتوحة تستند إلى تجارب مختلف مبادرات الشراكة، ورفع توصيات أو تقديم قرارات، وفقاً لما هو ملائم، إلى مجلس المندوبين عام 2009».

وقال الدكتور خاتمي (جمعية الهلال الأحمر الإيراني) إنه ونظراً إلى الدور المتنامي الذي تلعبه المنظمات الحكومية وغير الحكومية في توفير خدمات الرعاية الأساسية ونظراً إلى أن السلطات العامة غير قادرة دوماً على تلبية احتياجات الأشخاص المستضعفين، فإن دور المنظمات الإنسانية مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تعمل كجهات مساعدة للسلطات العامة في بلدانها يرتدي أهمية كبرى. وسيكون هذا الدور المساعد موضوعاً رئيسياً من المواضيع التي سيتطرق إليها المؤتمر الدولي.

وقال الدكتور خاتمي إلى أن تجربة جمعياته الوطنية تشير إلى أن التعاون والتنسيق بين الجمعيات الوطنية والسلطات العامة من شأنهما تحسين الخدمات المقدمة إلى الجماعات المحلية، كمّاً ونوعاً. ومن الممكن تعزيز هذه العلاقة كذلك من خلال تمثيل كبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية المعنية داخل الجمعية الوطنية لكي يتسنى لهم الإطلاع على أنشطتها وفهمها بشكل أفضل. ويوصى بإقامة علاقة متبادلة بناءة مع وسائل الإعلام من أجل الاستفادة من دعمها في الترويج للأنشطة المولدة للدخل داخل المجتمعات المحلية. ويمكن إضافة بند جديد إلى جدول أعمال المؤتمر الدولي يُطلب فيه من الحكومات تجديد التزامها وواجبها بدعم جمعيتها الوطنية في أداء مختلف أنشطتها الإنسانية. وقد حقق الهلال الأحمر الإيراني مثل هذه العلاقة المتبادلة مع الحكومة من خلال تعاونه مع وزارة الصحة لتوزيع مجموعات من المواد التربوية المتعلقة بالوقاية من الأمراض، ومساهمة الأعضاء الشباب في مكافحة مرض وفيرس الإيدز على المستوى الوطني.

وقال الدكتور الكباب (جمعية الهلال الأحمر اليمني) إن الجمعيات الوطنية لعبت دوراً حاسماً كجهات مساعدة للسلطات العامة في بلدانها، ولهذا تؤيد جمعياته الوطنية التقرير ومشروع القرار المقترح تأييداً كاملاً. ويرتدي دور الجمعيات كجهات مساعدة أهمية كبرى في البلدان التي تعاني من كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان،

منذ أن منح أول ترخيص لجمعية وطنية للقيام بدور مساعد للسلطات المحلية وإن طرق العمل قد شهدت تغييرات جذرية خلال العشرين سنة الماضية وحدها. وقد جاءت تعقيدات الكوارث والنزاعات لتحث الحركة على تعريف أفضل لهذا الدور المساعد وتحديد أوضح لما يعنيه بالنسبة إلى الحكومات والجهات المعنية والجمهور عموماً والحركة. وكان على الحركة أن تعمل وفقاً للمبادئ الأساسية وعلى وجه الخصوص مبادئ الاستقلال والحياد وعدم التحيز، من أجل تمييز نفسها عن سائر المنظمات غير الحكومية. وقد التزمت جمعية الهلال الأحمر الباكستاني، في دورها كجهة مساعدة لحكومتها، بلعب دور رئيسي في مجال المساعدات الإنسانية تماشياً مع أحكام اتفاقيات جنيف، وقدمت خدمات الطوارئ الطبية والرعاية الصحية في مناطق كثيرة من باكستان. وكان كل من الحكومة الباكستانية والجمعية الوطنية يدرك ضرورة بناء علاقة تكون مفيدة للطرفين، ولم يقع أي تعارض مع ميثاق الجمعية أو مبادئ الحركة. ولم تطلب الحكومة الباكستانية خلال الحروب الثلاث التي شهدتها باكستان منذ عام 1947، من الجمعية الوطنية توفير مساعدات طبية للقوات المسلحة. وعلى الرغم من أنه من المفيد إعادة النظر في إطار الأحكام الحالية للحركة من أجل التأكد من أن سير أية أحداث مستقبلية لن يغير طبيعة الحركة، فإن النظام الأساسي لجمعية الهلال الأحمر الباكستاني هو القانون رقم 15 لعام 1920 والذي عدله البرلمان الباكستاني عام 1974. ولم يعط القانون الحكومة الباكستانية أية سلطات مانعة أو متبقية، بل نص صراحة على أن الهيئة الإدارية هي السلطة النهائية التي تنظم أنشطة الحركة في البلد. وبما أن القانون الباكستاني نصّ على استقلالية الهلال الأحمر الباكستاني، فلم تكن هناك حاجة لتدابير إدارية خاصة ولم يضطر الهلال الأحمر الباكستاني إلى الشروع بمفاوضات مع الحكومة بهذا الشأن. وكانت ثمة حاجة إلى التمييز بين «الدور الداعم» و«الدور المساعد» لأن الأول يشير إلى ترتيبات غير رسمية تشمل الكثير من أوجه التعاون مع الحكومة. إلا أن خصائص العلاقة المتوازنة كما هي مبينة في الوثائق، من شأنها أن تذكر الحكومة بالإطار الملائم الذي يتعين أن يتم من خلاله التعاون المستقبلي ويمكن أن يعتمده المؤتمر الدولي على شكل إرشادات توجيهية خاصة بالدور المساعد للجمعيات.

وقالت السيدة «بولسن» (الصليب الأحمر النرويجي) إن الدور المساعد للجمعية الوطنية هو إحدى الخصائص التي تعرّف الجمعيات الوطنية حتى لو لم يتم حتى الآن اعتماد تعريف رسمي لهذا الدور. وأيد الصليب الأحمر النرويجي القرار المقترح والتعريف الذي تضمنه لدور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة مرحباً بالتشديد في القرار على دور الجمعية الوطنية في المحافظة على الحياد والاستقلال. وتتوقف إمكانية وصول الجمعيات الوطنية إلى الجماعات المستضعفة على ثقة هذه الجماعات باستقلال الجمعية الوطنية المعنية ويتعين ألا يضعف الدور المساعد للجمعية هذه الثقة. ومن الضروري ألا يطلب أبداً من الجمعيات الوطنية تنفيذ مهام تشكل انتهاكاً للمبادئ الأساسية. ويضطلع العديد من الجمعيات الوطنية بأنشطة إنسانية لا تدخل في إطار دورها كجهات مساعدة للسلطات العامة، ويتعين ألا يهدد هذا الدور المساعد تلك الأنشطة.

الوطنية وحكوماتها حول دور الجمعية كجهة مساعدة. وسيسهم التعريف الواضح لدور الجمعيات الوطنية في العلاقة مع حكوماتها في مساعدة تلك الجمعيات على توفير الخدمات للأشخاص الأكثر استضعافاً. كما لفت البروفسور «دي سيناركلس» إلى أهمية تعزيز الشراكة الجيدة، والتشديد على أهمية حياد الجمعيات الوطنية وقدرتها على توفير خدمات نوعية، والعمل على المستوى الشعبي. وقال البروفسور «دي سيناركلس» إن جمعيته الوطنية تفضل في الفقرة 1 من منطوق القرار، أن تعرف الشراكة بأنها «متميزة» بدلاً من «محددة»، وتقترح أن يضاف إلى جملة: «بما يتماشى مع المبادئ الأساسية» التمييز التالي: «وخاصة مبادئ الحياد والاستقلال».

وأعلن الدكتور «كارديناس غيرو» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) موافقته على تعريف دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات المحلية كما ورد في مشروع القرار بما أنه يعكس نتائج المشاورات التي قام بها فريق الخبراء ورأى أنه يتعين اعتماد القرار في الشكل الذي عرض أولاً على المجلس.

وأشاد السيد «فورستر» (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) بالعمل المنجز لتعريف دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة وأيد التعديلات التي اقترحها الصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر البريطاني. ومن الممكن كذلك أن تبني اللجنة الدولية العبارات التي اقترحها الصليب الأحمر السويسري على الرغم من أنها ترى كلمة «محددة» كلمة ملائمة، وترك للاتحاد الدولي تحديد الصفة التي تراها الأنسب من بين الكلمات التالية: «محددة» أو «خاصة» أو «متميزة» أو «مميزة». ويجب أن تشغل الجمعيات الوطنية، باعتبارها النواة الأساسية للحركة، موقعاً خاصاً ومحمياً ومميزاً بين الجهات الإنسانية الفاعلة في بلد معين إذ أن هوية الحركة تتوقف على ذلك. وقد حقق التعريف الوارد في مشروع القرار هذا الهدف عبر تشديده على الطبيعة المستقلة للجمعيات الوطنية التي ينبغي أن تكون قادرة على رفض مهمة تطلبها منها حكوماتها إذا كانت تتعارض مع المبادئ الأساسية للحركة. وشكل استقلال الجمعيات الوطنية في حالات النزاعات عنصراً أساسياً في قدرتها على الوصول إلى الأشخاص المستضعفين. وجاءت الشراكات التي أقيمت مع الجمعيات الوطنية في مثل هذه الحالات لتعطي لعمليات اللجنة الدولية في المجال الإنساني أثراً أوسع مما كانت لتحقيقه بمفردها.

هذا وسيكون لتطبيق التعريف الجديد للدور المساعد على الجمعيات الوطنية العاملة على الصعيد الدولي انعكاسات هامة إذ لا يمكن للدولة أن تطلب من الجمعية الوطنية القيام بأنشطة في دولة أخرى من دون مراعاة لقواعد التنسيق الخاصة بالحركة وبالتحديد، ضرورة الحصول على موافقة الجمعية الوطنية في الدولة المعنية، وضرورة العمل من خلال الجمعية الوطنية المضيفة، أو اللجنة الدولية، أو الاتحاد الدولي. كما لا يمكن للدولة أن تمنع الجمعية الوطنية من نشر وسائلها الخاصة لتقديم العون لجمعية وطنية أخرى تحتاج إليه. وينبثق حق وواجب العمل في روح من التضامن مع الجمعيات الوطنية الأخرى عن مبدأ العالمية. وتشارك جميع الجمعيات الوطنية في نظرة

وسوف يعزز مشروع القرار الجمعيات الوطنية ويحسن أداءها.

وقال السيد «غوليت» (جمعية الصليب الأحمر الكيني) إن الصليب الأحمر الكيني اكتسب المزيد من الفعالية في السنوات الأخيرة وعزز بذلك شراكته مع الحكومة من أجل توفير الرعاية الصحية في القرى وداخل الجماعات المحلية. وتؤيد جمعيته الوطنية التعديلات على مشروع القرار التي اقترحتها الصليب الأحمر البريطاني.

وقال السيد «مانديس» (جمعية الصليب الأحمر في غينيا - بيساو) إن بلده شهد العديد من النزاعات المدنية والعسكرية التي جعلت من الصعب التعاون مع الحكومة. ومنحت السلطات العامة، في بعض الأحيان، دور الجهة المساعدة لمنظمات غير حكومية أخرى. وخلافاً للمبادئ الأساسية للحركة، سعت الحكومة إلى السيطرة على الجمعية الوطنية لكن هذه المشكلة لاقت حلاً لها بفضل تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. لذلك، ترحب جمعيته الوطنية بمشروع القرار آمله أن يكون له أثر إيجابي على عملها في المستقبل.

وقال الدكتور «أسلانوف» (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) إن الحكومات في بعض البلدان تعتبر الجمعيات الوطنية منظمات غير حكومية أو منظمات تابعة للدولة، ولذلك يتعين تقديم تعريف واضح للوضع القانوني للجمعيات الوطنية. فيجب أن ينظر إلى الجمعيات الوطنية باعتبارها جمعيات مستقلة تعترف بحكوماتها أنها تلعب دوراً مساعداً للسلطات الوطنية. كما يتعين تشكيل فريق يُعنى بمراقبة الوضع والتعريف بالتجارب الإيجابية للجمعيات الوطنية. وقد حققت الجمعية الوطنية الأذربيجانية، خلال فترة وجيزة، تعاوناً أوسع مع حكومتها وحصلت على اعتراف منها بدورها كجهة مساعدة. وسوف يوفر مشروع القرار حلقة ارتباط فائقة الأهمية في العلاقة مع الحكومات ويحسن العلاقات مع الجمعيات الوطنية، ولهذا، ينبغي اعتماده بالتوافق.

وقال السيد «ايدير» (الصليب الأحمر السويدي) إن الصليب الأحمر السويدي يؤيد بقوة مشروع القرار ويقرّ بالعمل المفيد الذي أنجز خلال عملية التشاور. ويتعين أيضاً التشديد على تطوير مدونة للشراكة الجيدة تكون ملائمة وفعالة وتدعم الجمعيات الوطنية في تنفيذها لنموذج التشغيل الجديد. وأيد الصليب الأحمر السويدي التعديل المقترح من قبل الصليب الأحمر الفنلندي تأييداً كاملاً.

وأيدت السيدة «كوزون» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الفلبيني) مشروع القرار والتعديلات التي اقترحتها الصليب الأحمر البريطاني. ورأت الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الفلبيني أن الجمعيات الوطنية، إضافة إلى دورها كجهات مساعدة لحكوماتها في الأنشطة الإنسانية، تواصل الدفاع بحزم عن ضرورة تقديم المساعدات إلى السكان الأكثر فقراً.

ورأى البروفسور «دي سيناركلس» (الصليب الأحمر السويسري) أن مشروع القرار الذي جاء نتيجة المشاورات مع الجمعيات الوطنية، هو متوازن. وأيد أيضاً الصليب الأحمر السويسري مفهوم مجموعة من الأدوات من شأنها تسهيل الحوار بين الجمعيات



الاضطلاع بمهمتها الإنسانية في شراكة تعاون مع الجهات الداخلية والخارجية المعنية. وتمتلك الجمعيات الوطنية القدرة على تقديم مساعدة فعالة للأشخاص المستضعفين إن توفر لها دعم وتفهم حكوماتها التي تشكل أهم شركائها وأكثرها مصداقية. ويجب أن تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الجمعيات الوطنية وأن يوافق الجميع عليها بما في ذلك الحكومات. وأيدت بعثتها اعتماد مشروع القرار مع التعديلات المقترحة.

وقال السيد عثمان (الاتحاد الدولي) إنه يمكن للاتحاد الدولي القبول بالتعديلات المقترحة باستثناء استبدال كلمة «محددة» في الفقرة 1 من منطوق القرار لأنها صفة تم التوصل إليها بعد مشاورات واسعة وتم التوافق على أنها الكلمة الأسهل للترجمة إلى جميع لغات العمل.

اعتمد القرار 3 بنصه المعدل، بالتزكية.

البند 4 من جدول الأعمال

إعادة الروابط العائلية (الوثقتان CD / 07 / 4.1 / DR و CD / 07 / 4.1 / DR)

قدم السيد «فودوز»، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبعد عرض شريط فيديو قصير، استراتيجية إعادة الروابط العائلية ومشروع القرار المرفق بها. وقال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تاريخ طويل في مواجهة التحديات الإنسانية الجديدة منذ أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر حين بدأت في جمع المعلومات عن أسرى الحرب، وخلال الحرب الأهلية الأسبانية حين كانت تنقل الأخبار لصالح المدنيين، وفي الماضي القريب، خلال الكوارث مثل مد «تسونامي»، حين قامت بجمع شمل العائلات وأنشأت مواقع الروابط العائلية على شبكة الانترنت لمساعدة الضحايا.

وكانت إعادة الروابط العائلية عنصراً رئيسياً من مهمة اللجنة الدولية الإنسانية وشكلت جزءاً حيوياً من عملها وشراكاتها مع الجمعيات الوطنية. وكان تشتت العائلات لا يقل أهمية عن الكوارث والنزاعات التي ملأت وسائل الإعلام واستدعى تدخلاً فورياً. وقامت اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الشريكة خلال العام 2006، بتبادل ما يزيد عن 630.000 رسالة من رسائل الصليب الأحمر بين أفراد العائلات المشتتين، وكشفت عن مكان وجود ما يقارب 11.500 شخص وجمعت أكثر من 1000 طفل بعائلاتهم. كما قامت اللجنة بنشر أسماء ما يزيد عن 120.000 شخص يبحث عنهم أقرباءهم على موقعها على شبكة الانترنت الخاص بإعادة الروابط العائلية.

وقد أفرزت الظروف المعقدة التي يُنجز فيها العمل الإنساني تحديات كبيرة في مجال إعادة الروابط العائلية، لكن اللجنة الدولية كانت على قناعة بأن على جميع مكونات الحركة تحسين أدائها والتزامها في مجال إعادة الروابط العائلية. وشرعت اللجنة الدولية، التي تضطلع بالدور القيادي داخل الحركة في هذا المجال، بعملية مشاورات

إلى شبكة الحركة، تتميز عن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتستند إلى إمكانية التنبؤ بقدرتها على العمل، والاعتماد على شراكاتها، وعلى القيمة الإجمالية المضافة لأنشطتها بالنسبة إلى الضحايا والأشخاص المستضعفين. ويعتبر التعريف العملي للدور المساعد للجمعيات الوطنية والذي سيدرج لاعتماده من قبل المؤتمر الدولي، خطوة كبيرة إلى الأمام.

وذكرت السيدة «كريكي» (الصليب الأحمر الهولندي) بورشة العمل حول الشراكة الجيدة التي عقدت الهيئة العامة للاتحاد الدولي واتسمت بحيوية كبيرة. وكانت هذه الورشة قد جاءت مكملة للنقاش الذي دار في منتدى المانحين المنعقد في قطر. وأيد الصليب الأحمر الهولندي التعديل الذي اقترحه الصليب الأحمر الفنلندي تأييداً كاملاً.

ورأى السيد الهادي (جمعية الهلال الأحمر البحريني)، مع تركيزه على العلاقات الممتازة التي تربط جمعياته بالحكومة والدعم الذي تقدمه لها، أن مشروع القرار سيعزز تلك العلاقة ويوفر الدعم للجمعيات الوطنية.

وعبرت السيدة «بابيه» (الصليب الأحمر الأسباني) عن قناعتها التامة بأهمية التعاون بين الجمعيات الوطنية والفائدة من صياغة مدونة للشراكة الجيدة للمساعدة في هذا المجال. ولذلك، أيدت جمعيتها الوطنية مشروع القرار مع التعديل الذي اقترحه الصليب الأحمر الفنلندي.

وقال السيد «تشيز كيفيتش» (الصليب الأحمر البولندي) إن الصليب الأحمر البولندي يرحب بالقرار المقترح الذي يعرف بمكون أساسي من هوية الحركة. وأضاف أنه وبالرغم من أن السلطات البولندية تعترف بالصليب الأحمر البولندي وتعامل معه تعاملًا جيدًا، لا تزال هناك بعض الصعوبات في فهم دوره كجهة مساعدة للسلطات العامة. ويعود ذلك إلى أن الجمعية الوطنية تُعتبر في بعض الأحيان مجرد منظمة غير حكومية أخرى مما يعني ضرورة ألا تتوصل الدولة وحدها، بل عامة الناس أيضاً، إلى فهم أفضل لدور الجمعية الوطنية.

وقال السيد «كار» (الصليب الأحمر الأمريكي) مشيداً بالتقرير، إن جمعياته الوطنية تؤيد التعديلات التي اقترحتها الصليب الأحمر البريطاني لأنها تضيف الإيضاحات اللازمة إلى مشروع القرار.

وأيدت السيدة «ماك غوان» (جمعية الصليب الأحمر الكندي) بقوة مشروع القرار وقالت إن التعريف المقترح للدور المساعد للجمعيات الوطنية يوفر لجميع الجمعيات الوطنية والدول قاعدة مشتركة من أجل تعزيز أطر التعاون المتبادلة لصالح الأشخاص الأكثر ضعفاً. وأيدت بعثتها التعديلات التي اقترحتها جمعيات الصليب الأحمر البريطاني والفنلندي والسويسري.

وقالت السيدة «لاي-شارمان» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الليبيري) إنه ينبغي للجمعيات الوطنية، مع المحافظة على استقلالها، وباعتبارها جهات إنسانية فاعلة رئيسية، أن تكون قادرة على

قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فالكثيرون يعجزون عن الاتصال بأقربائهم حتى في عصر الاتصالات العالمية الحديث. وقد شكلت العائلات أحد التحديات الإنسانية الأكثر مرارة في كوريا المنقسمة منذ 60 عاماً. وتمكنت 4.000 عائلة تقريباً من التلاقي منذ الإعلان المشترك الذي صدر عن القمة المنعقدة في 15 يونيو/حزيران 2007 بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد ازداد العدد عن السنوات السابقة لكنه لا يزال غير كاف ولا يستجيب للحاجات الملحة لكثير من العائلات التي لم تستطع اللقاء أكثر من مرة واحدة. وكانت استراتيجية إعادة الروابط العائلية في جمهورية كوريا تهدف إلى تسهيل استمرار اللقاءات التي تجمع أفراد العائلات المنفصلة. وقامت الجمعيات الوطنية للبلدين بتشديد مركز اللقاء العائلات في منطقة جبل «غويمغانغ» كان من المتوقع أن يفتح أبوابه في ربيع 2008. وأعاد الدكتور «وان-سانغ هان» تأكيد التزام جمعيته الوطنية القوي في إعادة الروابط العائلية وأيد مشروع القرار تأييداً تاماً.

وقال البروفسور «آغاروال» (جمعية الصليب الأحمر الهندي) إن الأقسام المعنية بإعادة الروابط العائلية في الجمعيات الوطنية التابعة للبلدان التي تأثرت بمد تسونامي عام 2004 وهي سري لانكا، وأندونيسيا، وتايلند، والهند، اجتمعت مع مكونات أخرى من الحركة في مؤتمر عقد في بانكوك من أجل تحليل الدروس المستخلصة في إطار مواجهة الكارثة. وأقيمت في الهند ستة مشاريع خاصة بإعادة الروابط العائلية بعد كارثة مد تسونامي كانت تهدف إلى تدعيم شبكة إعادة الروابط العائلية في كافة أنحاء البلاد وتمية القدرات. وكان تنفيذ هذه المشاريع اللاحقة لكارثة التسونامي يركز أيضاً على الأهداف الاستراتيجية التي تضمنتها استراتيجية إعادة الروابط العائلية (2008-2018). وتم إعداد دراسة على الصعيد الوطني تناولت الهدف الاستراتيجي 1 المتمثل في تحسين القدرات والأداء في عملية إعادة الروابط العائلية، وربط الاحتياجات في مجال إعادة الروابط العائلية بمشاكل الكوارث الطبيعية والهجرة: فهناك أكثر من خمسة ملايين مهاجر أجنبي يعيشون في الهند، وأكثر من ثلاثين مليون هندي يعيشون في الخارج، وثمة أكثر من 42 مليون مهاجر إلى داخل الهند. وقد بدأ العمل على صياغة الإرشادات التوجيهية الخاصة بإعادة الروابط العائلية وتم تطبيق استراتيجية تدريب على إعادة الروابط العائلية تغطي مختلف أنحاء البلاد. كما بوشر العمل على الهدف الاستراتيجي 2 المتعلق بتعزيز التنسيق داخل الحركة، وعُقد أول اجتماع إقليمي حول إعادة الروابط العائلية في كولومبو في شهر حزيران/يونيو 2007، وتم خلاله تبادل التجارب وأفضل الممارسات. وتواصلت كذلك الاتصالات الثنائية بشأن هذه المسألة. أما بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 3، فقد أدرج موضوع إعادة الروابط العائلية في حلقات التدريب على كل المستويات ابتداء من المتطوعين ووصولاً إلى الأخصائيين في مجال التأهب للكوارث وإدارتها. واستخدم الصليب الأحمر الهندي موقعه على شبكة الانترنت للتعريف بخدمات إعادة الروابط العائلية في 10 لغات مختلفة مما يتيح الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المجموعات السكانية المختلفة.

مفتوحة كانت تهدف إلى صياغة استراتيجية تركز على الحاجات، وتشمل بشكل خاص ضحايا النزاعات والكوارث وغيرها من الحالات الإنسانية، وتقوم على العمل الفعلي والملموس. وحددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف وهي: تحسين القدرات والأداء في مجال إعادة الروابط العائلية، وتعزيز التنسيق والتعاون داخل الحركة، وتعزيز الدعم لإعادة الروابط العائلية. وقد حان الوقت لوضع هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ.

وقال الدكتور حسن (جمعية الهلال الأحمر الصومالي) إن إعادة الروابط العائلية تكتسي معنىً خاصاً في الصومال حيث تقوم جمعيته الوطنية، بدعم من اللجنة الدولية، بتقديم المساعدة للسكان المحليين منذ أكثر من 30 عاماً. وبالرغم من القيود الأمنية الخطيرة التي يواجهها موظفوها ومتطوعوها في الميدان والتي غالباً ما يصعب التنبؤ بها، تمكنت الجمعية الوطنية من العمل في مناطق عدة من الصومال. وتخطت أنشطة إعادة الروابط العائلية كل الانتماءات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ووجدت أنشطة إعادة الروابط العائلية، على الرغم من التقدم الذي عرفه قطاع الاتصالات، مجالاً واسعاً لها في الصومال لأن العديد من سكان الصومال يقطنون مناطق ريفية معزولة لا تغطيها شبكات الهواتف النقالة. ولا يزال نمط العيش البدوي التقليدي يشهد الكثير من العائلات، ويعيش أكثر من مليون صومالي في الخارج، 350.000 منهم لاجئون في البلدان المجاورة. وتطلبت هذه الظروف المتنوعة سبلاً مبتكرة وقابلة للتكيف لإعادة الروابط العائلية، تمتد من تسليم رسائل الصليب الأحمر باليد إلى استخدام موقع اللجنة الدولية لإعادة الروابط العائلية على شبكة الانترنت. وبرزت أهمية العمل المشترك لمكونات الحركة نظراً إلى تواجد أفراد العائلة الواحدة في بلدان مختلفة، الأمر الذي يتطلب مساعدة اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية داخل شبكة الحركة.

وارتدت استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018) أهمية خاصة لأنها تناولت جوهر المسألة إذ اهتمت بحاجات ضحايا النزاعات أو الكوارث في ما يتعلق بالروابط العائلية وهي حاجات لا تقل أهمية عن الحاجة إلى الطعام والأمن، وغطت جميع حالات العمل الإنساني من النزاعات إلى الكوارث الطبيعية وحركات النزوح الواسعة النطاق، وطالبت بتحديد الحاجات الفردية في مجال الروابط العائلية من خلال العمل المشترك. واستناداً إلى كل هذه الأسباب، جسدت إعادة الروابط العائلية الطبيعة الحقيقية لشبكة العمل الإنساني، وكانت تتطلب العمل المشترك داخل الحركة واستخدام مواردها من أجل التخطيط والإعداد والاستعداد لتلبية حاجات العائلات المشتتة. وكان من الضروري، من أجل ضمان ألا تبقى إعادة الروابط العائلية مجرد مفهوم افتراضي وإنما تتحول إلى خدمة إنسانية فعالة تقدم إلى السكان المستضعفين، أن تقاس فعالية الشبكة من خلال قدرات وأداء كل من المساهمين فيها. وكان على جميع هؤلاء المساهمين أن يضطلعوا بجدية بواجباتهم.

وعبر الدكتور «وان-سانغ هان» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الكوري) عن امتنان جمعيته الوطنية للاستراتيجية الشاملة التي



وقد انخرطت جمعياته الوطنية في أنشطة إعادة الروابط العائلية في أوقات السلم كما في أوقات الحرب: قام الصليب الأحمر الياباني، عقب الحرب العالمية الثانية، بإعادة 30.000 مواطن ياباني من البلدان التي لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع اليابان. كما أعادت الجمعية الوطنية إلى اليابان بين عامي 1959 و1984، بالشراكة مع اللجنة الدولية، 90.000 مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد تحققها من رغبة هؤلاء المواطنين في العودة بمحض إرادتهم. وتأتي أغلبية حالات البحث عن المفقودين التي يهتم بها الصليب الأحمر الياباني والتي يصل عددها إلى المائتين حالة سنوياً من أفراد عائلات تعيش في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونظمت جمعياته الوطنية كذلك خدمات البحث عن المفقودين خلال الكوارث الطبيعية: فقد وفر الصليب الأحمر الياباني بعد الزلزال الذي ضرب مدينة «كوبي» عام 1995، خدمات بحث عن المفقودين استفاد منها 1.340 شخصاً مقيماً في اليابان من 10 بلدان مختلفة، وأوكل قانون متعلق بالحماية المدنية صدر عام 2004 إلى الجمعية الوطنية مهمة تقديم خدمات البحث عن المفقودين إلى الرعايا الأجانب في حال وقوع هجمات مسلحة. ولم تعد خدمات البحث عن المفقودين شأنًا تُعنى به اللجنة الدولية وحدها بل انخرطت فيه مكونات الحركة كافة. ولا يزال هناك مئات الآلاف من المفقودين نتيجة القنبلة النووية التي ألقيت على هيروشيما عام 1945، ولا تزال العائلات تعيش في حزن وألم بسبب تدمير الروابط العائلية لأكثر من ستة عقود. ولن يكون لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية في عالمنا الحالي الذي يصعب التنبؤ بتطورات، عبر إقامة شبكة عالمية للبحث عن المفقودين للعشر سنوات المقبلة، قيمة عملية فحسب بل سيكون لها كذلك قيمة رمزية تتمثل في نشر المبادئ الإنسانية للحركة ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وأعرب السيد «أشراغي» (جمعية الهلال الأحمر الإيراني) عن امتنان جمعياته الوطنية للعمل المنجز لما سيكون له من أثر إيجابي على أنشطة إعادة الروابط العائلية في المستقبل. وحيًا السيد «أشراغي» ذكرى جميع المفقودين في العالم وقال إن للهلال الأحمر الإيراني تاريخ طويل من أنشطة إعادة الروابط العائلية ظهرت في الماضي القريب خلال حرب الثماني سنوات وبعد وقوع زلازل مأساوية ومنها الزلزال الذي ضرب مدينة «بام». ورأى أن أهم التحديات التي واجهتها جمعياته الوطنية خلال تجربتها في تنفيذ الاستراتيجية تتمثل في وجود أماكن غير مسجلة لم تصل إليها اللجنة الدولية ولا الجمعيات الوطنية. وثمة حاجة ماسة إلى وضع آليات، بالتعاون مع الحكومات، تتيح كشف مصير المفقودين وأماكن وجودهم. ويلعب تبادل المعلومات بين الجمعيات الوطنية دوراً أساسياً في هذا السياق. وتعترف الاستراتيجية بالجمعيات الوطنية كنقاط مركزية للتعاون وترى في تجنب الاختفاء واجباً من واجبات الجمعيات الوطنية. وإن الهلال الأحمر الإيراني لعلّ استعداد لتبادل تجربته مع كل الجمعيات الوطنية الراغبة بذلك.

وشكر الدكتور الكربولي (جمعية الهلال الأحمر العراقي) اللجنة الدولية للصليب الأحمر على العمل الذي أنجزته. فقد أثبتت المشاورات

وأيد السيد «كونغسيني» (جمعية الصليب الأحمر التايلندي) مشروع القرار واعتماد الاستراتيجية الجديدة. ورأى أن إعادة الروابط العائلية تشكل نشاطاً أساسياً يغطي حالات النزاع والكوارث والهجرة. فالاستراتيجية الجديدة هي استراتيجية شاملة تغطي أهدافها الاستراتيجية الثلاثة جميع المسائل ذات الصلة. وقد تسنى للجمعيات الوطنية كافة، بما فيها جمعياته الوطنية، المشاركة في عملية التشاور التي تضمنت اجتماعات حددت المسائل الإقليمية التي على الاستراتيجية أخذها بعين الاعتبار. وعبر السيد «كونغسيني» عن ارتياحه لتناول الفقرة 8 من منطوق القرار المقترح عملية التنفيذ وتطوير المؤشرات اللازمة لقياس النجاح المحرز.

وقال السيد «ايدير» (الصليب الأحمر السويدي) إن جمعياته ترغب بدورها التعبير عن تقديرها للعملية التي اختارتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لصياغة استراتيجية إعادة الروابط العائلية إذ أن اللجوء إلى فريق استشاري يمثل جمعيات وطنية من مختلف أنحاء العالم كما الاتحاد الدولي، كان طريقة ناجحة للعمل. هذا وستشكل الاستراتيجية أداة مفيدة تستخدمها جميع مكونات الحركة لتحسين خدمات إعادة الروابط العائلية عبر العمل المشترك ومن شأنها مساعدة الجمعيات الوطنية على الاستجابة لطلبات يتقدم بها طالبو اللجوء أو غيرهم من اللاجئين والمهاجرين المستضعفين الذين يسعون إلى معرفة مكان وجود أحبائهم. وأعلن الصليب الأحمر السويدي تأييده لمشروع القرار.

وقالت البارونة «شانك تسو شفينسغ» (الصليب الأحمر الألماني) إن الصليب الأحمر الألماني يرحب باستراتيجية إعادة الروابط العائلية التي هي استراتيجية محفزة وطموحة. لقد كان من الضروري جداً أن تعتمد الحركة استراتيجية جديدة نظراً لزيادة حالات انفصال العائلات والجماعات التي تستدعي حلولاً على المستوى الإنساني. وينبغي أن يكون للجمعيات الوطنية خدمات فعالة للبحث عن المفقودين تساعد على الاستجابة للحاجات المتنامية. واعتمدت الاستراتيجية الجديدة إلى حد كبير على قدرات ومعارف الجمعيات الوطنية الموجودة في المناطق المتضررة من نزاع مسلح أو كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان. وينبغي للحركة أن تكون قادرة على الاستجابة فعالاً وعلى نحو فعال عبر تعبئة مواردها لصالح إعادة الروابط العائلية. وقد عرض مشروع الاستراتيجية بالتفصيل دور مكونات الحركة، وأعدت الاستراتيجية بشكل جيد وتضمنت الجوانب التي تعتبر حيوية لنظام بحث عن المفقودين يكون حديثاً وفعالاً. ووفرت الأهداف الاستراتيجية الثلاثة الإرشادات التوجيهية المفصلة والضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة. وتحمل الجمعيات الوطنية مسؤولية بناء شبكات الروابط العائلية والمحافظة عليها وتدعيمها لكنها لا تستطيع فعل ذلك إلا إذا تم تأمين الأسس المالية الملائمة. وعبر الصليب الأحمر الألماني عن تأييده غير المشروط للاستراتيجية ولرؤيتها البعيدة الأمد لمسألة إعادة الروابط العائلية.

وقال السيد «كونويه» (جمعية الصليب الأحمر الياباني) إن خدمات البحث عن المفقودين تشكل واحداً من الأهداف الإحدى عشر المدرجة في النظام الأساسي لجمعية الصليب الأحمر الياباني.

على إعادة الروابط العائلية أحد الأنشطة الأساسية داخل الحركة ولا يزال حتى اليوم مهمة مركزية لها. إلا أننا نظرننا بقلق إلى ما أظهرته العملية التي أجرتها اللجنة الدولية لوضع خريطة عالمية، والتي كشفت أن العديد من الجمعيات الوطنية لم تعد تملك المعرفة اللازمة للقيام بهذه المهمة وترى في إعادة الروابط العائلية نشاطاً تضطلع به اللجنة الدولية وحدها. وجاءت صياغة الاستراتيجية المقترحة في الوقت المناسب، وهي تذكر أعضاء الحركة بمسؤولياتهم، وتوفر وسيلة لزيادة معارف ومهارات شركائهم كافة. وأكد السيد «كارلتون» مشروع القرار طالباً إجراء تعديل يهدف بالتحديد إلى إدراج مسؤولية الجمعيات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية. والصليب الأحمر الأسترالي هو فخور لمساهمته في وضع الاستراتيجية وهو ملتزم بتنفيذها بالتعاون مع اللجنة الدولية، والاتحاد الدولي، والجمعيات الوطنية، والحكومات. وكما أشار إليه مندوب الهلال الأحمر الإيراني، فإن للحكومات دور واضح يجب أن تلعبه في مساعدة الجمعيات الوطنية على إعادة الروابط العائلية، علماً أن العديد من هذه الحكومات أخفق في توفير هذه المساعدة لا بل حاول أحياناً إعاقة العملية. ودعا السيد «كارلتون» الجمعيات الوطنية إلى تشجيع حكوماتها على توقيع تعهدات مشتركة معها من أجل دعم الاستراتيجية.

وقال الدكتور «كوبتزكي» (الصليب الأحمر النمساوي) إن الصليب الأحمر النمساوي يرحب باستراتيجية إعادة الروابط العائلية ويؤيدها تأييداً كاملاً. وتتمثل الاستراتيجية بطموح عال ولكن الجهود المشتركة كفيلة بالتوصل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وقد أضحت تعزيز قدرات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية هدفاً ضرورياً نظراً للأعداد الهائلة من الأشخاص الذي انفصلوا عن عائلاتهم دون أن يعرفوا أي شيء عنهم. وقد التزم الصليب الأحمر النمساوي التزاماً تاماً بتنفيذ الأعمال الموصى بها في الأهداف الاستراتيجية فزاد من أنشطة الاتصال، وأقام شبكة من المتطوعين للبحث عن المفقودين، وطور تعاون مع المنظمات التي تقدم المشورة والجمعيات المحلية. وسيرتكنز إلى حد كبير تحقيق الأهداف الطموحة للاستراتيجية على دور الجمعيات الوطنية مع الاعتراف بأهمية دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولهذا أكد الدكتور «كوبتزكي» التعديل الذي اقترحه الصليب الأحمر الأسترالي تأييداً تاماً.

وقال السيد «كويار» (جمعية الصليب الأحمر الكندي) إن الصليب الأحمر الكندي يهنئ اللجنة الدولية على استراتيجية إعادة الروابط العائلية وأعرب عن امتنانه للنهج التشاوري الذي اعتمدته لصياغة الوثيقة. وإذ ترحب جمعيته الوطنية بالمبادرة معتبرة أن قوة الحركة وشبكته العالمية ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بقدرات كل من مكوناتها، ترى أيضاً أن الاستراتيجية وخطة تنفيذها تتطابقان مع الجهود التي يبذلها الصليب الأحمر الكندي لتعزيز برنامجه الخاص بإعادة الروابط العائلية. وغالباً ما تتسبب الهجرة في انفصال العائلات وهي تشكل ظاهرة فائقة الأهمية في كندا حيث أن واحداً من كل خمسة أشخاص في كندا ولد في الخارج. وقد ضمّ الصليب الأحمر الكندي المهاجرين إلى سياسته الخاصة بإعادة الروابط العائلية نظراً

الإقليمية التي قامت بها اللجنة الدولية المستوى المرتفع من التعاون بينها وبين الجمعيات الوطنية. وشهد العراق في الحقبة الأخيرة ثلاث حروب مدمرة خلفت الكثير من القتلى وعشرات الآلاف من المفقودين. وقد تعاونت جمعيته الوطنية مع اللجنة الدولية في الجهود الحثيثة التي تبذلها لإعادة الروابط العائلية في العراق بما في ذلك البحث عن فريق الهلال الأحمر الذي فقد خلال قيامه بأنشطة إعادة الروابط العائلية لصالح المحتجزين في مراكز الاحتجاز. وعملت الجمعية الوطنية مع اللجنة الدولية في منطقة الفلوجة على إعادة الروابط العائلية عبر تأمين الاتصال بالهواتف النقالة. وكانت السعادة تملأ القلوب لدى سماع أصوات الفرحة التي تعم أفراد العائلات حين يتأكدون من أن أحباءهم لا زالوا على قيد الحياة.

وقال السيد «آدوغنا» (الاتحاد الدولي) أن الاتحاد الدولي يرحب بمبادرة اللجنة الدولية وحسن القيادة الذي أظهرته في الترويج لأهمية حماية الروابط العائلية وإعادتها. ويعبر الاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية أهمية متزايدة للحق الأساسي من حقوق الإنسان المتمثل في محافظة الإنسان على العلاقات التي تربطه بعائلته وخاصة في وقت يشهد فيه العالم عدداً متزايداً من الكوارث الطبيعية. وتنطوي كل كارثة طبيعية على خطر رؤية أفراد عائلات تنفصل. وكما أوضح لنا الهلال الأحمر البنغلاديشي منذ أسبوع، فقد لعبت الجمعية الوطنية دوراً حاسماً في إجلاء آلاف العائلات عقب مرور الإعصار «سيدر». كما تلقى الصليب الأحمر المكسيكي قبل أسبوعين من ذلك 50.000 طلب للبحث عن مفقودين على موقعه على شبكة الانترنت عقب الفيضانات التي ضربت ولايتي «تاباسكو» و «شيباس». وهذا ونفذت الجمعيات الوطنية حتى هذا التاريخ من العام 2007 عدداً يناهز 440 عملية في مواجهة الكوارث وكانت تتضمن كل كارثة من هذه الكوارث خطر انفصال العائلات. وربما كان من المفيد بناء القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية عبر ضمان أن تكون فرق العمل المستجيبة من الصليب الأحمر والهلال الأحمر الموجودة في الخطوط الأمامية قادرة على تحديد سبل التخفيف على العائلات من وطأة احتمال انفصال العائلات، وكيفية مساعدتها عندما ينفصل فعلاً أفرادها. وتبين أن الحاجة إلى الاتصال بأفراد العائلة هي غالباً حاجة حيوية تفوق حتى في أهميتها الحاجة إلى الطعام أو المأوى.

وقد أدرج الاتحاد الدولي مجموعة مواد تدريبية على إعادة الروابط العائلية في برامج التدريب التي يخصصها لفرق مواجهة الكوارث. كما تزايد دعم فرقها الدولية المعنية بمواجهة الكوارث لأنشطة إعادة الروابط العائلية، وهي تعمل في الميدان بتعاون ممتاز مع اللجنة الدولية. ويرحب الاتحاد الدولي باستراتيجية الحركة الخاصة بإعادة الروابط العائلية وهو ملتزم بتنفيذها على مستوى العمليات ويحث مجلس المندوبين على تأييدها.

وأثنى السيد «كارلتون» (الصليب الأحمر الأسترالي) على العمل الذي أنجزه العاملون داخل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أنشطة إعادة الروابط العائلية، وتبنى الاستراتيجية المطروحة التي توجت مشاورات أجريت على مستوى الحركة ككل. وشكل العمل



رؤية بعيدة المدى حول كيفية معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية. إن الصليب الأحمر الأوكراني مستعد لتقاسم خبراته مع الأطراف الأخرى ودعم الشبكة العالمية. هذا وستساعد الاستراتيجية الجماعية الوطنية على التكيف مع التحديات الجديدة التي تواجهها أنظمة البحث عن المفقودين. وأيدت جمعياته الوطنية مشروع القرار.

وأكد الدكتور مختوم (الهلال الأحمر السوداني) التزام جمعياته الوطنية باستراتيجية إعادة الروابط العائلية. لقد غدت النزاعات التي يعيشها السودان الهجرة، وتشتت العائلات في كافة أنحاء البلاد وخارجها مما ولد حاجة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية. ومن شأن استراتيجية إعادة الروابط العائلية تدعيم الخدمات التي يقدمها الهلال الأحمر السوداني وتعزيز استقرارها. وشكر الدكتور مختوم اللجنة الدولية على الدعم الذي قدمته في هذا المجال. ولا تستطيع الحركة الدولية الاضطلاع بهذه المسؤولية بمفردها فهي تحتاج إلى توليد علاقاتها بالحكومات والمنظمات غير الحكومية والعمل في شراكة معها. بيد أن بعض المنظمات سعت إلى تقويض أهداف الحركة وهناك مثل حديث ظهر من خلال محاولة منظمة غير حكومية إخراج بعض الأطفال من بلدهم بدون موافقة أهلهم أو الحكومة المعنية، ومن الضروري إدانة مثل هذه التصرفات.

وقال السيد «راخيموف» (جمعية الهلال الأحمر الأوزبكستاني) إن الاستراتيجية جاءت في وقت مناسب ولها أهمية خاصة لأنها تعكس مقاربة موحدة لمسألة إعادة الروابط العائلية التي يتعين على الحركة ككل تطبيقها، والتي من شأنها مساعدة الجمعيات الوطنية على صياغة نهج ملائم. وأعادت جمعية الصليب الأحمر في أوزبكستان تأكيدها الالتزام بالهدف الإنساني الفائق الأهمية المتمثل في إعادة الروابط العائلية، ونيتها تطوير أنشطتها لتحقيق هذا الهدف. بيد أن العمل يتطلب شراكات معززة مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وتمتلك بعض الجمعيات الوطنية تجربة واسعة في مجال إعادة الروابط العائلية وجمع المعلومات ويمكنها تبادل خبراتها مع الجمعيات الأخرى. وستسهم استراتيجية إعادة الروابط العائلية في تحسين نوعية العمل داخل الحركة على الصعيدين المحلي والدولي.

وقال السيد الهادي (جمعية الهلال الأحمر البحريني) إن جمعياته الوطنية تؤيد الاستراتيجية التي تعتبرها مهمة لتمكين الجمعيات الوطنية من تحقيق هدف إعادة الروابط العائلية الذي هو في صميم مهمتها الإنسانية. وسيقوم الهلال الأحمر البحريني بكل ما في وسعه لتنفيذ الاستراتيجية.

وأيدت السيدة «كابوريه» (جمعية الصليب الأحمر في بوركينافاسو) متحدة باسم الجمعيات الوطنية في كل من بوركينافاسو، وبنين، وبوروندي، والكاميرون، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وغينيا، والنيجر، والسنغال، وضع استراتيجية خاصة بإعادة الروابط العائلية. وشكرت السيدة «كابوريه» اللجنة

للاستضعاف الخاص الذي يعانيه المهاجرون عادة. وحث السيد «كويار» كل الجمعيات الوطنية على تأييد اعتماد مشروع القرار والاستراتيجية.

وقال الدكتور الكباب (جمعية الهلال الأحمر اليمني) إن استراتيجية إعادة الروابط العائلية شملت أنبل ما في مبادئ الحركة الذي كان واحداً من الأسباب التي دفعت إلى تأسيس الحركة. وعبرت جمعية الهلال الأحمر اليمني عن شكرها لكل من ساهم في وضع الاستراتيجية. إن اليمن بلد مصدر للمهاجرين وبلد يستقبل المهاجرين وتشهد البلاد حركات هجرة واسعة النطاق. وقال الدكتور «الكباب» إن جمعياته الوطنية ستعاون تعاوناً وثيقاً مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي واللجنة الدولية من أجل تنفيذ الاستراتيجية وحث كل الجمعيات الوطنية الأخرى على تأييد مشروع القرار.

وقالت صاحبة السمو الملكي الأميرة «مارغريت» (الصليب الأحمر الهولندي) إن الصليب الأحمر الهولندي يشاطر مختلف المتحدثين السابقين تقديرهم لمضمون استراتيجية إعادة الروابط العائلية والنهج المتبع في صياغتها. وأعربت جمعيتها الوطنية عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية في مجال إعادة الروابط العائلية وركزت بالأخص على الدور الفريد الذي تلعبه شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإعادة الروابط العائلية. لكن، وكما أوضحت الاستراتيجية، فثمة حاجة حيوية إلى توسيع وتعزيز تلك الشبكة. ولا يمكن لمكونات الحركة الاستجابة بشكل حقيقي وفعال للحاجات القائمة في مجال إعادة الروابط العائلية إلا إذا عملت جميع هذه المكونات معاً واستعدت كل منها للاضطلاع بمسؤولياتها الفردية. لذا يتعين اعتبار تنفيذ الاستراتيجية التزاماً من الحركة بمجمملها تأخذ فيه الشراكات حيزاً هاماً. هذا وقد أظهرت الرؤية الخاصة بالاستراتيجية الحاجة إلى الاستجابة لضرورات إعادة الروابط العائلية ليس في حالات النزاع فحسب بل من أجل مساعدة المهاجرين المستضعفين كذلك. وتود جمعيتها الوطنية، إسوة بالصليب الأحمر الأسترالي، التشديد بشكل أكبر في مشروع القرار على المسؤولية المحددة للجمعيات الوطنية ومن ثم تقترح أن تضاف في الفقرة 3 من الدياجة جملة «والمسؤولية المحددة للجمعيات الوطنية في إعادة الروابط العائلية» بعد جملة «منسقاً ومستشاراً تقنياً للجمعيات الوطنية والحكومات».

وقال الدكتور «أوزيشانكو» (جمعية الصليب الأحمر الأوكراني) إن مسألة إعادة الروابط العائلية تشكل نشاطاً هاماً في أوكرانيا حيث يتلقى قسم البحث عن المفقودين التابع للجمعية الوطنية العديد من الطلبات التي يتقدم بها أشخاص مستضعفون كالمهاجرين. ويرى الصليب الأحمر الأوكراني، بعد تعاويه مع حاجات أولئك الذين يلجأون لخدمات البحث، أن على وكالة البحث المركزية التابعة للجنة الدولية تكييف خدماتها لتشمل الأشخاص من غير المتضررين من النزاعات المسلحة. وقد استخدم نظام البحث عن المفقودين التابع لجمعياته الوطنية، وبدعم من اللجنة الدولية، من أجل مساعدة المهاجرين غير الشرعيين في أوكرانيا. ويأتي تبني الاستراتيجية من قبل الجمعيات الوطنية ليعث الأمل بالتوصل إلى

الاضطلاع بمسؤولية تعزيز خدماتها لتكون أكثر فعالية، وبناء قدراتها، الأمر الذي قد يشكل تحدياً بالنسبة إلى العديد من الجمعيات الوطنية. ويلتزم الصليب الأحمر البلغاري بالتعاون والتنسيق مع سائر الأعضاء في الحركة والتعلم منها. وأيدت جمعيتها الوطنية اعتماد مشروع القرار لأن الحركة، باعتبارها شبكة عالمية، ستحقق نتائج أكبر في التخفيف من المعاناة بما في ذلك في حالات الهجرة والكوارث.

وقال السيد «ريشار» (جمعية الصليب الأحمر الأوغندي) إن أوغندا تشهد منذ عام 1967 موجات نزوح سكانية كبيرة بما في ذلك موجات نزوح إلى داخل البلاد شملت 1.8 مليون شخص في شمال البلاد في الإحدى وعشرين سنة الماضية. وعرفت أوغندا هجرة واسعة النطاق واستقبلت لاجئين من رواندا وبوروندي والسودان والكونغو والصومال. ويوفر الصليب الأحمر الأوغندي خدمات إعادة الروابط العائلية التي يقدمها في السجون أيضاً منذ عام 1993 وبالتعاون مع اللجنة الدولية. وأيدت جمعيتها الوطنية مشروع القرار.

وقال السيد «غوردون» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الفلبيني) إن خدمات البحث عن المفقودين كانت العلامة المميزة للحركة والتي انطلقت مع «هنري دونان» في معركة «سولفرينو» حين شرع في التحدث مع الجرحى ونقل رسائلهم إلى عائلاتهم. وهنأ السيد «غوردون» اللجنة الدولية على إعادة إحياء هذه الوظيفة الهامة. وتشارك جمعيتها الوطنية في أنشطة إعادة الروابط العائلية منذ زمن طويل إذ عملت على إعادة الاتصال مع المواطنين الفلبينيين الذين انفصلوا عن عائلاتهم خلال الحرب العالمية الثانية. وتعاون جمعيتها الوطنية حالياً مع الجمعيات الوطنية في لبنان وسوريا وغيرها من البلدان للبحث عن العدد الكبير من المهاجرين من الفلبين. وقد نجحنا في لم شمل العديد من العائلات بعد فترات طويلة من الفقرة. وأعرب السيد «غوردون» متحدثاً بصفته عضواً في مجلس إدارة الاتحاد الدولي عن تقديره لجهود اللجنة الدولية في إشراك الاتحاد الدولي في عملية التشاور. وأيد السيد «غوردون» بقوة مشروع القرار.

اعتمد القرار 4 بنصه المعدل ، بالتزكية.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 1.45 بعد الظهر.

2.4.3 حفل توزيع ميداليات «هنري دونان»

الجمعة، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة 6:30 مساءً.

قالت السيدة «دافيدسون»، نائبة رئيس اللجنة الدائمة في عرضها لهذا البند من جدول الأعمال، إن اللجنة الدائمة تكرم كل عامين أعضاء الحركة الذين قدموا خدمات وإسهامات استثنائية خاصة على الصعيد الدولي. وقد اختارت اللجنة الدائمة الأشخاص الذين سيتم منح ميداليات «هنري دونان»، وهي أرفع جائزة شرف يمكن أن تمنح

الدولية على مبادرتها وعلى الأسلوب السريع والشامل الذي اتبعت في إدارة عملية التشاور، لأنه أتاح للجمعيات الوطنية تملك السياسة المتبعة. كما شكرت اللجنة الدولية على دعمها الدائم. واعتبرت السيدة «كابوريه» أن اتباع سياسة شاملة هو أنسب وسيلة لتحقيق هدف إعادة الروابط العائلية وأكدت أن الجمعيات التي تمثلها تؤيد تنفيذ الاستراتيجية.

وشكرت السيدة «فورت» (الصليب الأحمر البريطاني) اللجنة الدولية على وضع الاستراتيجية وأقرت بأن على الجمعيات الوطنية تحمل مسؤوليتها لإنجاحها ولمضاعفة القدرات الضرورية في هذا المجال. وقد شكلت إعادة الروابط العائلية خاصية تاريخية ومميزة من خصائص الحركة. وعبرت عن تعاطف الصليب الأحمر البريطاني وتضامنه مع الجمعيات الوطنية الأكثر تأثراً في هذا العصر الحديث.

وأيدت السيدة «ديالو» (جمعية الصليب الأحمر الغيني) بشدة القرار. وقالت إن الصليب الأحمر الغيني طور قدراته في مجال إعادة الروابط العائلية بفضل مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويتولى 500 متطوع توفير خدمات إعادة الروابط العائلية في كل المجتمعات المحلية. وطلبت السيدة «ديالو» من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية زيادة دعمهما للجمعيات الوطنية الأخرى التي لديها الإمكانيات اللازمة لتكون أكثر فعالية في هذا المجال.

وشكرت السيدة «فروماجو» (الصليب الأحمر الفرنسي) اللجنة الدولية على العمل الذي أنجزته في وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية والتي من شأنها تعزيز عمل الحركة إلى حد كبير. وكان من المهم أن تجري الجمعيات الوطنية مراجعة معمقة لدى تنفيذها للاستراتيجية لأنها ستسهم بذلك في زيادة فعالية الأنشطة إلى أقصى ما يمكن. وأيد الصليب الأحمر الفرنسي التعديل الذي اقترحه الصليب الأحمر الهولندي على مشروع القرار.

وهنأ السيد «نديفو» (جمعية الصليب الأحمر النيجيري) اللجنة الدولية على العمل الذي أنجزته في صياغة الاستراتيجية التي ستطبق على مستوى الحركة بمجموعها. وتحمل كل جمعية وطنية مسؤولية في إعادة الروابط العائلية، وينظر إلى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتبارها تعطي بارقة أمل إلى أولئك الذين يبحثون عن أحبائهم. ومن الضروري أن تدمج الجمعيات الوطنية إعادة الروابط العائلية في التخطيط لبرامجها لكي تتمكن من مواجهة حالات الطوارئ والحالات غير الطارئة كذلك. وتشكل إعادة الروابط العائلية مسألة جامعة وعلى الجمعيات الوطنية أن تتعامل معها بجدية كبيرة. ولكل مكون من مكونات الحركة دور عليه تأديته في مجال إعادة الروابط العائلية بشكل منسق ومنظم، حتى في حالات السلم. كما يتعين تشجيع الوكالات الحكومية المعنية على دعم استراتيجية إعادة الروابط العائلية. وأيدت جمعيتها الوطنية مشروع القرار.

وقالت الدكتورة «ستويمينوا» (الصليب الأحمر البلغاري) إن جمعيتها الوطنية تقدر أشد التقدير عمل اللجنة الدولية في الإعداد لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية وخطه التنفيذ. وعلى جميع مكونات الحركة



الغير وملتزمًا بمبادئ الحركة. وبقي السيد «كارلتون» بعد تقاعده عام 2000، مؤيداً نشطاً للصليب الأحمر الأسترالي، يشارك في عمل الجمعية الوطنية ويسدي النصائح ويقدم الخبرات الثمينة. وقررت اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع منح سعادة السيد «جيمس جوزيف كارلتون» ميدالية «هنري دونان»، وهي أرفع جائزة تمنحها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لالتزامه الشخصي ومساهمته القيمة في تطوير الأنشطة الإنسانية وعمله في مجال نشر المبادئ الأساسية للحركة ومثلها العليا.

تسلم معالي السيد «جيمس جوزيف كارلتون» ميدالية «هنري دونان» من الدكتور الحديدي، رئيس اللجنة الدائمة، وسط تصفيق الحضور.

السيد «كريستوف هنش»

قالت السيدة «دافيدسون»، نائبة رئيس اللجنة الدائمة إن المستلم الثاني لميدالية «هنري دونان»، السيد «كريستوف هنش» بدأ العمل لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1989 حين انخرط في سلسلة من المهمات الصعبة في أفغانستان، وكامبوديا، وكرواتيا، وسري لانكا، والصومال والاتحاد الروسي. وقد أظهر في كل من هذه المهمات التزاماً مطلقاً ومهنية عالية وانفتاحاً كبيراً على الحوار واحتراماً عميقاً للآخرين. وقد مكّنه اندفاعه الإنساني ورغبته في مساعدة المتضررين من النزاعات من تخطي العوائق وإقناع الأطراف التي غالباً ما كان يصعب التعاطي أو التعاون معها. وقد بذل السيد «هنش» جهوداً مضنية، على الرغم من الصعوبات والمخاطر التي واجهها خلال عمله، لتسهيل عمل اللجنة الدولية لصالح المدنيين وغيرهم من ضحايا النزاع في البلدان التي كُلف العمل فيها.

وكان السيد «هنش» في أواخر عام 1996 من بين الأشخاص الذين أوكلت إليهم مسؤولية إدارة مستشفى الصليب الأحمر في مدينة «نوفيه أتاجي» الشيشانية. وكان الخطر يحدق بأطقم اللجنة الدولية هناك، وكانت الشيشان معزولة وتعاني من مشاكل في التواصل مع العالم. بيد أن الوضع الأمني الخطر والانعزال لم يحبطا عزيمة السيد «هنش» أو عزيمة الأطباء والممرضين ومهندسي الصرف الصحي والمتراجمين العاملين معه، والذين كان العديد من بينهم منتدباً من الجمعيات الوطنية وقد وفروا الرعاية الصحية الحيوية للمرضى والجرحى الذين ما كانوا ليجدوا أي ملاذ آخر. وكان الصليب الأحمر النرويجي هو الذي أنشأ المستشفى الذي عالج 321 مريضاً في غضون ثلاثة أشهر. وأجرى الطاقم الطبي فيه أكثر من 600 عملية جراحية و1700 استشارة خارجية. وتعرض المستشفى في ليلة 16 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 1996 إلى اعتداء قتل فيه ستة أفراد من العاملين الأجانب، وأحيا مجلس المندوبين ذكرهم عام 1997 بمنح كل منهم ميدالية «هنري دونان». وأصيب السيد «كريستوف هنش» إصابة خطيرة، ونجا من الموت بفضل هدوئه ورباطة جأشه إذ أطلق أحد المهاجمين عليه النار عن قرب فسقط أرضاً وبقي متمدداً فتركه المهاجمون لظنهم أنه قد فارق الحياة. وبقي السيد «هنش» على الرغم من الصدمة القاسية، مصمماً على مواصلة العمل مع الصليب

للأعضاء، استناداً إلى قائمة المرشحين الذين اقترحتهم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي. وكان مجلس المندوبين قد أطلق فكرة ميدالية «هنري دونان» في الذكرى المئوية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 1963، وأنشئت الميدالية رسمياً في المؤتمر الدولي الذي انعقد عام 1965 في فيينا، بفضل المساهمة الكريمة التي قدمها الصليب الأحمر الأسترالي. وكان الهدف من الميدالية مكافأة الخدمات المتميزة والأعمال التي تنم عن تفان كبير لقضية الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد تميّز الأعضاء الذين وقع عليهم الاختيار إما بخدمتهم الطويلة والبارزة للمثل العليا للحركة أو بتصرفهم بشجاعة وتفان غير معهودين. وسيتم هذا المساء تكريم أربعة من هؤلاء الأشخاص.

معالي السيد «جيمس جوزيف كارلتون»

منحت الميدالية الأولى إلى السيد «جيمس جوزيف كارلتون» الذي انضم إلى الصليب الأحمر الأسترالي عام 1994 كأمين عام بعد سيرة طويلة وناجحة من العمل في الشأن العام. بدأ السيد «جيمس جوزيف كارلتون» حياته المهنية كخبير استشاري في الإدارة ثم انخرط في الحياة السياسية. انتخب في البرلمان الأسترالي عام 1977، وشغل منصب وزير الصحة من عام 1982 إلى عام 1983. كما عمل في اللجنة الوطنية الأسترالية لليونسكو وكان عضواً في العديد من اللجان والمجالس. واستفاد السيد «جيمس جوزيف كارلتون» من خبرته عند استلامه منصب الأمين العام للصليب الأحمر الأسترالي، ليجعل من الجمعية الوطنية منظمة قوية وموحدة في خدمة الناس، ولها وجودها الفعلي على الصعيد الوطني. كما تحدى معارضيه وواصل العمل على إنشاء قسم التبرع بالدم التابع للصليب الأحمر الأسترالي. وقد أدخل السيد «جيمس جوزيف كارلتون» تغييرات دستورية هامة في نظام الجمعية الوطنية عبر تفعيل الهيئة التنفيذية الوطنية ونقل المسؤولية إلى المتطوعين في قيادة العمليات وفقاً للسياسات الوطنية المعتمدة. وعمل السيد «جيمس جوزيف كارلتون» كذلك على نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف بدور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العمل الإنساني الدولي، في صفوف الناس عموماً وعلى مستوى السلطات العامة. ودعا السيد «جيمس جوزيف كارلتون» حكومة بلاده إلى زيادة دعمها المالي للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي وعمليات جمعياته الوطنية على المستوى الدولي. وعزز السيد «كارلتون» خلال ولايته التعاون بين جمعياته الوطنية ومكونات أخرى من الحركة. وساهم في إقامة مشروع تعلم من الأقران حول مرض الإيدز في الصين، ووفر الدعم المالي لأنشطة الهلال الأحمر الأفغاني. وقام السيد «كارلتون» بزيارات ميدانية منتظمة كان بعضها في مناطق نزاع خطيرة، وشارك في العديد من فرق العمل التابعة للحركة. كما شغل السيد «كارلتون» وظائف مهمة في أبرز محافل الحركة. وكان السيد «كارلتون» يحظى باحترام كبير مبني على قيادته البعيدة النظر ووضوح طريقة تفكيره وكان التزامه الفعلي والصادق محط تقدير كل من عمل معه. وتميّز السيد «كارلتون» بدبلوماسيته ولكن مع التصميم على تحقيق الأهداف المنشودة. وكان يتمتع بقدرات جيدة على التعامل مع

باحترام الجماعات المحلية وثقة كل فرد منها نظراً لالتزامه الشجاع بالقضية الإنسانية واستقامته ونزاهته. وحذا السيد «دومبا إيك» حذو «هنري دونان» عام 1999 حين اندلع النزاع في «إيتوري»، فاستبق تداعياته وأقنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإطلاق عملية واسعة النطاق للحماية والمساعدة استفاد منها عشرات آلاف الأشخاص في سياق نزاع كان في تلك الفترة لا يزال في طلي النسيان. وأصبح السيد «دومبا إيك» في عام 2001، عقب مأساة أودت بحياة ستة من زملائه، رئيساً بحكم الواقع للبعثة الفرعية في «بونيا»، وأجرى بالقدرة المتوفرة فيها مفاوضات مع السلطات المحلية المدنية والعسكرية في ظروف مأساوية وخطيرة معرضاً نفسه للخطر بشكل مباشر. وقررت اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع منح السيد «ألكسندر دومبا إيك» ميدالية «هنري دونان»، وهي أرفع جائزة تمنحها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لالتزامه بالمثل الإنسانية العليا، وشجاعته وتفانيه في خدمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تسلم السيد «ألكسندر دومبا إيك» ميدالية «هنري دونان» من الدكتور الحديدي، رئيس اللجنة الدائمة، وسط تصفيق الحضور.

السيدة «جوزيان غابل»

قالت السيدة «دافيدسون»، نائبة رئيس اللجنة الدائمة إن المستلمة الرابعة لميدالية «هنري دونان»، السيدة «جوزيان غابل» التحقت بالصليب الأحمر الفرنسي في العشرينات من عمرها وبقيت عضواً فاعلاً فيه منذ ذلك الحين. وساهمت السيدة «غابل»، كمرضة في بادئ الأمر ثم كمدربة إسعافات أولية، إلى حد كبير في أنشطة جمعيتها الوطنية وجمعيات وطنية أخرى في مجال الصحة وغيره من المجالات. انتقلت السيدة «غابل» إلى الكونغو عام 1962 لتعمل كمفوضة إقليمية للمتطوعين الأحداث في الصليب الأحمر في الكونغو، فأنشأت دورات تدريب على الإسعافات الأولية في مقاطعة «كويو» ودورات تدريب للمتطوعين إضافة إلى توليها شؤون الإدارة. وتنقلت خلال عام ونصف العام بين المناطق الخطرة لتنفيذ عمليات إسعاف أولية معرضة حياتها في أغلب الأحيان لأخطار كبيرة. وكانت السيدة «غابل» تضع خطط العمليات بنفسها بمساعدة بعض الشركاء الخارجيين واستطاعت أن تنقذ الأرواح العديدة بفضل الخدمات الحيوية التي كانت تقدمها. كما سعت جاهدة، إضافة إلى التخفيف من معاناة الحرب، إلى التعريف باتفاقيات جنيف بين المسؤولين المدنيين والعسكريين وخاصة خلال حقبة التمرد ما بين عامي 1964 و1965. وقد كُرسَت السيدة «غابل» نفسها لمساعدة المستضعفين عاملة بكثير من التصميم والشجاعة والقدرة النادرة على الإقناع. وأنشأت كذلك عام 1964 مركزاً للأيتام يُعنى بالأطفال وضحايا الحرب في الكونغو.

وعملت السيدة «غابل» في السبعينات في تشاد كمندوبة للصليب الأحمر ونظمت هناك دورات تدريب على الإسعافات الأولية. وأنشأت في عام 1973 عيادات طبية وساعدت عاملي الإغاثة على مكافحة المجاعة. وتدخلت السيدة «غابل» لدى الرئيس وزير

الأحمر وضحايا الحرب، وانطلق عام 2001 في مهمة جديدة كرئيس للبعثة الفرعية للجنة الدولية للصليب الأحمر في إيران حيث سخر اندفاعه الإنساني القوي للعمل على تخفيف معاناة المتضررين من الحرب في أفغانستان المجاور. وبعد ذلك، ترك السيد «هنش» اللجنة الدولية ليبدأ حياة جديدة في نيوزيلندا لكنه بقي على تواصل مع اللجنة الدولية التي ساعدها في جهودها لاستخلاص الدروس والتعرف على كيفية مساعدة الناس على تخطي صدمة مشابهة لتلك التي مرّ بها. وقررت اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع منح السيد «كريستوف هنش» ميدالية «هنري دونان»، وهي أرفع جائزة تمنحها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لعمله الإنساني المتميز قبل مأساة «نوفيه أتاغي» وبعدها.

تسلم السيد «كريستوف هنش» ميدالية «هنري دونان» من الدكتور الحديدي، رئيس اللجنة الدائمة، وسط تصفيق الحضور.

السيد «ألكسندر دومبا إيك»

قالت السيدة «دافيدسون»، نائبة رئيس اللجنة الدائمة إن المستلم التالي لميدالية «هنري دونان»، السيد «ألكسندر دومبا إيك» بدأ العمل في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهو في السادسة عشرة من عمره كمتطوع لدى جمعية الصليب الأحمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسرعان ما تميّز عن الآخرين باندفاعه ورغبته بالمساعدة والتزامه الثابت. وأوكلت إليه مسؤوليات أكبر نظراً لتواضعه وتكريس نفسه للقضية الإنسانية وحرصه على نشر المعرفة بالمبادئ الأساسية وتعزيز احترامها. وعُيّن السيد «دومبا إيك» مسؤولاً عن مجموعة من المتطوعين ثم ترأس قسم البحث عن المفقودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة «إيتوري» الواقعة في شمال شرق البلاد. وقد أظهر السيد «دومبا إيك» فعالية متميزة في أنشطة البحث عن المفقودين إذ أن جهوده آلت إلى لم شمل مئات الأطفال غير المصحوبين بعائلاتهم وذلك بالرغم من الظروف الصعبة التي كان يعمل فيها.

والتحق السيد «دومبا إيك» بعدها باللجنة الدولية في «بونيا» ليضع نفسه في خدمة العمل الإنساني ولم يكتفِ بإثبات اندفاعه ومصداقيته فحسب، بل أبرز كذلك قناعات قوية لا يمكن الطعن بها. وقد قادته مسؤولياته الجديدة إلى عبور مساحات شاسعة من البلاد ولفترات طويلة عمل خلالها في ظروف فائقة الخطورة. وسعى السيد «دومبا إيك»، سيراً على الأقدام أو مستخدماً دراجة، إلى نقل الرسائل إلى المناطق النائية وفي ظروف صعبة في أغلب الأحيان. ولم يتأرجح يوماً تفانيه في مساعدة الأطفال غير المصحوبين بذويهم عاملاً بمبادرات شخصية منه في معظم الأوقات لأن البعثة الفرعية في «بونيا» كانت معزولة إلى حد أجبره على إدارتها بنفسه. ومع بلوغ الأزمة ذروتها في البلاد عام 1998، خاطر بحياته لحماية البعثة الفرعية وممتلكاتها كي يتسنى لضحايا النزاع مواصلة تلقي المساعدة. وأدت جهوده إلى المحافظة على وجود للعمل الإنساني في خضم النزاع مع كل ما يحمله ذلك من دلالة رمزية. كما كان السيد «دومبا إيك» يحظى



3.4.3 الجلسة العامة الثانية

السبت 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

الساعة 8:00 صباحاً

البند 5 من جدول الأعمال

الهجرة (الوثقتان CD / 07 / 5.1 / DR و CD / 07 / 5.1 / DR)

قال السيد «نوردي»، المبعوث الخاص للأمين العام للاتحاد الدولي لشؤون الهجرة والنزوح، إنه يتشرف بتلخيص النقاش الحيوي حول مسألة الهجرة الذي ساهمت فيه 33 جمعية وطنية والقرارات اللاحقة الهامة التي اتخذتها الهيئة العامة للاتحاد الدولي. وأظهرت المناقشات أن الهجرة مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم. وتقدم الجمعيات الوطنية الخدمات الإنسانية الضرورية للأشخاص الذين يعيشون ظروفاً قاسية بسبب الهجرة. وتعمل جمعيات وطنية عدة في ظروف صعبة وتواجه تحديات جمة بسبب الاستضعاف الشديد الذي يعاني منه المهاجرون والنازحون. وأضحى العمل أكثر صعوبة في الحالات التي سعت فيها السلطات التشريعية إلى منع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من مساعدة الأشخاص المهمشين والمستضعفين، ووصلت في بعض الحالات إلى تجريم مساعدة المهاجرين الذين لا يمتلكون الأوراق والوثائق اللازمة. وتقرّر حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إقراراً تاماً بحق الدول في تقرير سياساتها الخاصة بالهجرة. ولكن النقاش شدّد على أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قدمت دائماً المساعدة الإنسانية بناءً على حالات الاستضعاف والاحتياجات بغض النظر عن الوضع القانوني للأشخاص أو الفئة التي ينتمون إليها. فالحركة تعمل وفقاً لالتزامها الإنساني وواجبها الذي يقضي بتلبية حاجات جميع المستضعفين بدون أية قيود. وكما قال أحد الزملاء، علينا «أن نعيد للناس كرامتهم».

لقد أُعيرت أهمية خاصة لمسؤولية حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة في الدفاع عن معاملة إنسانية وآمنة للمهاجرين تشمل معالجة الأسباب الأساسية التي من شأنها التسبب بضعف المهاجرين أو زيادته، وتذكير الحكومات بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان والقوانين الوطنية التي تنطبق على اللاجئين والنازحين. ويمكن لجمعية الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، باعتبارها منظمة محلية، أن تلعب دوراً أساسياً في نشر مفاهيم الاندماج وعدم التمييز واحترام التنوع، وعليها أن تعتمد نهجاً منفتحاً وشاملاً في تعاملها مع الجماعات المحلية.

جاء الإقرار بأن الهجرة عبر الحدود ظاهرة معقدة ترتبط ببلد المنشأ وبلد العبور وبلد الوجهة، وثمة حاجة إلى المزيد من التعاون في إنشاء الشبكات وتبادل المعارف بين الجمعيات الوطنية وجميع مكونات الحركة بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي

الصحة في تشاد حينها لحضهما على القبول بإنشاء جمعية وطنية هناك. وساهمت في إنشاء الصليب الأحمر التشادي وشغلت منصب مديرة الخدمة الوطنية للإسعافات الأولية. وقادت في عام 1975 عمليات الإسعافات الأولية لضحايا الانقلاب الذي شهدته العاصمة التشادية وأمنت الحماية للجرحى والسجناء. وكانت السيدة «غابل» رمزاً للإيمان الذي لا ينضب بالعمل الإنساني ونشرت حرارتها وجهاً الحقيقي للخير. ورّبت السيدة «غابل»، إضافة إلى أدائها مهمتها، ثمانية أطفال كانت قد تبنت أربعة منهم. وواست السيدة «غابل» الكثير ممن كانوا يعيشون المعاناة. ولا تزال تبذل الكثير من الطاقة والمهارة والتفاني لمواصلة أنشطة الصليب الأحمر على الرغم من أنها تخطت سن التقاعد منذ زمن طويل. فهي تعمل كنائبة لرئيس بعثة محلية في فرنسا وتقدم مساهمتها في مجالي الصحة والعمل الاجتماعي على وجه الخصوص. وقررت اللجنة الدائمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع منح السيدة «جوزيان غابل» ميدالية «هنري دونان»، وهي أرفع جائزة تمنحها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لالتزامها الشخصي، ومساهمتها القيمة في تطوير الأنشطة الإنسانية وعملها على نشر المبادئ الأساسية للحركة ومثلها العليا.

تسلمت السيدة «جوزيان غابل» ميدالية «هنري دونان» من الدكتور الحديد، رئيس اللجنة الدائمة، وسط تصفيق الحضور.

شكرت السيدة «غابل» اللجنة الدائمة وقالت متحدثة باسم المتسلمين الأربعة للميدالية إن كلاً منهم يعي كل الوعي الشرف العظيم الذي ناله. ولكن من الضروري ألا يغفل أحد أن الجائزة وُلدت من وحي القضية المشتركة لكل الموجودين من أجل خدمة المنكوبين والذين يسترشدون بروية «هنري دونان» ومثله والتزامه. وقد حاولت كما حاول نظراؤها بمساهماتهم المتواضعة، ترجمة هذا الالتزام في الميدان. إن كل عمل ينجز لصالح الإنسانية يتطلب الكثير من التركيز والتصميم والحماس. وقد حاولت الحركة، أن تتبع في مختلف أنحاء العالم، التزام مؤسسها وتوفر إطاراً للعمل الإنساني. وعلى جميع الموجودين هنا التعبير عن امتنانهم للحركة التي علمتهم الكثير وطلبت منهم الكثير خدمة للقضية السامية المتمثلة في الحفاظ على الكرامة الإنسانية ومساعدة الذين يعيشون في الشدة. ومن المؤسف أن هذا العمل لم ينته بعد، لكن الجميع سيواصل العمل طالما امتلك القدرة على ذلك ومهما خبأ له المستقبل. لقد تكلم الدكتور «ألبيير شفايتزر» عن ضرورة إظهار الفرد إنسانية حقيقية للآخرين، وأن مستقبل العالم يتوقف على ذلك. وأخيراً، قال رجل العلم «ألبيير أينشتاين» إن الحياة لا تستحق العيش إلا إذا عشناها من أجل الآخرين. واعتبرت السيدة «غابل» أن الحياة التي تكرر للآخرين تحمل في طياتها مكافأتها الخاصة مهما بلغت المعاناة والتضحيات. وليس على هذه الأرض شيئاً يستحق الحماس والجزاء أكثر من هذا العمل.

انتهى حفل تسليم الميداليات في الساعة السابعة مساءً.

العواقب الإنسانية للهجرة، الأمر الذي سيجنب مكونات الحركة الدخول في نقاش حول الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه المسألة. وعلى الرغم من أنه يعود للحكومات تحديد وضع المهاجرين القانوني، فمن الضروري تمكين هؤلاء الأشخاص، لأسباب إنسانية، من الانخراط مجدداً في النظام العام. ويتطلع الصليب الأحمر البريطاني إلى وضع إرشادات للجمعيات الوطنية التي تعمل مع المهاجرين المحتجزين وتنفيذها خاصة وأن هؤلاء الأشخاص هم غالباً من أكثر الفئات ضعفاً.

وقال السيد «فورستر» (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) إن للهجرة الدولية أثر إيجابي على العديد من المهاجرين وعلى مواطنهم وبلدان وجهتهم التي تستفيد من إسهاماتهم القيمة. لكن الهجرة تتضمن كذلك جانباً قاتماً وقد أظهر النقاش داخل الهيئة العامة أن عدداً متزايداً من المهاجرين يتحول إلى جماعات مستضعفة كما يعرفها بيان مهمة الحركة. وقد لاحظت قرارات الحركة السابقة تمييزاً واضحاً بين المهاجرين واللاجئين والنازحين إلى داخل بلدانهم، وترى اللجنة الدولية أنه من الضروري الاحتفاظ بهذا التمييز لأنه أساسي للإبقاء على الحماية التي يوفرها القانون الدولي لفئات معينة. ورحبت اللجنة الدولية بالتزام الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بتجنيد المهاجرين المحن والتخفيف من وطأتها. وعلى الحركة مواجهة تحدي الهجرة باستخدام مهاراتها وفقاً للمهمات الموكلة إليها والمبادئ الأساسية، واعتماد نهج يتكيف والسياق المعني ويراعي المشاكل الموجودة في البلد المعني.

وتسعى اللجنة الدولية إلى اكتساب فهم أدق لحاجات المهاجرين المحددة خلال النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف لتتمكن من تحديد ما إذا كانت تتم تلبية تلك الحاجات خاصة في ما يتعلق بإعادة الروابط العائلية وغيرها من مسائل الحماية بما في ذلك خلال الاحتجاز. وسعت اللجنة الدولية جاهدة في هذه الحالات وغيرها من حالات الطوارئ كالكوارث الطبيعية إلى إعادة الروابط العائلية إما عبر العمل المباشر أو من خلال دعم الجمعية الوطنية المعنية، بصفة اللجنة الدولية المنسق والمستشار التقني لشبكة الروابط العائلية. ويشارك العديد من الجمعيات الوطنية في سلسلة واسعة من الأنشطة المخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين تتضمن التوعية، والمناصرة، ومساعدات الطوارئ والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والاستشارات القانونية. وقد وفرت إعادة الروابط العائلية التي تشكل نشاطاً رئيسياً من أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، خدمة بالغة الأهمية للمهاجرين المحتجزين تهدف إلى التخفيف من قلق البال والمعاناة الناجمين عن فقدان الاتصال بعائلاتهم. ونظراً إلى الارتفاع الحاد في عدد المهاجرين المحتجزين في السنوات الأخيرة، أطلقت الجمعيات الوطنية برامج تهدف إلى تلبية الحاجات في السجون أو في مراكز احتجاز المهاجرين. وشكل الاستقلال عنصراً رئيسياً في رفع التحديات التي واجهتها الجمعيات في عملها هذا. وقد تضطر الجمعيات الوطنية في بعض الأحيان إلى رفع تقارير إلى السلطات تتعلق بظروف احتجاز غير ملائمة أو معاملة سيئة والتحاور معها بهذا الخصوص.

تضطلع بمهمة بارزة وتمتلك مهارات في مجالات الحماية وإعادة الروابط العائلية والاحتجاز. وأرادت الجمعيات الوطنية أن يلعب الاتحاد الدولي دوراً قيادياً في هذا المجال، وطلبت من مجلس الإدارة إنشاء فريق مرجعي يُعنى بوضع سياسة خاصة للهجرة تُعتمد في العام 2008، وتقديم تقرير إلى مجلس المندوبين في عام 2009. وقد أقامت بعض الجمعيات الوطنية، بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، حواراً مع السلطات العامة في بلدانها من أجل إيضاح دور كل جهة في معالجة العواقب الإنسانية للهجرة. وقد طلب من مختلف مكونات الحركة ووفقاً لمهام كل منها، التعاون من أجل تطوير استراتيجيات للمناصرة تتناول العواقب الإنسانية للهجرة. ويتعين أن توفر السياسة المعتمدة مزيداً من التوجيه والنصح لمكونات الحركة مع مراعاة المجالات الأربع التي تنفذ فيها الجمعيات الوطنية أنشطتها وهي: المساعدة الإنسانية والحماية والدمج/ وإعادة الدمج والمناصرة. كما يجب أن ترقف السياسة باستراتيجية للتنفيذ وخطة للعمل. ورغب العديد من الجمعيات الوطنية أن تشمل السياسة كل فئات المهاجرين بما في ذلك اللاجئين والنازحين. وسُترسل التوصيات التي قدمت للهيئة العامة إلى الفريق المرجعي لمزيد من الدراسة.

وقد أدرج موضوع الهجرة على جدول أعمال مجلس المندوبين كي يتم البحث عن كيفية التعاون داخل الحركة لتجنب معاناة المهاجرين وعائلاتهم والتخفيف منها. وقال السيد «نوردي» إنه يتطلع إلى تعاون مبدع وبناء بين مكونات الحركة، وإلى تعزيز سبل مواجهة العواقب الإنسانية للهجرة وإيجاد الحلول لها. واستند مشروع القرار المبين في الوثيقة CD / 07 / 5.1 / DR إلى المناقشات التي دارت في الهيئة العامة. واقترح السيد «نوردي» تعديل الفقرة 8 باستبدال كلمة «مساعدتها» لتحل محلها كلمة «خدماتها»، وحذف الجملة الأخيرة بحيث تنتهي الفقرة كالآتي: «ستكون (الجمعيات الوطنية) في وضع يمكنها من تنظيم خدماتها على أساس حالات الضعف والاحتياجات الإنسانية فحسب والمحافظة على استقلالها وعدم تحيزها في كل الأوقات». ولا حاجة لذكر النقاش حول الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية للهجرة الذي من شأنه أن يتسبب بلفظ أو تناقض.

وقال السيد «كوكرين» (الصليب الأحمر البريطاني) إن جمعيته الوطنية تؤيد مشروع القرار حول الهجرة الدولية تأييداً كاملاً وترحب باقتراح التعاون الوثيق بين مكونات الحركة من أجل تلبية حاجات المهاجرين المستضعفين. ووافق السيد «كوكرين» على أهمية سعي الحركة إلى الوصول إلى المهاجرين المستضعفين بغض النظر عن وضعهم القانوني، لأن ما يثير القلق هو ضعفهم وليس كونهم مهاجرين. ويتعين على الحركة العمل مع الجهات الأخرى من أجل معالجة التحديات التي تواجهها بعض الجمعيات الوطنية التي لم تستطع توفير المساعدات الإنسانية للمهاجرين بسبب القيود القانونية، لأن ذلك غير مقبول من المنظار الإنساني. وانطلاقاً من الطبيعة الإشكالية للهجرة غير الشرعية في العديد من البلدان، دعم الصليب الأحمر البريطاني بقوة النهج المنسق للمناصرة، وثمن تشديد القرار على



وأيد الدكتور «سالمون» (الصليب الأحمر الجاماكي) القرار المقترح تأييداً كاملاً، وقال إن جامايكا ومنطقة البحر الكاريبي برمتها تتأثر بالهجرة إلى حد كبير باعتبارها بلدان منشأ للمهاجرين وبلدان استقبال لهم على حد سواء. وقد تناول كل من تقرير المعلومات الأساسية الشامل ومشروع القرار جميع مكونات الحركة واستجاب لمختلف احتياجاتها. واقترح الدكتور «سالمون» جمع فقرات القرار الإحدى عشر في خمس فئات وفقاً للمواضيع المطروحة فيها.

وقالت السيدة «رامكوا» (جمعية الصليب الأحمر البوتسواني) إن الهجرة تسببت بموجة من كراهية الأجانب نحو المهاجرين شملت كل المجتمعات المحلية والقارات. وتقع على عاتق الحركة مسؤولية لعب الدور القيادي في التعاطي مع هذه الاتجاهات غير المرغوب فيها ووضعها على رأس قائمة الأولويات الاستراتيجية لما يمكن أن تسبب به من عواقب إنسانية كارثية.

وأيدت السيدة «ستيوارد» (جمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا) مشروع القرار تأييداً تاماً لأنه أعطى أهمية خاصة للعمل الذي قام به الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا من أجل مساعدة المهاجرين. ولئننا نركز على النواحي الإنسانية، لم تستجب جمعيتها الوطنية لحاجات المهاجرين وفقاً للتعريف القانوني لفئات المهاجرين أي طالبي لجوء أو لاجئين بل وفقاً لحالة الضعف التي يعيشونها. وأعربت السيدة «ستيوارد» عن أملها في أن يؤدي عرض القرار على الحكومات إلى تسهيل تقبلها ودعمها لمهمة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإنسانية. ووافقت جمعيتها الوطنية على التغيير المقترح على الفقرة 8.

وقال السيد «فاديغا» (الصليب الأحمر الإيطالي) إنه من الضروري معالجة العواقب الإنسانية للهجرة على مستوى الحركة ككل، وإن الصليب الأحمر الإيطالي يدعم لهذا السبب اقتراح وضع سياسة خاصة بهذا الشأن. وأيد السيد «فاديغا» ملاحظات الصليب الأحمر البريطاني بشأن ضرورة مساعدة المهاجرين على أساس حالات الضعف، ورأى أنه من الضروري تنمية ثقافة التضامن الإنساني بين المواطنين والحكومات. ويتدخل الصليب الأحمر الإيطالي، بصفته جهة مساعدة لحكومته، لصالح المهاجرين من أجل المحافظة على كرامتهم الإنسانية واحترام حقوقهم الإنسانية. وقد اقترح الصليب الأحمر الإيطالي تنظيم دورات تدريبية مشتركة مع الشرطة وغيرها من السلطات المعنية بالهجرة. وقال إن الصليب الأحمر الإيطالي هو المنظمة الإنسانية الوحيدة التي يسمح لها بدخول جميع مراكز احتجاز المهاجرين في إيطاليا، وإنه قدم المساعدات إلى المهاجرين في شتى أنحاء البلاد، أياً كان وضعهم القانوني. وأعلنت جمعيتها الوطنية تأييدها التام للقرار المقترح.

وأيد الدكتور حسن (جمعية الهلال الأحمر الصومالي) مشروع القرار واقترح تعديل الفقرة 8. واقترح كذلك استبدال كلمة «مساعدة» في الفقرتين 7 و 11 من مشروع القرار لتحل محلها كلمة «خدمات» وذلك لمزيد من التجانس في النص.

وقال السيد «ماجوسكي» (الصليب الأحمر الأمريكي) إن تلبية حاجات

كما سيتعين عليها بناء قدراتها على المدى البعيد في ظروف حساسة ومع مراعاة حساسيات المنظمات والوكالات المتخصصة الأخرى. وتبادل اللجنة الدولية خبراتها في مجال الاحتجاز مع الجمعيات الوطنية القادرة والراغبة في مساعدة المهاجرين في الأماكن التي لا تسعى للعمل فيها، وقد التزمت بوضع مبادئ توجيهية للجمعيات الوطنية التي تساعد المهاجرين في أماكن الاحتجاز. وتمثلت أولوية اللجنة الدولية في ضمان مقاربة ملائمة للمسائل المتعلقة بالاحتجاز داخل الحركة تلعب فيها اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية دورين متكاملين. وأيدت اللجنة الدولية مشروع القرار الخاص بالهجرة الدولية وأعربت عن استعدادها للمساهمة في وضع السياسة، وقالت إنها تطلع باهتمام إلى مناقشة هذه السياسة في مجلس المندوبين الذي سينعقد عام 2009، لما سترتب على هذه السياسة من نتائج لكل مكونات الحركة.

وأيد السيد «باليا» (الصليب الأحمر الأسباني) مشروع القرار حول الهجرة الدولية والدور الذي تلعبه مكونات الحركة في رعاية المهاجرين المستضعفين. ويقدم الصليب الأحمر الأسباني المساعدات إلى ما يقارب 230.000 مهاجر سنوياً، وغالباً ما يصل هؤلاء إلى أسبانيا في حالة من الضعف الشديد، بعد رحلات محفوفة بالمخاطر يعرضون فيها أنفسهم للهلاك من أجل الوصول إلى أسبانيا. وتشمل الخدمات التي يقدمها الصليب الأحمر الأسباني المساعدات الإنسانية الطارئة، والإسعافات الأولية، والطعام، والحماية، وتقديم المشورة القانونية والاجتماعية، والاندماج في المجتمع، وإعادة الروابط العائلية، ومكافحة العنصرية.

وقال السيد «ايدير» (الصليب الأحمر السويدي) إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ملتزمة بالعمل وفقاً للمتطلبات الإنسانية الملحة بالتخفيف من المعاناة الإنسانية والحيلولة دون وقوعها، عبر توفير الخدمات وعبر أنشطة المناصرة كما يرد في استراتيجية 2010. وقد يتطلب هذا العمل من الحركة الدولية أن تعالج كذلك أسباب الضعف. كما سيكون لعمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال المناصرة نتائج على مستوى السياسة والقانون، حتى وإن لم تدخل الحركة في المجادلات السياسية. فالعديد من الجمعيات الوطنية، بما في ذلك جمعيتها الوطنية، تدخل في حوار مستمر مع الحكومات بشأن وضع الجماعات المستضعفة ومنها المهاجرون، وتحاول التأثير في السياسات للحد من استضعاف المهاجرين. ويلتزم الصليب الأحمر السويدي بتذكير حكومة بلاده بالواجبات التي يفرضها عليها القانون الدولي. وقد تطرح سياسات الحكومات إشكاليات في ما يتعلق بالعمل الإنساني، ويتوجب على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر التأثير في هذه السياسات إن كانت تنطوي على آثار إنسانية سلبية. وقد دعمت تدخلات العديد من الجمعيات الوطنية أمام الهيئة العامة هذا الموقف. ويتعين أن يتماشى مشروع القرار مع قرار الهيئة العامة الخاص بالهجرة، والقواعد التي اعتمدها مجلس المندوبين حول دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة. وأيد الصليب الأحمر السويدي مشروع القرار مع التعديلات المقترحة على الفقرة 8.

نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

(الوثيقة CD / 07 / 2.2 / DR) (تابع)

ذكر الرئيس بأنه تم إنشاء فريق عمل لمراجعة مشروع القرار المتعلقين بمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني واللذين تقدمت بهما على التوالي مجموعة الجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، والبعثة النرويجية. وأنجز فريق العمل مهمته وقدم النص النهائي لمشروع القرار الجديد إلى مجلس المندوبين لاعتماده.

اعتمد القرار 2 كما تقدم به فريق العمل بالتركية.

البند 6 من جدول الأعمال

التدابير التكميلية لاتفاق إشبيلية

(الوثيقتان: CD / 07 / 6.1 / DR و CD / 07 / 6.1 / DR)

قدم الدكتور «فورد»، رئيس فريق العمل المعني بتنفيذ اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية المنشأ بموجب القرار 8 لمجلس المندوبين، تقرير الفريق. وتمثلت المهمة الأولى للفريق الذي أنشأ بموجب القرار 8 لمجلس المندوبين المنعقد عام 2005، وضع إطار للمراقبة ورفع التقارير من أجل تقييم: درجة المعرفة بالاتفاق وتدابيره ومدى تطبيقهما، والتدابير المتخذة لضمان أن تكون الجمعية الوطنية المضيفة هي الوكالة الرائدة أو الشريك الأساسي في حالة طوارئ، ومدى تحسين التعاون والتنسيق لتوفير خدمات أفضل للمستفيدين. أما مهمة الفريق الثانية فتمثلت في التشاور مع الجمعيات الوطنية حول مسائل التعاون والتنسيق. هذا وطلب من الفريق تقديم توصيات ورفع تقرير إلى مجلس المندوبين.

وركّز الفريق بشكل خاص على تدابير التعاون والتنسيق الأساسية خاصة في حالات الطوارئ، وأجرى عملية تشاور واسعة النطاق في اجتماعات إقليمية ودون إقليمية وعبر شبكات الحركة. ووضع إطار للمراقبة على نطاق الحركة بأكملها، ونظمت بالتوازي مبادرة للتدريب تولت إدارتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

وخلص الفريق المنشأ بموجب القرار 8 إلى أن التركيز على التدريب أدى إلى فهم أفضل لكيفية العمل في إطار اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية. وأتاح ذلك تحسين التعاون ومن ثم توفير خدمات أفضل للمستفيدين. كما خلص الفريق إلى أن الحركة تحتاج إلى الاستعداد بشكل أفضل وإلى القيام بعمليات تقييم مشتركة للمخاطر والتخطيط للطوارئ من أجل ضمان الاعتراف بأن الجمعيات الوطنية هي «الأولى على الأرض والأولى في بدء العمل». كما أظهر ضرورة بناء علاقات عمل متينة ومبنية على الثقة بين مكونات الحركة قبل وقوع الكارثة، وقد أسهمت اجتماعات التنسيق المنتظمة التي جرت على مستوى البلد، وعمليات التفاوض الهادفة إلى توضيح علاقات

المهاجرين الإنسانية مسألة ملحة بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك بلده. ويتبع الصليب الأحمر الأمريكي منذ زمن طويل سياسات خاصة بمعاملة المهاجرين الذين لا يملكون أوراقاً أو وثائق ثبوتية. وحين تقدم الجمعية الخدمات في أوقات الكوارث، «لا تطلب أو تشترط أي إثبات للمواطنة من أجل تقديم المأوى أو المساعدة المالية». بالإضافة إلى ذلك، وفي حال الكشف عن وضع المستفيد من المساعدة في ما يخص موطنه، لا يسجل في أية وثيقة من وثائق الصليب الأحمر. وكان على الصليب الأحمر الأمريكي، وهو جمعية وطنية في دولة تستقبل العديد من المهاجرين، مواجهة التحديات المتمثلة في الوصول إليهم بشراكة مع منظمات متخصصة في مساعدة المهاجرين ومع الصليب الأحمر المكسيكي كذلك. ولهذه الأسباب، يفخر الصليب الأحمر الأمريكي بتأييد مشروع القرار والتعديلات المقترحة.

وأعرب السيد «دوكيانوس» (الصليب الأحمر اليوناني) عن تأييده التام لمشروع القرار والجهود الهادفة إلى وضع سياسة واضحة وإرشادات خاصة بمراكز الاحتجاز والخدمات التي توفرها الجمعيات الوطنية. وفي إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي للمساواة في المجتمعات المحلية، تولى الصليب الأحمر اليوناني خلال السنوات الأربع الأخيرة، وبصفته المنظمة المديرة، تنظيم عمل وحدة متنقلة للتدخل في الحالات الخطيرة، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وزارت الوحدة نقاط الدخول إلى اليونان وقدمت المساعدات المادية وخدمات اجتماعية وقانونية وطبية. كما أتاح الصليب الأحمر الوطني خدمة هاتفية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين متوفرة في سبع لغات وتفاوضت مع السلطات اليونانية من أجل الحصول على إذن بزيارة المهاجرين المحتجزين.

وقال السيد «كيميزا» (جمعية الصليب الأحمر التنزاني) إن تنزانيا تستقبل دفقاً من المهاجرين القادمين من القرن الأفريقي وخاصة من الصومال وإثيوبيا والذين يمرون عبر تنزانيا. وتم توقيف بعض من هؤلاء المهاجرين وتبين أنهم في حالة من المرض الشديد. ويفتقر الصليب الأحمر التنزاني حالياً للسياسات والقدرات اللازمة للتعامل مع عواقب مثل هذه الهجرة. لهذا، يؤيد مشروع القرار والإرشادات المقترحة لأنها ستتيح لجمعية الصليب الأحمر التنزاني للتعامل بشكل أكثر فعالية مع التحديات التي تواجهها.

وشكر السيد «نوردبي»، المبعوث الخاص للأمين العام للاتحاد الدولي لشؤون الهجرة والنزوح، جميع المشاركين على مساهمتهم في النقاش حول الهجرة وقال إنه يتطلع إلى العمل معهم حول هذه القضية الهامة.

اعتمد القرار 5 بنصه المعدل، بالتركية.

البند 2 من جدول الأعمال

عمل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (تابع)

الهلال الأحمر الباكستاني خلال كارثة الزلزال لجنة للتنسيق شارك فيها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وتبين أنها ذات فعالية كبيرة في التخطيط لعمليات الإغاثة ومراقبتها. وتم اللجوء إلى تدبير مماثل بمشاركة الاتحاد الدولي لمساعدة 2.5 مليون شخص من المتضررين من الفيضانات المدمرة التي شهدتها جنوب باكستان. وتبين أن تمكين الجمعية الوطنية المضيفة من لعب دور الوكالة الرائدة على المستوى الوطني، إن كان بشكل رسمي أو غير رسمي، هو الوسيلة الأنجع لتأدية العمل فيما تبقى تعينة الموارد على الصعيد الدولي على عاتق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وذكر السيد الخطيب (جمعية الهلال الأحمر الإيراني) بأن جمعيته الوطنية استضافت اجتماعاً لممثليين عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار مشاورات الفريق المنشأ بموجب القرار 8، ناقش وضع مذكرات تفاهم على صعيد كل بلد تحدد الأدوار والمسؤوليات التي ينص عليها اتفاق إشبيلية. فتشارك الجمعيات الوطنية في آلية التنسيق التي تنظمها البلدان، وتنظم الجمعية الوطنية المضيفة التنسيق مع المنظمات الأخرى. وينبغي معرفة القواعد التي تنظم استخدام الشارة وتطبيقها. ويجب أيضاً تنظيم ورش عمل وحلقات تدريب منتظمة تخصص للعاملين لدى الجمعيات الوطنية وغيرها من الشركاء الخارجيين مثل المنظمات غير الحكومية والوزارات. كما يجب أن يكون هناك تخطيط للطوارئ وتنفيذ تمارين عملية من أجل تحسين القدرة على تقديم الخدمات إلى المتضررين.

وأشادت السيدة «كريكي» (الصليب بالأحمر الهولندي) بالتقرير وقالت إن التوصيات المدرجة في القرار قيمة وتأتي في الوقت المناسب. فالشراكة هي مسألة شاملة لم يتم التطرق إليها سوى في إطار المدونة لشراكة ناجحة. وأيدت تركيز الفريق المنشأ بموجب القرار 8 على التخطيط للطوارئ ذلك أن تقييم الموارد ودراسة مواقع القوة ومواقع الضعف لدى جميع شركاء الحركة، هما أساسيان في نجاح العمليات. وينبغي تجنب الحالات التي تصبح فيها جمعية وطنية أضعف بعد تنفيذها لعمليات واسعة النطاق. ولا شك في أن الحركة لا تملك إلا القليل من الخبرة في مجال التخطيط المنظم للطوارئ ولهذا حثت السيدة «كريكي» الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على العمل معاً في هذا المجال. ويجب أن تشمل مقارنة الحركة لموضوع بناء القدرات تدابير التأهب والتخطيط للطوارئ.

وقال الشيخ الدحاح (الصليب الأحمر اللبناني) إن بعد الأحداث التي شهدتها لبنان عام 2006، بدا اتفاق إشبيلية ذات أهمية فعلية في العمليات الميدانية. إلا أنه أيد وجهات النظر التي عبر عنها الهلال الأحمر الباكستاني، لأن تجربة جمعيته الوطنية أظهرت أن هناك حالات لم يتم فيها احترام أولويات الجمعية الوطنية المضيفة وأن الجمعيات الوطنية نفذت بعض الأنشطة بدون أن تبلغ الصليب الأحمر اللبناني عنها. ولم تكن بعض عمليات توزيع المساعدات مجدية، وعمل بعض الأشخاص بدون أي حماية. كما كانت هناك مشكلة سوء استعمال الشارة، مثلما أشار إليه مندوب الهلال الأحمر الإيراني. فلذا يتعين العمل على رفع مستوى الثقة بين جميع أعضاء

العمل، في تسهيل قيام هذه العلاقات. وركز كل من التقرير ومشروع القرار المقدمين إلى مجلس المندوبين (الوثيقتان: CD / 07 / 6.1 و CD / 07 / 6.1 / DR) على مسؤولية مكونات الحركة تجاه الأشخاص المتضررين من الكوارث وحالات الطوارئ. وأوصى الفريق تحقيقاً لهذا الهدف بمواصلة تعزيز التوعية وجهود التدريب بمشاركة الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي، وتدعيم قدرات جميع المكونات على العمل معاً في إطار الشراكة. وأشار إلى ضرورة تعزيز تدابير التأهب عبر عقد اجتماعات تنسيق على مستوى البلد، وتوقيع مذكرات تفاهم والتخطيط للطوارئ. وينبغي أن تركز أنظمة التنسيق على احتياجات محددة وتتكيف مع السياقات المحددة، الأمر الذي يستدعي الاستفادة على أفضل وجه من التجارب العملية للجمعيات الوطنية واستخلاص الدروس منها. وأوصى الفريق، على الرغم من إتمامه مهمته، بمتابعة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لعملية المراقبة، وأن تبقى الجمعيات الوطنية على اطلاع بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية.

وقال السيد قريشي (الهلال الأحمر الباكستاني) إن اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية وفرت أساساً نظرياً سليماً للتعاون وتنظيم العمليات الدولية بين مختلف مكونات الحركة. إلا أن من الضروري اختبار المفهوم على ضوء التجربة، كذلك المكتسبة خلال الكوارث الضخمة التي تخضع القدرات التنظيمية لاختبار صعب. وكانت 43 جمعية وطنية قد قدمت المساعدة عقب الزلزال الذي ضرب باكستان، وعمل 13 منها في منطقة الكارثة. وقدم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية الموارد اللازمة للإغاثة وإعادة التأهيل واعترف العالم كله بفعالية عمليات الإغاثة في باكستان. لكن آلية التنسيق بين الجمعية الوطنية المضيفة والجمعيات الوطنية الأجنبية لم تثبت فعاليتها إذ أن خمس جمعيات وطنية لم تبلغ حتى الهلال الأحمر الباكستاني بمجيئها، ولم تستشر جمعيات أخرى باقي المكونات قبل تسليمها لإمدادات الإغاثة إلى وكالات خارجية، الأمر الذي أضعف وقع عمل الحركة. ومع أن معظم الجمعيات الوطنية حضر اجتماع تنسيق نظمه الهلال الأحمر الباكستاني في وقت لاحق، إلا أن هذا التنسيق المتأخر لم يكن مثالياً. كما وعدت بعض الجمعيات الوطنية بتوفير إمدادات كبيرة من مواد الإغاثة للهلال الأحمر الباكستاني لكنها عادت وسلمتها لوكالات أخرى.

وقد أنجزت الجمعيات الوطنية المشاركة عملاً ممتازاً أعرب الهلال الأحمر الباكستاني عن امتنانه له، لكن الترتيبات المذكورة لم تكن تتطابق مع الترتيبات المحددة بموجب اتفاق إشبيلية. لذلك أوصى السيد قريشي بأن تدرج في التدابير التكميلية أحكام تنص على ضرورة أن تقوم الجمعيات الوطنية الأجنبية المشاركة في عملية إغاثة دولية بالاتصال بالجمعية الوطنية المضيفة وإطلاعها على ما تقوم به من عمليات. وينبغي كذلك ألا يتم تسليم أية إمدادات للإغاثة إلى وكالات من غير شركاء الحركة ألا بموافقة من الجمعية الوطنية المضيفة. وأخيراً ينبغي أن تنسق جميع خطط العمليات مع الجمعية الوطنية المضيفة.

وترتدي أيضاً هوية الوكالة الرائدة وآلية التنسيق أهمية كبيرة: وقد أنشأ

الحركة والجمعية الوطنية التي تتولى دور الوكالة الرائدة.

وقال السيد «نيسكالا» (الاتحاد الدولي) إن اعتماد اتفاق إشبيلية عام 1997 ساهم إلى حد كبير في تحسين التعاون داخل الحركة، وأعطت ديباجته دفعا إلى الأمام واتضحت أدوار شركاء الحركة في الأنشطة الدولية. كما قدمت التدابير التكميلية المزيد من الإيضاح لتلك الأدوار من خلال التركيز على مشاركة الجمعيات الوطنية سواء بتأديتها دور الوكالة الرائدة أو الشريك الأساسي خلال العمليات الدولية.

وقد أنجز الكثير في السنتين الأخيرتين من أجل تعزيز فهم التدابير التكميلية والاستفادة من تجربة استخدامها في العمليات الميدانية. وركزت المناقشات التي دارت في الاجتماعات الإقليمية وغيرها من اللقاءات على كيفية عمل مكونات الحركة معاً وحددت التحديات المختلفة والدروس المستخلصة التي انعكست في تقرير الفريق المنشأ بموجب القرار 8. وسعيًا إلى تنفيذ أفضل للتدابير التكميلية، سيواصل الاتحاد الدولي بناء قدرات الجمعيات الوطنية في إدارة الكوارث والأزمات، وهو بصدد وضع سياسة خاصة بإدارة الكوارث. وتساعد مثل هذه الأنشطة الجمعيات الوطنية على أداء دور الوكالة الرائدة أو الشريك الأساسي. كما إن التخطيط للطوارئ في التأهب للكوارث والأزمات هو عنصر أساسي. ويقوم الاتحاد الدولي بوضع الإرشادات وتنظيم التدريب في هذا المجال وهو يرحب بمشاركة اللجنة الدولية في عمليات التخطيط على مستوى كل بلد. وتحمل اللجنة الدولية كما الاتحاد الدولي مسؤولية تأمين التنسيق بين شركاء الحركة على مستوى البلد. وسيستمر الاتحاد الدولي في لعب الدور الريادي في تطوير الدعم الدولي للجمعيات الوطنية ويساهم في بناء القدرات وكفاءات الشراكة بما في ذلك بناء شراكات قائمة على الثقة، بالنسبة إلى جميع مكونات الحركة.

لقد كانت إدارة الكوارث وبناء القدرات والتنسيق عبر الشراكات والتحالفات جزءاً من النموذج التشغيلي الجديد للاتحاد الدولي، ولهذا يرحب الاتحاد باستنتاجات التقرير ويؤيد اعتماد مشروع القرار. وسيواصل الاتحاد الدولي تعاونه مع اللجنة الدولية لتنفيذ اتفاق إشبيلية ويرفع التقارير حول التقدم المحرز.

وقال الدكتور «كارديناس غيرورو» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) إنه يتعين تنفيذ اتفاق إشبيلية على المستوى الوطني، ومن ثم يجب أن يركز على حسن التنسيق على المستوى الوطني مع إعارة انتباه خاص إلى حياة ومستقبل الجمعية الوطنية المضيفة. وينبغي لمكونات الحركة أن تعمل معاً على بناء إرادة مشتركة تقوم على الثقة، والمثال الجيد، والشفافية، والنتائج. وسيكون بناء القدرات أمراً أساسياً في تعزيز الجمعيات الوطنية ليتسنى لها تأدية مهامها بشكل أفضل، بينما يشكل التدريب والتخطيط للطوارئ عنصرين أساسيين لتنفيذ الاتفاق. ويجب أن تعمل مكونات الحركة على قدم من المساواة وبطريقة متكاملة لتأدية مهمتها.

وقال الدكتور «كامارا» (جمعية الصليب الأحمر الغيني) إن جمعيته الوطنية نفذت اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية الأمر الذي مكّنها من

تنفيذ برامج لمساعدة اللاجئين في جنوب البلاد ومواجهة أزمات كبيرة بدعم من الاتحاد الدولي وخاصة من اللجنة الدولية. وأيدت بعثته مشروع القرار.

وأعلن السيد «غوليت» (جمعية الصليب الأحمر الكيني) تأييده لمشروع القرار، وقال إنه وبالرغم من أن الترتيبات الميدانية لا تعكس دائماً اتفاق إشبيلية، فقد كانت العلاقات ناجحة حينما كان هناك فهم واضح لتحمل الجمعية الوطنية المسؤولية الأساسية وأنها الوكالة الرائدة في بلدها. ويسود في كينيا التفاهم بين مكونات الحركة الثلاثة والفهم الواضح والاحترام المتبادل فيما بينها حتى لو لم تكن هناك مذكرة تفاهم رسمية مكتوبة. وقامت الحكومة الكينية بتعيين الجمعية الوطنية وكالة رائدة في جميع الكوارث. وتكمن التحديات التي تواجه الحركة في الحاجة إلى بناء القدرات وتطوير الجمعيات الوطنية وضرورة تجنب الاستخدام المزدوج للموارد.

وقال السيد «مونتيروسا» (جمعية الصليب الأحمر السلفادوري) إن اتفاق إشبيلية وتدابيره التكميلية هي ذات أهمية كبرى في تحديد الوكالة الرائدة أو الشريك الأساسي في أوقات الكوارث. وطلب السيد «مونتيروسا»، أما في ما يتعلق بمشروع القرار، طالب أن تشير صياغة القرار بوضوح في الفقرة 3 إلى أن تنفيذ النقاط المذكورة هو إلزامي. كما أشار إلى ضرورة التكلم في جميع اللغات عن «الأشخاص المتضررين» وليس عن «الضحايا».

وأرادت السيدة «ستيوارد» (جمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا) التشديد على أهمية التنفيذ السليم للفقرتين 3 ج- و 3 د- من مشروع القرار. وأعربت عن تأييدها للقرار إذ أنه سيساعد الجمعيات الوطنية على تحسين قدراتها في التأهب للكوارث الكبرى التي يواجهها الجميع بسبب تغير المناخ.

وقالت السيدة «كوزون» (الصليب الأحمر الفلبيني) إن التنسيق يبدأ بالاحترام والتفهم لكل مكون من مكونات الحركة. ويعقد الصليب الأحمر الوطني الفلبيني اجتماعات ثلاثية منتظمة يتم خلالها تبادل المعلومات وجهاً لوجه، والمراجعة لما تم تنفيذه. كما تقدم جمعيتها الوطنية برنامجاً إذاعياً أسبوعياً مخصصاً لنشر مبادئ القانون الدولي الإنساني والتعريف باتفاق إشبيلية بهدف توسيع معلومات الناس حول الجمعية الوطنية.

وقال الدكتور «فوردي»، رئيس الفريق المعني بتنفيذ اتفاق إشبيلية والتدابير التكميلية المنشأ بموجب القرار 8، إنه يأسف بصدق لما سمعه عن المشاكل التي واجهها الهلال الأحمر الباكستاني. ورأى أن تجربة الجمعية الوطنية تنعكس في تقرير المعلومات الأساسية، وأن من الممكن ربط توصياته بالفقرة 3 (و) من مشروع القرار التي تشير إلى أن على الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن تحرص على توثيق وتشاطر أفضل الممارسات.

اعتمد القرار 6 بنصه المعدل، بالتزكية



البند 7 من جدول الأعمال

إستراتيجية الحركة

1-7 تنفيذ إستراتيجية الحركة (الوثيقة: CD / 07 / 7.1)

2-7 دراسة بشأن مسائل تشغيلية وتجارية ومسائل أخرى غير

تشغيلية تتعلق باستخدام الشارة (المهمة العاشرة) (الوثيقتان: CD / 07 / 7.2.1 و CD / 07 / 7.2.2)

3-7 استعراض النظم الأساسية للجمعيات الوطنية (المهمة

الثالثة) (الوثيقة: CD / 07 / 7.3)

قدم البروفسور «بيدرسين»، العضو في اللجنة الدائمة، للبند 1-7 المتعلق بتنفيذ إستراتيجية الحركة، وعرض مجموعة من الشرائح التفسيرية توضيحاً لملاحظاته، قائلاً إن أول إستراتيجية للحركة اعتمدها مجلس المندوبين عام 2001 وتم تحديثها في عام 2005. وكانت أهداف الإستراتيجية هي تحسين العلاقات وتشجيع التنسيق الأفضل بين مكونات الحركة وضمان استخدام أفضل للمعارف والخبرات، وزيادة السرعة في الاستجابة، وتوفير تعبئة منسقة وتسيير فعال لعمل الحركة.

ولاحظت الإستراتيجية المحدثة المبنية على إستراتيجية عام 2001 التطورات والاتجاهات الخارجية الجديدة وأخذت الأعمال المنجزة بعين الاعتبار. وقُصص عدد المهام السابقة البالغ عددها 17 لتصبح 10 مهام وتم تحديد أوضح للدور الرائد والأعمال التي على الجمعيات الوطنية القيام بها. ولم يتغير الهدف العام للإستراتيجية المتمثل في بناء عملية بحث إستراتيجي ديناميكية داخل الحركة، كما بقيت الأهداف الثلاثة بدون تغيير وهي: تعزيز مكونات الحركة؛ وتحسين كفاءة العمل وفعاليته، وزيادة التعاون والتجانس؛ وتحسين صورة وظهور مكونات الحركة أمام الحكومات وغيرها من الشركاء.

وتضمن التقرير المدرج في الوثيقة CD / 07 / 7.1 الذي أعد بعد عملية مشاور مع الجمعيات الوطنية، تقريراً شاملاً حول التنفيذ منذ عام 2005. وتبين، على صعيد المهمة الأولى المتمثلة في «بناء القدرات»، ظهور تحسن طفيف في مجال التنسيق على الرغم من أن واحدة من كل خمس جمعيات وطنية لا تمتلك بعد خطة تأهب للكوارث، وبدأ أن ثمة حاجة إلى تعريف مفهوم مشترك على مستوى الحركة ككل حول بناء القدرات. أما على صعيد المهمة الثانية المتمثلة في «التدريب على القيادة»، فقد جاءت أصداء آراء الجمعيات الوطنية ايجابية حول الفائدة من دورات التدريب على القيادة التي ينظمها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. إلا أنه تبين وجود توجه مستمر بعدم إعطاء الفرص الكافية للنساء للمساهمة في الحكم والإدارة، على الرغم من أنهن يشكلن أكثر من نصف العاملين والمتطوعين، وهكذا هو حال الشباب والأقليات. وفي ما يتعلق بالمهمة الثالثة المتعلقة «بالنزاهة»، فقد عرف أكثر من ثلث الجمعيات الوطنية مشاكل في الميدان، ولم يقم سوى 39 منها بتعديل نظمه الأساسية لتتماشى مع المستلزمات الدنيا المبينة في التوجيهات

بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية بينما شرعت جمعيات وطنية أخرى بهذا التعديل. وعلى صعيد المهمة السادسة حول «تحسين مواجهة الحركة للطوارئ»، فقد رأى فيها أكثر من ثلثي الجمعيات الوطنية الهدف الأكثر أهمية في الإستراتيجية، وتم تحسين التنسيق عبر استخدام أدوات أكثر فعالية وتعزيز التعاون الخارجي.

وقد طلب مجلس المندوبين المنعقد عام 2005 من اللجنة الدائمة إعادة النظر في منتديات الحركة القائمة بهدف تذليل التعقيدات غير الضرورية وتحسين فعالية تلك المنتديات انسجاماً مع المهمة الرابعة. ونُظم العمل على مرحلتين تمثلت الأولى في العمل في الأجل القصير على إدخال تحسينات فورية. وتمت خلال المرحلة الأولى صياغة 18 توصية جمعت تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي: تحسين فعالية واستمرارية الاجتماعات (يتعين أن يحدد بوضوح دور الاجتماعات والغرض منها والتفويض الممنوح لها، وأن يكون لها معيار محدد للنجاح وجدول أعمال مركز، وأن تحدد البنود المطروحة للنقاش وتلك المطروحة للقرار، وتستعمل التقنيات الحديثة أفضل استعمال، وتسعى إلى التوافق كحل مثالي، ولا تلجأ إلى التصويت إلا في حال الوصول إلى حائط مسدود)؛ ويجب تحسين المتابعة (على مكونات الحركة المسؤولية تحديد كيفية مراقبة القرارات المتخذة ورفع التقارير عن ذلك، واستخدام لغة سهلة وقرارات لا تتسم كثيراً بالشكليات، وإعداد تقرير موجز قصير فوري للحصول على ردود فعل مباشرة)؛ وتحسين التخطيط القائم على المشاركة (على اللجنة الدولية واللجنة الدائمة الظهور في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية وتحسين مشاركتها فيها، كما يجب إشراك الشبكات غير الرسمية وتلك التي تتناول مواضيع معينة، والاستفادة من الاجتماعات الإقليمية للمساعدة في إعداد الاجتماعات العامة للحركة وتكييف القرارات العامة مع السياقات الإقليمية، وتثبيت مبدأ التخطيط المبني على المشاركة لدى الجمعيات الوطنية في التجمعات الإقليمية).

ويجب أن تستعرض العناصر المتعلقة بالأجل الأطول في الوقت المحدد للمؤتمر الدولي الذي سينعقد عام 2011. وقد اقترح أن تعمل اللجنة الدائمة المقبلة على تحديد المسائل التي تبغى دراستها والتشاور مع الجمعيات الوطنية حول محتوى الاجتماعات ووتيرة انعقادها وتقويضاتها، وحول نتائج الاجتماعات في ما يتعلق بالإستراتيجيات والأولويات وفعالية التكلفة، وإلى أي مدى يرغب في وجود ارتباط أوثق بين الهيئة العامة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين وما هي الجدوى منه.

وختاماً يمكن القول أن عملية التنفيذ تتقدم وأن هناك مشاريع تنجز في مختلف المهام. بيد أن بناء القدرات يتطلب المزيد من الجهود واعتماد نهج يطبق على مستوى كل الحركة. ويتعين على الجمعيات الوطنية أن تولي تعديل نظمها الأساسية اهتماماً أكبر قبل المهلة التي تنتهي عام 2010. كما يمكن الدفع بمسيرة تبني الجمعيات الوطنية للإستراتيجية إلى الأمام على الرغم من إحراز تقدم كبير في هذا المجال. وقد حث مشروع القرار على تنفيذ المهام العشر وحث الجمعيات الوطنية على النظر في نظمها الأساسية وتحديثها. كما دعا المشروع جميع مكونات الحركة إلى مراعاة التوصيات المقدمة

وأعربت السيدة «كريكي» (الصليب الأحمر الهولندي) عن سرورها لأن التقرير الحالي حول تنفيذ استراتيجية الحركة أشار إلى أن العمل في المهام العشر جار وأن تطورات إيجابية قد سجلت. لكن التقرير لاحظ كذلك أن ثمة اعتقاداً سائداً داخل الحركة بأن الاستراتيجية تشكل أولاً إطار عمل للجنة الدولية والاتحاد الدولي، وأنه يتعين إذن تعزيز تبني الجمعيات الوطنية للاستراتيجية. وتمنت السيدة «كريكي» أن توضع مثل هذه الإجراءات سريعاً، وطالبت بإطلاع مجلس المندوبين المقبل بالتقدم المحرز. ويجب إدراج الاستراتيجية ومناقشتها في الاجتماعات الإقليمية وغيرها من المنتديات لضمان بقائها أداة حية في العمل الجماعي. وفي ما يتعلق بالمهمة الرابعة، تستحق التوصيات القصيرة المدى دعماً تاماً ويتعين تطبيقها في الاجتماعات المستقبلية. أما على المدى الطويل، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله. وتحت جمعيتها الوطنية للجنة الدائمة المقبلة على رفع هذا التحدي باعتباره مسألة ملحة، وإشراك الجمعيات الوطنية في هذا العمل. ومن شأن تعزيز مشاركة الجمعيات الوطنية أن تزيد من مستوى امتلاكها وتبنيها للاستراتيجية.

ورحب الصليب الأحمر الهولندي بالعمل المنجز بشأن دراسة الشارة وحث اللجنة الدولية على متابعة العمل بالتشاور الوثيق مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي. وقد يكون من المفيد توفير أداة أكثر عملية تقدم التوجيه بالنسبة إلى نتائج الدراسة. ويؤمل في أن يعتمد الجميع نهجاً مشتركاً لمسألة حماية الشارة واستخدامها بطريقة شفافة وسهلة الاستعمال.

وأيد السيد «سيبونا» (جمعية الصليب الأحمر الأوغندي) معظم التوصيات التي تضمنها التقرير حول تنفيذ استراتيجية الحركة. وأراد لفت الانتباه إلى الحاجة لبناء القدرات على وجه الخصوص لأن بعض الجمعيات الوطنية لا تملك القدرات الكافية لتنفيذ الاستراتيجية. وقد واجهت جمعيتها الوطنية صعوبات في ما يتعلق بسوء استخدام الشارة وقامت، من أجل تذليلها، بإبلاغ وزارة العدل التي أصدرت قانوناً ينظم استخدام شارة الصليب الأحمر. وأوصى السيد «سيبونا» بأن يتم إبلاغ الحكومات الوطنية لدى نشوء أية مشاكل.

وقال السيد «وستربرغ» (الاتحاد الدولي) إن الاتحاد الدولي يشاطر اللجنة الدائمة ارتياحها لتقدم العمل في مجال المهام العشر من استراتيجية الحركة، كما يشاطرها رغبتها في رؤية المزيد من التعاون داخل الحركة في ما يتعلق ببناء القدرات. وأضاف السيد «وستربرغ» إن النظر في حماية نزاهة الجمعيات الوطنية التي تشكل وظيفة دستورية من وظائف الاتحاد الدولي، تبقى ذات أولوية قصوى بالنسبة إلى المنظمة. وقد عدّل الاتحاد الدولي دستوره مؤخراً بشكل يتيح له تعزيز دوره في هذا المجال. ولاحظ التقرير حول تنفيذ الاستراتيجية في مقدمته، أن ثمة اعتقاداً سائداً لدى الجمعيات الوطنية بأن الاستراتيجية تخص المؤسساتين الموجودتين في جنيف. والجدير بالذكر أن الاتحاد الدولي أدرج مجموعة شاملة من التعديلات التنظيمية. وثمن العمل المنجز لتنفيذ المهمة الرابعة والتوصيات المتعلقة بها وخاصة تلك التي تتناول انخراط الجمعيات الوطنية في الإعداد والمناقشة ومتابعة الاجتماعات والتي من شأنها الدفع

في إطار المهمة الرابعة وطلب من اللجنة الدائمة أن تواصل عملها بهذا الشأن. ودعا مشروع القرار مكونات الحركة إلى استخدام توصيات «الدراسة» التي أعدتها اللجنة الدولية بشأن المسائل التشغيلية والتجارية ومسائل أخرى غير تشغيلية تتعلق باستخدام الشارة (المشار إليها أدناه «بدراسة الشارة»)، وتزويد اللجنة الدولية بتعليقاتها على استخدامها. وأخيراً طلب المشروع من اللجنة الدولية مواصلة عملها في دراسة الشارة مع مراعاة التعليقات التي تلقاها من الجمعيات الوطنية والدول.

وقال السيد «شوري» (اللجنة الدولية)، مستهلاً حديثه بشرح وجيز لشارات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، والكريستالة (البلورة) الحمراء، (المشار إليها أدناه بالشارة)، إن الشارة هي رمز العمل الإنساني المستقل والمحاييد وغير المتحيز الذي تؤديه حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل تجنب المعاناة الإنسانية والتخفيف منها خلال أوقات الأزمات. وتمثل الشارة جوهر هوية الحركة وروحها. والشارة هي علامة الحماية التي منحها القانون الدولي الإنساني وعلامة الارتباط بالحركة. ومن الضروري إعادة تأكيد صلاحية القواعد القائمة التي تنظم استخدام الشارة وأهمية احترامها. وقد هدفت دراسة الشارة التي قدمت إلى مجلس المندوبين للإطلاع، إلى المساعدة على التطبيق الملموس للقواعد التي تنظم استخدام الشارة، وإلى ضمان قيمة الحماية التي تحملها الشارة والمفيدة في الوصول إلى الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المساعدة، وإلى تعزيز هوية الحركة كجهة إنسانية مستقلة. وفي حين تحتاج مكونات الحركة إلى تعزيز ظهورها حتى تحصل على الدعم اللازم لمساعدة الضحايا، يتعين عليها عدم القيام بذلك بطرق قد تنتقص من قيمة الشارة في الحماية وقوتها الرمزية.

وقد طلب من اللجنة الدولية في المهمة العاشرة من استراتيجية الحركة المحلثة القيام بهذه الدراسة الخاصة بالشارة. وحددت اللجنة الدولية الأسئلة الأكثر تكراراً والأسئلة الأكثر صعوبة حول استخدام الشارة، ووضعت توصيات خاصة بكل من تلك الأسئلة. وقد تم إعداد الدراسة بالتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي. وعالجت الدراسة 44 مسألة غطت المجالات التالية: المسائل التشغيلية الخاصة باستخدام الشارة، والمسائل التجارية والمسائل غير التشغيلية، ودور الجهات الفاعلة ومسؤولياتها في قمع سوء استخدام الشارة. وطلب مشروع القرار الخاص باستراتيجية الحركة من الجمعيات الوطنية استخدام دراسة الشارة في أنشطتها وضمان حماية الشارة وتزويد اللجنة الدولية بالتعليقات بحيث يتسنى لها إضافة تحسينات على الدراسة.

وقال الدكتور «كارديناس غيرورو» (الجمعية الوطنية للصليب الأحمر الكولومبي) إنه وعلى الرغم من أن نص مشروع القرار يشمل جميع الجوانب الرئيسية المتعلقة بالاستراتيجية، فقد يكون من الأهم لو شملت في نهايتها إشارة إلى الأشخاص المستضعفين الذين تسعى مكونات الحركة لرعايتهم، وإلى الحاجة إلى تعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية.



الوطنية في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قدرتها على التحكم بالاستخدام الحصري للشارة لتقلص لأنها اضطرت إلى التعاطي مع هذه المسألة على أساس الانتماء إلى مجموعات محلية، وهي عملية طويلة ومكلفة. ولهذا ينبغي تخصيص المزيد من الدراسة لهذا الموضوع.

ورحبت السيدة «فورت» (الصليب الأحمر البريطاني) بالتقرير حول استراتيجية الحركة. وأشارت إلى ما تطلبه إعداد دراسة الشارة من العمل وإلى أنها ستسهم حتماً في تفسير القوانين القائمة. وأعربت جمعيتها الوطنية عن ارتياحها لدعوة اللجنة الدولية مكونات الحركة والدول إلى تقديم التعليقات حول مضمون الدراسة واستخدامها، وقالت السيدة «فورت» إنها تتطلع إلى المشاركة في هذا العمل. ويجب تجنب أي عمل من شأنه الإساءة إلى شارة الحماية أو زعزعة مكانتها أو التقليل من احترامها. بيد أن الظروف تتغير خاصة في ما يتعلق بالحاجة إلى جمع الموارد التي لن تتمكن الحركة بدونها أن تضطلع بالكثير من أعمالها الإنسانية. وثمة حاجة إلى زيادة التعريف بالشارة وقدرتها على الحماية، والترويج للجمعية الوطنية وعملها، لكن السؤال يكمن في كيفية استخدام الشارة للتعريف بهذا العمل مع المحافظة على نزاهة الشارة واسم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتطلب الإجابة عن هذا السؤال حواراً بين خبراء في القانون الدولي الإنساني والعمليات والتسويق والاتصالات وغيرها من المجالات. ويمكن للجنة الدولية أن تنظر لاحقاً في هذه المسألة. وأعرب الصليب الأحمر البريطاني عن رغبته في سماع آراء جمعيات وطنية أخرى في هذا الصدد.

ورحبت السيدة «كار» (الصليب الأحمر الأمريكي) بالتقرير حول استراتيجية الحركة واعتبر أن دراسة الشارة ستكون وثيقة إضافية ومفيدة لوثائق الحركة التوجيهية. وأيدت جمعيتها الوطنية ملاحظات الصليب الأحمر البريطاني والصليب الأحمر الهولندي على دراسة الشارة. وقد شكلت الدراسة نقطة انطلاق جيدة لمواصلة النقاش داخل الحركة حول أفضل السبل للمحافظة على نزاهة الشارة بالتوازي مع التعريف بعمل الجمعيات الوطنية، وجمع الموارد الضرورية للإبقاء على أنشطتها الإنسانية.

وقال السيد «ايغاه» (الصليب الأحمر في توغو) إن جمعيتها الوطنية عملت بمساعدة اللجنة الدولية على ضمان فهم أفضل للشارة من قبل الجمهور عامة والشرطة والقوات المسلحة، الأمر الذي وضع حداً لسوء استعمال الشارة الذي كان منتشرًا عام 2003. وجرت حملات أخرى عام 2007 ساعد خلالها المتطوعون على الإشارة إلى حالات سوء الاستعمال وتكلفت هذه الحملات بنجاح كبير.

وقال السيد «مباكو» (جمعية الصليب الأحمر الكاميروني) تعليقاً على المهمة الأولى من استراتيجية الحركة، إن بناء القدرات أمر أساسي بالنسبة إلى جميع الجمعيات الوطنية الأفريقية خاصة في مجال مواجهة الكوارث. فقد وقع حادث تحطم طائرة مأساوي في الكاميرون منذ بضعة شهور، وعلى الرغم من أن الجمعية الوطنية كانت في الخط الأمامي لتساهم في جهود الإنقاذ، فلم تكن تمتلك

إلى مشاركة أوسع. ولا شك في أن فكرة تنمية شبكات الجمعيات الوطنية فكرة جيدة لكنها تحتاج إلى المزيد من البحث نظراً إلى أن القدرة على المشاركة في هذه الشبكات ستتوقف على حجم الجمعية ومواردها. وقد يُسهم استخدام أفضل للتقنيات في تجنب خطر أن تصبح الجمعيات الوطنية الغنية التي هي الأقل احتياجاً للدعم، وحدها القادرة على المشاركة.

وبالعودة إلى المهمة الثالثة تحديداً، قال السيد «وستريغ»، متحدثاً باسم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، إن وجود أساس قانوني متين يشمل النظم الأساسية والقوانين والمراسيم، أمر حاسم بالنسبة إلى قدرة الجمعيات الوطنية على تأدية مهمتها بشكل فعال ووفقاً للمبادئ الأساسية. لقد طالب الهدف الأول من المهمة الثالثة الجمعيات الوطنية بإعادة النظر في نظمها الأساسية وتعديلها وفقاً للحاجة قبل عام 2010 لتتماشى مع المستلزمات الدنيا المبينة في التوجيهات بشأن النظم الأساسية للجمعيات الوطنية. كما طالبت قرارات سابقة الجمعيات الوطنية بإخضاع نظمها الأساسية للدراسة من قبل اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (المشار إليها باللجنة المشتركة) قبل اعتمادها. كما طالب دستور الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية إبلاغ الأمين العام بأي تعديل على نصوصها القانونية. وثمة رابط وثيق أيضاً بين القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية ودورها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. وتعتبر إقامة علاقات سليمة بين الجمعية الوطنية والسلطات العامة شرطاً مسبقاً لتطوير أسس قانونية سليمة، وتعتبر الأسس القانونية السليمة بدورها عنصراً حاسماً في تطوير وتعزيز هذه العلاقات.

وتضمن تقرير اللجنة المشتركة العديد من العناصر الإيجابية وأظهر أن حواراً بناءً أجري مع العديد من الجمعيات الوطنية. وهنأت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية التي أقامت هذا الحوار وشجعا الجمعيات الوطنية التي لم تشرع بعد بذلك على الاتصال باللجنة المشتركة المعنية بالنظم الأساسية بشأن مشاريع نصوصها القانونية ليتسنى لها احترام مهلة عام 2010. ووفت 40 جمعية وطنية تقريباً بواجبها القاضي بتعديل نظمها الأساسية وفقاً لوثيقة التوجيهات، لكن أكثر من 100 جمعية وطنية لم تخط هذه الخطوة بعد. ولا شك في أن الوضع بات ملحاً ويؤمل في أن تقوم كل الجمعيات الوطنية بالتحرك مع اقتراب مجلس المندوبين الذي سينعقد عام 2009. وتبقى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي واللجنة المشتركة في تصرف الجمعيات الوطنية لتعميق النقاش حول هذه المسألة.

وقالت السيدة «كايرو» (الصليب الأحمر الإسباني) إن دراسة الشارة التي قامت بها اللجنة الدولية مفيدة وعملية وتشكل مساهمة قيمة في الدفاع عن الرموز التي تستخدمها الجمعيات الوطنية. وقد تناولت الدراسة مجالات يجب أن يوسع من أجلها نطاق الحماية ويشملها، مثل استخدام شبكة الانترنت مثلاً. إلا أن الصليب الأحمر الإسباني يرغب في التركيز على موضوع استخدام الشارة في أوقات السلم. فقد ظهرت في منطقة عمل جمعيتها الوطنية مشاكل ناجمة عن اختصاصات قانونية تتجاوز الحدود الوطنية، ورأت الجمعيات

بموازاة البحث عن الدعم المالي، وعدم الاكتفاء باستشارة خبراء قانونيين بل استشارة خبراء في التسويق والاتصالات كذلك.

وقال السيد «كونويه» (جمعية الصليب الأحمر الياباني) إن الصليب الأحمر الياباني يشاطر الصليب الأحمر البريطاني وغيره من الجمعيات قلقها بشأن استخدام الشارة. وقد أجبرت الجمعيات الوطنية على الالتزام الصارم بأحكام اتفاقيات جنيف المتعلقة باستخدام الشارة لأغراض الحماية وأصدر اليابان قانوناً يحظر سوء استخدام شارة الصليب الأحمر. غير أن النظر في مسألة استخدام الشارة للدلالة والتطبيق العملي لذلك خاصة في سياق السعي إلى تعاون أوثق مع قطاع الشركات، يتطلب المزيد من التشاور مع الجمعيات الوطنية قبل إتمام دراسة الشارة التي ستستخدمها الجمعيات الوطنية كافة كمبادئ توجيهية. ويعتبر الصليب الأحمر والهلال الأحمر الرمزين الذين يتمتعان بأكبر اعتراف على الصعيد العالمي ويتعين استخدامهما بحكمة ووفقاً للمبادئ الأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك الظروف المتغيرة ولا سيما المنافسة مع جهات أخرى تعمل هي أيضاً على جمع الموارد والتعريف بهويتها.

وقالت السيدة «كوزون» (الصليب الأحمر الفلبيني) إن الصليب الأحمر الفلبيني قد تعامل مع مسألة الشارة باللجوء إلى وسائل الإعلام كشركاء له، وعبرت الشركات الخاصة عن اهتمامها في جمع الأموال باستخدام الشارة بأسلوب سليم. ويجدر البحث بعمق عن كيفية استخدام الشارة باعتبار أنها فرصة متاحة وليست مشكلة.

وقال السيد «دوكيانوس» (الصليب الأحمر اليوناني) متناولاً مسألة الشارة، إنه من الضروري جداً بالنسبة إلى كل الجمعيات الوطنية أن تعزز موقعها في أوقات السلم والحرب. ونشهد اليوم العديد من حالات انتهاك الشارة وسوء استعمالها عمداً أو عن غير قصد. وتطالب الشركات في أحيان كثيرة استخدام الشارة لأغراض تجارية مدعية أن الجمعية الوطنية يمكن أن تستفيد اقتصادياً من ذلك. ولهذا سيكون من المفيد إنجاز دراسة مفصلة تتضمن مبادئ توجيهية وتعليمات تتيح للجمعيات الوطنية تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه في الموازنة بين أفضل حماية ممكنة للشارة والتعريف بالجمعية الوطنية.

وقال الدكتور «غارسيا دو مير هوف» (الصليب الأحمر الأوروغواي) إن التقرير حول استراتيجية الحركة مثير للنقاش ومفيد. وقد عدل الصليب الأحمر الأوروغواي نظامه الأساسي عام 2002 وسيقوم بتعديله مرة أخرى في الفترة ما بين عام 2007 و 2010. ويوجد قانون يحول دون سوء استخدام الشارة، وتقرض وزارة الدفاع على المخالفين دفع غرامة.

ورحب السيد «ديارا» (الصليب الأحمر المالي) بالعمل المنجز بشأن حماية الشارة. وأشار إلى أن الحكومة المالية أصدرت مؤخراً قانوناً يتعلق بحماية الشارة. وأتاح صدور هذا القانون فرصة لنشر معلومات حول الشارة والحركة على نطاق واسع. ويمكن للحركة اللجوء إلى الهيئات دون الإقليمية للترويج لاعتماد قوانين تحول دون سوء استخدام الشارة.

التجهيزات اللازمة لتعمل بمفردها. ومن حسن الحظ، أنها تلقت تجهيزات من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الموجودين في الكاميرون. واعتبر السيد «مباكو» أنه من المفيد أن تحتفظ جمعيته الوطنية بمخزون من التجهيزات، خاصة وأن مواردها البشرية متدربة بشكل جيد نسبياً. وفي ما يتعلق بالمهمة الثانية، رأى السيد «مباكو» أن دورات التدريب على القيادة يمكن أن تكون مفيدة إذا نظمت داخل كل بلد أو منطقة.

وكانت الحكومة الكاميرونية قد أصدرت عام 1997 قانوناً لحماية الشارة، إذ أنها كانت تستخدم حتى ذلك التاريخ بشكل واسع من قبل المراكز الطبية والمستوصفات وحتى المطببين التقليديين. ولما كان سوء استخدام الشارة ناجماً عن عدم المعرفة السليمة بها، فقد أطلقت حملة تدريب وإعلام موجهة إلى الجمهور والسلطات. وقد نشطت اللجنة الدولية في هذا المجال وساعدت على إعداد المتطوعين ليتولوا من نشر المعلومات.

وقال السيد «فيكيري» (الصليب الأحمر الأسترالي) بالإشارة إلى المهمة الثالثة، إن الصليب الأحمر الأسترالي سيقوم بمراجعة ميثاقه وقواعده خلال عام 2008، وهي مهمة خطط لإتمامها بعد إدخال التعديلات على دستور الاتحاد الدولي. وعلى الرغم من اقتناع جمعيته الوطنية بأن الاستخدام السليم للشارة أمر بالغ الأهمية، فهي تؤمن بضرورة إيجاد طرق تسمح باستخدام الشارة بطريقة تجارية تستفيد منها الجمعية الوطنية في تعاونها مع منظمات خارجية. وثمة حاجة إلى توضيح أفضل لحجم الشارة المستخدمة في مختلف المواقع. وحث السيد «فيكيري» الجمعيات الوطنية على تزويد اللجنة الدولية بتعليقاتها حول استخدام الشارة، بطريقة تجارية أو أي طريقة أخرى، على ضوء الدراسة التي عرضتها.

وقال السيد «كويار» (جمعية الصليب الأحمر الكندي) إن طبيعة الشارة ودورها في الحماية ليسا موضع جدل. لكن، وكما أشار إليه الصليب الأحمر البريطاني وغيره، للشارة دور دلالي في العمليات أو التسويق أو الاتصالات أو غيرها من وسائل الإعلام الجديدة الناشئة، ويجدر التفكير في كيفية إيجاد توازن بين هذه العناصر. وسترحب جمعيته الوطنية بأدوات وآليات عملية تساعد على متابعة ومراقبة سوء الاستخدام الفاضح للشارة. ورأى السيد «كويار» أن تبادل أفضل الممارسات ودراسات الحالات سيعود على الجمعيات الوطنية بالفائدة.

ووافقت السيدة «بولسن» (الصليب الأحمر النرويجي) الصليب الأحمر البريطاني وغيره في ما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من العمل بالنسبة إلى جانبي دراسة الشارة المتعلقين بالاتصالات وجمع الأموال. وأيدت جمعيته الوطنية الاقتراح الداعي إلى المزيد من الحوار بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية.

وأيد السيد «زيتروغن» (الصليب الأحمر السويدي) وجهات نظر الصليب الأحمر البريطاني وغيره في ما يتعلق باستخدام الشارة، إذ أن الصليب الأحمر السويدي يستخدم الشارة مع نص يعرف بعمل الجمعية. ويجدر كذلك النظر في كيفية المحافظة على نزاهة الشارة



الأمد للعدد المتنامي من ضحايا الألغام حول العالم تحدياً مستمراً. وسيطلب ذلك، من بين أمور أخرى، أن تقوم الدول الأطراف التي لديها أعداداً كبيرة من ضحايا الألغام، بإعداد خطط وطنية شاملة تسمح بإحداث تحسينات ملموسة في الخدمات المتوفرة لضحايا الألغام وغيرهم من المعوقين. وتتعين مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق جميع أهداف اتفاقية أوتاوا خلال السنوات المقبلة.

وتشكل الكميات الكبيرة من الذخائر الأخرى القابلة للانفجار التي تترك بعد انتهاء الأعمال العدائية أمراً يثير أيضاً القلق داخل الحركة. وقد دخل البروتوكول الخاص بمخلفات الحرب القابلة للانفجار الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة حيز التنفيذ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وأنشئ هكذا أول إطار متفق عليه للحد من الأخطار التي تهدد المدنيين في مرحلة ما بعد النزاع بسبب مختلف أشكال الذخائر غير المنفجرة أو تلك المتروكة والقابلة للانفجار. وصادقت 35 دولة حتى اليوم على هذه المعاهدة. وقد اعتمدت الدول خلال اجتماع الدول الأطراف في البروتوكول المتعلق بمخلفات الحرب القابلة للانفجار المنعقد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عدة تدابير لتعزيز التنفيذ العملي للبروتوكول. وسيشمل عمل الدول الأطراف المستقبلي تعزيز المساعدات المخصصة للدول الملوثة بمخلفات الحرب القابلة للانفجار بسبب نزاعات مسلحة سابقة. ويتعين أن يشكل التشجيع على الانضمام إلى المعاهدة الجديدة وتنفيذها أولوية للحركة في الحقبة المقبلة.

ويتعين على الحركة، في الوقت نفسه، أن تواصل الأنشطة التشغيلية التي تعهدت بتنفيذها كجزء من استراتيجية الحركة الخاصة بالألغام الأرضية التي اعتمدت عام 1999 ووسعت عام 2003 لتشمل مخلفات الحرب القابلة للانفجار، وأن تزيد من هذه الأنشطة إن أمكن. وتشمل مثل هذه الأنشطة دعم خدمات الرعاية وإعادة التأهيل المقدمة إلى الضحايا وبذل الجهود للحد من آثار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار على السكان المدنيين. وأعدت اللجنة الدولية اعتباراً من عام 2005 إطاراً مبتكراً يهدف إلى توسيع نطاق وفعالية أنشطة الحركة الخاصة بالتخفيف من العواقب الإنسانية للتلوث بالأسلحة. وقد أضحت اللجنة الدولية اليوم قادرة على الاستجابة في حالات الطوارئ عبر تنفيذ أنشطة في مجالات إزالة الألغام والتوعية لحالات الطوارئ وجمع البيانات إلى جانب أنشطة الحماية والمساعدة. وقد عززت قدرات الجمعيات الوطنية عبر تدابير عدة، من بينها اعتماد مقاربات مبتكرة لمسألة الحد من الأخطار كتوفير سبل آمنة وبديلة لكسب الرزق من خلال برامج القروض الصغيرة. ويشكل دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الألغام، عنصراً مركزياً في ضمان التزام مستدام وطويل الأمد في هذا المجال.

ولا يزال المدنيون يدفعون ثمنًا باهظاً بسبب استمرار الافتقار لمراقبة ملائمة لنقل الأسلحة وتوفرها وهي مشكلة تجدر معالجتها بالحاح أكبر. ولم يعزز المؤتمر الاستعراضي الخاص ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي انعقد عام 2006 الجهود

وشكر البروفسور «بيدرسون»، عضو اللجنة الدائمة، البعثات على ملاحظاتها ورد على التعليقات بقوله إن الهدف من استراتيجية الحركة كان تحسين التعاون والتنسيق ومعالجة مسألتي الوحدة والنزاهة بغية العمل فعلاً وبشكل فعال على توفير خدمات أفضل للأشخاص داخل المجتمعات المحلية المستضعفة. وقد أعرب البروفسور «بيدرسون» في هذا الإطار، عن موافقته على اقتراح الصليب الأحمر الكولومبي بتغيير الصياغة في مشروع القرار. وقد برزت مسألة بناء القدرات كمسألة أساسية منذ أن وضعت الاستراتيجية لأول مرة عام 2001، ويجب أن تبقى على جدول الأعمال. كما ينبغي النظر في وضع نموذج لبناء القدرات على نطاق كل الحركة. وقد أثار الاتحاد الدولي مسألة تأمين نفاذ الجمعيات الوطنية إلى الشبكات بشكل متساو، وهذا الموضوع يجب أن يؤخذ في الاعتبار في المستقبل. وجاءت التعليقات على دراسة الشارة مفيدة وقدمت دعماً أكيداً للجنة الدولية لمتابعة عملها في هذا المجال.

اعتمد القرار 7 بنصه المعدل، بالتزكية.

البند 8 من جدول الأعمال

الأسلحة والقانون الدولي الإنساني

(الوثيقتان: CD / 07 / 8.1 / DR-REV1 و CD / 07 / 8.1)

قالت السيدة «ترويون»، نائبة مدير قسم القانون الدولي الإنساني والتعاون داخل الحركة لدى اللجنة الدولية، في عرضها لتقرير تنفيذ القرار 2 لمجلس المندوبين لعام 2005، إن القرار ألزم مكونات الحركة بمعالجة مجموعة من المسائل خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007. وشكلت مسألة الأسلحة واحدة من الدعائم الأربع التي قام عليها جدول أعمال العمل الإنساني الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الثامن والعشرون.

ويلخص تقرير الأسلحة والقانون الدولي الإنساني (CD / 07 / 8.1) أبرز التطورات منذ عام 2005 والفرص المتاحة في المستقبل والتحديات. وقد تواصل التقدم، منذ عام 2005، نحو التخفيف من آثار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. وقد شهد عام 2007 الذكرى العاشرة لإبرام اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد. وخلال الاجتماع الثامن للدول الأطراف الذي انتهى في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، نظرت 155 دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية في إنجازات المعاهدة المميزة والتحديات التي لا تزال مطروحة. وكانت من أبرز بنود جدول الأعمال، مسألة مهلة العشر سنوات الممنوحة لإتمام عملية إزالة الألغام والتي تنتهي بالنسبة إلى سبع وعشرين دولة في عامي 2009 و 2010. وعلى الرغم من أن عدداً هاماً من الدول قد يسعى إلى الحصول على تمديد لاستكمال إزالة الألغام، كان من الضروري جداً لنجاح الاتفاقية أن تتم العملية بطريقة تحفظ المصداقية وتضع أقصى درجة ممكنة من الضغط من أجل استكمالها قبل انتهاء المهلة أو خلال فترة تمديد معقولة. كما شكلت تلبية الحاجات الطويلة

هذا المجال، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، وتحدث تغييرات فعلية على الأرض.

ويدعو مشروع القرار، التي سينظر فيه مجلس المندوبين (الوثيقة CD/07/8.1/DR-REV1)، إلى العمل على معالجة مسألة الذخائر العنقودية التي تسبب بوتيرة ثابتة بقتل وجرح الكثير من المدنيين منذ عقود عدة. ويرتفع ثمن ضحايا الأسلحة مع كل نزاع جديد ومن الممكن أن تكون له في المستقبل عواقب إنسانية تفوق تلك الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. وثمة حاجة ماسة إلى التفاوض حول معاهدة جديدة للقانون الدولي الإنساني تحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تفتقر إلى الدقة والموثوقية. وتدعم اللجنة الدولية مشروع القرار دعماً كاملاً.

وقال السيد «نوردي» (الصليب الأحمر النرويجي) لدى عرضه لمشروع القرار حول القانون الدولي الإنساني والذخائر العنقودية، إن تقرير اللجنة الدولية سلب الضوء على الزخم الدولي المتنامي لمعالجة التداخات الإنسانية للذخائر العنقودية باعتباره واحداً من أبرز التطورات منذ انعقاد مجلس المندوبين الأخير عام 2005. فالذخائر العنقودية التي تطلق من الطائرات أو من المدفعية أو بالصواريخ تنشر أعداداً كبيراً من الذخائر الصغيرة القابلة للانفجار فوق مساحات شاسعة. وتحتوي بعض النماذج على عدة مئات من الذخائر الصغيرة ويمكن رميها فوق مساحات تفوق بضعة آلاف من الأمتار المربعة. وقد يتسبب سوء الاستعمال أو اتجاه الرياح أو غيرها من العوامل في سقوط تلك الذخائر، التي تسقط بفعل الجاذبية، خارج المنطقة المستهدفة. ويصعب بذلك لدى استخدام هذه الأسلحة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين. وهكذا فإن هذه الأسلحة تشكل خطراً مباشراً على المدنيين خلال الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، يتم غالباً استخدام الذخائر العنقودية بأعداد كبيرة ولا ينفجر العديد منها مما يتسبب بتلويث مناطق واسعة بعشرات الآلاف من الذخائر العنقودية وبالملايين منها في بعض الأحيان. ولا يزال هناك الملايين من هذه الذخائر غير المنفجرة في بعض البلدان وهي تشكل خطراً جسيماً على كل من يقترب منها. ويهدد خطر الذخائر العنقودية غير المنفجرة الأرواح وسبل العيش لسنوات عديدة وحتى لعقود عدة بعد انتهاء النزاع. وقد تبينت الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية في معظم النزاعات التي استخدمت فيها بما في ذلك في صربيا، وكوسوفو، والعراق، ولبنان، وأفغانستان. وترعى الجمعيات الوطنية لهذه البلدان كافة مشروع القرار. وأصبح للعديد من الجمعيات الوطنية دور نشط في مجال معارضة استخدام الذخائر العنقودية بعد التقرير الذي قدمته اللجنة الدولية عام 2000 وتناول استخدام الذخائر العنقودية في كوسوفو. كما دعا مجلس المندوبين المنعقد عام 2005 الدول إلى الامتناع عن استخدام الذخائر العنقودية التي تفتقر للدقة والتي تخفق نسب كبيرة منها في الانفجار.

وقاد الصليب الأحمر النرويجي في عام 2005 وعام 2006 حملتين ضد استخدام الذخائر العنقودية وأقنع الحكومة النرويجية، بمساعدة هيئات أخرى، بإعلان وقف اختياري لاستخدامها. وقد أقرت دول أخرى بالطبيعة الملحة لهذه المشكلة وأعلنت كذلك وقفاً

العالمية للحد من التوفر غير المنظم للأسلحة الصغيرة. إلا أن من الضروري مواصلة تنفيذ برنامج العمل القائم، والتأكد من إعطاء الأولوية لتوقيع اتفاقات خاصة بضبط الأسلحة الصغيرة والمصادقة عليها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

وستبدأ خلال عام 2008 مناقشات داخل منظومة الأمم المتحدة حول معاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة يتوقع أن تشمل كافة الأسلحة التقليدية. وقد أعربت اللجنة الدولية عن دعمها لهذا الصك الجديد وشددت على ضرورة أن يتضمن إلزاماً بعدم سماح نقل الأسلحة التي يحتمل أن تستخدم للقيام بانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويجدر تشجيع الحكومات على دعم هذه المعاهدة. ومن الضروري تطبيق مراقبة أكثر صرامة على توفر الأسلحة للحد من تفشي سوء استخدامها. كما ينبغي بذل المزيد من الجهود للوقاية من العنف المسلح داخل المجتمعات المحلية، ومن الممكن أن تسهم الجمعيات الوطنية بشكل فعال في الوقاية من العنف بما في ذلك من خلال نشر القيم الإنسانية، واحترام التنوع، والتسامح.

وثمة حاجة ملحة كذلك إلى ضمان عدم استخدام التقدم السريع في علوم الحياة والتقنية البيولوجية لأغراض عدائية. وقد دعا النداء الذي صدر عن اللجنة الدولية عام 2002 بشأن التقنية البيولوجية والأسلحة والإنسانية، الحكومات والأوساط العلمية والصناعية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية. وقد أقرت الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة منذ ذلك الحين، أن السبيل الوحيد لتجنب استخدام التقدم العلمي لبث السموم والنشر المتعمد للأمراض، يكمن في مواجهة متعددة الأطراف تنخرط فيها جميع الهيئات الفاعلة المعنية. وقد أعادت الدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية المنعقد عام 2006، تأكيد التزامها بأهداف المعاهدة واتفقت على عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء تركز على تطوير إجراءات وقائية. كما يمكن للحركة مواصلة الترويج لـ«ثقافة تحمل المسؤولية» في ما يخص التطورات الجديدة في مجال علوم الحياة، واتخاذ تدابير محددة مثل الترويج لسن تشريعات وطنية تتيح تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتضطلع اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية بدور هام في تشجيع جميع الدول على وضع إجراءات وطنية من أجل تقييم شرعية الأسلحة الجديدة وأساليب ووسائل الحرب. وعلى الرغم من أن البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف ألزم الدول الأطراف فيه بالتحقق من شرعية الأسلحة الجديدة وأن جميع الدول لها مصلحة في ذلك، لم تعتمد سوى حفنة من تلك الدول إجراءات لهذا الغرض. وتكتسي مسألة المراجعات القانونية للأسلحة الجديدة أهمية قصوى على ضوء التقدم الحالي السريع في تقنيات الأسلحة، وينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع مثل هذه الآليات.

ويعتبر الترويج لمراقبة ملائمة للأسلحة استناداً إلى القانون الدولي الإنساني أمراً أساسياً في حماية المدنيين من الاستعمال العشوائي لها ومن آثارها العشوائية، وحماية المقاتلين من المعاناة التي لا مبرر لها. وتبذل الحركة جهوداً تهدف إلى الترويج لقواعد جديدة في



قيود دولية قانونية على استخدام الذخائر العنقودية التي تفتقر للدقة والموثوقية، وإلى توفير مساعدة أوسع للناجين في فترة ما بعد النزاع. وقد شدد مبدأ الإنسانية على الحاجة إلى تجنب المعاناة الإنسانية أينما وجدت والتخفيف منها. ويرسل مشروع القرار رسالة قوية إلى المجتمع الدولي لتجنب المعاناة المتوقعة التي تسببها الذخائر العنقودية للمدنيين. وحث السيد ولي زادا مجلس المندوبين على اعتماد مشروع القرار.

وقال الدكتور ميكوس-سكوزا (الصليب الأحمر البولندي) إن الصليب الأحمر البولندي يؤيد اعتماد مشروع القرار ويشعر بالقلق من العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية خاصة على السكان المدنيين، خلال النزاعات المسلحة وبعدها. ولن يكون تنفيذ القرار بالنسبة إلى الصليب الأحمر البولندي بالأمر السهل في السياق الوطني خاصة في ما يتعلق بوضع حد لنقل الذخائر العنقودية التي تفتقر للدقة والموثوقية وإزالتها من مخزون الأسلحة الوطني. لكن للصليب الأحمر البولندي خبرة في إقناع حكومته بأهمية القانون الدولي الإنساني في ما يخص الأسلحة وسياصل جهوده المتعلقة بمسألة الذخائر العنقودية.

ورحبت السيدة «شارفي» (الصليب الأحمر الدانمركي) بجهود الصليب الأحمر النرويجي واللجنة الدولية وغيرها من الجهات، لوضع معاهدة دولية تحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تسبب بمعاناة غير مقبولة للمدنيين. وتترك الذخائر العنقودية آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية جمّة على السكان المدنيين ولا تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية. ويفوق عدد المدنيين الذين تشوهم وتقتلهم الذخائر العنقودية عدد الجنود بكثير. وللذخائر العنقودية بكافة أشكالها عواقب خطيرة وطويلة الأمد على السكان المدنيين وهي تنتهك بذلك معايير القانون الدولي الإنساني. وعليه، فإن الصليب الأحمر الدانمركي يرغب في تأييد القرار.

وأيدت السيدة «ميهايلوفا» (الصليب الأحمر البلغاري) مشروع القرار وتبنت التعليقات التي أوردها المتحدثون السابقون حول الآثار الإنسانية الخطيرة للذخائر العنقودية على السكان المدنيين خلال النزاعات وبعدها. وهناك الكثير من الجهود التي ينبغي بذلها لإقناع الحكومات، وهو أمر لن يكون يسيراً كما سبق وأشار إليه الصليب الأحمر البولندي. لكن الصليب الأحمر البلغاري سيقوم بما في وسعه لإقناع حكومته بوقف نقل الذخائر والترويج للانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وقالت السيدة «كريكي» (الصليب بالأحمر الهولندي) إن جمعيتها الوطنية قامت في شهر كانون الأول/ديسمبر 2006 بحملة واسعة لجمع الأموال وتعزيز التوعية بخطر الألغام بالتعاون مع الصليب الأحمر البلجيكي. وتم من خلال هذه الحملة جمع أكثر من 5 ملايين يورو تلبية لنداءات اللجنة الدولية لعام 2007. وعلى الرغم من أن الحكومات هي المعنية بالتوصل إلى صك دولي موثوق بشأن الذخائر العنقودية، فعلى الحركة دور هام تلعبه على الصعيدين الوطني والدولي. وقد أوقفت هولندا إنتاج الذخائر العنقودية استجابة للضغوط الداخلية والدولية. وأثبتت هذه الخطوة الأولى والهامة

اختيارياً لاستخدامها أو أعادت النظر في سياساتها المتعلقة بالذخائر العنقودية. هذا وأطلقت الحكومة النرويجية في شهر شباط/فبراير 2007 عملية أوسلو الرامية إلى التوصل إلى حظر استخدام الذخائر العنقودية التي تسبب بإيذاء غير مقبول للمدنيين خلال عام 2008، وتلقت هذه العملية حتى اليوم دعم ما يزيد عن 80 دولة. ووافقت كذلك الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة على الشروع في عام 2008 بمفاوضات حول اقتراح لمعالجة الآثار الإنسانية التي تخلفها الذخائر العنقودية. وقد حان الوقت للتحرك نظراً لتنامي عدد البلدان المتأثرة بالذخائر العنقودية. وسينظم الهلال الأحمر الأفغاني والصليب الأحمر الأسترالي، خلال المؤتمر الدولي، ورشة عمل مشتركة تتناول مسألة الذخائر العنقودية. ودعا مشروع القرار جميع مكونات الحركة إلى رفع الوعي بالآثار الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية، وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات وطنية إضافية ودعم صياغة قواعد دولية إنسانية جديدة صارمة حول استخدام الذخائر العنقودية. كما دعا المشروع الحكومات إلى الحيلولة دون حدوث المعاناة التي يمكن توقعها والتي يتكبدها المدنيون بفعل الذخائر العنقودية. وقد صاغ الصليب الأحمر النرويجي مشروع القرار ورعاه بمساعدة اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في أفغانستان، وأستراليا، وكندا، وكولومبيا، والدانمرك، وفنلندا، وألمانيا، وأيسلندا، والعراق، وكينيا، ولبنان، وهولندا، وصربيا، والصومال، والسويد. وحث السيد «نوردي» مجلس المندوبين على اعتماد مشروع القرار.

وقال السيد ولي زادا (جمعية الهلال الأحمر الأفغاني) إن التدايعات المدمرة للذخائر العنقودية على السكان المدنيين قد برزت في معظم النزاعات التي استخدمت فيها. وعلى الرغم من أن أفغانستان لم تستخدم ولم تمتلك يوماً ذخائر عنقودية، فقد عايش الشعب الأفغاني بصورة مباشرة تدايعاتها المدمرة. وقد عملت الجمعية الوطنية الأفغانية في المجتمعات المحلية المتضررة بالذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات، ورأت بأعينها الآثار المخيفة التي تخلفها تلك الأسلحة يومياً. وتسببت الألغام والقنابل العنقودية الصغيرة غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات بجرح ما يناهز 100.000 أفغاني منذ عام 1979. وتم استخدام الذخائر العنقودية في النزاعات المسلحة المتعاقبة في أفغانستان منذ 15 عاماً ورميت الآلاف من القنابل العنقودية التي تحتوي على مئات الآلاف من القنابل الصغيرة في كل أنحاء البلاد. وتلوثت 10 ولايات أفغانية على الأقل بالقنابل الصغيرة غير المنفجرة وستستمر في تهديد الأرواح والأطراف إلى أن يتم نزعها بشكل تام. وتشكل الذخائر العنقودية كذلك خطراً داهماً على المدنيين خلال الهجمات بسبب عدم دقتها ولأنه، وعلى الرغم من أنها أُلقيت في مناطق يتجمع فيها المقاتلون، فغالباً ما كانت قريبة من المناطق المدنية مما كان يؤدي إلى إصابة ومقتل المدنيين خلال الهجمات. وتبلغ نسبة ضحايا الذخائر العنقودية من المدنيين في أفغانستان 89 بالمئة، وتبلغ نسبة الضحايا من الأطفال 43 بالمئة. وتسبب الذخائر العنقودية بأعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين لأنها تفتقر إلى الدقة لدى استعمالها، ولأنها تخلف عدداً كبيراً من القنابل الصغيرة غير المنفجرة. ولهذا تبدو الحاجة إلى فرض

أن الحركة قادرة على التأثير على مختلف الصعد. وشجع الصليب الأحمر الهولندي المجلس على اعتماد مشروع القرار.

وذكر الشيخ الدحاح (الصليب الأحمر اللبناني) بأن جمعيته الوطنية والصليب الأحمر النرويجي استضافا معاً اجتماعاً عُقد في مدينة صور في جنوب لبنان، وهي منطقة شهدت تلوّاً كبيراً بالذخائر العنقودية، حضرته 15 جمعية وطنية. وجاءت أهداف الاجتماع كالتالي: مناقشة الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية على السكان المدنيين، وإطلاع الحاضرين على الجهود المبذولة لحل المشكلة، ودراسة كيفية مساهمة الجمعيات الوطنية في تلك الجهود. وكانت للذخائر العنقودية عواقب مدمرة على السكان المدنيين في لبنان وفي أماكن أخرى من العالم. وقد وافقت الجمعيات الوطنية التي حضرت الاجتماع على عدد من المبادرات الملموسة بما فيها السعي إلى حظر الذخائر العنقودية التي تسبب معاناة غير مقبولة للمدنيين.

وقد خلّف استخدام الذخائر العنقودية في جنوب لبنان في شهري تموز/يوليو، وآب/أغسطس 2006 مساحات شاسعة ملوثة بالذخائر الصغيرة غير المنفجرة التي لا تزال تقتل وتجرح المدنيين وتعيق جهود إعادة بناء الحياة وسبل كسب العيش في أعقاب النزاع. ومنذ إعلان وقف إطلاق النار في شهر آب/أغسطس 2006 أصيب 191 شخصاً وقتل 30، العديد منهم من الأطفال، بانفجار ذخائر عنقودية. وقُدّر عدد الذخائر الصغيرة غير المنفجرة التي لا تزال موجودة في لبنان بما يقارب المليون. ولم يتمكن المزارعون في مناطق عديدة ملوثة بالذخائر من حصد محاصيلهم. ولهذا أيدت جمعيته الوطنية مشروع القرار.

وذكر السيد عثمان (الاتحاد الدولي) بأن اتفاقية أوتاوا أبرمت منذ عشر سنوات وقال إن أحكام المعاهدة المتعلقة بمساعدة الضحايا اكتسبت أهمية كبرى بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية. فقد ارتفع عدد الجمعيات الوطنية القادرة على توفير خدمات على المستوى الوطني والمشاركة في برامج مساعدة الضحايا. وتمنى الاتحاد الدولي أن يستمر توفير المساعدات بسخاء وبطرق تساعد على بناء قدرات الجمعيات الوطنية ذات الصلة في البلدان الملوثة بالألغام. وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة اتفاقية حول حقوق الأشخاص المعوقين والتي من شأنها، عند دخولها حيز التنفيذ، أن تؤثر في أسلوب معالجة ظروف المعوقين في البلدان الملوثة بالألغام. وقد يكون من المفيد أن تلجأ الجمعيات الوطنية في البلدان الملوثة بالألغام إلى دورها كجهات مساعدة لتؤكد من إعطاء حاجات ضحايا الألغام الاهتمام المطلوب.

وسواصل الاتحاد الدولي نقل دواعي قلق الجمعيات الوطنية إلى المحافل الدولية ذات الصلة وبالتشاور مع اللجنة الدولية، ذلك أن وجهات نظر الجمعيات الوطنية قد يكون لها وقع خاص على الحكومات في عملية صنع القرار. وأيد الاتحاد الدولي اعتماد مشروع القرار.

وقال الدكتور مختوم (الهلال الأحمر السوداني) إن المدنيين يعانون منذ 21 عاماً من الحرب المستعرة في السودان. ولا يزال هناك

العديد من الذخائر غير المنفجرة والأسلحة الصغيرة التي تعيق جهود المدنيين للعيش في سلام، على الرغم من اتفاق السلام الموقع عام 2005. وأعرب الهلال الأحمر السوداني عن امتنانه للمساعدة التي تلقاها السودان لإزالة الذخائر غير المنفجرة. وطلب السيد مختوم من مجلس المندوبين اعتماد مشروع القرار.

وهنا السيد «باليا» (الصليب الأحمر الأسباني) الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية على العمل الممتاز الذي أنجزوه. وأيد الصليب الأحمر الأسباني مشروع القرار لكنه أعرب عن رغبته في إزالة عبارة «غير الدقيقة وغير الموثوقة» في الإشارة إلى الذخائر العنقودية.

وأيد السيد «ديارا» (الصليب الأحمر المالي) مشروع القرار وقال إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت منذ فترة وجيزة اتفاقية حول هذا الموضوع صادقت عليها دولة مالي. كما شاركت مالي في مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي ستعمل على رفع التوعية بالاتفاقية ومن شأن مشروع القرار أن يعزز من موقفها.

وأيد السيد «مونتيروسا» (جمعية الصليب الأحمر السلفادوري) وجهات نظر الجمعيات الوطنية التي لفتت الانتباه إلى الصعوبات التي ينطوي عليها تشجيع حكوماتها على الالتزام بشروط مشروع القرار. ولا يزال هناك عدد كبير من الدول التي لم توقع اتفاقية أوتاوا. ويجدر عرض مشروع القرار خلال المؤتمر الدولي من أجل تشجيع الحكومات على القبول بها.

وقال السيد «كارلتون» (الصليب الأحمر الأسترالي) إن الصليب الأحمر الأسترالي يؤيد اعتماد مشروع القرار في صياغته الحالية ذلك أن استخدام تعبير الذخائر العنقودية (غير الدقيقة وغير الموثوقة) يعطي معياراً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وتوجيهها للدول خلال مفاوضاتها. ويوجه مشروع القرار في صياغته الحالية رسالة قوية إلى الحركة.

وتحدث السيد الهزاع (أمانة المنظمة العربية لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر) بدعوة من الرئيس، ورحب بمشروع القرار الذي ركّز على الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية. لكن نظراً إلى آثارها الخطيرة، رأى أن من المفضل دعوة المجتمع الدولي إلى حظر جميع أنواع الذخائر العنقودية.

وأوصى السيد «نوردي» (الصليب الأحمر النرويجي) مشيراً إلى الاقتراح الأسباني لتعديل مشروع القرار، بتوخي الحذر لدى تغيير صياغة النص. إن مشروع القرار في شكله الحالي قوي ومن المستحسن الإبقاء على الصياغة المقترحة.

اعتمد القرار 8 بالتزكية.



البند 9 من جدول الأعمال

التقرير حول صندوق الإمبراطورة شوكن

(الوثيقة: CD / 07 / 9.1)

ذكر الرئيس بتقرير اللجنة المشتركة حول نشاط صندوق الإمبراطورة شوكن للعام 2006 والنصف الأول من العام 2007. وقد طلب من مجلس المندوبين مراجعة التقرير وتقديمه إلى العائلة الإمبراطورية اليابانية عبر جمعية الصليب الأحمر الياباني. وكما لحظ التقرير، فقد تمت المحافظة على توزيع ملائم للأموال والأنشطة على المستوى الإقليمي.

البند 10 من جدول الأعمال

المهام الدستورية للمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

1.10 اعتماد جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

(الوثيقة: CD / 07 / 10.1-REV1)

اعتمد القرار 9 بالتزكية.

2.10 اقتراح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر: الرئيس،

ونواب الرئيس، والأمين العام، ومساعد الأمين العام،

والمسؤولون الآخرون (الوثيقة: CD / 07 / 10.2-DR)

اعتمد القرار 10 بالتزكية

تاريخ ومكان انعقاد مجلس المندوبين المقبل

دعا الرئيس المندوبين إلى الأخذ علماً بأن الاتحاد الدولي قرر عقد هيئته العامة المقبلة في كينيا عام 2009. وسأل إن كان على مجلس المندوبين أن يعقد أيضاً في كينيا مباشرة بعد اجتماع الهيئة العامة.

واتفق على ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة 11:40 صباحاً.

5.3

قائمة الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين

- البند 1 الانتخابات وجدول الأعمال والمسائل الإجرائية**
- جدول الأعمال المؤقت لمجلس المندوبين لعام 2007 (CD /07 /1.3)
- البند 2 عمل اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر**
- تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس المندوبين لعام 2007 (CD /07 /2.1)
 - وثيقة من إعداد اللجنة الدائمة
- البند 3 الطبيعة الخاصة لحركة الصليب الأحمر / الهلال الأحمر - الطريق نحو علاقة متميزة / فريدة وشراكات فعالة بين الدول ومكونات الحركة**
- تقرير بالمعلومات الأساسية عن الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني (CD/07/3.1)
 - وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية
- البند 4 إعادة الروابط العائلية**
- تقرير عن استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018) (CD /07 /4.1)
 - وثيقة من إعداد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر
 - استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018) استراتيجية من إعداد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية بالتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي.
- البند 5 الهجرة**
- تقرير معلومات أساسية عن الهجرة الدولية (CD/07/5.1)
 - وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي وبالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- البند 6 التدابير التكميلية لاتفاق إشبيلية**
- تقرير عن تنفيذ اتفاق إشبيلية (CD /07 /6.1)
 - وثيقة من إعداد فريق العمل المعني بتنفيذ اتفاق إشبيلية المنشأ بموجب القرار رقم 8 لمجلس المندوبين
- البند 7 استراتيجية الحركة**
- تقرير عن استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD /07 /7.1)
 - وثيقة من إعداد اللجنة الدائمة بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي
 - دراسة بشأن مسائل تشغيلية وتجارية ومسائل أخرى غير تشغيلية تتعلق باستخدام الشارة
 - النسخة القصيرة (CD /07 /7.2.1)
 - النص الكامل (CD /07 /7.2.2)
 - وثيقتان من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية
 - تقرير اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية (CD /07 /7.3)
 - وثيقة من إعداد اللجنة المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية
- البند 8 الأسلحة والقانون الدولي الإنساني**
- تقرير عن الأسلحة والقانون الدولي الإنساني - تطبيق القرار 2 الذي اعتمدته مجلس المندوبين عام 2005 (CD /07 /8.1)
 - تقرير من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومشروع قرار برعاية الصليب الأحمر الترويجي والصليب الأحمر الأسترالي وجمعية الصليب الأحمر الكندي والصليب الأحمر الدانمركي وجمعية الصليب الأحمر اللبناني والصليب الأحمر الهولندي والصليب الأحمر الصربي والصليب الأحمر السويدي واللجنة الدولية للصليب الأحمر



البند 9 التقرير حول صندوق الإمبراطورة شوكن

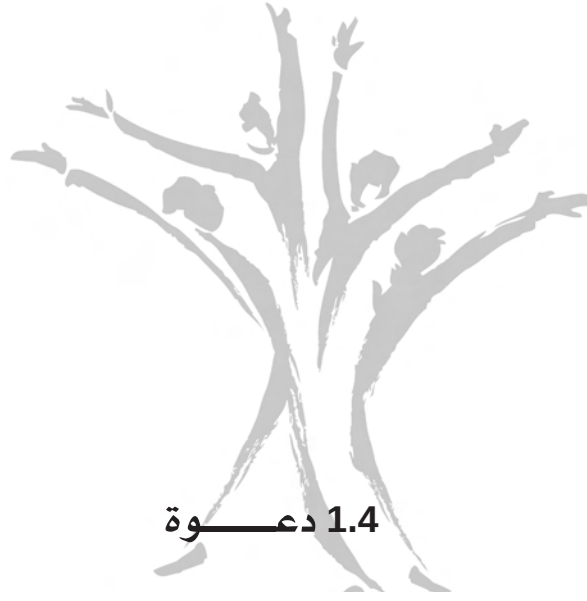
- تقرير اللجنة المشتركة لصندوق الإمبراطورة شوكن (CD /07 /9.1)
- وثيقة من إعداد اللجنة المشتركة لصندوق الإمبراطورة شوكن

البند 10 المهام الدستورية للمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب

الأحمر والهلال الأحمر

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين (CD /07 /10.1)
- اقتراح مرشحين لشغل مناصب في المؤتمر الدولي الثلاثين (CD /07 /10.2)





1.4 دعوة

إلى المؤتمر الدولي الثلاثين للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا، 26 - 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

جنيف، 21 أيار / مايو 2007

أصحاب المعالي،

سيدات، سادات،

حددت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقررت عقده في جنيف ابتداءً من 26 إلى غاية 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2007. ويُساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يستضيفانكم سوياً ويرحبان بكم في المؤتمر الدولي المنعقد في جنيف

يوم الإثنين 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

على الساعة الثالثة بعد الظهر (15.00) في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف (CICG)، العنوان:

International Conference Centre of Geneva (CICG)

Rue de Varembe, 15 – 1211 Geneva 20

ونُرفق بهذه الدعوة مشروع جدول الأعمال المؤقت الذي أعدته اللجنة الدائمة. ويهدف شعار «معاً من أجل الإنسانية»، وهو شعار هذا المؤتمر، إلى تسليط الضوء على ضرورة العمل المشترك وإقامة شراكات بين مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والدول والجهات المعنية الأخرى، من أجل مواجهة التحديات الإنسانية وتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً. ويسعدنا بذلك أن نرفق طياً الوثائق التالية:

- وثيقة مناقشة تتضمن معلومات أساسية عن مشروع جدول الأعمال المؤقت والموضوع المحوري والأهداف والهيكل والنتائج المتوخاة من المؤتمر،
- قائمة أولية عن ورش عمل تُنظّم استكمالاً لأعمال المؤتمر من أجل إتاحة فرص لمناقشة المسائل الإنسانية ذات الصلة بموضوع المؤتمر المحوري وأهدافه. وستصدر هذه القائمة في صيغتها النهائية في أيلول / سبتمبر 2007 بعد إدراج أية تعقيبات أو ملاحظات قد يقدمها أعضاء المؤتمر،
- الخطوط التوجيهية الخاصة بتقديم تعهدات تدعو المشاركين إلى أن يتخذوا طوعاً التزامات إنسانية معينة سواء على نحو مستقل أو مشترك مع أعضاء أو مراقبين آخرين، في شكل تعهدات تخص الفترة من 2008 إلى 2011.
- المبادئ والقواعد المطبقة لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة،
- النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (طبعة جديدة)،
- مذكرة إعلامية عن تسجيل المشاركين في المؤتمر.

ينعقد مجلس المندوبين مباشرة بعد الدورة الاستثنائية لمجلس الإدارة (19 نوفمبر / تشرين الثاني 2007) ودورة الهيئة العامة للاتحاد الدولي التي ستعقد من 20 إلى 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2007.





وتخص هذه الدعوة جميع أعضاء المؤتمر الدولي المشمولين في المادة 9 من النظام الأساسي للحركة وهم كالاتي:

- الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعترف بها وفق الأصول،
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر،
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،
- الدول الأطراف في معاهدات جنيف.

وعملا بالمادة 5 من النظام الداخلي للحركة، توجه هذه الدعوة أيضا إلى المراقبين المدعوين لحضور المؤتمر.

وتنص الفقرة 2 من المادة 6 في النظام الداخلي للحركة على أن تصل أية ملاحظات أو تعديلات أو إضافات تتعلق بجدول الأعمال المؤقت إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المؤتمر بستين يوما على الأقل أي في موعد أقصاه 25 أيلول/سبتمبر 2007. وبغية تبسيط عملية استكمال وثائق العمل الخاصة بالمؤتمر، يرجى إرسال أية تعليقات تودون التقدم بها إلى غاية 10 أيلول/سبتمبر 2007 إلى:

أمانة اللجنة الدائمة، على العنوان التالي:

Secretariat of the Standing Commission
of the Red Cross and Red Crescent
17, chemin des Crêts
1211 Geneva 19
Switzerland

وترحب اللجنة الدائمة بسعادة السفير «ستيفان هوسي» مفوضا للمؤتمر. وقد عينته الحكومة السويسرية لمساعدة اللجنة الدائمة والهيئتين المستضيفتين في الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

وتفضلوا، أصحاب المعالي، سيداتي سادتي، بقبول فائق التقدير والاحترام،

السيد خوان م. سواريس ديل تورو
الرئيس
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الدكتور جاكوب كليبيرغر
الرئيس
اللجنة الدولية للصليب الأحمر





2.4 جدول الأعمال والبرنامج

الاثنين، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

15:00 - 18:50

حفل الافتتاح

كلمة ترحيب

- رئيس اللجنة الدائمة
- رئيس الاتحاد السويسري
- قراءة المبادئ الأساسية
- 1. افتتاح المؤتمر

الجلسة العامة الأولى

2. انتخاب الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام وأمينين عامين مساعدين ومسؤولين آخرين عن المؤتمر وإنشاء أجهزة المؤتمر الفرعية (اللجان، لجنة الصياغة)
3. جدول أعمال المؤتمر والبرنامج
4. المتحدثان الرئيسيان
 - رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 - رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
5. العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية
 - حلقة نقاش (لا تدرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر):
 - التدهور البيئي بما فيه تغير المناخ
 - المحاضر الأول: الدكتور هان سيونغ سو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بتغير المناخ
 - الهجرة الدولية
 - المحاضر الثاني: السيدة نديورو نديياري، نائبة مدير عام المنظمة الدولية للهجرة
 - العنف في المناطق الحضرية
 - المحاضر الثالث: الدكتورة سيما سمار، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
 - الأمراض الناشئة والمتكررة وتحديات أخرى في مجال الصحة العامة
 - المحاضر الرابع: السيد دافيد هايمان، مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
 - صوت شباب الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الشراكات والتحديات الإنسانية
 - المحاضر الخامس: السيد ماواندا شابان، عضو في لجنة الشباب، جمعية الصليب الأحمر الأوغندي
 - يشرف على حلقة النقاش السيدة ليز دوسيت، مراسلة ومذيعة تلفزيونية في هيئة الإذاعة البريطانية.

18:50 - 21:00

حفل الاستقبال

(لا يدرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

- كلمة ترحيب من سلطات جمهورية كانتون جنيف ومدينة جنيف
- حفل بدعوة من الاتحاد السويسري وسلطات جمهورية كانتون جنيف ومدينة جنيف



الثلاثاء، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

13:00 – 9:30

18:00 – 14:30

21:00 – 18:00

الجلسة العامة الثانية

3. برنامج المؤتمر (تابع)

- ورش العمل والأحداث المنظمة على هامش المؤتمر والتعهدات
- إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

5. العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)

- ملخص عن عروض المائدة المستديرة
- مناقشة عامة عن إقامة الشراكات لمواجهة الآثار الإنسانية التي تخلفها:
 - التدهور البيئي بما فيه تغير المناخ
 - الهجرة الدولية
 - العنف في المناطق الحضرية
 - الأمراض الناشئة والمتكررة وتحديات أخرى في مجال الصحة العامة

19:00 – 18:00

اجتماع مع المرشحين لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
(لا يندرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

13:00-10:00

18:00-14:30

لجنة الصياغة





الأربعاء، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

13:00 – 9:30

اللجان (مناقشات اللجنتين ألف وباء، بالتوازي)

اللجنة ألف: الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني

التقديم
المناقشة

اللجنة باء: إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة

التقديم
المناقشة

18:00 – 14:00

اللجان (مناقشات اللجنتين ألف وجيم، بالتوازي)

اللجنة ألف: الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني (تابع)

التقديم
المناقشة

اللجنة جيم: تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالمواجهة الدولية للكوارث

التقديم
المناقشة

20:00 - 18:15

ورش العمل (الرجاء العودة إلى برنامج ورش العمل المنفصل)
(لا يندرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

13:00 - 9:30

18:00 - 14:30

لجنة الصياغة



الخميس، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

13:00 - 9:00

ورش العمل (الرجاء العودة إلى برنامج ورش العمل المنفصل)
(لا يندرج في جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

18:00 - 14:00

الجلسة العامة الثالثة

6. انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
 - نداء الحضور
 - بدء عملية الانتخاب
5. العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)
 - تقرير عن المناقشة العامة
7. الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني
 - تقرير عن عمل اللجنة ألف
8. إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة
 - تقرير عن عمل اللجنة باء
9. تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالمواجهة الدولية للكوارث
 - تقرير عن عمل اللجنة جيم
10. متابعة المؤتمرات السابقة
 - المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر: تنفيذ الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني والتعهدات
 - المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر: متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل
6. انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة (تابع): إعلان النتائج أو مواصلة عملية الانتخاب مساء الخميس الموافق 29 تشرين الثاني/نوفمبر أو صباح الجمعة 30 تشرين الثاني/نوفمبر (الساعة التاسعة صباحاً)

13:00 - 9:30

18:00 - 14:30

لجنة الصياغة





الجمعة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

12:00 – 10:00

الجلسة العامة الرابعة والأخيرة

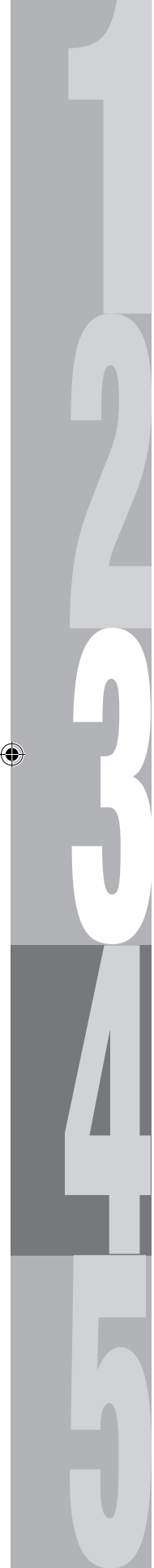
11. استعراض أعمال ورش العمل

12. استعراض التعهدات التي تم تقديمها في المؤتمر الدولي الثلاثين

13. تقرير لجنة الصياغة

14. اعتماد قرارات المؤتمر

15. الحفل الختامي







برنامج ورش العمل والأحداث المنظمة

على هامش المؤتمر الدولي الثلاثين

الثلاثاء 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(14:30 – 13:15)

- موضوع الحدث: «التنمية البشرية وتغير المناخ»
الجهتان المنظمتان: برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ التابع للاتحاد الدولي

الاثنين 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(12:00 – 10:00)

- موضوع الحدث: «القانون الدولي الإنساني وصحافة الحرب – سلامة موظفي الإعلام» (مائدة مستديرة)
الجهة المنظمة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الأربعاء 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(14:30 – 13:00)

- موضوع الحدث: «دعوة الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول إلى احترام القانون الدولي الإنساني»
الجهة المنظمة: منظمة «نداء جنيف» Geneva Call
- موضوع الحدث: «مساعدة الناجين من مخلفات الحرب القابلة للانفجار»
الجهتان المنظمتان: بعثتا النمسا ونيوزيلاندا الدائمات لدى الأمم المتحدة في جنيف
- موضوع الحدث: «تقصي الحقائق كوسيلة لتنفيذ أفضل للقانون الدولي الإنساني – قضايا حالية»
الجهة المنظمة: اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق
- موضوع الحدث: «الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجتمع المدني: معاً من أجل بناء السلام»
الجهتان المنظمتان: الهلال الأحمر الأردني وجامعة «ماكجيل»

الثلاثاء 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(14:30 – 13:00)

- موضوع الحدث: «حماية المدنيين في الحرب الجوية: وضع دليل حول القانون الدولي الإنساني المطبق في الحرب الجوية وحرب الصواريخ»
الجهتان المنظمتان: حكومة سويسرا وبرنامج جامعة هارفارد للسياسات الإنسانية والبحوث الخاصة بالنزاعات.
- موضوع الحدث: «تقديم لمسألة سيادة القانون في النزاعات المسلحة وأكاديمية جنيف الجديدة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان» (اجتماع إعلامي)
الجهة المنظمة: أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
- موضوع الحدث: «القانون الدولي الإنساني وقضايا المساواة بين الجنسين»
الجهة المنظمة: حكومة السويد

الأربعاء 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(20:00 – 18:15)

- ورشة عمل: «المنافع الناجمة عن التعاون بين الحكومات والجمعيات الوطنية»
الجهة المنظمة: الصليب الأحمر الكندي وحكومة كندا
- ورشة عمل: «مرور عشرة أعوام على حظر الألغام المضادة للأفراد: النظر في التكلفة البشرية للألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب القابلة للانفجار والذخائر العنقودية»

• موضوع الحدث: «قتل المدنيين، الأسلوب والجنون والأخلاقيات في الحرب» (الإعلان عن كتاب)

الجهتان المنظمتان: حكومة كندا ومركز الحوار الإنساني

- موضوع الحدث: «تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني: استكشاف العقوبات ودور اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني»
الجهة المنظمة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الجهات المنظمة: الصليب الأحمر النرويجي، والهلال الأحمر الأفغاني والصليب الأحمر الاسترالي.

الجهتان المنظمتان: حكومة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر

- موضوع الحدث: «الشراكة من أجل الصحة: دور المجتمع المدني»
- الجهة المنظمة: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- ورشة عمل: «عواقب إساءة استعمال المخدرات على المستوى الإنساني وعلى مستوى الصحة العامة»
- الجهتان المنظمتان: الصليب الأحمر الإيطالي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الخميس 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(9:00 – 10:45)

- ورشة عمل: «إعادة الروابط العائلية: الشراكة بين الدول والجمعيات الوطنية»
- الجهة المنظمة: الصليب الأحمر الأسترالي
- الجهات المشاركة في التنظيم: الصليب الأحمر الألماني، والصليب الأحمر البريطاني، والصليب الأحمر الأمريكي، والصليب الأحمر الهولندي.
- ورشة عمل: «تعزيز احترام التنوع وعدم التمييز»
- الجهة المنظمة: الصليب الأحمر الهولندي
- الجهات المشاركة في التنظيم: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمكتب الأوروبي للصليب الأحمر.
- ورشة عمل: «معالجة الحد من العنف المسلح باعتباره مسألة إنسانية وإنمائية»
- الجهات المنظمة: حكومات سويسرا وكندا والبرازيل باسم إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية
- ورشة عمل: «مفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية» وفقاً للقانون الدولي الإنساني»
- الجهة المنظمة: اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- ورشة عمل: «العمل الإنساني المستقل والمحيد: التحديات والأفكار المعاصرة حول العمل الإنساني الفعال في سياق النزاعات المسلحة الحديثة»
- الجهات المنظمة: الصليب الأحمر الفنلندي، والصليب الأحمر السويدي، والصليب الأحمر النرويجي، والصليب الأحمر الأيسلندي، والصليب الأحمر الدانمركي، بالتعاون مع الهلال الأحمر الأفغاني واللجنة الدولية للصليب الأحمر

الخميس 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2007

(11:15 – 13:00)

- ورشة عمل: «تعزيز احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع: التحديات والتوقعات»



3.4 المسؤولين في المؤتمر

1.3.4 رئاسة المؤتمر

رئيسة المؤتمر

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز (الصليب الأحمر -
جنوب أفريقيا)

اللجنة جيم
الرئيس

الدكتور ريمون فورد (الصليب الأحمر -
بربادوس)

المقرر

سعادة السفير أحمد أوزومكو (تركيا)

لجنة الصياغة
الرئيس

سعادة السفير مسعود خان (باكستان)

نواب رئيس لجنة الصياغة

السيد ايان كورتناي (الصليب الأحمر - بلير)

السيد عباس غوليت (الصليب الأحمر - كينيا)

سعادة السفير فاليري لوشينين (الاتحاد الروسي)

سعادة السفير باودفاين فان إينينام (هولندا)

سعادة السفير خوان مارتايت (شيلي)

السيد عبد الرحمن العطار (الهلال الأحمر -
الجمهورية العربية السورية)

السيدة آن ماري هوبر - هوتز (الصليب الأحمر -
سويسرا)

مقرر المؤتمر

سعادة السفير إيشيرو فوجيساكي (اليابان)

الأمين العام للمؤتمر

سعادة السفير ستيفان هوسي (سويسرا)

مساعد الأمين العام

السيد فرانك مورهاور (الاتحاد الدولي)

السيد بروس باير (اللجنة الدولية للصليب
الأحمر)

3.3.4 مكتب المؤتمر

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

الدكتور محمد الحديد، رئيس اللجنة الدائمة

السيد خوان مانويل سواريز ديل تورو، رئيس
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال
الأحمر

السيد جاكوب كيلينبرغر، رئيس اللجنة الدولية
للصليب الأحمر

السيدة جين مكغووان، رئيسة اللجنة ألف

سعادة السفير نيكولاس ثورن، رئيس اللجنة باء

الدكتور ريمون فورد، رئيس اللجنة جيم

سعادة السفير مسعود خان، رئيس لجنة الصياغة

سعادة السفير ستيفان هوسي، الأمين العام للمؤتمر
الدولي الثلاثين

2.3.4 رئاسة الهيئات الفرعية للمؤتمر

اللجنة ألف

الرئيسة

السيدة جين مكغووان (الصليب الأحمر - كندا)

نائب الرئيس

سعادة السفير مكارم وييسونو (أندونيسيا)

المقرر

السيد مكنار جالوه (الصليب الأحمر - سيراليون)

اللجنة باء

الرئيس

سعادة السفير نيكولاس ثورن (المملكة المتحدة)

نائبة الرئيس

سعادة السفيرة مابيل غوميز أوليفر (المكسيك)

المقرر

السيد جيفري تشان وايتك (الصليب الأحمر -

سنغافورة)





4.4 حفل الافتتاح

2-4-4 كلمة ترحيب للسيد محمد الحديد
رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل بالإنكليزية)

مساء الخير،

سعادة السيدة رئيسة الاتحاد السويسري،

السيد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

السيد رئيس الاتحاد الدولي،

السادة والسيدات قادة الجمعيات الوطنية،

أصحاب السمو الملكي،

أصحاب السعادة،

السادة والسيدات الضيوف والمراقبون الموقرون والزلاء
والأصدقاء الأعزاء،

يسرني بالغ السرور أن أرحب بكم باسم اللجنة الدائمة في
هذا المؤتمر الدولي الثلاثين. ويسعدني أن أرى هذا الحشد
الكبير من سياداتكم هنا. يكتسي هذا المؤتمر قيمة وأهمية
خاصتين في الوقت الذي نشهد فيه كل هذه الآلام في عالم
يسوده الاستقطاب والاضطراب. وأمام الموضوع «معاً من
أجل الإنسانية»، سيتمثل التحدي الذي يواجهنا في السعي
إلى تعزيز تعاوننا وشراكاتنا بهدف تدعيم المثل الإنسانية
العليا التي تحلى بها هنري دونان، مؤسس الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وإني لمقتنع، من خلال تجربتي ضمن هذه الحركة العظيمة،
بأن أفعالنا تجسد أقوالنا. فنحن نمثل أكبر منظمة إنسانية
في العالم ونحتل أفضل مكانة ونمتلك أفضل الإمكانيات
لتقديم خبرة فعلية للجهات الشريكة والمتعاونة معنا.
ويضمن ملايين الأعضاء والمتطوعين في جمعياتنا الوطنية،
البالغ عددها 186 جمعية، امتلاكنا لمعلومات دقيقة تتوفر
لنا في الوقت الملائم وتعكس الواقع الإنساني في الميدان
ضمن المجتمعات المحلية. وهذه أفضل انطلاقة ممكنة
لتأهب فعال يجب أن يستند إلى معرفة جيدة للواقع الفعلي
في الميدان. أما إذا أردنا أن يكون عملنا فعالاً ونحتفظ
بوضعنا كشريك مفضل لحكوماتنا، فعلينا أن نتأكد من أن
قدراتنا المحلية ملائمة وأنها نستطيع تلبية الاحتياجات.
ويتعين علينا تقييم مواطن الضعف على نحو موثوق به،
وتوقع المخاطر المستقبلية الناتجة عن تغير المناخ سواء
أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية. ومقارنة بما يوليه

الاثنين 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة الثالثة بعد الظهر

1-4-4 العرض الافتتاحي

كلمة السيد غي ميتان رئيس فرع جنيف لجمعية
الصليب الأحمر السويسري

(الأصل بالإنكليزية)

يسعدني أن أتوجه إليكم جميعاً وأرحب أحر الترحيب
بوجودكم في جنيف لحضور حفل افتتاح المؤتمر الدولي
الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. إنه حقاً لشرف
عظيم أن أكون هنا معكم في هذا اليوم. وأشعر، بصفتي
رئيساً لفرع الصليب الأحمر المحلي، بفخر كبير لرؤية
زملائي من 186 جمعية وطنية ينضمون إلى حكوماتهم
للمشاركة في المناقشات المهمة التي ستجري خلال هذا
الأسبوع. كما يسعدني أن أرى المتطوعين من الصليب
الأحمر في جنيف في كل مكان في مركز المؤتمرات
يساعدونكم في أعمالكم اليومية. ولن أطيل انتظاركم، بل
أود الآن أن أقدم لكم فعاليات عرض الافتتاح. ستحضرون
خلال الإثني عشرة دقيقة اللاحقة عرضاً إبداعياً رائعاً لفرقة
فنية محلية اسمها «إكروس». وقد صمم هذا العرض ليمثل
ما نستطيع أن نفعله أفراداً وجماعات. ورجائي أن تستمتعوا
بهذا الأداء

عرض فرقة إكروس

شكراً لفرقة إكروس. أظن أن هذا العرض كان رمزاً ممتازاً
للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأنه أظهر
كيف نستطيع نحن كأفراد وكحركة أن نواجه كل التحديات
التي يمكن أن تصادفنا في حياتنا. أن نجتمع سوياً، ونعمل
معاً، هذا هو موضوع المؤتمر وغايته. وأعطي الآن الكلمة
لسعادة الدكتور محمد الحديد رئيس اللجنة الدائمة.

وهي: الزيادة في عدد الكوارث الطبيعية والزيادة في حجم هذه الكوارث، والمناطق الجغرافية الجديدة التي تشهد كوارث خطيرة وأشكال الكوارث الجديدة المتكررة. وتبقى هذه الوقائع مترابطة فيما بينها وذات صلة بالآثار المباشرة لتغير المناخ.

تلعب المياه دوراً مركزياً في هذه الكوارث وفي حين تشهد أجزاء من العالم هطول كميات كبيرة من الأمطار، تعاني أجزاء أخرى من الجفاف الحاد. وخلال عام 2007، شهدنا قوة الظواهر المناخية الشديدة. فقد ظهرت أمطار الرياح الموسمية الآسيوية كقوة مدمرة وجرفت المحاصيل والتربة السطحية وتسببت في انجراف التربة وغمرت القرى والمدن وأطاحت بالبنية التحتية وخلفت وراءها موارد مياه ملوثة ومناظر مروعة من الدمار. وفي مرحلة معينة، كانت نصف بنغلاديش مغمورة بالمياه.

وقد حذرت أكاديمية العلوم الصينية من علامات تدل على احتمال جفاف منبع نهرى (يانجتزي) والنهر الأصفر. فيما تختفي أنهر من الجليد في جبال الهمالايا، علماً أن مجاري المياه النابعة من سلسلة هذه الجبال تغذي حالياً أكثر من ثلث الجنس البشري.

إننا نعلم أن درجات الحرارة المرتفعة تزيد من تبخر مياه المحيطات والبحيرات والأنهر وكذلك التبخر المباشر من الأرض. وسيؤدي كل هذا التبخر إلى زيادة الأمطار في أجزاء كبيرة من العالم، في حين يسود الجفاف في أجزاء أخرى منه. وسوف يتغير توزيع هطول الأمطار. فعلى سبيل المثال، ستصبح القارة الأفريقية شمال خط الاستواء أكثر جفافاً حتى جنوب أوروبا. أما شمال أوروبا فسيشهد المزيد من الأمطار. لقد أعطيت توقعات مفصلة وموثوقة عن العديد من التغيرات التي ستحصل في أجزاء مختلفة في العالم. وهذه التغيرات معروفة ولا جدال حولها، ويجب أن نأخذها في الاعتبار في خططنا.

لن تكون التغيرات في التبخر وهطول الأمطار نعمة من السماء. فقد شهدنا حتى الآن زيادة في الفيضانات وانجرافات التربة والعواصف. وسوف نشهد تفاقم الجفاف في مناطق واسعة يرافقه تزايد لمخاطر اندلاع الحرائق الهائلة وموجات الحر الشديد. ومما لا شك فيه أننا سنشهد المزيد من الكوارث التي يتسبب فيها تغير أحوال الطقس وسوف يضرب العديد منها بلداناً اكتفت في السابق بلعب دور في مساعدة الأقل حظاً على التصدي

التحليل العلمي من اهتمام للآثار البيئية والاقتصادية التي يخلفها الاحترار العالمي، لا تزال مسألة استضعاف البشر مهملة إلى حد كبير. وحين ننظر في إقامة شراكات جديدة للتصدي للعواقب الإنسانية المحتملة لتغير المناخ، يتيح هذا المؤتمر فرصة ذهبية لتسليط الضوء على هذه المسألة الحاسمة. فالشعار معاً من أجل الإنسانية ليس مجرد شعار بل هو تحدٍ لا يستهان به بالنسبة إلينا جميعاً.

وحتى نتمكن من مواجهة ما هو ماثل أمامنا، يجب أن نكون على أهبة الاستعداد. ومن أجل القيام بمهمتنا في عالم متغير، لا شيء أهم من المزيد من الاستعداد، الذي يسمح لنا بالعمل بصورة فعالة وبدون تبديد الموارد النادرة. أما الحد من مخاطر الكوارث فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتأهب لها. وتظهر تجارب الاتحاد، على مستوى المجتمعات المحلية، أن مجموعة من المبادرات مستخدمة أفضل الممارسات يتم تنفيذها وتعطي نتائج إيجابية.

من الأمور التي يعرفها البحارة ذوو الخبرة عندما يبحرون في مياه خطيرة وضحلة أن على المرء أن يبقى على الصاري الرئيسي للمركب لرصد ما يحصل أمامه. وقد ثبت مرة بعد مرة أن دور الرقيب الذي نقوم به هو دور ذو أهمية حيوية. وبصفتها الحارس العالمي للإنسانية، وعلى علم بما ينتظرنا أمام ما ينبئ به مستقبل الاتجاهات، تود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إطلاق تحذير للعالم. إننا نبهر، متوجهين قدماً نحو مخاطر تهدد الناس الأكثر ضعفاً وأقفر الفقراء على نحو غير متناسب كما هي الحال غالباً.

ومن بين المخاطر التي نرى من موقعنا أنها تحدى بنا، يشكل تغير المناخ أكثر العوامل خطورة. وينبغي لنا ألا نجادل حول القيمة النسبية لهذا التنبؤ العلمي أو ذاك، فلن نكسب شيئاً من المشاركة في لعبة إلقاء اللوم على هذا أو ذاك. وعلينا أن نركز على مجرد تلك الحقيقة القائلة إن التغير جارٍ وأنه سيؤدي إلى عواقب إنسانية لا محال.

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تركز فقط على ما يسببه تغير المناخ والاحترار العالمي من ضعف على الصعيد الإنساني. إنه المجال الذي نعرفه جيداً والذي يمكن لنا أن نقوم فيه بالكثير. فعلياً أن نضمن أنه ينظر إلى الضعف الإنساني بنفس الإلحاح والأهمية اللذين ينظر بهما إلى العواقب الأخرى المشار إليها في هذا الموضوع.

ويمكننا أن نستند إلى الوقائع التي لا سبيل لإنكارها ألا

البطالة، أو سعيًا لتوفير مستقبل أفضل لأنفسهم ولأولادهم. ولا تنطوي دائماً الهجرة على قصص محزنة أو قاتمة، ففي أغلب الأحيان تحدث الهجرة وقعا إيجابيا على المجتمعات المضيفة، وتفيد المهاجرين أنفسهم وأسرهم في الوطن. غير أننا نشهد أثاراً سلبية للهجرة تقلقنا نحن كحركة، عندما نرى، على سبيل المثال، الأطفال يقعون فريسة الاستغلال والجشع. ونأسف للغاية لمثل هذه الظاهرة حيث يعامل الأطفال كمجرد سلعة تجارية أو كقطع غيار بل ويستغلون حتى للدعارة.

وتتأثر الهجرة بآثار الشد والدفع على حد سواء. فقد أدى عدم المساواة في العالم إلى آثار الشد، مما دفع إلى هجرة الناس من البلدان النامية بحثاً عن العمل في المجتمعات الغنية، مجتمعات الخدمات التي تلت مرحلة التصنيع في نصف الكرة الشمالي. وتضيف العواقب الناجمة عن تغير المناخ إلى هذه المعادلة أثراً في الدفع لا يمكن مقاومته، وبهذا يرغب الناس على الهجرة لأنهم لا يستطيعون، بكل بساطة، الاستمرار في الحياة حيثما يوجدون. وهنا أيضاً، تشمل العواقب الإنسانية للهجرة مشاكل تصدى لها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من دون حكم مسبق أو تمييز.

ثمة بعد آخر لهذه الظواهر يكمن في الصعوبات التي تواجهها حتى أكبر الاقتصادات حجماً في العالم في عملية إعادة البناء بعد وقوع الكوارث الكبيرة. لقد استغرق إعصار كاترينا أقل من يوم وتسبب بالفوضى والدمار على الناس والممتلكات والطبيعة، ولكن إعادة البناء ستستغرق سنوات طويلة. فبعد مرور عامين على هذا الإعصار، لم يعد إلى «نيو أورليانز» إلا نصف سكان المدينة الذين كانوا قد غادروها. وإذا كان هذا البلد الذي يتمتع بمثل هذه الموارد الوفيرة يواجه صعوبة في التكيف مع الأوضاع، فماذا يمكننا أن نتوقع من الدول التي تتمتع بموارد أقل؟

ستستغرق إعادة البناء سنوات طويلة بعد الحرائق الهائلة التي شهدتها اليونان مؤخراً أو تلك التي اندلعت في جنوب كاليفورنيا. يمكن لكارثة واحدة فقط أن تجعل التنمية في بلد برمته تتراجع سنوات إلى الوراء. يمكن إعادة تشييد المباني بسرعة، ولكن إعادة سبل عيش الناس أو تخطي المعاناة النفسية للذين عاشوا غضب الطبيعة يستغرقان وقتاً أطول. ينبغي لنا أن نعيد توجيه تفكيرنا من مجرد تعويض الأضرار إلى السعي إلى التخفيف من أسوأ آثار الكوارث والوقاية من الأضرار في المرتبة الأولى.

لمثل هذه الكوارث في أنحاء العالم الأخرى. إن التواتر المتزايد للكوارث في مناطق جديدة على خريطتنا التقليدية للكوارث سوف يسلط الضوء على الحاجة إلى التأهب لهذه الكوارث بشكل أفضل وزيادة القدرات المحلية على مواجهتها.

تبقى مواجهة الكوارث الزاحفة هي مجال رئيسي لعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وسوف تصبح بعض الأراضي التي تضم أكبر تجمعات من البشر غير قادرة على توفير سبل العيش لسكانها. وهكذا يبرز تناقص القدرات الزراعية في أرضنا الأم وتنامي عدد سكان العالم فيرسمان صورة قاتمة عما قد يشهده العالم من عدم المساواة وغياب التوازن والجوع والنزاعات. ويضطر الناس إلى مغادرة مناطق لم يعد بوسعها تحملهم. وسوف يقصدون المدن، شأنهم شأن الكثيرين ممن سبقوهم، حيث غالباً ما ينتهي بهم الأمر في الأحياء الفقيرة. وسوف يدفع أفقر الفقراء الثمن الأعلى من المعاناة البشرية.

لم تكن الأحياء الفقيرة في المدن من الأولويات المدرجة تقليدياً في جدول أعمال الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إلا أن هذا الوضع يجب أن يتغير لأن الأحياء الفقيرة في المدن تتزايد بوتيرة أسرع من أي شكل آخر من المجمعات السكنية. وتتزايد مقايضة الفقراء في العالم لشقاء المعاناة الريفية ببؤس الأحياء الفقيرة الحضرية، وغالباً ما تكون هذه الأخيرة أول المناطق المتضررة من الأوبئة والفيضانات وانجرافات التربة والعنف وتعاطي المخدرات أو من مجرد الغياب التام للخدمات العامة.

لماذا نرى الفقراء أول الذين يلقون حتفهم؟ لأنهم لا يملكون غالباً خياراً آخر سوى أن يعيشوا في أماكن غير آمنة حيث لا يتمتعون بالحماية من الظروف البيئية القاسية ويكونون فريسة للاحتفاظ والفقير. وهؤلاء الفقراء الذين لا صوت لهم لا يشكلون أولوية في جدول أعمال السياسيين والمخططين، مما يجعل المأساة التي يعيشونها غير ملحوظة.

وتؤدي عواقب هذه الظروف إلى مشاكل إنسانية يسعى الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى معالجتها.

أما نزوح السكان فيشكل اليوم قضية أساسية على جدول الأعمال العالمي. ويتنقل الناس للأسباب نفسها التي دفعتهم إلى التنقل عبر التاريخ أي هرباً من النزاعات أو الاضطهاد أو

المتطرفة يزرعون الخوف والحقد في عقول الشباب، وتتأتى عن ذلك نتائج مخيفة.

إنّ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي الجهة الفاعلة العالمية والمحيدة التي تظهر تسامحاً واحتراماً إزاء الآخرين، وهو أمر متأصل فيها. لقد أثبتنا، مرة تلو المرة، من خلال ما قام به أعضاؤنا، أننا نحترم مبادئنا ونعمل بما يتماشى معها. وقد حان الوقت لنفكر كيف يمكننا أن نستفيد من هذه السمة التي نملكها ونحوّلها إلى برامج وأنشطة أكثر فعالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى شفاء من ضلوا الطريق وأصبح الحقد جزءاً من حياتهم.

أصحاب السعادة، سيداتي سادتي، أيها الأصدقاء، أي شيء يجدر عمله يستحق أن نفعله جيداً. وأعتقد أنّ القاعدة الأساسية القيّمة وسجلّ الحركة المدوّن سيظلان ذات أهمية بالغة في عملنا كشركاء عندما نتحرك معاً من أجل الإنسانية.

سيطلب ذلك وقتاً وجهوداً مضنية ومنسّقة، ولكنه سيأتي بشماره. ووفقاً لقول أفريقي مأنور، «إن أردت أن تمضي بسرعة فعليك أن تعمل لوحده». أما إذا أردت أن تذهب بعيداً فعليك أن تتعاون مع الآخرين.» ونحن نريد أن نذهب بعيداً من أجل مساعدة أشد الناس ضعفاً في هذا العالم.

وشكراً.

3-4-4 كلمة السيدة ميشلين كالمي راي رئيسة الاتحاد السويسري

(الأصل بالفرنسية)

أصحاب الجلالة والسمو،

أصحاب السعادة السادة الوزراء،

السيدة وزيرة الاتحاد السويسري،

السيد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيد رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

حضرات السيدات والسادة مندوبو الجمعيات الوطنية،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي بدايةً أن أعبر لكم عن سعادتي لوجودي معكم

هذا ما تدافع عنه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نرى كذلك التوزيع الجغرافي العالمي للأمراض والصحة يتغير. فارتفاع درجات الحرارة يفسح المجال أمام انتشار بعض أنواع الجراثيم والفيروسات. ويجد البعوض الذي ينشر الملاريا وحمل الضنك أماكن جديدة للتكاثر مع تزايد درجات الحرارة المتوسطة.

وتبدو هنا الخبرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الوقاية من الأمراض ومكافحتها خبرة لا تقدر بثمن.

وبموازاة هذه التطورات الخارجية، تزايدت الاحتياجات الوطنية والمحلية لتدخل الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي العديد من البلدان، سنجد في المستقبل دعوة إلى المزيد من المساهمات سواء أعلق ذلك بالوقت أم المال أم المتطوعين من جمعياتنا الوطنية. وقد يؤثر ذلك بدوره في العمل الدولي الذي تضطلع به حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جانبيين على الأقل:

قد تؤدي أولاً الحاجة إلى المزيد من موارد الصليب الأحمر والهلال الأحمر الضرورية لتلبية الاحتياجات الوطنية المتنامية إلى تقييد قدرة بعض الجمعيات الوطنية المانحة التقليدية على تمويل برامج ثنائية ومتعددة الأطراف مع شركائها من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وإننا لا نزال ثنائية نشهد عسراً من العمل التطوعي مع إمكانية الحصول بسهولة نسبية على الموارد لدعم الحالات الجديرة بالاهتمام. ونظراً إلى توقع أسوأ السيناريوهات المحتملة في المستقبل، علينا أن نستعدّ لمواجهة إمكانية تراجع في تمويل العمل الإنساني. ويسلّط ذلك الضوء على الحاجة إلى الاستثمار بشكل أفضل في القدرات المحلية من جانبي الخط الفاصل بين الشمال والجنوب.

وهنا يقدم الصليب الأحمر والهلال الأحمر إطاراً جاهزاً لمعالجة هذه المسألة.

وأخيراً وليس آخراً، نشعر بقلق متزايد لرؤية شبابنا يتحوّل إلى جيل يترعرع بين النزاعات. وفي قلب هذه النزاعات القائمة اليوم، نرى عدم التسامح وكرهية الأجانب أو كلاهما. إنّ الناس الذين يرغبون في مواصلة تنفيذ برامجهم

في هذا الحفل الافتتاحي للمؤتمر الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وإنه لشرف عظيم لي أن أتوجه إليكم في هذه المناسبة العظيمة.

حضرات السيدات والسادة، عندما انعقد أول مؤتمر للصليب الأحمر عام 1867، لم يتمثل فيه سوى 16 جمعية وطنية وتسع حكومات. أما اليوم وبعد مرور 140 سنة، نجد في هذه القاعة ما لا يقل عن 186 جمعية وطنية و194 حكومة. فهذا دليل على أن المبادئ الإنسانية التي روج لها في بادئ الأمر حفنة من المثاليين الحالمين هي الآن مقبولة في العالم كله. وعلينا جميعاً نحن الموجودون في هذه القاعة أن نكمل ونعزز هذا الاهتمام المتواصل بأشد الناس استضعافاً وهو الذي يشكل قاعدة عمل الحركة.

هذا المؤتمر هو العاشر الذي ينعقد في جنيف، مهد الاتفاقيات التي تحمل اسمها ومهد الحركة، ومركز اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، ومكان الحوار الإنساني بامتياز. ولا شك في أن روح جنيف، هذه الروح الحريصة على ثقافة الإنسان وتقدمه التي تتميز بها المدينة، ستلهم أعمالنا طوال هذا الأسبوع. إن التزام سويسرا بالعمل الإنساني يستنبط جزءاً كبيراً من قوته وانتشاره من صلاته الوثيقة بالحركة. ولا تزال هذه الصلات حاضرة فعلاً في الوقت الراهن. وستستمر سويسرا، بصفتها الطرف السامي المتعاقد وبلد إيداع اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، في العمل بدون كلل لخدمة القانون الدولي الإنساني وتنفيذه الفعلي، ولصالح مختلف مكونات الحركة.

وفي هذا السياق الذي يميزه ازدياد تنوع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة وتنامي التحديات الإنسانية، تقدم الحركة مساهمة أساسية فريدة ومتكاملة. فهي تعمل في كل القارات وفقاً لمبادئ عالمية تتجاوز كل الخصائص لتعمل لصالح الكرامة الإنسانية. وتمتلك مكوناتها هوية ومهام واضحة. كما تأتي أهمية أنشطتها من قدرتها على وضع برامج تستجيب أولاً لحاجات المستفيدين في مجالي الحماية والمساعدة. ويشكل هذا القرب من أشد الناس استضعافاً ميزة تخدم تحديد موقع الحركة حاضراً ومستقبلاً داخل أوضاع متقلبة.

ويتطلب هذا الوضع غير المتوقع وغير المستقر أن تتبنى الدول نهجاً متكاملاً للأمن الإنساني. ولا يمكن تجنب معاناة السكان المدنيين المتضررين من الحرب والكوارث أو على الأقل التخفيف من هذه المعاناة إلا من خلال

الاتفاق على تطبيق سياسات مواجهة الطوارئ وتشجيع التنمية المستدامة، ونشر القانون الدولي العام ولاسيما القانون الدولي الإنساني، والنهوض بالسلام وتجنب النزاعات. أما إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الصادر في حزيران/يونيو 2006 والذي تبنته حتى الآن 69 دولة، فيقدم مثلاً جيداً لهذا النهج. وقد أقر المشاركون بالصلة الوثيقة بين العنف المسلح وآفاق التنمية المستدامة، وتعهدوا بتعزيز جهودهم من أجل إدراج التخفيف من العنف المسلح والحوول دون وقوع النزاعات داخل استراتيجيات التنمية وإدارة الأزمات.

حضرات السيدات والسادة، سواء تعلق الأمر بالنزاعات المسلحة أم بالكوارث، فإن متطوعي الجمعيات الوطنية هم غالباً أول الوافدين وهم الذين يقفون حاضرين حتى الأخير. وأود انتهاز الفرصة للتعبير عن شكري واحترامي العميق لجميع العاملين في الجمعيات الوطنية الذين يحيطون بهؤلاء المتطوعين ويحشدون طاقاتهم. كما أشكر أيضاً موظفي الاتحاد والدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا يسعني إلا أن أحیی بصورة خاصة النساء والرجال الذين قدموا حياتهم في خدمة الأكثر استضعافاً. وأفضل ما نقدمه لتكريم ذكراهم هو أن نتابع بدون كلل أعمالهم. كما يجب أن ننتبه بذلك إلى المخاطر المتزايدة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في حالات الأزمات والحروب. فهذا الواقع يحتم علينا تحسين القدرات في إدارة المخاطر وأمن العاملين في المجال الإنساني. وتسعى سويسرا منذ سنوات عدة جاهدة في هذا الاتجاه.

حضرات السيدات والسادة، إنني لعلی قناعة ثابتة بأهمية وضرورة المبادئ الأساسية السبعة التي توجه عملكم. قبل أربع سنوات ولدى انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين لحركتكم، أعلنت عن عزم سويسرا على تعزيز مبدأ العالمية بإنهاء العملية الرامية إلى اعتماد بروتوكول إضافي ثالث إلى اتفاقيات جنيف. وبفضل جهودنا المشتركة، وفي المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في كانون الأول/ديسمبر 2005، والمؤتمر الدولي التاسع والعشرين المنعقد في حزيران/يونيو 2006 والذي أدى إلى اعتماد البروتوكول الثالث وتعديل النظام الأساسي للحركة، توصلنا إلى حل شامل ودائم لمسألة الشارات. وهذه الخطوة تشجع بلادي في عزمه على اتباع سياسة إنسانية بناءة مبنية على اتفاقيات جنيف نصاً وروحاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، أدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذا البروتوكول أو تنضم إليه أن

تحقق ذلك في أقرب وقت ممكن وتنفذ هذا البروتوكول بمجممله بحسن نية ووفقاً لمحتواه وغايته.

لقد تعاهدت سويسرا منذ البداية على العمل لصالح تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل الموقعين عام 2005. وأخذت علماً بالتقرير الذي قدمه المراقب السيد بير ستنباك. لقد تحقق بعض التقدم وإني أحيي التعاون بين الجمعيتين والجهود التي بذلتها جمعية ماجن دافيد آدوم التي تعمل ما في وسعها. إلا أنه لا يزال هنالك الكثير من الجهد المطلوب وإني أدعو بصورة خاصة الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكي تتقدم الأوضاع.

حضرات السيدات والسادة، يجب ألا نقع خلال هذا الأسبوع في فخ الدفاع عن مصالح خاصة. إنني على ثقة بأننا سنعمل بطريقة بناء ونظهر بذلك وفاءنا لشعار هذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية.

إن شعار المؤتمر الثلاثين معاً من أجل الإنسانية يحثنا على تكثيف وتطوير الشراكات والتعاون بين مختلف الأطراف الإنسانية الفاعلة من حكومات ومكونات الحركة، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية. فكل طرف من هذه الأطراف له دور يلعبه وعلينا أن نحبد تكامل الاختصاصات.

وبالفعل إذا لم تكن لدينا الرغبة في السعي إلى بناء شراكات ملائمة، لن يكون بوسعنا تقديم استجابة فعالة، من بين أمور أخرى، للآثار الإنسانية لتغير المناخ، والهجرة الدولية، والعنف، والأمراض الناشئة وتلك التي تعود إلى الظهور. ولهذا نبتهج أن تعالج في هذا الاجتماع تلك المسائل لأن أعضاء هذا المؤتمر هم فردياً وجماعياً قلقون من عواقبها. بيد أن علينا أن نحصر على أن تؤدي فعلاً الشراكات التي نتعاهد عليها إلى التوصل إلى نتائج نوعية ودائمة.

وأود، في هذه المناسبة، أن أشيد بالمساهمة الثمينة التي تقدمها الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة. ويجب الآن أن نوضح مفهوم الدور المساعد ونتفق على تعريف له.

حضرات السيدات والسادة، ينبغي لنهجننا المشترك أن يستند إلى القانون الدولي الإنساني. فالمؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تشكل المكان المثالي

لإعادة تأكيد إمكانية تطبيق هذا القانون وملاءمته، ومناقشة التحديات الملازمة للنزاعات المسلحة المعاصرة. صحيح أن هذه التحديات عديدة ولن أضع قائمة شاملة لها ولكن اسمحوالي أن أقدم بعض هذه التحديات التي هي مجالات عمل سياسة سويسرا الإنسانية.

يشكل تعدد الجماعات المسلحة أحد العوائق الرئيسية أمام احترام أفضل للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الإطار، أرى أن تنفيذ الجماعات المسلحة من غير الدول لهذا القانون الذي يلزمها هو مسألة مطروحة اليوم أكثر من أي يوم مضى. فعلياً أن نظهر، في هذا المجال، الجرأة والإبداع ونرحب بأية مبادرة في هذا الاتجاه.

وتضاف إلى مشكلة الجماعات المسلحة من غير الدول مشكلة اللجوء المتزايد لمختلف أطراف النزاعات إلى الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة من أجل تأمين مهمات أمنية وأنشطة ذات طابع عسكري. وتتطلب المسائل القانونية التي يثيرها هذا التطور توضيحات. وقد بذلت سويسرا بهذا الخصوص، جهوداً دبلوماسية لكي تبدي الدول احتراماً أفضل للقانون الدولي العام في ما يتعلق بأنشطة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تعمل في مناطق النزاعات. وأطلقت سويسرا، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مبادرة ترمي إلى تذكير كل الأطراف بواجباتها على النحو الوارد في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تدرس العملية وتحدد الممارسات السليمة، ونماذج من الأنظمة وغيرها من الإجراءات المناسبة لمساعدة الدول على احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وضمن احترامها.

وإضافة إلى الأطراف الفاعلة، لا تزال هنالك أسئلة وشكوك تتعلق كذلك بوسائل الحرب وأساليبها. وتنخرط سويسرا في مبادرات تهدف إلى توضيح قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة في مجال الحرب الجوية والصاروخية، فضلاً عن الحرب في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتدعم سويسرا أيضاً العملية التي تقودها اللجنة الدولية من أجل توضيح المعنى الملموس لمفهوم المشاركة المباشرة في العمليات العدائية. ونحن نسعى قبل كل شيء إلى إيجاد حلول عملية تخدم الأطراف الفاعلة المعنية. فعلى سبيل المثال، سيتجسد المشروع الخاص بالحرب الجوية والصاروخية من خلال دليل يحتوي على القواعد القائمة في هذا المجال وتعليقات تقدم توضيحاً لها.



على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

(القراءة بالإنكليزية)

لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً

الحياد

(القراءة بالفرنسية)

لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

الاستقلال

(القراءة بالعربية)

الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائماً على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

(القراءة بالإسبانية)

الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.

لا يكفي أن يحدد القانون الدولي الإنساني ولكن يجب أن يطبق أيضاً. وقد تأسست اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق لهذا الغرض استناداً إلى المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف. إنها ليست محكمة ولكن جهة تحقيق ومساعد حميدة تتكون من خبراء مستقلين. وقد أعلنت إلى اليوم سبعون دولة من جميع القارات اعترافها بها. وأشجع جميع الأطراف الأخرى في البروتوكول الأول على القيام بمثل ذلك واللجوء إلى خدمات اللجنة، إذا ما اقتضى الأمر.

حضرات السيدات والسادة، أتمنى لكم النجاح في أعمالكم في الأيام القادمة وإني مقتنعة بأن نتائج المؤتمر الدولي الثلاثين ستكون بمستوى توقعاتنا وتوقعات الملايين من الضحايا الذين نستطيع أن نقدم لهم يد العون.

السيد غي ميتان رئيس فرع جنيف لجمعية الصليب الأحمر السويسري

(الأصل بالإنكليزية)

تحدد المادة 11 من النظام الأساسي للحركة أن على جميع المشاركين في المؤتمر الدولي أن يحترموا المبادئ الأساسية، وأن جميع الوثائق المقدمة يجب أن تكون متماشية وهذه المبادئ. وتذكيراً لهذه المبادئ الأساسية السبعة، سأطلب الآن من متطوعين أن يقرأوا المبادئ في لغات المؤتمر الرسمية الأربع.

4-4-4 المبادئ الأساسية للحركة يقرأها متطوعون من فرع جنيف لجمعية الصليب الأحمر السويسري

الإنسانية

(القراءة بالإنكليزية)

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع



الوحدة

(القراءة بالإسبانية)

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

(القراءة بالعربية)

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.





5.4 الجلسة العامة الأولى

بهذه الكلمات أعلن افتتاح المؤتمر الدولي الثلاثين واقترح أن تنتقل إلى البند 2 من جدول الأعمال وهو انتخاب رئيس المؤتمر ونائب الرئيس والأمين العام والمسؤولين الآخرين في المؤتمر.

2-5-4 انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام ومساعد الأمين العام والمسؤولين الآخرين في المؤتمر

السيد محمد الحديد رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل بالإنكليزية)

عملاً بالفقرة 3 من المادة 15 في النظام الداخلي للحركة، تنتقل الآن إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، والأمين العام ومساعد الأمين العام، ومسؤولي اللجان العامة ولجنة الصياغة، من القائمة المقترحة التي قدمها مجلس المندوبين. وقد تسلمت من الدكتور جاكوب كيلنبرغر رئيس مجلس المندوبين نص قرار مجلس المندوبين CD 9/2007 الذي وزع أيضاً عليكم بعد ظهر هذا اليوم. وقد اعتمد مجلس المندوبين هذا القرار يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر وهو يقترح قائمة الأشخاص المرشحين للانتخاب كمسؤولين في هذا المؤتمر.

وقد أبلغت بعض الترشيحات إلى الجمعيات الوطنية وإلى البعثات الدائمة في جنيف في النشرة الإخبارية رقم 13 للجنة الدائمة في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. أما القائمة الكاملة فتتضمن الاقتراح الرسمي الذي اعتمدته مجلس المندوبين. واعتقد أننا نستطيع اعتبار الأشخاص الذين اقترح انتخابهم بأنهم المسؤولين في هذا المؤتمر الثلاثين. أترك ذلك لتقديركم.

وشكراً.

إضافة إلى رئاسة الجلسات العامة، ستنشأ ثلاث لجان مختلفة ولجنة صياغة. وستعطيك الرئيسة المزيد من المعلومات حول هذه الهيئات الفرعية.

ويسرني أيضاً أن أدعو السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز إلى

الاثنين 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة الرابعة بعد الظهر

1-5-4 افتتاح الجلسة العامة الأولى من قبل

السيد محمد الحديد رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل بالإنكليزية)

باسم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مرة أخرى أرحب بكم في هذا المؤتمر الدولي الثلاثين. ووفقاً لما تنص عليه المادة 15-2 من النظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يفتتح الجلسة العامة الأولى رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ويسعدني أن أرحب أحر الترحيب بكل الوفود من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كما أرحب بكل المراقبين وبصورة خاصة الجمعيات الوطنية التي تنتظر الاعتراف بها وقبولها. فنحن نلتقي جميعاً في هذه القاعة تحت شعار معاً من أجل الإنسانية.

وأود توجيه ترحيب خاص ببلدنا الضيف وبالحكومة السويسرية، والتعبير عن بالغ التقدير للدعم الذي قدمته للحركة بتنظيمها المؤتمر.

إن الإنسانية هي أولى مبادئنا السبعة وأساس عمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل موقف تتخذه وكل عمل تقوم به. وهي مصدر قوتنا الأساسي إذ تجد جذوراً عميقة في الرسالة المركزية لمهمة حركتنا. وتشكل أيضاً القوة الأولى التي تقودنا وتدفعنا إلى العمل مع هذه الحركة، سواء كمطوعين، أو ناشطين، أو موظفين، أم كمسؤولين محليين أو على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وستوجهنا في مناقشاتنا خلال الأيام القادمة.

أود الآن أن أقدم توضيحاً لتنظيم المؤتمر وأعرض بعض المسائل ذات الطابع العملي.

تناقش بنود جدول أعمال المؤتمر وأهدافه في الجلسات العامة وداخل اللجان.

غداً تخصص الجلسة العامة لنقاش عام حول التحديات الإنسانية والشرائط المطلوبة لمعالجتها وسيقدم لها لاحقاً بعد ظهر هذا اليوم خلال جلسة مناقشة مفتوحة. وعلى كل وفد يرغب في التكلم في هذا النقاش العام أن يسجل اسمه إذا لم يتم بعد بذلك لدى القائمين على المكتب الموجود إلى اليسار خارج هذه القاعة. وهناك أيضاً ستعرض القائمة المؤقتة للمتكلمين مساء اليوم في الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة. وستقبل القائمة غداً الساعة الحادية عشر صباحاً. والرجاء تسليم نسخة مكتوبة عن كلمتكم لدى المكتب نفسه من أجل تسهيل مهمة المترجمين الفوريين.

وبما أننا نتوقع عدداً كبيراً من المتكلمين، فقد اختصرت مدة المداخلات مستخدمة الحقوق الممنوحة للرئيس بموجب الفقرة 2 من المادة 18 في النظام الداخلي. وسيكون لكل متحدث حق الكلام لمدة أقصاها ثلاث دقائق. وتستثنى من هذا التحديد الكلمات التي تلقى باسم مجموعة أو على مستوى رئاسة الدولة أو الوزارة فتعطي مدة خمس دقائق. والجدير بالذكر أن من الممكن تسليم النص الكامل للكلمة إلى أمانة المؤتمر لإدراجها في تقرير المؤتمر. أما على الصعيد الشخصي، فأود دعوتكم إلى استبعاد التصريحات بتهنئة الرئيس توفيراً للوقت وحفاظاً أيضاً على محتوى المداخلة.

إنني أشجع بصورة خاصة الجمعيات الوطنية على المشاركة في النقاش لأن هذا المؤتمر هو مؤتمر الحركة. ووفقاً للتقليد المتبع في الماضي، تشمل هذه الدعوة الجمعيات الوطنية المراقبة التي تنتظر الاعتراف بها وقبولها. وسأعطي الكلمة أيضاً للمراقبين الآخرين إذا ما سمح الوقت بذلك وبموافقة المؤتمر كما يرد في الفقرة 3 من المادة 9.

وبعد النقاش العام يوم غد، تلتئم الجلسة العامة القادمة يوم الخميس الساعة الثانية بعد الظهر، ذلك أن يوم الأربعاء سيخصص لاجتماعات اللجان. وتبدأ جلسة يوم الخميس العامة بانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة الذي سيتم عبر التصويت بمناداة الأسماء. فالرجاء أن تحضروا يوم

تسلم رئاسة هذا المؤتمر. كما أدعو نائب الرئيس والأمين العام ومساعديه إلى أن يتقدموا ويأخذوا أماكنهم هنا على المنصة. وأتمنى للسيدة مانديسا وفريقها الكثير من الحكمة والتوفيق في إدارة مناقشات هذا المؤتمر.

3-5-4 جدول أعمال المؤتمر والبرنامج، والإجراءات المتبعة لاعتماد القرارات

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة رئيسة الاتحاد السويسري،

أصحاب السعادة،

السادة قادة الجمعيات الوطنية،

سيداتي سادتي، أصدقائي الأعزاء،

أود أن أقدم منكم بالشكر لما منحتوني من ثقة بطلبكم أن أتولى رئاسة هذا المؤتمر. إنني أشعر بضخامة المهمة وأتعهد بأن اضطلع بها بأفضل ما أملك من قدرة ومعرفة، وأن احترم مبادئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأحكام نظامها الأساسي والنظام الداخلي.

إن جدول أعمالنا للأيام القادمة الذي اعتمده مجلس المندوبين هو طموح حقاً. فتحت شعار معاً من أجل الإنسانية، يهدف هذا المؤتمر إلى التركيز على الشراكات بين الدول ومكونات الحركة، لاسيما وبشكل خاص مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويجب أن تستند هذه الشراكات إلى تعريف الدور المساعد كما نفهمه هنا، وكما نرجو أن نكون جميعاً موافقين عليه. ثم سيطلب منا أن نبحث في العواقب الإنسانية لبعض التطورات الأكثر أهمية في عصرنا هذا. وسنسعى بذلك إلى وضع برنامج للحركة للعشر سنوات إلى الخمسة عشر سنة القادمة، يكون صالحاً لجميع الموجودين هنا، ويركز على مهمتنا الرامية إلى التخفيف من معاناة الإنسان حيثما وجدت وفي أي شكل يمكن أن نجدها. كما نحن مطالبون بتحليل التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في عالمنا اليوم، وتأکید التزامنا بتنفيذ القانون الدولي الإنساني القائم واحترامه دائماً. وغايتنا أيضاً اعتماد المبادئ التوجيهية غير الملزمة من أجل تحسين مواجهة الكوارث وتنفيذها في مختلف أوضاعنا الوطنية.

أخرى ولكن على أساس النظر في كل طلب على حدة، باستثناء ما يتعلق بلجنة الصياغة التي لن تستطيع وسائل الإعلام حضور اجتماعاتها. وستنشر على مواقع المؤتمر على شبكة الانترنت نشرة يومية عن المؤتمر.

الترجمة الفورية متوفرة في لغات العمل - العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية- في الجلسات العامة وداخل اللجان العامة ولجنة الصياغة. وستترجم جميع وثائق العمل وتوزع بهذه اللغات. وستؤمن إضافة إلى ذلك ترجمة فورية بالروسية.

تجدون المعلومات عن البرنامج اليومي وورش العمل والأحداث الجانبية، وغيرها من المسائل التنظيمية معروضة على الشاشات في مختلف أنحاء مركز المؤتمرات كما في النشرة اليومية كذلك.

واسمحوا لي أن أذكركم بأن على المؤتمر أن يبذل ما في وسعه لاعتماد قراراته وغيرها من النتائج بتوافق الآراء تماشياً مع أنظمة الحركة ومع التقليد القديم لمؤتمرات الحركة. وأشار هنا إلى الفقرة 7 من المادة 11 من النظام الأساسي.

كما أود أن أذكر جميع المشاركين بضرورة أن تكون تصريحات الوفود متوافقة تماماً مع المبادئ الأساسية للحركة. وينبغي ألا يدخل أي مندوب أو أي وفد متحدث في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي كما تنص عليه الفقرة 4 من المادة 11 من النظام الأساسي. وآمل في أن نحافظ، خلال الأيام القادمة، على التركيز على الأهداف التي نصبو إلى تحقيقها لصالح الأشخاص المستضعفين في العالم الذين يضعون في الحركة آمالهم وتطلعاتهم.

أشكركم على إصغائكم لهذه المسائل التنظيمية المهمة. وأود الآن إعطاء الكلمة لرئيس مجلس المندوبين الدكتور جاكوب كليبرغر الذي سيطلعنا على القرارات التي اتخذها مجلس المندوبين.

الخميس في تمام الساعة الثانية بعد الظهر من أجل هذا الاقتراع بالمناداة. وبعد إطلاق عملية الاقتراع، سنركز على نتائج النقاش العام وعمل اللجان وعملية متابعة المؤتمرات السابقة

أما الجلسة العامة الختامية، فسوف تعقد صباح يوم الجمعة ويقدم خلالها استعراض لأعمال ورش العمل وتقرير عن التعهدات المقدمة. كما تقدم لجنة الصياغة تقريراً عن عملها ويكون بعدها قد حان الوقت لكي يعتمد المؤتمر القرارات النهائية.

يوم الأربعاء سيكون يوم اللجان. فهي مفتوحة أمام جميع المشاركين في المؤتمر. وتجتمع اللجنة ألف طوال النهار وتركز على الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة. أما اللجنة باء، فتتناول صباح يوم الأربعاء قضايا القانون الدولي الإنساني، بينما تناقش اللجنة جيم بعد ظهر يوم الأربعاء الأطر القانونية الخاصة بالمواجهة الدولية للكوارث. وستعرض المواضيع الرئيسية المطروحة في اللجان قبل المناقشة. لا توجد قوائم للمتكلمين في اللجان ويعود إلى رؤساء اللجان تحديد الوقت المخصص لإلقاء كلماتهم.

وتتولى لجنة الصياغة إعداد الصياغة النهائية للوثائق التي تقدم إلى المؤتمر لاعتمادها. وهي مفتوحة أمام جميع أعضاء المؤتمر وتبدأ عملها غداً الساعة العاشرة صباحاً في القاعتين 3 و4 وتتواصل اجتماعاتها طوال يومي الأربعاء والخميس.

وفي ما يتعلق بمكتب المؤتمر، أود التذكير أنه بموجب الفقرة 1 من المادة 16 من النظام الداخلي، يضم المكتب رئيس المؤتمر ورئيس اللجنة الدائمة، ورئيسي وفدي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، ورؤساء اللجان العامة بما في ذلك لجنة الصياغة، والأمين العام للمؤتمر. إضافة إلى هؤلاء، أعترم إشراك نائبي رئيس المؤتمر في عمل المكتب، كما أود استخدام حقي في دعوة أي شخص آخر أو أشخاص آخرين من أي وفد من الوفود الحاضرة هنا للاستشارة خدمة لتحقيق أهداف المؤتمر.

أما وسائل الإعلام فهي مدعوة إلى حضور حفل الافتتاح ومتابعة النقاش العام غداً. ويمكن أن ينظر المكتب في الطلبات الإضافية من وسائل الإعلام لحضور اجتماعات

السيد جاكوب كليلنبرغر رئيس مجلس المندوبين

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

لقد اعتمد مجلس المندوبين خلال الأسبوع الماضي عدة قرارات ذات أهمية لهذا المؤتمر. وتسلم كل وفد من الوفود مجموعة كاملة من القرارات المعتمدة. ويستحق بعضها أن نوليها اهتماماً خاصاً. واعتمد المجلس جدول أعمال المؤتمر في صيغة معدلة تعديلاً طفيفاً بناء على قرار اتخذته اللجنة الدائمة في دورتها الأخيرة. وإنني استرعي انتباهكم إلى الصياغة الجديدة للبند 10 من جدول الأعمال. وقد وزع اليوم جدول الأعمال المعتمد.

لقد نظر مجلس المندوبين في التقدم الذي أحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدم في إسرائيل واعتمد قراراً بهذا الشأن ستجدونه في مجموعة قرارات المجلس.

وأود استرعاء انتباهكم إلى ثلاثة مواضيع أخرى ستناقش كذلك في المؤتمر.

أولاً اعتمد مجلس المندوبين استراتيجية تتعلق بإعادة الروابط العائلية. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية تفهم الحكومات ومساندتها.

ثانياً بدأ مجلس المندوبين نقاشاً تمهيدياً حول موضوع الهجرة الدولية بهدف السعي إلى مواجهة آثارها الإنسانية.

ثالثاً وأخيراً، خصص المجلس بعض الوقت للبحث في الدور الخاص للجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. وأدى ذلك إلى تعديل مشروع القرار الخاص بالجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة الذي يقدم الآن. وستتولى إحدى لجان المؤتمر التعمق في بحث هذا الموضوع.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أود أن تبقى معنا على المنصة لأنني سأدعوك بعد قليل للتحديث إلينا بصفتك رئيساً للجنة الدولية للصليب الأحمر.

ولكن أود قبل ذلك، سيداتي سادتي، أن أعلن أنني تسلمت مشروع قرار يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم. سأوزع هذا القرار على أعضاء المؤتمر وبعد التشاور مع مكتب المؤتمر، سأعلمكم إن كان سينظر في هذا الاقتراح قبل رفعه إلى لجنة الصياغة.

4-5-4 كلمة السيد جاكوب كليلنبرغر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالإنكليزية)

السيدة الرئيسة،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

نجتمع اليوم في افتتاح هذا المؤتمر بصفتنا عاملين في المجال الإنساني وشركاء في العمل الإنساني لإيجاد سبل توفير حماية ومساعدات أفضل لضحايا حالات النزاع المسلح وغيرها من حالات العنف وضمان قدر معين من الأمن لهم وحفظ كرامتهم. فهذه هي المجالات التي التزمت اللجنة الدولية بالعمل فيها على وجه الخصوص، وتود أن تشارك فيها. ولكن اللجنة الدولية معنية أيضاً بالقضايا الأخرى التي سيثيرها هذا المؤتمر وهي توافقة لتقديم مساعدتها في هذه المجالات أيضاً.

وليس من باب الإسهاب القول إن هذه القضايا معقدة. وتستدعي هذه الطبيعة المعقدة اتخاذ تدابير متنوعة وفي بعض الأحيان متعددة الاختصاصات. والنهج الذي تتبعه مكونات الحركة واضح: فهي تسعى إلى التخفيف من حدة استضعاف المجتمعات المحلية الناجم عن هذه المشاكل الإنسانية ومساعدتها على مواجهة تداعياتها بتوظيف مساهمات كل المكونات على أفضل وجه وتكميل جهود الآخرين لتفادي المعاناة أو التخفيف منها. وهنا يكتسب شعار هذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية مغزاه الكامل.



سبب لهجرة ديارهم نتيجة النزاع المسلح. لذلك تحاول اللجنة الدولية معالجة المشكلة من جذورها أي من خلال بذل كل ما في وسعها للحد من النزوح ولاسيما عن طريق مساعدة السكان المقيمين بما في ذلك سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها. وينبغي دعم عودة النازحين إلى قراهم ومجتمعاتهم المحلية حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وفي هذا المجال كما هو الحال في مجالات عديدة أخرى، تكمن الأولوية، على الصعيدين القانوني والسياسي، في العزم واتخاذ التدابير الضرورية لفرض الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ويترتب على تحركات السكان تشتت العائلات وهي مسألة تثير قلقاً بالغاً بتداعياتها الإنسانية، وتشكل إحدى العواقب الأكثر مأساوية للنزاعات المسلحة وغيرها من الحالات المفجعة الأخرى. فاحترام وحدة الأسرة جزء من احترام كرامة الإنسان. ويتوقف رفاه الفرد إلى حد بعيد على إمكانية حفظ التواصل مع الأقرباء أو على الأقل معرفة ما حدث لهم. وستكثف اللجنة الدولية جهودها لمساعدة الأشخاص الذين انقطعت عنهم أخبار ذويهم. وقد أطلقت، منذ بضع سنوات، مبادرة عالمية تهدف إلى دعم قدرات مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل إعادة الروابط العائلية. واعتمد مجلس المندوبين قبل أيام الإستراتيجية التي وضعتها اللجنة الدولية لهذا الغرض. وتعزز هذه الأخيرة تنفيذ هذه الإستراتيجية خلال السنوات القادمة، عن طريق تعزيز قدراتها الميدانية الخاصة على مستوى مختلف المهام المتعلقة بإعادة الروابط العائلية، ودعم قدرات الجمعيات الوطنية. وتأمل أيضاً أن يكون بوسعها التعويل على دعم الحكومات التي تتحمل مسؤوليات كبيرة في هذا المجال.

ويركز عمل اللجنة الدولية على الأشخاص الذين يعانون ويلاط النزاعات المسلحة ومن بينهم، بالإضافة إلى العائلات المشردة، الأشخاص الذين يبقون في أماكن تحتدم فيها العمليات العدائية، والمحتجزون من جميع الفئات. وتواصل اللجنة الدولية أيضاً جهودها لتلبية الاحتياجات الخاصة، في مجالي المساعدة والحماية، للنساء اللواتي يعشن ويلاط الحروب. وليست هذه سوى أمثلة قليلة عن أنشطتها في العالم التي تعرفونها جيداً. وتتجز العديد من هذه الأنشطة بالشراكة مع الجمعيات الوطنية في البلدان التي تصيبها مآسي النزاعات المسلحة.

وتنشط اللجنة الدولية أيضاً في مجال الصحة، وتساهم في

فنظراً إلى التحديات العالمية التي نواجهها يصبح التعاون الجيد بين كل المشاركين بما في ذلك الدول ضرورياً للتصدي لها بنجاح. كما يتطلب التعامل مع هذه التحديات توظيف إمكانات مالية، وبالتالي التضامن الذي يتناسب مع موارد كل فرد من أفراد المجتمع الدولي.

ومن بين المواضيع المطروحة ثمة مسألة ليست جديدة تماماً لكنها تبرز للمرة الأولى بصورة جلية في جدول أعمال اجتماع المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ألا وهي الهجرة الدولية. ومن المفترض أن تسمح لنا مناقشات يوم الغد التمييز بشكل أفضل بين مختلف أشكاله. وإنه على كل حال من المستحيل أن نصنف في فئة واحدة كل شرائح الأشخاص الذين يرغبون أو يضطرون إلى التنقل من بلد إلى آخر أو حتى تصنيف احتياجاتهم. لكن هناك قواسم مشتركة بين المهاجرين مثل المعاناة والفراق عن أفراد عائلاتهم وصعوبة التكيف في الوسط الجديد والرغبة في الأمان على مستويات متنوعة عديدة. وغالبا ما تكون الحماية المكفولة لهؤلاء الأشخاص غير كافية رغم أن العديد من قواعد قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين تنطبق عليهم. لذلك نجد من المهم التأكد من أن هذه القواعد تنفذ بإنسانية وذكاء، ومساعدة المهاجرين الذين يواجهون صعوبات مهما كان وضعهم القانوني، لا سيما حين يحرمون من حريتهم.

وتولي اللجنة الدولية اهتماما خاصا إلى الحماية والمساعدات المقدمة إلى النازحين داخل بلدانهم بسبب النزاع المسلح. وأستشهد في هذا الصدد بالشعار الذي رفعته اللجنة الدولية في حملتها في كولومبيا والقائل إن النزوح «لا يعني هجرة البيوت فحسب وإنما يعني أيضا فقدان كل شيء». ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن اللجنة الدولية تقدم في بلدان مثل كولومبيا، والصومال، والسودان، وتشاد، وسري لانكا، ونيبال، والفلبين، ولبنان، واليمن، المساعدات الضرورية إلى النازحين في أماكن لا تخاطر غالبا المنظمات الأخرى بالعمل فيها لأسباب أمنية. ومن المفيد أن نذكر بأن الغاية من القانون الدولي الإنساني هي حماية السكان المدنيين ومن بينهم الذين ينزحون في حالات النزاع. إن القاعدة القانونية واضحة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، لو كان هنالك امتثال للقانون الدولي الإنساني، لتمتع السكان المدنيون بالحماية ولما تعرضوا لخطر الموت، وبالتالي لما بقي لديهم إلا قلة من الأسباب أو لما بقي لديهم أي

ترتكب أعمال العنف، وتقلبات التحالفات قصيرة المدى، وفظاعة بعض الأعمال، كل ذلك يلفت الانتباه إلى استمرار أهمية العمل الإنساني الذي لا توجهه إلا احتياجات الذين يعانون من النزاعات المسلحة.

ويمكن إضافة ثلاث نقاط إلى ما سبق أن أشرت إليه. أولاً، إن عدم استقرار العديد من الحالات الانتقالية بين الحرب والسلام، والتي تعرف حالات عرضية من العنف المسلح أو غياب الأمن المزمّن، يؤدي إلى عرقلة أو منع أية جهود حقيقية هادفة إلى إعادة الإعمار والتنمية. ثانياً، يأتي عدد من حالات العنف الداخلي في ظروف تتميز بالفقر، والتفاوت الكبير على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، والنمو الديموغرافي السريع، وظاهرة التدفق نحو المدن، ليساهم في ظهور أشكال جديدة من العنف المسلح خاصة في المناطق الحضرية وتزايد الهجرة. ثالثاً، أدى ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية وخطورة آثارها والتي يساهم تغير المناخ في حدوث بعضها، إلى تفاقم أخطار انتشار الأوبئة في حالات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة.

وقد تتعرض أيضاً الأنشطة الإنسانية لخطر الاستغلال أو التهميش المتعلق بأنشطة سياسية أو عسكرية تقوم بها جهات أخرى. ويقع الاستغلال عندما يرغب أحد أطراف النزاع في إدراج كل الجهود الإنسانية داخل إستراتيجية سياسية، مهما كان الثمن. ومن الواضح أن النهج الذي تتبعه اللجنة الدولية في تلبية احتياجات الضحايا أي النهج الإنساني البحت والمستقل والمحايد ليس الطريقة الوحيدة المتبعة لسد الاحتياجات الضخمة للسكان الذين يعانون من سنوات عديدة من النزاع. وإنني أعترف بأهمية السبل الأخرى وجدارة عملها في مجالات الأمن والتعليم والصحة. ولكن استقلال منظمة مثل اللجنة الدولية، وعزمها، وإلى حد بعيد قدرتها على البقاء على اتصال بكل أطراف النزاع، تسمح لها غالباً بالوصول إلى مناطق لا تدخلها جهات أخرى، وتجعل منها، علاوة على ذلك، وسيطاً مفيداً وأحياناً الوسيط الوحيد في المسائل الإنسانية بين المشاركين في نزاع مسلح. ففي عام 2007 وحده، اضطلعت اللجنة الدولية بهذا الدور في أفغانستان، وكولومبيا، وإثيوبيا، والنيجر، والسودان.

وكلما تنوعت الحالات تنوع معها الأجوبة: ويصح هذا القول أيضاً في القضايا الإنسانية. والمهم إذاً هو التأكد من وجود تنسيق حقيقي وواقعي قائم على الموارد البشرية واللوجيستية المتاحة فعلاً على أرض الواقع ويحدد أولويات

خدمات الوقاية والعلاج. إلا أنها تنوي في السنوات القادمة تعزيز قدراتها لتقديم خدمات صحية عالية الجودة بصورة عامة، وتوفير الرعاية الطبية على وجه الخصوص. وسعيًا إلى استكمال مهاراتها القائمة الموظفة في حالات الطوارئ، مثل خدمات الجراحة، ستعمق اللجنة الدولية من فهمها لأنظمة الرعاية الصحية، وتحليل الأوبئة، والعناية الصحية الأساسية، ودرايتها بقضايا الصحة العامة في السجون، وإدارة المستشفيات.

وتمتد مساهمة اللجنة الدولية والتزامها إلى أبعد من أنشطة الحماية والمساعدة. فهي تسعى أيضاً إلى حث الدول على ضمان احترام القانون الدولي عن طريق فرض مراقبة أكبر على صادرات الأسلحة، وحظر استعمال أسلحة معينة فتاة جداً مثل الألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة. وتعرب اللجنة الدولية عن قلقها الشديد إزاء سقوط عدد كبير من الجرحى والقتلى المدنيين حتى بعد انتهاء الأعمال العدائية، وإزاء الآثار العشوائية التي تسبب فيها الذخائر العنقودية خاصة عندما تستعمل ضد أهداف عسكرية في مناطق مأهولة بالسكان. ولذلك أرى أنه من الأساسي والعاجل اعتماد معاهدة دولية تحظر استخدام وتطوير وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوقة وتنص على مساعدة الضحايا وإزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

ومن المؤسف أن المناقشات التي دارت خلال الاجتماع السنوي للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة والذي اختتم قبل فترة قصيرة، لم تتوصل إلى قاعدة مشتركة كافية لبلوغ هذا الهدف بالرغم من الجهود المبذولة. ولذلك، وكما ورد في قرار مجلس المندوبين الذي اعتمد قبل يومين، تحث اللجنة الدولية الحكومات التي تدعم إعلان أو سلو على مواصلة جهودها من أجل إبرام معاهدة في عام 2008 تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية التي تسبب في أضرار غير مقبولة للمدنيين. وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة مواصلة جهودها والسعي لاعتماد قواعد ملزمة قانوناً بشأن الذخائر العنقودية.

والأكيد أن الحرب لم تكن مسألة بسيطة كما أن المساعي الإنسانية اصطدمت دائماً بتحديات كبيرة. والأمر لا يختلف اليوم في النزاعات وغيرها من حالات العنف. فطبيعتها المتنوعة والمعقدة وتربطها مع الأحداث والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، والأعداد الكبيرة للفئات التي

واضحة في ما يخص السياق الذي يجب أن تتخذ فيه التدابير المناسبة. ويجب ألا يخفي الكلام الطنان أبداً أي عجز على اتخاذ التدابير ويجب ألا يخيب آمال الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة.

وينبغي أن أنوه أيضاً هنا بعمل الجمعيات الوطنية ومسؤولياتها. ففي العديد من حالات النزاع المسلح، تكون الجمعية الوطنية في البلد المتضرر منه شريكاً أساسياً للجنة الدولية. ويجب أيضاً كفالة استقلال الجمعية الوطنية. لهذا من المهم جداً توضيح دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة، وهي مسألة أدرجت في جدول أعمال المؤتمر. وينبغي تحديداً أن يؤدي هذا التوضيح إلى فهم أفضل لما يعنيه عملياً واجب الدول احترام التزام كل مكونات الحركة بالمبادئ الأساسية في كل الأوقات، ولا سيما الالتزام بمبدأ استقلال الجمعيات الوطنية.

وقد يحدث تهميش للقانون الإنساني أو حتى استبعاده لو طغت القوة على كل شيء. والقانون الدولي الإنساني هو الحل المناسب في السعي إلى تحقيق توازن واقعي بين الضرورة العسكرية واحترام كرامة الإنسان. فالقانون الدولي الإنساني ليس نتاج تفكير ساذج أو غير واقعي. ويظل التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وهو كما نعرف صعب التحديد في كل الحالات، يكتسي أهمية شأنه شأن احترام مبدأ الحذر والتناسب في سير الأعمال العدائية. القانون الإنساني واقعي وضروري، ويجب الإلمام به واحترامه.

ليس من السهل أن تحدد بدقة العوامل التي تعزز احترام القانون الدولي الإنساني أو تضعفه. فمن بين العوامل الإيجابية أود ذكر المستوى الأعلى من الوعي بهذه المجموعة من القوانين الدولية لدى الجمهور عموماً. وإضافة إلى ذلك فقد حققت اتفاقيات جنيف قبولاً عالمياً، فيما حوالي نصف الدول اعتمدت صراحة أحكاماً تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات على المستوى الوطني، وتنفيذ بروتوكولاتها الإضافية حيثما يكون ذلك مناسباً.

أما في ما يتعلق بالتحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، لن أفاجئ أحداً بالقول مرة أخرى أن النزاعات الحالية هي في أغلبها نزاعات غير دولية وأن قانون المعاهدات المطبق على هذه الحالات غير ملائم. وقد نظمت اللجنة الدولية عدة طاولات مستديرة على المستوى الإقليمي ناقشت في قسمها الأعظم موضوع تعزيز احترام

القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية. وأصدرت في ما بعد نشرة تناولت سبل تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني في هذه النزاعات، وهي متوفرة مع التقرير عن التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني الذي أعدته اللجنة الدولية من أجل هذا المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أثبتت الدراسة حول القانون الدولي العرفي التي أجرتها اللجنة الدولية في السنوات القليلة الماضية أن عدداً كبيراً من القواعد المتعلقة بالنزاعات الدولية المسلحة تبدو قابلة للتطبيق عملياً في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية. هذه ملاحظة إيجابية جداً ولكن علينا أن نواصل النظر في ضرورة توضيح القانون المدون أو الإضافة إليه على ضوء النزاعات المسلحة المعاصرة.

يجب الإقرار بأن النزاعات المسلحة الحالية تطرح عدداً من التحديات التي تحتوي على جانب قانوني. ومع أن ما يسمى بالنزاعات غير المتكافئة ليست بالحالات الوحيدة التي يمكن أن تحدث فيها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، إلا إنها تقدم صورة جيدة لأحد هذه التحديات. ففي العلاقة بين قوى غير متكافئة إلى حد كبير، يمكن أن يندفع الطرف الذي يرى بأنه الأضعف عسكرياً في مخالفة القانون الإنساني بصورة منتظمة، بحيث يعوّض عن هذا الضعف الحقيقي أو المفترض. وعندها، يمكن أن يقرر الطرف الأقوى بدوره عدم الامتثال لواجباته أو على الأقل، عدم النظر إليها بالجدية نفسها. وأمام مثل هذه الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى دوامة متواصلة الانحدار من المعاملة بالمثل أو تؤدي، وهذا هو الأسوأ، إلى رفض فعلي ومطلق للقانون الدولي الإنساني، ينبغي التأكيد بقوة على أن جميع أطراف النزاع لها نفس الواجبات ولا يحق لها التذرع بالمعاملة بالمثل كحجة لعدم الالتزام بها. إن هذا المبدأ هو في جوهر القانون الإنساني. وقد يتسبب رفضه في عواقب كارثية بالنسبة إلى هذه المجموعة من القوانين وبالنسبة إلى الذين يعانون من آثار النزاع. ولهذا يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان الامتثال للقانون الإنساني في التطبيق العملي من جانب جميع أطراف النزاع.

وبصورة مشابهة، فإن الظاهرة التي أسميها تحويلاً منتظماً للعدو إلى مجرم، إذ لم أجد مسمى أفضل لها، يمكن أن تضعف أيضاً القانون الإنساني. ذلك أن النظر إلى الخصم في نزاع مسلح بأنه مجرد مجرم أو حتى إرهابي، والإخفاق في الاعتراف بأن الخصم الذي يشارك في النزاع المسلح هو نفسه ملزم بعدد من القواعد، وتجريده إذا جاز التعبير،

خاصة جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والتي هي بالتالي ملزمة باحترام الاتفاقيات وكفالة احترامها في جميع الأحوال.

لقد تحدثت عن القانون الإنساني باعتباره صكاً يمنح درجة معينة من الأمن للأشخاص الذين لا يشاركون في العمليات العدائية أو كفوا عن المشاركة فيها. ويجب أن يكون أمن الإنسان، وأمن كل فرد، موضع اهتمامنا كذلك في النقاشات الأخرى التي سنتابعها معاً. أعتقد أن احترام كرامة الإنسان، واحترام القانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الإنسان هي استثمارات طويلة الأمد لصالح الأمن. وهكذا أيضاً يجب أن يفهم مبدأ الحماية الذي تضعه اللجنة الدولية في قلب أنشطتها، أي باعتباره مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى حث السلطات العامة وغيرها من الهيئات على الوفاء بالتزاماتها في مجالات أمن ورفاه وكرامة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. ومن خلال وقوفها إلى جانب الضحايا ضد المخاطر وضد حالات التعسف في استعمال السلطة التي قد يتعرضون لها، ومن خلال تدخلها بتقديم المساعدات الملموسة، تلتزم اللجنة الدولية بالدفاع عن حقوق هؤلاء الضحايا، والتخفيف من معاناتهم، والحفاظ على كرامتهم أو استعادتها.

إن هذا الالتزام وإلى جانبه احترام العناصر الأساسية في مجتمع دولي حريص بالدفاع عن كل فرد من أفراده، يمثلان هذا النوع من القيم التي أود أن يتبناها هذا المؤتمر.

لقد اتضح لكم تماماً أن اللجنة الدولية ستظل عضواً نشطاً في الحركة بوصفها شبكة تركز إلى التضامن ويقوم فيها كل مكون من مكوناتها بعمله الإنساني وفقاً لمسؤولياته وقدراته، ومع الاحترام التام لمبادئ الحركة الأساسية خدمة لكل من يحتاجون إلى الحماية والمساعدة. وشكراً.

من حقوقه وواجباته بصفته مقاتلاً، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى دفع هذا الطرف أو ذاك حتى إلى أبعد من عدم امتثاله للقانون الإنساني. فكل مقاتل له واجبات ومن ثم يتمتع أيضاً بعدد من الحقوق. وأود التأكيد هنا بصورة خاصة على الواجبات من مثل التي تنص عليها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وأعتقد أن من المهم تكرار هذه النقطة في بداية المؤتمر الذي آمل أنه سيعيد تأكيد أهمية القانون الإنساني وأهمية إيلاء اهتمام دائم لاحترام الضمانات الأساسية لحماية الأفراد المحددة في هذا القانون.

إلا أن الإرهاب وكذلك المكافحة المنظمة له، قد دفعا إلى طرح أفكار جديدة حول نطاق وتطبيق القانون الدولي الإنساني ومجموعات أخرى من القوانين. فالتقرير عن التحديات المطروحة أمام تطبيق القانون الذي تقدمه اللجنة الدولية إلى هذا المؤتمر يكرس فقرات طويلة لهذا الموضوع، وخاصة ما يتعلق بالضمانات الأساسية التي تحمي المحتجزين. وينبغي الإشارة إلى أن القانون الإنساني ليس الصك القانوني الوحيد، ولا حتى في العموم أول صك قانوني يجب العودة إليه حين نتناول موضوع الإرهاب. إننا نعلم أن ارتكاب أي عمل إرهابي خلال نزاع مسلح هو محظور بموجب القانون الإنساني. ولكن الإرهاب يتجاوز إلى حد بعيد نطاق النزاعات المسلحة، وهي الحالات الوحيدة التي ينطبق فيها القانون الإنساني، ولهذا يجب أن يعالج الموضوع من خلال صكوك قانونية أخرى وأيضاً وسائل أخرى سياسية أو مالية أو بواسطة إنفاذ القوانين. ولا تدخل هذه الصكوك ولا هذه الوسائل ضمن مهمة اللجنة الدولية ولا ضمن مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن القانون الدولي الإنساني يبقى أداة ملائمة لمواجهة التحديات التي تطرحها النزاعات المعاصرة، ولكن أن تكون الأداة ملائمة لا يعني أنها ممتازة أو واضحة بالنسبة إلى كل القضايا. فثمة أمور يجب أن توضح لاسيما ما يتعلق منها بسير العمليات العدائية. كما أنه لا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة بالنسبة إلى تصديق الصكوك الدولية الموجودة وتنفيذها على الصعيد الوطني. أما التحدي الأكبر أمام الدول، وعموماً أمام الأطراف المشاركة في حالات من العنف المسلح، فيبقى التطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الإحالة إلى القضاء والعقوبات المطبقة في حال انتهاك قواعده. وإني أناشد هنا بصورة

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً لك دكتور كلينبرغر. سيداتي، سادتي، يسرني أن أعطي الكلمة للسيد خوان مانويل سواريز ديل تورو، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

5-5-4 كلمة السيد خوان مانويل سواريز ديل

تورو ريفيرو، رئيس الاتحاد الدولي

لجمعيات الوطنية للصليب الأحمر

والهلال الأحمر

(الأصل بالإسبانية)

سيدتي الرئيسة،

السادة ممثلو الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف،

السيد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

السيد رئيس اللجنة الدائمة،

أصدقائي الأعزاء من الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

السادة الضيوف والمراقبون الكرام،

يشرفني ويسعدني أن أتحدث إليكم باسم الاتحاد الدولي الذي يمثل 186 جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من كل العالم.

ولكن هذا الشرف يحملني أيضاً مسؤولية كبيرة في التعبير عن أحلام التضامن العالمي لملايين متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الملتزمين بالدفاع عن الحق في الحياة الكريمة للجميع بدون تمييز في كل الأحوال وفي سائر أرجاء العالم. إن هذا المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر كما كان الحال في المؤتمرات السابقة هو مناسبة طيبة للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للاجتماع والتفكير في مختلف القضايا التي تمس عملنا اليومي. وانطلاقاً من مسؤولياتنا والتزاماتنا ستكون لدينا مرة أخرى فرصة نتقاسم فيها مع الحكومات الداعمة لمبادئنا وعملنا انشغالاتنا بمشاكل المجتمع الدولي الكثيرة والضخمة والمعقدة التي يتحتم علينا مواجهتها من منظور الأخلاق الإنسانية.

وإنها أيضاً فرصة استثنائية تسمح لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بتبادل معارفها مع ممثلي الدول الحاضرين هنا وإقامة روابط جديدة بين الجميع واتخاذ التزامات ملموسة عن طريق «التعهدات» ومواجهة التحديات على المستوى الدولي والمحلي بحزم وفعالية.

وهذه لحظة مثالية للتأكيد مجدداً على تعاوننا وشرائنا مع حكومات ودول العالم بأسره ومساعدتنا لها في المجال الإنساني والعمل معاً من أجل الإنسانية كما يدعو إلى ذلك شعار المؤتمر.

سيداتي وسادتي الممثلون الأفاضل،

إننا نريد مواصلة توسيع نطاق أنشطتنا الإنسانية وجعلها أكثر فعالية لأننا نريد تغيير الأحوال المعيشية المتقلبة والمجحفة التي يعيش فيها أشخاص عزل كثيرون بسبب استضعافهم إلى ظروف ينعمون فيها بحياة كريمة.

وندرك أن الفقر والإقصاء هما عاملان رئيسيان مسببان لهذا الاستضعاف الذي يزيد قسوة عندما يقترب بالأمراض والكوارث المتنوعة أو عنف النزاعات المسلحة. وليس من النادر أن يترتب على هذه الحالات حلقة مفرغة يقع في شراكها ملايين الأشخاص.

وأرى أنه يتعين على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مواصلة جهودها للدفاع عن القانون الدولي الإنساني وأهميته وفعاليته في حالات النزاع. وفي الوقت نفسه يتحتم علينا جميعاً أن نمضي قدماً من أجل وضع إطار قانوني دولي، نأمل أن يكون متماشياً مع قانون المواجهة العالمية للكوارث ويسمح بإنجاز عمل سريع وفعال لتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر استضعافاً في جميع الأحوال.

إن تواتر حالات البؤس والمرض والكوارث المباشرة والمفاجئة وحجمها وخطورة نتائجها تشكل كارثة إنسانية متواصلة ذات آثار هائلة. وعزماً أن نساهم كل يوم أكثر في كسح بؤر المعاناة القائمة. لذلك، عمد الاتحاد الدولي خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير عملية تهدف إلى تأمين أساليب أكثر دقة. ووضع جدول أعمال عالمي يوافق ويكمل أهداف الألفية من أجل التنمية كما وضعتها منظمة الأمم المتحدة. ومن خلال هذه الجدول نقترح تخفيض الأضرار الناجمة عن الكوارث والأمراض والضرورات العاجلة في مجال الصحة العامة، كما نقترح تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على التصدي لحالات الاستضعاف الأكثر إلحاحاً

تأتي من معرفتهم الجيدة بالمجتمع المحلي وقوة الروابط العاطفية التي تتجسد في المساعدة التي يقدمونها لأقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم، حين يكون هؤلاء بحاجة إلى المساعدة.

وهؤلاء المتطوعون يشكلون مجتمعين الشبكة العالمية الواسعة من التضامن التي يقوم عليها اتحادنا والتي نعتزم مواصلة تطويرها لما فيه خير الأشخاص الأكثر استضعافاً. واليوم، يحرص المتطوعون على أن يكون التزامهم التضامني أكثر حسماً وفعالية في كل مرة من أجل تفادي المعاناة والدفاع عن كرامة الجميع. إنهم يرغبون في أن يصبحوا قوة إنسانية.

ولهذا، بدأنا أثناء انعقاد الهيئة العامة لاتحادنا التي نُظمت قبيل هذا المؤتمر، نفكر في القضايا التي هي مصدر قلق بالنسبة لحركتنا في مجملها بل المجتمع الدولي برمته. ثمة جوانب من العلاقات الدولية والسلوك الإنساني تزيد من معاناة الذين هم ضحايا عدم التسامح والتمييز والإقصاء الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن هذه العوامل من شأنها أن تؤثر إلى حد كبير في مستقبل الإنسانية في عصر العولمة وحيث لم يعد من الممكن، لا عملياً ولا أخلاقياً، أن تبقى امتيازات معينة ومنها الرفاه الاجتماعي حكراً على البعض.

سيدتي الرئيسة،

لقد حاولنا الأسبوع الماضي في جنيف إيجاد وسائل ملموسة لتنسيق عملنا الإنساني من أجل مواجهة أربعة تحديات كبيرة هي: الآثار الإنسانية لتدهور البيئة بما في ذلك تغير المناخ، وأسباب الهجرة الدولية وأشكالها وعواقبها، والعنف لاسيما في المناطق الحضرية، والأمراض الناشئة والمتكررة فضلاً عن مشاكل أخرى في مجال الصحة العامة مثل الحصول على الرعاية الصحية.

وعلى المستوى الإنساني تستوجب النتائج المتوقعة من هذه الظواهر أن نبذل جميعاً جهوداً مشتركة ومكثفة، بدءاً بالطبع بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وبمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات المعنية بالرعاية الاجتماعية والمنظمات الإنسانية. إن الشعور بالانتماء إلى هذا العالم يعني أن محاربة هذا الاستضعاف الشديد هو مسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً.

لم يكن يوماً يملك العالم هذا الحجم من الموارد الاقتصادية

من خلال تطوير قدرات الجمعيات الوطنية وتشجيع احترام التنوع وكرامة الإنسان وبذلك المساهمة في التخفيف من عدم التسامح والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

ويجب أن تتضافر في جدول الأعمال المذكور جهود كل جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ورغبتها المشتركة في إنجاز العمل الإنساني لاتحادنا.

ونرى أن اقتراحاتنا وأهدافنا راسخة بشكل جيد نظراً للانتشار الواسع لمنظمتنا في مختلف أنحاء العالم. ويساعد بالفعل متطوعو الجمعيات الوطنية على فهم مشاكل المجتمعات المحلية عن كثب وفي الوقت ذاته تحديد المساعدة الواجب تقديمها للمساهمة في حل هذه المشاكل.

وأمام هذا المؤتمر، أود دعوة كل البلدان وحكوماتها ومواطنيها إلى الاهتمام بعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومساندته لصالح شرائح السكان الأكثر استضعافاً في المجتمع. هنالك الملايين من المتطوعين الذين يؤدون مهامهم في ظروف غالباً ما تتسم بالصعوبة الشديدة داخل أحيائهم أو قراهم أو مدنهم الكبيرة أو الصغيرة، وفي المناطق النائية أو شبه المعزولة ملتزمين بتخفيف المعاناة، وبذلك يقدمون إلى حكومة البلد الذي يقومون بأنشطتهم فيه وإلى مواطني هذا البلد خدمات يستطيعون وحدهم توفيرها.

إن الجمعيات الوطنية التي تقوم بدور المساعد للسلطات العامة يمكن أن تقدم دعماً ثميناً لخدمات الطوارئ والصحة والعمل الاجتماعي وما إلى ذلك. وهكذا عندما تحل كارثة، مثل وقوع زلزال أو انتشار وباء، يقف دائماً متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أهبة الاستعداد لمساعدة السكان من خلال برامج مساعدة المجتمعات المحلية التي تأتي مكتملة للخدمات التي تقدمها الدولة.

ولهذا العمل داخل المجتمعات المحلية أثر كبير. فمتطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر ينقذون الأرواح ليس فقط بفضل تدخلهم الفعال الساعي إلى تخفيف آثار الكوارث وإنما أيضاً بفضل جهودهم الدؤوبة في التأهب لمواجهة الكوارث وتقليل المخاطر ومساندة الأفراد والجماعات المحلية على حد سواء.

ولا يكفي المتطوعون بالاسترشاد بمبدأ الإنسانية والاعتماد على مهاراتهم الفنية في مواجهة الأزمة، بل إن فعالية عملهم

والعلمية والتكنولوجية. وعلينا أن نحرص على أن يتمكن الجميع من الاستفادة منها.

من الواضح الآن أن تدهور البيئة مثلاً قد ألحق أضراراً إنسانية مروعة بالمجتمعات المحلية وبالأشخاص الأكثر حرماناً واستضعافاً. وقد بدأ يحصل ذلك كما تشهد عليه التقارير عن الكوارث في العالم التي قدمها الاتحاد الدولي، وعلاوة على هذا، هناك من يندرنأ بأن هذا التدهور يمكن أن يسبب تغيراً مناخياً يؤدي إلى عواقب وخيمة. ومما لا شك فيه أنه يتحتم علينا جميعاً أن نضعف جهودنا للحفاظ على البيئة، ذلك أن إهمالها سيكون سبباً للمعاناة وكارثة للأجيال القادمة. فلنوحّد جهودنا من أجل احترام الطبيعة وحمايتها لأنها أهم ثروات الإنسانية وربما ثروتها الوحيدة.

سيبحث هذا المؤتمر أيضاً في مسألة تزداد إلحاحاً، ألا وهي مسألة الهجرة الدولية كما نعرفها اليوم في ظل العولمة، وينظر في وسائل تخفيف معاناة الأشخاص الذين يعبرون الحدود أو ينتقلون من مكان إلى آخر في بلدانهم هرباً من مشاكل اقتصادية أو اجتماعية بجميع أشكالها، ومعاناة الأسر التي يخلفونها وراءهم. ومن المهم أن تقدم المساعدة إلى الذين هم بحاجة إليها خلال مختلف مراحل الهجرة، في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الاستقبال.

(الأصل بالفرنسية)

في اجتماع الهيئة العامة للاتحاد اتفقنا على وضع سياسة تتعلق بالهجرة تشمل المجالات الرئيسية لأنشطة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: المساعدة الإنسانية، الحماية وإعادة الروابط العائلية، الإدماج وإعادة التأهيل، فضلاً عن لعب دور الوسيط ونشر الوعي بغية مكافحة الأفكار المسبقة والتمييز.

ونجد في عدم التسامح أمام التنوع وفي التمييز العنصري وكره الأجانب أسباباً دائمة للعنف الذي تسعى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ البداية إلى مكافحته. وسنبحث في هذا المؤتمر تأثيرات العنف الحضري في المجتمعات المحلية وأثرها في النزاعات المسلحة.

لا يزال العنف في غالب الأحيان هو التعبير عن الأنانية والتعصب واللاعقلانية كمحاولة لفرض نفسها بطريقة وحشية وغير إنسانية. وفي ما عدا حالات الحرب والنزاع

المسلح، تشهد أيضاً فترات الاستقرار في المجتمعات أشكالاً من العنف المقيت. ويجب أن تكافح بحزم وإصرار أشكال العنف الذي يمارس ضد النساء أو سوء معاملة الأطفال أو العنف الإجرامي. وفي هذا الخصوص، أظن أن من المهام الخاصة التي يجب أن تضطلع بها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعزيز قيم التعايش والاحترام والتضامن لاسيما بين الشباب. فعلى أن ننقل هذه القيم ونعلمها للأجيال الجديدة.

(الأصل بالإنكليزية)

ينبغي ألا ننسى أن حماية الصحة ومكافحة الأمراض أمر أساسي في حياة الإنسان. وهذا مجال لا تدخر فيه حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر جهداً في خدمة مجتمعات محلية عديدة.

هذا وما زالت صحة ملايين الأشخاص مهددة بسبب عدة أمراض ناشئة ومتجددة لا بد أن نذكر منها فيروس نقص المناعة البشرية، وداء السل، والملاريا، والحصبة. وليس لهذا الوضع ما يبرره حين نرى أن من الممكن إنقاذ حياة الكثيرين لة اتخاذ قرار بتوفير المزيد من المرافق الصحية والأدوية الأساسية. ولا يمكن لأي مجتمع أن يتطور ويطمح إلى مستقبل زاهر إذا كان أفراداه مرضى أو مهددين بالموت. ولهذا ترتدي جهودنا لتأمين رعاية صحية أفضل للمجتمعات المحلية أهمية خاصة.

أصدقائي الأعزاء،

كل هذه التحديات هي تحديات ضخمة بالتأكيد، لكن تجربتنا وقناعاتنا علمتنا أنها تحديات يمكن تخطيها. إلا أن من المؤكد أيضاً أننا ملزمون بالتحرك مع جميع شركائنا الذين يحملون القناعات نفسها بدون إبطاء وبحزم وثبات. لهذا اقترح أن يبدل هذا المؤتمر كل ما بوسعه ليضع تحقيق التنمية المستدامة والقائمة على المساواة على رأس الأولويات الدولية. ويعلن اليوم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن استعداده لتحويل كل طاقاته نحو تحقيق هدف العمل معاً من أجل الإنسانية.

أشكركم جميعاً

في ذلك إساءة لحقوق الإنسان وأود الاعتذار عن ذلك. إنني آسفة جداً ولهذا سأحاول أن أقدم لكم شيئاً يستحق قضاء هذا الوقت. هل تعرفون ما المزعج في هذه الشاشة التلفزيونية أو على الأقل ما الذي يناسبني أنا؟ أنكم لا تستطيعون قطع الإرسال. ستبقى الشاشة هنا خلال الساعة ونصف الساعة القادمتين. كما لا أريد أن تغيروا شيئاً في الجهاز. لماذا؟ لأننا جميعاً نحن الموجودون هنا اليوم سنناقش بعض أضخم التحديات التي تواجه كل واحد منا في عصرنا هذا. إنها تحديات عاجلة، وخطيرة ونعائشها الآن.

ولهذا سأطلب منكم خدمة أخرى. خلال هذه الساعة ونصف الساعة، لن أكون ليز دوسيت الصحفية وأنتم لن تكونوا من الأعضاء المهمين في الحكومات. لن تكونوا من خبراء العالم في المياه، ولن تكونوا سفراء مهمين. سنكون هنا جميعاً لأننا نعاني نفس المعاناة. ماذا يقول إعلانكم؟ يقول: معاً من أجل الإنسانية. أي نحن جميعاً. فلنبداً بمشاهدة فيلم معاً. لا تطفئوا الشاشة، لا تحاولوا لأنكم لا تستطيعون ذلك. هذا الفيلم وضع خصيصاً لهذا المؤتمر ويتعلق بالتحديات التي نواجهها اليوم.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي، انتهى الآن القسم الرسمي من هذا اليوم الأول، وترفع الجلسة حتى الغد صباحاً، الساعة التاسعة ونصف.

إلا أنني أتمنى ألا تغادروا هذه القاعة لأنه لا يزال لدينا عملاً نتابعه. أرحب الآن أحر الترحيب بالسيدة ليز دوسيت وهي مذبة تلفزيونية ومراسلة خاصة لإذاعة البي بي سي البريطانية ستولي إدارة حلقة نقاش حول التحديات الإنسانية الأربعة. وأرحب أيضاً باسم الحركة بكل الذين تحدثوا خلال هذا الاجتماع وبمنسق الجلسة. وأشكركم أيضاً للوقت الذي كرسه كل منكم ليكون معنا هنا وللجهود التي بذلها الجميع للمشاركة في حلقة النقاش التي ستتناول قضايا ترتدي أهمية بالغة بالنسبة إلى هذه المنظمة وإلى المجتمع الذي التزمنا بخدمته.

4-5-6 العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

السلام عليكم (تحية الحاضرين بلغات المؤتمر الأربع). اسمي ليز دوسيت، أنا كندية ومذيعة تلفزيونية ومراسلة لإذاعة البي بي سي البريطانية. من أنتم؟ إنني أعرف عدداً منكم. فقد التقيت ببعض منكم في آتشي بعد إعصار تسونامي، في مركز البحث عن عائلات المفقودين. والتقيت بعضكم في كشمير بعد الزلزال الذي وقع قبل سنتين. وتمكن بعضنا من البقاء على قيد الحياة بعد فصول الشتاء القارسة في كابول أو فصول الصيف الحارة في بغداد. راقبتكم وأنتم تعملون وأثار ذلك إعجابي. أجريت مقابلات معي، وشربنا الشاي سوياً.

كنت دائماً اعتقد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي من أفضل المنظمات الإنسانية في العالم، ولكن أنظروا كيف يتركونكم جالسين هنا طوال خمس ساعات وأظن أن

عرض شريط الفيديو وعنوانه: «عالمنا، تحدياتنا»

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

ما رأيكم؟ لا كلام في هذا الفيلم. ما الذي تناولوه؟ هنالك أربع قضايا: تغير المناخ الذي يشمل التدهور البيئي، والعنف خاصة في التجمعات داخل المدن، والصحة أي الأمراض الناشئة والأمراض التي يتكرر ظهورها والحصول على الرعاية الصحية، والهجرة الدولية. هذه هي التحديات الأربعة التي ناقشها بعضكم خلال الأيام الماضية في مجلس المندوبين والتي سنناقشها اليوم في جلسة غير رسمية وبعضكم سيستمر في مناقشتها داخل المؤتمر الذي يتواصل يوم غد.

ما الذي كان في النهاية موضوع هذا الفيلم؟ كان يتكلم



المنصة: الدكتور سيونغ-سو، والدكتورة سمار، والدكتور هايما، والسيد ماواندا شابان، والدكتورة ندياي. أرجوكم، تفضلوا إلى هنا. لقد وافقوا جميعاً مشكورين على تمضية بعض الوقت معنا وقد سبق أن تحدثت إليهم. إنني أعرف بعضهم ودعوني أقدمهم.

الدكتور هان سيونغ-سيو هو المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وهو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري التابع للأمم العام للأمم المتحدة المعني بالمياه والصرف الصحي، ويرأس فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث. وقبل ذلك يبدو أنه تولى تقريباً كل الوظائف المهمة في الحكومة الكورية، نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية، ومدير الموظفين التابعين للرئيس، ووزير الخارجية وقد التقيت به حينئذ قبل سنوات عدة وأجريت معه حديثاً لبرنامج البي بي سي Hard Talk. وهو لا يزال يكلمني اليوم الأمر الذي أظنه إنجازاً عظيماً. لكنني سأفضي لكم بسر يتعلق بالدكتور هان، فسلحه السري هو زوجته التي كانت نائبة رئيس الصليب الأحمر في كوريا الجنوبية. وهل تعلمون أن زوجته وقعت في حب الصليب الأحمر قبل أن تقع في حب زوجها. وقال لي أنه عاش مع الصليب الأحمر خلال القسم الأعظم من حياته، ولديه الكثير مما يقوله عن هذا الموضوع. وقد منحته أيضاً ملكة بريطانيا لقب فارس ولكنه طلب مني ألا أروح لكم بذلك.

السيدة نديورو ندياي هي نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة. إننا نسمع الكثير هذه الأيام عن السنغاليين الذين يغادرون بلادهم ويمكنني القول أنها ربما واحدة من أفضل صادات السنغال. كانت وزيرة التنمية الاجتماعية هناك، وكانت أيضاً وزيرة شؤون المرأة والطفل والعائلة، وتولت العمل في الشؤون الإنسانية على المستوى الدولي، خاصة عبر الأمم المتحدة. وأنشأت بنفسها منظمة غير حكومية ولو ذهب أحدكم إلى السنغال... أين هو الوفد السنغالي؟ هل نستطيع أن نراكم هنا؟

الدكتور دافيد هايما هو نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية. وهو مسؤول عن الصحة والأمن والبيئة. وهو أيضاً ممثل المدير العام في اللجنة المخصصة للقضاء على شلل الأطفال. وله تاريخ طويل في مواجهة الأمراض المعدية. لقد أمضى 13 عاماً في أفريقيا جنوب الصحراء بصفته أخصائياً في علم الأوبئة، وأمضى أيضاً بعض الوقت في الهند للقضاء على مرض الجدري. وهو أمريكي المولد

عنكم، عنكم جميعاً. وما الذي سمعته عنكم جميعاً؟ قيل لي أنكم ملتزمون حقاً، ومتحمسون جداً، وتعملون بتفان كبير، ومحافظون بعض الشيء. هل هذا صحيح؟ هل أن أحداً منكم، أحد الجالسين هنا يتساءل: «ما علاقتي بذلك؟ لماذا أقلق لما يحدث للدبية في القطب الشمالي، ولغابة الأمازون المطيرة، لماذا أهتم إذا لم يعد هناك مليون نوع من الطيور؟ ليس هذا هو الموضوع. كم منكم في الجمعيات الوطنية وفي الحكومات لديه اليوم مشاريع تتعلق بتغير المناخ؟ دعوني أرى كم من الأيدي ترتفع. من الذي يواجه في المكان الذي يعيش فيه التدهور البيئي وتغير المناخ؟ دعوني أرى بعض الأيدي. ما الذي سمعناه في الأخبار خلال الأسابيع القليلة الماضية، عن الكارثة الفظيعة التي ضربت بنغلادش مرة أخرى؟ لقد سمعت العديد من القصص حول متطوعي الهلال الأحمر الذين بلغ عددهم 40 ألفاً وقدموا المساعدة في ترتيبات نظام الإنذار بالأعاصير وقدموا المساعدة بعد حدوث الإعصار. ما الذي سمعناه عن الصيف في أوروبا حين كان يموت المسنون من شدة موجة الحرارة وكانت أيضاً جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية تقدم العون؟ هذا ما نتكلم عنه عندما نتناول موضوع تغير المناخ.

من منكم مقتنع أنه يعيش في عالم ممتاز؟ دعوني أرى ذلك، أريد فقط أن أعرف من هو الذي يجلس في هذه القاعة ويظن أن ليس لديه ما يفعله. هل من أيدي ترتفع؟ من يعيش في عالم ممتاز؟ نود أن نعرف أين تعيشون لأن هذا ما نريد أن نحققه. ومن بين كل هذه المواضيع اخترنا بل أنتم اخترتم أربعة مواضيع. كلها مهمة ولكن كلها مترابطة وكلها تستدعي الاهتمام بها. والواقع أن أية منظمة أو جماعة لا تستطيع أن تجد وحدها حلالها. أعلم أن هناك بعض الجمعيات الوطنية الرائعة وبعض الحكومات التي تقدم دعماً فعلياً، وأن الاتحاد الدولي رائع ولا أنسى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولكن على الجميع أن يعملوا سوياً. إنهم مرتبطون ببعضهم البعض. فاليوم لا نريد أن نتكلم عن هذه التحديات فقط، نريد أن نبحث عما يمكن أن تفعلونه أنتم في هذا المجال.

كيف يمكن لمكونات الحركة أن تعمل يداً واحدة؟ كيف يمكن بناء شراكات مع الذين خارج الحركة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، دعونا للمرة الأولى عدداً من الخبراء الذين سينضمون إلينا اليوم ليعرضوا لنا آراءهم حول هذه التحديات. دعوني أرحب الآن بخبرائنا الذين أدعوهم إلى

عليكم وستنقل إلي. وأود الاعتذار مسبقاً لأننا لن نستطيع الإجابة عن جميع أسئلتكم وإلا لجلسنا هنا عشر ساعات بدلاً من خمس ساعات وهذا بالطبع مستحيل. ولا تنسوا أن هذه بداية الحوار وليست نهايته. سيكون هناك المزيد من الوقت للنقاش خلال الحفل هذا المساء، وفي المؤتمر غداً. هذه بداية ما يجب أن يكون حقاً حديثاً شاملاً.

حلقة النقاش: الأمراض الناشئة والمتكررة وغيرها من التحديات في مجال الصحة

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية
(الأصل بالإنكليزية)

سنبداً بموضوع الصحة. ماذا يمكن أن أقول لكم عن الصحة. لا شيء في الواقع لأن الصحة كانت في صلب الحركة الدولية منذ البدايات الأولى أي منذ العام 1864، والفضل بذلك لهنري دونان الذي تكلم عن تحسين أوضاع الجرحى والمرضى من الجيوش في الميدان. والآن أنتم في الخطوط الأمامية في أماكن عديدة، في ميدان المعركة للحصول على الرعاية الصحية. وينص النظام الأساسي للحركة على دور تلعبونه في مجال الصحة. أما الآن فنريد أن نكتشف المزيد عن التحديات التي تواجهكم والمزيد عما يمكن أن تفعلونه. وسنبداً هنا بالتوجه إلى الدكتور هايمان. دكتور هايمان لتكلم بداية عن بعض أكبر التهديدات التي يواجهها العديد من بلدان العالم حين يتعلق الأمر بالأمراض الناشئة أو تلك الأمراض التي تعود إلى الظهور.

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية
(الأصل بالإنكليزية)

تعلمون أن الأمراض الناشئة والأمراض العائدة إلى النشوء هي في غاية الأهمية لأنها تأخذنا على حين غرة وتأتي عادة من الحيوان. وهي تقضي على الحاجز الذي يفصل بين

ولكن دولي الهوى. واليوم قال لي «ليز! أنا اليوم رهن الإشارة» وأجبت «دافيد، أنت طبيب. لا تخاطر بإعلان مثل هذه التصريحات المتهورة». ولكنه اليوم سعيد جداً بوجوده هنا معنا.

السيدة سيما سمار، أفغانية المولد، قد تكون أملت في الأوقات العصيبة أن تكون كندية مثلي ولكنها أفغانية وهي جزء من موارد بلادها. هي الآن رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وكانت أيضاً مقررّة للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان في السودان. ربما ظننتم أن لديها ما يكفي من العمل في مجال حقوق الإنسان في أفغانستان ولكنهم قالوا لها «خلال أوقات الفراغ، هل يمكنك الاهتمام بحقوق الإنسان في دارفور؟» وإذا ظننتم أن الإطاحة بنظام طالبان عام 2001 كان يعني أن كل شيء أصبح على ما يرام في أفغانستان، فاعلموا أنها تلقت تهديدات بالموت عندما كانت وزيرة لشؤون المرأة في حكومة ما بعد طالبان. ولا تزال تتلقى اليوم التهديدات بالموت في كفاحها من أجل العدالة في بلادها. فمرحباً بك سيما سمار.

وأخيراً السيد ماواندا شابان. عندما قالوا لي أنه سيكون هنا ممثل من حركة الشباب قلت لنفسني «يجب أن يكون هذا الممثل مميزاً جداً لكي يختارونه من بين كل هؤلاء المندوبين». ومن رأيت أمامي؟ ماواندا شابان من الصليب الأحمر الأوغندي. فقد التحق بالحركة وهو في التاسعة من عمره وها هو اليوم يحمل شهادة جامعية في تكنولوجيا المعلومات وشهادة في علم الحاسوب. عمره الآن 26 سنة. هل يعني أنه أصبح في خريف العمر أم أنه لا زال في سن الشباب؟ أظن أنه لا زال شاباً. هو عضو لجنة الشباب في الاتحاد، وكان رئيس لجنة الشباب الوطنية، وهو ممثل للشباب في هيئة الإدارة المركزية للصليب الأحمر الأوغندي ومستشار وطني لقضايا الشباب. واليوم سيكون مستشاري، وسيكون عيناى وأذناى للإصغاء إلى كل الخبراء الذين انضموا إلينا اليوم فيعطينا بعض الانطباعات ويقول لنا كيف يرى أنه يمكن للحركة أن تتحرك أمام هذه التحديات الخاصة لأن جيله هو الذي سيرث هذا الكون. كل القرارات سيتخذها جيلي وجيلكم أنتم، ولكن هذا العالم ستركه لأولاده وأحفاده.

لقد أبلغتم بهذا النقاش والبعض قد أرسل أسئلته. ونود أن نسمع الآن آراءكم فإذا كانت لديكم أسئلة تطرحونها على فريقنا هنا، يمكنكم كتابتها على الأوراق التي وزعت

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية (الأصل بالإنكليزية)

ولكن ما هي بعض أكثر هذه الأمراض فتكاً، من بين الأوبئة عموماً أو تلك الأوبئة التي تتفشى وتنتشر في كل مكان؟ إننا مثلاً نسمع الكثير الآن عن فيروس نقص المناعة الأيدز، وعن مرض السل. ما هي الأشياء التي يجب أن يفكر فيها الجميع هنا ويستعد لها؟ لأن هذا ما نتكلم عنه الآن، لا نتكلم فقط عما نفعله حين يكون الضرر قد وقع، بل نتكلم أيضاً عن إجراءات الوقاية.

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (الأصل بالإنكليزية)

إن الأمراض المعدية مثل «إيبولا» والمالاريا عديدة منها أيضاً السل والإيدز، وأمراض الإسهال عند الأطفال، والالتهاب الرئوي عند الأطفال. هذه الأمراض مع الحصبة تقتل سنوياً حوالي 15 مليون شخص في العالم وهؤلاء الأشخاص يعيشون بالطبع في البلدان النامية حيث لا يستطيعون الحصول على المواد اللازمة لمعالجتهم.

هنا أيضاً تلعب جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً رئيسياً في تعبئة السكان للتأكد من أنهم يعرفون أن ثمة أدوية أو لقاحات يمكن أن تقي من هذه الأمراض أو تعالجها. وهذه الشراكة هي شراكة أساسية. أما على الصعيد العالمي، فهناك شركاء مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمالاريا التي تحشد الموارد وتقدم الإرشادات التقنية للبلدان عن هذه الأمراض. وعلى صعيد البلد نفسه، تعزز الحكومات أنظمة الصحة من أجل تمكين الذين هم على الهوامش القصوى من هذه الأنظمة من الحصول على الأدوية والمواد واللقاحات وتلك المعارف المكتسبة حين تنتقل من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني. وأخيراً نجد المجتمعات المحلية حيث ينشط متطوعو الصليب الأحمر لتعبئة السكان، وفي بعض الحالات، وبعض البلدان ينفذون بالفعل بعض عمليات التدخل اللازمة لمعالجة الأمراض أو الوقاية منها. لهذا يجب إيجاد الشراكات من

الإنسان والحيوان، فتصيب الإنسان ويمكن بعدها أن تنتقل من شخص إلى آخر وتسبب وباء أو يمكن أن تتوقف عن نقل العدوى. وإذا ما انتقلت عدواها من شخص إلى آخر، فهذا حدث في غاية الخطورة في الكثير من الحالات.

عدت في ذكرياتي اليوم إلى عام 1995 في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كان قد تفشى هناك وباء في مستشفى من مدينة صغيرة في وسط البلاد، حيث توفي خلال عشرة أيام أكثر من 300 شخص. وأغلق المستشفى لأن العاملين فيه أنفسهم أصيبوا بالمرض وتوفوا. وتقدمت منظمة الصحة العالمية للعمل مع الحكومة من أجل كشف سبب تفشي المرض ومحاولة إيقافه. عندما وصلنا إلى المدينة الصغيرة، كان المستشفى قد أغلق ولكن المرضى لا يزالون في داخله. وكان متطوعون من الصليب الأحمر يحضرون لهم الطعام ويعتنون بهم، ولم يعد هناك أطباء ولا ممرضون، ومتطوعو الصليب الأحمر يتولون رعاية هؤلاء المرضى. إضافة إلى ذلك كانوا يقومون بدفن الموتى، ويعملون مع أفراد العائلات المفجوعة لمحاولة مساعدتهم على التغلب على حزنهم. كما كانوا يعملون داخل المجتمعات المحلية من أجل محاولة ضمان ألا يقترب الناس من هذا المرض. وبعد أن عرفنا من المختبر أن هذا المرض هو «إيبولا»، أصبح عمل أعضاء الصليب الأحمر أهم لأنهم توجهوا حينئذ نحو جميع الجماعات المحيطة بمنطقة تفشي الوباء، وتكلموا مع حكماء القرى والذين كانوا يستطيعون المساعدة لكي يتوقف هذا الوباء عن قتل الناس والانتشار دولياً وبذلك تهديد الأمن الصحي في العالم.

حتى خلال العام الذي مضى، في النيجر، أتذكر حادثة أخرى مع متطوعي الصليب الأحمر. كان ذلك خلال حملة لتحصين الأطفال ضد مرض الحصبة في مختلف أنحاء النيجر. وكانت هناك حملة أخرى ملحقه بهذه الحملة ضد الحصبة، وهي حملة لتوزيع ناموسيات على الأمهات لكي يحمين أطفالهن من المالاريا. هنا أيضاً كان متطوعو الصليب الأحمر يبذلون نشاطاً كبيراً في مختلف المجتمعات المحلية ويحثون السكان على الانتقال للحصول على اللقاحات وعلى الناموسيات، ويفسرون للأمهات كيف يستعملن هذه الناموسيات لحماية أطفالهن من الموت. هذان مثالان في غاية الأهمية عن كيف يمكن لتلك الأمراض الناشئة والأمراض العائدة إلى الظهور أن تخلق المفاجآت، وتسبب المرض والموت، وكيف يجد الناس دائماً حليفاً هو الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

وما هي ملاحظاتك بشأن ما ذكرته من غياب بعض الخدمات الصحية أو ضعفها؟ أظن أن هذه هي حقاً إحدى المسائل الرئيسية في أنحاء كثيرة من العالم حيث الخدمات الصحية في حالة انهيار. وتعرف الجمعيات الوطنية أن عليها أن تحاول العمل مع الحكومات من أجل تعويض ضعف البنى التحتية الصحية إن لم يكن غيابها التام. ما هي التحديات الرئيسية التي تراها في ما يتعلق بالاستفادة من خدمات الصحة العامة؟ وخاصة بالنسبة إلى من هم أشد استضعافاً.

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

(الأصل بالإنكليزية)

صحيح أن العمل الإنساني هو في غاية الأهمية في الأماكن التي يوجد فيها نازحون، واضطرابات أهلية، وسلسلة من الأسباب التي ترغب الناس على الانتقال إلى أماكن أكثر أمناً أو إلى أماكن يجدون فيها خدمات صحية أو غيرها من الخدمات. ولكن في هذه الحالات غالباً ما يربك تدفق الأعداد الكبيرة من الناس الأنظمة الموجودة. ولهذا يجب إجراء تعداد للناس في هذه المناطق، ويجب معرفة أماكن تواجد الناس، ويجب أن يتواجد متطوعون لنقل الماء النقي، والماء الصالح للشرب، والمواد التي تؤمن الوقاية من الأمراض أو المواد اللازمة لمعالجة الأمراض. وهنا أيضاً تظهر أهمية دور المنظمات غير الحكومية وخاصة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إن المتطوعين يبدون شجاعة كبيرة كما ذكرت، يذهبون إلى المناطق التي يتواجد فيها هؤلاء الناس ويمنعون تسبب الأمراض بالوهن والموت.

أجل معالجة هذه الأمراض. وتمتد هذه الشراكات من المستوى العالمي أثناء كل المراحل إلى أقصى الأطراف حيث يكون دور العاملين في مجال الصحة ومتطوعي الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أساسياً لوقف الموت والمعاناة الناتجة عن هذه الأمراض.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

ولكن ما الذي تراه من موقعك أنت، أي ما هي الثغرات الرئيسية في هذا النظام؟ لقد ذكرت عدداً من المستويات. ما هي الثغرات التي على الناس أن تنظر إليها وتحاول مواجهتها؟

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

(الأصل بالإنكليزية)

توجد الثغرات في جميع المراحل وتمتد من الحكومات المركزية التي لا تملك الموارد الكافية لشراء الأدوية واللقاحات اللازمة، وصولاً إلى البنى التحتية في مجال الرعاية الصحية التي غالباً ما تكون ضعيفة. وتفضل البلدان، في أحيان كثيرة، استثمار أموالها في المستشفيات بدلاً من أنظمة الرعاية الصحية التي توصل الأدوية واللقاحات إلى الناس في الأماكن البعيدة. ولهذا لا نجد خدمات صحية في أطراف البلد وفي بعض المجتمعات المحلية. ومرة أخرى، هنا تكمن أهمية المتطوعين الذين يتولون اطلاع الناس على ما يمكن أن يجدونه من المواد الضرورية إذا انتقلوا إلى منطقة أقرب من المركز. وفي الواقع، ينقل هؤلاء المتطوعون في أغلب الحالات العاملين والمواد من المراكز الصحية إلى الناس بدلاً من ترك هؤلاء ينتقلون إلى المرافق الصحية.



السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

سأسمح لنفسي بتولي الرئاسة لأنني حاولت التعرف عليكم وسأدعو البعض منكم إلى الكلام خلال الجلسة. وبالطبع إذا لم يرغب أحدكم فعلاً في الكلام أو كان خجولاً بعض الشيء، فليقل ذلك. ولا أريد أن أميز أشخاصاً معينين وأعلم أن لدى جميعكم قصص رائعة تروونها ولكني أتساءل: أين الصليب الأحمر البوتسواني؟ أعرف أن لديه بعض الدروس تعلمها من عمله في مجال الصحة. هل هنالك دروس تعلمتها بوتسوانا من العمل الذي تقوم به الجمعية لمكافحة فيروس الإيدز؟

السيدة مايبل راميكوا، الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر البوتسواني

(الأصل بالإنكليزية)

لقد بذل المتطوعون جهوداً كبيرة في مجال الرعاية في المنزل. وكانت لنا مع الشباب بصورة خاصة، برامج مخصصة للعناية باليتامى وغيرهم من الأطفال المستضعفين، حيث يساعد الشباب الأطفال اليتامى والمستضعفين في تحضير واجباتهم المدرسية وفي الرعاية بعد المدرسة. وهذا مهم جداً لأن ما من فائدة من تقديم المساعدة أي العلاج المضاد للفيروسات أو أية مساعدة أخرى إذا لم تقدم رعاية يومية للأطفال الذين يعانون من مصيبة الإيدز. ولهذا كان دور المتطوعين وخاصة الشباب منهم أساسياً في مساعدة الأطفال اليتامى وغيرهم من الأطفال المستضعفين.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

هل هنالك دروس استخلصتها الجمعية من سنوات العمل في هذا المجال يمكن أن تترجم في ضرورة اعتماد استجابة مختلفة، أو أفضل أو أوسع؟

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

أتوجه الآن إلى السيد ماواندا شابان من الصليب الأحمر الأوغندي. أعرف أن العديد من الجمعيات الوطنية مضطرة لإعطاء الأولوية لوباء فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، وأعرف أنكم تقومون بعمل مهم في هذا المجال في أوغندا. ويقال أن إصابات الشباب تصل إلى حوالي نصف مجموع الإصابات. فماذا يمكن عمله لتحسين طريقة المواجهة؟

السيد ماواندا شابان، عضو لجنة الشباب في جمعية الصليب الأحمر الأوغندي

(الأصل بالإنكليزية)

أريد بداية التنويه بهذه الشبكة الضخمة من المتطوعين التي يعيها الاتحاد الدولي. ولا يتعلق الأمر بوجود هذه الأعداد الكبيرة من المتطوعين فحسب بل بالتزامهم العظيم كذلك.

حين نتكلم عن فيروس نقص المناعة المكتسبة، نتكلم عن موضوع مهم جداً خاصة بالنسبة إلى الشباب داخل الحركة. أعرف أن الاتحاد الدولي حاول جهده في هذا المجال ونحن واجهنا هذه المسألة بعزم قوي. لكن أظن أن التحدي الذي يقف أمامنا الآن خاصة في أفريقيا يتعلق بالتواصل بين الآباء والأولاد. أظن أن على الآباء في أفريقيا أن يتجروا ويتكلموا مع أطفالهم ويتأكدوا من أنهم يعرفون كيف يحمون أنفسهم من فيروس الإيدز ومرضه. أنا متأكد من أننا نقوم ببعض الأنشطة الإنسانية الضرورية، وأننا نحن الشباب، في أفريقيا خاصة، نتناول هذه القضية بصورة جيدة وفعالة. إننا نتكلم مع نظرائنا عن كيفية حماية أنفسهم من هذا الشيء الغامض الذي اسمه فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز. ولكن أظن أن الأهم هو ما يتطلبه ذلك من جهود في الدفاع والمناصرة. ولهذا أظن أن على الاتحاد أن يعزز قسم المناصرة، طالما أننا سنعمل الآن بتعاون وثيق مع الحكومات وغيرها من الجهات. وأنا متأكد من أن ذلك سيحسن أيضاً من عملياتنا.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً لأوكرانيا. لدينا الآن سؤال طرحته السيدة مونيكا كوليبالي من كوت ديفوار. أشكرها على هذا السؤال لأنها سألت عن مرض لم يكن أحد يعرف شيئاً عنه. ولكن لحسن الحظ ان الدكتور هايمان موجود ويبدو أنه يعرف كل شيء عن الأمراض ولهذا نقلت إليه السؤال. تسأل مونيكا كوليبالي عن مرض يسمى «قرحة بورولي» وتقول أنه يصيب النساء الحوامل وله آثار على قدرة الناس على العمل وعلى حياة كل الأسرة. هل تستطيع أن تقول لنا ما هو هذا المرض؟ لأنني لا أعلم كم من الناس يعرفون ما هو هذا المرض الخاص والذي يبدو أنه موجود في غرب أفريقيا.

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

(الأصل بالإنكليزية)

صحيح «قرحة بورولي» هي مرض يظهر في غرب أفريقيا وفي بعض المناطق الأخرى من العالم ومصدره غامض، لا أحد يعرف ما الذي يسببه ولكنه يبدأ تفشيه وكأنه عامل ينقل العدوى مشابه جداً للعامل الذي يسبب السل. فهو في البداية جرثومة فطرية. ويصيب الإنسان في الجلد ويتسبب بتقرّح هائل. ولا يندمل هذا التقرّح، ويستمر في النمو وحين يبدأ بالالتئام، يتسبب بانكماش الجلد والتواء الطرف أو اليد أو الذراع أو أي مكان يكون فيه. وهذا مرض خطير جداً لا يتسبب في إعاقة فحسب وإنما بوصم من يصاب به نتيجة التشوهات التي يخلفها. وهو مرض خطير يعمل الآن الباحثون في اليابان على دراسته، بفضل التمويل الذي قدمته «مؤسسة ساساكاوا»، ويحاولون فهم أسبابه من أجل إيجاد العلاج له.

وهنا أيضاً تشطّ جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في المناطق التي يحدث فيها في أفريقيا وتساعد الناس على الوصول إلى المرافق الصحية التي يجدون فيها العلاج اللازم، وهو عادة للأسف طعام جلدي لتغطية الجزء الذي ظهر فيه التقرّح. ولا يوجد بالفعل أي علاج آخر.

السيدة مابيل راميكوا، الأمينة العامة لجمعية الصليب الأحمر البوتسواني

(الأصل بالإنكليزية)

بالنسبة إلى المستقبل، أظن أننا لو نظمنا أنفسنا بصورة أفضل، لاستطعنا الذهاب إلى أبعد مما فعلناه. صحيح أننا تمكنا من تقديم العلاجات المضادة للفيروسات، لكننا لم نتمكن من معالجة الآثار النفسية للمرض على المجتمعات المحلية.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً. وماذا عن أوكرانيا؟ لقد اطلعت على بعض البرامج التي تنفذونها، وهنا نبتعد قليلاً عن فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز. لقد أقمت هذا المعرض عن بلد الطفولة المكافح ضد وسم مرضى الإيدز. لماذا لا تشاركونا تجربتكم؟ لا نبغي الدعاية هنا، نريد فقط أن نسمع عن بعض الدروس التي استفدتم منها.

الدكتور إيفان أوزيشنكو، رئيس جمعية الصليب الأحمر الأوكراني

(الأصل بالروسية)

تنفذ جمعية الصليب الأحمر الأوكراني عدداً من البرامج. أولاً تساند السلطات العامة في جهودها لمكافحة الفقر من خلال توفير المساعدة الطبية والاجتماعية إلى الفئات المستضعفة. وتعمل ثانية بشكل دوّوب من أجل تحضير الجمهور والصليب الأحمر نفسه لمواجهة الكوارث ومساعدة المتضررين منها. كما تدعم أيضاً المرافق الصحية والكفاح ضد فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، ومرض السل، وتعمل على تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ومساعدة المؤسسات الصحية وتنظيم حملات التبرع بالدم الخ... وجدير أن نذكر أيضاً أنشطة البحث عن المفقودين لصالح الذين فقدوا الاتصال بأقاربهم، وجمع شمل العائلات.



حلقة النقاش: الهجرة الدولية

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في
إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً دكتور هايمان. المشكلة أن أعداد الحاضرين كبيرة جداً. فإذا أراد أحدكم أن يطرح سؤالاً، يستطيع كتابته على ورقة صغيرة وإذا رفع يده وبطاقته سيأتي من يأخذها منه، واحد من هؤلاء المتطوعين الرائعين الموجودين معنا اليوم. إنهم يرتدون قمصاناً لونها أحمر ولا يكفون عن التنقل هنا وهناك. سينقلون الأسئلة إلينا. إنني أقدم بالعدر منكم لأننا لن تتمكن من الإجابة عن كل الأسئلة. ولكن إذا أردتم المساهمة في هذه الحلقة أو طرح سؤال على أي من خبرائنا، فهذه هي الوسيلة الأفضل لذلك.

لنتكلم الآن عن الهجرة الدولية التي ربما هي إحدى أكبر التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم في مجال العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، أو العلاقة بين الشمال والجنوب، أو العلاقة في ما بين المناطق الخ.. صحيح أنها ليست قضية جديدة. فمنذ العام 1991، أقر مجلس المندوبين بوجود «أشكال جديدة من تنقل الأشخاص التي تعود بصورة رئيسية إلى صعوبات اقتصادية واجتماعية، وتؤدي في أحيان كثيرة إلى حالات خطيرة من سوء التغذية والمجاعة. وغالباً ما تترافق وعدم الاستقرار السياسي. ويحتاج هؤلاء الأشخاص الذين لا يستجيبون للمعيار الدولي المحدد لوضع اللاجئين إلى دعم إنساني». إننا لا نتكلم عن اللاجئين أنفسهم لأن هناك اتفاقيات ومنظمات مختلفة تعنى بهم. ولن ندخل في الطابع القانوني لهذه المسائل وهل لديهم الحق في أن يكونوا هناك أم لا. حين كنت أبحث في هذه المسألة، قدم لي أحد من الاتحاد الدولي إحدى أفضل التفسيرات لها. قال أنه كان سائق سيارة إسعاف تابعة للاتحاد الدولي. فعندما كان يصل إلى مكان الحادث، لم يكن يبدأ بطرح مثل هذه الأسئلة: «هل الشاحنة الحمراء هي التي ضربت الدراجة الزرقاء أم أن الدراجة الزرقاء ضربت الشاحنة الحمراء؟ أو من المسؤول عن الحادث؟» كلا. كانت مهمته مساعدة الجرحى، وتقديم الرعاية. أما كل هذه المسائل الأخرى القانونية والسياسية، فعلى سلطات أخرى أن تهتم بها. لهذا، نريد

اليوم أن ننظر، لأغراض هذا النقاش، في المسائل الإنسانية التي تتعلق بالذين هم بحاجة إلى المساعدة. وهؤلاء هم الأكثر عدداً. تصل أعدادهم إلى عشرات وعشرات الآلاف وأنتم تملكون تجربة هامة في هذا المجال. فالسيدة ندياي لديها تجربة كبيرة، وحبذا لو كلمتنا أولاً عن وجهة نظرها بشأن العواقب الإنسانية للهجرة الدولية.

السيدة نديورو ندياي نائبة المدير العام للمنظمة
الدولية للهجرة

(الأصل بالفرنسية)

أود بدايةً أن أشكر المؤتمر العام للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأنه وضع في جدول أعماله هذه المسائل المركزية. هنالك مسائل سياسية ولكن أيضاً مسائل تقنية وميدانية تنجم عن إدارة الهجرة الدولية.

أود أيضاً أن أعبر عن احترامنا الكبير لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين نجدهم في الميدان ونعمل معهم دائماً ونحاول معهم الرد على التحديات. فحين لا نجد من يدعم القانون الإنساني في المكان، يتعاون العاملون في المجال الإنساني والذين يقدمون المساعدة إلى الأشخاص المستضعفين والذين يرافقونهم وتتضافر جهودهم. وتعمل منظمة الهجرة العالمية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل أنحاء العالم، في كولومبيا وآسيا وفي أفريقيا وأوروبا كذلك.

أما النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها هي أن ليس لكل شيء طابع إنساني في الهجرة الدولية. لا يتعلق كل شيء بالعمل الإنساني. أولاً لأن هنالك هجرة عادية، رسمية، تجري وفقاً للمبادئ القانونية وتحترم قوانين بلد الاستقبال، وتحترم حقوق المهاجرين وتجري وفقاً للنظام لصالح بلد المصدر والبلد المضيف على حد سواء. وهؤلاء المهاجرون الذين يهاجرون محترمين الشرعية لا يحتاجون إلى مساعدة إنسانية لممارسة حقوقهم وواجباتهم في تحركاتهم. أظن أن ذلك في غاية الأهمية. ومع ذلك هنالك 190 مليون مهاجر أي ما يقارب من ثلاثة بالمائة من سكان العالم والقسم الكبير من هؤلاء المهاجرين يحترمون القانون في ما يتعلق بحق المغادرة والتنقل.

ولكن يوجد من بين هذه الأعداد من الأشخاص مجموعة

بالأمان، وعلينا تأمين الطعام واللباس لهم ورعايتهم حتى يعودوا إلى منازلهم.

وهناك فئة أخرى من المهاجرين غير الشرعيين الذين ذكرهم رئيس اللجنة الدولية في كلمته أي الأشخاص ضحايا تجارة الرق. ويجب مساعدة هؤلاء بنقلهم إلى ملاجئ ومراكز بعد كشف أماكن وجودهم أو بفتح أبواب التعليم والتدريب أمامهم وتزويدهم بالمعلومات. وبعد ذلك نحاول أيضاً إعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لبلدانهم، مع حمايتهم من التجار، علماً أنه يوجد دائماً خطر أن يكتشف التجار أماكنهم فيعودوا إلى هذه الدوامة الرهيبة من الدعارة وسوء المعاملة، والعنف الخ... وهنا ألتقي تماماً مع سيما في سعيها إلى حماية المستضعفين الذين وقعوا ضحية الإتجار بالأشخاص. فهناك حالات محددة جداً يجب فيها القيام بعمل إنساني.

المهم أن ننسق ونتعاون مع منظمة إنسانية. إن الجمعيات الوطنية هي جمعيات رائعة. فهي تتواجد في الميدان، وهي مستقلة حتى عن الحكومات لكنها تشكل أيضاً الجهات المساعدة للحكومات. لقد شهدت شخصياً حالة خاصة كانت فيها الجمعيات الوطنية الجهة الوسيطة للاتصال بالسكان المنكوبين وكانت تجربة ناجحة مع تقييم صحيح للنتائج وللأنشطة المنفذة. ولهذا هناك فعلاً أنشطة إنسانية تتعلق بالهجرة الدولية ننفذها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن المفيد أن يطلع الحاضرون على هذا النوع من الدروس المستخلصة من تلك التجارب لنتمكن من صياغة التوصيات المناسبة في هذا المجال.

يوجد أيضاً شكل جديد من الهجرة بدأ في الظهور ويؤثر في الهجرة الدولية مثلاً الهجرة الداخلية للسكان بدون أن تكون هنالك أزمة في أي مكان، كهجرة الريف نحو المدن. إلا أن هذه الهجرة تحدث من الريف إلى المدينة بصورة مؤقتة فقط بانتظار التوجه إلى الخارج. فهذا النوع من الهجرة الذي لا نجده في أي برنامج للتنمية قد يرغمنا على مراجعة الآليات وطرق العمل التي نعمل على وضعها إذا لم ندرجه في تحليلنا. فعلى أن نعالج هذه الظاهرة، ويجب أن نتأكد من إيجاد وسيلة لدفع السلطات المحلية على الاهتمام بهذه الموجات من الأشخاص الذين يغادرون محيطهم الريفي نحو المدن أو ضواحيها ليغذوا بذلك شبكات الهجرة الدولية غير الشرعية. هذه هي مشكلة خطيرة جداً.

مستضعفة تحتاج إلى العمل الإنساني وتحتاج إلى المساعدة. وتتألف عموماً من فئتين أو ثلاث فئات من الأشخاص.

هنالك الأشخاص الذين يهاجرون بصورة غير رسمية أي أنهم لا يملكون المعلومات الكافية أو لا يمرون عبر القنوات العادية التي وضعتها الدول فيما بينها لكي تتم الهجرة بصورة عادية مع احترام المعايير المحددة من جانب البلد المضيف والبلد المصدر. وهؤلاء هم في وضع غير رسمي أو سري أو غير شرعي. وهناك اختلافات بين العبارات الثلاث ولكن في النهاية لا يملك هؤلاء وضعاً رسمياً. وبالتالي حين يقبض عليهم موظفو الشرطة أو الأمن في بلد معين، يكونون في حالة ضعف ويحتاجون إلى المساعدة. أستطيع أن أعطي مثلاً عما يحدث بالقرب منا بين إسبانيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء مع المهاجرين الذين يمرون عبر بلدان المغرب العربي. فبلدان المصدر، وبلدان العبور، وبلدان الاستقبال لديها جميعاً مشكلة أساسية، وهي متابعة هؤلاء المهاجرين غير الرسميين. فإلى حين نتأكد من مقابلتهم (أقول نحن وأعني المجتمع الدولي وليس فقط منظمة الهجرة الدولية)، ونحدد مكان وجودهم، ونتعرف إلى هويتهم لكي نستطيع أن نسألهم إذا كانوا موافقين أم لا على العودة إلى بلدانهم، وننظم لهم العودة الكريمة إليها، يحتاج هؤلاء إلى المساعدة الإنسانية. من هنا يمكن القول أنه في حال الهجرة غير الشرعية، ثمة حاجة مؤكدة للعمل الإنساني. هذا ما يجب أن نتذكره.

أما الحالة الثانية التي تتطلب عملاً إنسانياً فتتعلق بالأشخاص الذين ينتظرون ما نسميه بالمساعدة على العودة الطوعية. فهؤلاء الأشخاص هم خارج فئة طالبي اللجوء، وخارج فئة اللاجئين، لا يملكون ما يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم ولكنهم يرغبون في ذلك. وفي هذه الحالة، تعمل منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعطائهم المعلومات اللازمة لإقناعهم بالعودة وبعد ذلك نساعدهم بتأمين السبل اللازمة لعودتهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

ونجد أيضاً قسماً كبيراً جداً من هؤلاء المهاجرين الذين يحتاجون إلى عمل إنساني وهم المهاجرون الذين أجبروا على مغادرة بلدانهم. وهذه حالات طوارئ مثل وجود حرب كما في دارفور أو أزمة كما في دارفور أيضاً، أو مرحلة ما بعد النزاع كما في سيراليون أو ليبيريا أو العراق. ونحن نساعد هؤلاء لأن علينا إيجاد مكان لهم يشعرون فيه

جهود كبيرة على الصعيد السياسي من أجل دفع الحكومات للانضمام إلى إطار عمل معين؟ هل لديك شعور بأن الناس بدأت تقتنع بوجود تلبية الحاجات الملحة سواء أكانت حاجات إنسانية بحتة مثل الغذاء والملجأ والرعاية الصحية والاستشارة القانونية؟ هل بدأت هذه الحاجات تلبى أم أنه لا يزال هناك فجوات خطيرة وكيف تنظرين إليها؟

السيدة نديورو ندياي نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

(الأصل بالفرنسية)

نعم يجب أن تبذل جهود إضافية كثيرة ليصبح هناك بعض الانسجام في السياسات المتعلقة بمختلف الجهات الفاعلة التي تتدخل في نفس المكان من أجل مساعدة نفس السكان. أظن أن المجتمع الدولي سيستفيد من العمل بتنسيق أفضل واتساق أكبر من أجل حل المشاكل الأساسية التي يعاني منها السكان. لقد تكلمتم منذ قليل عن إعادة شمل العائلات. حين تكون مسؤولاً عن إدارة مخيم للنازحين، مثلاً، أو عندما ينتقل المهاجرون في كل الاتجاهات، وتكون حالة طوارئ أو أنك لا تتحكم في آلية ضمان أمن الأشخاص، كيف يجب أن تعمل لكي تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع جهات فاعلة أخرى من أجل شمل الأطفال الذين فقدوا، والنساء الوحيدات والأزواج الموجودين في أماكن أخرى والسماح لهم بإعادة تكوين أسرة عادية مهما كان المنزل الذي سيعيشون فيه؟ نعم يجب أن نبذل الكثير من الجهود ونستطيع أيضاً بالطبع، إذا ما وافقتم على ذلك، إدراج شيء من هذا في التوصيات.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لنأخذ هنا مثلاً ملموساً. أين هي إسبانيا؟ نريد أن نعرف منها ماذا جرى لعشرات الآلاف من الذين وصلوا إلى إسبانيا في السنوات القليلة الماضية والكثيرون منهم في جزر الكناري. نريد أن نعرف ما هي الدروس التي استخلصت من هذه التجربة.

الملاحظة الأخيرة تتعلق بالمعاهدات الدولية. تعرفون أن الاتفاقية الوحيدة الموجودة لمساعدة أسر المهاجرين على السفر والعمل بطريقة كريمة ومقبولة ويحترمها البلد المضيف هي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ومن بين 34 بلداً صدقوا عليها، لا يوجد بلد واحد من البلدان المتقدمة. هناك بلدان أمريكا اللاتينية أولاً، ثم بعض البلدان في آسيا وبعض بلدان أفريقيا. أعتقد أنه لأمر حيوي جداً أن يعامل المهاجرون، ومنهم المهاجرون غير الشرعيين، معاملة كريمة وتحترم حقوقهم.

سأوقف هنا الآن ولكن ثمة أمثلة ومجالات عظيمة للعمل الإنساني على صعيد الهجرة بمجرد أن تكون قسرية، أو غير شرعية، أو مرتبطة بحالات الاتجار بالأشخاص أو اضطهادهم، أو بالاسترقاق الجنسي الخ.. هذه هي حالات واضحة ومؤكدة نستطيع أن ندعو فيها إلى العمل الإنساني ولكنها لن تكون فعالة إلا إذا جرت بالتوازي مع العمل على صعيد البيئة، ذلك أن تفريغ الوسط الريفي من سكانه الذين يتوجهون إلى المدن، سيؤدي إلى تدهور الأوضاع البيئية في الريف الأمر الذي سيكون له آثار على التغير المناخي. حين يتحرك السكان، يتسببون في تدهور الأوضاع البيئية، فيتحركون عندها وتدهور الأوضاع البيئية أكثر وهذه دوامة لا نهاية لها. ويجب بالتالي أن تتمكن من كسر هذه الحلقة المفرغة ونطرح المشاكل الفعلية ونشرك جميع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تساعدنا على وقف ذلك. الأمر مشابه في مجال الصحة، وقد تكلمتم قبلي عن ذلك. ولكنني أريد الإشارة إلى مشكلة هجرة الأدمغة، وإلى كل ما يمكن أن يقدمه المهاجرون الموجودون في الخارج للمساهمة في الجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية في أي بلد من البلدان من أجل المساعدة في أنشطة التنمية.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

صحيح ولكن ربما كان انطباع الجميع هنا أينما كنا نعيش بأن هذه المشكلة لا تقلص بل بالعكس تتعظم. باختصار شديد سيدة ندياي، هل ترين أن الثغرات خطيرة أم لديك شعور، كما أشرت إليه، بأنه لا يزال هناك ضرورة لبذل

جمعية الصليب الأحمر الإسباني

(الأصل بالإسبانية)

شكراً. كان الدرس الرئيسي الذي أعتقد أننا تعلمناه هو إدراك أن العمل مع المهاجرين مهمة شاملة لا يمكن أن تركز على المساعدة فحسب وإنما يجب أن تتضمن أيضاً مكونة بالغة الأهمية وهي التعاون مع الجمعيات الوطنية في بلدان الأصل لهؤلاء المهاجرين، وذلك في مشاريع التنمية الاقتصادية كما في أنشطة المساعدة التي تضطر هذه الجمعيات الوطنية إلى تقديمها.

أما على الصعيد الوطني، فالدرس الآخر الذي تعلمناه هو أننا لن نفي بالواجب الملحق على عاتق أية جمعية وطنية وهو مساعدة من هم بحاجة إلى تلك المساعدة ولاسيما الأشخاص المستضعفين، إذا لم نكن موجودين خلال كل مراحل العملية، سواء تعلق الأمر بمساعدة المهاجرين أم بإدماجهم في حياة المجتمعات المحلية بما في ذلك مساندتهم في البحث عن وظيفة أو تحسين شروط عملهم الحالية. هذا باختصار ما تعلمناه خلال كل هذه السنوات. وأضيف أننا لم نبادر إلى إعادة تحديد الأنشطة التي نقوم بها لصالح المهاجرين فحسب، بل حرصنا على تكيف تلك الأنشطة لكي نستفيد منها في العمل مع مجموعات أخرى.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

من المفيد أن نعرف كيف يعبر الناس الحدود. على الجمعيات الوطنية أن تعمل معاً وتكون لها نظرة دولية. لقد ذكر ذلك الدكتور هايمان حين تكلم عن الصحة، وكررت ذلك السيدة ندياي بالنسبة إلى موضوع الهجرة.

وماذا عن السويد؟ اضطرت السويد إلى استقبال عدد من اللاجئين العراقيين يفوق أعداد الذين استقبلهم أي بلد آخر في العالم. والآن وقد تقرر أن العراق ليست حالياً منطقة نزاع، لا يوصفون باللاجئين. وقد فهمت أن هناك من طلب، على نحو غير مألوف، أن يأخذ الصليب الأحمر السويدي هذه المسألة على عاتقه.

جمعية الصليب الأحمر السويدي

(الأصل بالإنكليزية)

نعم، كما تعلمون، نقدم بعض الخدمات إلى طالبي اللجوء وإلى اللاجئين في السويد. لقد سبق أن ذكرت الاستشارة القانونية، ولم شمل العائلات، والبحث عن المفقودين، والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات أخرى كثيرة. ولكن الأهم أن علينا أن نحسن الدفاع عن عدم التمييز واحترام التنوع في صفوف الناس وأمام الحكومة على حد سواء، وعلينا أيضاً أن ندافع عن دورنا كجهات مساعدة للحكومة. إننا نتعاون معها في تقديم الدعم إلى طالبي اللجوء واللاجئين، ولكننا نعترض أيضاً حين نظن أنها على خطأ. فبالنسبة إلى الوضع في العراق على سبيل المثال، نعتقد أن الموقف يجب أن يكون مختلفاً، فلا يمكن إعادة الناس إلى العراق الآن.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لكن هل تجدون دعماً من حكومة بلادكم في هذا المجال؟ لأن الجمعيات الوطنية تضطلع بالطبع بهذا الدور الفريد في العمل كجهات مساعدة مع حكومات بلدانها.

جمعية الصليب الأحمر السويدي

(الأصل بالإنكليزية)

نعم نتمتع بوضع جيد نسبياً مع حكومتنا في ما يتعلق بدورنا كجهات مساعدة لها. فيسمح لنا بالحصول على دعم لأنشطتنا ويسمح لنا بالمناقشة إذا لم نوافق على شيء. فالجواب هو نعم وضعنا جيد نسبياً.



السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لنتوجه الآن إلى المكسيك. هل يمكن أن تقدم لنا المكسيك بعض الملاحظات؟ هناك أيضاً وضع خطير. هل صحيح أن مليوناً ونصف المليون من المكسيكيين يتعرضون سنوياً للاحتجاز حين يحاولون عبور الحدود للدخول إلى الولايات المتحدة؟ أو لربما أراد الصليب الأحمر الأمريكي أو الصليب الأحمر المكسيكي أن يتكلم عن الدروس المكتسبة في التعامل مع هذه المشكلة التي من المؤكد أنها لن تنتهي عن قريب. بل هي تتعاضد مع مرور الوقت. وهناك مشكلة يتوجب على المكسيك مواجهتها في موضوع الهجرة وهي مشكلة الأشخاص الذين يعادون إلى البلد. نعرف أن المئات يموتون كل سنة وهم يحاولون التوجه إلى الولايات المتحدة. ما الذي يحدث؟ ومن يساعدهم على عبور الحدود؟ لقد سمعت عن أطباء يساعدون بعض الجرحى في رحلة العودة إلى المكسيك. هل هذا الأمر أصبح بالنسبة إليكم مشكلة كبيرة حالياً؟ وبالطبع ربما كان عليكم العمل مع الصليب الأحمر الأمريكي في هذا المجال.

السيد كارلوس فيغيروا، نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر المكسيكي

(الأصل بالإسبانية)

يعمل الصليب الأحمر المكسيكي بصورة أحادية في المكسيك. فنقدم الرعاية الصحية للمهاجرين على الحدود الشمالية للمكسيك، ونغطي الجزء الأعظم من المنطقة الحدودية بالعيادات المتنقلة وفرق سيارات الإسعاف في كل مركز من المراكز الحدودية. وتكمن المشكلة الأخطر في المكسيك بأنه بلد عبور للمهاجرين القادمين من أميركا الوسطى وخاصة من غواتيمالا، والهندوراس، ونيكاراغوا، ومن أميركا الجنوبية بأعداد أقل. ويتسبب مرور المهاجرين عبر بلادنا للانتقال من بلدانهم إلى الحدود مع أميركا الشمالية بأزمات خانقة في هذا البلد.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر بأن الصليب الأحمر المكسيكي وضع منذ العام 2003، برنامجاً رائداً بالتنسيق

مع المعهد الوطني للهجرة في المكسيك استطاع بفضله أن يساعد أكثر من 43 ألف شخص على حدودنا الشمالية. ولكننا لم نتمكن من الحصول على مشاركة الصليب الأحمر الأمريكي على الجانب الآخر من الحدود بالرغم من الطلبات التي تقدمنا بها في مختلف المنتديات الوطنية والدولية لأن هذا البرنامج الرائد يعني وجود عمل إنساني متفق عليه على جانبي الحدود. ولم نوفق في هذا المجال لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن إدارة الهجرة غير الشرعية تعارض مع قوانينها، وربما كانت هذه حجة معقولة علينا احترامها. أما في المكسيك فإننا نقدم المساعدة إلى جميع المهاجرين من أميركا الوسطى، من هندوراس ومن غواتيمالا، أو من غيرها من البلدان بدون أن نسألهم عن أصلهم أو وضعهم القانوني أو أوراقهم الثبوتية. فهم يستفيدون بصورة رئيسية من الرعاية الصحية السابقة للدخول إلى المستشفى، ومن العلاج الطبي كما نقدم إليهم الطعام أحياناً، والملابس أحياناً أخرى. إلا أنني أود استعراض انتباهكم على ما لاحظته خلال ما قدم من عروض من أن كثيرين يخلطون بين مصطلحات «اللاجئ» و«النازح» و«المهاجر». أعتقد أن على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل أنحاء العالم أن تقدم تعريفاً واضحاً للمهاجرين الاقتصاديين الذين يهاجرون ويتركون بلدانهم لأسباب اقتصادية سعيًا وراء مستقبل أفضل. والهدف العام من كل ذلك يكون في نهاية المطاف البحث عن سبيل للهجرة الشرعية بدلاً من الهجرة غير الشرعية.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً جزياً. ربما كانت هناك فكرة تنقلونها إلى المؤتمر غداً. فقد أشار ممثلاً إسبانيا والمكسيك على حد سواء إلى أهمية أن تعمل كل الجمعيات الوطنية معاً على جانبي الحدود. ربما كانت هذه فكرة نبحت فيها للتقدم في العمل. وقد ذكر مندوب المكسيك بعض الصعوبات في هذا المجال لأن الناس قد ينظرون إلى المسألة بصورة مختلفة على جانبي الحدود. ولكن إذا نظرنا إلى المستقبل، يبدو أن ذلك سيكون بالتأكيد إحدى السبل للتعلم في دراسة هذه المشكلة.

حلقة النقاش: التدهور البيئي وتغير المناخ

**الدكتور هان سيونغ - سو المبعوث الخاص للأمين العام
المعني بتغير المناخ**

(الأصل بالإنكليزية)

أظن أن العلم واضح جداً بشأن الاحترار العالمي الذي يراه نتيجة للنشاط الإنساني والذي يهدد أمن الإنسان في كل مكان اليوم. هنالك تدهور في المناخ العالمي أو اضطرابات مناخية تتسبب في أضرار خطيرة للبشر عبر تزايد الفيضانات والجفاف وموجات الحر أو حتى العواصف. وأظن أن منهج ما يسمى «البقاء على ما نحن عليه» لن ينفع لأننا إذا وصلنا هذا المسار بدون أن نتخذ أية إجراءات خاصة بهذا الشأن، فهذا يعني وفقاً لما تنبأ به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن متوسط درجة الحرارة العالمية في العالم سيزيد بستة درجات مئوية قبل نهاية هذا القرن. وإذا قارنا ذلك بزيادة درجة الحرارة المئوية بدرجة واحدة خلال العشرة آلاف سنة الماضية، فهذه هي زيادة مهمة فعلاً. لذا علينا أن ننتبه جيداً.

ولئن هذه الظاهرة هي عالمية، نحتاج إلى مبادرة عالمية. وقد وضع الأمين العام للأمم المتحدة تغير المناخ في أولى أولوياته وهو ملتزم تماماً في أداء الدور الريادي والبحث على مواجهة عالمية لهذه الظاهرة. وقد افتتح في هذا السياق، في 24 أيلول/سبتمبر، حادثاً عالمي المستوى عن تغير المناخ، على هامش المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويومها كان أكثر من 80 رئيس دولة وحكومة مجتمعين في نيويورك لمناقشة هذه المشكلة ويدركون الآن أن هذه مشكلتهم أيضاً. إنها مشكلة عالمية وتحتاج إلى مواجهة عالمية لها.

وسنرى في نهاية العام 2012، انقضاء بروتوكول كيوتو الحالي. يجب إذاً أن نجد بديلاً لبروتوكول كيوتو بعد ذلك، وليس لدينا سوى سنتين فقط للعمل على إيجاد هذا البديل. فعلينا أن ننتهي من المفاوضات بين الحكومات في نهاية 2009 لأن فترة تصديق البلدان على الاتفاق يمكن أن يستغرق سنتين أو ثلاث سنوات. لذا سينعقد في بالي في 3 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويرتدي هذا المؤتمر أهمية بالغة ونأمل في أن تتمكن الحكومات من الاتفاق على خارطة طريق للمفاوضات. لا أعلم ماذا سيحدث بعدها ولكننا نأمل في أن يتحد كل الممثلين القادمين إلى بالي لمعالجة هذه

**السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في
إذاعة البي بي سي البريطانية**

(الأصل بالإنكليزية)

سنأخذ بعد قليل المزيد من الأسئلة حول الهجرة الدولية ولكننا سنركز الآن على تغير المناخ. هل لاحظتم حين تشاهدون على شاشات التلفزيون هذه اللقطات عن تغير المناخ، أن الأمر يتعلق دائماً بالدببة القطبية والطيور والحيوانات؟ لم أشاهد الكثير من اللقطات التي يوجد فيها أشخاص أو لقطات عن العواقب الإنسانية لتغير المناخ. كنت أتحدث اليوم مع الدكتور هايمان عن هذا الموضوع وقلت له: «حين نتكلم عن تغير المناخ هل أننا نهتم اهتماماً كافياً بالناس؟» دعوني أذكر ما يقوله السيد راجيندرا باشاوري رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: «لقد أزيل القسم الأعظم من الشكوك وتأكد أن أفقر الناس من بين الفقراء هم الأكثر تعرضاً للتضرر من آثار تغير المناخ». نحن لا نراقب تغير المناخ فحسب، بل الغرض من هذا النقاش هو البحث في التدهور البيئي أيضاً. فهذا التدهور يحدث في كل مكان من العالم تقريباً بينما نحن جالسون هنا. وماذا يعني ذلك؟ يعني أن هنالك تقلصاً لقدرة البيئة على الاستجابة للأهداف الاجتماعية والبيئية، بعبارة أخرى، لقدرة الناس الفعلية على العيش والبقاء على قيد الحياة.

دكتور هان، إنك تسافر في كل أنحاء العالم. ونحن نعتبر له عن امتناننا لأنه استطاع أن ينضم إلينا هنا. كلنا نعلم أن الدكتور هان تحدث إلى الكبار وإلى المعنيين على الصعيد السياسي عن شيء يحل محل كيوتو وقد عاش عشرات السنين مع الصليب الأحمر. فلنبدأ بالكلام عما يجب أن نفعله على الصعيد العالمي طالما هذا هو ميدان اهتمامك الرئيسي لمواجهة موضوع العواقب الإنسانية. ماذا يمكن أن نفعله على هذا المستوى؟



البلدان النامية. وعلى أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنفاق المزيد من المال من أجل مساعدة البلدان النامية في هذا المجال.

المشكلة ويقدموا خارطة طريق جيدة للمفاوضات خلال السنتين القادمتين.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لدينا سؤال من السيدة غوندولين نيسيت من الصليب الأحمر في سانت كيتس ونيفيس. كيف تنوي الأمم المتحدة إقناع الحكومات بإشراك المجتمعات المحلية على المستوى الشعبي في الحوار والعمل في مجال تغير المناخ؟

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

ولكن هل تشعر أن مسألة تعرض الإنسان لآثار تغير المناخ تحظى بما يكفي من اهتمام لتكون جزءاً من البرامج الوطنية والدولية؟

الدكتور هان سيونغ - سو المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتغير المناخ

(الأصل بالإنكليزية)

الدكتور هان سيونغ - سو المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتغير المناخ

(الأصل بالإنكليزية)

أظن أن على الأمم المتحدة أن تدرج في شبكة جديدة الموارد التي يملكها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف أنحاء العالم. لم نفعل ذلك بعد. وأظن أن هنالك مجالاً لتعاون وثيق جداً بين الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمم المتحدة. وهذا هو مجال للعمل معاً في المستقبل.

إن تغير المناخ يجهل في الحقيقة الحدود، ولهذا قد يستطيع أن يعالجه بلد واحد ولكن هذا لا يكفي. إنه أمر ضروري ولكن غير كاف. نحن بحاجة إلى تعاون إقليمي وإلى مبادرة عالمية لمواجهة هذه المشاكل. وعادة ما يتعرض للمعاناة الأكبر البلدان الأقل تقدماً أو الجزر الصغيرة والبلدان النامية، والفقراء والمسنون. وهؤلاء هم الأقل مساهمة في التسبب بتغير المناخ. جميعنا معرضون للخطر ولكن الأكثر تعرضاً هم الفقراء والمسنون. وعلينا أن نجد حلاً لذلك، فما يسمى بالتكيف أمام تغير المناخ هو من أهم المسائل التي يجب أن نواجهها.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

ما الذي تراه من بعض العواقب الإنسانية الرئيسية؟ ما هي المجالات الرئيسية التي يجب النظر فيها لأغراض هذا النقاش، ومساعدة الناس على التكيف، والإعداد للمستقبل؟ لا يمكن بالطبع أن نكون على أتم الاستعداد لأننا لا نعرف حالياً تماماً ما الذي سيحصل من تدهور وما هي المخاطر والتحديات اللاحقة. ما الذي قد تراه من الآثار التي يجب أن يتنبه الناس منها؟

ثمة أربع ركائز تستند إليها مواجهة تغير المناخ. أولها هو التخفيف من أسبابه، التخفيف من بعض الأنشطة من أجل تقليص اتساع تغير المناخ ومساره. أما الركيزة الثانية فهي التكيف للوضع الجديد والثالثة هي الابتكار التكنولوجي الذي أظن أننا سنتمكن من خلاله من حل بعض المشاكل، والركيزة الرابعة هي التمويل. فوفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنحتاج في العام 2030 إلى 200 مليار دولار أمريكي. وسنحتاج لتمويل التكيف في البلدان النامية وحدها إلى حوالي 28 إلى 68 مليار دولار وهذه مبالغ طائلة إضافة إلى الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. لذا علينا أن نكون متحدين لاسيما مع

وشاركت أنا أيضاً في العمل. ساعد الشباب في كثير من المجالات. يشارك الشباب في التعبئة ويشاركون في التوعية انطلاقاً من التوقعات التي يقدمها مركز الأرصاد الجوية. فالشباب يعملون حقاً في هذا المجال.

إلا أنني أظن، كما أشرت إليه، أن مسألة الحفاظ على البيئة هي المسألة التي يجب أن نعمل من أجلها. يجب أن نعمل معاً حكومات ومنظمات، وعلينا نحن منظمات المجتمع المدني أن نثير وعي الناس أن نتكلم معهم. علينا أن نطلق حملات جماعية، وتعبئة عامة للتعريف بآثار تغير المناخ. علينا أن ننشئ شراكات إقليمية، أي أن نتحد ثلاثة أو أربعة بلدان وتضع استراتيجيات مشتركة. عندما واجهنا في أوغندا هذه الفيضانات لم أكن أتصور أبداً أن أوغندا ستعيش ذلك. ولكن كينيا كانت قد واجهت ذلك ولديها تجربة في هذا المجال. فجاء الصليب الأحمر الكيني وقدم الدعم للصليب الأحمر الأوغندي. وهكذا أرى أن الشراكات الإقليمية يمكن أن تأتي بدعم كبير لأن المناطق يمكن أن تواجه تحديات مماثلة جداً على صعيد المناخ. إلا أنني أعترف أيضاً أن نحن الشباب وخاصة داخل الاتحاد الدولي، نرى أن هذه المسألة خطيرة ولدينا التزام بالعمل من أجلها حيثما أمكن ذلك.

السيدة نديورو نديياري نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة
(الأصل بالفرنسية)

أود أن أضيف إلى ذلك قضية بناء القدرات لدى الشباب، أي مسألة التدريب. كيف يمكن جعلهم قادرين على تولي هذا النوع من الأنشطة في الميدان. لأن ذلك ليس سهلاً، لا يتعلمونه في أي مكان وهو ظاهرة جديدة يواجهونها. أظن أن المؤتمر يستطيع أن يضع في استنتاجاته خطة عمل لتدريب الشباب في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الدكتور هان سيونغ -سو المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتغير المناخ
(الأصل بالإنكليزية)

يظن الكثيرون أن تغير المناخ هو مسألة بيئية ولكن تغير المناخ هو بالفعل أكثر من مشكلة بيئية. فهو مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة، وربما أيضاً بالأمن الدولي. في شهر نيسان/أبريل الماضي، ناقش مجلس الأمن للأمم المتحدة تغير المناخ باعتباره قضية من قضايا الأمن الدولي. الأمر يتجاوز إذاً مشاكل التدهور البيئي. وقد يصل إلى المشاكل الإنسانية ولكن هناك أيضاً مشاكل أخرى غير المشاكل الإنسانية في تغير المناخ. لهذا أظن أن كبار سياسيي العالم يحاولون حل هذه المشكلة، لا أعلم إذا كانوا سينجحون ولكننا نحاول جاهدين التوصل إلى ذلك.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية
(الأصل بالإنكليزية)

لنسأل هنا عن رأي السيد ماواندا. لقد ناقشت هذا الموضوع مع زملائك في عدد كبير من اجتماعات الشباب التي انعقدت مؤخراً. بالنسبة إلى تغير المناخ، هل هناك مجال تظن أن الشباب يمكن أن يلعبوا فيه دوراً أكبر في التعبئة ومساعدة الناس على التأهب والحد من الأخطار؟

السيد ماواندا شابان، عضو لجنة الشباب في جمعية الصليب الأحمر الأوغندي
(الأصل بالإنكليزية)

شكراً. الموضوع اليوم هو تغير المناخ وبالفعل نحن الشباب قلقون بشأن العالم الذي سنعيش فيه في المستقبل. وأنا متأكد من أن الاتحاد الدولي قام بعمليات تتعلق بتغير المناخ. لقد سمعنا عن الفيضانات التي تحدث في كل مكان. نحن الشباب خاصة في الاتحاد الدولي لم نبق مكتوفي الأيدي. ساهمنا في العديد من العمليات، في توزيع الإغاثة أو في عمليات الإخلاء. في بلدي، نواجه حالياً فيضانات، وكنت هناك وشاهدت كيف يعمل الشباب



السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

نعم نتمنى ألا تحدث عندكم ولا في أي مكان آخر كارثة بهذا الحجم ولكن للأسف من المرجح أكثر أن يحدث ذلك. رأيت على موقعكم على شبكة الانترنت أن نيكاراغوا أجرت دراسة عن التأهب للكوارث وحاولت أن تشرك فيها المجتمعات المحلية. هل يا ترى من المحتمل أن تصل نيكاراغوا إلى هذه الحالة، مرة أخرى بلد تضربه العواصف القوية. وماذا عن ألمانيا؟ بعد فيضانات العام 2002، ما هي الدروس المستخلصة؟ لم تكن نتوقع حدوث ذلك، أن يفيض نهر الإلب في كل أوروبا الوسطى. هل تريدون عرض بعض انطباعاتكم عن نوع التغيير المطلوب؟

جمعية الصليب الأحمر الألماني

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً. الدروس المستخلصة كثيرة. أولاً، تعلمنا أن علينا أن نتأهب للكوارث داخل ألمانيا إلى درجة لم تكن نتوقع أن تصل إلى هذا الحد. فالطبيعة لا تلتفت إلى خطط البناء. وهذا يعني أنه كان علينا أن نتعلم أن عدداً كبيراً من المنازل كان مبنياً في مناطق لا يجب أن تبنى فيها أبداً المنازل. وكان من الواجب تصحيح ذلك في مرحلة إعادة التأهيل الأمر الذي تطلب جهوداً مضيئة. لقد مضت ثلاث سنوات قبل أن تتمكن من إعادة تأهيل البيوت المناسبة في أماكن ملائمة وكانت هذه مهمة ضخمة بالنسبة إلى الصليب الأحمر الألماني كذلك. وجرى تقييم خارجي لكل عمليات التدخل التي نفذت خلال الفيضان. واكتشفنا أن علينا أن نصلح جذرياً نظام التأهب للكوارث في ألمانيا. كان علينا أن نصلح نظام تأهب الصليب الأحمر الذي كان حتى الآن مصمماً بحيث يستطيع خلال 24 ساعة توفير المأوى إلى 30 000 شخص ولم يكن مصمماً لتقديم مساعدة منتظمة للأشخاص الذين أصبحوا وحيداً في المنازل، والمسنين الذين أصبحوا وحيداً في المستشفيات التي تم إخلؤها. ولا نزال نعمل في هذا الاتجاه. شكراً جزيلاً.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً. شكراً جزيلاً. أتساءل إن كان أحد من الصليب الأحمر الأمريكي يرغب في تقديم ملاحظات أخرى عن الدروس المستخلصة بعد إعصار كاترينا، خاصة أن الكوارث الطبيعية لا تزال مشكلة على شواطئ الولايات المتحدة.

السيدة بوني ماك إلفين- هنتر، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الأمريكي

(الأصل بالإنكليزية)

كما تعلمون جميعاً، واجهت الولايات المتحدة مع كاترينا كارثة تجاوزت كل ما كنا قد خبرناه من قبل وتعلمنا بالفعل دروساً كثيرة من عمليات الإغاثة التي نتجت عن هذه الكارثة الهائلة. باختصار شديد، وأعرف أن الوقت محدود، نحن ندرك تماماً الآن ضرورة تحديد أماكن لتخزين إمدادات الإغاثة، وقد تعلمنا أيضاً دروساً جديدة عن أنواع الإمدادات الضرورية وكيفية تحديد أماكن تخزينها مسبقاً، خاصة في المناطق ذات التعرض الأكبر للكوارث. وتعلمنا أيضاً بعض الدروس في فهم ضرورة زيادة شراكاتنا مع منظمات أخرى، منظمات قد يكون من بين أفرادها أشخاص يمكن أن يساهموا في التواصل مع السكان من مختلف الانتماءات العرقية والثقافية، خاصة السكان من أصول مكسيكية على طول السواحل أو على الحدود مع المكسيك. وتعلمنا دروساً تتعلق بدورنا ومسؤولياتنا أمام الحكومة الفدرالية وأجرينا مناقشات مستمرة مع الحكومة الفدرالية حول هذه الأدوار والمسؤوليات. وأخيراً من المهم إجراء مناقشات مع الحكومات المحلية وحكومات الولايات حول كيفية التعاون معها. نعتقد أن كل هذه الأمور ستساعدنا مستقبلاً، إن حدثت، لا سمح الله، كارثة أخرى بهذا الحجم.

ستساعدنا الدكتورة سيما سمار في ذلك ولنبدأ ببعض العواقب الإنسانية لما هو بالطبع مشكلة ضخمة.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

الدكتورة سيما سمار رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

(الأصل بالإنكليزية)

أظن أن العنف يسبب الكثير من الكوارث الإنسانية ولكنه يؤثر أكثر في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة وأظن أن العنف يؤدي إلى انتهاك عدد كبير من حقوق الإنسان ومن حقوق الإنسان الأساسية. فإذا نظرنا إلى هذه الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة وحق الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والمياه النظيفة، والمأوى، كل هذه الحقوق تنتهك في حالات العنف. وقد يكون هنالك نزاع أو عنف داخل جماعات محلية، أو هجمات انتحارية كالتي نواجهها للأسف هذه الأيام. ولهذا أعتقد أن كل انتهاك لحقوق الإنسان يسبب الكثير من الكوارث الإنسانية. أظن أن العنف هو كارثة إنسانية من صنع الإنسان، لذا أرى أن علينا أن نسعى إلى الحلول دون وقوع أي نوع من العنف داخل المجتمعات المحلية.

وكما ذكرته، يمكن أن يكون هذا العنف نزاعاً مسلحاً أو عنفاً داخل المجتمع المحلي في شكل أعمال العصابات أو الاغتصاب الذي تمارسه هذه العصابات. وقد يكون هجوماً انتحارياً كالذي نواجهه هذه الأيام في بعض البلدان. إن العنف يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية ويتسبب في عدد كبير من الكوارث الإنسانية. فإذا نظرت مثلاً إلى المجال المهني مثل إتاحة فرص العمل في منطقة نزاع كما هو الحال في أفغانستان مثلاً. فالشباب في أفغانستان الذين لا يستطيعون اختيار المهنة التي يريدونها لأنهم لا يملكون فرص عمل كثيرة أو لديهم وظيفة لا يرغبون فيها، يتوجهون نحو زراعة الخشخاش أو الأفيون أو ينضمون إلى صفوف الجماعات المسلحة ويشاركون في هذا العنف الذي يتسبب في العديد من الكوارث الإنسانية.

أظن أن كل فرد في المجتمعات المحلية يتأثر من العنف. إذا نظرتم إلى الأطفال وهم مستقبل الإنسانية ومستقبل المجتمع، فهذا العنف له آثار كبيرة عليهم، ويقلص من فرص حصولهم على التعليم، وعلى الغذاء والرعاية الصحية، ويفرض القيود على كل تحركاتهم. أما إذا نظرتم إلى

شكراً لكما لاطلاعنا على بعض الدروس المستخلصة. أعلم أننا نحب جميعاً التصور بأننا أفضل مجتمع وأفضل حكومة ولكن من المهم أن نعرف أن الناس تستفيد من تجاربها. لقد ذكر الصليب الأحمر الأمريكي السكان المستضعفين، وهذا شيء يجب أن نتذكره الجمعيات الوطنية والحكومات، كيف يمكن الوصول إلى الأشخاص الأكثر استضعافاً في أوقات الأزمات؟ وهذا الشيء الآخر المهم: إذا كنت لا تعرف فعلاً ماذا قد يصيبك في المستقبل، وأن المنازل لم يكن لبنى في بعض المناطق، عليك أن تتوقع ما لا يمكن توقعه. فشكراً لكل هذه الدروس. وشكراً أيضاً للدكتور هان الذي شاطرنا أفكاره ووجهة نظره.

حلقة النقاش: العنف في المناطق الحضرية

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

سننتقل الآن إلى التحدي الرابع في نقاشنا وهو العنف الحضاري. لأول مرة في التاريخ الآن، يعيش أكثر من 50% من سكان العالم في المناطق الحضرية. وهذا بالطبع، كما نعلمه جميعاً، يوفر امتيازات كبيرة لكنه يتضمن أيضاً مساوئ كثيرة منها الفقر المتنامي، والتهميش، والعنف، والتعرض للأخطار. ولن نركز الآن على النزاعات المسلحة الجارية هناك، بالرغم من وجود بعض مظاهر العنف في المدن الكبيرة في أثناء النزاعات المسلحة ولكن على العنف داخل المجتمعات المحلية. وأود الآن أن أقتبس مما تقولون عن المهمة التي تضطلعون بها. فالنص الذي تصفون فيه مهمتكم يتكلم عن وجوب « تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت ». وقبل أن أحضر إلى هنا، اطلعت على الأخبار العالمية فكان هناك عنف في مباريات كرة القدم في البرازيل، وأعمال عنف من جديد في فرنسا. دعونا إذاً نلقي نظرة على ظاهرة العنف في المدن.

كل أنحاء العالم ومساعدة كل المعوزين. وأظن أن ما يقرره المجتمع الدولي من نسبة الدخل التي يجب أن تخصص للحد من الفقر أمر مهم. وأن تحسين الحصول على الرعاية الصحية وخاصة الصحة الوقائية أمر أساسي للتخفيف من الفقر في كل البلدان. ولهذا أظن أن تحقيق ذلك هو من مسؤولية الجميع.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بالطبع بتحقيق التنمية والأمن. فبدون أمن لا وجود للتنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يكون هنالك أمن دائم. وغياب الأمن يسبب بالطبع الكثير من العنف ولذا أظن أنهما مترابطان وعلى الجميع وخاصة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر السعي إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تجنب حدوث العنف داخل المجتمع. فهي تستطيع أن تساهم في التخفيف من الفقر وتستطيع بالطبع مساعدة هؤلاء الذين نزحوا بسبب نزاع أو حالة من العنف، ومساعدة اللاجئين. وهذا عبء كبير تتحمله اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن العنف أو الكوارث الإنسانية كبيرة إلى حد أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يستطيعان مواجهتها وحدهما. لهذا علينا مساندتهما، وعلى الجميع الالتزام بتقديم هذا الدعم والسعي إلى التخفيف من العنف في كل أنحاء العالم. ولئن كل شيء يتحول اليوم إلى ظاهرة «معلومة»، فإذا حدث عنف في جزء من العالم، سيصل إلى جزء آخر منه. وهاهي مرة أخرى قضية تعني الإنسانية جمعاء ونحن مسؤولون عنها وعلينا معالجتها.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً. أتصور أن السيد ماواندا لديه بعض الأفكار تتعلق بالشباب. أي أن مشكلة العنف الحضري إحدى المشاكل الكبيرة، ومشكلة عصابات الشباب والشباب الذين تجذبهم إمكانيات العمل في هذه الأوساط. التطوع نفسه يقود إلى الالتزام المدني. فهل هنالك مجالات محددة يعمل فيها الشباب من أجل مواجهة الأوضاع وأين يمكنهم أن يحققوا المزيد؟

النساء فتلاحظون كيف يقيد العنف حركتهن وكيف يعيق حصولهن على الرعاية الصحية وعلى التعليم.، فيما يؤدي بدوره الافتقار إلى التعليم إلى المزيد من العنف. فكل فرد في المجتمع يتأثر بالعنف ونحن مسؤولون جميعاً وعلينا الالتزام بالعمل على التخفيف من العنف.

أعتقد أن الوقاية من العنف تبقى أقل كلفة من التدخل لوقف العنف وهذه هي الفكرة التي ندافع عنها. كل فرد لديه واجب ولديه مسؤولية في السعي فعلاً إلى منع العنف سواء أكان نزاعاً دولياً أو وطنياً، أم كان مشكلة قبلية أو حدث داخل المجتمع أو داخل جماعة محلية معينة أو عصابة داخل المجتمع.

أظن أن المشكلة تأتي من عدم المساواة ومن العجز عن الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. الفقر يتسبب في الكثير من العنف، والعنف والفقر هما في اعتقادي مترابطان، ولهذا يمكن أن تساهم إزالة الفقر في منع الكثير من أعمال العنف. وأعتقد أن التحرر من الفقر والتحرر من العنف هما من حقوق الإنسان الأساسية. علينا جميعاً أن نحترم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية إذا أردنا فعلاً عالماً أفضل وتغييراً نحو الأفضل.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لقد أشرت إلى الفقر وإلى غياب فرص العمل. هل هناك وسائل أخرى يمكن للناس أن يواجهوا بها مسألة العنف لاسيما الأشخاص الأكثر استضعافاً؟ كيف يمكن تعزيز قدرتهم على المواجهة، كيف يمكن حمايتهم من العيش والخوف يلاحقهم؟

الدكتورة سيما سمار رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

(الأصل بالإنكليزية)

أظن أن إحدى المسائل الرئيسية هي الفقر. فعلى المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة أن تلتزم بالتخفيف من الفقر في

الدكتورة سيما سمار رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

(الأصل بالإنكليزية)

أعرف من تجربتي في بلد يعاني من نزاع طويل، أن لدينا عدداً كبيراً من الشباب ينتقلون إلى المناطق الحضرية أو إلى المدن الكبيرة للبحث عن فرص عمل. ولكن إذا لم يجدوا عملاً، يحاولون بالطبع كسب عيشهم وتأمين حاجات أسرهم، وقد ينضمون للأسف إلى عصابات ويشاركون في أعمال سرقة. ولكن ما هو أهم أن غالبية الشباب ينتقلون إلى المدن بهدف الحصول على فرص للتعليم. أما إذا لم تكن هنالك مرافق كافية لاستيعابهم يحاولون بالطبع إيجاد سبل للعيش. ونظراً إلى وجود المخدرات والعدد الكبير من الأسلحة في هذا المجتمع الذي يشهد نزاعاً طويلاً الأمد، فيمكن أن ينضموا بسهولة إلى جماعات مختلفة للمشاركة في إنتاج المخدرات أو تهريبها، أو ينضموا إلى الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد. ونحن للأسف نعيش في هذا المجتمع وهذه هي المشاكل التي نواجهها. وأظن أن التعليم هو الجانب الأساسي لهذه المشكلة الاجتماعية إذا أردنا أن نخفف من العنف داخل المجتمع وداخل مختلف البلدان في العالم. اعتقد أن علينا أن نهتم بالتعليم ونجد فعلاً السبل للتعايش مع الآخرين وتشجيع المساواة وتأمين تعليم بنوعية جيدة. علينا السعي إلى تحقيق ذلك من أجل تقليص فرص انضمام الشباب إلى هذه الجماعات، وتوفير المزيد من فرص التعليم، وفرص الحصول على وظائف أفضل، والعيش في بيئة أفضل بدلاً من المشاركة في تجارة المخدرات أو في النزاعات المسلحة.

أعتقد أنه بسبب العنف سنشهد المزيد من الهجرة. يعني أن كل الأمور بالطبع مربوطة بالعنف، البيئة والهجرة ومشاكل الصحة. فنرى الأعداد الكبيرة من شبابنا يذهبون إلى باكستان أو إلى إيران من أجل البحث عن فرص عمل ثم نرى ما يواجهون فعلاً من مشاكل وتمييز في هذه الظروف. لهذا أعتقد أن كل الأشياء مربوطة بالعنف وآمل أننا سنتوصل إلى بناء عالم بدون عنف تسود فيه المساواة والعدالة.

السيد ماواندا شابان، عضو لجنة الشباب في جمعية الصليب الأحمر الأوغندي

(الأصل بالإنكليزية)

صحيح أنه حين نتكلم عن العنف، أو حتى عن الهجرة، لا يمكن فصلهما عن الشباب. ولكنني أود أن أنظر خلال دقائق قليلة في أسباب العنف. فالتحدي الأساسي هو بدون شك عدم الاندماج داخل المجتمع. فإذا لم يندمج الشباب، ولم تندمج النساء في المجتمع سواء أكان ذلك في المجال الثقافي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، سيحدث العنف. لهذا أظن أنه يجب إطلاق حملات لكي تندمج مختلف الفئات في المجتمع المحلي، النساء، والشباب، ومختلف الجماعات القبلية، والجماعات الثقافية. وأظن أنه لن يعود بعدها وجود للعنف أبداً. ولكن هذا لا يعني أن الاتحاد الدولي لم يهتم بالموضوع، فالواقع أن الاتحاد واجه هذه المشكلة وحاول معالجتها. فقد اتصلنا مثلاً ببعض الشباب في مدارسهم، صحيح أن الاتحاد الدولي هو منظمة عالمية لكنه يعمل على الصعيد المحلي الضيق. فهناك بعض الأندية في المدارس تقوم بحملات لوقف التسلط والابتزاز في المدارس. ورأينا أيضاً كيف نظم الشباب من جمعيات وطنية مختلفة حملات داخل مجتمعات محلية مختلفة ضد الإقصاء وضد التمييز وغيره. لذا أعتقد أن مسألة العنف يجب أن تعالج من خلال إدماج جميع الفئات في المجتمع.

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لدينا الآن سؤال من جمعية الصليب الأحمر الغاني أرسله أعتقد السيد أندروز فريمبونغ ويسأل فيه: «إلى أي حد تؤثر هجرة الشباب في العنف في المدن إذا كان الشباب ينتقل إلى مجتمعات جديدة ويغير بوضوح تركيبة هذه المجتمعات؟».



السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

دكتور هايمان، السيد ماواندا، دكتورة سيما سمار، دكتور هان، أشكركم جميعاً. وإنني أشعر ببعض الخيبة لأنني لم ألتق أسئلة كثيرة وربما كانت هنالك أسباب كثيرة. لا أعرف إذا كنتم لا تحبون الكنديين أو البي بي سي أو أنكم فقط تشعرون بالتعب. ولكنني آمل أنكم نهلتم على الأقل بعض الأفكار مما قاله المتحدثون. وأظن مما تركوه لدي من انطباع أن ثمة دوراً للحركة تلعبه في جميع هذه المجالات الخطيرة وأن من الأهمية بمكان أن تشارك مختلف مكونات الحركة والمنظمات الدولية والحكومات بالعمل معاً عبر الحدود، أن تعمل داخل بلدانها وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وربما بقي لديكم شعور بأن هناك أشياء كثيرة يجب الاستمرار في مناقشتها. آمل أنكم ستناقشونها في حفل هذا المساء وأتمنى لكم كل التوفيق لدى مناقشتها غداً في المؤتمر. إنني أتطلع إلى مقابلة البعض منكم مرة أخرى في ميدان عمله، وأشكركم جزيل الشكر لوجودكم معنا في هذه الحلقة.

دعوة إلى الحفل الذي نظمه مجلس الاتحاد السويسري
وسلطات جمهورية وكانتون جنيف ومدينة جنيف

سعادة السيد بليز غودي

(الأصل بالإنكليزية)

المندوبون الأفاضل، سيداتي سادتي، باسم مجلس الاتحاد السويسري وباسم مجلس الدولة في جمهورية وكانتون جنيف والمجلس الإداري لمدينة جنيف، يسرني أن أدعوكم جميعاً إلى حفل طعام سويسري تقليدي. يقام الحفل الآن بعد اختتام هذه الجلسة في صالة استقبال مركز المؤتمرات. أشكركم على حضوركم هذا الحفل. شكراً

السيدة ليز دوسيت المذيعة التلفزيونية والمراسلة في إذاعة البي بي سي البريطانية

(الأصل بالإنكليزية)

لا شك أن هذه الأمنية هي أمنية الجميع. قبل أن تغادر دكتور هان، هل لديك ملاحظات أخيرة عن الطريقة التي يمكن لمختلف مكونات الحركة من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وأيضاً الحكومات أن تعمل معاً لمواجهة هذه المسائل الضخمة.

الدكتور هان سيونغ -سو المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتغير المناخ

(الأصل بالإنكليزية)

ينبغي ألا يدرج فقط تغير المناخ في التخطيط للسياسات الوطنية بل يجب أن تدرج جميع المسائل الأخرى كذلك. صحيح أن هنالك إهمالاً لبعض القطاعات ولكن أعتقد أن وجود خطط وطنية شاملة تترافق مع مستوى معين من التنفيذ على الصعيد العالمي، سيساعد بالتأكيد على حل بعض المشاكل.

الدكتور دافيد هايمان نائب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

(الأصل بالإنكليزية)

تعرفين ليز أن فيروساً جديداً وهو فيروس السارس SARS قد فتك بالسكان عام 2003 وانتشر عبر مختلف أنحاء العالم. وجرت حينها تعبئة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتكون على أهبة الاستعداد في حال أدى ذلك إلى وباء واسع الانتشار. وها نحن نواجه اليوم تهديداً جديداً، هو خطر انتشار وباء الإنفلونزا. وسيكون دور جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالغ الأهمية إذا ما تطور هذا الوباء أو بالأحرى عندما سيتطور. ولهذا نحن بحاجة إلى هذه الجمعيات لمساعدتنا على التأهب لأي حدث يمكن أن يقع. وقد يفاجئنا ويتسبب في وباء كبير.





6.4 الجلسة العامة الثانية

الثلاثاء 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة التاسعة والنصف صباحاً

1-6-4 برنامج المؤتمر (تابع): ورش العمل،
والأحداث المنظمة على هامش
المؤتمر، والتعهدات، وإجراءات انتخاب
أعضاء اللجنة الدائمة

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أصحاب السعادة، أصدقائي وزملائي الأعزاء من الصليب
الأحمر والهلال الأحمر،

مرحباً بكم من جديد في المؤتمر ومرحباً بكم في جلستنا
العامة الثانية. بعد حلقة النقاش المفيدة جداً التي جرت
مساء أمس، آمل أن تكونوا جميعاً مستعدين لجلسة
النقاش العام حول مستقبل التحديات الإنسانية. قبل أن نبدأ
بهذا النقاش، لدينا تقرير عن حلقة نقاش أمس ولكن قبل
ذلك، سيقدم لنا السفير ستيفان هوسي أمين عام المؤتمر
معلومات عن ورش العمل والأحداث المنظمة على هامش
المؤتمر وإجراءات تقديم التعهدات، وأيضاً وباختصار
معلومات عن انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة.

سعادة السفير ستيفان هوسي أمين عام المؤتمر

(الأصل بالفرنسية)

أصحاب السعادة، سيداتي سادتي،

سأقدم لكم بعض الجوانب المتعلقة بالأحداث المنظمة
على هامش المؤتمر. وقبل ذلك اسمحوا لي أن أذكركم
بان قائمة المتحدثين لا تزال مفتوحة حتى الساعة الحادية
عشر ظهراً.

تتعد بموازة المؤتمر ثلاث عشرة ورشة عمل مساء الأربعاء
وصباح الخميس. ويمكن أن تعودوا لذلك إلى البرنامج
الموزع عليكم. وستوفر هذه اللقاءات غير الرسمية فرصة
أخرى لبحث مسائل مختلفة تتعلق بموضوع المؤتمر
وتبادل الآراء بهذا الشأن. ولا تشكل ورش العمل جزءاً
رسمياً من المؤتمر وبالتالي لا يطلب منها اتخاذ القرارات أو
التوصل إلى توافق للآراء. إلا إنه سيقدم تقرير مختصر عنها
في الجلسة العامة الأخيرة يوم الجمعة من هذا الأسبوع.

وتنظم أيضاً، إضافة إلى ورش العمل، أحداث أخرى على
هامش البرنامج الرسمي للمؤتمر تأخذ شكل الندوات
الإعلامية. ويتم خلالها عرض مشاريع أو مجموعة من
الممارسات ذات الصلة بمواضيع المؤتمر وأهدافه.

ويشجع المشاركون في المؤتمر، كما حدث قبل أربع
سنوات، على تقديم تعهدات طوعية للفترة ما بين 2008
و2011، فردياً أو شراكة مع أطراف أخرى. وتجدر
استمارات تسجيل التعهدات خلال أوقات عمل المؤتمر
على طاولة إلى يسار هذه القاعة. وسيقدم في الجلسة العامة
من صباح يوم الجمعة عرض عام عن التعهدات التي تقدم
بها المشاركون.

أود أيضاً أطلعكم على بعض المعلومات المتعلقة بإجراءات
انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. لقد تسلمت جميع الوفود
مع الدعوات إلى المؤتمر، مذكرة توضيحية عن إجراءات
انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة وشروط الانتخاب. وتنص
المادة 21 من النظام الداخلي للحركة الدولية للصليب
الأحمر والهلال الأحمر على إجراءات الانتخاب. وقد
وزعت هذه النصوص مع وثائق المؤتمر الأخرى. وتجدر
الإشارة إلى أن معلومات مفصلة عن الترشيحات المسلمة
حتى اليوم متوفرة على موقع اللجنة الدائمة على شبكة
الانترنت. بيد أن من الممكن تسلم ترشيحات جديدة
اليوم حتى الساعة الثانية بعد الظهر أي 48 ساعة قبل
افتتاح الجلسة التي سيجري فيها الانتخاب. ويجب أن
تصل جميع الترشيحات إلى مكتب المؤتمر في ظرف
مغلق، وأن يكون المرشحون أعضاء في جمعيات وطنية.

4-6-2 العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)

ملخص لحلقة النقاش

سعادة السفير إيشيرو فوجيزاكي مقرر المؤتمر

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، سيداتي سادتي،

إنه لشرف عظيم لي أن انتخب مقررًا لهذا المؤتمر العظيم. ولكن هذا الشرف يترافق دائماً بالمسؤولية، مسؤولية الحياد وعدم التحيز. وأعدكم أنني سأفي بهذه المسؤولية. أما تقاريرتي فستكون مختصرة وبالتالي لن أذكر كل المداخلات بل سأركز على الخطوط الرئيسية. والآن عليّ أن أقدم تقريراً عن حلقة النقاش التي جرت مساء أمس. والتقرير عن حلقة نقاش ليس بالسهل لأن الجميع تقريباً شارك فيه ولكنني سأحاول. اطمئنوا لن أتابع بالفرنسية التي لا أجيدها فعلاً وسأتابع في لغة دولية أخرى، ماذا عن اليابانية؟ للأسف إنها ليست من اللغات الخمس التي ذكرتتها الرئيسة. إذًا بالإنكليزية.

(الأصل بالإنكليزية)

كانت حلقة النقاش أول محاولة من هذا النوع في التاريخ الطويل لمؤتمرات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد استجابت لتوقعاتنا بل ذهبت حتى إلى أبعد منها. وكان الأمر مشجعاً والفضل يعود إلى مستوى المناقشات وتنوعها. كما أن المنسقة السيد ليز دوسيت كانت أيضاً بارعة ومندفعة. وقد أظهر النقاش أن اختيار موضوع المؤتمر كان موفقاً. وتبين باختصار أن أهم التحديات تتعلق بالفعل بأربعة مواضيع. كما اتضح أن من غير الممكن لبلد واحد أو جمعية وطنية واحدة مواجهة هذه التحديات، وأن من الضروري أن تبذل جهود مشتركة ومتفق عليها. سأقدم بإيجاز بعض النقاط الأساسية.

أكد الدكتور هايمان من منظمة الصحة العالمية أن 15 مليون شخص يموتون سنوياً من أمراض معدية. وذكر عدة حالات لعب فيها الصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً رئيسياً في أوقات حاسمة كانت تتعرض فيها أنظمة الصحة المحلية للخطر. وأعرب بصورة خاصة عن إعجابه الشديد

وأتمنى أن تتذكروا لدى عملية التصويت نص المادة 21 من النظام الداخلي الذي ذكرته سابقاً والذي يطلب أن تؤخذ في الاعتبار الصفات الشخصية للمرشحين ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وتجدون في اللعب البريدية، قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من موعد الانتخابات ملفاً يتضمن أسماء المرشحين والسيرة الذاتية لكل منهم، واستمارة توكيل يملؤها رئيس الوفد في حالة عدم وجوده أثناء عملية التصويت ويخوّل فيها عضواً معيناً من وفده الاشتراك فيها. ويعقد اليوم اجتماع غير رسمي لتقديم المرشحين في الساعة السادسة مساءً في مركز المؤتمرات، القاعة ألف. أما الانتخاب فيجري هذا الخميس خلال الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر. ولهذا نطلب من جميع الوفود أن تكون حاضرة يوم الخميس في الساعة الثانية بعد الظهر تماماً لمناداة أسماء الأعضاء والبدء بعملية الاقتراع. وإذا كان عدد المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول أقل من خمسة، تنظم دورة اقتراع ثانية في اليوم نفسه، أو يوم الجمعة الساعة التاسعة صباحاً إذا لم تكن الدورة الأولى قد انتهت في الوقت المحدد.

وأود أخيراً تذكيركم بأن الوثائق التي ترغبون في توزيعها يجب أن تقدم أولاً إلى مكتب المؤتمر للموافقة، وأن توزيع الوثائق على الطاولة خلال الجلسات العامة مخصص للوثائق الرسمية. وبما أن المواد الدعائية المتعلقة بانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة قد وضعت على الطاولة في الجلسة العامة، سنسمح بصورة استثنائية أن يقدم المرشحون الآخرون طلباً بهذا الخصوص لدى الأمين العام. وشكراً.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً سيد هوسي لهذه التوضيحات. وسنبداً بعملنا هادفين إلى إنجاح هذا المؤتمر كما نرغب جميعاً في ذلك.

سيداتي سادتي، نود الآن الاطلاع على تقرير حلقة النقاش التي جرت مساء أمس. ليتفضل سعادة السفير إيشيرو فوجيزاكي مقرر المؤتمر.

وكنا نحول أنظارنا لكي لا تشير المنسقة إلينا.

ورأى أيضاً البعض أن الحلقة كانت ستكون أكثر إفادة لو جرى المزيد من النقاش في ما بين المتحدثين أنفسهم. ولكن الحق يقال أن المنسقة حفزت بهذا النهج نقاشنا وجعلته أكثر حيوية وممتعة لنا.

وتأكدت، عبر دورات الأسئلة والأجوبة، ضرورة تعزيز التعاون عبر الحدود بين الجمعيات الوطنية. وعرضت تجارب شخصية قيّمة. وفي النهاية، دعوني أقدم بعض الملاحظات. أشارت المواضيع التي ناقشناها إلى أهمية الخيال، فإذا استخدمنا خيالنا نستطيع تحضير أنفسنا على ألا نفاجأ بالأحداث، ونستطيع أن نبدي اهتماماً أكبر بمعاناة الآخرين، وأن نكون أكثر تسامحاً مع الآخرين، وندرك أن كل الناس بحاجة إلى الأمل.

ما يمكن أن ينجز عملياً هو تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية أي الحكومات والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المعنية. ويقدر أن تكون الحكومات قد وضعت خططاً متكاملة لمواجهة هذه المشاكل المترابطة؛ وينتظر من البلدان المتقدمة بصورة خاصة أن تعزز تعاونها. كما ينتظر من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تلعب دوراً أكبر في بناء قدرات الشباب في أي من هذه المجالات. وأخيراً، أسمح لنفسي التوصية بأن يتكرر عقد مثل هذه الندوات خلال المؤتمر الواحد والثلاثين. فالأمر يستحق مثل هذا القرار. وأود تقديم الشكر إلى السيدة توفولا من الاتحاد الدولي، والسيدة هاروف تافل والسيد فرانسوا بونيون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمساعدتي في إعداد هذا التقرير. شكراً سيدتي الرئيسة.

مناقشة عامة عن إقامة الشراكات لمواجهة الآثار الإنسانية التي يخلفها التدهور البيئي، والهجرة الدولية، والعنف في المناطق الحضرية، والأمراض الناشئة والأمراض المتجددة

بالمتمطوعين. إلا أنه أشار إلى الثغرات التي لا تزال موجودة وأن من الضروري أن يرسخ تعاون فعال بين الجمعيات الوطنية والحكومات وغيرها من المؤسسات.

وشددت السيدة نديورو نديياري من منظمة الهجرة العالمية على ما تتطلبه الهجرة من مقاربة شاملة تتجاوز الأنظمة القائمة. كما أشادت بأهمية التعاون بين منظمة الهجرة العالمية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقالت أن قوة الجمعيات الوطنية تكمن في دورها المساعد للحكومات وفي محافظتها في الوقت نفسه على استقلالية تامة. وقالت أنه لا يزال على المجتمع الدولي بذل الكثير من الجهود وأن من المؤسف ألا يكون أي بلد متقدم قد صدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأكدت أن تولي الصليب الأحمر والهلال الأحمر بناء قدرات الشباب أمر أساسي.

أما الدكتور هان سيونغ -سو المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فأكد أن تغير المناخ هو قضية أمنية كذلك. ولم يعد منطق ما يسمى «البقاء على ما نحن عليه» يجدي نفعاً. فمن الملح أن نبدأ بالتفاوض حول بروتوكول جديد ذلك أن بروتوكول كيوتو ينتهي عام 2012. وستبدأ المفاوضات الأسبوع القادم في بالي. واقترح أن يقيم تعاون وثيق بين حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمم المتحدة وأن هذا الأمر ضرورة ملحة.

وعرضت لنا السيدة سيما سمار ما اكتسبته من خبرات في مجال العنف الحضري استناداً إلى تجربتها الشخصية في بلدها أفغانستان الذي يعيش في دوامة الحرب. فالعنف له آثار مدمرة على حقوق الإنسان وكرامته. وأكدت السيدة سمار أن الفقر وعدم وجود فرص العمل هما مرقدا للعنف. ودعت إلى المزيد من الالتزام نحو معالجة هذه القضايا لاسيما من جانب البلدان المتقدمة.

وساهم السيد ماواندا شابان من جمعية الصليب الأحمر الأوغندي في النقاش باعتباره ممثلاً للجيل الجديد. وقال أن الشباب قلق بشأن المستقبل ومستعد للانخراط في تعزيز الوعي. وشدد أيضاً على ضرورة المزيد من الاندماج وأن الاتحاد الدولي يعمل في هذا الاتجاه.

وكان هنالك احترام للفرات المحددة للكلام أثناء المناقشة. وقد استعاد بعضنا ذكريات أيام الدراسة حين كانت المعلمة تلتفت حولها لتشير إلى أحد التلامذة بالإجابة عن سؤالها،

السيدة مانديسا كلاكو - ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً سعادة السفير. الآن وصلنا إلى هذه المرحلة التي سنفتح فيها النقاش. فأعلن النقاش العام مفتوحاً وسأقدم بعض الملاحظات لمساعدتنا على البقاء ضمن حدود معينة أثناء النقاش.

إنني أدعو جميع المتحدثين إلى التقيّد بدقة بالوقت المحدد لهم. فستكون هناك ساعة على شاشة الفيديو تساعدكم على التحكم بأنفسكم بالوقت المتاح لكم وتسجل المدة التي استغرق فيها كلامكم.

اسمحوا لي أيضاً أن ألفت انتباه المراقبين الذين ترد أسماؤهم على قائمة المتحدثين إلى ما يلي: قبل خمس دقائق تقريباً من حلول وقت كلمتكم، يرجى أن تتوجهوا إلى الصف الأخير من الجزء الأعلى من القاعة حيث حجزت لكم مقاعد تتكلمون منها. أرجو من جميع المراقبين تسجيل ذلك. توفيراً للوقت، وقبل خمس دقائق تقريباً من حلول الموعد المحدد لكم للكلام، يرجى منكم التوجه إلى الصف الخلفي في آخر القاعة.

والجدير بالذكر أن بإمكانكم توزيع نص كلمتكم على المشاركين بوضع النسخ اللازمة على الطاولة المخصصة لهذا الغرض. وتسهيلاً لعملية الترجمة، نرجوكم تقديم نسخة مكتوبة من كلمتكم لدى المكتب الموجود في الطرف الآخر على يساري في هذه القاعة.

وأود أخيراً التأكيد مرة أخرى على وجوب الامتثال التام للوفود في تصريحاتهم لأحكام المادة 11-4 من النظام الأساسي للحركة التي تنص على ما يلي: «على جميع المشاركين في المؤتمر الدولي أن يحترموا المبادئ الأساسية، ويجب أن تكون جميع الوثائق المقدمة متماشية وهذه المبادئ. ولكي تحظى مداوالات المؤتمر الدولي بثقة الجميع، يتعين على الرئيس وأي عضو منتخب في هيئة المكتب يكون مسؤولاً عن تسيير أعمال المؤتمر، ضمان ألا يدخل أي متحدث، في أي وقت من الأوقات، في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي». والآن سيكون أول وفد أعطيه الكلام وفد حكومة البرتغال. تفضل سيدي.

السيد أوغستوس سانتوس سيلفا، وزير الشؤون البرلمانية، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد تبنت أيضاً هذا الإعلان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكذلك بلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجبل الأسود، وصربيا، فضلاً عن جمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا. إن الاتحاد الدولي تواق للعمل معكم ومع جميع الوفود الحاضرة بطريقة بناءة. وإننا واثقون أننا سنتمكن سوياً من تحقيق نتائج إيجابية في هذا المؤتمر.

لقد جاء الموضوع الأساسي لهذه الدورة مناسباً حقاً ذلك أننا جميعاً معنيون بآثار تغير المناخ، وتحلل الموارد الطبيعية، والهجرة الدولية، والتحديات في مجال الصحة. وهذا ما يقودنا إلى شعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية وكيف يشكل العمل المتبادل، والتنسيق وتقاسم المسؤوليات الوسيلة الوحيدة لمواجهة التحديات الجديدة. فحالات الطوارئ العالمية النطاق تتطلب مواجهة جماعية عالمية النطاق.

لقد بدأت ترتفع في الأعوام القليلة الماضية وتيرة الكوارث الطبيعية وحدتها ونجد التقديرات الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تبين للأسف أن هذا الاتجاه سيستمر. ولهذا نؤكد من جديد أهمية تنفيذ إطار عمل هيوغو واستراتيجيات التأهب التي وضعها، وناشد جميع الأطراف المعنية تنسيق الجهود المبذولة بهذا الخصوص في المقرات الرئيسية وعلى الصعيد الميداني.

الهجرة الدولية هي أيضاً أولوية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. نشعر بالقلق إزاء النزوح القسري ونعتقد أن على الحركة أن تواصل لعب الدور المركزي في مواجهة الآثار الإنسانية لهذه الظاهرة.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن العنف الحضري سبب رئيسي في معاناة الإنسان في كل أنحاء العالم. ومع إقرارنا بأن المسؤولية الأولى لتأمين العناية المناسبة وتقديم الدعم إلى ضحايا العنف تقع على عاتق الدولة، يود الاتحاد الأوروبي التركيز على أهمية برامج الوقاية من العنف التي تأخذ في الاعتبار تعبئة المجتمعات المحلية مع احترام

المسلحة مهما كان نوعها. وندعو جميع المشاركين في هذا المؤتمر أن ينقلوا رسالة واضحة تكرر أهمية الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته في حالات النزاعات المسلحة وأهمية القانون الدولي الإنساني لتحقيق هذا الهدف. ويأتي التوافق في الآراء الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي بشأن المساعدات الإنسانية ليؤكد من جديد المبادئ الأساسية من الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال باعتبارها الركيزة الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية وكذلك ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين وكفالة احترامها.

ويعيد الاتحاد الأوروبي أيضاً التأكيد بأن الإرهاب لا يزال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين ويجب إدانته عالمياً. إلا أن المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب يجب أن تتم مع احترام سيادة القانون وبالتوافق التام مع القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني كلما وجب تطبيقها.

قدم الاتحاد الأوروبي أربعة تعهدات في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين وأذكر بها: توعية الجمهور في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، ودعم المحكمة الجنائية الدولية، ونشر احترام القانون الدولي الإنساني في عمليات حفظ السلام، وتشجيع التصديق المبكر على البروتوكول المتعلق ببقايا الحرب من المتفجرات وتنفيذه. كما قدمنا تقريراً عن الأنشطة التي نفذت خلال السنوات الأربع الأخيرة، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من التوضيح إلى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ويسرنا أن نطلع بالطبع على تعليقاتها بهذا الشأن.

والآن يسعدنا أن نسجل تعهدات جديدة ونقدم بالتالي التعهدات السبعة التالية: دعم نشر القانون الدولي الإنساني لدى الجمهور عموماً ودعم التدريب، تشجيع التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني وتطبيقه، احترام الإجراءات الأساسية والضمانات الأخرى المتعلقة بالأشخاص المحتجزين في علاقة بنزاع مسلح، الترويج لتدويل المعايير المحددة لتصدير الأسلحة، معالجة الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية التي تسبب للمدنيين أضراراً غير مقبولة، دعم المبادئ التوجيهية من أجل التيسير والتنظيم على الصعيد المحلي للإغاثة الدولية للكوارث وعمليات الانتعاش الأولية وأخيراً دعم الشراكات مع الجمعيات الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

التنوع كمبدأ أساسي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمعالجة هذه المسألة المهمة.

هذا وبالرغم من الجهود والموارد المتزايدة، يستمر عدد المصابين بفيروس ومرض الإيدز، وداء الملاريا ومرض السل بالارتفاع. ويموت من هذه الأمراض الثلاثة أكثر من 6 ملايين شخص في العالم كل سنة. ويسر الاتحاد الأوروبي رؤية عزم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مساعدة الذين يحتاجون إلى العون لاسيما في البلدان التي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية. وسواصل دعم الجهود الدولية المنسقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحركة في مواجهة هذا التحدي الهائل.

لقد تزايد خلال الأعوام الماضية عدد البلدان المتضررة من النزاعات وازداد تعقيد هذه النزاعات الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للعمل الإنساني في الميدان. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء غياب الأمن بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني ومنهم العاملون في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو يكرر ضرورة التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات الإنسانية.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد وبقوة الأهمية الدائمة للقانون الدولي الإنساني وواجب جميع الأطراف المعنية احترامه في كل النزاعات الدولية منها وغير الدولية، وفي حالات الاحتلال الناجمة عن نزاع مسلح. ولهذا السبب اعتمد الاتحاد الأوروبي في العام 2005 المبادئ التوجيهية لتشجيع الامتثال للقانون الدولي الإنساني. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو وضع أدوات عملية للاتحاد الأوروبي ومؤسساته وهيئاته لاستخدامها في الترويج للامتثال للقانون الدولي الإنساني. وهي تبرز التزام الاتحاد الأوروبي بالترويج لمثل هذا الامتثال بطريقة واضحة ومتسقة، وتتوجه إلى جميع الذين يتخذون القرارات ضمن إطار الاتحاد الأوروبي. وتهدف أيضاً إلى معالجة مسألة الامتثال للقانون الدولي الإنساني من جانب الدول الأخرى ومن جانب أطراف فاعلة من غير الدول تعمل داخل هذه الدول.

وأصل الآن إلى الملاحظات الختامية. لا يزال القانون الدولي الإنساني يقدم حماية أساسية لضحايا النزاعات

وقد تبين، في الجهود التي بذلتها السلطات الرسمية لتقديم المساعدة الملائمة للاجئين والنازحين خلال فترة نزوحهم الطويلة، أن الصليب الأحمر الصربي هو شريك يمكن الاعتماد عليه.

إن حكومة جمهورية صربيا تبذل جهوداً مضنية في المفاوضات الجارية بخصوص الوضع المستقبلي لكوسوفو وميتوهيا. وإذا تأخذ في الاعتبار التحديات الإنسانية التي يمكن أن تترتب على أي قرار من جانب واحد، تتبنى موقفاً حازماً يقضي بأن من الممكن ومن الضروري التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات وبدون فرض آجال مصطنعة.

ويأتي دور الصليب الأحمر الصربي في هذا السياق بالغ الأهمية في ما يتعلق بالبحث عن الأشخاص المفقودين وتقديم المعلومات إلى أسر ضحايا النزاعات المسلحة وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين. ويضطلع الصليب الأحمر الصربي بهذه المهمات نيابة عن الحكومة ومن أجلها ومع سلطاتها العامة التي تعمل معها.

وبناء على ذلك، أود أن أعلمكم بأن جمهورية صربيا والجمعية الوطنية للصليب الأحمر الصربي اتحدتا في تقديم التعهد لإعادة الروابط العائلية. وثمة تعهد آخر قدمته في هذا المؤتمر جمهورية صربيا مع الصليب الأحمر الصربي معاً يتعلق بمشكلة الذخائر العنقودية والمساهمة في إيجاد وسيلة لحظر استخدام هذا النوع من الذخائر الذي يلحق الضرر بالسكان المدنيين قبل غيرهم وخاصة الأطفال من بينهم.

وأود بصفتي ممثلاً لدولة هي طرف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، أن أشير إلى دور الصليب الأحمر الصربي الذي لا بديل له في مجال نشر القانون الدولي الإنساني. إضافة إلى ذلك، هنالك أيضاً مجالات أخرى عديدة للتعاون بين السلطات المختصة في جمهورية صربيا والصليب الأحمر الصربي، مثل الصحة ومساعدات الطوارئ، والتبرع بالدم وما إلى ذلك.

هذا واكتسب الصليب الأحمر الصربي، في مناسبات عدة، اعترافاً دولياً بعمله في هذا المجال. كما اضطلع بدور نشط في عمليات عديدة متعلقة بكوارث طبيعية وحوادث أخرى داخل البلد وفي دول أخرى عبر شراكات مع جمعيات وطنية أخرى للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن الصليب الأحمر الصربي هو من أقدم الجمعيات الوطنية

وتطمح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهود المشتركة مع كل الحكومات والمنظمات الدولية والجمعيات الوطنية في روح من الشراكة الحقيقية وتحقيقاً لتحسين حماية السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة. إن الحياد والإنسانية وعدم التحيز والاستقلال هي المبادئ الملائمة للمساعدة الإنسانية.

سعادة السيد رادوجكو بوغوييفيك، وزير الخارجية، صربيا

(الأصل بالإنكليزية)

لقد انضم وفد جمهورية صربيا إلى كلمة الاتحاد الأوروبي، ولذلك ستركز ملاحظاتي المتعلقة بأحد مواضيع النقاش، على التعاون بين سلطات الرسمية لحكومة جمهورية صربيا وجمعية الصليب الأحمر الصربي.

لا بد من التذكير بأن جمهورية صربيا واجهت خلال السنوات الأخيرة نزاعات مسلحة في البلدان المجاورة كما داخل أراضيها، ولهذا يبدو من الأهمية بمكان أن تقدم إلى الناس في الوقت المناسب المساعدة الإنسانية اللازمة.

منذ العام 1990، استقبلت جمهورية صربيا أكثر من نصف مليون لاجئ. وقد انخفض هذا العدد إلى مائة ألف يعيشون في صربيا اليوم نتيجة عملية اندماج محلي وكذلك عودة البعض إلى بلدانهم. وستستمر جمهورية صربيا كما فعلته في الماضي، في العمل الحثيث لتنفيذ كامل لإعلان سرييفو الموقع عام 2005. ولكن كان من المفترض أن تنتهي هذه العملية في أواخر العام 2006، إلا أنها للأسف لم تستكمل بعد.

من جهة أخرى، لا يسعني إلا أن أؤكد بحزن وقلق أن عدد النازحين إلى داخل البلاد الذين أرغموا على مغادرة صربيا ومقاطعتي كوسوفو وميتوهيا عام 1999 لم يتغير حتى اليوم. وتقدم جمهورية صربيا منذ ثمانية أعوام المأوى إلى 210 000 نازح من المقاطعة، وإلى 20 000 شخص داخل المقاطعة نفسها. وما يشير قلقنا بصورة خاصة أنه وبالرغم من الوجود الدولي الطويل هناك منذ أكثر من ثمانية أعوام، لم يعد إلى كوسوفو وميتوهيا أكثر من عشرة آلاف شخص وهو عدد متواضع مقارنة بالعدد الإجمالي للنازحين.



للمشاكل الإنسانية التي يواجهها المهاجرون وتأمين حماية حقوقهم.

أما التخفيف من استضعاف السكان أمام تأثيرات الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، وانعدام الأمن الغذائي، والأمراض، فهو أولوية في أفريقيا. وتشكل التحديات البيئية مثل مشكلة التصحر وتدهور حالة الأراضي إضافة إلى الكوارث الطبيعية وتغير المناخ تهديداً لسبل كسب العيش في أفريقيا وخطراً على التقدم الاجتماعي الاقتصادي للقارة وعلى نظمها البيئية الإيكولوجية. ويرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطاً مباشراً بعدد من الأسباب الأساسية منها التدهور البيئي والأمراض والنزاعات المسلحة. وبالرغم من النجاحات المسجلة، يستمر انتشار أمراض مثل مرض الإيدز والسل والملاريا في الفتك بالقارة الأفريقية.

إن جميع التحديات التي طرحت أمامنا تتطلب تكثيف الشراكات وإعادة إحياء الجهود المشتركة بين الحكومات والجمعيات الوطنية ومع مؤسسات ومنظمات أخرى. ويجب في التعامل مع هذه التحديات أن تؤخذ في الاعتبار القدرات المختلفة للدول والجمعيات الوطنية. ولهذا نكرر القول بأهمية تعبئة الموارد الدولية المالية والتقنية اللازمة، إضافة إلى بناء القدرات المحلية من أجل مواجهة التحديات الإنسانية لاسيما في البلدان الأفريقية.

وأود انتهاز الفرصة للتعبير عن تقدير المجموعة الأفريقية للجهود الدائمة والحيثية التي تبذلها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي من أجل تحسين أوضاع الناس المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث والأمراض في أفريقيا. وأود التعبير عن الحاجة إلى رد حازم وفعال في مواجهة نشوء أشكال جديدة من الارتزاق في النزاعات المسلحة التي تسببت بمعاناة فظيعة، ورفض أية محاولات لإعطاء الشرعية لمثل هذه الأنشطة. لقد ابتلى التاريخ الحديث للقارة الأفريقية بمثل هذه الأنشطة وسيعارض بحزم وثبات عودة ظهورها على الساحة الدولية.

إذا أردنا تحسين استجابة المجتمع الدولي للتحديات الإنسانية، علينا أن نستفيد بصورة أفضل من الدور الذي تلعبه الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

يمكن أيضاً للمنظمات الإنسانية غير الحكومية حين

في الحركة الدولية ويعمل منذ أكثر من 130 عاماً. وتقر حكومة جمهورية صربيا بضرورة المزيد من تطور الصليب الأحمر الصربي كجمعية وطنية مستقلة يمكنها الاضطلاع بأنشطتها وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية. سيدتي الرئيسة، إننا نواجه اليوم تحديات كثيرة يفرضها العالم الحديث مثل النزاعات المحلية والدولية، والإرهاب العالمي، وقضية الهجرة المعقدة، والأوبئة، والأمراض المعدية، والكوارث الطبيعية الضخمة التي ترتفع وتيرتها ويتسع نطاقها باستمرار. ولهذا، أتمنى أن نكون نحن الحاضرون في هذه القاعة ندرك جميعاً ضرورة الالتزام الدولي الملائم، والتعاون البناء، وإنشاء إطار للوقاية والتدخل السريع في الكوارث الإنسانية وذلك سعياً لتجنب معاناة السكان المتضررين والتخفيف منها، عند الضرورة، وتقديم المساعدة الكاملة والمناسبة تماشياً مع شعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية.

سعادة السيد سامح شكري، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لمصر، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلّم هنا باسم المجموعة الأفريقية. ينعقد هذا المؤتمر في وقت تواجه فيه الإنسانية مخاطر كبيرة بسبب التهديدات والتحديات الخطيرة المطروحة. وهذا ما يتطلب عملاً مشتركاً من الدول الأطراف وجميع مكونات الحركة. وأود في هذا السياق أن أعبر عن تقدير المجموعة الأفريقية للجنة الدولية والاتحاد الدولي لإعدادهما الوثائق المقدمة إلى المؤتمر والتي تشكل قاعدة مهمة لمناقشتنا.

نرى الموضوع المركزي للمؤتمر معاً من أجل الإنسانية مناسباً تماماً. كما نرى الأهمية البالغة للتحديات الأربعة المحددة والتي تشكل جوهر مناقشات المؤتمر أي التدهور البيئي، والبعد الإنساني للهجرة الدولية، والعنف في المناطق الحضرية، والأمراض الناشئة والمتجددة وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة.

في ما يتعلق بالهجرة الدولية، نؤكد أهمية تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد، والتخفيف من آثارها السلبية. ومن الضروري للحكومات والجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون بصورة أفضل في معالجتها

الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل عام 2005، والتي شكلت القاعدة لانعقاد المؤتمر الدبلوماسي عام 2005 وتعديل النظام الأساسي للحركة الذي تبعة. إننا نتطلع إلى متابعة فعلية وشاملة للموضوع، وندعم دعماً تاماً اعتماد قرار في هذا المؤتمر يكفل متابعة شاملة لمذكرة التفاهم في الدورة القادمة لمجلس المندوبين وفي المؤتمر الدولي. ويمكن لمثل هذا الإجراء أن يساعد في ضمان مصداقية الحركة الإنسانية ويدعم مبادئها الأساسية.

**السيد رولف أينار فيف، المدير العام للقسم القانوني،
وزارة الخارجية، النرويج**

(الأصل بالإنكليزية)

إن النرويج يدعم أهداف هذا المؤتمر دعماً تاماً. ويرى الامتثال للقانون الإنساني مسألة أساسية. بينما يشكل احترام الكرامة الإنسانية المبدأ الداعم لمجموعة القوانين الإنسانية. هذه هي قيمة عالمية ملازمة للإنسانية ولم تغيرها التهديدات الجديدة وأنواع النزاعات الجديدة. نريد أن نقولها علناً وأن يسجل في المحضر أن القواعد الإنسانية القائمة لا تزال اليوم قابلة تماماً للتطبيق. هذا لا يستبعد بالطبع الحاجة إلى قواعد جديدة في مجالات محددة، كما تظهره المعاناة غير المقبولة للمدنيين جراء استخدام الذخائر العنقودية. هذه مشكلة إنسانية وتتطلب رداً يوازن بين الضرورة العسكرية والاهتمامات الإنسانية.

وتهدف عملية أوصلو إلى وضع صك قانوني ملزم يمكن أن يعالج المشكلة بصورة فعالة. ويبقى اهتمامنا الرئيسي مركزاً على الأهداف أكثر من تركيزه على العملية نفسها. ويجب ألا ننسى القضايا الحقيقية ومعاناة الضحايا حين نغرق في مناقشة التفاصيل التقنية لأنظمة الأسلحة.

إننا نقدر في هذا الخصوص الكلمة التي وجهها في الأمس الرئيس كيلينبرغر داعياً الدول إلى الانضمام إلى إعلان أوصلو. ونتفق معه على أننا بحاجة الآن إلى التزام واضح بهدف اعتماد صك قانوني ملزم، التزام واضح بأن يحظر هذا الصك تلك الذخائر العنقودية التي تسبب مشكلة إنسانية وتحديد موعد واضح لإنهاء المفاوضات.

وتعتبر المسألة مسألة أساسية لتأمين الامتثال للقانون الإنساني. إننا نرحب بتزايد الانضمام إلى نظام روما

تعمل وفقاً للمعايير والمبادئ المحددة، أن تقدم مساهمة أساسية في توفيرها المساعدة الإنسانية والإغاثة. ونظراً إلى طبيعة هذه المنظمات ونطاق أنشطتها، يتوجب عليها المحافظة على أعلى معايير الامتثال للقانون الإنساني وحقوق الإنسان. فأية انتهاكات مهمة لهذه المعايير، كما ظهر مؤخراً في حال الاختطاف والاتجار الدولي بالأطفال من تشاد والسودان، يؤثر سلباً في الصورة والسمعة للأغلبية العظمى من المنظمات غير الحكومية التي تحترم القانون وتعمل بصدق على المستوى الإنساني، ويعيق قدرتها على تقديم المساعدة والقيام بواجباتها. ونطالب الأوساط الدولية الإنسانية بإصدار الإدانة المحقة لهذا العمل والتي لطالما انتظرناها طويلاً.

إن المجموعة الأفريقية تدعم بقوة النية المعلنة في وثائق المؤتمر لإعادة تأكيد أهمية مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والمبادئ والقيم الإنسانية وصلاحتها الدائمة. وندعو أيضاً إلى بحث الوسائل والسبل الكفيلة بضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك قواعد القانون العرفي، تماشياً مع التزاماتنا الجماعية بموجب المادة 1 المشتركة من اتفاقيات جنيف. وترى المجموعة الأفريقية، في هذا السياق، أن من المناسب أن يستند هذا المؤتمر إلى الاقتراحات الصادرة عن الندوات الإقليمية التي نظمتها اللجنة الدولية عام 2003 حول تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وكذلك إلى تقارير اللجنة الدولية ذات الصلة ومنها دراستها الأخيرة عن القانون الدولي الإنساني العرفي. ولهذا تقترح المجموعة الأفريقية أن يطلب في مشروع القرار عن القانون الدولي الإنساني الموجود أمامنا أن تقدم اللجنة الدولية تقريراً موحداً مبنياً على الوثائق المذكورة أعلاه، يشمل توصيات محددة تقضي بأن تنظر الدول الأطراف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الخيارات الممكنة لتحسين مراقبة الامتثال لاتفاقيات جنيف والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي سياق متابعة تنفيذ القرارات السابقة للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، نؤمن أشد الإيمان بأن على جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية أن تتحمل وتفي بمسؤولياتها في سعيها إلى ضمان الامتثال الكامل لأحكام القرار الحادي عشر الصادر عام 1921، والتنفيذ الصادق لمذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال

الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وإن الصليب الأحمر السويدي لعلّى قناعة بأن هنالك ضرورة مطلقة لإيجاد حلول تضمن الحماية، وفقاً لاتفاقية عام 1951 وبروتوكول 1967، لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ينتقلون في موجات الهجرة المختلطة.

ونرى أن من المهم جداً أن تعتمد الدول إجراءات تتيح تسلم طلبات اللجوء ومعالجتها بطريقة مستقيمة وإنسانية. ونحث أيضاً الدول على منح حماية إضافية للأشخاص الذين لا يستطيعون الاستفادة من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ولكنهم مع ذلك بحاجة إلى الحماية الدولية.

ويسرنا أن نلاحظ أن العديد من الحكومات يعترف بالدور المهم لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقديم رأي مستقل وغير متحيز عن أسباب استضعاف المهاجرين وطالبي اللجوء. إلا أننا بدأنا نشعر بمأزق مقلق تواجهه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان التي تشكل فيها مساعدة المهاجرين غير الشرعيين جناية. إننا ملزمون بالمبادئ الأساسية لحركتنا التي تنص بوضوح على أن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون غير متحيزة ومحيدة. ولا يمكن أن تتأثر استجابتنا بالوضع القانوني لأي شخص. إنها تتعلق فقط باستضعاف الأشخاص وبالحاجات الإنسانية.

إننا نشجع الحكومات والجمعيات الوطنية على إقامة حوار يضمن إمكانية وصول جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى المهاجرين وتقديم المساعدة لهم بغض النظر عن وضعهم القانوني، وبدون أن يحاكموا أو يعاقبوا على هذه الأعمال.

لا يمكن للمهاجرين غير الشرعيين في بلادنا وفي الكثير من البلدان الأخرى أن يحصلوا قانونياً على الرعاية الصحية، بحجة أنه لا ينبغي تشجيع هؤلاء بأي طريقة كانت على البقاء في البلد. غير أننا نعتقد أنه يجب ألا تستخدم الرعاية الصحية أداة لإدارة مسائل الهجرة أو لمنع الهجرة غير القانونية. الرعاية الصحية هي حق أساسي لكل إنسان لأنه ينتمي إلى الإنسانية. ولهذا يتطلع الصليب الأحمر السويدي إلى تعزيز التعاون بين الحكومات وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال الهجرة.

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وكلما ازداد عدد الدول التي تنشئ أنظمة وطنية فعالة دعماً للعدالة الجنائية الدولية، ستريل تدريجياً أجواء الإفلات من العقاب.

إننا نحبي المراقب المستقل السيد «بير ستنباك» لنظرته الرصينة والواقعية لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة عام 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. ونرحب بالنهج الذي اعتمدته مجلس المندوبين بالإجماع إزاء ضمان متابعة ملائمة لهذه المسألة.

تأتي التطورات التي تحدث على صعيد البيئة والهجرة والصحة لتزيد من استضعاف المجتمعات المحلية والأفراد على حد سواء. ويجب إقامة شراكات قوية بين الدول ومكونات الحركة والأطراف الأخرى المعنية. ونلاحظ مع التقدير تركيز الجمعية العامة للحركة ومجلس المندوبين على استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للحاجات الإنسانية للأشخاص المستضعفين بغض النظر عن وضعهم القانوني. ذلك أن النهج المحايد والمستقل للحركة يشكل مساهمة أساسية في هذا المجال. وأخيراً نحبي جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر الرامية إلى التشجيع على تحسين التمثيل والمشاركة للنساء، خاصة عبر تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 عن النساء والسلام والأمن. نحن مجتمعون هنا في جنيف بتصميم موحد وبرنامج واحد يعكس الشراكات القائمة ويبرز الإمكانيات المتاحة لمزيد من النشاط الفعال.

السيد بنغت فستربرج، رئيس جمعية الصليب الأحمر السويدي

(الأصل بالإنكليزية)

سأبدأ بالتعبير عن موافقتي التامة لما قاله للتو وفد النرويج بشأن الذخائر العنقودية، وسأركز بعد ذلك على موضوع الهجرة. يعتقد الصليب الأحمر السويدي أن ثمة حاجة ملحة لإبداء اهتمام أكبر بالآثار الإنسانية للهجرة. فالكثير من المهاجرين، ولاسيما المهاجرين غير القانونيين، هم في حالة من الضعف الشديد.

أما البحث عن حلول جديدة لمعضلة الهجرة فيجب أن يوجه الاهتمام بالجماعات المستضعفة واحترام القانون

سعادة السيد كسوتو، مستشار وزير الخارجية، تايلند

(الأصل بالإنكليزية)

بالرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها الإنسانية ولا تزال تحققها في كل ميادين التطور الإنساني، تظل هناك الوقائع الأليمة، والآثار القاتلة للحروب، والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وفي الوقت الذي نجد المعاناة الإنسانية في كل مكان، تقدم أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركائها دليلاً قوياً على الشعور بالإنسانية الذي يتقاسمه أغلبنا. ويستمر أعضاؤها بالعمل بدون كلل وبدون أنانية لحماية كل الذين عرضتهم النزاعات والكوارث الطبيعية للضعف الشديد. وقد اتسع مؤخراً غطاء الحماية والعمل الإنساني العالمي ليصل حتى إلى أعداد أكبر من الناس. واستكمالاً لجهود الصليب الأحمر أصبحت الشراكة والتعاون بين الأطراف الفاعلة والمنظمات الرئيسية أمراً حيوياً لصالح الملايين ممن هم بحاجة إلى المساعدة.

اعتبرت تايلند خلال أكثر من قرن أن المبادئ الأساسية للحركة هي حقاً جذيرة بالإثراء. وهي تدعم تماماً القانون الدولي الإنساني وتشجع على تطبيقه ذلك أنه صيغ بعناية من أجل تأمين توازن بين حاجات الدول الشرعية للأمن وحماية حياة الإنسان وحقوقه الأساسية.

وقد دعت مؤخراً تايلند السيد جاك فورستر، نائب رئيس اللجنة الدولية، إلى إلقاء محاضرة في بانكوك في إطار سلسلة محاضرات جلالة السمو الملكي الأميرة ماها شاكري سيريندهورن، حول «القانون الدولي الإنساني: التطورات الدولية الأخيرة، والتحركات الإقليمية والفرص المتاحة لمملكة تايلند». وأثارت المحاضرة مناقشات كثيرة وأدت بعد ذلك إلى تبادل بناء بين صناع القرار الحاليين واللاحقين في الحكومة التايلندية وفي الأوساط القانونية.

ومنذ اجتماعنا الأخير قبل أربع سنوات، ضربت تايلند ومنطقة جنوب شرق آسيا عموماً كوارث طبيعية بأعداد وكثافة متزايدة وانتشرت فيها أمراض ناشئة وأمراض عادت إلى الظهور من جديد. ويسر تايلند أننا استطعنا تقاسم تجاربنا الإيجابية وخبرتنا في التأهب للطوارئ مع دول ومناطق كثيرة من مختلف أنحاء العالم. وكان نطاق انتشار الإعصار تسونامي في كانون الأول/ديسمبر 2004 رهيباً

وتطلب مواجهة فورية ومستمرة. وأتينا فوراً للأشخاص المتضررين المأوى والماء والصرف الصحي وخدمات الصحة والدعم النفسي والاجتماعي والخبرة في الطب الشرعي، ولم تقم بذلك الحكومة التايلندية وحدها بل ساهم أيضاً عدد كبير من الحكومات الصديقة والوكالات غير الحكومية. وأود هنا باسم الشعب التايلندي أن أعبر مرة أخرى عن شكرنا لجميع الذين ساهموا في التخفيف من معاناة المصابين.

لقد تعلمنا دروساً كثيرة من هذه التجربة وتعود قدرتنا على مواجهة هذه الأزمة بصورة فعالة إلى الشراكات التي أقمناها وإلى التأهب للكوارث. فعلى الصعيد الإقليمي، كانت تايلند من بين 168 بلداً اعتمدت، في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية المنعقد في كوبي، اليابان، في كانون الثاني/يناير 2005، إطار عمل هيوغو لسنوات 2005 إلى 2015 وعنوانه: «بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث». وقد أدرجنا منذ ذلك الحين المبادئ الرئيسية لإطار عمل هيوغو في برنامجنا الوطني. وصدر القانون الجديد بشأن اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها عام 2007 رامية إلى ملء الثغرات القائمة في مجال التنسيق بين الوكالات.

إن الاهتمامات الدولية بقضايا البيئة ومنها مشكلتنا التصحر وتغير المناخ عززت وعي الرأي العام في كل أنحاء العالم. فتتردي المراعي في منطقة معينة، وتدهور التربة في أرض زراعية، والانخفاض التدريجي للإنتاج أو الدخل تؤدي جميعها إلى آثار سلبية خطيرة على توفر الغذاء وسبل العيش لملايين الناس. وستشكل بالتالي عوائق جدية أمام جهودنا لتعزيز الأمن البشري. وقد أنشأت تايلند شراكات دينامية من أجل مكافحة هذه الظاهرة وتشجيع التنمية المستدامة عبر مشاريع توازن بين تلبية الاحتياجات الإنسانية والمحافظة على جودة البيئة الطبيعية. إننا نفهم الحاجة إلى تأمين قدرة الأشخاص الأكثر استضعافاً على استعادة حيويتهم والتكيف أمام تدهور البيئة.

أود أخيراً أن أنهي ملاحظاتي بالتعبير عن إطرائنا للجهود المستمرة التي تبذلها الحركة لنشر القانون الدولي الإنساني وتولي المساعي الإنسانية في كل أنحاء العالم. وبالرغم من احتمال أن تستمر الحروب والنزاعات والكوارث والتدهور البيئي في تدمير العالم، دعونا نرتقي بروح الإنسانية مع الإعلان عن التزامنا الثابت بالمضي قدماً في العمل الإنساني والاستجابة لنداء جميع الذين هم بحاجة إلى المساعدة.



السيد أوليفيبي فودوز، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالفرنسية)

يتناول هذا المؤتمر أربعة مواضيع بالغة الأهمية. ويشير كل واحد منها لتحديات تتجاوز إلى حد بعيد قدرات المنظمات الفردية، سواء من وجهة نظر التحليل أم من وجهة النظر العمل وهي النقطة الأهم. وبالتالي نود تناول مثل هذه المسائل الصعبة والمعقدة بروح من التعاون والانفتاح وكذلك بروح من الصدق والعزيمة، هذه الروح التي تدرج في التقليد الإنساني الذي ساد حتى الآن المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تركز اللجنة الدولية في الموضوع الأول على الآثار الإنسانية لتدهور البيئة وبصورة أخص على الرد الذي يجب أن يقدم إلى السكان المتضررين من حالات النزاعات المرتبطة بالأضرار التي تصيب البيئة. وستقوم، في هذا السياق، بتكليف إجاباتها الإنسانية مع الحاجات التي تثيرها التغيرات المناخية وتستمر في نشر احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية البيئة.

هذا وتشمل ظواهر الهجرة الدولية العديد من أنماط تحرك السكان. هنا أيضاً ما يهم اللجنة الدولية أولاً هو الجانب الإنساني في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف. إلا أن هنالك الحالات التي يشعر فيها المهاجرون، ولو على مستويات مختلفة، بالتهمة أو الإقصاء أو التمييز، أو الحالات التي يصبحون فيها بسبب ضعفهم أكثر عرضة للأخطار، أو حتى يصبحون، مثل عدد متزايد من النساء، ضحايا العنف الجسدي أو النفسي من جانب شبكات إجرامية أو حتى من جانب موظفين حكوميين. وهنا تعترف اللجنة الدولية باستمرار في مساندة أنشطة لجهود الجمعيات الوطنية في المجالات التي تتمتع فيها بالخبرة في قضايا الحماية وإعادة الروابط العائلية. إن القانون الدولي المتعلق بمختلف فئات الأشخاص النازحين هو قانون قائم ويجب احترامه. ومن الضروري بصورة خاصة مواصلة الترويج لمختلف آليات الحماية الدولية الممنوحة تحديداً لأشخاص أو لمجموعات معينة من الأشخاص، لاسيما اللاجئين منهم.

وتتابع أيضاً اللجنة الدولية بقلق حالات العنف في المدن، المزمنة أو المتقطعة، الخفية أو القوية، والتي بالرغم من اختلافها مع النزاعات المسلحة وخطورة الخلط بينها، إلا

أنها تتميز بخصائص مماثلة للعنف داخل المدن التي تعيش حالة حرب. وتكون لها الآثار نفسها على السكان، فنجد الجرحى والقتلى والأشخاص الذين يتعرضون للسجن والتعذيب أو الاختفاء. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى أن عليها الاهتمام بالعواقب الإنسانية لهذا العنف. وهي تنظر، على ضوء بعض التجارب الحديثة، في ما يمكن أن يضيفه عملها بصفتها مؤسسة محايدة ومستقلة حين يأتي هذا العنف من مجموعات مسلحة منظمة وتكون له عواقب إنسانية خطيرة على الصعيد الإنساني.

وأخيراً، تتابع اللجنة الدولية باهتمام تطور أمراض معينة وانتشارها في حالة النزاعات المسلحة. ففي البلدان أو المناطق التي يندلع فيها نزاع مسلح، غالباً ما يكون نظام الصحة ضعيفاً أصلاً. وتأتي المعارك وانعدام الأمن الذي تسببه لتؤثر سلباً في نوعية الرعاية الطارئة وحتى مجرد إمكانية الحصول عليها، ناهيك عن الطب الوقائي أو الرعاية الطبية العامة للسكان. ويمكن أن تتفشى الأوبئة بسرعة وتشكل في كل الأحوال تهديداً دائماً. ويبقى حصول السكان المصابين على العلاج تحدياً دائماً في هذه الحالات، كما تكون حماية الفرق الطبية صعبة أيضاً وهي أساسية هنا. إذ يجب أن يتمكن الأطباء والممرضون من تقديم العلاج اللازم في حالات الطوارئ وضمان الأمن الصحي الأساسي للأفراد والمجتمعات.

ثمة نقطة مشتركة بين عدد من المواضيع التي بحثناها اليوم هي عدم الاستقرار والأخطار التي يواجهها الأشخاص الموجودون في السجون. إن اللجنة الدولية التي تزور ما يقارب من 2500 مكان احتجاز في حوالي 70 بلداً في العالم، تولي اهتماماً خاصاً لهذه المسألة. ففي مجال الصحة، يتحمل غالباً السجناء عقاباً مزدوجاً، الحرمان من الحرية بالتأكيد ولكن تعرضهم الشديد أيضاً لأمراض معدية وحتى قاتلة مثل السل، والإيدز أو كذلك الزحار (الديستاريا) أو التيفوس. لذا من المهم جداً أن يُشمل السجناء في جميع عمليات مراقبة الأمراض المعدية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً متزايداً من المهاجرين هم محرومون من الحرية وغالباً فقط لأنهم في وضع غير قانوني. وتبدي اللجنة الدولية استعدادها، خاصة عندما تقوم أصلاً بنشاط في أماكن الاحتجاز، لمساندة الجمعيات الوطنية التي تستطيع الانخراط بشكل دائم في أنشطة إنسانية تستجيب لحاجات المهاجرين أو طالبي اللجوء ولا تتولاها جهات أخرى.

تشارك إمارة موناكو بشكل خاص في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد اختارت سمو الأميرة ستيفاني أن تضع عزمها وشهرتها في خدمة مكافحة هذه الآفة وأصبحت ممثلة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. ووقعت أيضاً الإمارة اتفاق تعاون مع هذا البرنامج للأمم المتحدة بداية عام 2007 وتشارك في الحملة التي تنظمها منظمة اليونسيف، مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية الذي يحمل شعار: « اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز ».

تأسس الصليب الأحمر في موناكو عام 1948 برئاسة سمو الأمير رينيه الثالث ويحظى منذ ذلك الحين بالمساندة التامة من حكومتنا. ويأتي حضور سمو الأمير ألبير بالأمس حفل افتتاح أعمال المؤتمر ليؤكد هذا الالتزام. وعلاوة على استجابة حكومة موناكو لنداءات الطوارئ لصالح بلدان تشهد أزمات، يشارك الصليب الأحمر في مشاريع في الخارج كمهمات مساعدة أو أنشطة وقاية وتوعية للكوارث. وبهذه الروح من الرغبة في تحسين فعالية الإغاثة، نساند مشروع القرار بشأن الإرشادات الرامية إلى تسهيل نشر فرق الإغاثة في البلدان التي تقع فيها كوارث والتي يتوقع اعتماده خلال هذا المؤتمر.

إننا نرى تكاملاً بين الأنشطة العملية في الميدان وصياغة مجموعة من القوانين ذات الأهداف العملية في المجال الإنساني. لقد كانت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر سباقة في تطوير القانون الإنساني. وقد ساهمت أنشطتها الميدانية التي يعرفها الجميع ويعترف بأهميتها في إعطائها الشرعية الكاملة لتلعب هذا الدور على الصعيد القانوني. وتشكل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية وإمارة موناكو طرف فيها، صكوكاً دولية أساسية في هذا المجال. ولهذا حرصت موناكو على الاعتراف باللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي ينص عليها البروتوكول الأول ومهمتها التحقيق في الانتهاكات للقانون الإنساني والتشجيع بذلك على تنفيذه. ولم يعترف بعد بهذه اللجنة سوى عدد قليل من الدول، وهو أمر مؤسف للغاية بالنسبة إلى مسيرة بناء هذا القانون الإنساني الذي نتطلع إلى تحقيق فعاليته واحترامه، وكانت رغبتني، في نهاية كلمتي، أن ألفت انتباهكم إلى هذا الأمر.

ويجب أن يركز أيضاً، في جميع المجالات التي يبحثها هذا المؤتمر، على التربية والتعليم وخاصة تعليم الشباب. وإذا أريد لهذا النشاط أن يكون مثمراً، فيجب أن يتسم بالإبداع والصبر والعزيمة. ويتطلب كذلك أشكال تعاون متعددة بين السلطات السياسية والأوساط الاقتصادية، وأنظمة التعليم، والمنظمات الإنسانية مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التعاون ليس موقفاً أو آلية تفرض بل هي تمثل أداة يختارها عدد من الشركاء في إطار أهداف مشتركة وتستخدم بطريقة محدودة أو دائمة. ولئن الجمعيات الوطنية معتادة على التعاون داخل شبكة عالمية، وحريصة أيضاً على إقامة علاقات بناء مع سلطات بلدانها أو مناطقها، فهي قادرة، في أغلب الأحيان، على المساعدة في تحديد إجابات لحالات الطوارئ الإنسانية التي يسببها وجود الأزمات أو عدم الاستقرار أو الاستضعاف. وهذا هو أيضاً ما تعتمزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنفيذه وفقاً لمهمتها الإنسانية وقدراتها الخاصة.

سعادة السيد روبير فيون، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لموناكو، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

يأتي جدول أعمال المؤتمر مناسباً ليشدد على تأثير تغير المناخ في الكوارث الطبيعية. ويتعلق الأمر بتأثيرات رهيبية على الصعيد الإنساني يجب مكافحتها وهذا ما نعتزمه بكل ما نملكه من وسائل متاحة. وقد أنشأ الأمير ألبير الثاني في حزيران/يونيو 2006 مؤسسة مخصصة لمسائل البيئة والتنمية المستدامة. وصدقنا كذلك على بروتوكول كيوتو عام 2006 ونعرف تماماً، في وسط متحضر حصر، أن لا مجال للامتنال للحدود التي وضعها هذا الصك الدولي إلا باتباع سياسة لا تترك مجالاً للخطأ إطلاقاً. أما خارج أراضينا، فتكمن سياستنا الخارجية للتعاون في تمويل عمليات تطوير مصادر الطاقة الجديدة وإعادة تشجير الغابات. ويقدم الصليب الأحمر في موناكو من جانبه مساهمات مهمة لمشاريع تهدف إلى مساعدة السكان ضحايا الكوارث. وأشير بصورة خاصة إلى عمليات إعادة التعمير في إندونيسيا بعد وقوع التسونامي عام 2004.

في ما يتعلق بالبيئة التي تشكل خطراً على الصحة العامة،



السير نيكولاس يونغ، المدير التنفيذي لجمعية الصليب الأحمر البريطاني

(الأصل بالإنكليزية)

يشاطر الصليب الأحمر البريطاني قلق الجميع بشأن التحديات التي تم التركيز عليها هنا. ويسعدنا القول أننا نناقشها مع حكوماتنا بصفتنا جهات مساعدة لها. وأود التركيز على مسألتين أساسيتين هما تغير المناخ والهجرة.

لقد شاهدنا هذا العام فيضانات مدمرة من جنوب أميركا إلى أفريقيا وآسيا وفي أنحاء من المملكة المتحدة كذلك. ووجدنا صعوبات كبيرة في جمع الأموال في المملكة المتحدة لكل هذه الأحداث من الجهات المانحة عادة. ولم يستمر طويلاً اهتمام وسائل الإعلام بها باستثناء الفيضانات في أراضينا، ولم نتسلم الكثير من المال. وهذا يقودني إلى القول أن علينا أن نركز كحركة ومع حكوماتنا على مهمة بناء القدرات التنظيمية لكل الجمعيات الوطنية لكي تتمكن بقدر الإمكان من مواجهة هذه الكوارث المتعلقة بالمناخ بنفسها. وهذا يعني أيضاً أن علينا أن نستمر في تعزيز موقعنا بنشاط وفعالية (وبفعالية أكبر مما نفعله الآن) لنكون المنظمة الرائدة في مواجهة الكوارث. علينا أن نبارى للحصول على تمويل من الحكومات ومن الجمهور على حد سواء، أي أن يكون عملنا عظيماً وأن نعرف الجميع بما نفعله.

وعلىنا أيضاً أن نعي مدى الأثر الذي نتركه نحن كحركة على البيئة. لقد طلبنا مؤخراً في الصليب الأحمر البريطاني تدقيقاً في ما نتجه نحن من انبعاث الكربون واكتشفنا أن وحدتنا اللوجستية لمواجهة الطوارئ التي تعتمد على طائرات الشحن الكبيرة، تولد كميات من الكربون أكثر من أي شعبة أخرى. فيجب أن نعي ذلك ونتخذ بأنفسنا الإجراءات اللازمة لحماية بيئتنا.

أما بالنسبة إلى الهجرة، فإن دور حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر كجسر أساسي يربط بين المجتمعات والجماعات المحلية المنقسمة هو بالتأكيد دور حيوي. فالأشخاص المستضعفون في مختلف أنحاء العالم ينظرون إلينا باعتبارنا المنظمة التي يتوجهون إليها خلال الأزمات. ويجب أن نكون جاهزين لتقديم هذه المساعدة وفقاً لمبادئنا الأساسية، حتى ولو كان من المحتمل أن نعترض للانتقاد من جانب الجمهور عموماً (الذي غالباً ما يرفض

وجود المهاجرين)، أو من جانب حكوماتنا (التي تملك بالطبع الحق في سن القوانين وتحمل مسؤولية سن تلك القوانين المتعلقة بمسائل الهجرة لما تراه لصالح مجموع السكان).

وفيما نرى في تنقل الناس جزءاً ضرورياً ومحبذاً من الحياة العصرية ومن عالم مترابط الأوصال، تبدو الهجرة أيضاً وللأسف أرضاً خصبة لتنامي الاستضعاف والتمييز. فالعصابات الإجرامية تنطلق لاستغلال المهاجرين الضعفاء في تجارة الجنس أو العمل الرخيص. ولن تشكرنا هذه العصابات لجهودنا الرامية إلى حماية ضحاياها في هذا العالم المظلم والخطير، وعلينا العمل بحذر وعناية. كما أن عملنا مع المهاجرين المستضعفين سيقودنا إلى مجالات تعتبر «سياسية» حيث علينا أن نوازن بين اندفاعنا واهتماماتنا الإنسانية وضرورة العمل بحياد وبدون تحيز ونتجنب الدخول في سجلات سياسية صريحة، بينما نحاول في الوقت نفسه التدخل بفعالية لصالح الأشخاص الذين يحتاجون حقاً إلى المساعدة، مهما كان وضعهم القانوني. وبناء على العلاقات المبنية منذ وقت طويل على الثقة والدعم المتبادلين، ننتظر من حكوماتنا دعمنا في توضيح دورنا الإنساني المساعد في تلك الظروف والتصرف وفقاً لذلك.

سعادة السيد أحمد أوزومكو، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لتركيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

أمام العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية، يجب أن تعمل جميع الأطراف الفاعلة سوياً من أجل تقديم المساعدة إلى الذين هم بحاجة إليها. دعوني أثنى أولاً على موضوع المؤتمر الدولي الثلاثين. فأرى من المناسب جداً أن يؤكد المجتمع الدولي مرة أخرى عزمه على العمل معاً من أجل الإنسانية. ومن المؤكد أن الإعلان الذي سيصدر في نهاية المؤتمر سيعطي دفعاَ لجهودنا الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. إن التدهور البيئي، وتغير المناخ، والهجرة الدولية، والآثار الإنسانية للعنف، والأمراض الناشئة والمتجددة، والحصول على خدمات الرعاية الصحية كلها مسائل مهمة ينبغي معالجتها. غير أن التحديات التي نواجهها لا تنحصر في تلك المسائل.

طرف فاعل يعمل ضمن المهمة الموكلة إليه، ويتجنب التداخلات، وبالتالي يستخدم الموارد المحدودة المتيصرة بصورة فعالة. ويمكن أن يستلزم النهج العنقودي ومبادرة المنهاج الإنساني العالمي المزيد من الاتساق، والمساءلة، والشفافية والتكامل.

علينا ألا نوفر أي جهد لخلق البيئة المناسبة لمساعدة الحركة على دعم مبادئها مع المحافظة على مسؤوليتها ومصداقيتها في المجال الإنساني. وقد وضع اعتماد شارة جديدة الشروط المسبقة للعالمية الكاملة كما مهد الطريق نحو قبول جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل داخل الحركة. وسهلت مذكرة التفاهم الموقعة بين الجمعيتين القرار الذي اتخذ في المؤتمر التاسع والعشرين. لقد أخذنا علماً بتقرير تنفيذ مذكرة التفاهم ومحتوياته. ولكن من الأهمية بمكان أن يؤمن تنفيذها بصورة أكمل. ونظن من وجهة نظر إنسانية بحتة أن من الضروري أن يتحقق قريباً المزيد من التقدم في هذا الموضوع.

أعتقد أن مناقشاتنا ستبرز ضخامة التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها المجتمع الدولي. ويمكن أن نواجه تلك التحديات عبر الاستناد إلى الضمير الجماعي للإنسانية واستخدام الحكمة والحس السليم. ويجب أن تكون أولويتنا الرئيسية في معالجة التحديات هي التنسيق الفعلي العالمي للعمل الإنساني. وهذا ما قد يمكن وكالات الأمم المتحدة، ومكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الإنسانية وجميع الأطراف المعنية الأخرى من التوصل إلى الفعالية المطلوبة في العمل معاً من أجل الإنسانية بطريقة تؤدي إلى التعزيز المتبادل للقدرات.

السيدة الزبيبتا ميكوس-سكوزا، نائبة الرئيس، جمعية الصليب الأحمر البولندي

(الأصل بالإنكليزية)

يحمل الشعار معاً من أجل الإنسانية، وبالطريقة الفضلى، رسالة تعني بأن التحديات الإنسانية المطروحة اليوم تحتاج إلى تعاون قوي بين مجموعة الدول وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتبارها أكبر منظمة إنسانية عالمية. وتعني على نطاق أضيق شراكات بين الدول الفردية

لا يزال الإرهاب أحد التهديدات الرئيسية أمامنا. والإرهاب لا ينحصر تهديده في المكان الذي يحدث فيه. فأعمال الإرهاب تستهدف قيمنا ومثلنا المشتركة. ولا تترك الهجمات الإرهابية ولا سيما تلك التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، والتي لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال، مجالاً للشك في وحشية هذه الآفة. إن الإرهاب هو نفي للمبادئ الإنسانية والكرامة الإنسانية. لهذا أود التأكيد مرة أخرى أن ثمة ضرورة مطلقة ليس لإدانة الإرهاب فحسب بل لمكافحة بجهود مشتركة وجدية وحزم وفعالية.

تشكل الأزمات التي تحدث في مناطق متأثرة بالنزاعات عبئاً ثقيلاً على البلدان المجاورة لها كذلك. ومن أجل تعزيز قدراتها لخدمة السكان المحتاجين إلى المساعدة، يجب أن يتقاسم المجتمع الدولي هذه الأعباء. تركيا تجاوبت دائماً مع حاجات جيرانها. فالحكومة التركية والهلال الأحمر التركي هما من بين المزدودين الرئيسيين للمساعدات المقدمة إلى الشعب العراقي والتي تشمل أيضاً الأشخاص الذين هربوا من البلاد.

إننا نعلم جميعاً أن توزيع موارد المساعدة الإنسانية ليس متوازناً تماماً. فبعض الأزمات تجذب اهتماماً أكبر بكثير من أزمات أخرى. ويجب أن تعطى أيضاً الأولوية لضمان توزيع منصف للمساعدات، وأن تستند المساعدة الإنسانية إلى التقييم المبني على الحاجات بدون أن تشوّه الاعتبارات السياسية. كما أن إدارة المعلومات مهمة كذلك. ويجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين نظام فعال وموثوق للمعلومات.

إن تحسين نظام الاستجابة الإنسانية الدولية يتطلب المزيد من الإصلاحات المؤسسية المبتكرة لتشمل جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة. صحيح أن نظام المؤسسات الإنسانية متنوع وأحياناً مجزأ، ومكوناته الرئيسية هي في أغلب الحالات، متمسكة باستقلالها وغالباً متنافسة وتمتلك تفويضات متداخلة. ويبقى التنسيق صعباً داخل هذا النظام فيما يتعرض بالضرورة لازدواجية في المهام غير مفيدة أبداً.

هذا وينبغي تعزيز التعاون الفعلي بين الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك التنسيق الأوسع داخل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الإنسانية الفاعلة. ويجب أن نتأكد من أن كل

سعادة السيد مارش بوخول، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لإسبانيا، جنيف

(الأصل بالإسبانية)

إن إسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد شهدت بداية القرن الواحد والعشرين تسارعاً في وتيرة الأزمات الإنسانية. ونحن اليوم مضطرون إلى الاضطلاع بعدد يتزايد في كل مرة من العمليات الإنسانية التي تسمح بتقديم حلول سريعة وفعالة ودائمة لحالة الاستضعاف المتنامية التي يعيشها الناس. ويرغمنا هذا التحدي إلى إيجاد حلول على مستوى العالم، حلول أكثر تعقيداً بالتأكيد يجب أن تستند إلى قدرة لتحليل المعلومات أكبر بكثير من قدراتنا الحالية، حلول كفيلة بتأمين تعاون أفضل بين مختلف البلدان، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، أي في النهاية حلول يجب أن تضمن احتراماً أكبر للفرد ولحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

وتعبيراً عن قلقها إزاء آثار تغير المناخ، لم تقم إسبانيا بمضاعفة مساعداتها الإنمائية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة فحسب، وإنما سعت أيضاً إلى دعم سياسات للحفاظ على البيئة تكون مستدامة، وإلى تشجيع عملية تنمية نظيفة، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على التكيف مع آثار التغير المناخي. وإدراكاً لضرورة جمع كل الطاقات، وقعت وزارة البيئة الإسبانية عام 2006 على اتفاق تعاون مع الصليب الأحمر الإسباني أدى إلى دعم عدد كبير من الإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة والحفاظ عليها وتحسينها.

سيدتي الرئيسة،

اسمحي لي الآن بتقديم بعض الأفكار السريعة عن إدارة حركات الهجرة. إن إسبانيا تدافع عن سياسة للهجرة مبنية على أربع ركائز: توجيه حركات تدفق المهاجرين نحو الهجرة الشرعية، والكفاح ضد الهجرة غير الشرعية ولاسيما ضد شبكات الجريمة المنظمة للإتجار بالأشخاص، وإدماج المهاجرين، والتعاون مع البلدان المضيفة وبلدان عبور المهاجرين. وقد طوّر الصليب الأحمر الإسباني، في هذا الإطار، سياسة تعاون مع الحكومة الإسبانية لم تكتف بتقديم الرعاية الإنسانية إلى المهاجرين المستضعفين بل

والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في بلدانها من أجل الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الأكثر استضعافاً في بلداننا. ويتطلب مثل هذا التعاون تفهماً للوضع الخاص والفريد للجمعيات الوطنية، ودعوني أشدد على الوضع الخاص والفريد لهذه الجمعيات كجهات مساعدة للسلطات العامة.

إن الجمعيات الوطنية ليست مجرد منظمات غير حكومية كما هو حال الكثير من المؤسسات الإنسانية الخاصة الأخرى ولكنها منظمات من القطاع العام يجب أن تحافظ بشكل صارم على الاستقلال والحياد وعدم التحيز إذا أرادت أن يكون عملها فعالاً.

يشترك الصليب الأحمر البولندي في حوار منتظم مع السلطات الوطنية من أجل نشر مثل هذا التفسير لشرائكاتنا. وتبرز النتائج الجيدة في نشر القانون الدولي الإنساني (لاسيما في صفوف القوات المسلحة البولندية ومؤسسات الدفاع المدني)، وفي التأهب للكوارث ومواجهتها، وفي الوقاية من الأمراض، وبرامج التبرع بالدم والتدريب للإسعافات الأولية. وتحظى أنشطتنا مع الأطفال والشباب على الدعم الكامل من السلطات الوطنية التربوية.

ويبدو الآن بفضل هذا الحوار أن من الواضح لجمعيتنا الوطنية وللدولة على حد سواء أن الدور المساعد يجب ألا يستخدم لوضع حدود للمهمة الإنسانية التي يضطلع بها الصليب الأحمر البولندي. ويجب من جهة أخرى ألا يستخدم لتوسيع هذه المهمة إلى أبعد من الأهداف الإنسانية البحتة.

نحن على ثقة بأن فهم الأدوار الخاصة بالدول والجمعيات الوطنية سيكون أفضل بعد هذا المؤتمر، بحيث نستطيع جميعنا أن نواجه بفعالية أكبر التحديات وكل أشكال الاستضعاف البارزة في عصرنا هذا، ونعمل معاً من أجل الإنسانية.

**صاحبة السمو الملكي الأميرة مارغريت من هولندا،
نائبة الرئيس، جمعية الصليب الأحمر الهولندي
(الأصل بالإنكليزية)**

في المؤتمر الدولي لعام 2003 أي قبل أربع سنوات، كان عنوان الوثيقة الأخيرة: «التأهب لتغير المناخ» واليوم في هذا المؤتمر لم يعد موضوع تغير المناخ الموضوع الأخير في قائمة الاهتمامات. إننا نقر جميعاً بأن عواقب التغير المناخي هي اليوم إحدى تحدياتنا الإنسانية الرئيسية.

منذ أن أطلق الصليب الأحمر الهولندي قبل خمس سنوات مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بتغير المناخ، انضمت إلى المركز أكثر من أربعين جمعية وطنية. وهي في أغليبتها جمعيات وطنية من بلدان نامية وهي من أشد البلدان معاناة من آثار تغير المناخ. وقد اكتسبنا خلال هذه الأعوام الخمسة تجربة وفيرة في التعامل مع العواقب الإنسانية لتغير المناخ. وعرضت هذه التجارب في كتاب «دليل المناخ» المتاح هنا في المؤتمر للجميع. وأمكن إنجاز العمل بفضل مساهمات سخية، وعلى سبيل المثال مساهمات من عدة جمعيات وطنية موجودة هنا ونود التعبير لها عن خالص شكرنا. ونعبر بشكل خاص عن امتناننا لمشاركة الحكومة الهولندية التي وفرت لنا تمويلاً مهماً.

لقد شهد الصليب الأحمر كمقدم للإغاثة الإنسانية، تزايداً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، في عدد الكوارث المرتبطة بالمناخ. ويتوافق هذا التزايد والاتجاه الذي بينه تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ولهذا ومع أن العام 2007 ربما سجل رقماً قياسياً في عدد الكوارث، لم يكن ليفاجئنا ذلك. ولكن هذه الأحداث كانت مفاجأة تامة للذين عايشوها ويتوقع المزيد منها في العقد القادم قبل أن يبدأ تنفيذ تلك الإجراءات الملحة الهادفة إلى مكافحة أسباب تغير المناخ، والتي يمكن أن يستفيد منها بشكل خاص أفقر الناس في أكثر البلدان فقراً والأكثر تعرضاً للكوارث، وهم من كان الأقل مساهمة في أسباب التغير المناخي ولكنهم الأكثر معاناة منه. هؤلاء يعتمدون على مواردنا البشرية والمالية لمساندتهم. إنني لعلني قناعة بأن حركتنا مستعدة للمساهمة في هذا العمل الضروري جداً في مجال تغير المناخ. ونحن على استعداد للعمل مستفيدين من خبرتنا الوافرة في إدارة الكوارث، والإنذار المبكر، والحد من الأخطار في المجتمعات المحلية، وفي مجالات المياه والصرف الصحي والأمن الغذائي.

وضعت أيضاً برامج إدماج مختلفة يمكن أن نذكر منها بصورة خاصة برامج الإدماج في العمل، وحملات التوعية المخصصة للمجتمعات المحلية المضيفة.

قبل سنتين رحبنا بتوقيع مذكرة التفاهم بين جمعيتي ماجن دافيد آدوم في إسرائيل والهلال الأحمر الفلسطيني. ونشهد اليوم فسحة من الأمل بنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، ولهذا علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لكي يتحقق تقدم حقيقي ومهم في تنفيذ هذا الاتفاق. فكل إسهام ولو صغير جداً يرتدي أهمية فعلية. ولهذا تشجع إسبانيا من هذا المنطلق وفي هذا الإطار جميع الأطراف المعنية على أن تسهل بكل الوسائل الممكنة، تنفيذ مذكرة التفاهم.

هذا ووفاء بالتعهد الذي قدمته إسبانيا في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين عام 2003، يسر وفد بلادي الإعلان عن إنشاء اللجنة الإسبانية المعنية بالقانون الدولي الإنساني الهادفة إلى تنسيق تطبيق ونشر القانون الدولي الإنساني في بلادنا وتقديم الإجراءات المقترحة للتشاور.

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الثلاثين، تقدم إسبانيا عدة تعهدات تتطلب بذل جهود مشتركة من جانب الدولة والمجتمع المدني. ويتعلق الأمر بإدراج القانون الدولي الإنساني كمادة إلزامية في برامج معاهد التعليم العسكرية، ومحاولة حث المراكز التربوية للتعليم الإلزامي على إدخال تعليم قواعد هذا الفرع من القانون ومبادئه الأساسية في أنشطتها التربوية.

وأخيراً وانسجاماً مع روح التعاون الذي يتميز بها هذا المؤتمر، قدمنا تعهداً مشتركاً مع الصليب الأحمر الإسباني وهو توعية الرأي العام من خلال معرض متنقل يهدف إلى فهم ظاهرة الهجرة، والكفاح ضد الأفكار والقوالب النمطية الراسخة في هذا الموضوع، ونشر مفهوم المساواة بين الأشخاص تجنباً لانتشار ظاهرتي الإقصاء والتمييز.

من آثاره على السكان. فعملها داخل المجتمعات المعنية يعزز الروابط الاجتماعية ويوفر بدائل ملموسة للعنف لاسيما للأطفال والمراهقين. وتلتزم سويسرا من جانبها تشجيع سياسات مسؤولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية متيحة بذلك كسر حلقة العنف المستمرة لاسيما من خلال مشاركتها النشطة في تنفيذ إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وتدعو سويسرا الدول التي لم تعتمد بعد هذا الإعلان إلى القيام بذلك ومن خلاله اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى تخفيف ملموس للعنف من الآن وحتى العام 2015. وندعو أيضاً إلى زيادة التعاون بين جميع مكونات الحركة والدول من أجل التوصل إلى الحد من العواقب الإنسانية للعنف المسلح.

أما المسائل المتعلقة بالتدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ، والكفاح ضد الأمراض الناشئة والمتجددة فيجب أن تعالج بطريقة متكاملة من جانب الحكومات والحركة مع الاحترام التام للمبدأ الأساسي المتمثل في الاستقلال. ويقدم الدليل العملي الموجه إلى الجمعيات الوطنية والمتعلق بمسائل تغير المناخ مثالا ممتازا لمساهمة مفيدة وذات نوعية جيدة تسهل أخذ هذا التحدي في الاعتبار في عمل الجمعيات الوطنية.

تطرح الهجرة الدولية تحدياً كبيراً لاسيما أن حركات الهجرة هي غالباً مختلطة تضم في الوقت نفسه أشخاصاً يحتاجون إلى الحماية الدولية وآخرين لا يدخلون ضمن هذا الإطار المحدد. ويشكل تصنيف المهاجرين ومن ثم تحديد مسؤوليات واضحة للمساعدة قضية بالغة الحساسية. فيجب التذكّر دائماً أن من الممكن أن يصبح كل واحد من المهاجرين في حالة من الاستضعاف الشديد ويحتاج إلى المساعدة. وتبرز في هذا الصدد قوة الحركة ودورها الخاص في قدرتها على مد يد العون إلى كل المهاجرين المعوزين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

إن دور الحركة هو عنصر ثمين نظراً إلى أهمية عملها الإنساني غير المتحيز والحيادي والمستقل وعالمية شبكتها. ويتيح لها هذا الوضع الفريد بأن تكون شريكاً مميزاً للمجتمعات المحلية وللحكومات على حد سواء. إننا نأمل في أن يؤدي هذا المؤتمر إلى التعزيز الفعلي للتعاون بين جميع الشركاء المعنيين بالتحديات التي تعالج اليوم.

ونستطيع استخدام شبكتنا للربط بين جميع المستويات التي يجب أن تعالج فيها الاحتياجات الناجمة عن تغير المناخ، بدءاً من المجتمعات المحلية ووصولاً إلى السياسات والأنشطة الدولية.

إننا نتطلع جميعاً إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ والذي يعقد الأسبوع القادم في بالي لكي ينجز التقدم ويلقى التشجيع في الرد على تحدي التغير المناخي. وأملنا كبير في أن يوجه المؤتمر من جنيف وعبر الإعلان الذي سيصدره، رسالة إلى بالي ثلاثية الأوجه أي ضم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى من أجل مواجهة الآثار الإنسانية لتغير المناخ، وتعزيز عمل الإغاثة الإنسانية الذي نقوم به حتى الآن والانخراط أكثر في التخفيف من أخطار الكوارث بدلاً من الاكتفاء بالمواجهة بعد وقوع الحادث، وحشد الموارد البشرية والمالية اللازمة لمساعدة من هم بأمر الحاجة إليها أي أفقر الناس الذين يملكون أقل الوسائل للوقوف بوجه الكوارث أو المعافاة بعد وقوعها.

لقد ناقشنا في المؤتمر السابق الأثر السلبي المحتمل لتغير المناخ. وكان الطابع الملح للعمل لا يزال موضع جدل. أما اليوم فليس لدينا خيار: التغير المناخي حاصل، وعلينا أن نواجهه وسوف نواجهه معاً من أجل الإنسانية.

**سعادة السيد بليز غودي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة
لسويسرا، جنيف**

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي الرئيسة،

إننا جميعاً معنيون بشكل مباشر بهذه المسائل المعقدة والمتراصة التي تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، عملاً مشتركاً. ويجب أن نبذل عن التعاون وعن تكامل أنشطة مكونات الحركة مع أنشطة الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى شراكات فعالة وتجنب تكرار نفس الجهود في نفس المجالات.

لا يوجد مجال للشك في أهمية ما تقدمه الجمعيات الوطنية من دعم في حالات العنف المسلح والتخفيف

المنظمات غير الحكومية. وكان الصليب الأحمر الصربي أحد المشاركين.

إننا نواصل، من خلال إقامة الشراكات مع سلطات بلدنا، تكريس جهودنا في الميدان لتحقيق هدفنا وهو حظر الذخائر العنقودية. ونود انتهاز هذه الفرصة للإثراء على اهتمام هذا المؤتمر بإعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني والتشديد على واجب إعادة تأكيد القواعد القائمة من هذا القانون.

سعادة السيد خوان مرتابيت، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لشيلي، جنيف

(الأصل بالإسبانية)

نظراً إلى ضيق الوقت، ستقتصر مداخلتني على موضوع واحد هو تغير المناخ، دون أن يعني ذلك بالطبع إنكار الأهمية القصوى للمواضيع الكبيرة الأخرى المطروحة أمام هذا المؤتمر.

إن تدهور البيئة وتغير المناخ يمثلان، كما أشار إليهما متحدثون آخرون، تحدياً كبيراً لسلامة وأمن البشرية والتنمية الاقتصادية المستدامة. إن حياة الناس وكذلك مستويات الإنتاج تتعرض، في المناطق المتضررة في كل أنحاء العالم، لمخاطر تتزايد كل يوم بسبب الأحداث المدمرة التي أصبحت للأسف أمراً مألوفاً في كل مكان. ويجب أن يشجعنا حدوث هذه الكوارث على خلق وعي أكبر بالبعد الإنساني لتغير المناخ الأمر الذي يبرز ضرورة اعتماد سياسات وطنية ودولية تذهب إلى عمق هذه الظاهرة.

ولن ندخل هنا في تفاصيل التدهور الذي يسببه التغير المناخي ولا في الالتزامات التي يمكن للبلدان أن تتعهد بها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة العالمية علماً أن هذه المهمة تقع على عاتق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ولكن علينا تركيز جهودنا على تبعات هذه الظاهرة على المستوى الإنساني.

والجدير بالذكر إن موضوع تغير المناخ ليس موضوعاً جديداً بالنسبة إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، فخلال المؤتمر الدولي السابع والعشرين الذي

الدكتور دراغان رادوفانوفيتش، رئيس جمعية الصليب الأحمر الصربي

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أتوجه إلى المؤتمر باسم الصليب الأحمر الصربي الذي يلعب دوراً نشطاً منذ أكثر من 130 عاماً ويلقى من الحركة إقراراً بعمله وجهوده الدؤوبة.

نحن نعيش فترات عصيبة في بلدنا منذ العام 1876، فقد شهدنا حربي البلقان والحربين العالميتين وعشنا مؤخراً النزاع المسلح في المنطقة وفي جمهورية صربيا. علاوة على ذلك، أصبنا عدة مرات خلال هذه الفترات، بكوارث طبيعية مختلفة وبكوارث من صنع الإنسان خلفت أضراراً بالغة. لقد واجه الصليب الأحمر الصربي تحديات عديدة خلال 132 سنة من هذه السنوات الأخيرة. ولكننا نفخر بأننا تمكنا من اجتيازها وكنا في كل الأوقات ملتزمون بأداء مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومخلصون لمبادئها الأساسية.

ونود انتهاز هذه الفرصة للإشارة إلى موضوع واحد ألا وهو تجربتنا المتعلقة بالذخائر العنقودية والتي وللأسف ابتلت بها صربيا. هناك في أراضي صربيا حوالي 20 مكاناً ملوثاً بالذخائر العنقودية مع أكثر من 270 ألف قطعة من الذخائر الصغيرة. إننا ندرك تماماً النتائج الرهيبة التي تولدها وسائل الحرب هذه التي تسبب فوق كل شيء الضرر للمدنيين الذين لا يشاركون في النزاعات المسلحة ومن بينهم بصورة خاصة الأطفال. ويقدر أن تطهير المناطق الملوثة سيستغرق قرابة العشر سنوات.

ونظراً إلى تجربته، يشارك الصليب الأحمر الصربي مشاركة فاعلة مع الجمعيات الوطنية الشقيقة في حملات التوعية وفي العمل الدولي الذي قد يؤدي إلى تقييد استخدام هذه الأسلحة أو حظرها تماماً.

إضافة إلى ذلك، نتعاون في هذا الموضوع الخاص مع سلطات بلدنا كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني. ويسرنا أن تكون دولتنا قد أقرت بأهمية هذه المسائل وأنها اتخذت منذ البداية موقفاً ثابتاً بوجوب حظر هذه الأسلحة. ونتيجة لذلك نظمت وزارة خارجية جمهورية صربيا بدعم من الحكومة النرويجية، مؤتمر الدول المتضررة من الذخائر العنقودية. ونظم المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بمشاركة 47 دولة والعديد من

انعقد عام 1999، اعتمد قرار في هذا الشأن وأعيدت لاحقاً دراسة هذا الموضوع في المؤتمر الثامن والعشرين المنعقد عام 2003.

ولا شك في أن على الدول أن تعطي الأولوية وتخصص الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات واسعة النطاق تهدف إلى تقليص مخاطر وقوع الكوارث، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تسمح بمواجهة المشاكل المرتبطة بتغير المناخ وتقلباته. كما يجب أن تعمل الجمعيات الوطنية على توثيق تعاونها مع الدول ومع خبراء التغير المناخي من أجل التخفيف من الآثار السلبية على المجموعات المستضعفة والسعي إلى أن تكون الأنشطة في هذا الإطار أكثر فعالية وأفضل تركيزاً.

إلا أن الحركة لا تكفي بمجرد مواجهة الأزمات القائمة. ولهذا نود التأكيد على ضرورة أن تولي الحركة الأولوية إلى الوقاية كذلك. ففي ما يتعلق بتغير المناخ، نحن نعتقد أن التحدي يكمن أولاً في التعرف إلى المخاطر والاهتمام بعد ذلك بنتائجها على الصعيد الإنساني.

وينبغي أن يركز، بصورة خاصة، على التعاون مع الدول في كل المجالات المتعلقة بتغير المناخ، وذلك من خلال الترويج لوعي أكبر بأهمية الوقاية، والتأهب للآزمات والتدخل على الصعيد الإنساني في حالة وقوعها.

إلى أي التزام. ولكن في غياب تعريف قانوني وملزم لمصطلح «الهجرة» يجب أن تتركز الاهتمامات الإنسانية والعمل الإنساني على المهاجرين الأكثر استضعافاً الذين أود تصنيفهم بـ «المهاجرين المهمشين» وعلى معاناتهم الفعلية. ويندرج في هذه الفئة النازحون لأسباب اجتماعية، والمضطهدون سياسياً، والمستغلون اقتصادياً في بلدان العبور و/أو في بلدان المقصد.

تأتي هذه الهجرة الهامشية كنتيجة إنسانية للهجرة القسرية والمفروضة بالقوة على هؤلاء المهاجرين. وهي تثير قلقنا كجهات إنسانية فاعلة في الميدان. فنحن كما الحركة ملتزمون التزاماً عميقاً بقضيتنا التي تتمثل في التخفيف من معاناة الإنسان. ولهذا على الجمعيات الوطنية باعتبارها جهات مساعدة أن تبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة بتلبية أكثر فعالية للاحتياجات الإنسانية في هذا المجال بالمشاركة مع حكوماتها المختلفة. والمطلوب أيضاً هو تعاون جميع الأطراف المعنية لتقاسم المسؤوليات.

وأخيراً أود حثكم على ألا يؤدي نقاشنا الشامل لهذا الموضوع إلى طرح النظريات المجردة التي يمكن أن تخفي أو تهمش مسألة المأساة الفعلية والمعاناة الإنسانية للأشخاص الأكثر استضعافاً أي هؤلاء المهاجرون المهمشون.

سعادة السيد مسعود خان، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لباكستان، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

تكلم مسودة الإعلان معاً من أجل الإنسانية عن أربعة تحديات معاصرة تتعلق بالبيئة، والهجرة الدولية، والعنف الحضري، والصحة العامة. ويضع الإعلان مقاييس المبادئ والعمل في هذه المجالات ويقدم توجيهاً لكيفية معالجة الجمعيات الوطنية لهذه المسائل بفعالية أكبر.

إننا نوافق بالطبع على وجود بعد إنساني للهجرة الدولية. ويمكن أن تقدم الجمعيات الوطنية إلى المهاجرين الغذاء والمأوى والملبس والرعاية الصحية والإسعافات الأولية والدعم النفسي والاجتماعي. وهي تعمل على الدفاع عن اندماج المهاجرين. إن مشروع الإعلان يؤكد بحق وجوب تعبئة المجتمعات المحلية وحثها على احترام التنوع والعمل

السيد وانغ-سانغ هان، رئيس الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في جمهورية كوريا

(الأصل بالإنكليزية)

أود حصر حديثي في مسألة واحدة من بين التحديات الإنسانية التي ذكرت هنا. لقد أصبح القلق الذي تشيره الهجرة في بلد معين قضية دولية ولم يعد بالإمكان اعتبارها قضية وطنية حصراً. ويزداد كبير في عدد المهاجرين في جمهورية كوريا كذلك. ويتوسع عدد الوافدين إلى بلدنا باطراد. هنالك الآن أكثر من مليون مهاجر في كوريا وتشير الأرقام إلى زيادة سنوية بمعدل 10 %. ويتوقع مكتب الهجرة الكوري أن يصل الرقم إلى 9.1 مليون عام 2050 إذا ما تواصل هذا التنامي في أعداد الوافدين.

يبدو عموماً مصطلح «الهجرة» وكأنه محايد ولا يدعو

ويعد بتعزيزها، ويضع على جدول أعمال المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين تقديم تقرير عن مذكرة التفاهم. ومن الواضح بالنسبة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم أن بعض الخطوات قد اتخذت في الاتجاه الصحيح ولكن يجب القيام بالمزيد من العمل الحثيث بصدق وثبات. ويجب أن تحل مسألة سيارات الإسعاف بدون أي تأخير. كما ينبغي التذكير بقواعد 1921 وتطبيقها.

السيد بيير دي سيناركليس، نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر السويسري
(الأصل بالفرنسية)

مع اعترافه بأهمية التحديات الإنسانية الأربعة المطروحة تحت هذا البند من جدول الأعمال، وإذ يؤيد الصليب الأحمر السويسري المتحدثين الذين أعلنوا هذا الصباح موقفهم المعارض للقذائف العنقودية، يود التركيز هنا على موضوع الهجرة الدولية.

لقد برزت حركات الهجرة خلال كل تاريخ الإنسانية. وتتنوع اليوم كما في الماضي تنوعاً كبيراً في مصادرها وطبيعتها. ولكن في هذا العالم الذي تسود فيه العولمة وما تعنيه من ترابط بين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفرض طبيعة هذه الحركات واتساعها تحديات جديدة على الدول. فحكومات بلدان الهجرة والعبور والمقصد كما المؤسسات الحكومية الدولية تبدو في أغلب الأحيان عاجزة عن تحمل كامل مسؤولياتها في وجه هذه التحديات.

وأمام الضعف المتزايد لفئات معينة من المهاجرين، يتوجب بالتالي على مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تتحمل مسؤوليات إنسانية تتنامى باستمرار لمساعدة هؤلاء الأشخاص والتخفيف من مأساتهم.

إن الصليب الأحمر السويسري مضطر إلى مواجهة المشاكل التي تولدها إجراءات قانونية تتخذ إزاء المهاجرين وتزيد باستمرار من القيود المفروضة عليهم. وهو يحاول التخفيف من الآثار الإنسانية السلبية لهذه الأحكام القانونية لاسيما من خلال تقديم خدمات ملموسة في مجال المساعدة الإنسانية والاستشارة القانونية.

على مكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب والتهميش وغيرها من أشكال الإقصاء الاجتماعي. ويرتدي ذلك أهمية كبرى في حالة المهاجرين المسلمين الذين يواجهون كل أنواع التمييز وعدم التسامح. ويمكن أن تساعد الجمعيات الوطنية في تغيير النظرة الخاطئة إلى المسلمين والدعاية ضدهم وتعزز بذلك قوى التسامح والاندماج.

سيدتي الرئيسة،

إن هذا المؤتمر مهتم بموضوع الشراكات. وهو معني بتقوية الشراكات القائمة بين الدول والجمعيات الوطنية وجعلها أكثر فعالية. وهذا المؤتمر معني أيضاً بجعل المجتمع الدولي الإنساني أكثر حساسية لتحديات البيئة والهجرة والعنف والصحة، والتطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني، ومواجهة الكوارث وإدارتها.

إننا نحبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعملهما الإنساني القائم منذ وقت طويل في باكستان. فأثناء الكارثتين الماضيتين، أي زلزال العام 2005 وفيضانات العام 2007، بادر الهلال الأحمر الباكستاني، وجمعيات وطنية صديقة عديدة وكذلك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في مساعدة السلطات المحلية والوطنية في مهمات الإنقاذ والإغاثة والإنعاش. ورأينا الشراكات تنفذ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وإننا نفتخر فوق كل شيء بجمعية الهلال الأحمر الباكستاني لالتزامها وإخلاصها والنتائج التي حققتها على الأرض.

إننا نحترم ونؤيد مبادئ القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف. ويجب أن يطبق القانون الدولي الإنساني بدون تمييز في كل الحالات. وأود هنا أن أكرر النداء الذي وجهته بالأمس رئيسة سويسرا السيدة ميشلين كالمي -راي من أنه لا يكفي صياغة القانون الدولي الإنساني، وإنما يجب أيضاً تنفيذه.

إننا نحبي العمل الذي أنجزه السيد «بير ستباك» ونقدر التقرير الذي قدمه عن تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة عام 2005 بين الجمعيتين الوطنيتين في فلسطين وإسرائيل. ونلاحظ باستحسان أن مسألة تنفيذ مذكرة التفاهم قد أدرجت على جدول أعمال هذا المؤتمر. كما أن القرار الذي اعتمدته مجلس المندوبين يدعم مذكرة التفاهم ويقي على آلية مراقبة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لتنفيذها،

إلى العمل معاً من أجل الإنسانية.

تدل شارات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على المساعدة الإنسانية المحايدة والمستقلة وغير المتحيزة. ولا غنى عن مثل هذه المساعدة بالنسبة إلى ضحايا الحالات المأساوية سواء أكان سببها كوارث طبيعية أم نزاعات مسلحة، والذين يتأثرون بلا شك من طمس الحدود الفاصلة بين العمل العسكري والسياسي والإنساني. لقد ناشدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول احترام المهمة الإنسانية البحتة للصليب الأحمر وضرورة أن تبقى مميزة عن أطراف النزاع. ومن الضروري، من أجل ضمان الوصول إلى الذين هم بأمرس الحاجة إلى المساعدة، أن تستجيب الدول لهذا النداء وتؤكد أن المجال لا يزال مفتوحاً لعمل إنساني محايد ومستقل. ودعوني أشير أيضاً في هذا الصدد إلى المبادرة الإنسانية الموفقة للمانحين التي تعترف بالمبادئ الإنسانية وبالدور الخاص لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وإلى وثيقة التوافق الأوروبي بشأن المساعدة الإنسانية التي ستصدر مستقبلاً.

نرى من المهم جداً أن يوجه المؤتمر رسالة لا لبس فيها حول استمرار التشديد على أهمية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة. ويكمن أحد التحديات المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني اليوم في ضرورة الرد على الحجة المكررة بعدم وضوح القانون، وبعدم وجود قواعد، وبأن القواعد الموجودة لا تتلاءم وواقع النزاعات الحالية. صحيح أن التمييز الموجود في المعاهدات بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة التي ليس لها الطابع الدولي قد ولد مشاكل في التطبيق ربما نتج عنها ثغرات حقيقية أو مفترضة في الحماية الممنوحة. وقد جاءت في هذا الصدد دراسة اللجنة الدولية الواسعة عن القانون الدولي الإنساني العرفي لتشكيل حدثاً بارزاً. وتظهر الدراسة أن ممارسات الدول خلال العقود الماضية تجاوزت في الواقع قانون المعاهدات القائم ووسعت تطبيق القواعد الأساسية ليشمل أنماطاً مختلفة من النزاعات. ولا يتعلق التحدي الأكبر بالحاجة إلى صياغة قواعد جديدة للقانون الدولي الإنساني بل بالحاجة إلى ضمان الامتثال الكامل للقانون والتنفيذ الفعلي للإطار القانوني القائم.

لقد اختيرت فنلندا للمشاركة في حدث منظم على هامش عمل اللجنة ألف ويتعلق بدور الجمعيات الوطنية المساعد للسلطات العامة في المجال الإنساني. وثمة تقليد قديم في فنلندا لمثل هذا التعاون، إذ شكل الصليب الأحمر الفنلندي

ونرى من الضروري، في إطار هذا المؤتمر، تذكير الحكومات بواجبها احترام التزاماتها الدولية وخاصة تلك الالتزامات التي تعهدت بها في مجال قانون اللاجئين والمعايير الدولية الحامية للمهاجرين. أما الجمعيات الوطنية فيجب أن تقدم العون إلى جميع الفئات المستضعفة ولا سيما المهاجرين مهما كان وضعهم القانوني. وعلى الحكومات أن تساند تلك الجهود المبنية على مبدأ الإنسانية وعدم التحيز وهما القاعدة التي يستند إليها القانون الدولي الإنساني.

ينبغي للحكومات وللجمعيات الوطنية بغض النظر عن مهماتها ووظائفها الخاصة أن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز تعاونها في مجال الهجرة لاسيما من أجل التخفيف من استضعاف المهاجرين. ويسر الصليب الأحمر السويسري أن يتقدم خلال هذا المؤتمر بتعهدين اثنين متعلقين بالهجرة بالشراكة مع الحكومة السويسرية. ويهدف التعهد الأول إلى تسهيل حصول المهاجرين على الخدمات الصحية العامة وتعزيز الكفاءات المتعددة الثقافات للعاملين في هذه الخدمات في سويسرا. أما التعهد الثاني فيهدف إلى تعزيز التعاون مع السلطات العامة لمساندة المهاجرين الذين عليهم العودة، طوعاً أو قسراً، إلى بلادهم. ويضطلع الصليب الأحمر السويسري بهذه المهام بصفته جهة مساعدة للسلطات العامة ولكن مع الحرص الشديد على احترام المبادئ الأساسية للحركة.

السيد ماركوس لوران، المدير العام للقسم القانوني في وزارة الخارجية، فنلندا

(الأصل بالإنكليزية)

تنضم فنلندا إلى ما قاله ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. ولكنني أود فقط إضافة بعض الملاحظات المتعلقة بالشأن الوطني. إننا نقدر غالباً الفرصة المتاحة لنا بالاجتماع لتناول بعض أهم التحديات التي تواجهها الإنسانية اليوم أي تغير المناخ، واستضعاف المهاجرين والنازحين، وحالات العنف بما في ذلك النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية، والتهديدات التي تواجهها الصحة على الصعيد العالمي. ونود التعبير عن تقديرنا للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر على الإعداد الممتاز لهذا المؤتمر الهادف

التي تقوم بها مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونتمنى للمؤتمر الثلاثين التوفيق والنجاح.

الأستاذ فريدريك فينيش، رئيس جمعية الصليب الأحمر المالطي

(الأصل بالإنكليزية)

تواجه مالطة، منذ العام 2000، تحدي الأعداد المتزايدة للمهاجرين غير الشرعيين. وتصل أغلبيتهم العظمى على متن مراكب ومنهم كثيرون هم في الغالب من المعوزين. مالطة هي أصغر بلدان الاتحاد الأوروبي وأكثرها كثافة سكانية. وهي أيضاً من أكثر بلدان العالم كثافة في المباني تقع على ملتقى طرق المتوسط بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا. وقد استقبلت مالطة التي يبلغ عدد سكانها 400 ألف شخص، أكثر من ثمانية آلاف مهاجر غير شرعي منذ العام 2002. وهذا ما يقابل بالنسبة إلى بلد مثل المملكة المتحدة أن تستقبل خلال الفترة نفسها 1.2 مليون مهاجر، أو تستقبل ألمانيا 1.65 مليون مهاجر. ولهذا تطرح الهجرة غير الشرعية تحدياً خطيراً يحتمل أنه سيبقى قضية خطيرة خلال فترة طويلة.

لقد طورت السلطات المحلية الهياكل الإدارية والقدرة على معالجة طلبات الحصول على الحماية الدولية حين يتعلق الأمر بأشخاص يستوفون معايير وضع اللاجئ وبأشخاص لهم الحق بالحماية لأسباب إنسانية. وتوجد الآن ثلاثة مراكز احتجاز للمقيمين بصورة غير شرعية من رعايا بلدان ثالثة كما توجد مراكز مفتوحة ينقل إليها المهاجرون بعد انتهاء فترة احتجازهم.

وتمكنت جمعية الصليب الأحمر المالطي بمواردها المالية والبشرية الشحيحة من توظيف منسق إنساني بفضل منحة من جمعيتي الصليب الأحمر السويسري والنمساوي. وأود تقديم الشكر إليهما لتضامنهما مع جمعيتنا. ويقدم هذا المنسق خدمات البحث عن المفقودين للحفاظ على التواصل العائلي مستخدماً شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر العالمية للبحث عن المفقودين وإعادة الروابط العائلية، ومساعدة المهاجرين الذين انفصلوا عن أقاربهم على تسلم أخبار عنهم. ويعطي دروساً في اللغة الإنكليزية للكبار والأطفال، بمساعدة متطوعين محليين وأجانب، من

شريكاً موثقاً به في توفير خبرات ممتازة وحشد الموارد للعمل الإنساني. وإننا نثمن عالياً دوره في نشر القانون الدولي الإنساني. وندعم دعماً كاملاً مشروع القرار بشأن الطبيعة الخاصة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ودور الجمعيات الوطنية في المجال الإنساني.

أما في ما يتعلق بتغير المناخ فهذه الظاهرة لها نتائج على مختلف المستويات في الجغرافية السياسية، والاقتصاد، والبيئة، والطاقة. ويمكن أن تجعل من الصعب تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتفاقم المشاكل التي تواجهها الدول الضعيفة. كما أن وجود اتفاق دولي جديد ومناسب بشأن المناخ يمتد إلى ما بعد العام 2012 يمكن أن يساعد في اتجاه تحقيق الأمن الوقائي. وإننا نقدر مساهمة هذا المنتدى في رفع مستوى الوعي بضرورة العمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف كذلك.

ونرى أيضاً جهداً مشكوراً في لفت الانتباه إلى العواقب الإنسانية لمشكلة الهجرة وإلى إمكانات تعزيز التعاون بين الحكومات ومكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في معالجة هذه المسألة.

ولنتكلم الآن عن التزامات إنسانية محددة. إن فنلندا تشارك في التعهدات السبعة التي قدمها الاتحاد الأوروبي. ونتعهد، على الصعيد الوطني، بمشاركة الصليب الأحمر الفنلندي، بالعمل معاً من أجل دعم اندماج المهاجرين في فنلندا وتعزيز الجهود لتجنب تهمة المهاجرين المستضعفين والكفاح ضد التمييز العرقي والعنصرية، وتطوير الاستعدادات لترتيب استقبال طالبي اللجوء أو غيرهم من المهاجرين في حال تدفقهم بأعداد كبيرة. والهدف هو تنفيذ عملية اندماج حقيقة في الاتجاهين، يشارك فيها كل من المهاجرين والمجتمع المضيف مشاركة فاعلة.

هذا وتتعهد فنلندا، مع شركاء من بلدان الشمال الأوروبي، بالتوعية وتعزيز احترام توفير العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل الذي تضطلع به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالات النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تواصل فنلندا الجهود التي عرضتها في تعهد تقدمت به عام 2003 يرمي إلى تشجيع المناقشات الدولية المتعلقة بإمكانية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الهجمات ضد الشبكات الإلكترونية.

وفي الختام، تود فنلندا التعبير عن دعمها القوي للأنشطة

أن أعلن هنا أن الولايات المتحدة أصدرت عام 2007 القانون الذي يعزز استقلال الصليب الأحمر الأمريكي وهو ما تدعمه تماماً حكومة الولايات المتحدة.

لا نزال نقدر العمل الذي يقوم به كل متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف أنحاء العالم لمواجهة الأزمات الحالية. وأود مرة أخرى أن أشكر باسم حكومتي وباسم الشعب الأمريكي الجمعيات الوطنية والحكومات العديدة التي ساهمت بكرم وإخلاص في مساعدة سكان نيو أورليانز على المعافاة من إعصار كاترينا. ويزكرنا إعصار كاترينا، تماماً كما يذكركم الإعصار الذي ضرب مؤخراً بنغلادش، أن الكوارث الطبيعية يمكن أن تصيب كل البلدان المتقدمة منها والأقل تقدماً على حد سواء.

تساند حكومة الولايات المتحدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل البلدان التي تعمل فيها. ويشكل هذا الدعم مثلاً بارزاً لما تعني الشراكة داخل الحركة. وتبقى علاقتنا باللجنة الدولية علاقة قوية وثمررة ونحافظ على الاحترام الرائع لمهمة اللجنة الدولية وعمل الحركة ككل.

إننا نرحب بعمل الحركة حين تسعى إلى ضمان قدرتها على مواصلة هذا العمل المهم في القرن الواحد والعشرين. وندعم بصورة خاصة عمل الاتحاد الدولي في إعداد الجمعيات الوطنية لمواجهة احتمال انتشار وباء الإنفلونزا. وإني لفخور بالإعلان عن تقديم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى الاتحاد الدولي تعهداً بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لثلاث سنوات من أجل المساعدة على إعداد أكثر من 20 بلداً لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المصابين في حال اندلاع مثل هذا الوباء.

ويسرنا أيضاً أن نتاح لنا اليوم فرصة إعادة تأكيد التزامنا بالقانون الدولي. وكما نعرفه جميعاً، فقد أبرزت السنوات الأخيرة التي أعقبت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 التحديات التي يواجهها النظام القانوني الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي. وشاركت حكومة الولايات المتحدة في حوار فاعل مع المجتمع الدولي حول هذه التحديات. وشكلت اللجنة الدولية صوتاً بارزاً في الدفاع عن سلامة القانون الدولي الإنساني في أثناء مكافحة الإرهاب ونتطلع إلى مواصلة عملنا سوياً في هذا المجال.

وتقدر الولايات المتحدة في هذا الصدد الجهود الهائلة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جمع وتحليل

أجل مساعدتهم على اندماج أفضل في المجتمع. ولدينا أيضاً متطوعون يقدمون، عبر عطاءات مختلفة، المواد الأساسية إلى أكثر الأشخاص عوزاً من بين المهاجرين. غير أن كل ذلك ليس إلا قطرة في بحر المساعدات المطلوبة. وتجري جمعية الصليب الأحمر المالطي محادثات مع مكتب الصليب الأحمر للاتحاد الأوروبي، ومع منظمة الهجرة العالمية، و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات غير حكومية محلية وخاصة خدمة اللاجئين للآباء اليسوعيين، وذلك لتأسيس تعاون دائم. وتحتاج جمعية الصليب الأحمر المحلية إلى الدعم المالي والموارد البشرية من أجل تخفيف تلك المعاناة الإنسانية. وإني أناشد الجمعيات الوطنية المانحة أن تدعمنا بمواردها لكي نتمكن من الوفاء بواجباتنا الإنسانية بفعالية أكبر.

السيد جون بيلينغر، المستشار القانوني، وزارة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية

(الأصل بالإنكليزية)

أود بداية استحضار رئاسة الدكتور الحديد وسائر أعضاء اللجنة الدائمة في المؤتمر الدولي التاسع والعشرين للعام الماضي الذي أدى إلى قبول جمعيتي ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الحركة. ونرى أهمية وجود هاتين الجمعيتين بصفتهم عضوين في المؤتمر لأول مرة خاصة وأن الحكومتين ستجتمعان بعد ساعات قليلة في أنابوليس لاتخاذ خطوات تؤسس لسلام دائم في الشرق الأوسط. إننا نفهم الأهمية التي يضعها المجتمع الدولي في التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، وسنستمر في تشجيع جميع الأطراف على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر التاسع والعشرين.

إن موضوع مؤتمر هذه السنة معاً من أجل الإنسانية هو موضوع يسر الولايات المتحدة أن تدعمه. إننا فخورون بجمعيتنا الوطنية الصليب الأحمر الأمريكي التي تعمل منذ أكثر من 125 سنة في خدمة من هم بأمر الحاجة إلى المساعدة. ويستند تعاون حكومة الولايات المتحدة مع الصليب الأحمر الأمريكي إلى احترامنا لهذه المنظمة والتزامها بالعمل وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة. ويسرني

أما-آنا أن الصحة هي حق أساسي من حقوق الإنسان وأن على الناس المشاركة فردياً وجمعياً في التخطيط والحصول على رعايتهم الصحية الخاصة مع تحديد أهداف من أجل «توفير الصحة للجميع». غير أن العديد من الأشخاص الذين لا يملكون الموارد الكافية لا يزالون اليوم بعيدين عن الخدمات الأساسية الوقائية والعلاجية لاسيما أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع ويمكن أن تكون الآثار الإنسانية لتغير المناخ، والهجرة، والإقصاء الاجتماعي، والكوارث، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والمصاعب الاقتصادية أشد خطورة عليهم.

إن توفير الصحة للجميع لا يزال بعيد المنال في كل أنحاء العالم. ففي البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يعاني الناس من الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة والتي يولدها نظام غذائي غير متوازن، ومساوئ الدخان أو الإدمان على الكحول. كما يبرز ضغط إضافي على الرعاية الصحية بسبب تزايد عدد الأشخاص المسنين الذين قد يصبحوا معزولين عن عائلاتهم وعن المجتمع. وهناك مرض السِّل الذي يعود إلى الظهور على صعيد عالمي، وتهديد أمراض ناشئة مثل مرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة SARS أو إنفلونزا الطيور التي تعزز الإحساس بأن الصحة العامة مسألة تتجاوز الحدود ومن ثم تتطلب نهجاً منسقاً في مواجهتها.

يتناول المؤتمر الدولي الأمراض الناشئة والمتجددة باعتبارها إحدى المسائل الإنسانية الرئيسية. ويجب أن ينظر إلى توفير الصحة للجميع كمسؤولية مشتركة تتطلب التعاون الدقيق بين الجهات الحكومية المعنية، والمنظمات المحلية، وخاصة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كجهات مساعدة للسلطات العامة، والأهم من كل ذلك المواطنين الأفراد. إنه لمن المناسب تماماً والمفيد لحركتنا أن نتبادل وجهات النظر بشأن قضايا الصحة ذات الاهتمام المشترك مع ممثلي الحكومات لأننا ملتزمون وقادرون على التأزر مع السلطات الوطنية من أجل تعزيز الصحة، والتغلب على العوامل التي تؤثر في الراحة البدنية والذهنية والاجتماعية. وإذا أردنا أن نتجنب قدر الإمكان تفشي الأمراض، نجد من الأهمية بمكان أن تستفيد العائلات والمجتمعات المحلية من خدمات العاملين الأنداد أو الأخصائيين الصحيين في المجتمعات المحلية من الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، لأن هذا النوع من

كميات مهمة من المواد لوضع دراستها عن القانون الدولي الإنساني العرفي. غير أن حكومتي وعدداً من الحكومات الأخرى لا تزال غير مرتاحة للمنهجية المستخدمة للتوصل إلى الاستنتاج بأن قاعدة معينة هي عرف فعلاً، وقد عرضنا النقاط التي تثير قلقنا في رسالة مؤرخة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ونشرت في عدد حزيران/يونيو 2007 من المجلة الدولية للصليب الأحمر.

وبصورة مماثلة، ومع أن الولايات المتحدة تشاطر اللجنة الدولية قلقها بشأن الآثار الإنسانية لمخلفات الحرب من المتفجرات، ومنها الذخائر العنقودية، فإننا نخشى في مواجهتنا للتهديد الذي تطرحه الأسلحة العنقودية، أن يطمس التهديد الأوسع الذي تشكله جميع مخلفات الحرب من المتفجرات. وقد عملت الولايات المتحدة من أجل التخفيف من الأثر الإنساني للذخائر العنقودية التي تستخدمها. ونقف أيضاً في المقدمة في بذل الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية داخل إطار الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة، ونأمل في أن تساند الدول الأخرى واللجنة الدولية هذه الجهود.

وختاماً، يسر حكومة الولايات المتحدة أن تشارك في المؤتمر الثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نظراً إلى التزامنا القوي بالقيم الإنسانية والقانون الدولي. وإننا نشجع الحركة على ألا تنسى كفاءاتها الأساسية وهي تقديم المساعدة الإنسانية، ومواجهة الكوارث الطبيعية وأداء دور مهم في مجال الصحة العامة. لقد تعلم العالم الاعتماد على الحركة لتوفير هذه المساعدة الهادفة إلى إنقاذ الأرواح حتى في أحلك الظروف. وسنظل مسانداً قوياً وشريكاً في العمل الإنساني لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد تاداتيرو كونوي، رئيس جمعية الصليب الأحمر الياباني

(الأصل بالإنكليزية)

شكل المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية المنعقد عام 1978 في ألما-آنا أي قبل حوالي ثلاثين سنة خطوة بارزة في لفت الانتباه إلى النظم الصحية المبنية على المجتمعات المحلية وقد أضاف بعداً مهماً من حقوق الإنسان إلى جهود البلدان لتقديم الرعاية الصحية إلى مواطنيها. وأكد إعلان



بصورة منتظمة وشاملة من تجاربنا المختلفة، وبنبي الشراكات بحيث نستطيع الاستفادة من الفرص المتاحة إلى أقصى حد ممكن، ونخفف من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون وعائلاتهم ومجتمعاتهم. ونؤمن بأن من الممكن تحقيق ذلك بدون المس بحقوق الحكومات السيادية في تحديد سياساتهم الخاصة بالهجرة. وإننا نعرب هنا عن تقديرنا للجهود المستمرة التي تبذلها الجمعيات الوطنية لتوفير احتياجات المهاجرين في كل مكان، وخاصة في أوقات الأزمات الإنسانية ونشجع على التعاون الوثيق في هذا المجال بين الدول والجمعيات الوطنية.

إن ماليزيا تتفق مع وجهة النظر القائلة أن الأمراض الناشئة والمتجددة وغيرها من التحديات للصحة العامة تعرض الأفراد والمجتمعات للخطر في كل مكان. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تلعب دوراً مهماً في تكميل الجهود التي تبذلها الدول للوصول إلى الناس لاسيما الفئات الأكثر ضعفاً من أجل الوقاية من الأمراض ومكافحتها. ونعتقد أيضاً أن المجتمعات المحلية يجب أن تزيد من مشاركتها في أنشطة الرعاية الصحية وفي الحملات التي تقودها الجمعيات الوطنية وشبكات متطوعيها.

وفي الختام تكرر ماليزيا دعمها لتعاون مستمر وتعاون أقوى بين الدول والجمعيات الوطنية وغيرها من الأطراف الفاعلة المهمة في مواجهة مختلف التحديات الإنسانية التي يواجهها مجتمعنا اليوم. وتأمل ماليزيا أن هدف نشر المبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها من أجل حماية الكرامة الإنسانية يمكن أن يتحقق من خلال هذا التعاون الوثيق.

السيد ستيف كار، عضو مجلس الإدارة في جمعية الصليب الأحمر الأمريكي

(الأصل بالإنكليزية)

لقد جددت جمعيتنا الوطنية، خلال السنوات الأربع الماضية، في العمل على متابعة المسائل الأساسية التي أثّرت في المؤتمرات الدولية الأخيرة. وحققنا تقدماً فعلياً بإدخال تغييرات مهمة على هيكلنا الإداري ونظامنا الأساسي، وبذل الجهود الحثيثة لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، والتقدم في برنامج استكشاف القانون الإنساني وإدخاله في البرامج الدراسية للشباب، وإطلاق

الخدمات هو الذي يمكن أن يساهم في إعداد الطريق نحو «توفير الصحة للجميع» تماشياً مع شعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية.

سعادة السيدة كينغ بي هسو، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لماليزيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

تقدّر ماليزيا الدور المميز الذي تلعبه الحركة منذ أمد طويل لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في مجالات العمل المحددة في مهمتها سعياً إلى تحقيق الرفاه للإنسانية. وفي ما يتعلق بالتحديات العالمية الأربعة التي تواجه مجتمعنا اليوم، نحتاج بالضرورة إلى شراكة إنسانية وتعاون أقوى بين جميع الأطراف الفاعلة المهمة إذا أردنا أن نعالج فعلاً عواقبها على الصعيد الإنساني. نحن نعلم أن هذه المسائل كانت موضع جدال واسع ومنتديات عديدة ثنائية الأطراف وإقليمية ودولية. ولا ينكر أحد أن المجتمع الدولي لا يزال مختلفاً بشأنها. غير أن ما يشجعنا هو الإجراءات الجديدة والخطوات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الأطراف بهدف مواجهتها بصورة شاملة وجماعية. ونظراً إلى ذلك الوضع وإلى قدرات الجمعيات الوطنية، نعتقد أن نقاشنا يجب أن يركز هنا على ما يمكن أن تفعله الحركة لاستكمال المبادرات الجارية وخطط العمل المنفذة في منتديات أخرى وتوفير المحتوى والقيام بالأنشطة التي تعزز من قيمتها. ونرى أن الجمعيات الوطنية يمكن أن تركز أيضاً على كيفية تعزيز عمل المناصرة من أجل توعية الجمهور وإطلاعه بشكل أفضل على سبل معالجة مختلف المسائل الإنسانية التي يواجهها العالم اليوم.

أما في ما يتعلق بمسألة التدهور البيئي وتغير المناخ، فيمكن للجمعيات الوطنية، إلى جانب تقديم الدعم المناسب للحكومات في أوقات الأزمات، أن تلعب دوراً أكبر في توعية الجمهور في مجالات التأهب للكوارث، ومواجهة حالات الطوارئ، والتوعية بمشاكل البيئة وتغير المناخ. وإن الحكومة الماليزية لعلّى أتم الاستعداد للعمل مع الجمعية الوطنية في بلادنا في كل جوانب هذه المسائل من التوعية إلى الوقاية، والتأهب، والمواجهة الإنسانية للأزمات.

بالنسبة إلى الهجرة الدولية هذه الظاهرة العالمية المتنامية، من المهم أن نفهم أسبابها العميقة ونتائجها، وأن نتعلم

الأحمر المكسيكي وقد لعب خبراء الإغاثة في حالات الكوارث العاملون معه دوراً ثميناً خلال حرائق الغابات الهائلة التي اجتاحت كاليفورنيا مؤخراً. واستطعنا بفضل ما كان لهم من لغة مشتركة وتفاعل ثقافي، أن نساعد بصورة أفضل جماعات المهاجرين أثناء كارثة وطنية كبيرة.

ونأمل في تقديم تقرير عن تقدمنا في تنفيذ هذه التعهدات حين نعود إلى الاجتماع بعد أربع سنوات. إنه لشرف لنا أن نكون هنا معربين عن التزامنا الكامل بعمل الحركة.

**سعادة السيد روجيه جولييان مانغا، الممثل الدائم،
البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو، جنيف**

(الأصل بالفرنسية)

يذكرنا موضوع هذا المؤتمر بالدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع الدولي خلال هذه الفترة الحساسة. إن المشهد الذي يقدمه العالم والذي لخصه الفيلم الذي عرض في افتتاح هذا المؤتمر يوجه أكثر من أي وقت مضى تحذيراً للضمير الدولي. ويشير هذا المشهد القلق إلا أنه يترك مجالاً للأمل. وهذا هو بالذات سبب وجودنا جميعاً هنا.

في بلادي جمهورية الكونغو الذي يواجه انهيارات وفيضانات متكررة تؤدي إلى تراكم حالة الاستضعاف، يقوم الصليب الأحمر في الكونغو بعمل رائع لمساعدة السكان المتضررين من هذه الأحداث الأليمة وذلك بالشراكة مع مكونات الحركة الأخرى أي الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومساندة الحكومة. وأرى هنا فرصة للتعبير عن دعمنا التام وامتناننا لجهود وتفاني جميع العاملين.

سيدتي الرئيسة،

لقد تعهدت حكومتنا في مؤتمر العام 2005 بالسعي إلى اعتماد برلمان الكونغو قانوناً يتعلق باحترام الشارة. وبفضل فريق من الخبراء عمل وفقاً لاقتراحات مشتركة قدمها الصليب الأحمر في الكونغو مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يمكن القول أن العملية تقدمت خطوات كبيرة. وفي بداية العام القادم، سيقدم مشروع القانون إلى البرلمان لدراسته واعتماده.

الحوار حول الآثار الإنسانية لتغير المناخ، كما حققنا أيضاً تقدماً في التزامنا بتعزيز الجهود الوطنية والدولية للتأهب للكوارث بالتنسيق مع الحركة.

وقدمننا أيضاً دعماً فعالاً للعمل حول قانون المواجهة الدولية للكوارث ووضع الجهات المساعدة، إيماناً منا بأن من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تحسّن بشكل ملموس من قدرتنا الجماعية على خدمة أكثر الناس ضعفاً.

وإذ يعرب الصليب الأحمر الأمريكي عن امتنانه لانعقاد هذا المؤتمر الدولي الذي تطلب منا التفكير والتشاور وأخيراً مواجهة مسائل مهمة وبالغة الصعوبة، يسرني في هذه المناسبة العظيمة أن ألفت انتباهكم إلى الالتزامات التي يعلنها الصليب الأحمر الأمريكي عبر تعهداته.

أولاً سينضم الصليب الأحمر الأمريكي في شراكة مع الصليب الأحمر الكندي وجمعيات وطنية أخرى وحكومات ومنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لرفع مستوى الجهود المبذولة للوقاية من الملاريا وهي أولوية للصليب الأحمر الأمريكي منذ مدة طويلة. وتستند جهود الوقاية من الملاريا إلى أولويات جمعيتنا الوطنية والاستراتيجيات في مجال الصحة وقدرات شبكة المتطوعين الفريدة لحركتنا. وسنقدم، إضافة إلى ذلك، دعماً قوياً للمراقبة المتكاملة للأمراض المعدية.

ثانياً سيقوم الصليب الأحمر الأمريكي مع وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة بالترويج لتصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على خمس معاهدات في القانون الدولي الإنساني.

وأخيراً سيعيد الصليب الأحمر الأمريكي تأكيد التزامه بعدم التحيز في تقديم الخدمات في حالات الكوارث.

ويأتي إعلان الصليب الأحمر الأمريكي بشأن عدم التحيز ليؤكد للرأي العام أن منظمنا تقدم المساعدة بطريقة منصفة وغير متحيزة. وبعد ألا يطلب الصليب الأحمر الأمريكي أو يسجل أية معلومات حول الانتماءات الوطنية للمستفيدين أو جنسيتهم. ومع ذلك، يظل بعض المهاجرين غير المطلعين على الحقيقة حزينين من طلب مساعدة أية وكالة خشية من التبعات. ولهذا نتعهد بالبحث عن وسائل إضافية لكي نقدم بطريقة فعالة خدمات الإغاثة أثناء الكوارث إلى مختلف الفئات السكانية ومن بينها المهاجرون.

أود أيضاً أن انتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى الصليب



الحروب والنزاعات المسلحة الحماية والمساعدة العاجلة والفعالة.

رابعاً، يجب من أجل التشديد على آليات التنفيذ والعمل، أن تساند الحكومات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعمل على تقويتها. وقد أظهرت التجربة أن علينا تحسين نظام مراقبة الكوارث والتنبؤ بها وتبادل المعلومات من أجل حماية أفضل لحياة مواطنينا وممتلكاتهم.

إن المجتمع الصيني يبقى دائماً جاهزاً لمساعدة الآخرين ضمن قدراته الخاصة والمساهمة في معالجة قضايا الإنسانية. ففي دعمها للإغاثة لدى وقوع كارثة التسونامي في المحيط الهندي، قدمت الصين منحة بلغت 1,3 مليار يوان وهو أكبر مبلغ قدمته الصين إلى الآن للمساعدة الإنسانية. ووضعنا الآن على جدول أعمالنا إقامة مركز أسيوي عملاق لدراسة الكوارث. وفي شهر حزيران/يونيو الماضي استضافت وزارة الخارجية الصينية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ندوة دولية احتفالاً بالذكرى الثلاثين لتوقيع البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف الأربع. وأود إبلاغكم أيضاً بإنشاء اللجنة الوطنية القومية المعنية بالقانون الدولي الإنساني والهادفة إلى العمل بصورة أفضل لنشر القانون الدولي الإنساني.

سيدتي الرئيسة،

إن الحكومة الصينية تثمن عالياً الدور الإيجابي الذي تلعبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ونعلن عن استعدادنا للمزيد من تحسين تعاوننا. إننا واثقون من أن المؤتمر سيدفع بقضية القانون الدولي إلى الأمام بفضل الجهود المشتركة لجميع المشاركين.

السيدة جين ماك غوان، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الكندي

(الأصل بالإنكليزية)

تتطلب التحديات العالمية شراكات عالمية من أجل إيجاد حلول عالمية. نحن في الصليب الأحمر الكندي نؤمن بأن الدور المساعد للجمعيات الوطنية هو دور أساسي لبناء قاعدة متينة للشراكات مع الحكومات. لقد عمل الصليب

إن بلدنا الذي وقع على البروتوكولين الإضافيين يعمل على نشر القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في جميع أبعاده. ويضم وفد بلادي خبراء مسؤولين عن هذه المسائل.

اسمحي لي سيدتي الرئيسة أن أشير مرة أخرى إلى ما يشغلنا من عدم احترام للكرامة الإنسانية في عالمنا هذا. وذكرونا موضوع هذا المؤتمر بسعينا إلى التضامن والاحترام المتبادل والإحساس بإنسانيتنا. وإذا أتمنى النجاح لهذا المؤتمر، أود التعبير أيضاً عن أمني في أن ينتخب عضو أفريقي في اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

سعادة السيد لي باودونغ، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للصين، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

إننا نواجه تحديات جديدة في عالم يتغير باستمرار. وإضافة إلى التهديدات الأمنية التقليدية، نشاهد عدداً متزايداً من التحديات غير التقليدية مثل الإرهاب والأوبئة وتغير المناخ. فعلى أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تحشد الإمكانات والموارد المتاحة من أجل مواجهة هذه التحديات على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والفائدة المتبادلة. وتحقيقاً لهذا الهدف، تود الصين إثارة النقاط التالية:

أولاً، نؤمن بأن البحث عن السلام والنهوض بالتنمية يتطلبان تسوية الخلافات الدولية بالحلول السلمية. وعلينا، من أجل تحقيق الاستقرار طويل المدى والرفاه المشترك، أن نهض بمهام التنمية ونسعى إلى تضيق الفجوات بين الشمال والجنوب.

ثانياً، نسعى إلى تعاون قوي على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية إذا ما أردنا أن ندفع إلى الوحدة ونعزز التعاون. وينبغي للبلدان المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية أن تقدم المزيد من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية لبناء قدراتها.

لقد أصبحت اتفاقيات جنيف أول اتفاقيات مقبولة دولياً. ولهذا علينا ثالثاً أن نصادق على مبادئ القانون الدولي الإنساني، ونعتقد أن من الضروري توسيع نشر الاتفاقيات وتنفيذها تنفيذاً كاملاً بحيث تمنح ضحايا

من المخاطر الصحية ومنها مرض الملاريا. وعلمنا أن نحملهم. وإذا نحن الحكومات والجمعيات الوطنية على العمل بشجاعة وعزم من أجل الأشخاص الأكثر ضعفاً، ندعو جميع الجمعيات الوطنية إلى الانضمام إلى تعهد الاتحاد الدولي الخاص بالحيولة دون استغلال القوة. وختاماً نأمل في أن يدفعنا هذا المؤتمر في مسيرتنا مؤمنين في أن باستطاعتنا أن نواجه معاً متحدين كل هذه التحديات لصالح قضايانا الإنسانية المشتركة.

السيد فيكتار كالبانو، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر البيلاروسي

(الأصل بالروسية)

سيدتي الرئيسة،

سيدات سادتي،

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في المناقشات حول المشاكل العالمية الملحة.

لقد مرّ الصليب الأحمر البيلاروسي قبل سنتين بأزمة خطيرة، فتقلصّ العمل في عدة قطاعات رئيسية واقتضنا الأموال وبرز عدد من المشاكل الأخرى. وطلبنا المساعدة من الخارج واستجاب لهذا الطلب كل من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وعدة جمعيات وطنية منها جمعيات سويسرا، والدانمرك، وألمانيا، والنمسا، والسويد، ودول أخرى. ونود التعبير هنا عن بالغ امتناننا للدعم الذي تلقيناه.

ونتيجة لذلك، استفادت منظمنا من دفع كنا بأمر الحاجة إليه في عدد من المجالات. فعلى سبيل المثال، أتاح لنا الدعم الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال نشر القانون الدولي الإنساني أن نجتمع جهود وزارة التربية والصليب الأحمر البيلاروسي، فارتفع في غضون السنتين عدد الشباب الذين استفادوا من حملة التوعية بالقانون الدولي الإنساني من بضع مئات إلى حوالي 12 ألف شاب. وأدرج القانون الدولي الإنساني كمادة للتدريس في أكثر من 500 مؤسسة تعليمية في البلاد. وأدى ذلك بدوره إلى تعزيز سمعة الصليب الأحمر على الصعيد المحلي ونتج عنه ارتفاع كبير في عدد المتطوعين الأمر الذي يحمل بشائر خير لتطور جمعيتنا الوطنية.

الأحمر الكندي لأكثر من سنة بتعاون وثيق مع حكومتنا وبالتشاور على نطاق واسع مع الجهات المعنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للدور المساعد باعتباره قاعدة للتعاون الفعال في مجالات مثل إدارة حالات الطوارئ، وتوفير الخدمات الصحية، ونشر القانون الدولي الإنساني. وإن الصليب الأحمر الكندي لفخور بمشاركة حكومته في وضع تسعة تعهدات مشتركة. وتحدد هذه التعهدات برنامجاً ثابتاً ومشاركاً للسنوات القادمة لصالح أولئك الذين علمنا مساعدتهم. سيدتي الرئيسة، ندرك جميعاً أهمية الأضرار التي يخلفها مرض الملاريا. فمنذ العام 2003، وبدعم من الحكومة الكندية، يشارك الصليب الأحمر الكندي بنشاط في حملات ذات تكلفة فعالة للوقاية من الملاريا. وفي نهاية هذه السنة، سنكون قد وزعنا أكثر من 4.8 مليون ناموسية في ثمانية بلدان أفريقية. وتوزع الناموسيات مجاناً كجزء من استراتيجية متكاملة لإنقاذ حياة الأطفال، حيث يتلقى المستفيدون أيضاً مقويات بالفيتامين ألف، ولقاحات ضد الحصبة، وعلاجات للتخلص من الدود. ولا تثمر تلك الجهود إلا عبر شراكات مع جمعيات وطنية شقيقة وشبكات متطوعيها الواسعة.

سيدتي الرئيسة

من بين التحديات العديدة التي نواجهها اليوم، يمثل العنف في كل أشكاله كارثة عالمية. فهو يصيب الجميع سواء أكان ذلك وراء الأبواب المغلقة للمنازل والمؤسسات، أم في الشوارع أو غير النزاعات المسلحة. ويحدد القانون الدولي الإنساني قواعد للتخفيف من آثار النزاعات المسلحة. ويدعم الصليب الأحمر الكندي بقوة القرار المتعلق بالقانون الدولي الإنساني ويدعو جميع الحكومات والجمعيات الوطنية إلى إعادة تأكيد إطار الحماية التي يتضمنها. ويكمن رمز الحماية في شاراتنا المميزة ونحن نحث كل الحكومات على العمل معنا بدون كلل من أجل كفالة احترامها. أما العنف بين الأفراد فله عواقب تدوم طويلاً في مجالات الصحة والاقتصاد والوضع الاجتماعي والعدالة وتصيب الأشخاص والأسر والمجتمعات. وقد طور الصليب الأحمر الكندي خلال 23 سنة الماضية برامج للوقاية من العنف مبنية على الوقائع ومتماشية مع القيم الثقافية هدفت إلى توعية أكثر من 3.5 مليون شخص. ووضعت هذه البرامج ونظمت بالشراكة وبدعم من جميع مستويات الحكومة الكندية.

نعلم أن أطفالنا هم أكثر المواطنين تعرضاً للعنف وللعديد



إليه المواجهة بمستوى أدنى بكثير مما هو مطلوب لإدارة الكوارث، وقدرات وطنية غير ملائمة بسبب الموارد المحدودة. فعلى، بصفتنا جهات إنسانية فاعلة وشريكة، أن نعزز جهودنا على نحو عاجل من أجل حماية بيئتنا ورفع مستوى عمليات إدارة الكوارث بما في ذلك بناء القدرات.

يبدو أن اتجاه البلدان النامية ومنها بلدان القارة الأفريقية هو أن تتحمل أقصى العواقب السلبية المرتبطة بالهجرة الدولية. ولهذا السبب، كان انضمامنا إلى الشركاء الأفارقة الآخرين في الدعوة إلى المزيد من التشديد على تحديد الأساليب والوسائل الكفيلة بالإفادة إلى أقصى حد ممكن من مزايا هذه الظاهرة بالنسبة إلى التنمية. ويجب أن تعالج احتياجات الهجرة الدولية بالطريقة المتناسبة مع عولمة الاقتصاد العالمي. ويعني ذلك، من بين أمور أخرى، أن ينظر في الأسباب العميقة للهجرة ومنها ضرورة خلق الوظائف وغيرها من الفرص من خلال الاستثمار ودوافع النمو الاقتصادي.

وإذ يرحب وفد بلادي بالاهتمام المكرس لإعادة تأكيد أهمية القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، نعلن أن جنوب أفريقيا صدقت على عدد من صكوك القانون الدولي الإنساني وستنضم قريباً إلى البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف. وقبل أكثر من سنة، أنشأت حكومة جنوب أفريقيا لجنة وطنية تعنى بالقانون الدولي الإنساني وتلعب دوراً حيوياً في تنفيذ القانون الدولي الإنساني في جنوب أفريقيا.

تدرك جنوب أفريقيا أن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدم في إسرائيل عام 2005 تواجه بعض الصعوبات، وسعيًا إلى تلبية حاجات المجتمعات المتضررة، نتطلع إلى متابعة شاملة للموضوع واعتماد قرار بهذا الشأن.

هذا ولاحظ وفد بلادي بقلق أن منذ أكثر من 16 سنة، لم ينتخب أي أفريقي عضواً في اللجنة الدائمة مع أن النظام الأساسي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر يطالب باحترام مبدأ التمثيل الجغرافي. ويود وفد بلادي أن يوجه نداء صريحاً وواضحاً إلى هذا المؤتمر ليأخذ هذا المبدأ المهم في الاعتبار لدى عملية الانتخاب. وختاماً أعلن أن جنوب أفريقيا ستستضيف عام 2008 مؤتمر البلدان الأفريقية السابع. وتعمل حكومتنا بالتعاون وثيق مع الجمعية

إلا أنه لا يكفي أن نجذب الشباب إلى صفوفنا. فمن الأهم أن يبقوا معنا ولن يحدث ذلك إلا إذا شعر المتطوعون أن عملهم مهم وضروري للمجتمع.

ولكن لم نتمكن للأسف أن نطور أنشطتنا أو نستخدم طاقات المتطوعين القائمة في مجالات عدة. ونبحث الآن عن الشركاء وعن الدعم في مجالات مثل التدريب على الإسعافات الأولية، ومواجهة حالات الطوارئ، وتوفير العلاج لما خلفه حادث تشيرنوبيل من آثار. ونأمل أن نتمكن، من خلال إبراز هذا الواقع، من الحصول على الدعم والموارد اللازمة لحل المشاكل التي تواجه جمعيتنا الوطنية.

وأود أيضاً انتهاء هذه المناسبة للتعبير عن امتناننا للسيد ماركو نيسكال لتفهمه طبيعة مشاكلنا ولاسيما تلك المتعلقة بتشيرنوبيل.

سعادة الدكتورة غلاودين جاكوبا متشالي، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

تؤيد جنوب أفريقيا الإعلان الذي قدمته مصر باسم المجموعة الأفريقية. إن الطابع العالمي للتحديات الإنسانية التي اختار هذا المؤتمر مناقشتها بهدف إيجاد حل مشترك لها تتطلب أكثر من أي وقت مضى جهوداً متوافقة نحو تعاون دولي في المجال الإنساني. ثمة ما يذكرنا باستمرار بأن كوكبنا يصبح أقل استقراراً من الناحية البيئية وأكثر تعرضاً للأخطار الطبيعية نتيجة استنزاف موارده الأساسية وتدهور العمليات الطبيعية. ويشكل التدهور البيئي والعوامل التي تساهم فيه مثل تغير المناخ، وإزالة الغابات، والتصحر، وحالات الجفاف الدائم الخ. تهديدات حقيقية ومنتامية كما تبينه التقارير التي نشرها مؤخراً الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وقد أصبح الفقراء والأشخاص الأكثر ضعفاً الموجودون في البلدان النامية من الفئات المستهدفة الآن. وثمة أسباب متعددة لذلك ولكنها تشمل من بين أمور أخرى، الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على البلدان النامية، تضاف

هذا ويذكر مشروع القرار بشأن «دور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني» عدداً كبيراً من الوثائق المهمة التي تم اعتمادها ومن الواضح أن هذه الوثائق تشير إلى الأهمية البالغة لدور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة.

سيدتي الرئيسة، إننا نؤيد مشروع القرار المقترح حول هذا الموضوع. وشكراً

السيدة ونداو غو بانا، رئيسة جمعية الصليب الأحمر في بوركينافاسو

(الأصل بالفرنسية)

أود بداية أن أنقل إليكم التحيات الأخوية الحارة من جمعية الصليب الأحمر ومتطوعيها في بوركينافاسو، والسكان المستضعفين في بلادي الذين استعادوا بفضل العمل الإنساني لحركتنا الطمأنينة والأمل في الحياة.

لقد واجهت بلادي بوركينافاسو خلال السنوات الخمس الأخيرة أوضاعاً إنسانية صعبة أعقبت الأزمة في جمهورية كوت ديفوار، وآفة الجراد، والجفاف، ومؤخراً الفيضانات الناتجة عن الآثار الخطيرة لتغير المناخ. يحدث كل ذلك في بلد تعاني الأغلبية العظمى من سكانه ظروف حياة صعبة وحين تقع الكارثة يزداد ضعف هؤلاء السكان. وأمام هذه المشاكل الإنسانية المتكررة، عملت الجمعية الوطنية إلى جانب الحكومة وبفضل مساندة الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، وبعض الجمعيات الوطنية الشقيقة ولاسيما الصليب الأحمر الإسباني، والصليب الأحمر البلجيكي (فرع المجموعة الفرنسية)، والصليب الأحمر في لكسمبرغ، تمكنت من الاستجابة لاحتياجات الضحايا.

وبهذا أفاد من مساعدة الصليب الأحمر ما بين عامي 2002 و2004، 274 ألف شخص من بين أكثر من 300 ألف مهاجر من بوركينافاسو أعيدوا إلى بلادهم من كوت ديفوار. واستطعنا مساعدة 174 444 ضحية من الأكثر تأثراً بآفة الجراد، بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها جمعيات الصليب الأحمر في بوركينافاسو، والصليب الأحمر البلجيكي، والصليب الأحمر في لكسمبرغ، والاتحاد الدولي، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة غير الحكومية: رعاية أفريقيا «أفريكير».

الوطنية من أجل ضمان أن يكون لنجاح المؤتمر صدق عميق.

الدكتور إيغان يوزيشنكو، رئيس جمعية الصليب الأحمر الأوكراني

(الأصل بالروسية)

إن العدد المتزايد للتحديات الإنسانية في العالم وتنوعها والعلاقات الوثيقة في ما بينها يتطلب من الجمعيات الوطنية تحسين إمكانياتها، وتطوير حركة المتطوعين، وتعزيز التعاون مع الهيئات الحكومية. إننا نركز كثيراً في أوكرانيا على التعاون مع الحكومة. وقد اعتمد البرلمان الأوكراني قانونين حول «جمعية الصليب الأحمر الأوكراني»، و«شارة الصليب الأحمر والهلال الأحمر»، وأبرم عدة اتفاقات مع الوزارات على الصعيد المركزي وعلى صعيد المناطق. ونرى أن من الضروري أن يطلع مسؤولو المؤسسات الحكومية على قدرات الجمعيات الوطنية وعلى أهمية ضم جهودنا من أجل حل المشاكل الإنسانية في البلد. لقد تمتعنا دائماً بدعم قوي من الحكومة ومن السلطات المحلية، ونمتلك مستوى التفاهم المتبادل المطلوب لتعزيز قدرات الجمعية الوطنية. وهذا من شأنه أن يعزز بدوره فعالية السياسات التي تتبعها الحكومة في مختلف المجالات.

إن جمعية الصليب الأحمر الأوكراني، بممارستها دورها كجهة مساعدة، تحدد المشاكل الإنسانية العاجلة في البلد، وتساعد الدولة في جهودها لمواجهة الفقر، ومكافحة وبائي السل وفيروس فقدان المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، وتقديم الدعم إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، والبحث عن المفقودين. ونسعى إلى حل فعلي للمشاكل المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني ونقدم المساعدة إلى المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في الأماكن التي يقيمون فيها مؤقتاً. ويجب أنؤكد أيضاً أن هذه العلاقات مبنية على احترام المبادئ الأساسية لحركتنا.

وسوف نتخذ في المستقبل الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية ونعول على دعم الحكومة المستمر لعملنا الإنساني.

سيدتي الرئيسة،

أود الآن الحديث عن الدور المعترف به للجمعيات الوطنية كجهة مساعدة للسلطات العامة، للتأكيد على احترام حكومة بوركينا فاسو التام لمبدأ الاستقلال الذي تستند إليه الحركة. إضافة إلى ذلك، ثمة امتيازات معينة تمنحها الحكومة لجمعيتنا الوطنية (الإعفاء من كل الضرائب على المشتريات المادية والعقارية) تشهد على الثقة التي تتمتع بها الحركة لدى سلطات بلادنا. وانتهاز هذه المناسبة لتهنئة الحكومة على دعمها الدائم للعمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومؤسسات البلاد التي تبذل كل ما في وسعها لمعالجة القضايا التي تهمنا بسرعة وفعالية. وكانت من بين الدلائل القوية للاهتمام الذي توليه الحكومة لعمل الحركة مشاركتها المباشرة في استضافة مؤتمر البلدان الأفريقية الخامس في واغادوغو، وزيارة رئيس بوركينا إلى مقر اللجنة الدولية في جنيف. وعلاوة على ذلك، ومن بين أمور أخرى اعتمد البرلمان البوركيني، عام 2003، القانون المتعلق باستخدام الشارة داخل الأراضي الوطنية.

ولكن وبالرغم من الشراكة البارزة مع الحكومة، لا يسعني القول إلا أنه يتوجب التعهد بمساندة أكبر لجمعيتنا الوطنية في تنفيذها للبرامج الجديدة للحركة ولاسيما الاستراتيجية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية وفي التحديات الإنسانية التي نواجهها باستمرار.

سيدتي الرئيسة،

أود التوجه بالشكر إلى الصليب الأحمر الإسباني، والصليب الأحمر البلجيكي، والصليب الأحمر في لكسمبرغ، والصليب الأحمر الفرنسي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإلى شركائنا خارج الحركة، معبرة عن الامتنان العميق لجميع المستفيدين من عملنا المشترك. وهذا هو الأمر الأهم على الإطلاق، أن نعمل معاً من أجل الذين يحتاجون إلى المساعدة.

وفي العام 2007، خلقت الفيضانات أكثر من 92 ألف منكوب و42 قتيلاً. وأمام هذا الوضع، كان متطوعو الجمعية أول من قدم مساعدات الإغاثة في ظروف صعبة في أغلب الأحيان. وقدمت جمعيتنا الوطنية بمساندة الاتحاد الدولي للمساعدات العاجلة إلى 6200 ضحية. وستساهم المساعدة على إعادة الإعمار في بناء 330 منزلاً بدعم من الصليب الأحمر الإسباني وتمويل من مكتب المساعدة الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية. واستفاد هذه السنة من إغاثة الطوارئ التي تقدمها اللجنة الدولية تسعة آلاف شخص من ضحايا العنف بين المزارعين والرعاة.

وقامت الجمعية الوطنية، إلى جانب مواجهتها لحالات الطوارئ، بتعزيز عملها لصالح الأطفال الذين يعانون من الظروف الصعبة، من خلال برنامج لإعادة تأهيل أطفال الشوارع (تتمكن من إبعاد 500 طفل من الشارع كعدد متوسط كل سنة، ويعود 300 طفل إلى أسرهم أو يندمجون في الحياة المهنية والمدارس)، وبرنامج لمكافحة الإتجار بالأطفال واستغلالهم. كما وزعت 2016 مجموعة من اللوازم المدرسية، في بداية العام الدراسي 2007، على تلامذة يعيشون أوضاعاً شديدة الصعوبة في ست مقاطعات من بوركينا فاسو. وينفذ هذان المشروعان بشراكة مع جمعيتي الصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر الإسباني.

ولا تغيب الجمعية الوطنية عن مجالات مثل الأمن الغذائي (2100 امرأة تعلمن القراءة والكتابة، و12600 شخص استفادوا من مشاريع مولدة للدخل)، والنظافة العامة والصرف الصحي، ومساعدة الأشخاص المسنين والمعوقين، ومكافحة الفقر عبر برنامج شامل مخصص للنساء في عدد من مقاطعات البلاد.

وأجرى أطباء أمريكيون ومغاربة وبوركينيون عمليات جراحية في العين (ماء أزرق) استفاد منها 800 شخص خلال العامين 2006 و2007 بفضل شراكة بين البنك الإسلامي للتنمية، وحكومة بوركينا فاسو، والجمعية الوطنية.

وكلما اقتضت الضرورة، تستجيب الجمعية الوطنية بسرعة إلى طلبات الحكومة وشركاء محليين مثل وكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والسفارات من أجل مشاركة متطوعين في التعبئة الاجتماعية وفي غيرها من الأنشطة الإنسانية الأمر الذي جعل الحكومة تمنح للصليب الأحمر في بوركينا فاسو وسام الاستحقاق البوركيني.

القوانين الوطنية الحماية القانونية للشاردة الثالثة (الكريستالة (البلورة) الحمراء). وحين تستكمل هذه الخطوة، سيصبح بإمكاننا التصديق على البروتوكول الثالث الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949.

سيدتي الرئيسة،

نتيجة التزامنا القوي بالمبادئ الأساسية للحركة، كانت حكومة نيوزيلندا سعيدة في مساندتها لترشيح السيدة جوسلين كيث لمقعد في اللجنة الدائمة. ونظراً إلى تجربتها الطويلة في العمل في الجمعية الوطنية، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ونظراً إلى التزامها الدؤوب بالعمل في خدمة الحركة، إننا لعلنا ثقة بأن السيدة كيث ستقدم إلى اللجنة وجهة نظر مهمة وقيمة.

واسمحي لي في الختام، سيدتي الرئيسة، أن أهنيء الجمعيات الوطنية على المستوى الممتاز للنقاش الذي دار في اجتماع الأسبوع الماضي ونتائجه. ونحن واثقون من أن اجتماع هذا الأسبوع سيواصل أيضاً، كما اعتدنا عليه في الحركة، السير قدماً برؤسائكم في نقاش المسائل المهمة المطروحة أمام المؤتمر.

السيد وليام أوريليان إيتيكي موموا، رئيس جمعية الصليب الأحمر الكاميروني

(الأصل بالفرنسية)

كانت النقاشات التي دارت حول التحديات الإنسانية الحالية والمستقبلية مكثفة وغنية ويجب أن نبتهج لذلك. وتفضل جمعية الصليب الأحمر الكاميروني أن تركز هنا على ظاهرة الهجرة الدولية. فالهجرة ظاهرة وجدت منذ العصور القديمة وهي تعني كل القارات وكل الشعوب. وهذا ميل طبيعي وأحياناً اضطراري لدى الإنسان الذي يبحث دائماً عن أفضل ظروف العيش. وتأتي موجات المهاجرين بسبب النزاعات المسلحة والكوارث والإقصاء الاجتماعي، واتساع الفقر.

والكاميرون هي، على صعيد هذه المنطقة دون الإقليمية، بمثابة بوابة مفتوحة على موجات الهجرة المنطلقة من داخل القارة الإفريقية. ويوجد حالياً في الكاميرون حوالي خمسة ملايين مهاجر، وهو عدد يتزايد كلما تطورت

سعادة السيد دون ماك كاي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لنيوزيلندا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

ترحب حكومة نيوزيلندا أشد الترحيب بشعار المؤتمر لهذه السنة معاً من أجل الإنسانية. ويمكن لاهتمام الحركة بالآثار الإنسانية للأحداث المتغيرة المتعلقة بالبيئة والهجرة والصحة والعنف أن يساهم فعلاً وبصورة فعالة في العمل الجاري حالياً وفي المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف حول هذه المواضيع.

يشكل هذا المؤتمر الدولي فرصة ثمينة أمام الحكومات والجمعيات الوطنية للاجتماع معاً واستكشاف ما قمنا به من عمل خلال السنوات الأربع الماضية والتخطيط للتعاون في المستقبل. إن حكومة نيوزيلندا تعمل بالتعاون الوثيق مع الصليب الأحمر النيوزيلندي وترحب بالعلاقة الوثيقة بين الجمعيات الوطنية والحكومات والتي تشجعها الحركة، بما في ذلك عبر تطوير التعهدات المشتركة.

إن موضوع المؤتمر لهذه السنة يبرز حقاً ضرورة التعاون في المكان عينه. وقدمت نيوزيلندا رداً إيجابياً على الإرشادات لتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث ونحن على أتم الاستعداد لتنفيذها.

إننا نشارك بقوة في عمل الحركة بشأن القانون الدولي الإنساني ولهذا استضافت نيوزيلندا في آب/أغسطس الماضي مؤتمر الكمنولث الثاني للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بالقانون الدولي الإنساني والذي كان عنوانه الفرعي: نحو ثقافة الالتزام والمسؤولية. وسنستضيف في شباط/فبراير من العام القادم مؤتمراً عن الذخائر العنقودية يهدف إلى التشجيع على مزيد من التقدم في هذا الموضوع الإنساني المهم. وفي ما يتعلق باتفاقية أوتاوا لحظر الألغام، نفذنا برامج لبناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ وستولي قريباً دور الرئيس المشارك لبرنامج مساعدة الضحايا. كما لا نزال نبذل الجهود في السعي إلى ضبط انتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك دعم تحسين مراقبة نقل الأسلحة ومعاودة تجارة الأسلحة. وقد بدأنا الآن عملية الانتقال نحو تصديق اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والانضمام إلى البروتوكولين التابعين لها، ونعمل بالطبع أيضاً لكي تمنح

المستمرة. وكل هذه القضايا ونتائجها الإنسانية تعيننا جميعاً، ذلك أن لا أحد يستطيع الادعاء بأنه في مأمن منها أو أنه يتحكم في تطورها. وبالتالي آن الأوان أن نهتم جميعاً بمواجهة هذه المشاكل سوياً.

سيدتي الرئيسة،

لقد تم التعرف، في جمهورية كوريا، إلى المشاكل المرتبطة بهذه المسائل، وتبذل الجهود اللازمة لحلها والحد من نتائجها. دعوني أعرض لكم بعض تجاربنا في هذا المجال.

يعيش أكثر من 93% من سكان بلدنا في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية الكبيرة. ولم يعد التواصل بين الناس قائماً كما كان في الماضي، وبالرغم من أن السكان يعيشون قريين من بعضهم البعض إلا أن عزلتهم تتزايد وهذا ما يساهم في ارتفاع مستوى الجريمة والعنف الحضري. وسعيًا إلى معالجة هذه الظاهرة، نفذت الحكومة سياسات هي لصالح أكثر الفئات ضعفاً. وساهم أيضاً كل من الصليب الأحمر الكوري، ومنظمات غير حكومية وغيرها من الأطراف مساهمة كبيرة في السعي إلى معالجة جذور الجريمة والعنف.

سيدتي الرئيسة،

هنالك أكثر من مليون مهاجر يعيشون الآن في جمهورية كوريا. وتحاول الحكومة تسهيل اندماجهم وتوفير لهم المراكز الثقافية فرصة تعلم اللغة الكورية وتقاليدها. وثمة أولوية أخرى للحكومة تكمن في تأمين حماية حقوقهم الإنسانية من خلال تجنيبهم التعرض للتمييز والمعاملة غير المنصفة. ويتحول الآن مجتمعنا إلى مجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق.

سيدتي الرئيسة،

يبقى معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز متديناً نسبياً في بلدنا. إلا أننا لا نزال نشهد التمييز والإساءة إلى الأشخاص المصابين بهذا الفيروس. وتسعى الحكومة إلى توفير المعلومات اللازمة إلى الناس وتوعيتهم بهدف الوقاية من انتشار المرض وتبذل كل ما في وسعها لتجنب الإقصاء الاجتماعي لهؤلاء المصابين. ويقوم الصليب الأحمر بحملات مهمة حول هذا الموضوع. وتساهم الحكومة أيضاً في البحوث الطبية وتتدخل لتحسين

التوترات الداخلية، والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والفقر، والبحث عن حياة أفضل خاصة في وسط أفريقيا. ونواجه في هذه الفترة بالذات تحركات كبيرة لأشخاص قادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

يفرض هذا الواقع علينا لأن ثمة ظروفًا ولنقل وضعًا خاصاً للكاميرون التي تعرف بعض الاستقرار منذ وقت طويل، ونحن عازمون على مواجهة هذا الواقع. وتنفذ جمعية الصليب الأحمر الكاميروني منذ فترة طويلة مشروع مساعدة للاجئين إلى المدن في مدينتين رئيسيتين هما دوالا وياوندي. ويهدف هذا المشروع إلى توفير التعليم، والرعاية الصحية، ومشاريع الإدماج إلى هؤلاء اللاجئين وذلك بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتساهم الجمعية الوطنية من جهة أخرى في تحسين شروط عيش اللاجئين من أفريقيا الوسطى في بلدة غروا بولاي الواقعة على الحدود بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثمة جمعيات وطنية عدة تعمل في الميدان مثل الصليب الأحمر الكاميروني بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة، ولكن غالباً أيضاً بصفتها شريكة لهيئات إنسانية أخرى. وتختلف أحياناً طرق عملها عن طرق عملنا. لذلك من المهم ومن الضروري أن يتولى شركاؤنا الطبيعيون داخل الحركة تعزيز قدراتنا إلى مستوى أفضل كي نتمتع باستقلال أكبر للقيام بأنشطتنا مع الاحترام التام لمبادئنا الأساسية، ونتمكن من المساهمة بفعالية أكبر في العناية بالمهاجرين والدفاع بصورة أفضل عن وجهة نظرنا أمام السلطات العامة، وتحسين عملية الاندماج، وتسهيل حركة العودة إلى الوطن إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

سعادة السيد سونغ-جو لي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لجمهورية كوريا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

تبرز الآن قضية تغير المناخ وآثاره الكارثية بصورة منتظمة في الأخبار، كما تبرز أيضاً مسألة الهجرة الدولية. وتتخذ أعمال العنف ولاسيما في المناطق الحضرية أشكالاً جديدة ويتسع نطاقها مع النمو المستمر لظاهرة الانتقال إلى المدن. وتهدد الأمراض الناشئة وتلك التي تعود إلى الظهور بإصابة أعداد متزايدة من الناس نظراً إلى التبادلات الدولية

الحصول على الخدمات الطبية.

سيدتي الرئيسة،

لا شك في أننا شرعنا في مساع جبارة وطموحة نظراً إلى النتائج الإنسانية الرهيبة لهذه القضايا. ويبقى بالتأكيد الحوار والتعاون السبيل لإنجاز أفضل النتائج الممكنة وآمل في أن يقودنا هذا المؤتمر على طريق النجاح. وإن جمهورية كوريا تعلن عن التزامها ببذل كل ما تستطيع للتخفيف من مثل هذه النتائج الإنسانية داخل بلادنا وفي الخارج.

**السيدة سارا ناز، نائبة رئيس قسم تطوير المنظمة،
جمعية الهلال الأحمر الباكستاني**

(الأصل بالإنكليزية)

يود وفدنا تناول التحدي الإنساني الذي تمثله الأمراض الناشئة والمتكررة ولاسيما فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز. سيدتي الرئيسة، نعرف جميعاً أن الإيدز هو إصابة مزمنة تشكل خطراً على الحياة ويسببها فيروس نقص المناعة البشرية. وأصبح مرض الإيدز خلال السنوات الخمس وعشرين الماضية وباء عالمياً. وفي باكستان، لا يزال مستوى الإصابات المقدّر متدنياً، حوالي 0.1% من الأشخاص البالغين. وبالرغم من أن عدد الإصابات يبقى منخفضاً نسبياً، إلا أن عدم الإقرار بالتهديد الذي يمثله فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز قد يقود إلى وباء واسع الانتشار.

وكانت باكستان تصنف، حتى فترة مؤخرة، بأنها بلد بمعدل انتشار منخفض مع وجود عوامل خطر عديدة تقود إلى تطور سريع للأوبئة. إلا أن الدلائل الأخيرة تشير إلى أن الوضع يتغير بسرعة. وتشهد باكستان وباء مركزاً من فيروس نقص المناعة المكتسبة (معدل الانتشار يصل إلى أكثر من 5% ويرتفع تدريجياً نحو نسبة 30%). ويسود في بلدان جنوب آسيا أخرى وضع مماثل تقريباً. ويصبح هذا التطور مسوّغاً لإجراء استقصاء جديد حول انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز. ويبدو أن البيانات السابقة أعطت تقديرات أقل من الواقع بسبب وصمة العار التي ترافق هذا المرض.

سيدتي الرئيسة،

وضعت الخطة استراتيجية جمعية الهلال الأحمر الباكستاني بشأن مرض الإيدز وفيروسه بعد سلسلة من النقاشات داخل الجمعية الوطنية وشبكة جنوب آسيا المعنية بمكافحة الإيدز وفيروسه. وتبقى الخطة الاستراتيجية متمشية وأولويات حكومة باكستان بشأن الإيدز وفيروسه وسياسات الاتحاد الدولي حول هذه المسألة.

سيدتي الرئيسة،

بالرغم من تماشي الخطة الاستراتيجية للجمعية الوطنية بشأن مرض الإيدز وفيروسه مع خطة الحكومة وسياساتها، إلا أنه لا ينظر إلى جمعية الهلال الأحمر الباكستاني كشريك للحكومة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. ولهذا من الضروري أن تنظر حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كيفية تحول الجمعيات الوطنية إلى شريك جدير بالثقة في المواجهة العالمية لفيروس نقص المناعة المكتسبة، ذلك أن عدداً كبيراً من الجمعيات الوطنية لا تزال تفتقد إلى اعتبارها طرفاً معنياً في المواجهة الوطنية لهذا المرض.

سيدتي الرئيسة،

لقد كان الهلال الأحمر الباكستاني أول من أنشأ في جنوب آسيا مركزاً للمشورة والفحص بصورة طوعية. واستفاد إلى الآن سبعة آلاف شخص من خدمات هذا المركز. كما أن باكستان يتقدم إلى الأمام في مجال اندماج مرضى الإيدز وفيروسه داخل المجتمع. وقامت مؤخراً جمعية الهلال الأحمر الباكستاني بإبراز واحدة من المتطوعات المصابة ومنحها جائزة خاصة لعملها أثناء حفل كان يرعاه رئيس البلاد. وأفاد الحدث من تغطية واسعة في وسائل الإعلام. ونعمل من جهة أخرى على مضاعفة قدرات مراكز الدم التابعة لنا من أجل ضمان إمداد أفضل بالدم.

سيدتي الرئيسة،

نظراً إلى الوضع السائد في جنوب شرق آسيا، نقترح، في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز وفيروسه، أن يضم فريق الحكم المعني بالإيدز وفيروسه ممثلين عن البلدان التي تشهد وباء مركزاً لمرض الإيدز وفيروسه. وقد لاحظنا أيضاً أن المشاريع التي يجري تنفيذها تشمل التدريب على الوقاية، والعلاج والرعاية. إلا أن من الضروري في البلدان التي تشكل فيها القيم الدينية والثقافية والاجتماعية عائقاً أمام نشر المعلومات بشأن مرض الإيدز، أن تتضمن برامج

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد من جديد التزامها التام بمبادئ القانون الدولي الإنساني وبصورة خاصة اتفاقيات جنيف الأربع. ونقف ضد أية محاولة للخروج عن القانون الدولي واستخدام معايير مزدوجة ونهج انتقائي. ونتطلع بأمل إلى أن تتضمن الوثائق الختامية للمؤتمر مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه واهتماماته.

سيكون لنتائج المؤتمر الثلاثين أثر مهم على تعزيز دور الجمعيات الوطنية في معالجة المعاناة الإنسانية وفي إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه. ويبقى وفد بلادي على أتم الاستعداد للتعاون من أجل تحقيق أهداف المؤتمر.

السيدة بيون بنغ، رئيسة جمعية الصليب الأحمر الصيني

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

لقد عززت عملية العولمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. ولكن في الوقت ذاته، يتزايد تطور هذا العالم على نحو غير متوازن. ونواجه، نتيجة لذلك، تحديات إنسانية جديدة. فيأتي تغير المناخ، والهجرة الدولية، والعنف الحضري، وانتشار مرض الإيدز وفيرس، وغيرها من القضايا العالمية لتهدد عملية التنمية وتدفع المستضعفين نحو وضع أكثر صعوبة. ونحتاج لمواجهة هذه التحديات، إلى شراكة قوية بين الحكومات والجمعيات الوطنية والسكان.

يعمل الصليب الأحمر الصيني، منذ سنوات عديدة، في المناطق النامية ويقدم المساعدات إلى الفقراء المصابين بالأمراض أو بالكوارث الطبيعية. ويقدم متطوعونا الخدمات في المجتمعات المحلية من أجل تحسين ظروف العيش في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والبيئة. وقد تمكنوا من خلال عملهم، من التخفيف من أخطار الكوارث وتحسين ظروف عيش المستضعفين بطريقة فعالة. كما يلعب الصليب الأحمر الصيني دوراً فريداً في الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة. إننا نحرص على الاهتمام بالفئات المعرضة بشدة لخطر الإصابة، وندافع عن الذين يعيشون وهم يحملون فيروس نقص المناعة

التدريب لهذه المشاريع مسائل التوعية وأساليبها. ويمكن أن يكون مثل هذا النهج مفيداً للبلدان التي لا يزال يتطور فيها مفهوم الإصابة بمرض الإيدز وفيرس والوسائل الجديدة لمقاربة هذا الوباء.

سعادة السيد على رضا معاييري، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لإيران، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

تستمر جمهورية إيران الإسلامية في التزامها بالعمل على الصعيد الدولي في سبيل القضايا الإنسانية ولا سيما عبر تقديم الإغاثة الفورية في حالات الطوارئ. إن عمليات الإغاثة المشتركة تجسد التضامن الدولي وتعزز علاقات الصداقة بين الشعوب وتساهم في إقامة السلم في العالم. ونحن نؤمن بأن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو منتدى حيوي لتبادل وجهات النظر حول المسائل الإنسانية المطروحة أمام المجتمع الدولي.

يهدف المؤتمر الثلاثون إلى تحقيق أهداف مهمة مثل تعزيز الحاجة إلى عمل وشراكات تعاونية في ما بين الدول ومع مكونات الحركة وغيرها من الأطراف المعنية للبحث في التحديات التي تواجهها الإنسانية مثل التدهور البيئي، والهجرة، والعنف الحضري، والأمراض الناشئة والمتكررة والأخطار الأخرى في مجال الصحة العامة. ويجب، في الوقت ذاته، الاعتراف بالطبيعة الخاصة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالنسبة إلى عملها والشراكات التي تقيمها، وبدور الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة وتقييم كل ذلك.

إننا نتجه نحو وضع إرشادات من شأنها تعزيز الإطار القانوني لمواجهة دولية للكوارث تتم في الوقت الملائم على كل الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، وتحسين التنسيق وزيادة الفعالية في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث ومساعدات الانتعاش مع تكثيف التعاون للتقليل من الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. ونرى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لموضوع جدول الأعمال المتعلق بوجوب تطبيق القانون الدولي الإنساني وأهميته في الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة وبالجوانب التقنية لهذه المجموعة من القوانين.

ويشكل التأهب للكوارث والحد من أخطارها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية شاملة لمعالجة عواقب تغير المناخ. ومن الملح جداً أن نحقق تقدماً في تنفيذ سياسات الحد من أخطار الكوارث من أجل مواجهة العدد المتزايد للكوارث الطبيعية. ويجب بالتالي تخصيص المزيد من الاستثمارات لبرامج الحد من الأخطار. أما الدانمرك فهو ملتزم بالتنفيذ الكامل لتوصيات إطار عمل هيوغو.

إن الدانمرك يرحب بالمبادرة المتعلقة بقوانين المواجهة الدولية للكوارث. فتوحيد القوانين والسياسات في مجال مواجهة الكوارث أمر أساسي لتسهيل المواجهة الدولية الفعالة، ويرغب الدانمرك، بصفتها الرئيس المشارك في الهيئة العالمية في البنك الدولي المعنية بالحد من الكوارث والإنعاش، في المساهمة في وضع السياسات الأساسية في هذا المجال.

سيدتي الرئيسة،

يترك تغير المناخ والتدهور البيئي آثاراً على وسائل كسب العيش المتاحة للأسر وعلى مستوى الفقر، الأمر الذي قد يؤدي إلى موجات أكبر من الهجرة. كما يمكن أن يساهم تغير المناخ في تصعيد النزاعات حول الموارد الأساسية.

ويشني الدانمرك على الجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية لفت الانتباه إلى الحاجة إلى القدرات المحلية وضرورة تعبئة المجتمعات المحلية لدعم المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني. ويجب أن يدرج التكيف لتغير المناخ في المساعدات الإنسانية ودعم التنمية. وقد نجد فائدة في السعي إلى تحقيق توافق أفضل بين الجهود الإنسانية وجهود التنمية، وإلى مرونة أكبر في الأدوات المالية المستخدمة.

إن الدانمرك يشجع الحركة على مزيد من التركيز على تخطيط وتنفيذ استراتيجيات للانسحاب من العمل عندما يحين وقت تسليم الأنشطة إلى الجهات الفاعلة في عملية التنمية. ويجب أن يكون التكيف لتغير المناخ شاملاً ويجري في جميع القطاعات، وتشكل مسألنا إدارة موارد المياه والأمن الغذائي مثالين بارزين في هذا الموضوع. فالدانمرك تشجع الحركة على تعزيز نهجها في مجال البيئة بما في ذلك تطبيق الإرشادات الرسمية في برامج الماء والإسكان.

سيدتي الرئيسة،

المكتسبة، ونكافح ضد التمييز ونسعى إلى رؤية مجتمع يسوده الوفاق والانسجام.

سيدتي الرئيسة،

لقد اقترحت الحكومة الصينية مفهوماً علمياً للتنمية يشدد على التنسيق والتوافق. وتتخذ الصين إجراءات فعلية لتحقيق التوازن بين التنمية في المدن والتنمية في الريف، والتوازن في التنمية الإقليمية، والتوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وضمان انسجام تطور الإنسان والطبيعة.

يلعب الصليب الأحمر الصيني دور الجهة المساعدة للحكومة في المجال الإنساني. وأماننا الآن فرص كبيرة للتطور، فنبذل جهوداً هائلة لبناء قدراتنا، وترشيد آليات العمل، وتعبئة الموارد الاجتماعية من أجل توفير خدمات أفضل إلى الفئات المستضعفة. ونأمل أيضاً في أن يزيد الصليب الأحمر الصيني من مشاركته الفعالة في التعاون الدولي والعمل معاً، العمل معكم زملائي الأعزاء، في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.

سعادة السيدة ماري- لويز أوفرفاد، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة للدانمرك، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

يتفق الدانمرك مع التصريحات التي قدمها البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وسأركز على التحدي الفطيع الذي يواجهنا اليوم نتيجة تغير المناخ.

إن التعاون بين الحركة والجهات الإنسانية الأخرى الفاعلة، من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تملك القدرة في الميدان على تنفيذ أنشطة إنسانية أمر حيوي. أما الشراكات القوية في مجال العمليات والتي تحدد فيها بوضوح الأدوار والمسؤوليات فمن شأنها أن تضمن استجابة أكثر فعالية في الوقت المناسب. ويرحب الدانمرك في هذا الصدد بالعمل المهم الذي أنجزه مركز لاهاي المعني بتغير المناخ والتأهب للكوارث. هذا وسعياً إلى دفع الحوار والشراكة في هذا المجال، قرر الدانمرك تنظيم مؤتمر دولي حول الكوارث والحد من الأخطار وعواقب تغير المناخ يعقد في كوبنهاغن في خريف العام 2008.



المشاركة في جميع المبادرات الوطنية الهادفة إلى تشجيع التنوعية بمشاكل البيئة والسعي إلى بناء تنمية تحترم البيئة وتحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية. وستتيح لنا الشراكات مع الحكومة ومع منظمات أخرى التعبير عن آرائنا.

في الهجرة الدولية. سعيًا إلى الحد من آثار هذه الظاهرة، يعتزم الصليب الأحمر في كوت ديفوار استخدام جميع مجالات التعاون والمشاركة المتاحة له من أجل إسماع صوت الهيئات الإنسانية التي تريد مساعدة الذين هم خارج الأنظمة التقليدية الطبية والاجتماعية والقانونية ولا يستطيعون الاستفادة من الآليات التي تضمن حماية حقوقهم الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن في كوت ديفوار الذي يبلغ عدد سكانها 16 مليون نسمة أعداد من الأجانب تصل نسبتها إلى 22%. ولهذا يتعهد الصليب الأحمر في كوت ديفوار، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية الشقيقة في البلدان المجاورة بإنشاء شبكة إقليمية فرعية يكون هدفها توعية الشباب في البلدان التي يعيش فيها مهاجرون غير شرعيين، وتلبية احتياجاتهم الإنسانية في مجال المساعدة والحماية، ونشر المعايير الدولية الخاصة بالمهاجرين. ويقدر أن تقام الشبكة قبل 30 حزيران/يونيو 2008.

إدراكًا منا بأن العنف في الوسط الحضري هو مشكلة عالمية تتطلب تدخلاً عاجلاً وفعالاً قبل أن يفقد شبابنا كل المعايير التي يستند إليها مجتمع مدني يمتلك قيماً ومراجع ومبادئ إنسانية، تعهد الصليب الأحمر في كوت ديفوار بتوسيع نطاق مشروعه الهادف إلى التعريف بالقانون الدولي الإنساني، والذي أثمر منذ الآن في توقيع مذكرة تفاهم بين الصليب الأحمر وحكومة بلادنا من أجل الوصول إلى الشباب غير الملتحقين بالمدارس والعاطلين عن العمل. وستنشأ داخل جمعيات الشباب نواد لتدريب معلمين من الأقران والتوعية عبر وسائل الإعلام، وتعطى الأولوية للمدن الكبيرة التي تضررت كثيراً من الحرب. ويتوقع أن تنفذ هذه العملية قبل الانتخابات العامة في 2008. وسوف نعمل على متابعة تعريف الشباب بمبادئ القانون الإنساني وقيمه إلى جانب الحكومة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بهدف تعميم البرنامج والتبني الكامل للمشروع من جانب دولة كوت ديفوار. كما نتعهد، بدعم من شركائنا، بتنفيذ مشاريع الإدماج الاجتماعي للشباب لاسيما بالنسبة إلى المقاتلين القدامى وأطفال الشوارع الذين تركوا يتدبرون أمرهم بأنفسهم وفقدوا كل المعايير

إننا نبذل كل ما في وسعنا للرد على التحديات الجديدة والملحة التي يسببها تغير المناخ وغيرها من الكوارث من صنع الإنسان أو الكوارث الطبيعية. ولكن يجب ألا ننسى القاعدة الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهي نشر القانون الدولي الإنساني وحمايته. وكما أن طبيعة النزاعات المسلحة والتحديات التي تطرحها قد تغيرت، يجب أيضاً أن يتطور فهمنا لمبادئ القانون الدولي وأحكامه ولا نخشى من التكيف لهذه التغيرات. هذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بضمان حماية شاملة للضحايا في كل مناطق العالم. ونتطلع إلى البحث أيضاً في هذا الموضوع خلال المؤتمر.

السيدة مونيكا كوليبالي ني كودجو، رئيسة الصليب الأحمر في كوت ديفوار

(الأصل بالفرنسية)

تقع كوت ديفوار في قارة تنسب فيها الكوارث من كل الأنواع والحروب بأضرار لا تحصى. وهي واحدة من تلك البلدان التي تعيش للأسف تلك التحديات الرئيسية التي تقع على جدول أعمال المؤتمر.

إن الصليب الأحمر في كوت ديفوار يتفق تماماً مع أهداف هذا المؤتمر وقراراته. ويتوجه شعاره معاً من أجل الإنسانية إلى الجميع ويعني كل واحد من المشاركين. ونجد من المهم أن نزيد من وعينا لطبيعة العلاقات بين الجمعيات الوطنية والحكومات والشركاء الآخرين أثناء أدائنا لمهمتنا الإنسانية.

وإذ يدرك الصليب الأحمر في كوت ديفوار التحديات العالمية التي تواجه بلادنا، ويذكر بعزمه الدائم على المساهمة في تحسين ظروف عيش فئات السكان المستضعفة، واستناداً إلى المواضيع التي ستبحث خلال هذا المؤتمر، يعلن أمام الجميع التعهدات التالية المقدمة للفترة من 2008 إلى 2011.

في مجال تدهور البيئة وتغير المناخ، إننا لعلنا قناعة بأن تدهور البيئة الذي يشمل تغير المناخ يشكل أحد أهم التهديدات لبلداننا ولكل الأرض، يتعهد الصليب الأحمر في كوت ديفوار بالمساهمة في الجهود الدولية من خلال التوعية بآثار تدهور البيئة على الصعيد الإنساني. نرغب في

الإنسان ومن آثارها. ولهذا يدعو الصليب الأحمر في كوت ديفوار إلى تأسيس شراكة قوية مع السلطات العامة ضمن الاحترام التام للمبادئ الأساسية للحركة.

منذ إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني في كوت ديفوار في العام 1996، أطلقت عدة مبادرات تتعلق بإعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وإمكانية تنفيذه لاسيما في مجال التدريب والتبادل مع بلدان أخرى. وإننا نرحب بعزم الحكومة على متابعة تحقيق الأهداف الرامية إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني في كوت ديفوار.

إننا نرى أن اعتماد المبادئ التوجيهية للتسهيل والتنظيم الوطنيين لعمليات الإغاثة الدولية سيعزز حتماً من فعالية عمليات الإغاثة الدولية ومساعدات الانتعاش الأولي بعد الكوارث. وتتعهد جمعيتنا الوطنية بالدعم القوي لتطبيق هذه الإرشادات والمساهمة في إنشاء الشبكات.

سعادة السيد فرنسيسكوس فيروس، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لليونان، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

إننا مستعدون للعمل بروح بناءة معكم ومع الوفود الأخرى. واتفق تماماً مع مداخله ممثل البرتغال المحترم التي قدمها باسم الاتحاد الأوروبي، وننضم بالطبع إلى التعهدات التي عرضت في هذه المداخلة.

وإنني لانتبهز هذه الفرصة للإشارة إلى أن اليونان قد وفي بأمانة بالالتزامات التي تعهد بها خلال المؤتمر الثامن والعشرين.

بداية، تم نشر القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع في اليونان خلال هذه الفترة. وترجم الكتيب الذي أصدره الصليب الأحمر عن القانون الدولي الإنساني ووزع في كل الجامعات اليونانية. وتلقى القوات المسلحة وخاصة أفرادها الذين يشاركون في مهمات السلام تدريباً منتظماً بشأن القانون الدولي الإنساني. وقد أدرج أيضاً تعليمه في برنامج تدريب ضباط الشرطة. ونظمت ندوات عديدة عن القانون الإنساني، وأقيم عدد منها تحت رعاية الحكومة أو وزارة الخارجية اليونانية.

الإرشادية. ويقوم حالياً مركز الصليب الأحمر في أبيدجان المعني بمساعدة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بتنفيذ مشروع من هذا النوع. إننا نتعهد بالسعي إلى تدارك العنف وتعبئة المجتمع والمتطوعين والشباب لنشر احترام التنوع ومكافحة الإقصاء عبر نشر برامج إذاعية محلية.

يدرك الصليب الأحمر في كوت ديفوار، بالنسبة إلى مسألة الأمراض الناشئة والمتكررة، ومسائل الصحة العامة مدى اتساع انتشار الأوبئة والتهديدات في مجال الصحة العامة مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، وانفلونزا الطيور، ومرض السل، والملاريا، وهو يقر بأن مكافحة السل وفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز، وغيرها من التهديدات العديدة للصحة في السجون تتطلب وجود مقاربة شاملة لمعالجة مشاكل الصحة العامة. ولذلك فإن الصليب الأحمر في كوت ديفوار يتعهد بتعزيز أنشطته القائمة لاسيما إعادة تشغيل خدمات ومعدات مراكز كشف الأمراض بصورة طوعية. وكانت الحرب قد أبعدت مسألة قرحة بورولي عن القضايا ذات الأولوية، ولكن هذا المرض الذي لم ينل نفس مستوى الاهتمام العالمي الذي أعطي للسل ومرض الإيدز وفيروسه، والملاريا، لا يزال يخلف مئات الضحايا كل سنة في كوت ديفوار. ولهذا يتعهد الصليب الأحمر في كوت ديفوار بتقديم دعم فعال لمساندة جهود السلطات العامة في مكافحة قرحة بورولي ذلك أن تقرير منظمة الصحة العالمية يشير إلى أن عدد الإصابات ارتفع من 15 ألف إصابة عام 2004 إلى 25 ألف إصابة عام 2006. ويعتمد الصليب الأحمر في كوت ديفوار على شركائه من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعلى منظمات أخرى كذلك ليحقق النجاح في مواجهة هذا التحدي. وتشمل المساعدة المطلوبة تلبية حاجات غذائية وغير غذائية. إذ يضطر الأهل إلى البقاء أشهر طويلة بالقرب من مرضاهم. ويمكن النظر في إنشاء مركز لمعالجة قرحة بورولي في إطار الشراكات المطروحة.

في ما يتعلق بالطبيعة الخاصة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عملها وشراكاتها ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة، يود الصليب الأحمر في كوت ديفوار التذكير بأن علينا تغيير سلوكنا في الإدارة المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنها التوصل من الآن وحتى العام 2015 إلى الحد من عدد الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع

كانت دائماً وفيّة لمبادئ الحركة الإنسانية ووضعت نفسها تحت تصرف جيرانها في المنطقة نفسها، وتحت تصرف المجتمع الدولي للقيام بالأنشطة الإنسانية كلما وأينما اقتضت الحاجة لذلك.

من المتوقع أن نستضيف عام 2008، مؤتمراً دولياً عن المعلومات الفضائية المتعلقة بالتنبؤ بالكوارث ومواجهة حالات الطوارئ. وقد وضعنا، بصفتنا قاعدة إقليمية، وبالتعاون مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي في فيينا، آلية للتدخل العاجل في حال وقوع كارثة في بلدان غرب أفريقيا. وصدق على هذه الآلية في معاهدة أبرمت في بوركينا فاسو في كانون الثاني/يناير 2007.

نحن نعتقد بأن المواضيع المركزية التي اختيرت لهذا المؤتمر تعكس حقيقة اهتمام القيادة الدولية للحركة الإنسانية والتزامها العميق بإيجاد الحلول لبعض المشاكل الرئيسية التي تسبب حالياً في اضطرابات لهذا الكوكب الذي نعيش فيه. إننا نشعر في هذه المنطقة من غرب أفريقيا، وفي نيجيريا بصورة خاصة، بقلق بالغ إزاء تغير المناخ الذي تسبب بمجموعة من المشاكل ومن بينها الهجرة من البلاد وإليها، والعنف ومختلف أنواع الكوارث لاسيما الفيضانات التي كانت نادرة جداً في الماضي وأصبحت الآن كوارث مستوطنة تنتشر بسرعة سنة تلو السنة.

سيدتي الرئيسة،

بالرغم من أدائنا الناجح داخل الحركة الدولية بالنسبة إلى عدد كبير من المشاكل التي نواجهها، نعتقد أن ثمة مجالات ولاسيما ما يتعلق منها بالهجرة الدولية، ينبغي للحركة الدولية أن تركز لبعض جوانبها المزيد من الاهتمام وخاصة الهجرة عبر الحدود في غرب أفريقيا التي أصبحت بعض المسائل المتصلة بها مثل حق العودة وغيرها من المسائل المماثلة أمراً في غاية الأهمية. ولدى مناقشة هذه المسائل خلال النظر في القرارات المطروحة، سنقدم، إذا تسنى لنا الوقت لذلك، موقفاً مفصلاً حول هذا الموضوع. ونعتمد في الوقت نفسه التوجه بكتاب إلى الاتحاد الدولي وإلى اللجنة الدولية بشأن عدد من المسائل التي نظن أن الحركة الدولية تستطيع أن تكون رائدة في تقديم حلول وتوجيهات معينة لها. إننا نشي على اختيار هذا الشعار وهذه المواضيع للمؤتمر، ونعرب عن سرورنا بوجودنا هنا متطعين إلى تقديم المزيد من الإسهامات في الوقت المناسب.

صدق أيضاً اليونان على البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح. وأنشئت لجنة استشارية على المستوى الوزاري من أجل تنسيق الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة النزاعات المسلحة.

وجرى ثالثاً توسيع سلطة الوكالة الوطنية للحماية المدنية واستقلالها. وأتاح هذا القرار، من بين أمور أخرى، مواجهة الحرائق الفظيعة التي حدثت هذا الصيف بأفضل فعالية ممكنة.

سيدتي الرئيسة،

عودة إلى جدول أعمال المؤتمر، أود التركيز على الأهمية التي نوليها للنقاش حول آثار تغير المناخ. فالعواقب الاقتصادية والاجتماعية للتدهور البيئي هي من بين أهم تحديات هذا العصر. وهو يشكل، حسب تقرير علماء مرموقين تهديداً حقيقياً للإنسانية وحتى مصدر نزاعات محتملة في المستقبل. إننا نرحب بالفرصة المتاحة لنا لدراسة الموضوع بعمق أكبر أثناء هذا المؤتمر الثلاثين. وننتهز هذه المناسبة للإشارة إلى أن اليونان الذي يتولى حالياً رئاسة شبكة الأمن الإنساني قد اختار إعطاء الأولوية لمشكلة آثار التدهور البيئي على فئات السكان الأكثر ضعفاً واقترح الحلول الممكنة.

ولن أنسى أيضاً الإشارة إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. فإذا نفذت تنفيذاً مرضياً لهذا التنفيذ ويجب أن يمهد الطريق نحو المزيد من التعاون بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني.

الثلاثاء 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة الثانية والنصف بعد الظهر

السيد ابراهيم طاهر، رئيس جمعية الصليب الأحمر النيجيري

(الأصل بالإنكليزية)

كان من الممكن حقاً أن يكون شعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية شعاراً نيجيرياً، إذ تعلمون تماماً أن نيجيريا

الإنسانية العاجلة للمناطق المتضررة ليس داخل البلاد فحسب وإنما خارج حدودها كذلك، نعلن عن دعمنا للجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل وضع آلية دولية تضمن تقديم مساعدة إنسانية فعالة ونشطة والترويج لها من خلال مسودة الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث.

ولئن كانت هذه الإرشادات مبنية على القواعد القانونية الدولية القائمة والتجارب العملية، ندعم اعتمادها باعتبارها دليلاً للتوافق الدولي، وباعتبارها توجيهات تتعلق بالخطوات التي ينبغي لكل الدول أن تتخذها لتحسين إطارها القانوني الوطني بحيث يضمن النوعية الجيدة للمساعدة الدولية لمواجهة الكوارث، والفعالية، وحسن التوقيت، والتنسيق الناجح لها.

سيدتي الرئيسة،

اسمحي لي في الختام أن أعرب عن قناعاتي الراسخة بأن المؤتمر الدولي الثلاثين سيكون مؤتمراً ناجحاً وأنه سيقدم دفعا لمهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

سعادة السيدة كوليت سامويا كيرورا، المستشارة في دائرة المنظمات الدولية، وزارة العلاقات الخارجية والتعاون، بروندي

(الأصل بالفرنسية)

لم يكن ثمة شعار أكثر تعبيراً من هذا الشعار معاً من أجل الإنسانية بالنسبة إلى بروندي هذا البلد الذي عايش الحرب خلال السنوات العشر الماضية. وحتى في هذه اللحظة التي اتكلم فيها، لا نستطيع القول بأن السلام يسود فعلاً لأن المتمردين لم يلقوا بعد السلاح. كما أن المسائل المطروحة في جدول الأعمال هي ذات أهمية كبيرة.

الحرب الأهلية تؤدي دائماً إلى حركات نزوح جماعية للسكان، داخل الحدود وخارجها، وتعني دائماً استقبال اللاجئين في البلدان المجاورة، وعودة السكان إلى ديارهم الخ... ولا ننسى التغيرات المناخية ذلك أن البلاد شهدت خلال السنتين الماضيتين وحدهما، تساقط أمطار غزيرة

سعادة السيد بيتكو دراغانوف، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لبُلغاريا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

إذ تنضم بلادي إلى التصريح الذي قدمه البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، اسمحوالي بمبادلتكم بعض الملاحظات بصفتي الممثل الدائم للبعثة الدائمة لبُلغاريا في جنيف. إن الدراسات الجارية عن تغير المناخ تظهر، كما أشير إليه سابقاً، أن الكوارث أصبحت أحداثاً يتكرر حدوثها على صعيد العالم وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني. وتذكر الحكومة البلغارية ناقوس الخطر أمام تكاثر الكوارث في الأراضي البلغارية وآثارها. ونشاط في هذا الصدد المجتمع الدولي قلقه المتزايد بشأن ملاءمة الآليات القانونية القائمة لتسهيل الأنشطة الإنسانية في مواجهة الكوارث الطبيعية والتقنية.

لقد بينت تجربتنا في كارثة الفيضانات القوية التي ضربت بلادنا عام 2005 الأهمية القصوى لتقديم المساعدة إلى السكان المتضررين لاسيما خلال الساعات الأولى من وقوع الكارثة. وقد ساهمت الأعمال التي تمت بالتنسيق مع وحدات للصليب الأحمر البلغاري ومرافق العمليات الخاصة بالكوارث والحوادث في التخفيف من المعاناة الإنسانية وحالة الاستضعاف.

إن الحكومة البلغارية تقدّر دعم الصليب الأحمر البلغاري وتعتبر نجاح العمل المشترك في مواجهة الكوارث مثلاً بارزاً من الاعتراف «بدور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني». ويسرني أن أذكر بفخر واعتزاز، جائزة التطوع التي منحها مؤخراً الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لجمعيتنا الوطنية.

إننا نعترف بالأهمية وبالفائدة التي ترتديها الإمكانيات المتاحة للجمعيات الوطنية بفضل قدرات الاتحاد الدولي والدعم الذي يقدمه في مواجهة الكوارث. وأعني بصورة خاصة النظام والمعايير التي وضعت خصيصاً لمواجهة الكوارث والدعم المالي من صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث وأنشطة الوحدات الخاصة مثل وحدة مواجهة الطوارئ.

وحيث ننظر إلى نتائج الشراكة الناجحة بين الحكومة البلغارية والصليب الأحمر البلغاري في الاستجابة للاحتياجات

السيد بوسي هديرغ، نائب المدير العام، وزارة الخارجية، السويد

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيس،

يرحب وفد بلادي، على غرار ما فعلته عدة وفود قبلي، أشد الترحيب بتركيز المناقشات التي جرت أمس واليوم على أربعة تحديات أساسية أمام برنامجنا الإنساني المشترك. وذكروا الشعار المركزي لهذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية أننا لا نستطيع مجرد البدء بتناول هذه التحديات بدون العمل ضمن شراكة كاملة بين الحكومات، والجمعيات الوطنية، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني بمختلف مكوناته. وكما أشار إليه الرئيس كيلينبرغر أمس في كلمته المؤثرة، فإن الاستثمار في إيجاد حلول للتحديات التي تواجهنا هو استثمار لصالح الأمن في المستقبل.

يذكرنا أيضاً الشعار المركزي لهذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية بمبدأ مسؤولية تأمين الحماية، وهو مبدأ يعبره السويد أهمية بالغة، فهو يعزز كرامة الإنسان ويضع حق الفرد في الصدارة. ومع أن المسؤولية الأولية في مجال الحماية تقع على عاتق الدولة نفسها، فقد وافقت جميع الدول المشاركة في قمة الأمم المتحدة لعام 2005 أن المجتمع الدولي لا يملك الحق بالرد فحسب وإنما عليه أيضاً واجب الرد حين تكون دولة ما غير راغبة في حماية سكانها أو عاجزة عن ذلك.

علينا أن ندرك بأن النزاع لا يترك آثاراً مادية فقط وإنما يدمر أيضاً البنى التحتية للمجتمع وهذا ما يقوّض بدوره عملية التنمية. فالأمن والتنمية وحقوق الإنسان تعزز بعضها البعض. فالمجتمعات التي لا تملك مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة والمجتمعات التي تعجز عن معالجة الأزمات بصورة سلمية، لن تتمكن كذلك من تحقيق النمو والازدهار.

إننا لا نزال نلاحظ يوماً انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويتوجب علينا، أي المجتمع الدولي والحكومات بصورة خاصة، أن نواجهها بتوافق أكبر في ما بيننا. ويجب أن نتواصل جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب، عبر المزيد من الدعم للمحكمة الجنائية الدولية،

تعقبها مواسم جفاف وكوارث من بينها الفيضانات، والمجاعة، وتشريد السكان القسري. وترتبط جميع الظواهر ببعضها البعض إذ عرفت بوروندي أمراضاً يتكرر ظهورها مثل السل وأوبئة مثل الكوليرا ولا ننسى وباء الإيدز وفيروسه الذي ينتشر داخل صفوف المجموعات التي تعتبر معرضة للخطر الشديد. وماذا عن العنف بصورة عامة، والعنف الحضري بصورة خاصة، والعنف الموجه ضد النساء؟ شهدنا كل شيء جرائم المذابح الجماعية للسكان المدنيين، وانعدام الأمن، والانتهاكات لحقوق الإنسان من كل الأشكال، يضاف إليها الإفلات من العقاب الذي يفاقم الوضع.

وبالرغم من كل هذه التحديات، تبذل بوروندي جهوداً حثيثة على طريق تحقيق السلم والتنمية وقد نجحت في إنشاء مؤسسات منتخبة ديمقراطياً واعتماد سياسات قطاعية تعطي الأولوية لمبدأ الشراكة.

ويلعب كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والصليب الأحمر البوروندي دوراً مميزاً في هذه الشراكة على الأقل في المجال الإنساني. وتتمن بوروندي عالياً دور مختلف مكونات الحركة وتمسكها بالمبادئ التي توجه عملها، ودفاعها عن جوهر وروح اتفاقيات جنيف.

أما في ما يتعلق بالالتزام بأهداف هذا المؤتمر، فلن توفر حكومة بوروندي جهداً لدعم وتشجيع الشراكة في العمليات المنفذة لمواجهة التحديات. وتأتي اتفاقات التعاون بين الصليب الأحمر البوروندي ودوائر وزارية مختلفة ضمن هذه الإدارة للعمل الإنساني وهو أمر يبعث إلى التفاؤل. وستأخذ عملية نشر القانون الدولي الإنساني شكلاً ملموساً بإدراج أحكام هذا القانون في التشريعات الوطنية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مشروع مراجعة قانون الجنايات الجارية حالياً يشمل عدداً كبيراً من أحكام القانون الدولي الإنساني. سيدتي الرئيسة، لن أنهي كلامي بدون التحديث عن وجود متطوعي الصليب الأحمر البوروندي في كل أنحاء البلاد. وسوف يتوسع وضعهم كمساعدين للسلطات العامة ليشمل كل المتواجدين في المجتمعات المحلية المكونة لبلادنا لأن ما لاحظناه هو وصول المتطوعين خلال الحرب حتى إلى أماكن تشهد أوضاعاً في غاية الخطورة، وتنقلوا في هذه الأماكن حاملين شاراتهم التي تثير دائماً احترامنا وتقديرنا. ولهذا لن توفر حكومتي أي جهد لتشجيع هذه المبادئ وهذه الأخلاقيات.

وتعزيز الاختصاص القانوني العالمي لمحاكمة مثل هذه الجرائم، وعبر غيرها من الإجراءات المناسبة.

سيدتي الرئيسة،

لقد أحسن توقيت إدراج تغير المناخ في جدول أعمال المؤتمر ونرى في الوقت نفسه أن دراسته ملائمة فعلاً. لقد سبق لنا أن شهدنا الآثار الإنسانية المباشرة لتغير المناخ وكانت أكثرها في المجتمعات الفقيرة في البلدان النامية.

ونذكر كدليل على الجدية التي ننظر فيها إلى هذه المسألة، إنشاء الحكومة السويدية مؤخراً للجنة الدولية المعنية بتغير المناخ والتنمية، والتي تتكون من 12 شخصية دولية مرموقة يمثلون مناطق وأوساط وتجارب مختلفة ويترأسها الوزير السويدي المكلف بالتعاون الإنمائي الدولي. وإضافة إلى العمليات التجارية حالياً ومن بينها ما يجري داخل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، ستركز اللجنة الجديدة على الروابط القائمة بين تغير المناخ والتنمية في البلدان الفقيرة. وستقدم اقتراحات عن كيفية جعل المساعدة الإنمائية مراعية للمناخ من خلال إدراج الحد من الأخطار والتكيف مع تغيرات المناخ في خطط التنمية والحد من الفقر التي توضع للبلدان الفقيرة. وتقدم اللجنة تقريرها في ربيع العام 2009 أي قبل أشهر قليلة من تولي السويد رئاسة الاتحاد الأوروبي.

السيدة لوفلين ريهيل برينا، عضو مجلس الإدارة، جمعية الصليب الأحمر النرويجي

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، يشكل دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات إحدى السمات الأساسية التي تميزنا عن المنظمات الوطنية غير الحكومية وعن منظومة الأمم المتحدة. ومن أجل أن تتمكن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من الوصول إلى الأشخاص المستضعفين، يجب أن ينظر إليها باعتبارها جهات محايدة ومستقلة وأن تعمل على هذا الأساس. ومن الضروري أن تعمل الدول وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر معاً من أجل الإنسانية لإغاثة من هم بحاجة إلى المساعدة. ولهذا يرحب الصليب الأحمر النرويجي أشد الترحيب بمبادرة مناقشة الإطار الذي ينبغي أن ينظم التعاون داخله. ونقدم لهذا

الغرض تعهداً مشتركاً مع الحكومة النرويجية.

إن الصليب الأحمر النرويجي يساند بقوة القرار المقترح بشأن إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه. فالمشكلة الرئيسية في حالات النزاع المسلح لا تكمن في غياب القواعد وإنما في عدم احترام القواعد القائمة. ولهذا يصبح من الأهمية بمكان أن نشجع احترام الشارات التي توفر الحماية إلى ضحايا العنف. ونشير أيضاً، في هذا السياق، إلى القرار الذي اتخذته مجلس المندوبين بالإجماع حول الآثار الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية والذي يشكل مساهمة مهمة في عملية أوسلو على طريق السعي إلى اعتماد معاهدة تحظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية التي تسبب أضراراً جسيمة للسكان المدنيين. ونحث الجمعيات الوطنية والحكومات على تأمين التزامها بعملية أوسلو.

يساند الصليب الأحمر النرويجي بقوة المبادرة القاضية بتسليط الضوء على الآثار الإنسانية للهجرة باعتبارها إحدى أهم أولويات الحركة. وتحمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المعوزين ومنهم المهاجرون بغض النظر عن وضعهم القانوني. وتأتي المناقشة والقرار الذي تبعتها واتخذته بالإجماع كل من الهيئة العامة ومجلس المندوبين، لتكرس التزام 186 جمعية وطنية بالسعي إلى معالجة الآثار الإنسانية للهجرة.

هذا ونحث الحكومات على دراسة قرارات الهيئة العامة ومجلس المندوبين والعمل معنا بالتعاون والشرابة من أجل مواجهة هذه التحديات الإنسانية الكبيرة.

السيد فلاديمير تارابرين، نائب مدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية، الاتحاد الروسي

(الأصل بالروسية)

أود بداية أن أرحب بكل المشاركين في هذا الاجتماع الرفيع وأتمنى لكم النجاح في عملكم.

ينظر إلى المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وبحق بأنه المنتدى الرئيسي للتعاون في مجال العمل الإنساني فهو يسعى إلى تقييم المرحلة التي يتناولها التقرير وتحديد مهمات استراتيجية للمستقبل.



الأحمر والهلال الأحمر ومكونات الحركة الأخرى. إننا على ثقة بأن مؤتمرنا سيساهم في تعزيز إمكانات الحركة الدولية وتطوير قانون إنساني حديث.

السيد كاسيديس روشاناكورن، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

يشرفني ويسعدني أن أمثل هنا وكيل الأمين العام السيد جون هولمس. إن هذا المؤتمر للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو حدث مهم يجري في مرحلة مهمة من تاريخ العمل الإنساني. وإننا نتطلع إلى متابعة مناقشاتكم خلال الأيام القادمة راجين الاستفادة منها ونأمل أن تتمكن من المساهمة في تنفيذ ما تصل إليه من نتائج.

إننا نثمن عالياً الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة والتعبير عن تقديرنا للدور الحيوي الذي تلعبه جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التخفيف من معاناة الإنسان في مختلف أنحاء العالم. فالاعتراف العالمي بالصليب الأحمر والهلال الأحمر هو التعبير عن التقدير لعملكم العظيم وخبرتكم الثمينة في مساعدة المعسورين. ويبقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على استعداد للمساهمة في هذه المساعي للعمل معاً من أجل الإنسانية.

غالباً ما تعمل وكالات الأمم المتحدة، في حالات النزاعات المسلحة، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعيات الوطنية المعنية بحالات النزاع في مختلف أنحاء العالم. ونولي أهمية كبيرة لالتزامنا العملي مع اللجنة الدولية في الميدان، ونقدر دورها القيادي في تطوير الجوانب النظرية والعملية للعمل الإنساني داخل بيئة تواجه باستمرار تحديات جديدة.

وندرك أيضاً تمام الإدراك ضرورة أن تمثل جميع الجهات الفاعلة وأن يرى الجميع أنها تمثل للمبادئ الإنسانية. إننا نعمل في عالم متشابك الصلات. وما يظهر لدى إحدى الجهات الفاعلة يمكن أن يؤثر بسهولة في العمل الذي تقوم به الجهات الأخرى. ونحن نعرف المهمات المحددة

يمكن أن يشكل هذا الاجتماع بالتأكيد خطوة حاسمة نظراً إلى نطاق المهام التي تنتظرنا وأهميتها. فمن المهم أن نحدد دور حركة الصليب الأحمر في الجهود العالمية من أجل مواجهة هذه التحديات الجديدة والخطيرة من مثل التدهور البيئي، وتغير المناخ، والآثار السلبية للهجرة، وانتشار العنف والأوبئة. ومن المهم أيضاً، في الوقت نفسه، أن نتجنب تبديد الموارد المالية والإنسانية، أو الازدواجية في العمل بالنسبة إلى ما تقوم به المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة الأمم المتحدة.

إن وجود آلية تفاعل محددة بدقة، ونظام للوقاية ومواجهة الطوارئ على مستوى الدولة، وقوانين ملائمة أمر حيوي إذا أردنا في أعقاب كارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان، أن تكون التدابير المتخذة للمعالجة فعالة. وتقع المسؤولية الأولى في هذه المجالات على عاتق الدول. ونحن في روسيا، نولي لكل هذه المسائل الاهتمام الذي تستحقه.

سيدتي الرئيسة،

يشكل العصر الحديث اختباراً صعباً للقانون الدولي الإنساني. وأود هنا أن أعرب للجنة الدولية عن امتناني للتقرير الذي يحتوي على مراجعة عميقة ومفيدة لوضع القانون الدولي الإنساني حالياً.

ومما لا شك فيه أن احترام الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أمر في غاية الأهمية ولا يزال هناك ضرورة لبذل جهود كبيرة في هذا المجال. إلا أن ما نشك في صحته، هو الميل نحو توسيع غير مبرر لحظر استخدام وسائل عسكرية شرعية تماماً.

لقد ارتفع، خلال السنوات الأخيرة، عدد النزاعات المسلحة المحلية. وغني عن القول أن هذا الأمر يتطلب رداً مناسباً بالنسبة إلى تطوير القانون الدولي الإنساني. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المجموعة الكاملة من القواعد العسكرية المطبقة تقليدياً في النزاعات المسلحة الدولية لإدخالها ميدان النزاعات الداخلية. ويبدو لنا أن هذا النهج بالغ التبسيط.

سيدتي الرئيسة،

لا يمكن أن تحقق المهمات الطموحة التي تواجه حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدون تعاون وثيق قائم على الشراكة بين الدول والجمعيات الوطنية للصليب

متابعة العمل سوياً في هذا المجال المهم الذي هو حيوي للتأهب للكوارث ومواجهتها بفعالية.

وفقاً لمهامنا المميزة والمكملة لبعضها بعض، طورت الأمم المتحدة ومؤسسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مر السنوات علاقات عمل جيدة في الميدان. وهذا الأمر ضروري لتحقيق عمل إنساني فعال. وتأتي التجارب الجديدة في بنغلادش وفييت نام وآسيا الوسطى وبيرو لتكون شاهداً على ضرورة متابعة أنشطتنا المختلفة من أجل إعطاء الأولوية للحد من خسارة الأرواح والمعاناة التي يمكن تجنبها. ويجب أن نفعل ذلك في ما يسمى بالأحداث الكبرى مثل كارثة تسونامي الآسيوية وفي الأماكن التي تتعرض لأحداث خطيرة متكررة وشديدة التدمير على نطاق ضيق أو متوسط الاتساع.

ودعوني أعبر في هذا السياق عن تقديرنا للدور البناء الذي يلعبه الاتحاد الدولي في المساعدة على ضمان استجابة ميدانية أفضل قدرة على توقع الأحداث وأكثر مسؤولية لاسيما في مجال الإيواء في حالات الطوارئ. ونقدّر، على الصعيد العالمي، أن يقوم الاتحاد الدولي بدوره بالنسبة إلى الإيواء في الطوارئ بصورة جديّة ومهنية عالية. وهذا ما ينعكس في الاستجابة على الصعيد الميداني، وفي دعمه للجمعيات الوطنية.

في الختام، علينا أن نضاعف من جهودنا لتصبح أطر العمل القائمة مثل إطار هيوغو نافذة. وهذا يعني أن نزيد من استثمارنا في مجالي التنمية وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية بإيلاء الاهتمام لأنظمة الإنذار المبكر والاستنفار والإخلاء والمواجهة. وتتطلب الجهود المبذولة لتعزيز القدرة على المواجهة أمام ارتفاع مستويات الأخطار والاستضعاف أن نعمل معاً بطريقة تزيد إلى أقصى حد ممكن من المزايا بالنسبة إلى المجتمعات المحلية التي تعاني من الكوارث. وتعتبر الأمم المتحدة أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي شريك حيوي واثمين في مواجهة هذا التحدي. وهذا المؤتمر هو دليل على أهمية الوقوف أمام التحديات الجديدة. فمساهمتم تأتي في الوقت المناسب، أما العمل الإنساني الفعال فلا غنى عنه.

لمختلف مكونات الحركة وطرق عملها ونحترمها. وإننا لعازمون فعلاً على إيجاد الطرق التي تتيح لنا العمل جنباً إلى جنب بحيث لا نساوم على المبادئ الأساسية الضرورية لعمل فعال في مواجهة معاناة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

أما في ما يتعلق بالكوارث تحديداً، تجدر الإشارة إلى أن الكوارث ذات الصلة بمخاطر طبيعية لا تظهر دائماً في الصفحات الأولى من وسائل الإعلام الدولية. وكما يشير إليه الاتحاد الدولي، فإن أكثر من 80% من الحوادث الناجمة عن أخطار طبيعية يواجهها المتضررون منها مباشرة بدون أي مساعدة دولية. ويشكل الدعم الذي تقدمه الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الحكومات ركناً أساسياً من هذه الجهود.

ويجدر التذكير أيضاً بأنه وبالرغم من أن عدد الكوارث الطبيعية تضاعف خلال العقدين الماضيين، فإن أعداد الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا بأضرار لم ترتفع بنفس النسبة. وهذا ما يشير بوضوح إلى فعالية الاستثمار في السعي إلى الحد من المخاطر لا سيما عبر إجراءات للتخفيف من حدة الأحداث والتأهب لها.

إلا أننا ندرك أيضاً أكثر فأكثر، كمجتمع معني بالشؤون الإنسانية، أن عوامل من مثل التحضر السريع وغير المخطط له يطرح تحديات جديدة تغير من طبيعة الاستضعاف وتوسع نطاقه. وبينما يسعى الأشخاص إلى الهرب من الحرمان في الريف، غالباً ما يجدون أنفسهم في أحياء الصفيح الفقيرة أو أماكن أخرى تزيد من استضعافهم. ونرى أيضاً أن تغير المناخ من شأنه أن يزيد من تواتر الأحداث الخطيرة وتقلباتها. ومن المهم ألا نخسر ما توصلنا إليه من مكاسب في مجال الحد من الأخطار أمام كفاح المجتمعات المحلية للتغلب على آثار الكوارث التي تتكرر وتزداد تقلباتها مهددة بتآكل القدرة على التكيف التي سعت هذه المجتمعات جاهدة إلى بنائها والحفاظ عليها.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يدعم بقوة مبادرة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لمساعدة البلدان على تعزيز تأهبها للكوارث، على الصعيد القانوني، عبر برنامج القانون الدولي لمواجهة الكوارث. إننا نقر بأهمية هذا البرنامج الذي أدى في ما أدى إليه إلى صياغة مبادئ توجيهية تقدم إلى هذا المؤتمر لاعتمادها. ونتطلع إلى

السيد سرغي سافيلييف، نائب المدير لدائرة المنظمات الدولية والتعاون متعدد الأطراف، كازاخستان

(الأصل بالروسية)

ثمة شرط مهم للتنمية المستقرة في بلد ما هو قدرة الحكومة على ضمان سلامة السكان، ومن هنا تأتي الأهمية التي توليها كازاخستان للمسائل المتعلقة بالوقاية الممكنة في حالات الطوارئ والتخفيف من آثارها.

تنفذ كازاخستان تنفيذاً صارماً القرارات المتخذة في اجتماعات الأمم المتحدة وقرارات المنظمات الدولية الأخرى وهي مدافع متحمس عن الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. أما الأولويات في جدول الأعمال العالمي الذي تكلم عنه مطولاً بالأمس السيد ديل تورو، فهي ذات أهمية بالغة لمنطقة آسيا الوسطى.

وبموجب «البرنامج لوضع نظام حكومي للوقاية والإصلاح في حالات الطوارئ للفترة ما بين 2004 و2010» الذي اعتمدته حكومة جمهورية كازاخستان، يصار إلى تطوير التعاون في مجال الوقاية والإصلاح في حالات الطوارئ مع عدد من المنظمات الدولية ومنها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وهناك مسألة مهمة بالنسبة إلى كازاخستان وهي ضرورة تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال البحث العلمي وتبادل المعلومات والتكنولوجيا للحيلولة دون وقوع الحوادث الصناعية وتنسيق أعمال الإصلاح في أعقابها لاسيما ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الخاصة بكازاخستان من بحر قزوين.

كما أن من الضروري إيلاء الاهتمام لمسألة الهجرة التي أصبحت إحدى أكثر المشاكل الإنسانية خطورة في عالمنا اليوم. وقد اكتسبت مشكلة اللاجئين أبعاداً عالمية وهي تمثل تحدياً جديداً لكل منطقة آسيا الوسطى. ولم تشكل كازاخستان استثناء وتراقب الحكومة المشكلة عن كثب. وقد وضعت طرق خاصة لتقديم الدعم اللازم إلى اللاجئين، إلا أن المشاكل المرتبطة بتكوين مخزون احتياطي من الإمدادات الأساسية لتلبية حاجات اللاجئين لم تجد بعد الحل الكامل لها.

إن حكومة كازاخستان تقدّر تقديراً بالغاً الدور الذي تلعبه الجمعية الوطنية للهلال الأحمر التي هي المنظمة غير

الحكومية الوحيدة في البلاد التي تؤدي مهمات مساعدة تكمل مهمات الحكومة في عدد كبير من المجالات. وتسعى حكومة كازاخستان جاهدة لخلق الشروط الملائمة لتعزيز قدرات الجمعية الوطنية.

نرى أن «مشروع إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي» الذي وضعه الاتحاد الدولي هو مشروع مهم ويأتي في الوقت المناسب وضروري حقاً. وتقر كازاخستان بالطابع الملح للمسائل المطروحة في الوثيقة المتعلقة بتعزيز الأطر القانونية لعمل إصلاحي مشترك في أعقاب الكوارث المختلفة على الصعيد الدولي وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني.

وسيساهم أيضاً مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي افتتح مؤخراً في كازاخستان، في تعزيز التعاون الإقليمي.

ونشعر في هذا السياق أن من المفيد أن نستمر في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة حول مسألة إنشاء قاعدة عبور إقليمية في كازاخستان تخزن فيها المساعدات الإنسانية الدولية، ومركز تنسيق إقليمي للوقاية والإصلاح في حالات الطوارئ.

واسمحوا لي في الختام التأكيد على الموقف الإيجابي لحكومة كازاخستان من الاقتراح الرامي إلى تشكيل نوع من الشراكة مع جميع مكونات الحركة الدولية لاسيما أن من شأن ذلك أن يساهم أيضاً في نشر الاستقرار الإقليمي.

السيد رودولف سايترس، رئيس جمعية الصليب الأحمر الألماني

(الأصل بالإنكليزية)

تعقد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤتمراتها الدولي الثلاثين في الوقت الذي تتطلب فيه التحديات الجديدة عملاً جديداً وخلقاً لتنفيذ الحركة، وفي الوقت الذي تظهر فيه تحديات أخرى في سياق جديد. ولا يكمن هدفنا في توسيع مهمة الحركة أو مهمة أي من مكوناتها ولا في خلق مهمات جديدة لها وإنما يقضي في توضيح الآثار الإنسانية للتحديات الجديدة التي نواجهها.

بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، فرصة فريدة للاستفادة من إمكانات وصولها إلى الجماعات المستضعفة من أجل تقديم مساهمة مميزة.

سعادة السيد إيشيرو فوجيساكي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لليابان، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

يرى اليابان أن من المناسب أن تطرح هنا هذه المواضيع الأربعة. فلا يوجد بلد واحد ولا جمعية وطنية واحدة تستطيع وحدها أن تجد لها حلاً. فعلينا أن نواجهها معاً. ونحن نؤيد أيضاً ما جاء بالأمس في تصريح السيد كيلينبرغر من أن احترام حقوق الإنسان وكرامته استثمار طويل الأمد للأمن في العالم. كما نعتقد أن من المهم تعزيز الدور المساعد للجمعيات الوطنية واستقلالها كذلك. وهذا الأمر ممكن لأن الناس يثقون بالصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونأمل أن تعتمد في هذا المؤتمر الدولي الثلاثين جميع القرارات ومن بينها المبادئ التوجيهية بالإجماع. وسبيل اليابان كل ما في وسعه لتحقيق ذلك.

اسمحوا لي أن أتكلم باختصار عن جهود اليابان في مجالين اثنين. الأول هو الكوارث الطبيعية. يجري تنفيذ إطار عمل هيوغو الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية والذي استضافه اليابان عام 2005، وفق توقعاتنا. ونأمل في أن يستمر تنفيذ إطار العمل هذا بدون أي تأخير.

المجال الثاني هو الصحة العامة. اليابان مارس وسيستمر في ممارسة الدور الرائد في مواجهة الأمراض المعدية. وقبل يومين دعا وزير خارجية اليابان السيد كومورا، المجتمع الدولي بأكمله إلى مضاعفة الجهود في هذا المجال.

وسانتهاز الفرصة المتاحة لي هنا لتأكيد قناعتنا بضرورة تعزيز شراكات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمشاورات مع المنظمات الدولية الأخرى. ونتطلع إلى التوصل إلى نتائج ملموسة في هذا الإطار.

أما في ما يتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، نرى وجوب تعاون الأطراف المعنية من أجل التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

إن التدهور البيئي، والهجرة الدولية، والعنف، والأمراض والمشاكل في مجال الصحة العامة ليست بحد ذاتها قضايا جديدة ولكنها تتطلب رداً أقوى وعملاً متزايداً من جانب مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تأدية مهماتها.

إن العنف بمختلف أشكاله ليس تحدياً تتقاطع جوانبه وتظهر آثاره في مجالات مختلفة لاسيما على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وفي مجال الصحة العامة فحسب، وإنما هو أيضاً التحدي الذي يتعلق بجوهر حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أي القيم الإنسانية والمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يشكل التعريف بالقانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية ونشرهما نشاطاً أساسياً يهدف إلى الحد من العنف المسلح على المستويين المحلي والدولي. ونجد مثلاً واضحاً لذلك في المبادرة الرامية إلى تقليص إمكانات توفر الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وتستند المبادرة إلى الإقرار بأن التوفر المتزايد لمثل هذه الأسلحة يؤدي إلى ارتفاع مستوى العنف المسلح ومن ثم إلى تزايد احتمالات حصول انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

إني لعي قناعة بأننا لن ننجح في جهودنا الرامية إلى التخفيف من الآثار الإنسانية للعنف في مجتمعاتنا إلا إذا قبلنا بالتمييز بين تطبيق القانون الدولي الإنساني وتنفيذ حكم القانون. فالتمييز الواضح بين هذين المستويين أمر أساسي لتجنب طمس السمات الخاصة لكل من النهجين والخلط بين أسباب القبول بهما وفعاليتيهما ضمن سياقيهما المميزين.

ويبقى في الوقت نفسه التمييز بين حكم القانون والقانون الدولي الإنساني شرطاً مسبقاً لتجنب التقليل من نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني ومحتواه المتفق عليهما والمقبولين كلياً، وهذا تهديد لا نستطيع المخاطرة بالتعرض له حتى ولو في المعركة ضد الإرهاب. ولا مكان لشيء مماثل «لسوق تخفيض الأسعار» بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب.

إن مواجهة التحديات الإنسانية التي يطرحها العنف بكل أشكاله تشكل مصدر قلق كبير للجمعيات الوطنية التي تعمل ضمن إطار مهمتها المحددة في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهو أحد المجالات الأساسية التي تتوفر فيها للجمعيات الوطنية

في صحة الأطفال متوفرة. وما يلزمنا هو الإرادة السياسية والموارد لتطوير ودعم البنية التحتية اللازمة لمعالجة هذا العدد المحدود من الأمراض الشائعة.

وأود حث الحكومات على أن تقوم بذلك، ليس على حساب الجهود المخصصة لمكافحة مرض الإيدز وفيرس، والملاريا، والسل ولكن إضافة إليها. وأظن أن هذا مجال يمكن أن تكون فيه الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية مفيدة جداً لاسيما عندما تقام بين أنظمة الصحة الحكومية ومتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر المحليين القادرين على الاتصال بالأممات داخل القرى، وتوعيتهن وتدريبهن. سيدتي الرئيسة، إن أطفال اليوم لا يستطيعون الانتظار، لأن مستقبلهم بينى اليوم إنه مستقبل تطورهم الجسدي والعقلي ونمو قدراتهم.

**سعادة السيد جان فيدر، الممثل الدائم، البعثة الدائمة
للكسمبرغ، جنيف**

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي الرئيسة،

تتفق لكسمبرغ تمام الاتفاق مع الكلمة التي ألقاها البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي. وترحب بلادي بالمواضيع التي اختيرت لهذا المؤتمر وتشارك في هذا المجال الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أسباب قلقها فالوقائع موجودة ولا يمكن التغاضي عنها.

تساند لكسمبرغ منذ عدة سنوات برامج إنسانية ينفذها شركاء وطنيون ودوليون لاسيما أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لصالح اللاجئين والنازحين ومن أجل لم شمل الأسر. وتدعم أيضاً برامج نشر القانون الدولي الإنساني.

صحيح أن تغيرات المناخ تسبب بالأضرار الأكثر خطورة في البلدان الضعيفة التي هي البلدان الأقل قدرة على مواجهة أزمات أصبحت وتيرة حدوثها أسرع وخطورتها أكبر. وتطبيقاً للهدف الإنمائي السابع للألفية، تدرج مؤسسات التعاون في لكسمبرغ التنمية المستدامة في أولوياتها في مختلف القطاعات. وتبحث هذه المسألة في النقاشات المتعلقة بتحديد السياسات والاستراتيجيات مع شركائنا المميزين ومع سلطات بلدانها، وفي تنفيذ برامج التعاون.

وأخيراً، سيسعى اليابان، بصفته البلد الذي يستضيف في العام المقبل قمة مجموعة البلدان الثمانية، ومؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا (TICAD IV)، إلى أن تنعكس في الأعمال التحضيرية النقاشات الثمينة التي تجري في هذا المكان. ويمكن أن تصبح مسائل البيئة والصحة العامة بصورة خاصة قضايا مهمة للنقاش في هذين الاجتماعين.

**السيد فريدي كاروب بيدرسن، جمعية الصليب الأحمر
الدانمركي**

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

أود باسم الصليب الأحمر الدانمركي أن أشاطر الحضور الملاحظات التالية عن صحة الأطفال في العالم.

لقد أعير اهتمام كبير لأمراض الإيدز وفيرس، والملاريا، والسل. وخصصت كميات مهمة من الأموال لمكافحتها وبذلت جهود مضية للتخفيف من انتشارها وهذا أمر مبرر بدون شك. إلا أن من الضروري ألا ينسينا ذلك أنه بينما يتسبب مرض الإيدز وفيرس بموت حوالي 3 ملايين شخص كل سنة، هنالك عدد أكبر بثلاث أو أربع مرات من الأطفال دون الخامسة من عمرهم، أي 10 ملايين من الأطفال سنوياً، يموتون نتيجة أسباب أخرى أبرزها سوء التغذية، وأمراض الإسهال، والتهابات حادة في الجهاز التنفسي، وكلها أمراض يمكن تفاديها بسهولة أو معالجتها بوسائل بسيطة وغير مكلفة ومعروف أنها فعالة. وهنالك أعداد تتجاوز بكثير العشرة ملايين من الأطفال الذين يتأثر نموهم الجسدي والعقلي ويعرضون لآثار سلبية طويلة الأمد على قدراتهم المستقبلية.

قدرت منظمة اليونسيف في تقريرها للعام 2006 عن حالة الأطفال في العالم، أنه ما لم تتوفر جهود وموارد إضافية، فإن الهدف الإنمائي الرابع للألفية الذي يقضي بأن يخفض بحلول العام 2015 معدل وفيات الأطفال تحت السن الخامسة بنسبة الثلثين مقارنة بالعام 1990، لن يتحقق على مستوى العالم خلال السنوات 25 إلى 30 المقبلة. ولكن المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لتحقيق هذا الهدف الرابع للألفية والتخفيف من المشاكل الرئيسية التي تؤثر

الأمم المتحدة والحكومات، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية، سعيًا منا إلى تحسين التنسيق والتكامل داخل المجتمع الدولي الإنساني الأمر الذي سيسمح أيضاً بتنسيق أفضل على مستوى البلدان.

ولما كنا نتعامل مع مسائل التدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ، والهجرة الدولية، والعنف، والأمراض الناشئة والأمراض التي يتكرر ظهورها وغيرها من التحديات في مجال الصحة العامة، علينا أن نجتمع مواردنا ونعمل معاً كما يرد في شعار المؤتمر. وبما أن الحركة تعمل في كل بلدان العالم تقريباً، هذا يعني أننا نستطيع الوصول إلى السكان خلال الأزمات. فعندما تقع كارثة طبيعية، أو يندلع نزاع مسلح، يكون متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفوه أول من يلبي احتياجات المجتمعات المحلية لأنهم يعيشون في قلب هذه المجتمعات، وهم آخر من ينسحب من الميدان. ولكن إمكانية الوصول إلى الناس ليست فقط ميزة نتمتع بها بل هي أيضاً مسؤولية نتحملها.

يجب أن تبدأ مواجهتنا للتحديات المطروحة للنقاش في هذا المؤتمر الدولي على المستوى المحلي إذا اردنا أن يكون عملنا ناجحاً ومستداماً وخاضعاً للمساءلة. إن تركيز الحركة على الحد من أخطار الكوارث والتأهب لها، ونشر القانون الدولي الإنساني، واحترام الكرامة الإنسانية والقيام بأعمال الإغاثة والرعاية على نطاق واسع من شأنه أن يعزز وهو يعزز بالفعل قدرة المجتمعات المحلية على التكيف وهو أمر يرتدي أهمية قصوى.

لقد تحقق تقدم فعلي على صعيد تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثامن والعشرون، كما ستلاحظونه لاحقاً خلال هذا الأسبوع. ولكن علينا متابعة تقدمنا، وبناء شراكات جديدة، وتقاسم معرفتنا وإيجاد توافق جديد حول العمل التعاوني. إن الحركة موحدة في عزمها وتحمسها للعمل مع الشركاء الجدد والشركاء القائمين في مختلف أنحاء العالم. واليوم أدعو الحكومات الحاضرة هنا إلى تسخير قوة الإنسانية من خلال العمل مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في بلدانها. ويحتوي الإعلان الذي أعده الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على كل هذه الإجراءات. وباعتمادنا هذا الإعلان، لا نظهر الرغبة في العمل معاً فحسب وإنما نظهر قدرتنا واستعدادنا على العمل فعلاً معاً من أجل الإنسانية.

وقد تبنت لكسمبرغ عام 2006 استراتيجية جديدة في مجال المساعدة الإنسانية. وتتضمن هذه الاستراتيجية الجديدة عدداً من العناصر التي تهدف إلى تحسين نوعية مساعداتنا في حالات الطوارئ وتأمين امتثال أفضل لمبادئ تقديم المنح الإنسانية السليمة. وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية وسعيًا إلى جعل دعمنا أكثر مرونة وموثوقية، وقعنا هذه السنة على اتفاق تمويل لعدة سنوات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وترصد الاستراتيجية الجديدة بصورة خاصة استعمال نسبة 5% من ميزانيتنا للشؤون الإنسانية من أجل تمويل أنشطة الوقاية والحد من المخاطر والتأهب لآثار الكوارث. وترصد أخيراً هذه الاستراتيجية تخصيص 20% من ميزانيتنا للشؤون الإنسانية من أجل أنشطة انتقالية تهدف إلى الربط بين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والتنمية. ونحن على قناعة بأن أسباب الأزمات التي نواجهها والبالغة التعقيد مرتبطة في ما بينها ولهذا لا تكون آثارها إنسانية فقط.

وتؤيد لكسمبرغ القرارات التي اقترحتها مجلس المندوبين. ونحن على قناعة بان من الضروري تعزيز التشاور بين مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك من أجل تأمين توافق أكبر بين مختلف أنشطتنا.

ويود وفد بلادي في الختام، تكرار التزامه بالقانون الدولي الإنساني وباحترامه لاسيما خلال النزاعات المسلحة. ويود الإعراب عن تقديره وإعجابه أمام عزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومثابرتها في متابعة أنشطتها في هذا المجال كما أشار إليه الرئيس كلينبرغر في كلمته الأمس.

السيد ماركو نيسكالا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل بالإنكليزية)

يستند نشاط الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك نشاط كل الحركة في العالم إلى التعاون والشراكة في العمل. فحيثما توجد معاناة في العالم، تتدخل مكونات الحركة لمعالجة الوضع والتخفيف من هذه المعاناة. ولكن التحديات الإنسانية التي يواجهها الجميع اليوم هي بالغة التعقيد وواسعة النطاق إلى حد لا يمكن لأية دولة أو منظمة أن تجد وحدها حلاً لها. ولذلك نسعى إلى برنامج إنساني عالمي يحدد مفهوم الشراكة بين الركائز الثلاث أو العائلات الثلاث كما نسميها، وهي



السيد فريدي ماير، رئيس جمعية الصليب الأحمر النمساوي

(الأصل بالإنكليزية)

إن التحديات الإنسانية الناتجة عن تغير المناخ، والهجرة، والعنف، والتهديدات التي تواجهها الصحة العامة هي واضحة وتتجاوز قدرات الدول والمنظمات الإنسانية على مواجهتها فردياً. لهذا يجب أن تبذل كل الجهات المعنية جهوداً مشتركة إذا أردنا ألا تتجسد أسوأ مخاوفنا في الواقع. ليس لدي الوقت الكافي لتناول المواضيع الأربعة ولكن اسمحوا لي أن أشير إلى بعض الأفكار التي أراها ذات أهمية بالغة.

إن الصليب الأحمر النمساوي يعترف بأهمية ما يضيفه المهاجرون في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما يرى التحديات المرتبطة بالهجرة. لقد طورنا خلال السنوات الماضية أنشطتنا المتعلقة بالهجرة ولاسيما في مجال إعادة الروابط العائلية والاندماج. وتشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال، مشروع «إقامة الصلات بين الناس» حيث يجتمع الشباب مع أقرانهم من المهاجرين في فريق واحد، أو نظام «العمل مع زميل أو رفيق» في أنشطة إعادة الروابط العائلية. ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز التقارب بين المهاجرين والسكان وتيسير التفاهم المتبادل. ونرى في الوقت نفسه، أن التعليم وتنمية القدرات يلعبان دوراً أساسياً في تمكين المهاجرين من ممارسة حقوقهم. ولهذا نعطي أيضاً الأولوية لمثل هذه الإجراءات.

ثمة ملاحظة ثانية تتعلق بالنقاش السياسي الجاري حالياً بشأن الهجرة، على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي وما يتم من ربط الهجرة في هذا السياق بمسائل الأمن ومكافحة الإرهاب. علينا أن نقاوم هذا النقاش المحدود النطاق ونزيد من عمل التوعية والدفاع من أجل ضمان ألا يطمس البعد الإنساني للهجرة. ونحن ندافع أيضاً في هذا المجال، عن منح الجمعيات الوطنية إمكانية الوصول بدون قيود إلى جميع فئات المهاجرين المستضعفين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بمقاومة العنف في كل أشكاله. ويعود الفضل في وضع الإجراءات الملائمة في هذا المجال إلى قسم الشباب في الصليب الأحمر بصورة خاصة. وعلينا كجمعيات وطنية كما على السلطات العامة كذلك تشجيع

السيد جاروسلاف هوراك، المدير العام في وزارة الخارجية، الجمهورية التشيكية

(الأصل بالإنكليزية)

أود، بصفتي رئيس وفد الحكومة التشيكية، أن أشدد مرة أخرى على أهمية جانب الإنسانية والتضامن في عالمنا اليوم، هذا العالم الذي تحكمه العلاقات الاقتصادية بصورة رئيسة.

إن الجمهورية التشيكية ترحب بفكرة انعقاد هذا المؤتمر تحت شعار معاً من أجل الإنسانية. لقد تعلمنا من تجربتنا الخاصة، ونذكر أهمية تبني مبادئ الإنسانية خاصة في أوقات الأزمات التي تسببها الحروب أو الاضطهاد الذي تمارسه حكومة غير ديمقراطية أو الكوارث الطبيعية.

نحن نواجه في عالمنا اليوم، تحديات كثيرة مرتبطة بالمعاناة الإنسانية. فالهجرة الاضطرابية، وانتشار الأمراض المعدية، والكوارث الطبيعية والإرهاب كل ذلك يبين كيف أننا لا نزال معرضين للأخطار وكم هو صعب أن نجد الأدوات الفعالة لمواجهة هذه المشاكل القديمة والجديدة.

سيدتي الرئيسة،

أود، باسم الجمهورية التشيكية أن أعرب عن إعجاب بلدي وامتنانه البالغ لالتزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقليص أسباب المعاناة الإنسانية والتخفيف منها. ولما كانت كل بلدان العالم هي اليوم من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، فهذا دليل على نجاح هذا العمل. إلا أن لا قيمة لأي قانون لا يحترم ولا ينفذ. ولهذا علينا نحن كدول أن نحرص على احترامه وتنفيذه. وأود أيضاً أن انتهز هذه الفرصة لإبلاغكم بأن الحكومة التشيكية قررت الأسبوع الماضي أن تخصص مبلغ 50 ألف دولار أمريكي لعمل المحكمة الخاصة للبنان، ونأمل أن تتوفر قريباً الأموال اللازمة للغرض الذي من أجله أنشئت هذه المحكمة.

بقوة على الخطوات الداعمة التي يمكن أن نتخذها للمزيد من تطوير قدرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتعزيز آثارها.

إضافة إلى ذلك، نعترف بالدور الذي تلعبه الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للحكومات في المجال الإنساني، ونقدر هذا الدور أشد التقدير. وفيما نحزز هذا التقدم، نأمل بصدق أنها ستتمكن بفضل تجربتها من الاستمرار في إبراز رد الدول والجهات الأخرى الفاعلة على هذه التحديات، وسنستمر من جهتنا في تخصيص الموارد اللازمة لمثل تلك الشراكات.

إن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الممارسة العملية، كان منذ فترة طويلة ولا يزال اليوم من أولى أولويات المملكة المتحدة. ونحن واثقون من أن الأعمال التي تعهدنا بالقيام بها خلال السنوات الأربع القادمة ستساهم في تقريرنا من تحقيق هذا الهدف.

قدمت حكومة المملكة المتحدة 17 تعهداً، من بينها 4 تعهدات مشتركة مع جمعية الصليب الأحمر البريطاني، وعدد من التعهدات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه التعهدات توسيع الأحكام القائمة من أجل إدراج تعليم القانون الدولي الإنساني في نظامنا التعليمي، وتعزيز احترام التنوع وتقليص الإقصاء في مجتمعنا، ودعم تنفيذ استراتيجية اللجنة الدولية لإعادة الروابط العائلية من خلال مراعاة هذه الاعتبارات في التأهب للكوارث والتخطيط لمواجهة الحوادث الطارئة في المملكة المتحدة.

إننا عازمون، بالشراكة مع أطراف أخرى، على مواجهة التهديد للسلم والأمن والتنمية الذي يمثله الانتشار والتراكم غير المنظمين للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونؤمن بأن التقدم على هذه الجبهة، وربطه تلقائياً بالخطوات الأخرى، يمكن أن يساهم إلى حد كبير في الجهود الأكبر التي تبذل لدعم عملية الأمم المتحدة نحو إبرام معاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة تشمل كل الأسلحة التقليدية. ونلتزم أيضاً بالتصديق على البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبمواصلة عملنا لدعم تصديق وتنفيذ أوسع لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع في كل جهودنا إلى الحفاظ على علاقات العمل الوثيقة مع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التنوع ومكافحة التمييز من أي نوع كان، والزيادة من الأنشطة الهادفة إلى الإدماج الاجتماعي. ويحتل الصليب الأحمر باعتباره منظمة موجودة داخل المجتمعات المحلية، موقعاً ممتازاً لدعم تحقيق تلك الأهداف عبر شبكاته الواسعة من المتطوعين والشباب.

لم أعد املك الوقت الكافي لمناقشة الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ولكن كما أشرت إليه سابقاً، لا شك في أن هذه التحديات تتطلب جهوداً مشتركة من جانب جميع الجهات المعنية. وتلعب الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة، دوراً أساسياً بالنسبة إلى تخفيف معاناة المستضعفين. لا يمكن للجمعيات الوطنية أن تتحمل مسؤوليات الدول ولكنها تستطيع أن تساهم في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها، ويجب أن تمنح تفويضاً بالقيام بهذه المهمة وفقاً لقدراتها.

سعادة السيد نيك ثورن الممثل الدائم، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

إن المملكة المتحدة تثمن منذ زمن طويل الدور المهم الذي تلعبه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في سعيها لتجنب المعاناة الإنسانية والتخفيف منها، وحماية من هم بحاجة إلى المساعدة، وضمان احترام الإنسان لاسيما خلال النزاعات المسلحة. ويرتدي عملها المتواصل لتشجيع الامتثال للقانون الدولي الإنساني، نظرياً وفي الممارسة الفعلية أهمية حاسمة وسيظل يحظى بدعمنا القوي له.

إننا نرحب بالفرصة التي يتيحها المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر للبحث، في جو من الانفتاح والتعاون، في بعض أكثر التحديات الإنسانية خطورة التي تواجهنا اليوم. إن كل هذه الأمور مثل تغير المناخ وغيرها من قضايا البيئة، والهجرة الدولية، والعنف في المناطق الحضرية وعواقب الأمراض الناشئة وتلك التي تعود إلى الظهور، تتطلب أن نوليها اهتماماً عاجلاً. والمملكة المتحدة مستعدة لتأدية دورها في هذا المجال. ولئن هذه التحديات هي عديدة ومتنوعة ومعقدة، نعتقد أننا نستطيع، من خلال التعاون محلياً وإقليمياً ودولياً، أن نخطو خطوات متقدمة مهمة نحو التغلب عليها. ونشدد

السيد إدموند برادشو، المدير العام لجمعية الصليب الأحمر البربادوسي

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

يود الصليب الأحمر البربادوسي وهو يعلن دعمه لقرارات هذا المؤتمر الدولي، الدعوة إلى مبادرات أهم بالشراكة والتعاون بين الحكومات والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من ناحية، وبين الجمعيات المانحة الشريكة والجمعيات الوطنية التي تجد عادة صعوبة في الحصول على أي دعم. لا يزال هناك بيننا عدد كبير من الجمعيات الوطنية التي لا تتلقى أية منح وأي شكل آخر من أشكال المساعدة من حكوماتها مع أنها تؤدي الدور المساعد لها. ولهذا يجب أن يركز بصورة أكبر داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الناس الأشد استضعافاً أينما كانوا بدلاً من التركيز فقط على البلدان التي تتردد تقليدياً أسماؤها في أدبيات المساعدة الدولية. سيدتي الرئيسة، إن الناس الأشد استضعافاً موجودون في أغلب البلدان سواء أكانت هذه البلدان غنية أم فقيرة أم كان دخلها متوسط.

لقد ذكر السيد خوان مانويل ديل تورو رئيس الاتحاد الدولي في كلمته الافتتاحية لهذا المؤتمر بأن: «الشعور بالانتماء إلى هذا العالم يعني أن محاربة الاستضعاف الشديد هو مسؤولية تقع على عاتقنا جميعاً».

أما في ما يتعلق بالكوارث ومسائل الصحة وتغير المناخ، فيتنافس الصليب الأحمر مع الوكالات الدولية الأخرى للحصول على تمويل كبير وعليه أن يتولى الدور القيادي في بعض الجوانب، سواء تنظيم الإيواء أو غيره من المهمات في حالات الطوارئ. وإذا لم يفعل ذلك، ستتولى منظمات أخرى أحدث المنشأ الدور القيادي كما حدث في الماضي، وتستعيد خطط الصليب الأحمر وتتلقى القسم الأعظم من التمويل الدولي.

وفي ما يتعلق بالهجرة، تكلمت من قبل عن التحديات التي نواجهها، إذ تستخدم الحكومات والقطاع الخاص الهجرة القانونية للحصول على العمالة الرخيصة، وهذا ما يعكس في تخفيض مستوى الأجور في العالم وتحويل الأعداد الكبيرة من العمال إلى العيش في حالة من الفقر الشديد، وزعزعة قدرة الحركة العمالية الدولية على الاستمرار.

أود أيضاً تناول مسألة المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاصرون في حالات الكوارث، ويسرني أن أسمع عن الجهود التي يبذلها الصليب الأحمر الأمريكي في هذا المجال، بعد تجربته في كارثة الإعصار كاترينا. ويخشى المهاجرون غير الشرعيين في أنحاء كثيرة من العالم من التقدم لطلب المساعدة في حالات الكوارث، حتى بعد أن يفقدوا جميع ممتلكاتهم. وهم يخشون المحاكمة أو التعرض لطردهم من البلاد.

السيد جون هانافورد، المدير العام والمستشار القانوني لمكتب الشؤون القانونية في وزارة الخارجية، كندا

(الأصل بالفرنسية)

كندا فخورة بشراكتها مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تعد من إحدى أهم المنظمات الإنسانية في العالم وهي الركن الأساسي للعمل الإنساني. ونظراً إلى قدرتها على الوصول بسرعة إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة، والتزامها بتقديم مساعدة إنسانية محايدة وغير متحيزة، يبقى دورها أساسياً أكثر من أي وقت مضى.

(الأصل بالإنكليزية)

تملك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نطاق عمل عالمياً وشبكة واسعة من العاملين وقدرة هائلة على تعبئة الطاقات لمواجهة الأزمات. أما اتفاقيات جنيف التي شهدت تصديقاً عالمياً فهي توفر قاعدة أساسية لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ويسر كندا إعلانها عن تصديق البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف الذي سيدعم جهود الحركة لتعزيز طابعها العالمي.

تشعر كندا بالقلق الشديد إزاء وتيرة وقوع الكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم وتزايد آثارها ومنها الظواهر المناخية الشديدة. فالآثار الإنسانية للعواصف والفيضانات والزلازل التي حدثت مؤخراً تذكّرنا بقوة بضرورة تنفيذ إطار عمل هيوغو لعام 2005. وتواصل كندا، لهذا الغرض، الاستثمار في برامج الحد من خطر الكوارث داخل البلاد وفي الخارج، باعتبارها عنصراً رئيسياً لإدارة فعالة للشؤون العامة. وعلينا،

السيدة نومسا مبييري، رئيسة جمعية الصليب الأحمر البوتسواني

(الأصل بالإنكليزية)

إنني أتكلم باسم جمعية وطنية تولي أهمية كبرى للعمل بالتعاون والشراكة مع حكومة بلادنا. وحتى لو لم تكن نوافق أحياناً على سياساتها بشأن بعض المسائل، استطعنا أن نحافظ على حوار مفتوح معها وربما إيجاد حلول مقبولة للمشاكل الإنسانية التي تواجهنا والحفاظ بذلك على ما يميزنا من استقلال وحياد وعدم تحيز.

وقد شددنا، في بحثنا عن الحلول، على أن نجاحنا في الرد على هذه التحديات الإنسانية سيكون أيضاً نجاحاً للحكومة، كما أن فشلنا سيكون فشلاً لها. ولهذا طلبنا منها أن تشاطرنا المسؤولية الجماعية في تقديم الخدمات الإنسانية سواء أكان ذلك في مجال الصحة أم المناخ أو الهجرة. ومن شأن مثل هذا النهج في العمل أن يحث الدول على تجاوز كل ما يمكن أن يفرقنا ويعيق عملنا وتحقيق كل ما يمكن أن يوحدا في خدمة الإنسانية.

قد نأتي جميعنا من ثقافات وتقاليد وديانات وأنظمة سياسية مختلفة ولكن على المستوى الأساسي ثمة رابط قوي يجمعنا يحثنا على العمل معاً من أجل الإنسانية. وهناك قول مأثور يقول ما معناه أنك لا تستطيع أن تحل مشكلة بمعالجتها من نفس مستوى الوعي الذي ولدّها. ولذلك علينا أن نحول جميعنا وعينا ونعود إلى هذا المستوى الأساسي من الفهم للواقع من أجل العمل سوياً لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهنا.

إنني أطلب من الحكومات اليوم وأرجوها أن تستجيب لهذا النداء وتساعدنا نحن الجمعيات الوطنية في تحقيق أهدافنا. وقد يعني ذلك أيضاً أن تساعدنا حكوماتنا داخل الأوساط الدبلوماسية التي تتعامل معها. فبدون المساس بالسيادة الوطنية للدولة، تستطيع حكوماتنا أن تساعدنا في إيجاد حلول للخروج من المأزق الذي يعيق الجمعيات الوطنية الشقيقة في عملها وفقاً لمهمتها وللمبادئ الأساسية للحركة. وإني سعيدة بما سمعته اليوم في الكلمات التي ألقاها بعض ممثلي الحكومات والذي يوحي بأننا نتقاسم فعلاً الآراء نفسها حول هذا الموضوع.

إن الأشخاص المستضعفين والأطفال والشباب ينتظرون منا العمل سوياً بحكمة ومستوى عال من العناية من أجل

إضافة إلى ذلك، أن نستمر في سعيينا مجتمعين إلى معالجة العدد الكبير من المسائل التي من شأنها أن تفاقم من آثار الكوارث الطبيعية.

إننا نقر بالطبيعة المعقدة والشاملة لظاهرة الهجرة في عالمنا المعولم. وكندا عازمة على بناء الشراكات من أجل مواجهة الآثار المتعددة الأوجه لتحركات الناس المستمرة. ونرحب لهذا الغرض، بتعهد الحركة تقديم المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الذين قد يجدون أنفسهم في حالات استضعاف نتيجة الهجرة.

ونرحب بقرار الحركة إبراز قضية العنف في التجمعات الحضرية خاصة أن أكثر من 50% من سكان العالم يعيشون الآن في المناطق الحضرية.

وتبدو آثار العنف الحضري وخيمة بصورة خاصة بالنسبة إلى الأطفال الذين غالباً ما تجندهم عصابات وميليشيات حضرية جيدة التنظيم والتسليح. وقدمت كندا في هذا المؤتمر تعهداً خاصاً بالأطفال والعنف المسلح المنظم، إثباتاً منها بالتزامها منع العنف ضد الأطفال في التجمعات الحضرية. ودخلت أيضاً الحكومة الكندية في شراكة مع الصليب الأحمر الكندي وحكومتى سويسرا والبرازيل من أجل تنظيم ورشة عمل عن العنف المسلح في المدن مع تركيز خاص على الأطفال.

وتعترف كندا بقيمة المشاركة النشطة للمجتمع المدني وتدافع عن هذه المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج في مجال الصحة والتي تشمل الأشخاص المعرضين للأمراض الناشئة والمتجددة، والأشخاص المصابين بعدوى هذه الأمراض، والذين يعانون منها. وهنا تصبح الشراكات أساسية لأن مثل هذه التهديدات يمكن أن تعرض للخطر الأنظمة الصحية وإدارة الشؤون العامة والشبكات الاقتصادية والاجتماعية.

سيدتي الرئيسة،

أعلن في الختام عن استعداد كندا لبناء شراكات فعالة من أجل معالجة هذه المسائل المعقدة المتعددة الأوجه والمتغيرة باستمرار. ونتطلع إلى مناقشة هذه التحديات المهمة خلال اجتماعات المؤتمر. إذ نستطيع أن نضع معاً استراتيجيات مستدامة تسمح بمواجهة تحديات أخرى وخاصة تقديم المساعدة إلى من هم بحاجة إليها.



سيدتي الرئيسة،

يصادف انعقاد هذا المؤتمر تسجيل أكبر انزلاق لمفهوم المساعدات الإنسانية وأخطر سابقة لخرق القانون الإنساني، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مفهوم المساعدات الإنسانية وفي أخلاقيات مبادئه لتفادي تكرار مثل هذه الانزلاقات. فالوضعيات الإنسانية لم تصبح فقط محل تضخيم إعلامي بل أفرزت الاستغلال للأخلاقي للفئات المستضعفة التي هي بأمس الحاجة للمساعدات الإنسانية المخلصة.

إن عملية المتاجرة بالأطفال التي قامت بها جمعية Arche de Zoé ستظل وصمة عار في جبين مفهوم مبادئ المساعدة الإنسانية. وعليه فإن تحديد المسؤوليات وفرض العقوبات المستحقة تبقى وسيلة مكتملة لتبرئة ذمة بقية الجمعيات ذات النوايا الإنسانية المخلصة.

سيدتي الرئيسة،

إن الوضع بالأراضي العربية المحتلة يمثل قضية أخرى في خرق القانون الدولي الإنساني حيث أن التقارير القادمة من المنطقة تؤكد إخلال الجانب الإسرائيلي بالتزاماته. وكما أكدت رئيسة الاتحاد السويسري في خطابها القيم البارحة، فإن حكومة إسرائيل مطالبة باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تسهل تنفيذ مذكرة التفاهم بما في ذلك الامتثال للقرار الحادي عشر لمؤتمر 1921، إذ أنه بموجب التعهد بذلك تم قبول عضوية الجمعية الإسرائيلية بالحركة. ولمتابعة تنفيذ المذكرة، على المؤتمر تبني مشروع قرار يذكر بهذا الالتزام، ويقوّي ولاية المراقب المستقل ويحدد الجدول الزمني لتقديم تقارير سنوية بهذا الشأن. إن تبني لائحة خاصة بهذه القضية بتوافق الآراء سوف يشكل أحسن رسالة يمكن أن يبعث بها للمنطقة، بل وأكثر للعالم أجمع.

وأخيراً، أتمنى أن يكون هذا المؤتمر فرصة لرأب الصدع لما ترتب عليه من انشقاق خلال المؤتمر السابق.

وشكراً.

مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والبيئية التي يعانون، يوماً بعد يوم، من آثارها المدمرة.

ولهذا أطلب مرة أخرى، ان نحاول جميعنا ونتحلى بالشجاعة للقيام بدورنا القيادي ومساعدة بعضنا بعضاً في الرد على هذه التحديات الإنسانية بالعمل المشترك ونؤدي الأعمال الصحيحة للأسباب الصحيحة. لقد أقدم هنري دونان وقيادات العمل آنذاك على هذه الخطوة وتحلوا بالشجاعة اللازمة لتقديم الرؤية وممارسة الدور القيادي الذي سمح لنا بأن نجلس هنا اليوم ونكون جميعنا طرفاً في اتفاقيات جنيف. وعلينا نحن أن نضيق للأجيال القادمة، كما فعلوه هم، شعلة الأمل وتغلب على كل العوائق التي قد تعترض طريقنا.

سيداتي سادتي،

إنه لشيء رائع حقاً أن نكون جزءاً من هذه الحركة، ليس بالنسبة إلينا كجمعيات وطنية فحسب وإنما أيضاً بالنسبة إلى شركائنا من الحكومات أيضاً، وإني لعلّى قناعة باننا نملك جميعاً الحكمة والإرادة اللازميتين لتمكينها من الاستمرار في أداء مهمتها.

سعادة السيد إدريس الجزائري، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للجزائر، جنيف

(الأصل بالعربية)

سيدتي الرئيسة، أختي العزيزة،

أضم صوتي إلى تصريح مصر باسم المجموعة الأفريقية.

ينعقد هذا المؤتمر في وقت كثرت فيه التحديات التي أصبحت تهدد البشرية، وإن رفعها ليتطلب تكاثف جهود جميع مكونات العمل الإنساني. وأؤمن بهذا الصدد العمل القيم الذي تقوم به الجمعيات الوطنية أعضاء الحركة.

سيدتي الرئيسة،

يجب ألا يفهم أن ميدان العمل الإنساني ينحصر في الأربعة مواضيع التي سيتناولها المؤتمر في مناقشته، ألا وهي البيئة، والهجرة الدولية، والعنف الحضري، والأمراض الناشئة، بل إنه لأشمل من ذلك بكثير وعليه نحبذ أن يتم مستقبلاً اختيار المواضيع ذات الأولوية على أساس تشاور أوسع.

التعيسة تحت رحمة اللصوص وموظفي الهجرة والجمارك عند الحدود، في حين يواجهون أحياناً بالعداء من جانب المجتمعات المحلية في البلدان التي تستضيفهم.

وربما كانت رغبة غالبية هؤلاء العودة إلى ديارهم لو كانت لديهم إمكانية تحقيق تلك الرغبة. ولكن ما يحدث أن الخوف والصدمات التي عاشوها وحالة البؤس التي يعيشونها الآن تجعلهم يستسلمون لقدرهم وبهذا يحتمل أن يتحولوا إلى مصدر مشاكل للمجتمعات المضيفة.

نعم صحيح أن هؤلاء المهاجرين سلكوا طرقاً غير مشروعة ولكن أظن أن الأهم هو أن تعاملهم المجتمعات المضيفة باحترام كرامتهم. فنحن نملك على الأقل شيئاً مشتركاً هو إنسانيتنا. وأعتقد أن على الصليب الأحمر أن يسعى إلى التخفيف من العوامل المسببة بالحيولة دون وقوع النزاعات ومحاولة حلها وتحسين ظروف عيش الناس في بلدانهم الأصلية عبر التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يتطلب شعورنا المشترك بالإنسانية أن تحترم البلدان المضيفة كرامة اللاجئين وحقوقهم الأساسية. ومن المهم أن نذكر أن أعداداً كبيرة من النازحين ترغب في العودة إلى بلدان الأصل حين تتحسن الظروف فيها. وقد استقبلنا نحن في غانا اللاجئين من البلدان المجاورة التي كانت تشهد نزاعات، ووجدنا أن الناس يودون العودة إلى بيوتهم حالما تنتهي هذه النزاعات وقد ساعد الصليب الأحمر والحكومة الكثير منهم في العودة إلى بلادهم. وعلى ضوء ما سبق، فإننا نعلن دعمنا للقرار المطروح أمامنا.

سعادة السيد غي -آلان إيمانويل غوز، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لكوت ديفوار، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

يسعد بلادي كوت ديفوار التي أتشرف بتمثيلها في هذا المؤتمر الدولي المهم على رأس وفد كبير، أن تكون جزءاً من عائلة الإنسانية الكبيرة المجتمعة هنا ومهمتها المقدسة «حماية كرامة الإنسان». أما شعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية فهو يحظى بموافقتنا التامة لأنه شعار يعبئ الطاقات ويولد الآمال ويوحد الضمائر.

ولم يكن لموقفنا أن يكون مختلفاً لأن قيم الإنسانية هي التي ألهمت تكوين امتنا الإفوارية ووجهت تأسيسها. وكان

الأستاذ ستيفين آدي، رئيس جمعية الصليب الأحمر الغاني

(الأصل بالإنكليزية)

باسم الحكومة الغانية وباسم جمعية الصليب الأحمر الغاني، أود التقدم بالشكر إلى الاتحاد الدولي والجمعيات الأعضاء التي جاءت لمساعدة غانا خلال الفيضانات الأخيرة. وأريد أن أؤكد لكم كم كانت هذه المساعدة ثمينة للصليب الأحمر الغاني وسنستمر في تقدير مساندتكم الدائمة لنا.

دعوني استخدم بقية الوقت المخصص لي للتعليق على المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية. فباستثناء الذين يرغبون في الهرب من يد العدالة، يريد أغلب الناس، حين تكون الظروف عادية، البقاء قريباً من جماعاتهم الأصلية وداخل حدود بلدانهم. ويجب أن تكون هنالك عوامل خطيرة جداً تجبرهم على قطع هذا النوع من الصلات التي تربطهم ببلادهم. ومن ثم يجدر لنا أن نبحث عن هذه العوامل التي تدفعهم إلى عبور الحدود الوطنية والتي تشمل الكوارث الوطنية والنزاعات المسلحة وفي بعض الأحيان تكون الرغبة في تحسين ظروف حياتهم الاقتصادية هي التي تقودهم إلى مغادرة بلادهم. والذين ترغمهم الكوارث والنزاعات قد يفعلون ذلك لأن الظروف السائدة يمكن أن تشكل تهديداً لحياتهم، ولأن الأسس التي بنوا عليها حياتهم وسبل كسب عيشهم تزعزعت ولم يعد لديهم سوى كرامتهم يدافعون عنها. وفي ظروف أخرى نجد شباباً مسؤولين وغالباً يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم يسعون إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أحلامهم، فيجازفون بالخروج من بلدانهم مستخدمين وسائل غير شرعية وسالكين طرقاً خطيرة بحراً أو براً للوصول إلى الأماكن التي يقصدونها. ونجد أحياناً أخرى مهاجرين اقتصاديين أغراهم نمط حياة العائدين والقصص التي يروونها، فتدفعهم أهواؤهم إلى الانطلاق في مثل هذه الرحلات الخطرة.

سيدتي الرئيسة،

من الجدير بالذكر أن غالبية المهاجرين الاقتصاديين لن يكونوا ليخاطروا بحياتهم لو لم يخدمهم وكلاء عديمي الضمير هدفهم الوحيد كسب حياتهم مما يأخذونه من هؤلاء الشباب البسطاء الذين يصدقونهم، ثم تركهم في منتصف الطريق في بلدان عبور. وهنا تصبح هذه الضحايا

للأفريقيين الأجانب الذين يعيشون في البلاد. إلا أن مشاكل الهجرة لا تزال قائمة وتبقى مشاكل حادة وتثير الحساسية في البلد، ونود هنا أن نوجه نداءً عالياً إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لكي تعزز المساعدة على مستوى بلدان العبور وبلدان المقصد مثل كوت ديفوار من أجل حماية كرامة المهاجرين. ولهذا نرى أن موضوع حماية النازحين إلى داخل بلدانهم واللاجئين هو عنصر مهم للخروج من الأزمة في كوت ديفوار.

لقد أدت أعمال العنف بين مختلف الجماعات التي غالباً ما تندلع لأسباب مفتعلة وسطحية إلى تدهور الأجواء الاجتماعية في كوت ديفوار. ومن حسن الحظ أن إعادة الحوار بين الجماعات يبقى إحدى الأولويات المحددة في اتفاق واغادوغو ونحن سعداء بذلك.

إن التحديات البيئية وتهديد التغيرات المناخية في تلك الدول ذات الأغلبية الزراعية، يضاف إليها ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، تؤدي إلى تهديد متزايد للاستقرار الاقتصادي في تلك الدول ولا سيما ما تسعى إليه من أمن ونمو. ونود أن يشاطرونا الآخرون هذه الاهتمامات التي ستقرر مستقبل الإنسانية بحيث يكون أولادنا ورثة الكوكب الذي نتركه لهم وليس مجرد ناجين من الويلات.

إضافة إلى ذلك، وإدراكاً من كوت ديفوار للآثار السلبية التي تتركها بعض الأمراض الناشئة والمتجددة مثل مرض الإيدز وفيروسه، والملاريا والسل وغيرها من الأمراض، فقد وضعت جهازاً للمكافحة أدى إلى نتائج اعترف الجميع بأهميتها بالرغم من بعض العوائق بسبب الأزمة. فانخفضت مثلاً كلفة الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية إلى حد كبير. إلا أنه لا تزال هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى حماية فعلية للسكان. ويود بلدنا تعريف المجتمع الدولي بمرض يسبب العجز وهو قرحة «بورولي». ففي كوت ديفوار هنالك المئات من الأطفال القابعين في مراكز صحية بعيداً عن قاعات الدراسة، وهناك عائلات لا خيار لها إلا السهر على الأقارب المرضى مع كل ما يخلفه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية لا تحصى.

واسمحوا لي أن أهنئ هنا، باسم حكومة بلادي، جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على الجهود التي بذلتها إلى جانب كوت ديفوار. وأود حثها على نشر المعايير الدنيا في عمليات المساعدة والإغاثة لأن

السلام دائماً، وخاصة هذا التوق الدائم إلى سعادة الجميع وسعادة كل فرد من أفرادها داخل بلد متنوع ولكنه واحد وغير قابل للتقسيم، هو الطاغى في رؤية الشعب وحكومة كوت ديفوار وحكامها. وهكذا استطاعت كوت ديفوار، بعد بضعة سنوات من الاضطرابات المرافقة لأزمة عسكرية وسياسية، أن تسير على طريق السلام والوئام بفضل اتفاق واغادوغو السياسي الذي أطلقه الرئيس لوران غباغبو ووقعه المتقاتلون السابقون في 4 نيسان/أبريل 2008. وعلاوة على دوره في صنع السلام، يشكل هذا الاتفاق إطار عمل ملائماً لتنفيذ القانون الدولي الإنساني في كوت ديفوار.

سيدتي الرئيسة،

كوت ديفوار هي طرف في اتفاقيات جنيف منذ العام 1960 وقد جعلت من تنفيذ القانون الإنساني محورياً مهماً من سياسة الأمن والسلام التي تتبعها. وتتعدد الأعمال التي تحقق في هذا المجال وتنوع والجميع يعرفها، ونذكر من بينها التصديق على صكوك ذات صلة في القانون الدولي الإنساني، وتعريف القوات المسلحة الوطنية بقيم القانون الدولي الإنساني ومبادئه، وإنشاء لجنة وطنية معنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

تشكل التغيرات البيئية، والهجرة والعنف والأمراض الناشئة والمتجددة تحديات مطروحة أمام الدول الحديثة ينبغي أن تواجه بصورة ملائمة تضمن توازن العالم وضرورة حماية كوكبنا الأرض وحماية البشرية.

إن هذه التحديات تتصف بحدة خاصة في ديمقراطياتنا الحديثة. ويفاقم من التدهور البيئي حدوث كوارث بسبب وجود المواد الكيميائية والمواد السامة وطريقة إدارتها في بلداننا التي تحاول، في مستوى إمكانياتها المتواضعة أن تجد حلولاً بمساندة بعض الشركاء في التنمية. وبالفعل يجد السكان أنفسهم عاجزين عن المواجهة، عندما تحدث كوارث من نمط واتساع الكارثة التي شهدتها كوت ديفوار في آب/أغسطس 2006، ويتضح أن عمليات التدخل الهادفة إلى حماية السكان معقدة ومكلفة ولا يمكن أن تلغي آثار المواد الملوثة.

وتبقى، من ناحية أخرى، ظاهرة الهجرة تحدياً دائماً لدولنا ومنها كوت ديفوار. ولهذا وسعياً وراء تسهيل اندماج السكان الأجانب وإلغاء الشعور بالإقصاء لديها، اقترح رئيس كوت ديفوار على الحكومة أن تلغي بطاقة الإقامة

إضافة إلى تحضير تنظيم استقبال طالبي اللجوء، يلعب الصليب الأحمر الفنلندي دوراً مهماً في دعم اندماج اللاجئين والمهاجرين الآخرين بهدف مساعدتهم على البدء بحياة جديدة في بلد من الشمال وفي الحد من خطر التهميش.

وتكمن مهمتنا الرئيسية في تدريب المتطوعين وتعبئتهم لدعم اندماج القادمين الجدد وبناء الجسور بين المهاجرين والسكان المحليين. فالاتصالات المحلية بجماعات المهاجرين تبرز أيضاً المشاكل التي يسببها استضعاف هؤلاء والتحديات التي تواجههم في عملية اندماجهم. ونحن نرى أن عمل الصليب الأحمر لدعم الاندماج هو طريقة للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان لاسيما في بلد لا يزال عدد المهاجرين والأقليات الإثنية فيه صغيراً نسبياً.

وحتى لو نفذت سلطات بلدنا برنامجاً رسمياً بدمج المهاجرين الجدد، سيبز دائماً الحاجة إلى انفتاح المجتمع المدني للمقيمين الجدد في مجتمعاتنا. ونظراً إلى قدرتها على تعبئة المتطوعين، تستطيع الجمعيات الوطنية لعب دور كبير في تعزيز التنوع الحقيقي داخل منظماتنا وفي المجتمع حولنا.

سيدتي الرئيسة،

يؤدي الصليب الأحمر الفنلندي، باعتباره جهة مساعدة للحكومة، دوراً محدداً في مساعدة الحكومة بناء على اتفاق وعلى تعاون مستمر منذ وقت طويل. كما سنوقع تعهداً خلال هذا المؤتمر نؤكد فيه من جديد التزامنا بالتعاون في الاستجابة لحاجات المهاجرين وتعزيز التنوع.

هذا ومن الضروري من أجل أن تكون أدوارنا ومهامنا واضحة ومتوازنة، أن نقيم حواراً متواصلاً ومنفتحاً مع الحكومة بشأن دور الجمعية الوطنية والتحديات المتعلقة بالهجرة وسياسات الهجرة، علماً أن من السهل أن تتحول هذه المسائل إلى قضايا سياسية بامتياز.

وبالرغم من أن الهجرة قد تصبح مسألة حساسة في السياسات الوطنية والدولية، يجب مع ذلك أن تكون الجمعيات الوطنية مستعدة للدفاع بقوة عن حقوق المهاجرين مع العلم بأن ثمة ظروف وأعمالاً مختلفة من شأنها أن تجعلهم شديدي الاستضعاف. ويقي تأمين المعاملة الإنسانية والحقوق الأساسية للمهاجرين والعمل ضد التمييز والعنصرية، السبيل للوفاء بواجبنا طبقاً للمبادئ الأساسية للحركة.

ذلك من شأنه أن يعزز إدراك الجميع بالطبيعة الخاصة لعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتصر حكومة بلادي، في هذا الصدد، على الإعراب عن تقديرها لمساهمة الصليب الأحمر في مختلف حالات الطوارئ التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. وسعياً إلى تحقيق عمليات سريعة وفعالة، ستأتي الإرشادات الجديدة باعتبارها إطاراً قانونياً يطبق على عمليات التدخل الدولية في حالات الكوارث، لتحديد مسؤولية كل طرف ودوره بالنسبة إلى تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث. ولا شك في أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ستظل شريكاً أساسياً.

تؤمن كوت ديفوار بالعمل الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونود هنا التعهد بمساندة جهود الصليب الأحمر في كوت ديفوار كجهة مساعدة للسلطات العامة في الاحترام التام للمبادئ الأساسية للحركة. وستأتي برامج التعاون لتكتمل وتعزز الشراكة بين الطرفين، كما هو الحال مع وزارة التربية الوطنية في إطار برنامج «استكشاف القانون الإنساني»، من أجل أن يتبنى برلمان كوت ديفوار بأقرب وقت ممكن، قوانين تتعلق بحماية الشارة ومعاقبة الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وأود في الختام، أن يشاركني الجميع الأمل في أن تتيح لنا أعمال هذا المؤتمر إيجاد الأجوبة المناسبة لما يقلقنا من تساؤلات حول العقبات التي تعيق الكفاح في سبيل حماية الكرامة الإنسانية.

السيدة راشيل نيفارد-تاكسل، رئيسة مجلس جمعية الصليب الأحمر الفنلندي

(الأصل بالإنكليزية)

نود انتهاء هذه الفرصة للنظر في قدرات الجمعيات الوطنية والتحديات التي تواجهها في أنشطتها المتعلقة بالهجرة. منذ أكثر من ثلاثين سنة، ساعد الصليب الأحمر الفنلندي الحكومة الفنلندية في إنشاء نظام استقبال اللاجئين ولاحقاً استقبال طالبي اللجوء. وكانت هذه بداية شراكة وثيقة ساعدت فيها الجمعية الوطنية الدولة في القيام بالتزاماتها الوطنية لمساعدة المحتاجين وحمايتهم. وتستند شراكتنا في مجال الهجرة إلى اتفاق يحدد أدوارنا ومسؤولياتنا.

القادمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن أسلحة تقليدية معينة. كما ستقدم ألمانيا في هذا المؤتمر تعهداً في هذا الموضوع. ونأمل في أن يساهم المؤتمر في تعزيز الجهود التي نبذلها لحماية السكان المدنيين من خطر الذخائر العنقودية.

تملك اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تأثيراً كبيراً في التقدم المحرز في مجال القانون الإنساني. إلا أن أنشطتهما تتجاوز هذا الإطار إذ تتعلق بالعديد من المسائل الجديدة المهمة للإنسانية.

لقد حدثت الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة بوتيرة متزايدة باطراد وتسببت بأعداد دائماً أكبر من القتلى. وسيأتي اعتماد الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي، ليزودنا بأداة تتيح تحسين مستوى التأهب لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضررين من الكوارث.

ثمة تحديات أخرى مثل التدهور البيئي والأمراض المتكررة تتطلب أيضاً جهداً في التعاون بين الدول وأعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأتمنى أن نتذكر جميعاً ذلك أثناء نقاش النقاط الموجودة على جدول أعمالنا، وهو الذي يتناول العديد من التحديات التي تواجهها حالياً الإنسانية.

سعادة السيد جان- باتيست ماتيني، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لفرنسا، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي الرئيسة،

أود أولاً، إذ يتسنى لي الكلام، أن أنقل إليكم ارتياح بلادي. فقد تحققت بالفعل إلى حد كبير أهداف المؤتمر الثامن والعشرين وسأذكر منها بعض الأمثلة.

الاتفاقية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006 والتي تصف بالجريمة الاختفاء القسري سواء في أوقات الحرب أو في أوقات السلم. وتحظر هذه الاتفاقية بصورة خاصة أماكن الاحتجاز السرية وتعترف بحقوق الضحايا. وتدعو

إننا نأمل حقاً في أن يوضح هذا المؤتمر الدولي دور الحركة في مجال الهجرة ويزودها بالإرشادات اللازمة ومنها الفهم المشترك بين الحكومات والحركة لمهمتها في مساعدة المهاجرين وحمايتهم بغض النظر عن وضعهم القانوني.

سعادة السيد راينهارد شفيبي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لألمانيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

لقد أدلت الرئاسة البرتغالية بتصريح باسم الاتحاد الأوروبي توافق عليه ألمانيا موافقة تامة. ولكن اسمحوالي بإضافة بعض الملاحظات باسم حكومتي.

تتضمن اتفاقية لاهاي لعام 1907 بنداً هو المبدأ الأساسي للقانون الدولي الإنساني والقاضي بأن يبقى جميع السكان والمتقائلين تحت حماية وحكم مبادئ قانون الدول، على النحو الذي نتج عن العادات السائدة بين الأمم المتحضرة وقوانين الإنسانية وإملاءات الضمير العام. ويصادف أيضاً العام 2007 الذكرى الثلاثين للبروتوكولين الأول والثاني الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف واللذين أعادا تأكيد الكثير من القواعد القائمة.

سيدتي الرئيسة،

لقد أحدثت أعمال الإرهاب ولاسيما الهجمات الإرهابية الفظيعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 صدمة للضمير العام، وليس من السهل إيجاد الرد الصحيح على مثل هذه الهجمات. وإن ألمانيا لعلى قناعة بأننا نستطيع أن نواجه هذا التحدي ضمن الإطار القانوني الذي توفره اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين وقواعد أخرى من القانون الدولي ذات الصلة.

كما يملينا الضمير أن ننظر في مسألة أخرى تثير قلقنا ألا وهي استخدام الذخائر العنقودية. وهدفنا هو أن نتحمل مسؤولياتنا في هذا المجال من خلال الدعوة إلى حظر عالمي للذخائر العنقودية التي تتسبب آثارها العشوائية والطويلة الأمد في أضرار غير مقبولة يتحملها السكان المدنيون. وقدمت ألمانيا مشروع صك يتعلق بالذخائر العنقودية يتبنى النداء العاجل الذي أطلقتته اللجنة الدولية للصليب الأحمر والذي سيناقش بالتفصيل في المفاوضات

الأقل تقدماً والبلدان النامية من أجل تعزيز المرافق الطبية وتحسين نوعية العلاج، وتعهد لصالح الصحفيين.

سيدتي الرئيسة،

إن فرنسا توافق تماماً على الهدف الذي وضعه هذا المؤتمر بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني الذي غالباً ما ينتهك في ميدان النزاعات. إننا نتمسك بشدة بواجب احترام المعايير الأساسية في القانون الدولي الإنساني ومنها حماية العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، ومبدأ تناسب الهجمات أو الضمانات الأساسية المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين. وفي ما يتعلق بأسرى الحرب، تتعهد فرنسا في هذا المؤتمر بإنشاء مكتب للاستعلامات يبدأ بالعمل منذ الساعات الأولى لاندلاع أي نزاع. أما بالنسبة إلى استخدام الأسلحة، فإن فرنسا تساند مساعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الناتجة عن قلقها إزاء التأثيرات العشوائية للذخائر العنقودية وترحب بتعهد الاتحاد الأوروبي وضع صك قانوني ملزم متعلق باستخدام الذخائر العنقودية قبل نهاية العام 2008.

سيدتي الرئيسة،

ذكرت للتو التعهد الذي اتخذته فرنسا في المؤتمر الثامن والعشرين في ما يتعلق بالكوارث الطبيعية. وأود هنا أن أشير إلى تقديرنا للعمل الذي قام به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والذي أدى، بمشاركة نشطة من الدول والجمعيات الوطنية، إلى صياغة وثيقة مهمة هي إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي.

وختاماً، أود سيدتي الرئيسة، تأكيد مساهمة فرنسا الفاعلة في أعمال هذا المؤتمر. وإني لمتأكد من أن أهمية المواضيع المختارة وكونها مواضيع راهنة إضافة إلى مستوى المناقشات التي ستجري في الأيام القادمة ستتيح لنا تعزيز أنشطتنا المشتركة في خدمة السكان ضحايا النزاعات والكوارث الطبيعية.

فرنسا التي استقبلت حفل توقيع هذه الاتفاقية في باريس، إلى تصديقها سريعاً وعلى أوسع نطاق ممكن.

وصدقت أيضاً فرنسا والكثير من الدول الأخرى على البروتوكول الخامس المتعلق ببقايا الحرب من المتفجرات لاتفاقية 1980 المعنية باستخدام أسلحة تقليدية معينة. وقد سمح هذا التصديق بدخول البروتوكول حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وهذا البروتوكول هو الصك الوحيد الملزم قانونياً الذي تم التفاوض حوله خلال السنوات الأخيرة. وتجدد فرنسا بالطبع التصديق العالمي على هذا البروتوكول.

وشاركت أيضاً فرنسا في عملية الانضمام إلى اتفاقية تامبيري بشأن الاتصالات في حالات الطوارئ الهادفة إلى حشد موارد الاتصالات في حالات الكوارث الطبيعية. وتحدد هذه الاتفاقية إطاراً للتعاون بين الدول الأطراف وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاء آخرين مثل المنظمات غير الحكومية. ويمثل الانضمام إلى هذه الاتفاقية جزءاً من التعهد الذي قدم في المؤتمر الثامن والعشرين والهادف إلى تجنب الكوارث والتخفيف من آثارها الإنسانية والاقتصادية.

ولنتكلم الآن عن المؤتمر الثلاثين الذي يجمعنا اليوم، فهذا المؤتمر يوضح في هدفه الأول التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية لكي تتمكن الدول عموماً والجمعيات الوطنية من الاتفاق على أولويات للعمل. فلا يمكن للدول أن تتحرك بمفردها أمام تحديات أساسية مثل الأمراض الناشئة أو تدهور البيئة التي تتطلب مواجهتها عمل كل أعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالشراكة مع الدول. ومن الضروري أن ينفذ هذا العمل في إطار المهمات التي نصت عليها اتفاقيات جنيف. وأود أن أشير في هذا الصدد، إلى تقديرنا الكبير للتعاون بين الدولة الفرنسية والصليب الأحمر الفرنسي مع احترام مبدأ استقلال الجمعيات الوطنية المحدد في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وسوف تتخذ فرنسا في هذا المؤتمر تعهدات مشتركة مع الصليب الأحمر الفرنسي للسنوات الأربع القادمة، تعهد بتعزيز حماية شارات الحركة الدولية في القانون الفرنسي، وتعهد في مجال الصحة في إطار مساعدات وزارة الخارجية والوكالة الفرنسية للتنمية لصالح البلدان

السيد جان- فرانسوا ماتي، رئيس جمعية الصليب الأحمر الفرنسي

(الأصل بالفرنسية)

يسرني عظيم السرور أن أتكلم باسم الصليب الأحمر الفرنسي لأن نادرة هي الفرص التي تجتمع فيها الجمعيات مع الحكومات لتبحث معاً عن الحلول للمشاكل الإنسانية الكثيرة سواء أكانت طارئة أم ذات طبيعة دائمة ومتعلقة بقضايا التنمية.

إنني أوافق تماماً على تصريحات ممثل الحكومة الفرنسية وعلى التصريح الذي أدلى به البرتغال باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أحصر كلمتي في ثلاث نقاط تبدو لي ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى حركتنا خلال السنوات القادمة.

لنتكلم عن الصحة أولاً. بناء على التعهدات التي قدمناها خلال اجتماعنا في اسطنبول في شهر أيار/مايو 2007، فإن الصليب الأحمر الفرنسي عازم أكثر من أي وقت مضى على المشاركة الكاملة في هذا الجانب من الكفاح ضد الأمراض الناشئة والمتجددة. وهو عازم أيضاً على مواجهة التحديات الأخرى في مجال الصحة العامة مثل الحصول على العلاج والمساهمة بذلك في تحقيق أهداف الألفية الثلاثة المتعلقة مباشرة بالصحة.

وتستند، تحديداً، مبادرات الصليب الأحمر الفرنسي إلى ثلاثة ركائز، أولها تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية على تحسين تلبيتها للاحتياجات الصحية في كل الأماكن التي تكون فيها مرافق الصحة العامة غير كافية أو حتى غير موجودة. وسنطبق المبادرة في مجال الصحة التي اقترحتها في الأصل الجمعيات الوطنية للبلدان الناطقة بالفرنسية باعتبارها متابعة للعمل الذي نقوم به حالياً. ويأتي ثانية تحسين الحصول على العلاج من خلال إصلاح البنى التحتية وتأمين التوريد المنتظم بالأدوية كما نفعله بصورة خاصة في مراكز مكافحة مرض الإيدز وفيرسوس التابعة لجمعياتنا. أود أن أذكر أيضاً هنا البرنامج المتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز والإدمان على المخدرات الذي ننفذه في أوكرانيا مع الصليب الأحمر الإيطالي والصليب الأحمر الأوكراني والذي يمكن أن يطبق في أماكن أخرى لتكثيف مكافحة الإدمان على المخدرات والتقليل من خطر نقل فيروس نقص المناعة

المكتسبة وفيروس التهاب الكبد C. وأخيراً المبادرة الثالثة وهي تدريب المساعدين الطبيين وهي خطوة ضرورية في أي سياسة صحية. وهكذا قررنا أن نركز مع الحكومة الفرنسية على العمل في مجال الصحة خلال السنوات الأربع القادمة لأننا على قناعة تامة بأن الأوضاع الصحية المرضية هي شرط أساسي لتطور البلد. الصحة هي عامل تنمية، وعامل تقدم اقتصادي واجتماعي، وكذلك عامل أساسي في تحقيق التماسك الاجتماعي والمواطنة. وعلاوة على ذلك، يتيح لنا العمل في هذا المجال التطبيق المباشر لدورنا كجهات مساعدة للسلطات العامة وهو دور نحرص على الالتزام به.

أما الهجرة الدولية وهي موضوع أساسي كذلك، نرى أن من واجب الحكومات أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتحكم بالهجرة ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولكن يتوجب على حركتنا أن توفر الاستجابة الإنسانية أي توفير المساعدة والحماية إلى جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني. وهذا ما اتفقنا عليه أيضاً في اسطنبول. وسيسعى الصليب الأحمر الفرنسي الذي يساند تماماً استراتيجية الحركة لإعادة الروابط العائلية التي اعتمدها مؤخراً مجلس المندوبين، ومتحلياً بالروحانية نفسها، إلى البحث عن أفضل سبل التآزر الممكنة مع إدارات الدولة وهيئاتها المختصة. ولن يكون هدفه تحسين فعالية هذه الاستراتيجية فحسب، وإنما أيضاً وبصورة خاصة العمل لصالح المهاجرين الذين يجدون أنفسهم، في أغلب الحالات، منفصلين عن عائلاتهم.

وأخيراً وهذه هي النقطة الثالثة، أود مرة أخرى تأكيد الأهمية التي يوليها الصليب الأحمر الفرنسي للهدف الثالث لهذا المؤتمر أي ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني. صحيح أن التنظيم التدريجي لعدالة جنائية دولية يعني بداية تراجع الإفلات من العقاب، ولكن هذا لا يكفي ونأسف ألا يضع المجتمع الدولي مسألة القانون الدولي الإنساني كأولوية في عمله. ويبدو لي أن هذا المؤتمر هو فرصة ممتازة لاستنكار هذا التطبيق غير الكافي للقانون الدولي الإنساني وفضح انتهاكاته العديدة. ولهذا أرى من المهم أن نساند اللجنة الدولية في مهمتها نشر هذا القانون وضمن تطبيقه في جميع النزاعات المسلحة. وشكراً.

منذ أن أنشأه جلاله الملك الراحل محمد الخامس، سعيًا إلى التكفل بالسكان المعوزين تحت قيادة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مليكة، ومن خلال أعمال متكاملة تشمل من بين أمور أخرى التغذية والعلاج الطبي والتدريب المهني.

ومنذ أن أصبح المغرب بلد عبور واستقبال إضافة إلى وضعه السابق كبلد مصدّر للهجرة، بذل الهلال الأحمر المغربي كل ما في وسعه لمساعدة المهاجرين الذين يدخلون خلصة إلى المغرب عبر حدوده الجنوبية والشرقية. ويقوم الهلال الأحمر المغربي بعمله لصالح هؤلاء الأشخاص بصورة عفوية وبغض النظر عن وضعهم القانوني أو أصولهم.

إلا أنه لا بد من الملاحظة بأن الضغط الذي فرضته الهجرة على المغرب خلال السنوات الأخيرة يتطلب معالجة مسألة الهجرة بشكل أكثر شمولية. واستضاف المغرب الذي أدرج قضية الهجرة في استراتيجيته الوطنية، المؤتمر الوزاري لشمال أفريقيا المعني بالهجرة والتنمية في تموز/يوليه 2006. واعتبر هذا المؤتمر المبادرة الأولى من نوعها التي ربطت قضية الهجرة بمتطلبات التنمية وكان بداية لإطلاق التعاون بين أوروبا وأفريقيا في هذا المجال واعتمد خطة عمل الرباط. كما أبرز اللقاء وجهات النظر بين بلدان المصدر والعبور والمقصد المبني على شراكة خلاقة تستند إلى رؤية شاملة للتنمية.

سيدتي الرئيسة،

يبقى الحفاظ على حياة الإنسان وكرامته في حالة النزاعات المسلحة مرهونًا باحترام الجميع للقانون الدولي الإنساني. وإن المغرب لحريص على انتهاز الفرصة التي يقدمها هذا الملتقى لإعادة تأكيد قناعاته والتزامه بالمبادئ التي ينشرها القانون الدولي الإنساني. ويود أيضاً تهنئة أمانة المؤتمر للعمل الذي قامت به في مجال جمع مواد القانون العرفي.

وأخيراً لا يسعني إنهاء كلمة وفد بلادي بدون الإشارة إلى دعمها الكامل والصريح، وهذا أمر بديهي، لمشروع القرار بشأن تطبيق مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل.

سعادة السيد محمد لولشكي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للمغرب، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

يؤيد بالطبع وفد بلادي التصريح الذي أدلى به سعادة سفير مصر باسم المجموعة الأفريقية. وتنتهز المملكة المغربية فرصة انعقاد هذا المؤتمر لتقديم أحر تعازيها إلى حكومة بنغلادش الشقيقة للأرواح التي أزهدتها الإعصار الذي ضرب مناطق بنغلادش الحدودية. وهذه الكارثة الواسعة النطاق والتي لم تكن للأسف الكارثة الأولى التي عرفها العالم في هذه السنة الأخيرة، يجب أن تكون درساً لنا وتذكرنا بأن التضامن الدولي هو خير وسيلة لمواجهة المصائب التي تحلّ بالإنسانية.

إننا نجد في الموضوع الذي اختير لهذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية أفضل تعبير لذلك التضامن وأكثره ملائمة. ويرى وفد بلادي فرصة متاحة له لمساندة أهداف المؤتمر النبيلة وتأكيد قناعاته بأن العمل الموحد والمبني على الشراكة بين الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات الأخرى المعنية بالعمل الإنساني هو الطريق التي لا غنى عن السير بها لمواجهة التحديات المشتركة التي تهدد الإنسانية. ولا مجال في هذا الصدد لتجاهل دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للدول. ولهذا ينبغي أن يستمر العمل المنسق بين الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الهادف إلى حماية الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان من خلال احترام القانون الدولي الإنساني.

سيدتي الرئيسة،

لم يتوقف تفاقم استضعاف الأشخاص بسبب التدهور البيئي لاسيما في البلدان النامية. ويتميز هذا التدهور بظواهر عديدة منها إزالة الغابات، وتردي التربة، والكثافة السكانية والاحتباس الحراري. وعرفت حركات الهجرة ازدياداً لا مثيل له، وقد تغذت بظهور عوامل اقتصادية واجتماعية يرافقها عدم التوازن الصارخ في توزيع الثروات. إننا معنيون جميعاً بهذه الحالة التي تتزامن بصورة خاصة مع ظهور أوبئة متجددة وتحثنا على بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من معاناة السكان الذين أصابتهم مباشرة تلك الوبلات.

ولم يتوقف الهلال الأحمر المغربي عن العمل في هذا الإطار



السيدة ماري تيريز بيكتي-ألتهان، منظمة فرسان مالطة

(الأصل بالفرنسية)

والإيدز وكذلك حمى الضنك التي تصيب حالياً اللاجئين من ميانمار الموجودين في تايلند. وتواصل منظمة فرسان مالطة، من ناحية أخرى، برامج المساعدة للأشخاص الذين صدمتهم أعمال العنف في الكونغو وفي دارفور.

وتشكل أيضاً مساعدة المهاجرين جزءاً من مهمتها سواء تعلق الأمر بتحركات جماعية للسكان في حالات الكوارث أم بتهميشهم في المجتمع. وتحاول المنظمة تلبية احتياجاتهم الإنسانية مهما كان وضعهم القانوني. وقد وقعت مؤخراً اتفاق تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز مساندتها للمهاجرين.

ولما كانت الشراكة عنصراً أساسياً لرد سريع وفعال أمام النزاعات والكوارث والأمراض، تواصل منظمة فرسان مالطة توسيع شراكاتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والدول والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، ومع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وقد التزمنا، في ما يتعلق تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني، بالمشاركة في التخفيف من المعاناة التي يسببها تشتت الأسر، أو مأساة الأشخاص المفقودين، أو إساءة استخدام الأسلحة، وبمواجهة أفضل للكوارث.

تهدف إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتطبيقه إلى التغلب على التحديات التي تطرحها النزاعات المسلحة الحديثة. أما حماية حياة الإنسان وكرامته فهي مهمة أساسية لمنظمتنا التي لا يمكن أن تقبل بإعاقة تقديم المساعدات ولا سيما المساعدة الطبية التي تقدم إلى السكان المدنيين، ولا بمنع أفراد الطواقم الطبية من الوصول إلى الضحايا وعدم احترام دور العاملين في هذا المجال وحمايتهم. وتدعم المنظمة مبدأ الضمانات الأساسية التي تراها ضرورة قصوى والتي لا يمكن بموجبها القبول بأن يبقى أحد خارج أي إطار قانوني.

ونرى، في ما يتعلق بالكوارث الطبيعية، أن الأطر المؤسسية والقانونية الوطنية لا تعكس دائماً المعايير الدولية بالرغم من التزامات المجتمع الدولي والتقدم الذي تحقق. ولذلك تؤيد منظمة فرسان مالطة وتساند اقتراح اعتماد الإرشادات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي.

تضطلع منظمة فرسان مالطة، منذ تسعة قرون، بأنشطتها في مختلف أنحاء العالم. وتعود الصلات بين منظمتنا والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى عهد قديم والنقاط المشتركة بيننا عديدة ومهمة: وأهمها الأولوية التي تعطى لاعتبارات تتعلق بالممارسات والقيم الأخلاقية التي تجعل من واجب الإغاثة والرد على المعاناة الإنسانية مركز الاهتمام، وكذلك مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال التي توجه أعمالنا.

إن الموضوع الذي اختير لهذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية كما الأهداف الأربعة المقترحة للتوصل إلى ذلك تتوافق تماماً مع التزام منظمة فرسان مالطة. فإبراز ضرورة المشاركة الواسعة في أعمال تضامنية تتماشى ورسالتنا في العناية بالأشخاص في حالات الشدة ومساعدتهم، يعني أيضاً المساهمة في تثبيت السلام.

ويسر منظمة فرسان مالطة أن تشارك في دراسة التحديات الإنسانية التي من شأنها أن يكون لها تأثير حاسم في العالم خلال السنوات القادمة، خاصة وأن أنشطتها في 120 بلداً موجهة تحديداً إلى الأشخاص الذين يعانون من تدهور البيئة، ومن الأمراض الناشئة والمتجددة، والهجرة الدولية، والعنف. وتتدخل المنظمة بسرعة في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة أينما تحدث وذلك من خلال مؤسساتها الوطنية الثمانية والخمسين ومن خلال هيئتها الدولية للإغاثة وإعادة التأهيل، Malteser International. وهي تقدم حالياً المساعدة إلى ضحايا الفيضانات الأخيرة في المكسيك، وكينيا، وبوركينا فاسو، وأوغندا، والهند وباكستان، وضحايا الزلازل وتسونامي في آسيا، ناهيك عن الأشخاص الذين أصابتهم الأعاصير في الأمريكتين، والذين يعانون من المجاعة في أفريقيا.

وتسمح رسالة منظمة فرسان مالطة وخبرتها بوضع الأنشطة الطبية في صلب برامجها الإنسانية. وتعطى الأولوية، في حالات الطوارئ، لإعادة تشغيل أنظمة التزويد بالماء، وإعادة بناء مرافق الصرف الصحي من أجل تأمين الحصول على العلاج وتجنب انتشار الأوبئة. وتكافح المنظمة منذ سنوات عديدة أمراضاً مثل الملاريا والسل والجذام

البعثة الدائمة للنمسا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

ينضم وفد النمسا إلى مداخلة رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولكني أود أن أقدم بصفتي الوطنية الملاحظات التالية.

ترحب النمسا بتركيز هذا المؤتمر على التحديات الإنسانية التي تتزايد أهميتها في القرن الواحد والعشرين، أي التدهور البيئي، وتغير المناخ، والهجرة، والعنف، والأوبئة. وسأكتفي، لضيق الوقت المتاح لي، بالتركيز على تغير المناخ.

يمثل تغير المناخ وتدهور البيئة ظاهرة عالمية تتأثر بها كل المناطق وكل البلدان، ويكون الفقراء والأشخاص الأكثر استضعافاً هم الأكثر تضرراً منها. ثمة علامات مشجعة تشير إلى أن المجتمع الدولي راغب، أخيراً، في العمل. إلا أن ذلك يتطلب معالجة سلسلة واسعة من القضايا المرتبطة بتغير المناخ على مستوى العالم وبطريقة شاملة. وعلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تلعب دوراً حاسماً في هذه المساعي. ولما كانت الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد الذي يمكن التوصل داخله إلى اتفاق عالمي، فإن النمسا تدعم كلياً، على الصعيد الوطني وضمن إطار الاتحاد الأوروبي، العملية التي أطلقتها الأمم المتحدة والهادفة إلى النظر في كل جوانب مكافحة تغير المناخ أي التخفيف من الآثار، والتكيف مع التغيرات، والتمويل، والابتكار التكنولوجي.

إن الآثار الإنسانية لتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى البحار، وظاهرة التصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وتزايد حدوث الكوارث أصبحت واقعاً مخيفاً في مختلف أنحاء العالم. فيتوجب علينا أن نضم قوانا للتكيف مع هذا الواقع المتقلب والنظر في مسألة تغير المناخ من الناحية الإنسانية.

تولي النمسا أهمية كبرى لكل المبادرات الهادفة إلى معالجة مشاكل البيئة في مرحلة مبكرة وبطريقة شاملة. وتشدد النمسا بصورة خاصة على دعم البلدان الأكثر تعرضاً للأخطار في مرحلة التكيف ولاسيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، فتقدم مثلاً الدعم إلى الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، من أجل مشروع يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية تشرف على تنفيذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية، يونيدو، أو إلى الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. كما تدعم النمسا مبادرة البيئة والأمن التي تشكل مثلاً ممتازاً لعمل وقائي متكامل يجمع منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التحديات التي يطرحها تغير المناخ على الصعيد الإنساني تتطلب مقاربة متكاملة لمسألة الأمن البشري: «التحرر من العوز يعني التحرر من الخوف». وترحب النمسا، بصفتها عضواً في شبكة الأمن البشري، بمبادرة اليونان تركيز رئاستها للشبكة على آثار تغير المناخ على المجموعات المستضعفة مثل الأطفال والنساء والأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة منازلهم. وستكون كل مجموعة من تلك المجموعات موضع سلسلة من الاجتماعات تستضيف فيينا إحداها في أوائل العام 2008.

ودعوني في الختام أذكر بأن النمسا حرصت دائماً على تعزيز التزاماتها الإنسانية ولهذا تقدم في هذا المؤتمر كذلك كما فعلت في المؤتمرات السابقة، عدداً من التعهدات. ولن أذكر إلا تعهداً واحداً يتعلق بمواضيع مناقشتنا العامة ويتعلق بالتزام النمسا بالعمل على تعزيز المساعدة المقدمة إلى المهاجرين في مجال التعليم من أجل تأمين دمجهم بصورة أفضل في النظام التربوي النمساوي. وسيحقق ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال تحسين كفاءات المعلمين على مستوى تعدد الثقافات ووضع مواد تدريبية جديدة.

السيد خالد عرقسوسي، عضو مجلس الإدارة، منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

(الأصل بالعربية)

من خلال المناقشات في الهيئة العامة ومجلس المندوبين ومن خلال المؤتمر الثلاثين الذي أتمنى له النجاح برئاسةكم، هناك أربعة مواضيع عامة لكنني سأركز على موضوع الهجرة وهي في بلدي سورية تختلف عن بقية البلدان. هناك في سورية أكثر من 450 ألف لاجئ فلسطيني منذ أكثر من 50 عاماً، وقد أضيف إلى هذا العدد في السنوات الأخيرة هجرة من نوع آخر وهي قدوم أكثر من 1.5 مليون لاجئ عراقي نتيجة الظروف الأمنية والحرب في العراق وهم يشكلون أكثر من 10% من السكان، مما

سعادة السيدة إيرليندا بازيليو، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة للفلبين، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

إن اختيار موضوع المؤتمر معاً من أجل الإنسانية هو حقاً مناسب جداً. وتأتي إقامة الشراكات الإنسانية في أفضل وقت فيما نرى المجتمع الدولي يشارك عن كثب في المبادرات الإنسانية الكبيرة الهادفة إلى مواجهة التحديات في مجالات البيئة والهجرة والعنف والصحة العامة.

سيدتي الرئيسة، تشكل هذه المواضيع مصدر قلق كبير لبلادنا، ومنطقة جنوب شرق آسيا، والمجتمع الدولي. ويرتدي كل موضوع من هذه المواضيع أهمية خاصة وحيوية. ففي مجال البيئة وتغير المناخ، تتعرض الفلبين بانتظام لغضب الطبيعة على شكل أعاصير مدارية وأمطار غزيرة أو هزات أرضية. ولإن هنالك أكثر من فلبيني واحد من كل عشرة يعمل في الخارج، فإن كل عائلة فلبينية تعيش في أعماقها ظاهرة الهجرة. بينما نبذل كل ما بوسعنا لإبعاد بلدنا وسكانه عن المخاطر من خلال إجراءات فعالة تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار في بلدنا. أما في ما يتعلق بالصحة فقد استطعنا عبر التعاون الإقليمي والدولي أن نخفف من انتشار الأوبئة المختلفة وأزمات الصحة المتعلقة بها ونعالجها بالصورة المناسبة. ولكن حماية السكان من آثار هذه الكوارث فتتكفل بها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ممثلة بجمعيتنا الوطنية الصليب الأحمر الفلبيني الذي يرأسها بحيوية وكفاءة السناتور ريتشارد غوردون.

ويكون الصليب الأحمر الفلبيني بالتأكيد الجهة الأولى أو إحدى الجهات الأولى التي تصل إلى الميدان كلما ظهرت مشكلة إنسانية في الفلبين، وهو الذي يراه المعنيون في كل مكان من البلاد وهو يقوم بالتعبئة لصالح الناس ويسعى معهم إلى التخفيف من معاناتهم.

إن الصليب الأحمر الفلبيني هو الشريك المطلوب والمرحب به من جانب الهيئات الوطنية المعنية بالخدمات الإنسانية والتي غالباً ما تعمل بأقصى حدود إمكانياتها ومواردها. وهذا وضع مشترك نشهده في كل أنحاء العالم مع الجمعيات الوطنية الشقيقة واللجنة الدولية للاتحاد الدولي ومع الحركة ككل، حين يتعلق الأمر بتجنب المعاناة

يتطلب مساعدات إنسانية عاجلة. وكان للحكومة السورية دور كبير في تقديم هذه المساعدات من خلال منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، فأعطي الهلال الأحمر دور التنسيق في كافة المساعدات التي تصل إلى الإخوة العراقيين من خلال الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وبعض الجمعيات الصديقة وكذلك بعض المنظمات الدولية. ولكن هذه المساعدات لا تتناسب مع حجم هذا العدد الكبير من الإخوة العراقيين الذين كان لهم تأثير كبير على البنية التحتية في سورية. وعلى سبيل المثال فقد استوعبت الحكومة السورية أكثر من 80 ألف طفل ولا يزال أكثر من 200 ألف طفل يحتاجون إلى مدارس.

وهنا اسمحوا لي أن أذكر بموضوع هام وهو معاناة الإخوة المواطنين السوريين في منطقة الجولان المحتل من غياب الرعاية الصحية والضغط الاجتماعي والاقتصادية وسوء معاملة الأسرى. وهنا أتقدم بالشكر إلى اللجنة الدولية لمساعدتها بنقل المحاصيل الزراعية التي تم شراؤها من قبل الحكومة السورية، والمساهمة أيضاً في الحالات الاجتماعية في هذه المناطق من خلال تسهيل انتقال الطلاب وتنظيم الأعراس وربط العوائل ما بين الأرض المحتلة وسورية. وأتقدم إليها بالشكر أيضاً لدعمها للجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الذي أخذ، وأقولها بصوت عال، أخذ دوراً كبيراً في سورية. فمن خلال تشكيل اللجنة العليا الوطنية للقانون الدولي الإنساني ومن خلال المحاضرات، بدأت تسلط الضوء على الالتزام بهذا القانون الدولي الإنساني. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى كل الجمعيات الصديقة التي تقوم بتقديم المساعدات والتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، وإلى كل المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم التي فتح الباب أمامها لتقديم المساعدة إلى الإخوة العراقيين بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري. وهنا أقدم شكراً خاصاً لمتطوعي الهلال الأحمر وكافة المتطوعين في الحركة الدولية وشكراً.

الإنسانية أو التخفيف منها تماشياً مع رؤية هنري دونان. ولا مبالغة في الكلام عن أهمية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفائدتها وإنجازاتها على الصعيد العالمي كما على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ولهذا يبدو، سيدتي الرئيسة، من الأهمية بمكان أن ننتهز نحن ممثلو الحكومات الوطنية هذه الفرصة الثمينة لتعزيز وتنشيط علاقتنا وشراكتنا مع الصليب الأحمر على كل المستويات خلال هذا المؤتمر. ومن ثم تحت حكومة الفلبين على تقديم الدعم الكامل للقرارات الأربع المطروحة أمامنا أي (1) الإعلان معاً من أجل الإنسانية، (2) الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، (3) إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة»، (4) اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث. وقد أتيح للدول الأعضاء والجمعيات الوطنية الوقت الكافي لاستعراض مشاريع القرارات ومناقشتها في مشاورات إقليمية نظمت العام الماضي في مختلف أنحاء العالم وفي جنيف. ويرز بصورة خاصة موضوع القرارات ضرورة إقامة شراكات متجددة بين الحكومات والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

وأود انتهز هذه الفرصة لتسليط الضوء على عمل الحركة في مجال الهجرة، فهي تساهم في توفير بيئة أكثر أمناً وأفضل ضيافة للمهاجرين في بلدان العبور والمقصد، وتقدم مستوى معين من الراحة إلى العمال المهاجرين وإلى أسرهم التي بقيت في بلدان المصدر خاصة عبر مختلف برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجالات الدفاع عن حقوقهم، والعناية بالأسرة وإعادة الروابط العائلية، والإدماج وإعادة الإدماج. وأود الإشارة بصورة خاصة إلى الأهمية القصوى للعلاقات الأخوية بين الجمعيات الوطنية. وأذكر هنا على سبيل المثال ما حصل عليه مؤخراً الصليب الأحمر الفلبيني من مساعدة من الهلال الأحمر الكازاخستاني لصالح العمال الفلبينيين الذين ظلوا عالقين العام الماضي في كازاخستان.

وتماشياً مع موقف بلادي في هذا المجال، تستضيف الفلبين في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم في

مانبلا المنتدى العالمي الثاني حول الهجرة والتنمية. وأدعو هنا الحكومات الأخرى والحركة إلى إرسال ممثلين إلى الاجتماع المقبل لأصدقاء المنتدى والذي سيوضع خلاله جدول أعمال المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية. وينعقد الاجتماع هنا في جنيف في 17 كانون الأول/ديسمبر، من أجل أن نتمكن من تطوير الشراكة بين الجهات المعنية بالهجرة والحركة.

وأود أيضاً أن أعبر عن ترحيبنا بالإرشادات الجديدة لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث. فالفلبين تستفيد من المساعدات الخارجية وهي في الوقت نفسه جهة مانحة بفضل جهود القيادة المسؤولة للصليب الأحمر الفلبيني. فنحن لشاكرين لمساعدة إخواننا وأخواتنا في الخارج ولكن غالباً ما شاهدنا بأم أعيننا كم أن المساعدة غير الملائمة يمكن أن يكون لها تأثير عكسي. وقد اتفق مؤخراً أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أن تقدم سفاراتنا وقنصلياتنا مساعدة متبادلة إلى مواطنينا الموجودين في الخارج في حالة الطوارئ. وستوفر تلك الإرشادات مجموعة ضرورية من المعايير الدولية لتقديم المساعدة وتوجيهاً لبعثاتنا الدبلوماسية والسلطات المكلفة بإدارة الكوارث وغيرها من الهيئات المعنية بعمليات الإغاثة والمساعدة التي تقدمها الجهات المانحة.

وقد عملنا أيضاً مع أعضاء المجتمع الدولي ومع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية. فالصليب الأحمر الفلبيني هو جمعية مانحة والحكومة الفلبينية ساهمت أيضاً في عمل مختلف وكالات الأمم المتحدة من أجل التخفيف من معاناة ضحايا الكوارث الطبيعية.

السيد رافاييل كودجومنسا، مدير التعاون غير المركزي والعمل الإنساني، بنن

(الأصل بالفرنسية)

تنضم بلادي إلى المداخلة التي قدمتها مصر باسم المجموعة الأفريقية. وبالإشارة إلى ما قاله مسؤول رفيع لدى افتتاح هذا المؤتمر، ترى حكومة بنن بأن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو دائماً مناسبة سعيدة للاجتماع وتبادل أفكاراً وآراء بشأن مختلف المسائل المتعلقة



سعادة السيد زديزلاف راباكي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لبولندا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

يتفق وفد بلادي تمام الاتفاق مع التصريح الذي قدمته البرتغال هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي. إن بولندا طرف في البروتوكولين الأول والثاني الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف منذ نيسان/أبريل 1992، ووقعت على البروتوكول الثالث المتعلق بالشارة المميزة الإضافية وقد بدأت عملية التصديق عليه. ونحن نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف أن تقوم بأسرع وقت ممكن بالتصديق على البروتوكولات الإضافية وإدراج أحكامها في الأنظمة القانونية الوطنية. كما يسرني إبلاغكم بأن تعديل المادة 1 من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة دخل حيز التنفيذ في بولندا في 15 آذار/مارس 2007.

هذا وأنشئ في 2005 فريق مشترك بين الوزارات مكون من خبراء حكوميين وممثلين عن الصليب الأحمر البولندي من أجل تسهيل الحوار مع الجمعية الوطنية حول تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وجاء ذلك تنفيذاً للتعهد الذي قدمته بولندا في المؤتمر الدولي السابع والعشرين.

واسمحوا لي أن أهني هنا الصليب الأحمر البولندي على مساهمته القيّمة في نشر القانون الدولي الإنساني في بلادي. ويتعاون حالياً هذا الأخير مع الحكومة البولندية في تنفيذ برنامج تعليمي مخصص للمدارس في بولندا وعنوانه «استكشاف القانون الإنساني». كما ينظم الصليب الأحمر البولندي في وارسو دورة سنوية دولية عن القانون الإنساني يحضرها محامون شباب من أوروبا، وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية. وقد أنشأ مع وزارتي الدفاع الوطني والثقافة معهد القانون الدولي الإنساني البولندي المخصص للعسكريين وللجامعيين والعاملين في المجال الإنساني كذلك. وفي عام 2006، اجتمع الصليب الأحمر البولندي في فريق عمل مع جامعة وارسو ووزارة الخارجية لتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالقانون الدولي الإنساني العرفي للنزاعات المسلحة.

إن بولندا تقرر تمام الإقرار بكفاءات لجنة تقصي الحقائق كما نصت عليها المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول

بالمجال الإنساني مع جميع الذين يشاطرون ويساندون مبادئ الصليب الأحمر وعمله. ويجد أيضاً وفد حكومة بنن في المؤتمر فرصة استثنائية للتواصل من أجل العمل فعلاً معاً من أجل الإنسانية، كما يظهر في الشعار الذي اختير لهذا المؤتمر.

سيداتي، سادتي،

إن حكومة بنن سعيدة بمشاركتها في هذا الاجتماع المهم وسعيدة خاصة باعترافها بعمل الصليب الأحمر في بنن مساعداً لعمل السلطات العامة. وينعكس بالفعل هذا الاعتراف في انتداب موظفين لدى الجمعية الوطنية، واعتماد قانون يتعلق باحترام شارات الحركة، وتحميل الصليب الأحمر في بنين مسؤولية قيادة عمليات الإغاثة للاجئين التوغوليين في بنن. وعلى ضوء ما خبرناه من دروس في هذه الاجتماعات، تتعهد حكومة بنن بتقديم المزيد من الدعم إلى الجمعية الوطنية لكي تعزز وجودها وكفاءاتها حيثما تكون تلبية احتياجات الأكثر استضعافاً غير كافية ولاسيما في الخدمات المتاحة للمجتمعات المحلية وفي عمليات الإغاثة الطارئة التي هي جزء من مهمتها.

ولن أنهى كلامي بدون تقديم الشكر إلى الصليب الأحمر الإسباني، والصليب الأحمر الفرنسي، والصليب الأحمر البلجيكي وخاصة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر لكل ما بذلته من جهود لإخراج الصليب الأحمر في بنن من أزمته المؤسسية واستمرارها في العمل لإنهاضها. وإنها لكلمة شرف أصرح بها أن المكتب الجديد المنتخب عازم على تحويل الصليب الأحمر في بنن إلى جمعية وطنية معروفة ومحترمة وتحظى بمساندة المستفيدين من خدماتها. والحكومة هي الشريك الساهر على جودة خدماتها على صعيد المجتمعات المحلية وعلى شفافية إدارتها، وهذا ما يبدو اليوم جلياً في بنن. أما حكومة بنن فهي مطمئنة إلى أن أي مكون من مكونات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لن ييخل في تقديم الدعم التقني والمالي إلى الصليب الأحمر في بنن.

إلى اتفاقيات جنيف. ونحن على قناعة بأن من الضروري تعزيز موقع هذه اللجنة ودعم أنشطتها.

كما تكرر بولندا دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية والدور الذي تلعبه في نشر احترام القانون الدولي الإنساني. وقد عدلت بولندا في هذا الإطار، قوانينها الوطنية من أجل تحسين تعاونها مع المحكمة. ويلعب مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية دوراً محورياً في تحقيق أهداف المحكمة إذ ينظر في التعويضات التي تقدم إلى ضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وهذا ما يبرز أهمية الدعم المالي الذي تمنحه الدول إلى الصندوق متيحاً لها إثبات أن العدالة لا تعني معاقبة المجرمين فحسب وإنما أيضاً استعادة الضحايا لكرامتهم.

وعلى مستوى الدولة تتيح لنا مشاركة أفضل. كما أود أن أذكركم بالحاجات النفسية والاجتماعية للمتطوعين الشباب. نحن كمتطوعين نقدم الرعاية للآخرين ونحتاج لبعض الدعم النفسي والاجتماعي الذي يمكن تحقيقه من خلال الاعتراف بأهمية عملنا ومساندتنا في مهمتنا.

ولهذا أدعو جميع الحاضرين هنا إلى دعم الشباب وأود القول في الختام أننا نحظى بفرصة عظيمة بالانطلاق اليوم في مسيرتنا. فمستقبلنا يبدأ اليوم. وإنني أحث كل الجمعيات الوطنية والدول ومنظمات الشباب في القطاع الخاص على توقيع تعهد الشباب الذي أعدته لجنة الشباب من أجل هذا المؤتمر الدولي. ويمكن أن يكون ذلك انطلاقة جيدة لمواجهة التحديات والآثار الإنسانية للمشاكل التي تكلمنا عنها هنا.

السيدة نجلاء رشوان، ممثلة قسم الشباب، جمعية الهلال الأحمر المصري

الدائمة لكيانيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

اسمح لي بداية أن أضم صوت وفد بلادي إلى التصريح الذي قدمته مصر باسم المجموعة الأفريقية. يرتدي موضوع هذا المؤتمر، برأينا، أهمية قصوى نظراً إلى الأعداد التي لا تحصى من التحديات الإنسانية المطروحة أمام العالم والتي لا يمكن مواجهتها إلا بالجهود المشتركة. وتشير جميع الدلائل إلى أن الحاجات الإنسانية ولاسيما تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية تزايد باستمرار بسبب تنامي الاستضعاف أمام الكوارث وآثار تغير المناخ. ولهذا يرى وفد بلادي ضرورة تحسين فعالية التأهب للتحديات الإنسانية ومواجهتها عبر توسيع التعاون وتطوير الشراكات.

ويدعم وفد بلادي بشدة أهداف المؤتمر ومنها ضرورة التخفيف من تعرض المجتمعات المحلية للتدهور البيئي وتغير المناخ وتحسين قدرتها على التكيف ومواجهة الآثار الإنسانية لهذه التغيرات. كما نؤيد قضية المهاجرين الذين لا يستفيدون من أي شكل من الحماية أو من المساعدة الملائمة التي هم بحاجة إليها. وندعم أيضاً فكرة الوقاية والتخفيف من المعاناة التي يسببها العنف في التجمعات

السيدة نجلاء رشوان، ممثلة قسم الشباب، جمعية الهلال الأحمر المصري

(الأصل بالإنكليزية)

لقد ناقشنا الآثار الإنسانية للقضايا الأساسية الأربع وناقشنا مسألة بناء القدرات. إلا أنني أود التركيز هنا على بناء قدرات إحدى مواردنا الفريدة أي الشباب، المتطوعون الشباب.

نشدد عادة في أنشطتنا الإنسانية على أهمية تقييم حاجات المستفيدين وحاجات الفئات المستضعفة، ولكن هل قمنا بتقييم حاجات متطوعينا الشباب من أجل تحسين تنفيذ عملنا الإنساني؟ أتساءل باستمرار باعتباري متطوعة شابة، كيف يمكن أن أبقى على اندفاعي للمزيد والمزيد من العمل، وتساءلت أيضاً إن كان أحد يفكر على مستوى الحركة أو على مستوى الدولة في حاجات المتطوعين؟ هل نفكر في ذلك؟ نحن نطلب منهم دائماً أن ينفذوا أعمالاً وأن يتواجدوا في الميدان ويساعدوا الأشخاص المستضعفين ولكن علينا أن نفكر في ما يحتاجونه هم لتمكينهم من تنفيذ ما نطلبه منهم.

أنا أرى من وجهة نظري كمتطوعة شابة أن ذلك يتطلب أولاً توفير الوسائل اللازمة للعمل. نحتاج إلى امتلاك الإمكانيات الضرورية لكي نساعدكم على النحو الأفضل. وهذا ممكن برأيي إذا شاركنا في التخطيط والتنفيذ لجميع عمليات التدخل. نحتاج إلى سياسات على مستوى الحركة

السيد أنطوني برويل، المنسق العام، جمعية الصليب الأحمر الإسباني

(الأصل بالإسبانية)

سيدتي الرئيسة، ينتهز وفد الصليب الأحمر الإسباني هذه الفرصة العظيمة للتعبير عن التزامه بالعمل في وجه التحديات التي ذكرها هذا المؤتمر الدولي. لقد اختار الصليب الأحمر الإسباني للسنوات القادمة شعار «دائماً أقرب إلى الناس» وهو موضوع يندرج ضمن الاقتراحات المقدمة في هذا المؤتمر.

لا شك في أن التحدي الإنساني الذي تمثله الهجرة هو مناسبة استثنائية لتكون إلى جانب المهاجرين. ونحن نرى أنه إضافة إلى المساعدة الإنسانية التي يمكن أن نقدمها لهم في بلدنا، من الضروري أن نتخذ مع بلدان المصدر ومع جمعياتها الوطنية التزاماً صريحاً وعملياً، ذلك أن هذه الأخيرة تستطيع التخفيف من المعاناة التي تسببها عملية الهجرة وإيجاد إمكانيات للتنمية في المجتمعات المحلية الأصلية.

وثمة وجه آخر لالتزام الصليب الأحمر الإسباني هو مواصلة جهودها لتوفير حلول شاملة للمهاجرين الموجودين في بلادنا بهدف تسهيل اندماجهم الكامل في المجتمع ومن ثم مشاركتهم في سوق العمل ومكافحة العنصرية وكرهية الأجانب بكل أشكالها. وقد وضعت الحكومة الإسبانية والصليب الأحمر الإسباني تعهداً مشتركاً يتعلق بهذه النقطة ويكمن في إطلاق حملة تعريف بواقع الهجرة، ومكافحة الأفكار والصور المسبقة الراسخة المتصلة بهذا الموضوع، ونشر مفهوم المساواة بين الأشخاص سعياً إلى تجنب الإقصاء والتمييز.

وبعد تكريسنا لجهود حثيثة خلال السنوات الماضية، من أجل تعزيز التعايش على أساس القيم المكونة لمبادئنا الأساسية، نسعى الآن إلى مباشرة أعمال واسعة النطاق موجهة إلى الشباب أساساً وتهدف إلى مكافحة العنف الجنسي. وستأخذ هذه الأعمال شكل الحملات وأنشطة التوعية وسوف نستخدم التفاعل في التكنولوجيات الجديدة ونتوجه إلى الشباب من خلال مواقع على شبكة الانترنت أنشئت خصيصاً لهذا الغرض.

أما في مجال نشر القانون الدولي الإنساني، فنحاول، مع الحكومة الإسبانية وضمن إطار اتفاق مع وزارة الدفاع،

الحضرية، ونرغب، إضافة إلى ذلك، في تحسين إمكانات الوصول إلى الأشخاص المستضعفين ومن بينهم الذين يتعرضون للتهميش أو الإقصاء أو الذين يجدون أنفسهم محاصرين وسط أعمال عنف أو عاجزين عن الحصول على الرعاية الصحية.

نعتقد أن إقامة الشراكات وبناء القدرات على جميع المستويات أمر حاسم في معالجة حالة الاستضعاف في المجال الإنساني خلال السنوات القادمة. ولهذا علينا إلى جانب تطويرنا للشراكات وتعزيز التعاون القائم أن نسعى إلى تحسين تقديم الخدمات من أجل تحقيق هدف مزدوج هو الفعالية والتخفيض من تكاليف المعاملات.

ونحن نحث جميع الحكومات والجمعيات الوطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تنسيق عملها، مع الاحترام التام للمبادئ الأساسية للحركة، لصالح الأشخاص المعسورين. وفي هذا الصدد، كان يعمل الصليب الأحمر الكيني واللجنة الدولية باستمرار في شراكة وثيقة مع الحكومة في مجال العمل الإنساني حين كانت الكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات أو المجاعة تضرب البلاد.

وأخيراً يود وفد بلادي التقدم بالشكر إلى مجلس الإدارة والهيئة العامة في الاتحاد الدولي لتأييدهما قرار عقد الهيئة العامة لعام 2009 في كينيا. ولا نرى في هذا القرار شرفاً لشعب كينيا وحكومته فحسب وإنما لكل إفريقيا كذلك. كما هو شاهد على الطابع العالمي للحركة. ونأمل في أن تركز هذه الهيئة العامة، لدى انعقادها، على المسائل ذات الأهمية للقارة الأفريقية بصورة خاصة.

ويتطلع وفد بلادي إلى أن يتوصل هذا المؤتمر إلى نتائج إيجابية ولاسيما التوافق في تعريف واعتماد إعلان يعزز الاستراتيجيات المشتركة والشراكات التي تقام في إطار الشعار العام الذي اختير للمؤتمر معاً من أجل الإنسانية.

سعادة السيد سرغي ألينيك، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لبيلاروس، جنيف
(الأصل بالروسية)

تولي حكومة جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة لعضويتها في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويعتبر وفد بيلاروس أن المواضيع التي ستناقش في هذا المؤتمر هي قضايا ملحة جداً وبالغة الأهمية.

إن حل المشاكل المتعلقة بالبيئة والكوارث الطبيعية والهجرة والعنف والرعاية الصحية والامثال لقواعد القانون الدولي الإنساني يعنينا جميعاً نحن الذين نعيش على هذه الأرض، ويجب أن يشكل حافظاً لنا لكي نجتمع جهودنا على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد أنجزت بيلاروس تقدماً ملموساً وحقت نتائج مهمة في ما يتعلق بجميع المواضيع تقريباً المطروحة في جدول أعمال المؤتمر.

نود أولاً أن نشير إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة في إدراج قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه في التشريعات الوطنية.

أنشأت الحكومة عام 1997 لجنة مشتركة بين الإدارات معنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني في بيلاروس، وتسعى اللجنة منذ ذلك الحين إلى تحقيق هدفها. وقد ساعدت في وضع واعتماد عدة قوانين في مجال القانون الدولي الإنساني، مثل القانون المتعلق باستخدام شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحمايتهما، والقانون المتعلق بالصليب الأحمر البيلاروسي. إضافة إلى ذلك، ينص القانون الجنائي لبيلاروس على أن جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها هي جرائم تستوجب العقاب.

وكانت بيلاروس من بين أولى الدول التي وفّت بالتزاماتها بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية.

وبناء على توصية اللجنة، تدرّس الآن مادة القانون الدولي الإنساني في المؤسسات التعليمية. وتولي عناية خاصة لضرورة نشر المعرفة بهذا المجال من خلال المطبوعات وتنظيم الندوات الخاصة بالموضوع. وأود، حول هذه النقطة بالذات، أن أشكر البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في كييف لمساعدتها.

أن نزيد من عدد افراد الجيش والشرطة الذين يتلقون تدريباً متخصصاً في القانون الدولي الإنساني. وسيولي اهتمام خاص للجامعات وللسكان المدنيين الذين يظلون جزءاً من أولوياتنا في ما يتعلق بتسهيل البحث والتعريف بالقانون الدولي الإنساني وتوضيح أهميته.

ويشكل استخدام الشارة التي هي ملك الأشخاص الذين تمنحهم الحماية أولوية أخرى بالنسبة إلينا. وسنسعى إلى التعريف بأهميتها والبحث عن سبل تجنب سوء استعمالها في كل الظروف.

ونظراً إلى الأهمية المتزايدة للصحة على الصعيدين الوطني والدولي، نعتزم المشاركة بنشاط في تحديد الحاجات في مجال الوقاية والتوعية الصحية في المجتمعات المحلية، ورفع عدد برامج التعاون الدولي التي تتضمن جوانب متعلقة بالصحة، وتحويل عدد كبير من متطوعينا إلى أخصائيين صحيين للمجتمعات المحلية، وحث الجمعيات الوطنية الأخرى إلى اتباع نفس الخطوات في بلدانها.

وفي ما يتعلق بآثار تغير المناخ وتدهور البيئة على الأفراد وخاصة أكثرهم ضعفاً، أنشأ الصليب الأحمر الإسباني عام 2006 قسماً كلف بوضع خطة عمل تهدف إلى التخفيف من آثار هذه الظواهر من خلال برامج خاصة. وترصد هذه الخطة أنشطة تجري داخل الأراضي الوطنية وهدفها التعريف بهذه المشكلة، والخفض من انبعاثات الكربون، والبحث عن تعويض الكربون، وترشيد استخدام الماء وفقاً لقيمتها الفعلية، وقيمتها كأداة تضامنية بين مختلف المجتمعات المحيية.

وأخيراً في مجال التعاون الدولي، لقد أدخلت في البرامج منذ العام 1998 عناصر تسمح بتقييم الآثار السلبية على البيئة للمشاريع التي نضعها، والتقليل من هذه الآثار والتعويض عنها. وقمنا هذه السنة بتقييم المشاريع التي نفذناها خلال السنوات العشر الماضية في مجال السكن والبناء، مؤكدين على ما يتعلق بها من جوانب بيئية وصحية.

والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي». ونود بالفعل لفت النظر إلى أن العديد من الأحكام والقواعد المنصوص عليها في الإرشادات هي موجودة في قوانيننا الوطنية.

ونرغب في الإشارة إلى أن النتائج الإيجابية المحققة في بلادنا في مواجهة التحديات الإنسانية لم تكن لتحقيق لولا التعاون الوثيق ودعم أعضاء الحركة. وقد ساهم أيضاً في نجاح حل المشاكل الإنسانية في بيلاروس عنصر آخر مهم هو التفاعل الوثيق بين الحكومة وجمعية الصليب الأحمر البيلاروسي.

هذا ويعرب وفد بيلاروس عن أمله في أن يحصل في المستقبل تفاعل أكبر بين بلادنا والحركة بشأن سلسلة واسعة من المسائل الإنسانية ولاسيما مشكلة التدابير العلاجية عقب أكبر كارثة من صنع الإنسان حدثت في القرن العشرين، أي حادث محطة تشيرنوبيل النووية.

إننا لعلّى قناعة بأن مشاركة بيلاروس في أعمال الحركة يمكن أن تكون مثلاً موفّقاً لكيفية ترسيخ المبادئ الأساسية للحركة الإنسانية المعاصرة وتنفيذها.

سعادة السيد سامح شكري، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لمصر، جنيف

(الأصل بالعربية)

سيدتي الرئيسة،

أود في البداية أن أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر الهام، كذلك أتوجه بالتهنئة إلى باقي أعضاء مكتب المؤتمر على انتخابهم. كما أود التعبير عن تقدير وفد مصر لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مهمتهما النبيلة التي يقومون بها لمنع وتخفيف المعاناة الإنسانية لضحايا الحروب والكوارث الطبيعية والأمراض والظلم الاجتماعي. ترحب مصر بالشعار المختار للمؤتمر معاً من أجل الإنسانية وتؤكد على أهمية إبراز الحاجة للعمل المشترك والشراكة بين الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التعامل مع التحديات الإنسانية المشتركة.

يكن الهدف الأولي لسياسة الدولة في مجال الصحة في بيلاروس في الحفاظ على الصحة العامة وتحسين مستواها. فقد تأمن في بيلاروس تشغيل نظام مستقر للرعاية الصحية تتولى الدولة إدارته وهو مبني على المبدأ الأساسي لحصول الجميع على رعاية صحية مجانية. وتحتل بيلاروس باستمرار بعض أرفع المراتب من بين بلدان المنطقة بالنسبة إلى العديد من المؤشرات الصحية مثل معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية، ومكافحة مرض الإيدز وفيروسه، والنسبة المتوفرة من العاملين الطبيين المؤهلين.

ويبقى أحد مجالات التركيز الرئيسية في نظام الرعاية الصحية في بيلاروس هو مساندة الدولة للأمهات والأطفال. وكانت نتيجة هذا التركيز تصنيف بيلاروس بين البلدان التي لديها مستوى منخفض من وفيات الأطفال الرضع والأطفال وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية.

وكان النهج المسؤول الذي اتبعته الدولة في مواجهتها لمشكلة مرض الإيدز والتفاعل مع المنظمات الدولية ومن بينها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هو الذي مكن بيلاروس من وضع نظام فعال للوقاية من مرض الإيدز وفيروسه ومعالجتهما، وقد بدأ هذا النظام بإعطاء نتائج ملموسة. ووفقاً للخبراء دوليين، فإن انتشار الوباء قد يتوقف وربما ينكفي إذا ما استمر الاتجاه الحالي في بيلاروس حتى العام 2010.

نحن نولي أهمية كبيرة لضمان حقوق المهاجرين واللاجئين ومقاومة الهجرة غير الشرعية. وقد أنشئت في البلاد قواعد قانونية ومؤسسية فعالة لضمان الوضع القانوني للمهاجرين وحماية حقوقهم ومقاومة الهجرة غير الشرعية.

وأنشئت في بيلاروس قاعدة تشريعية للمسائل المتعلقة بإدارة الكوارث الطبيعية.

بيلاروس هي أيضاً مشارك نشط في حركة الإنقاذ الدولية. وقدمت بيلاروس خلال السنوات الخمس الماضية المساعدة الإنسانية إلى بلدان كانت بحاجة إلى استجابة طارئة في 21 مناسبة. وشمل ذلك تقديم المساعدة إلى إيران، وباكستان، ولبنان، وسري لانكا، وهذه السنة اليونان.

ولهذا ترحب بيلاروس بمبادرة الحركة في صياغة «الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة»

لم يطبق وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعاققت بصورة مستمرة تنفيذها. وفي هذا الصدد، يود وفد مصر أن يعبر عن اتفاقه مع ما ذكرته السيدة رئيسة الاتحاد السويسري بالأمس من أن الحكومة الإسرائيلية يجب أن تفعل الكثير من أجل تسهيل تنفيذ المذكرة كما يجب على الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تتحمل مسؤولياتها بغية ضمان التنفيذ الفعال للمذكرة حيث أن ذلك من شأنه ضمان مصداقية الحركة الإنسانية وإعلاء مبدأي العالمية وعدم التحيز.

السيدة الرئيسة،

تولي مصر أهمية خاصة للهدف الثالث للمؤتمر بشأن إعادة التأكيد على تطبيق القانون الدولي الإنساني للحفاظ على حياة الإنسان وكرامته في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور أكبر في مجال حماية أسرى الحرب وجمع المعلومات من أطراف النزاع عن حالات أسرى الحرب والتحقق من المعلومات التي يقدمها أطراف النزاع في هذا الشأن ووضع معايير واضحة ومحددة بشأن انطباق وصف أسرى الحرب وتحديد التوقيت لذلك خاصة أنه من الصعب التحقق من الجرائم لأنها ترتكب في أماكن تحدث فيها أعمال عنادية ومن الصعب الوصول إليها. كما نود أخيراً التأكيد على الحاجة للبناء على المقترحات التي تم التعبير عنها خلال عدد من ورش العمل الإقليمية التي نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2003 بشأن موضوع دعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتقارير اللجنة الدولية ذات الصلة بما في ذلك الدراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، وذلك من خلال مطالبة المؤتمر اللجنة بإعداد تقرير جامع للخيارات المحتملة لتعزيز مراقبة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني يشتمل على توصيات محددة بغية النظر فيها من قبل جميع الدول الأطراف والحركة من أجل تنفيذ إجراءات إضافية في هذا الخصوص. وشكراً سيدتي الرئيسة وأعتذر على الإطالة.

وبالنسبة لموضوع الهجرة الدولية فإن وفد بلادي يرى ضرورة إعطاء الاهتمام الكافي لبحث مختلف السبل لتعزيز الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية والحد من آثارها السلبية خاصة في ما يتعلق بعدم تمتع المهاجرين بالحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية. وتؤيد مصر أيضاً دعم دور الجمعيات الوطنية كجهات شريكة للسلطات الحكومية في اضطلاعها بالأنشطة الإنسانية، وأن تقوم بدور همزة الوصل بين الحكومات والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أن تأخذ في اعتبارها احتياجات وقدرات الحكومات والجمعيات الوطنية المتباينة في التصدي للتحديات الإنسانية المشتركة. وفي هذا الإطار، يجب على الجمعيات الوطنية أن تطور من مهامها في ضوء مستجدات الواقع الفعلي، فعلى سبيل المثال على الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر مراقبة عمل الجمعيات الأهلية العاملة في أماكن النزاعات المسلحة لضمان احترام تلك الجمعيات لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وعدم استخدام الجمعيات الأهلية لتردي الأوضاع الأمنية في أماكن النزاعات المسلحة للقيام بأنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالنساء والأطفال.

سيدتي الرئيسة،

يود وفد بلادي التأكيد على أهمية متابعة مؤتمرنا للتنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والجمعية الإسرائيلية عام 2005، وهو الأمر الذي يعد مسؤولية كل أطراف هذا المؤتمر دون استثناء خاصة في ضوء القرارات التي سبق اتخاذها في هذا الشأن. لقد تابعنا بقلق عميق انهيار الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وزيادة المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني نظراً للممارسات غير المشروعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل هذه الأوضاع يزداد القلق إزاء استمرار منع الهلال الأحمر الفلسطيني من القيام بمهمته الإنسانية والوصول إلى الضحايا والمحتاجين في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة عدم التزام الجمعية الوطنية الإسرائيلية بأحكام مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في تشرين الثاني/نوفمبر 2005. إن تقرير السيد بير ستنباك، المراقب المستقل المعين من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم والذي من المقرر مناقشته بعد غد، قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الشق الأعظم من مذكرة التفاهم

الدكتور لاري ونتر رودر، مدير شؤون الأمم المتحدة، الجمعية العالمية لحماية الحيوانات

(الأصل بالإنكليزية)

سعادة السيدة مارتا ألتولاغيري لاراوندو، نائبة وزير الشؤون الخارجية، غواتيمالا

(الأصل بالإسبانية)

أود بداية أن أحيطكم علماً ببعض ما حققته من خطوات متقدمة اللجنة الغواتيمالية المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني، فقد اضطلعت بالمهمة الملقة على عاتقها في عدة مجالات منها خاصة الموافقة والتصديق على صكوك القانون الدولي الإنساني التي أبرمت مؤخراً والتي لن أذكرها كلها لضيق الوقت. وأنشئت فرق عمل هدفها وضع الاستراتيجيات واتخاذ التدابير المتعلقة بالعناية بضحايا الألغام المضادة للأفراد وبالأشخاص المفقودين.

في ما يتعلق بالبيئة، يمكن القول أن غواتيمالا بلد يعرضه موقعه الجغرافي وتركيبته الاجتماعية للكوارث الطبيعية إلى حد كبير. ولهذا نملك نظاماً للإنذار المبكر ومركزاً لعمليات الطوارئ من أجل تنسيق الخدمات، ونجمع بين موارد المؤسسات الوطنية والتعاون الدولي. ونرى حاجة ملحة، بالنسبة إلى جميع المجالات المذكورة في جدول أعمال هذا المؤتمر، لتشجيع الشراكات بين مختلف الوكالات وتعزيز التعاون الدولي عبر الحدود من أجل تحسين النتائج والدعم المقدم إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى كما يشير إليه مشروع الإعلان.

أما بالنسبة إلى الهجرة الدولية، فأود الإشارة إلى أن غواتيمالا هي في آن معاً بلد مصدر وعبور ومقصد. فهناك حوالي مليون و300 ألف من الغواتيماليين يعيشون في الخارج. ويعيش 97% منهم في الولايات المتحدة الأميركية و80% من هؤلاء هم في حالة استضعاف شديد لأن إقامتهم غير شرعية. وأقل ما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضوع هو التنبيه بصورة خاصة إلى الجانب الإنساني للمشكلة والتذكير بشعار المؤتمر معاً من أجل الإنسانية. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في محاولتها لمعالجة المشاكل الإنسانية التي تطرحها الهجرة، إنشاء صندوق لإعادة الأشخاص المتوفين والأشخاص المستضعفين إلى بلادهم. وتجدر الإشارة إلى أن 20721 شخصاً أبعادوا هذه السنة من الولايات المتحدة، وغادر أكثر من 150000 المكسيك عن طريق البر. ووضع برنامج مساعدة للأشخاص المطرودين الذين يصلون جواً من الولايات المتحدة، ويتضمن تقديم المواد الغذائية إلى

الجمعية العالمية لحماية الحيوانات WSPA هي أكبر اتحاد من نوعه ويضم أكثر من 800 جمعية أغلبها في نصف الكرة الجنوبي. لماذا هذه الجمعية مهمة بالنسبة إليكم؟ لأن من بين مليار شخص من الأفقر في العالم، 850 مليون فرد يعتمدون بالكامل على الحيوانات للعيش أو للطعام أو تعريفاً بالانتماء الثقافي. ويعيش عادة هؤلاء الفقراء في مناطق اقتصادية من الجنوب مثل دارفور وبنغلاديش. فإذا اكتفيت بتوفير المخيم والسلامة للضحايا البشرية حين تحدث كارثة، ولم تهتم بحماية حيواناتهم كذلك، سيبقى هؤلاء في أغلب الأحيان في وضع الضحايا حتى بعد انتهاء الأزمة، ذلك أن إمدادهم بالغذاء يصبح مهدداً، وتتفاقم حالة الفقر التي يعيشونها، وغالباً ما تدمر هويتهم الثقافية.

وتقترح الجمعية العالمية لحماية الحيوانات باتحادها الكبير أن تعمل مع الاتحاد الدولي ومع الجمعيات الوطنية على التوصل إلى المواءمة على الصعيد العملي وعلى أساس علمي، بين رفاه الحيوان والبرامج الإنسانية التقليدية من أجل ضمان ديمومة الإغاثة والتنمية. ونحن نقترح مع جمعياتنا العمل معاً ليس خلال الأزمات كما هو الحال اليوم في بنغلاديش وإنما أيضاً قبل حدوثها من خلال البحث أولاً عن الوسائل الكفيلة بالحد من الأخطار، كما نفعله الآن في الأرجنتين تماشياً مع روحية إطار عمل هيوغو للحد من أخطار الكوارث.

سيداتي، سادتي

تتطلب الإغاثة الإنسانية في القرن الواحد والعشرين روحاً خلاقة والحفاظ على كل البيئة الثقافية والاقتصادية للإنسان. وتعلن الجمعية العالمية لحماية الحيوانات عن استعدادها لمساعدتكم على تحقيق ذلك من خلال تأمين رفاه الحيوانات بوسائل حديثة وعلمية.

الأشد تأثراً مع أنها تتحمل أقل المسؤوليات في إحداث هذا التغيير.

صحيح أن التخفيف من آثار تغير المناخ هو مسألة ملحة يجب أن تعالجها الحكومات أولاً، إلا أن التكيف مع هذا التغيير هو مهمة ملحة كذلك يساهم فيها الصليب الأحمر إلى حد كبير. ويشمل هذا التكيف الفعال تحقيق التنمية الإنسانية وتقديم الدعم الإنساني للحفاظ على ما تم إنجازه في مجال التنمية. ويكون التكيف في العديد من الحالات مسألة حياة أو موت.

لا يمكن اعتبار القيم المكرسة في القانون الإنساني والتي يدافع عنها الصليب الأحمر بقوة منذ عشرات السنين من القيم المسلّم بها. ويجب أن تحافظ الحكومات على حذر دائم من أجل تجنب إضعاف هذه المجموعة من القوانين. إن الإرهاب يطرح منذ عدة سنوات تحدياً أمنياً كبيراً وهو مسؤول عن أعمال رهيبة تنتهك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومع ذلك يجب ألا تتم مكافحة الإرهاب والعنف على حساب هذين القانونين الأساسيين. وأود هنا الإعراب عن تقديري لقيادة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على المعايير الإنسانية يتطلب توعية جميع الجهات الفاعلة في كل البلدان. ونحن نسعى حالياً في آيسلندا إلى إقامة لجنة وطنية معنية بالقانون الإنساني، بالتعاون مع الصليب الأحمر، تكون مهمتها تقديم النصح والمشورة إلى حكومة آيسلندا حول تفسير القانون الدولي الإنساني وتنفيذه ونشر المعرفة بهذا القانون.

وتود آيسلندا التعبير عن دعمها لبرامج الوقاية من العنف التي بدأ الصليب الأحمر بتنفيذها، ولبرامج المساعدة النفسية والاجتماعية في مناطق النزاع ولاسيما بين الأطفال.

وتعترف حكومة آيسلندا بالعمل المهم الذي تقوم به المنظمات في مجال العمل الإنساني والتنمية. ولهذا قررت الحكومة مضاعفة مساهمتها للعام 2008 المخصصة للعمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة التي ينفذها الصليب الأحمر الآيسلندي ومنظمات غير حكومية آيسلاندية.

وستقدم الحكومة الآيسلاندية في إطار هذا المؤتمر، مع الصليب الأحمر الآيسلندي تعهدات مشتركة للفترة 2008 إلى 2011 تتعلق بالتعاون وبمبادرة مشتركة تهدف

المبشرين، وتأمين خدمة اتصالات هاتفية مع أقاربهم، ونقلهم إلى مناطق إقامتهم الأصلية، وتأمين خدمة مصرفية متنقلة لتحويل العملة، وتوفير معلومات بشأن الوظائف المتوفرة والفحص الطبي. وإضافة إلى ذلك، وفي مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وقع غواتيمالا اتفاقات تعاون ثنائي مع البلدين المجاورين المكسيك والسلفادور تهدف إلى حماية ضحايا الاتجار بالبشر. ويجدر أن نذكر أيضاً صياغة وتنفيذ سياسة عامة تتضمن بصورة خاصة استراتيجية وخطة عمل هدفهما منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

تتعهد غواتيمالا بالوفاء بوعدها في العمل على إصدار القوانين المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وإذ تدرك خطورة الآثار التي يمكن أن تخلفها الذخائر العنقودية، سوف تساند عملية أوصلو بالجهود الفعلية من أجل حظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل هذه الأسلحة التي تضرب السكان المدنيين بدون تمييز.

وفي الختام، أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به الصليب الأحمر الغواتيمالي من خلال برامج في مجالات إدارة الكوارث، والصحة في المجتمعات المحلية، ونشر مبادئ وقيم القانون الدولي الإنساني ومن خلال برامج المتكاملة لصالح المجتمعات المحلية لكي تشهد بلدنا تنمية مستدامة. ونأمل في أن تتعزز مجالات التنسيق مع الهيئات الرسمية سعياً إلى إحراز التقدم في المجالات المطروحة أمام المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومحاولة تحقيق أهدافه.

سعادة السيد كريستين أرناسون، الممثل الدائم، البعثة

الدائمة لآيسلندا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

لقد كان اختيار موضوع هذا النقاش موفقاً. فمن غير الممكن معالجة التحديات الإنسانية الكبيرة معالجة فعالة إلا من خلال التعاون والشراسة. ويشكل تغير المناخ مثلاً ممتازاً لإبراز ضرورة العمل سوياً.

إن آخر تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يلقي الضوء على اتساع آثار هذه الظاهرة. فقد تسبب تغير المناخ إلى الآن بتدمير حياة الملايين من الأشخاص. وتكون عادة الفئات الأكثر ضعفاً في البلدان النامية هي

تشاد من أجل الاتجار وليس من أجل أغراض إنسانية ولا بد من إدانة هذه الحادثة ولا بد من دعوة كافة المنظمات العاملة وسط المهاجرين من أجل اعتماد ميثاق شرف التزاما بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والبروتوكولات الأخرى.

في هذا المؤتمر، نحن في الحركة الدولية، دعونا الحكومات لمشاركتنا خططنا وبرامجنا وهذه دلالة على أننا نعمل جميعاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة وخطط متكاملة من أجل الضعفاء والمحتاجين، وإننا نرجو أن نجد من الحكومات الدعم والوقوف إلى جانبنا والدعم المعنوي والمادي من أجل تحقيق شعارنا معا من أجل الإنسانية. وشكراً جزيلاً.

**السيد أولكسي غرومازين، مدير إدارة حماية الصحة،
وزارة الطوارئ، أوكرانيا**

(الأصل بالروسية)

لقد عاشت أوكرانيا تجربة مباشرة لكارثة عالمية من صنع الإنسان، وأشير هنا إلى حادث محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الطاقة، وتواجه الآن تهديد حدوث حالات طوارئ ناتجة عن الاحتباس الحراري على شكل حرائق غابات وفيضانات. وإننا لعلى قناعة تامة بضرورة تعاون المنظمات الدولية مع الحكومات في تدابير الإصلاح عقب الكوارث العديدة التي نواجهها اليوم، سواء الكوارث الطبيعية أم الكوارث من صنع الإنسان. ولهذا نعلن تأييدنا الكامل لشعار المؤتمر معا من أجل الإنسانية.

وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن حكومة أوكرانيا ممثلة بوزارة الطوارئ وحماية السكان من آثار كارثة تشيرنوبيل، قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع جمعية الصليب الأحمر الأوكراني والجمعيات الوطنية من بلدان أخرى من أجل مواجهة فعالة لحالات الطوارئ.

وفي العام 1997، أقامت وزارة الطوارئ مستشفى متنقلاً، وبموجب اتفاق تعاون أبرم مع جمعية الصليب الأحمر الأوكراني، يستعمل المستشفى المتنقل شارة الصليب الأحمر كعلامة مميزة ويكون أحد موظفيه ممثلاً من الجمعية. وحين يطلب من المستشفى المتنقل القيام بعمل إنساني دولي، تزود أيضاً جمعية الصليب الأحمر الأوكراني

إلى تعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني.

يساند الرأي العام في آيسلندا عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى حد كبير، وهذا الأمر يعود إلى الالتزام الواضح للصليب الأحمر الآيسلندي منذ سنوات طويلة بالعمل الإنساني داخل البلد وفي الخارج.

وأود هنا التعبير، باسم حكومة آيسلندا، عن تقديرنا للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على عملهما المخلص والدؤوب في خدمة المهمة النبيلة الملقاة على عاتقهما.

**السيد حبيب أحمد مختوم، رئيس جمعية الهلال
الأحمر السوداني**
(الأصل بالعربية)

إن جمعيتنا الوطنية لتدعم وتؤيد بشدة تصدي الحركة الدولية لقضايا الهجرة والعنف والتدهور البيئي والأمراض الناشئة ولا يفوتني، في هذه السانحة، أن أشيد بشركائنا الذين يقفون معنا للتخفيف من المعاناة عن النازحين في كل أصقاع بلدنا. لقد بدأت الآثار السلبية للتدهور البيئي تطل برأسها في كل أرجاء العالم وإن ظواهر التغيرات المناخية من فيضانات وأعاصير وارتفاع في درجة الحرارة لتؤكد أن هذه الظروف الصعبة تنعكس أيضاً في مواقع أخرى جفافاً وتصحراً وقلة في الأمطار وهذا ينذر بمجاعات كبيرة وبكارثة إنسانية ماحقة. وإن لم نعمل جميعاً من أجل الحد من هذا التدهور البيئي ومعالجة الآثار الناجمة عن هذا التدهور البيئي وإنقاذ ودعم المنكوبين والمتضررين وخاصة في المجتمعات الفقيرة، فإن هذه المجتمعات ستكون ضحية هذا القرن.

لاشك أن هنالك مناطق كثيرة في العالم تتعرض للصراعات والكوارث والفقر مما ينتج عنه هجرة واسعة ولجوء ونزوح وإن هنالك منظمات دولية في مقدمتها حركتنا الدولية قد قدمت الدعم الكبير لمعالجة آثار هذه الصراعات ولكن لا بد أن نتوخى الحذر وأن نضع كل التحولات للذين ينتهزون الفرص ويصطادون في الماء العكر مثل منظمة «Arche de Zoé» التي اختطفت أكثر من 103 أطفال من معسكرات النازحين، من النازحين السودانيين ومن

المستشفى بالأدوية والضمادات.

إن المستشفى المتنقل التابع للوزارة هو اليوم مرفق طبي متعدد الأنشطة يمكن تعبئته للعمل في أي مكان في العالم. ويستطيع المستشفى خلال فترة 24 ساعة تقديم المساعدة الطبية إلى 400 ضحية والعلاج داخل المستشفى إلى 160 مريضاً لا يمكن نقلهم إلى مكان آخر.

وقد أتيحت للدول التي شهدت آثار زلازل كبيرة فرصة تقدير عمل المستشفى في الواقع الفعلي. وقدم المستشفى المتنقل التابع للوزارة الأوكرانية مساعدة طبية إنسانية إلى كل من تركيا والهند وإيران وباكستان. وتلقى أكثر من 29000 شخص العلاج الطبي من المستشفى في أعقاب كوارث طبيعية حدثت في هذه البلدان. وثمنت منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية ومواطنون عاديون كذلك عمل المستشفى. وتبقى الحكومة الأوكرانية مستعدة للاستجابة في أي وقت لطلبات الدول للمساعدة الإنسانية.

وأود في الختام التأكيد مرة أخرى على أن من غير الممكن مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان مواجهة فعالة، وتجنب الآثار الإنسانية إلا من خلال جمع جهود المنظمات الحكومية والمنظمات الإنسانية على الصعيدين الوطني والدولي. ولهذا يؤيد وفد أوكرانيا اعتماد مشروع القرار بشأن «إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي».

سعادة السيدة أليسيا مارتين، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لنيكاراغوا، جنيف

(الأصل بالإسبانية)

إن عالمنا هو اليوم أقل استقراراً وأقل أمناً ومتربط الأجزاء. ومن ثم ينبغي أن تكون الإجراءات التي تقررها الدول لضمان سلامة الأشخاص وضمان التنمية المستدامة إجراءات متكاملة. ولم يعد العمل الفردي كافياً وحده، بل يجب إقامة شراكات مع جهات أخرى والاعتماد على تعاون مختلف الهيئات الفاعلة من أجل مواجهة آثار هذا الوضع الجديد على الصعيد الإنساني. ولهذا السبب يأخذ موضوع هذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية بعداً فريداً.

تشكل التجربة التي عاشتها نيكاراغوا بعد مرور الإعصار «فيليكس» مثلاً مؤثراً لمثل هذا العمل المشترك بين الحكومة ومؤسسات مختلفة من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والتي نسقت فيما بينها من أجل الوصول إلى المناطق المتضررة وإغاثة السكان الأكثر استضعافاً.

وبالرغم من أن هذه الكارثة فاجأتنا ولم تدم أكثر من عدة ساعات، أظهرت الحكومة قدرتها على العمل بإعلانها حالة الطوارئ في المنطقة المنكوبة، وتعبئة جميع القوى الحية في البلاد وتوجيه نداء من أجل التعاون الدولي. ووضعت فوراً خطة خاصة للطوارئ هدفها تقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا، وقد تجاوز عدددهم 190 000 شخص. وأنشئت لجنة عمل مكونة من رؤساء بلديات البلدات المعنية. وتم ذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية المكلفة بتنسيق المساعدات الوطنية والدولية، وبمشاركة مؤسسات وطنية أخرى مثل الجيش، والشرطة، ووزارة الصحة، وفرق الإطفاء، والصليب الأحمر النيكاراغوي.

وكان التعاون الدولي حاسماً، إذ حصلنا على مساندة الجيش الأمريكي واعتمدنا على طائرات الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي التي أقامت جسراً جواً لنقل المساعدات الإنسانية نحو المناطق المنكوبة. وبعد مرور 84 يوماً على الكارثة، لا تزال تصل الإسعافات وتعمل حكومة إعادة الإعمار والوحدة الوطنية على تنفيذ برنامج يهدف إلى تحويل المنطقة المنكوبة إلى مركز للتنمية المستدامة سيتيح لهذه المنطقة الاندماج في الحياة الاقتصادية للبلد وفي الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الدولي.

سيدتي الرئيسة،

تعلم حكومة بلادي أن الفقر هو العامل الرئيسي للإقصاء والتهميش والتمييز الاجتماعي والذي يرغم الفرد على الهجرة من أجل إيجاد ظروف عيش أفضل وغالباً بدون ضمان احترام حقوقه الأساسية وبدون الاعتراف بمساهمته الإيجابية في تنمية البلد الذي يقصده. ويتحول من ناحية أخرى تدهور البيئة وآثاره السلبية على تغير المناخ إلى أحد أخطر التحديات التي يواجهها العالم اليوم. وترحب نيكاراغوا، في هذا الصدد، بإدراج المؤتمر هذه المواضيع في مناقشاته.



السيدة كاترين نفو، ممثلة الشباب، جمعية الصليب الأحمر الأسترالي

(الأصل بالإنكليزية)

يود الصليب الأحمر الأسترالي التعليق على موضوع الصحة العامة ولا سيما تعبئة المتطوعين الشباب في مجال الصحة العامة. عندما نرى أحدهم يتعرض لمعاناة، يكون رد الفعل الإنساني الرغبة في مساعدته ولا حاجة إلى أن تكون مهنيًا لتتمكن من مساعدته فعلاً. دعوني أقدم لكم مثلاً من أستراليا.

يواجه الشباب مشكلة صحية خطيرة تبرز على نطاق عالمي وهي تناول المخدرات الممنوعة والتي تسبب أضراراً جسدية وعقلية. ومن أجل التخفيف من تلك الأضرار التي تسببها المخدرات، هنالك الشباب المتطوعون من الصليب الأحمر الأسترالي الذين ينضمون كما أفعله أنا إلى الجمهور في حفلات موسيقى الروك أو المهرجانات الموسيقية لتقديم معلومات عن الإسعافات الأولية، والاحتياطات الواجب اتخاذها لتكون المشاركة في الاحتفالات مأمونة، وعن الصحة والسلامة، والصحة العقلية، ومعلومات عامة عن الصليب الأحمر. والناس ترحب جداً بكل ذلك. ويسمى هذا البرنامج «إنقاذ صديق»، وهو في الأساس نموذج من التعلم من الأقران وهو ناجح جداً ورائج ليس فقط بين المتطوعين الشباب مثلي ولكن بين الشباب المستهدفين كذلك. وأتذكر ليلة كنت متطوعة فيها وتوجهت نحوي فتاة أصغر مني بقليل وقالت لي: «شكراً»، موضحة أنها كانت لديها بعض المشاكل مع شاب مدمن على الكحول وساعدها الصليب الأحمر فعلاً. ومثل هذه القصص شائعة جداً.

ولهذا نرى مشاركة المتطوعين ولا سيما المتطوعين الشباب مهمة وفعالة. ويجب لذلك أن نحقق نتائج ملموسة. وأود على غرار صديقتي المصرية نجلاء، حث الجميع على توقيع التعهد الخاص بالشباب لأن التعهد يتناول هذه النتائج الملموسة التي تساعدنا على تقييم عملنا بصفتنا جمعيات وطنية. ومن خلال توقيع التعهد الخاص بالشباب، نضع كل إمكانياتنا في خدمة الجيل الجديد ودعّمه في أداء مهمة الصليب الأحمر ومواصلتها، والسماح له بالاعتماد على سواعد عملاقة، أي سواعدكم. شكراً جزيلاً لذلك، وأرجوكم، وقعوا على التعهد!

السيد سيمور ماردا لبيف، السكرتير الثاني، البعثة الدائمة لأذربيجان، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

نلتقي في هذا المؤتمر لإجراء نقاشات مهمة وتأتي في الوقت المناسب حول عدد من التحديات الإنسانية التي تواجهها البشرية. ولم يكن من الممكن إيجاد موضوع أكثر ملاءمة ذلك أننا نشعر جميعاً بقلق عميق إزاء آثار تغير المناخ والهجرة الدولية ومشاكل الصحة فضلاً عن النزاعات المسلحة التي تبرز آثارها المدمرة في كل أنحاء العالم. ونظراً إلى الطابع المعقد للتحديات الإنسانية واتساع نطاقها تتطلب مواجهتها تعزيز الشراكة والتعاون بين الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ولا يمكن أن تواجه هذه التحديات بصورة فعالة إلا من خلال الجهود المشتركة، والتنسيق وتقاسم الأعباء.

يصاب أكثر من مئتي مليون شخص سنوياً بأضرار تسببها أنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية. ويضعف من آثار هذه الكوارث إضافة إلى الفقر، تزايد الكثافة السكانية، والتدهور البيئي والاحتباس الحراري، ويمكن الوقاية من النتائج المدمرة للكوارث الطبيعية من خلال مبادرات تهدف إلى الحد من أخطار الكوارث. ولهذا نؤكد أهمية تنفيذ إطار عمل هيوغو الذي يبقى خطة توجيهية على المستوى العالمي لتنسيق الجهود الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث.

لا تزال تحدث في كثير من الأحيان انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة. ويستمر المدنيون في تحمل العبء الثقيل لآثار النزاعات المسلحة الخطيرة. وثمة أعداد كبيرة من النازحين، من لاجئين ونازحين إلى داخل بلدانهم في أنحاء كثيرة من العالم، ومنها أذربيجان، يصبحون جزءاً من موجات النزوح الجماعي التي تمتد لسنوات طويلة. الأمر الذي يعمق من الشعور باليأس لدى أولئك الذين لا يشهدون تقدماً ملموساً في بحثهم عن حلول دائمة لمصائبهم.

وتبقى مشكلة الأشخاص المفقودين إحدى أكثر آثار النزاعات المسلحة حساسية وألماً. فلا يمكن أن يكون تحديد مصير المفقودين مرتبطاً بتسوية الجوانب السياسية، بل يجب أن يجري العمل في هذا المجال يوماً بعد يوم

تم مناقشتها، يود الصليب الأحمر الآيسلندي تناول اثنين منهما تحديداً وهما تغير المناخ والهجرة الدولية وآثارهما، دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية التحديين الآخرين. فهذان التحديان يتطلبان مواجهة جماعية. ونحن معنيون بصورة خاصة بمصير أولئك الذين يصابون بأشد الأضرار حين تحدث الكوارث والذين هم الأكثر استضعافاً داخل مجتمعاتنا. ونعتقد أيضاً أن المهاجرين الذين هم بأمرس الحاجة إلى جهودنا المشتركة هم الذين لا يتمتعون بحماية قانونية ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وعلى الرعاية الاجتماعية.

أما تغير المناخ، فهو حاصل الآن ومن واجب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحكومات كذلك أن تبذل كل ما بوسعها للتخفيف من الآثار الإنسانية لتغير المناخ. ونعتقد أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي بتقوية جانب الحد من الأخطار في برامج إدارة الكوارث من أجل التقليل من تأثير الكوارث البيئية في المجتمعات المحلية المستضعفة. يجب أن ندعم أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف أنحاء العالم التي تهدف إلى الحد من الأخطار والتأهب للكوارث ومواجهتها على مستوى المجتمعات المحلية في البلدان التي يزداد تعرضها للأخطار الناجمة عن التدهور البيئي. ولما كان الصليب الأحمر الآيسلندي يعمل بصفته جهة مساعدة للحكومة في التأهب للكوارث ومواجهتها، سنأخذ آثار تغير المناخ في الحسبان في تخطيطنا المشترك.

لقد ناقشنا خلال الاجتماعات التي سبقت هذا المؤتمر الدولي واعتمدنا قراراً مهماً بشأن الهجرة الدولية. ويمتلك الصليب الأحمر الآيسلندي خبرة طويلة في البرامج الهادفة إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء وحمايتهم وقد عملنا بالتعاون الوثيق مع حكومة بلادنا في هذا المجال. واتخذ الصليب الأحمر الآيسلندي خطوات تتيح مشاركة المهاجرين في صنع القرار والمشاركة أيضاً في البرامج المحلية للصليب الأحمر الآيسلندي. ونود بصفتنا جمعية وطنية، أن نتعهد بإجراء دراسة تقدم صورة واضحة في اتساعها وطبيعتها لمشكلة الإتجار بالبشر والعبودية المنزلية في آيسلندا. وبناء على النتائج، سننظم الخدمات المناسبة وحماية المهاجرين المستضعفين في آيسلندا، لاسيما النساء من ضحايا العنف الجنسي.

وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب في كل الأحوال أن تكون للجانب الإنساني لهذه المشكلة الأولوية على الجانب السياسي. ويبقى دور المجتمع الدولي في هذا الموضوع، ولاسيما دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذا أهمية كبيرة.

ينبغي لجميع الدول وللجهات الأخرى المعنية أن تكفل حماية وتعزيز كل حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الثقافية في أوقات السلم وفي أوقات الحرب وأن تحترمها احتراماً تاماً. إلا أننا لا نزال للأسف نشهد في مناطق النزاع وخاصة في الأراضي المحتلة حالات تسود فيها ممارسات بغضه واسعة الانتشار من تدمير للممتلكات الثقافية والتي لها بالفعل آثار مدمرة خطيرة على حق السكان المتضررين في التمتع بحقوقهم الثقافية الطبيعية.

إننا لعلنا قناعة راسخة بأن القانون الدولي الإنساني لا يزال أكثر أهمية من أي وقت مضى في النزاعات المسلحة كما في حالات الاحتلال الناجم عن نزاع مسلح. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يقدم إلى ضحايا النزاعات المسلحة حماية قانونية ثمينة. وينبغي ألا يفلت من العقاب أي شخص ينتهك القانون الدولي الإنساني.

واسمحي لي سيدتي الرئيسة أن أختم كلامي بالتعبير عن امتناننا لمستوى التعاون الرفيع القائم مع جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني. ونعتقد أن القانون المتعلق بجمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني والذي اعتمد مؤخراً سيعزز دورها المهم كجهة مساعدة للسلطات العامة، ويسهل التعاون والتنسيق مع السلطات الوطنية وأن شراكتنا المثمرة والمركزة على تحقيق النتائج ستؤدي بالطبع إلى نجاحات جديدة لصالح جميع المعوزين في أذربيجان.

السيد أومار كريستيموندسون، رئيس جمعية الصليب الأحمر الآيسلندي

(الأصل بالإنكليزية)

السيد نائب الرئيس،

سأبدأ بتقديم الشكر إلى ممثلي الشباب من مصر وأستراليا اللتين ذكرتا بحاجات المتطوعين وبالدور المهم الذي يلعبه الشباب في الحركة. ومن بين التحديات الأربع التي



سعادة السيدة لورا تومبسون، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لكوستاريكا، جنيف

(الأصل بالإسبانية)

إن ظاهرة الهجرة الدولية، والتدهور البيئي والعنف الحضري والمشاكل التي تطرحها الأمراض التي تعود إلى الظهور في المجتمع تدفعنا حتماً إلى دراسة العوامل التي هي مصدر هذه المشاكل والتي تمنعنا من معالجتها معالجة صحيحة.

ويهم أيضاً كوستاريكا وهو البلد الذي يستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين أن يضمن معاملة لائقة لهؤلاء. وقد تعهد كوستاريكا لهذا الغرض، في خطته الوطنية للتنمية للفترة 2006-2010، بصياغة نموذج للهجرة مبني على إدماج المهاجرين واللاجئين شريطة أن يشاركوا في مشاريع تنمية على مستوى المجتمعات المحلية. وتحرص بلادي، وهي تستعد لوضع الخطوط العريضة لهذا النموذج، على الإعراب عن بالغ امتنانها للوكالة الوطنية للتعاون الدولي لمساندتها مشاريع إدماج العمال المهاجرين في كوستاريكا.

يجدر الذكر في السياق الحالي إلى أن المشاكل البيئية الحالية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالكوارث الطبيعية التي يقع المواطنون ضحايا لها. ونرحب ونؤيد تأييداً كاملاً مشروع الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية في حالات الكوارث الذي أعده الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نظراً إلى الموقع الجغرافي لأمريكا الوسطى وأوضاعها البيئية، غالباً ما تحدث فيها كوارث طبيعية. وقد زادت من خطورة هذا الوضع آثار تغير المناخ التي تبرز بقوة في منطقتنا سنة بعد سنة خاصة خلال موسم الأمطار. واضطلع الصليب الأحمر الكوستاريكي، بصفته عضواً في اللجنة الوطنية للطوارئ ومن خلال المديرية العامة للإغاثة التابعة لهذه اللجنة، بأنشطة بارزة ليس من أجل مواجهة هذه الأزمات فحسب، وإنما أيضاً من أجل إعداد وتوعية المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وسعيًا إلى تطوير هذه الأنشطة، أنشأ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مركزاً إقليمياً لكل المنطقة مستنداً إلى التسهيلات والمزايا التي يملكها الصليب الأحمر الكوستاريكي. وتقدم بلادنا بالشكر إلى الحكومات والجمعيات الوطنية التي ساعدتنا في حالات الطوارئ العديدة التي شهدناها.

أما في ما يتعلق بالمشاكل الصحية المتكررة، فقد شاركت دائماً بلادي في العمل الاجتماعي في مجالي الصحة والتعليم. وثمة مشكلة مهمة نواجهها هي ضبط انتشار حمى الضنك والملاريا. ويشكل هذا المرضان تهديداً دائماً يجب إزالته حتى لو لم نجد انتشاراً واسعاً لهما بين الكوستاريكيين، وقد اعتمدت إجراءات واسعة للوقاية منهما ومعالجتهما.

ويبدو مهماً، في النهاية، أن نذكر في هذا الصدد الاتجار غير المشروع بالأسلحة في العالم، ونشير إلى العلاقة بين هذه الآفة والمشاكل التي علينا مواجهتها. فغياب المعايير الدولية المشتركة لنقل الأسلحة هو عامل يساهم في النزاعات المسلحة والجرائم والإرهاب ومن ثم نزوح الأشخاص، ويهدد السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

يقدر اليوم عدد الذين يتضررون كل سنة من آثار الحرب بأكثر من 45 مليون شخص، بينما يلقي حوالي ألف شخص حتفهم يومياً بسبب العنف المسلح. وينمو في الوقت نفسه وبموازاة تجارة الأسلحة، نشاط تجاري تقدر مكاسبه بأكثر من 40 مليون دولار أمريكي سنوياً. وبينما يستمر الناتج القومي الإجمالي في الانخفاض، يتواصل تزايد الإنفاق على الأسلحة. ونظراً إلى كل ما سبق ذكره، تبذل كوستاريكا مع 13 بلداً آخر جهوداً حثيثة لوضع صك قانوني ينظم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. ونحن نعلن هذه المبادرة هنا لأننا نعلم، كما قالته بالأمس منسقة النقاش، أن الموجودين هنا يبحثون عن عالم أفضل. صحيح أننا ربما لن نحقق عالماً مثالياً لكننا متأكدون أن ضبط نقل الأسلحة واحترام الإجراءات الدولية الهادفة إلى الحد من الاتجار بها هي الوسيلة الأفضل لمنع وقوعها في أيدي من يشكلون خطراً أكبر على الإنسانية.

ولهذا ونظراً إلى ضرورة دراسة هذا الوضع من منظور عالمي، قدمت بلادي في منتديات مختلفة الخطة التي سمينها خطة توافق كوستاريكا والتي تحاول إبراز أهمية ترشيد التعاون الدولي لصالح البلدان التي تخصص مواردها للعمل الاجتماعي والتنمية بدلاً من الاستثمار في الأسلحة والتنافس في سباق التسلح.

زيادة الوعي العالمي بمخاطر التدهور البيئي وأثره على السلام والأمن في العالم كما أننا نلاحظ بكثير من التفاؤل والرضا أيضاً المحاولات التي تبثها بعض مؤسسات الأمم المتحدة والدول والمؤسسات العلمية الأكاديمية في العالم للحد من التدهور البيئي في دارفور بالعمل على استغلال المياه الجوفية بكميات كبيرة جداً في باطن الأرض ووقف زحف الصحراء وتأمين عودة النازحين من معسكراتهم لاستئناف حياتهم العادية.

وأخيراً، فإن مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والجمعية الإسرائيلية مازالت تفتقر تماماً إلى التطبيق الذي كان هو المقابل الوحيد والشرط الوحيد لقبول عضوية الجمعية الإسرائيلية في الحركة. وشكراً.

السيد ديمتري فيدوتوف، نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر الروسي

(الأصل بالروسية)

أود التكلم عن مسألة هجرة العمالة باسم الجمعيات الوطنية في روسيا، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، ومولدوفا. فبسبب الفروق الكبيرة في الأوضاع الاقتصادية لبلداننا، هنالك عدد متزايد من المهاجرين من قيرغيزستان، وطاجيكستان، ومولدوفا يبحثون عن عمل في روسيا.

وبالرغم من أن الدولة الروسية تسعى جاهدة لتقديم المساعدة إلى المهاجرين المسجلين قانونياً، هنالك كثيرون لا يعرفون، لأسباب مختلفة، كيف يسجلون إقامتهم في بلدنا حسب الأصول وغالباً ما لا يحاولون حتى إجراء ذلك.

لهذا، قررنا في سياق المفاوضات التمهيدية مع الجمعيات الوطنية في قيرغيزستان، وطاجيكستان، ومولدوفا أن نركز على تنظيم برنامج مشترك لتقديم المساعدة القانونية والنفسية اللازمة وتوفير المعلومات عن أخطار الهجرة غير الشرعية وتنظيم خدمات استقبال للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، في المناطق الحدودية وفي المدن الكبيرة ومحطات القطارات. إضافة إلى ذلك، يجد الكثير من المهاجرين صعوبة في الاتصال بعائلاتهم غالباً لأسباب اقتصادية وبعضهم يختفي تماماً الأمر الذي يسبب انقطاعاً في العلاقات العائلية.

سعادة السيد عمر دهب فاضل محمد، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للسودان، جنيف

(الأصل بالعربية)

إلى جانب ما ورد في بيان مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أضيف ما يلي:

أولاً: في ما يتعلق بمحاولة اختطاف الأطفال من منطقة النزاع في دارفور وعلى الحدود الشرقية لتشاد، فإنه، بالإضافة إلى ما ورد في بيان عدد من الوفود ومنها وفد الجزائر، نعبر عن استنكارنا الشديد لهذه الجريمة التي تعرض المبادئ التي قامت عليها الحركة الدولية للخطر وذلك باستغلال معاناة السكان وحاجتهم الماسة إلى المساعدة ومحاولة الاتجار بأبنائهم من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الستة أشهر والعشر سنوات.

إن المؤتمر الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر يجب أن يستخلص الدروس المناسبة لمعاقبة المتورطين ومنع استغلال مبدأ الإنسانية في ارتكاب جرائم الاتجار بالأطفال وبيعهم واقتلاعهم من آبائهم وأمهاتهم بالتزيف والخداع.

ويسرنا أن نرى تضامناً كاملاً من الدول ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة لإدانة هذه الجريمة ومعاقبتها والكشف عن ملبساتها. ولابد لنا من الإشارة إلى أن 74 من الأطفال الذين أخذتهم المنظمة المتورطة في ارتكاب هذه الجريمة، Arche de Zoé، مازالوا مفقودين مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالتدهور البيئي وتغير المناخ، فقد ازدادت معاناة القارة الأفريقية اليوم بفعل تأثيرات التدهور البيئي التي أدت في ما أدت إلى تفاقم النزاعات مثل النزاع في دارفور. ونرجو أن نحيلكم هنا إلى تصريحات السيد الأمين العام للأمم المتحدة هذا العام وتقرير وكالة الأمم المتحدة للبيئة عن السودان والتقارير الصادرة عن جهات علمية وأكاديمية عديدة في العالم ومنها معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا في نيويورك والتي أشارت جميعاً إلى أن السبب الأساسي للنزاع في دارفور يتعلق بتغير المناخ الذي أدى إلى نضوب الموارد الطبيعية والذي أدى بدوره إلى نشوب النزاع حول الموارد المتناقصة عاماً بعد عام.

ولعله من المناسب هنا أن نلاحظ بكثير من التفاؤل والرضا

واسمحوا لي أن استرعي أولاً انتباهكم حول موضوع البيئة ومختلف المشاكل التي نواجهها في هذا المجال. فالتدهور البيئي وتغير المناخ بصورة خاصة سيكون لهما أسوأ الآثار بالنسبة إلى الأشخاص الأكثر فقراً واستضعافاً في العالم. ويؤثر الجفاف والفيضانات وكوارث طبيعية مشابهة يفاقمها تغير المناخ تأثيراً مباشراً في التنمية وهي تشكل تهديداً يومياً لسلامة وسبل عيش بعض الفئات الأكثر تهميشاً. ويدعوننا كل ذلك إلى توجيه عملنا بصورة أفضل في مواجهة المشاكل المتعلقة بالبيئة.

ثمة موضوع آخر يستوجب اهتمامنا هو الهجرة الدولية. فالمهاجرون هم من الفئات الأكثر ضعفاً وهم معرضون لكل أنواع الاستغلال. ولهذا يجب أن نواجهه بجدية وبالشكل المناسب مسألة الهجرة وتحديداً من خلال تأمين المساعدة الإنسانية والحماية والمناصرة للمهاجرين والعمل على إعادة إدماجهم.

سيدتي الرئيسة،

يواجه العالم اليوم مشكلة كبيرة أخرى هي ازدياد أعمال العنف في المدن وهو أحد نتائج التحضر السريع يرافقه نقص في البنى التحتية والخدمات العامة المناسبة. ويجب أن نبذل جهوداً أكبر بكثير لمكافحة «ثقافة العنف الحضري» لاسيما عبر برامج الوقاية وتوعية الناس. وأود هنا أن أنه بالعمل المهم والمفيد الذي يقوم به في هذا المجال متطوعو الصليب الأحمر المديرين.

أما الأمراض المتجددة فتشكل تهديداً خطيراً آخر يواجهه العالم اليوم ويستمر في التسبب بملايين الوفيات كل سنة خاصة بين السكان الأكثر فقراً وتهميشاً، بالرغم من أن الممكن اليوم الوقاية من العديد من هذه الأمراض ومعالجتها. والجذام هو أحد هذه الأمراض. فلم يدرج هذا المرض في وثائق المؤتمر ولكن نرى ضرورة الإشارة إليه لأنه يشكل مشكلة خطيرة في ما يتعلق بحقوق الإنسان نظراً إلى التمييز والوصم اللذين لا يزالان مرتبطين به.

واسمحوا لي ختاماً أن أشدد مرة أخرى على الأهمية التي نوليها لهذا المؤتمر. فهو فرصة فريدة متاحة لنا لتعزيز تعاوننا وشرائكاتنا التي ستسمح لنا بأن نكون أكثر فعالية في معالجة التحديات الإنسانية التي نواجهها.

هذا هو أيضاً مجال نستطيع المساعدة فيه من خلال جمع جهود جمعياتنا الوطنية مستغلين بذلك الإمكانيات الفريدة التي تملكها حركتنا لحل هذه المشاكل بطريقة أكثر تكاملاً. الأمر الذي يمكننا من بحث القضايا من زاوية البلد الذي تركه المهاجرون والبلد الذي يقصدونه فنعمل بذلك معاً من أجل الإنسانية.

إننا نعلن تأييدنا لمشروع القرار قيد النظر حالياً.

السيد برانكو سوكانك، القائم بالأعمال، البعثة الدائمة لكرواتيا، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

لقد سبق أن أيدنا البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي هذا الصباح. واسمحوا لي بصفتي ممثلاً لبلادي أن أرحب بدايةً بوفود كل الدول والجمعيات الوطنية وممثلي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى التي يتركز عملها في المجال الإنساني. كما نود تهنئة المنظمين لإعدادهم الموفق للمؤتمر.

وإذ يتطلع وفدنا إلى أن ينجح هذا المؤتمر في تحقيق التفاهم المتبادل بين الحكومات والمكونات الأخرى للحركة، نأمل في أن يشكل مرة أخرى روح التوافق في الآراء الذي كان دائماً التقليد في الممارسة الإنسانية أداة قوية خاصة في معالجة المشاكل التي يواجهها بعض الأشخاص الأكثر استضعافاً في العالم. ونؤيد بقوة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تحت الجمعيات الوطنية على القبول بدور الجهة المساعدة في بلدانها لاسيما في مجال الخدمات الاجتماعية والمساعدة والتعليم والوقاية وفي إعداد أعضائها والجمهور عموماً لمواجهة الكوارث.

تمثل قضايا تغير المناخ والهجرة الدولية والأمراض المتجددة تحديات لكل البلدان في العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يحمي نفسه وحده من هذه التهديدات. لهذا علينا أن نبني الشراكات على الصعيد العالمي ونشجع التعاون على كل المستويات من أجل أن نكون أفضل استعداداً لمواجهة هذه التحديات المعقدة والصعبة. وعلينا أيضاً أن نتعلم ونستفيد من التجربة المكتسبة في إطار مبادرات أخرى مهمة مثل الأهداف الإنمائية للألفية أو فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

يكون لها آثار بتوليد بعض الاضطراب في بلدان مضيضة معينة. ولا تعود بذلك المساهمات الرمزية التي يقدمها المجتمع الدولي في هذه الحالات كافية. ولهذا نأمل أن يعترف هذا المؤتمر بالنتائج السلبية التي تتركها مثل هذه الحالات من تدفق الأشخاص على البلدان المضيفة. وقد ذكرنا ذلك وأكدنا عليه في الاجتماعات التحضيرية لهذا المؤتمر ونود تكراره هنا.

أما العنف الحضري فهو مشكلة إنسانية أخرى نظراً إلى نسبة النزوح الهائلة إلى المدن في العالم. وتشير إحصاءات العام 2007 إلى أن أكثر من 50% من سكان العالم يقيمون في المدن، والكثير من بينهم يعيشون في مدن عملاقة يتجاوز عدد سكانها عشر ملايين نسمة. ولا يمكن في هذا الإطار أن نتجاهل العلاقة بين العنف، سواء داخل المجتمع المحلي الواحد أم بين مختلف المجتمعات المحلية، ومشاكل التحضر الفظيعة مثل البطالة، والإقصاء الاجتماعي، والتمييز، وكره الأجانب، كما لا يمكن أن ننسى الدور الذي تلعبه الجمعيات الوطنية واتحادها واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ثمة موضوع مهم آخر ينبغي التركيز عليه وهو كيفية مواجهة ما يسببه انتشار الأمراض من مشاكل جديدة في مجال الصحة عموماً والتعرض للموت. فلم يعد من الممكن للدول أن تعالج بمفردها مشكلة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة، أو أمراض السل والملاريا وأنفلونزا الطيور. ومن القضايا الأساسية في مهمة الحركة والخطوط التوجيهية لعملها «احترام الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان لاسيما في أوقات النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى» و«العمل على الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي». ولم تعد الأوبئة والأوبئة المتفشية في كل مكان موضع قلق وطني أو حتى إقليمي فحسب. فآثرها يتجاوز الحدود الوطنية ويجب أن تكون مواجهتها عابرة للحدود الوطنية كذلك. ويمكن أن يؤخذ كخط توجيهي عام في هذا المجال الإعلان وجدول العمل الإنساني الذي اعتمده المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2003. وتدعو الأردن إلى تجديد الالتزام بالتوصيات المتضمنة في هذه الوثيقة.

صحيح أن التحديات الأربعة التي يتناولها المؤتمر ليست جديدة تماماً إلا أنها تحمل سمة مشتركة، فجميعها يعود دائماً إلى مشاكل من صنع الإنسان. إن التقدم الذي أحرزته الإنسانية قد نتجت عنه في أحد مستوياته تهديدات متزايدة

سعادة السيد موسى بريزات، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للأردن، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

لم يكن يوماً العمل الإنساني أساسياً كما هو الآن. فقد أحرز الإنسان تقدماً كبيراً في مجالي استكشاف الطبيعة واستغلالها فيما كانت تنشأ التجمعات الإنسانية على هذه الأرض، إلا أن هذه الإنجازات المهمة لها للأسف انعكاسات خاصة. فالكوارث، الطبيعية منها وتلك الكوارث التي هي من صنع الإنسان، أصبحت أكثر تكراراً ودائماً مدمرة. وقامت بالطبع الحركة الدولية الإنسانية بتكثيف جهودها وفقاً للتحديات البارزة. فلم يعد دور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر محصوراً في العناية بالجرحى في ساحات المعارك فقط بل تجاوزته ليوافق الحاجات الملحة للأشخاص الأكثر استضعافاً.

بعد 148 سنة من معركة سولفيرينو ومبادرة هنري دونان، ها نحن نجتمع مرة أخرى في جنيف ببرنامج جديد يرسم الخطوط العريضة لعملنا من الآن وحتى العام 2011. إن العمل فعلاً معاً من أجل الإنسانية يتطلب أن نرسم مقاربات ومبادرات فعالة ومبدعة من أجل تحسين العمل الإنساني بحيث يتمكن من المواجهة الملائمة في وجه التحديات المتصاعدة في مختلف المجالات. فقد أصبحت مسألة الكوارث وجهود الإغاثة في أعلى قائمة الأنشطة الدولية.

إن تغير المناخ هو تحد عالمي مهم في القرن الواحد والعشرين. والنتائج الإنسانية لهذه الظاهرة هي بالفعل خطيرة وقد أقرّ بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الرابع الذي أعده الفريق العامل الثاني عام 2007. ومن الواضح أن آثار تغير المناخ ستكون مختلفة باختلاف المناطق الأمر الذي يعني أن على المجتمع الدولي أن يكيّف خطط الطوارئ التي يضعها وفقاً لذلك.

لقد أصبحت، بصورة مشابهة، تحركات السكان في مختلف أنحاء العالم تشكل تحدياً مهماً لكل بلد من البلدان وللمجتمع الدولي ككل. ولهذه الظاهرة نتائج إيجابية وسلبية، نود التركيز على أحد أبعادها الرئيسية وهو التصنيف القانوني لموجات انتقال الأشخاص عبر الحدود، إذ من شأن ذلك تعزيز التعاون الدولي في مواجهة النتائج السلبية لهذه الظاهرة.

لقد أظهرت تجربة الأردن أن من شأن مشكلة إنسانية أن



ومعاناة أكبر خاصة للذين هم أكثر ضعفاً.

سيدتي الرئيسة،

إننا ندعو إلى التنفيذ الأمين لمذكرة التفاهم المبرمة بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وهو أمر حاسم ومهم بالنسبة إلى مصداقية هذا المؤتمر. ولا ندعو كذلك إلى آلية فعالة لمراقبة تنفيذ المذكرة فحسب، وإنما ندعو إلى اعتماد آلية تكون مركزية على تحقيق النتائج.

سيدتي الرئيسة،

أقول في النهاية أن التحديات الجديدة تتطلب إجراءات جديدة ومناسبة وسياسات جديدة طويلة الأجل. ويجب أن يجري هذا الاجتماع الدولي في روح من التعاون الرامي إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية في كل أشكالها وعلى كافة المستويات. ويستمر المجتمع المدني والجمعيات الإنسانية الوطنية في لعب دور مركزي في هذا المسعى وأود في هذا السياق التشديد على التكامل الموجود بين جهود المؤسسات الحكومية الأردنية والجمعية الوطنية للهلال الأحمر في مواجهة التحديات الإنسانية الناجمة عن كوارث عديدة أغلبها من صنع الإنسان والتي ضربت منطقتنا في السنوات الأخيرة. ويجب التنويه هنا بأن الدور القيادي الذي لعبه رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني كان عاملاً أساسياً في جعل هذه المهمة ممكنة التحقيق.

**السيد موهيندر سينغ غروفر، نائب الممثل الدائم،
البعثة الدائمة للهند، جنيف**

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

حققت الحركة إنجازات رائعة للتخفيف من معاناة الناس في حالات النزاعات المسلحة وتعزيز القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية، وحشد جهود الإغاثة الدولية وتنسيقها في حالات الكوارث. ويثمن المجتمع الدولي عالياً المهمة النبيلة للحركة واحترامها للمبادئ الأساسية. ومع أننا ندعم الحركة في سعيها لامتلاك التجهيزات اللازمة لمواجهة حالات الكوارث الناشئة بصورة فعالة، ندرك أيضاً أن ثمة منظمات أخرى وجهات معنية أخرى من خارج

الحركة تضطلع بجهود مماثلة. ولهذا يرتدي التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة أهمية كبيرة خاصة أنها تسعى جميعها إلى الوصول إلى نفس المجموعات المستهدفة من السكان المتضررين وتستند إلى نفس الموارد التي يوفرها المجتمع الدولي. ونرى نحن أن فعالية العمل ستكون أفضل لو استفادت المنظمات المختلفة من الكفاءات الأساسية التي تملكها المنظمات الأخرى.

سيدتي الرئيسة،

يحاول الإعلان تناول عدد من المواضيع مثل الهجرة وتغير المناخ والتحديات المطروحة في مجال الصحة العامة وهي مواضيع واسعة النطاق وبالغة التعقيد في مضمونها. ونرى ضرورة أن تركز الحركة على الجوانب الأكثر أهمية في هذه المسائل كي تتمكن من المواجهة الفعالة لحالات الكوارث التي تسبب بها هذه الظواهر.

إن العولمة والهجرة هما وجهان لعملة واحدة. فإذا كانت الكوارث تؤدي إلى حركات هجرة للسكان تتطلب التدخل على الصعيد الإنساني، لا تنتج كل حركات الهجرة عن الكوارث. ومنذ آلاف السنين والحضارة الهندية والتراث الهندي المفتوحين لتيارات متنوعة من الهجرة يستضيفان هذه التيارات التي تندمج في المجتمع. ونعتقد أن علينا تركيز جهودنا على تحويل الهجرة الدولية إلى وضع تستفيد منه في آن معادول المصدر ودول العبور والدول المستقبلة للمهاجرين، يؤدي إلى التخفيف من الهجرة غير الشرعية وآثارها السلبية وتعزيز الهجرة الشرعية. وهذا الموضوع يناقش الآن في الكثير من المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية داخل إطار عمل الأمم المتحدة وخارجه. صحيح أن الجهود التي تبذلها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتوفير المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين المعوزين هي جهود عظيمة، إلا أنه يبدو من الضروري أن تكون هذه الأنشطة متوافقة مع القوانين والأنظمة الوطنية ومكملة لعمل الدولة والمنظمات الأخرى وليست نسخة مكررة عنه. وينبغي أن تركز الأنشطة الإنسانية للحركة على تأثيرات الهجرة القسرية باعتبارها إحدى نتائج الكوارث.

سيدتي الرئيسة،

سأنتهي كلمتي بإيجاز مشيراً إلى أن موضوع تغير المناخ هو كذلك موضوع بالغ التعقيد تتناوله النقاشات المكثفة

ولخدمة الإنسانية للحد من هذه الكوارث. وإن كانت هذه ظواهر لأسباب متعددة، إلا أننا بالعزم وبالعامل معا لنصرة الإنسانية سوف نحقق إن شاء الله نتائج تخدم من تضرروا من هذه الكوارث. وبالتالي فإن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر تدعو إلى تكثيف الجهود التي تؤدي إلى تطبيق جوهر القانون الدولي الإنساني، مما يسمح بكشف الانتهاكات وتحقيق العدالة الجنائية الدولية وملاءمة المنظومة القضائية الوطنية مع النظام القضائي الجنائي الدولي.

وترى المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أنه ينبغي أن تساهم الحكومات والجمعيات الوطنية في العمل معا ليصار إلى نشر وتعليم القانون الدولي الإنساني، واستثمار خصائص وسائل الإعلام لتعريف المجتمع بهذا القانون الدولي، ودعم مشروع إعداد آلية لتشريعات وطنية تتوافق مع هذا التعليم، وتخفيف المعاناة الإنسانية. وهناك ثلاثة ثوابت رئيسية يجب أيضا التفكير فيها وهي أن انهيار السيادة الوطنية يفتح المجال لارتكاب انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأن تطبيق نظم المعلومات له دور أساسي في تحقيق القانون الدولي الإنساني، وأن تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني هو أيضا تعزيز للعدل. وتعمل المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في إطار الجهود المبذولة لرعاية وصون مبادئ القانون الدولي الإنساني وللحد من مآسي الكوارث الناتجة عن هذه الانتهاكات وشكرا.

السيدة ليذا كورسومبا، المفوضة للشؤون القانونية، مكتب مفوض الشؤون القانونية، قبرص

(الأصل بالإنكليزية)

أود الإشارة، بداية، أن قبرص توافق تماما على الإعلان الذي قدمه البرتغال هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي. وتقدير حكومة قبرص أقصى التقدير التركيز على بعض التحديات الرئيسية المطروحة أمام المجتمع الدولي ومن بينها التدهور البيئي، والهجرة الدولية، والعنف في التجمعات الحضرية والمسائل المتعلقة بالصحة العامة.

وتعرب حكومة قبرص عن امتنانها للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي اقترحت، عبر مجلس المندوبين، جدول أعمال يسترعي انتباهنا على النتائج

والجدية في اجتماعات دولية مختلفة. وسيعقد قريباً في بالي مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة. ونرى نحن أن على الحركة أن تركز على الحاجة إلى التخفيف من الأثر السلبي للتدهور البيئي الذي يشمل أيضاً تغير المناخ، ونشجع الأعضاء على الاستعداد لمثل هذه الحالات من الطوارئ ووضع خطط فعالة لمواجهةها، وبناء قدراتها من أجل مواجهة هذه الأحداث حين حدوثها.

سيدتي الرئيسة،

إننا نقدر جهود العاملين في الحركة وإخلاصهم في أدائهم لمهمتهم النبيلة في حالات غالباً ما تكون صعبة وخطيرة. إن الهند ملتزمة بالمثل العليا للحركة وبأهدافها وبالعامل سوياً معها ومع المجتمع الدولي من أجل الرد على التحديات الجديدة التي تخلفها الكوارث على الصعيد الإنساني. ونتمنى مرة أخرى النجاح لهذا المؤتمر.

السيد عبد الله بن محمد الهزاع، الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

(الأصل بالعربية)

شكرا سيدتي الرئيسة،

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر يسرها أن تعبر عن تقديرها وشكرها لهذا المحفل الإنساني الذي يناقش القضايا الإنسانية ومنها المؤثرات التي تعمل لقهر الإنسان والإساءة إليه، هذه المنغصات التي نتحدث عنها هي الهجرة، واللجوء، والتغيرات المناخية. ونحن حقيقة في المنظمة العربية نشعر أيضا بارتياح وتقدير للدعم الذي عبرت عنه وفود الحكومات حول دعم هذه القضايا الإنسانية والوقوف مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على المستوى العالمي.

وبالرغم من التفاؤل الكبير الذي يحدونا، إلا أننا نشعر أيضا بالحزن خاصة عندما ننظر إلى بعض المواقع في هذا العالم الكبير التي تتكرر فيها المآسي الإنسانية. كنا في المنطقة العربية نعاني من مشكلة اللجوء نظرا لمعاناة الفلسطينيين، ولكن بعدها بسنوات تكررت هذه المآسي، ثم شهدنا مآسي جديدة منها ما حصل في العراق والصومال والسودان الآن. لذلك نؤكد على أهمية التكاتف والتحالف الدولي

صك التصديق على البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف.

إن موضوع الهجرة الدولية هو موضوع يثير أيضاً اهتماماً متزايداً في قبرص ذلك أن أعداد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الوافدين إلى قبرص يزداد باطراد ويطرح أمام الحكومة مشاكل سياسية عدة نحاول معالجتها بأنفسنا، على الصعيد الوطني، ولكن أيضاً في إطار مبادرات الاتحاد الأوروبي. وإننا لعلّ قناعة تامة بأن إدارة الهجرة الدولية تتطلب تعاوناً وثيقاً ومبنياً على الثقة بين جميع الأطراف المعنية سواء أكانت بلدان المصدر أو بلدان عبور أو بلدان المقصد.

إلا أن المسألة التي نبحثها اليوم هي نتائج الهجرة الدولية على الصعيد الإنساني، وهو موضوع يهم كثيراً جميع القبارصة الذين اضطر عدد كبير منهم إلى ترك منازلهم والإقامة في أماكن أخرى داخل البلاد أو خارجها. ومع أن من الممكن تصنيف أغلبية هؤلاء الأشخاص بأنهم نازحون دوليون، إلا أن تجربة التشرّد وضرورة التكيف لحياة جديدة في محيط غريب لا تختلف عما يعيشه الكثير من المهاجرين الدوليين.

إننا نقدر عمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في إعدادهما لهذه الوثيقة الأساسية الشاملة التي تعرض بوضوح كبير طبيعة المشكلة التي يواجهها الكثير من المهاجرين ومدى اتساعها وتقدم أيضاً بعض الاتجاهات عن كيفية الاستجابة لاحتياجاتهم. وننوه بالتحليل الذي جاء في الوثيقة الأساسية ونؤيد لذلك الفكرة المعبر عنها في مسودة الإعلان «بأننا نراعي، حيثما كان ذلك مناسباً، الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصليب الأحمر والهلال الأحمر» في مجالات تقديم المساعدة، وتوفير الحماية، والمناصرة، والإدماج.

لقد بدأت قبرص في السير في هذه العملية ونظمت جمعية الصليب الأحمر القبرصي مؤخراً، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ندوة عن مسألة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء سعياً إلى تعريف دورها كجهة مساعدة للسلطات العامة في استجابتها لاحتياجات المجموعات المستضعفة. ولاحظت الحكومة بارتياح كبير أن جمعية الصليب الأحمر القبرصي لم تشرك فقط المتطوعين والمسؤولين والموظفين العاملين معها بل دعت أيضاً ممثلين عن مجموعة كبيرة من الهيئات الحكومية والوكالات إلى المشاركة في الندوة في عملية من التشاور المتبادل بهدف التوصل إلى وضع نهج

الإنسانية لهذه الظواهر، ويتيح لنا بذلك أن نناقش ما الذي يمكن أن نفعله للضحايا وللأشخاص الأكثر استضعافاً بدون أن تشغلنا عن ذلك مسائل أكثر عمومية تتعلق بالسياسة.

تقابل المسائل الأربع المثيرة للقلق والمحددة في جدول الأعمال إلى حد كبير الوضع الذي نعيشه في قبرص. فنتيجة لموقعها الجغرافي، تشهد قبرص نفس الظروف المناخية لأكثرية بلدان شرقي البحر المتوسط وكونها جزيرة يجعلها أكثر تعرضاً لتقلبات الطقس بما في ذلك الجفاف، وحرائق الغابات، وكوارث طبيعية مماثلة. ويعتبر دور الصليب الأحمر القبرصي كجهة مساعدة أساسياً في الاستجابة لحاجات الذين يتضررون من مثل هذه الكوارث. وتدعم قبرص، في هذا الإطار، تنفيذ إطار عمل هيوغو واستراتيجيته للاستعداد للكوارث دعماً تاماً.

تعاني قبرص، على غرار بلدان أخرى كثيرة، من ارتفاع معدلات الجريمة المرافقة لحالة العنف في التجمعات الحضرية والناجمة بصورة رئيسية عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والتغيير في نمط الحياة العائلية والتربية. وهذه مشكلة تتطلب أقصى الاهتمام.

ويثير أيضاً قلق قبرص التهديد الذي تشكله الأمراض الجديدة أو عودة الأمراض القديمة. وفي ما يتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة، الإيدز، تهدف سياسات الحكومة واستراتيجياتها وبرامجها إلى الحفاظ على الانتشار المحدود للإصابة بالفيروس، والمستويات المتدنية جداً لانتقاله من الأم إلى الطفل قبل الولادة، والتخفيف من المعدلات العالية لنقله عبر العلاقات الجنسية. وتتركز أنشطة الصليب الأحمر القبرصي على الإعلام الذي يستهدف مجموعات معينة معرضة لعواقب ممارسات جنسية غير مأمونة لاسيما بين الشباب في مراحل نموهم. وبرزت في العام الماضي حوادث تتعلق بظهور انفلونزا الطيور في المنطقة الأمر الذي تسبب في قلق داخل البلد وأثبت أن العزلة الجغرافية لا تحمي من مثل هذه الظواهر. واعتمدت الحكومة سياسات وقائية ووزعت الجمعية الوطنية، الصليب الأحمر القبرصي منشوراً إعلامياً بثلاث لغات (اليونانية والتركية والإنكليزية) أعد بناء على المعلومات التي قدمها الاتحاد الدولي وبالتعاون مع وزارة الصحة لجمهورية قبرص.

كانت قبرص، ولا تزال، ملتزمة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني وستواصل دعمها لعمل اللجنة الدولية في هذا المجال. ويسرنا أن نعلم المؤتمر بأن قبرص قد أودعت

تحسين الوضع الثقافي والأخلاقي للمجموعات المستهدفة والأفراد المستهدفين من خلال التركيز على اعتقاداتهم الدينية. وثالثاً إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي تفتقر إلى الدعم مثل النساء والأطفال في حالات من الخطر أو الصراع. ورابعاً اعتبار مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها سبباً مهماً من أسباب الانتشار بالحقن الوريدي لأمراض مثل الإيدز وفيرسوسه والتهاب الكبد. ولاقى الهلال الأحمر الإيراني في كل الأنشطة المذكورة أعلاه دعماً قوياً من الحكومة الإيرانية.

سيدتي الرئيسة،

استجابة لنداءات الاستغاثة من الضحايا، وسعيًا إلى تأدية واجبنا، نحن مستعدون لتعزيز شراكتنا في برامج الصحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتبادل تجاربنا لاسيما في مجالات مثل التدريب في المستويات الأولية الأساسية وعلى المستوى المهني، وتوعية الجمهور عموماً. ونأمل في أن العمل سويًا قد يؤثر في حياة الأشخاص المستضعفين ويمهد الطريق أمام عالم يعيش فيه الناس بعافية وسلام.

السيد محمد السويعي، رئيس قسم المشاريع، جمعية الهلال الأحمر المغربي

(الأصل بالعربية)

السيدة الرئيسة، حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم،

باسم جمعية الهلال الأحمر المغربي، أريد أن أساهم في النقاش الدائر حول موضوع الهجرة الدولية وعواقبها الإنسانية من خلال الوقوف على ثلاث إشكاليات:

التذكير أولاً بطبيعة المقررات الصادرة عن المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في 1981 و1986 و1995 و1999 وغيرها من المقررات الصادرة عن مكونات الحركة الدولية في لقاءاتها الدولية والإقليمية والمحلية والتي وقفت في نظري على التشخيص وعلى الأسباب وعلى العواقب.

ثانياً، البحث عن الإطار القانوني والمؤسسي للهجرة الدولية من خلال الوقوف على التشريعات المحلية وما يواكبها من مقررات على مستوى مكونات الحركة الدولية

جديدة وتحمل مسؤوليات مبنية على دور مساعد يحدد بوضوح.

وقررت حكومة قبرص في أعقاب هذه الندوة أن تقدم ' إضافة إلى تعهدات الاتحاد الأوروبي، تعهداً وطنياً بمساندة جهود جمعية الصليب الأحمر القبرصي في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات المهاجرين الموجودين في بلدنا.

السيد مسعود خاتمي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الإيراني

(الأصل بالإنكليزية)

أود الإشارة إلى بعض الأسباب الرئيسية للتحديات الكبيرة في مجال الصحة العامة في العالم. خلال السنوات الماضية، قامت جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية، بصفتها جزءاً من مكونات الحركة وبمساهمة مهمة من منظمات وطنية أخرى، بإعداد برنامج وطني لمكافحة مرض الإيدز وفيرسوسه يهتم بصورة خاصة بالتخفيف من خطر الإصابة، والتدريب والاستشارة المبنية على السلوك والإعلام الموجه إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي السكان عموماً، والمتطوعين، والمجموعات الرئيسية المستهدفة ومنها الأفراد المعرضون بشدة للخطر، والمرضى وأقاربهم.

ونظراً إلى وجود أعداد كبيرة من المتطوعين، استطعنا حشد آلاف المتطوعين وتدريبهم بمعدل أربعين ساعة تدريب على الأقل لكل منهم. وشارك هؤلاء بدورهم في برامج تسعى إلى مساندة المرضى وعائلاتهم. إلا أن هدفنا يكمن في وقف عملية الانتشار وقلبها حتى العام 2015. ونذكر بانتظار تحقيق ذلك، أن مرض الإيدز وفيرسوسه ليسا مشكلة صحية بسيطة، فهي بالفعل علامة تدل شبه دائماً على وجود مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية يعانيها المصابون. ويبقى النهج الأهم والأكثر فعالية، كما هو الحال في المشاكل الصحية الرئيسية الأخرى مثل الأمراض التي تعود إلى الظهور، أن نقضي على المشاكل الأساسية داخل المجتمع.

وفي الختام نقدم هنا اقتراحاتنا الأربعة. أولاً التخطيط لبرامج على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل مكافحة المشاكل الأساسية مثل الفقر والامية والقضاء عليها. وثانياً



للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومدى إلزاميتها. وأخيراً، التحولات البرية للهجرة الدولية بالنسبة للمغرب.

مفيدة جدا للدول الغنية المستقبلية للهجرة.

ثانياً، تطوير وتقوية آليات التعاون شمال-جنوب بخصوص التنمية المستدامة وبرامج التنمية المحلية.

ثالثاً، الاعتراف بالهوة الفاصلة بين حقوق المهاجرين والقانون الوضعي وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة تداعيات الهجرة الدولية. والانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الحلول القائمة على المبادئ والأهداف.

وأخيراً، تحسين السلطات العمومية بالدور الأساسي للجمعيات الوطنية في تقديم الخدمات الإنسانية.

ولا تفوتني هذه المناسبة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من جمعيات الصليب الأحمر الإسباني والصليب الأحمر الفرنسي والصليب الأحمر الهولندي والهلال الأحمر الإماراتي والمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتونس واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تربطنا بها علاقات تعاون في ميادين مختلفة:

- في التقوية المؤسسية.
- في التكوين والتكوين المستمر.
- في تكوين المسعفين والمتطوعين.
- في مجال التوعية في مجالي الصحة والصحة المجتمعية.
- وفي برنامج نشر القانون الدولي الإنساني.

وكل هذه البرامج وغيرها ستساهم لا محالة في تقوية قدرات الهلال الأحمر المغربي لمواجهة التحديات الأربعة الموضوعية على طاولتنا.

وأخيراً، يعلن الهلال الأحمر المغربي دعمه لمشروع القرار المقدم من جمهورية العراق وجمهورية باكستان الإسلامية بالأصالة عن المجموعة العربية ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي والمتعلق بذاكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. كما ينضم إلى بيان المجموعة الأفريقية الذي ألقته دولة مصر العربية.

وأخيراً، تحقيقاً لهدف من أجل الإنسانية وصونا

وبعيداً عن كل النقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للهجرة كظاهرة عامة تنقسمها كل الدول، أريد أن تنقسم في ما بيننا الإشكالية المعقدة التي يتخبط فيها المغرب بحكم موقعه الجغرافي المتميز (منطقة عبور بحكم القرب بين أوروبا وأفريقيا):

1. فالهلال الأحمر المغربي يجد نفسه وبشكل متزايد بين المطرقة والسندان: مواقف الحكومة والحق السيادي للدولة في تدبير الهجرة، وضرورة تقديم المساعدة للمهاجرين السريين مع إلزامية الحفاظ على استقلالية وحياد الجمعية تجاه السلطات العمومية.

2. الهلال الأحمر المغربي، رغم إمكانياته المادية والبشرية المتواضعة، أصبح ملزماً، بحكم تشعب ملف الهجرة الدولية، بضرورة ملائمة استراتيجيته لمتطلبات الهجرة:

- كدولة مصدرة للهجرة.
- وكدولة العبور لأعداد هائلة من شباب القارة الأفريقية.
- وكدولة يختارها المهاجرون السريون للاستقرار بعد فشلهم في الوصول إلى « الإلدورادو » المأمول.

أمام هذا الوضع المعقد، تجد المملكة المغربية نفسها ومعها الهلال الأحمر المغربي مطالبين بتطوير أدوارهما لمواجهة التحديات الكبرى في مجال تلبية الاحتياجات الإنسانية لكل فئات المهاجرين السريين، ومنها: المساعدة الإنسانية، والحماية، والدعوة والمناصرة، والإدماج وإعادة الإدماج.

وبحكم انتماءاتنا إلى المنظومة الدولية علينا أن نفكر جميعاً في أنجع السبل للتقليص من العواقب الإنسانية لهذه الآفة:

أولاً، تطوير آليات الهجرة المقننة والمنظمة، فالهجرة

الحكومات والجمعيات الوطنية سوياً، وعمل الجمعيات الوطنية المختلفة معاً أمر أساسي لمواجهة التحديات التي تطرحها ظاهرة الهجرة الدولية.

أما فيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز فهما بالتأكيد من أخطر التهديدات للكرامة الإنسانية، وقد استخدم المكسيك في مكافحتهم استراتيجية متكاملة مبنية على ثلاث ركائز: تشجيع الوقاية، وحصول الجميع على العلاج الطبي، ومكافحة الإقصاء والتمييز.

ويدرك المكسيك جيداً أن العنف هو مخالف لمبدأ حق المجتمعات في العيش بسلام وأمان. ويضاف إلى الفقر عامل آخر يغذي هذا العنف وهو التداول الحر للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. فعلى أن نضع من جهودنا للتوصل إلى تجارة مسؤولة لهذه الأسلحة وتجارة منظمة تنظيمياً صارماً.

إن وفد بلادي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعرض السكان المدنيين للهجمات في النزاعات المسلحة لاسيما بسبب استخدام أسلحة تصيب بدون تمييز، وهو يستهجن هذا الأمر. فلا يمكن أن تشكل مكافحة الإرهاب ولا الخلافات الطائفية أو المذهبية مسوغاً لأعمال معارضة لمعايير القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يخضع كل انتهاك للتحقيق وللعقوبات تحدد وفقاً للقانون المطبق، ويجب أن تحصل الضحايا على حقها في التعويض. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني، يولي المكسيك أهمية قصوى للانتهاك من وضع صك قانوني ملزم يحظر حظرًا تاماً استخدام الأسلحة العنقودية ويستجيب لحاجات الضحايا والمجتمعات المعنية بهذه المشكلة استجابة كاملة.

ويؤكد وفد بلادي بدون تحفظ أهمية القانون الدولي الإنساني وما يصدر عن المؤتمرات الدولية وهو ما يجب أن تحترمه أيضاً الدول ومكونات الحركة.

سيدتي الرئيسة،

إن وفد بلادي يأمل في أن يشد المؤتمر من عزيمتنا لكي يكون نشاطنا مسؤولاً واستراتيجياً ونعمل معاً من أجل الإنسانية.

لهذا المبدأ، علينا الانتقال من التشخيص إلى الحلول في المؤتمرات القادمة. والسلام عليكم.

**سعادة السيدة مابيل غوميز أوليفر، الممثلة الدائمة،
البعثة الدائمة للمكسيك، جنيف**

(الأصل بالإسبانية)

يرتدي انعقاد المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر أهمية خاصة ذلك أنه يقام في الوقت الذي قدم فيه العمل الإنساني مساهمات بارزة مثل الحل الشامل لمشكلة الشارة وتعزيز النظام القانوني المطبق على الإغاثة في حالات الكوارث.

وتحقق كل ذلك بفضل الجهود الدؤوبة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتي يكرر وفد بلادي شكره ودعمه لمختلف مكوناتها.

لا شك في أن مواجهة التحديات التي تطرحها أعمال مخالفة لكل معايير الحضارة الإنسانية لا زال يتطلب الكثير من العمل. ولهذا يرحب المكسيك بالفرصة المتاحة له بمناقشة حالات تعني أيضاً المجتمع الدولي وتتطلب إجراءات واستراتيجيات مشتركة لمعالجتها.

غالباً ما تتجاوز قوة الطبيعة المدمرة قدرات الدول، وتترك آثارها على عدة دول في آن معاً الأمر الذي يتوجب وضع خطة عمل مبنية على التعاون الدولي على كل المستويات كما حدث مؤخراً في جنوب المكسيك. ويسرني أن أعلم المجتمعين الكرام بمبادرة الرئيس فيليب كالدرون التي أعلن عنها في القمة الإيبيرية الأميركية السابعة عشر المنعقدة في شيلي، وتقترح وضع آلية مبسطة لمراقبة حالات الطوارئ وإنشاء صندوق تضامن مخصص لمواجهة الكوارث.

يعرف المكسيك عواقب الهجرة على الصعيد الإنساني ذلك أنه بلد مصدر وبلد عبور وبلد مقصد للمهاجرين. ونحن إذ نقر بمسؤوليتنا مع الصليب الأحمر المكسيكي داخل البلد إلا أننا على قناعة أيضاً بأن من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الإطار الدولي لحماية المهاجرين مهما كان وضعهم القانوني. ويرحب المكسيك ببحث هذه المسألة في المؤتمر ويعلن دعمه لمجالات العمل الأربعة المحددة في مشروع الإعلان. ونجد أن عمل

السيد عبد العزيز يوسف، نائب وزير الصحة، الملديف

(الأصل بالإنكليزية)

تتقدم حكومة الملديف بالشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لانتهازهما فرصة انعقاد هذا المؤتمر من أجل استرعاء انتباه العالم إلى العواقب الإنسانية لتغير المناخ.

غالباً ما يذكر الملديف هذا الأرخبيل من الجزر المرجانية المنخفضة الواقعة وسط المحيط الهندي بوصفه أحد أكثر البلدان تعرضاً لأخطار تغير المناخ. ونحن ندرك حقاً مدى تعرضنا وضعفنا ولهذا أمضينا جزءاً كبيراً من السنوات العشرين الماضية في توجيه نداءات تدعو إلى التحرك الدولي.

سيدتي الرئيسة،

كان تغير المناخ يوصف في الماضي في أغلب الأحيان وكأنه مجموعة من الإحصاءات، أو نوع من الإسقاط المتوقع في المستقبل يقاس بأجزاء المليون أو بالدرجات المئوية. ولهذا فشل العالم غالباً في إدراك مدى اتساع البعد الإنساني لتغير المناخ في العالم، والحقيقة المؤكدة بأن الاحتباس الحراري العالمي بدأ منذ فترة بتدمير حياة الناس في أنحاء مختلفة من هذا الكوكب وأن آثاره تزداد وضوحاً. لهذا تعتقد الملديف أن الأوان آن بالتأكيد للتحرك بتجاوز الملاحظات العلمية والنظر في الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ بما في ذلك الصحة والمجالات الإنسانية الأخرى وآثار ذلك على حقوق الإنسان.

سيدتي الرئيسة،

إننا نواجه منذ فترة في الملديف العواقب الإنسانية لتغير المناخ. فقبل بضعة أشهر، اكتسحت موجات مديدة جزرية لم يسبق لها مثيل عدداً كبيراً من جزرنا غير المأهولة وكانت بمثابة رسالة تذكيرية مروعة، نحن بغنى عنها، لآثار تسونامي المدمرة عام 2004. إلا أن ذلك لم يكن إلا مثلاً واحداً مفاجئاً لتكاليف تغير المناخ على الصعيد الإنساني في الملديف. إذ يتعرض مخزوننا من المياه العذبة يومياً للتهديد، وتتآكل مناطق ساحلية وشواطئ، ويتلف مخزوننا من المرجان والسمك وتدمر المجتمعات المحلية

المعتمدة عليه بينما تتعرض صحتنا لكل المخاطر. وتتركز استراتيجية التنمية الوطنية إلى حد كبير على الاعتبارات المتعلقة بالوقاية من الكوارث. ويتم دوماً تذكيرنا بتهديد ارتفاع مستوى المياه الناتج عن الاحتباس الحراري العالمي ولذلك نعيش دائماً ولدينا شعور بأننا نغرق.

سيدتي الرئيسة،

إضافة إلى تغير المناخ، أود الإشارة باختصار إلى مسألتين أخريين وهما مسألة الهجرة ومسألة الأمراض الناشئة والأمراض المتكررة اللتين اعترفت هذه الجمعية بأهميتهما. وبما أن الملديف تعتمد إلى حد كبير على عمل المهاجرين ولديها هجرة داخلية واسعة في قطاع السياحة، فإن مسألة الهجرة ترتدي بالنسبة إلينا أهمية كبيرة. ونحن عازمون على التركيز أكثر على المسائل الإنسانية المتعلقة بهذا الاتجاه. أما في ما يتعلق بالأمراض الناشئة والأمراض التي تعود إلى الظهور، نرى على غرار أكثرية البلدان المجاورة لنا، ما يشكله من تهديد دائم مرض الإيدز وفيروس نقص المناعة المكتسبة، وحمى الضنك وغيرها من الأمراض التي يحملها البعوض يضاف إليها الخطر الشديد الناجم عن الإفراط في تناول مواد الإدمان. ويمكن للحكومة والجمعية الوطنية التي ستشكل مستقبلاً أن تعملان بتعاون وثيق من أجل مواجهة هذه التحديات الإنسانية والتخفيف من عواقبها.

سيدتي الرئيسة،

تجري الآن عملية تشكيل جمعية الهلال الأحمر في الملديف وتلتزم الحكومة التزاماً تاماً بنجاح إنشائها. ونتقدم ببالغ الشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدتهما والتوجيهات المقدمة إلى الحكومة وفريق العمل بالنسبة إلى تشكيل هذه الجمعية الوطنية. ونأمل في أن يكون هنالك في العام المقبل جمعية للهلال الأحمر في الملديف تنشط في البلاد. ونود أيضاً انتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على المساعدة والدعم اللذين حظينا بهما بعد مد تسونامي المدمر الذي شهدناه عام 2004.

سيادة المطران سيلفانو توماسي، الممثل الدائم لبعثة الكرسي الرسولي، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

تجاوزاً للمآسي والأخطار التي تمثلها النزاعات والتوترات التي يتسبب بها الإنسان والكوارث الطبيعية وتنازل جميعها من الكرامة الإنسانية، هنالك حل واقعي وطويل الأجل من أجل تحسين الحماية الإنسانية يعتمد على الإدراك بأن الإنسان هو حقاً جزءاً من عائلة واحدة. ويجد التضامن داخل هذه العائلة الإنسانية تعبيره الملموس في العمل التعاوني وفي الانفتاح للحوار وإقامة الشراكات وهذا ما يتلخص جيداً في شعار هذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية. ومن بين المسائل المقلقة اليوم على الصعيد العالمي، قرر هذا المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يناقش مواضيع تشكل تطوراتها تهديداً خطيراً وهي الأوبئة، والهجرة الدولية، والعنف الحضري، والتدهور البيئي. وترى بعثة الكرسي الرسولي في هذه التحديات تذكيراً بأن العيش المشترك بين مجتمعات مختلفة اجتماعياً وسياسياً، وبناء نظام عالمي يعيش في سلام، لا يمكن أن يتحققاً إلا على قاعدة احترام القيمة الأساسية لكرامة كل الأشخاص.

إن هذه المشاكل الأربع التي تسترعي انتباهنا لها نتائج إنسانية خطيرة بالنسبة إلى المجتمع الحالي كما بالنسبة إلى الأجيال القادمة. ولا يمكن أن نتخلى عن إرادة العمل سوياً من أجل إيجاد الحلول المناسبة للجميع لأن عليها يعتمد بقاء الإنسانية مادياً وأخلاقياً. وتبقى الحلول الجزئية التي تتجاهل مجموعة من البلدان أو جزءاً من المجتمع الدولي حلولاً قصيرة النظر علاوة على كونها غير عادلة وغير مقبولة. ويجب أن تشمل أية عولمة سليمة الجانب الإنساني الأساسي ومن ثم تتجنب حقيقة التفاوت بين مناطق تسود فيها الرفاهية والسلام ومناطق تشهد الفقر والنزاعات، والتي يشكل حدوثها دليل فشل سياسي وأخلاقي على حد سواء.

سيدتي الرئيسة،

لا يمكن لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل مكوناتها أن تجمع القوى اللازمة لإقامة شراكات فعلية ومستدامة حريصة على احترام الاختلافات وتقدير

مواهب الجميع، إلا على أساس مثل هذه القيم. ويبدو في هذا السياق الكرسي الرسولي ووكالات ومنظمات الإغاثة الكاثوليكية العديدة استعداداً للعمل مع بلدان وجهات أخرى مقدمين لها الخبرة الواسعة المكتسبة من خلال العمل مع الأشخاص الأكثر استضعافاً في كل أنحاء العالم. ومن المهم جداً أيضاً أن ندرك أن حل المشاكل المعقدة وحالات الطوارئ المتعلقة بالإنسانية جمعاء لن يكون حلاً تقنياً ولا يمكن أن ينحصر في مجرد تقديم المساعدات. إلا أن من الصحيح أيضاً أن الضحايا سواء أكانوا ضحايا بصورة مباشرة أم غير مباشرة يستحقون اهتماماً ورعاية خاصتين. ويكون بالفعل الأشخاص الأكثر استضعافاً هم الذين يعانون أشد المعاناة من الكوارث الطبيعية والنزاعات وحالات العنف، ومن عواقب تأخر التنمية والفقر وانتشار الأوبئة. ويملك هؤلاء الأشخاص وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية حقوقاً يجب أن نبذل كل ما بوسعنا لاحترامها. ويستحقون، علاوة على ذلك، أن نكون بجانبهم، ونقدم لهم الدعم النفسي والأخلاقي والروحي ليس بدافع شفقة متعالية ولكن كتعبير عن تضامننا. إننا نشكل معاً عائلة في العمل الإنساني. ويجب أن تقدم المساعدة كمساعدة ذاتية من أجل أن يتمكن السكان المحليون من تعزيز قدراتهم الذاتية ويمارسون بذلك حريتهم ومسؤولياتهم.

إن وفدي قد أخذ علماً بالقرارات المطروحة وهو يأمل بصورة خاصة أن تنفذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل، تنفيذاً كاملاً وبأقرب ما يمكن. ويدعم أيضاً كل الجهود المبذولة للم شمل الأسر وإعادة الروابط العائلية المفقودة وجمع المعلومات بشأن أفراد الأسر المفقودين بسبب النزاعات أو الكوارث. ويؤيد اعتماد صك يكون ملزماً قانونياً ينص على حظر الذخائر العنقودية وإزالتها. وتسره عودة اللجنة الدولية إلى النظر في قضية حماية الأشخاص العالقين وسط حركات السكان والذين يصبحون معرضين، ولو بدرجات مختلفة، للتمييز والتهميش وانفصال العائلات. لقد وضعت صكوك تتعلق بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان ولكن الإرادة السياسية والطابع البالغ التعقيد لظاهرة التحركات البشرية تعرقلان تنفيذها الملائم لاسيما حين تستمر المؤتمرات والأحداث الحكومية الدولية في إعطاء الأولوية للأبعاد الاقتصادية والإنتاجية للهجرة وتحجب واقع أن المعنيين هم أشخاص يملكون كرامة وحقوقاً غير قابلة للتصرف حتى عندما يحجزون أو يجمعون في مراكز خاصة.

وتظهر الأهمية الخاصة لذلك في عالمنا اليوم حيث غالباً ما يكون تغير المناخ السبب الكامن وراء حالات الطوارئ، والعامل الذي يفاقم من المشاكل المرافقة لزيادة الأمراض المعدية وأمراض الغدد والأورام والتي تصيب خاصة النساء والأطفال والمسنين.

إننا ندرك بأن نشاط الجمعية في مجال تغير المناخ لن يكون فعالاً بدون دعم الدولة لها.

ولهذا نود حث الدول على إشراك الجمعيات الوطنية في البرامج المتعلقة بتغير المناخ الذي لا يمكن، وفقاً لتعريفه، أن يكون مشكلة محلية لبلد واحد. ويجب، عندما تصمم البرامج، أن تؤخذ أيضاً في الحسبان مصالح البلدان المجاورة.

نرى من جانبنا أن دور الاتحاد الدولي يجب أن يتضمن تقديم المساعدة في ما يتعلق بطرق العمل وتوفير المعلومات وتأمين التنسيق. إضافة إلى ذلك، يستطيع الاتحاد الدولي إشراك منظمات دولية أخرى من بينها مؤسسات مالية دولية في أنشطة مشتركة تتعلق بهذه المسألة.

لقد آن الأوان لتحديد رؤية ومقاربة لمشكلة تغير المناخ يمكن أن يشارك فيها كل المجتمع الدولي. وسوف تساعد هذه الرؤية في تركيز نقاط القوة والموارد والإمكانيات المتوفرة لدى جميع الذين يشاركون في العمل في مجال تغير المناخ.

لا يمكن أن نحقق أهدافنا إلا بالعمل معاً من أجل حماية من هم أكثر استضعافاً في المجتمع باسم الإنسانية والوجدان.

السيد سيمس الدين سيناغا، المدير العام لقسم الإدارة والقانون، وزارة القانون وحقوق الإنسان، إندونيسيا

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي

إندونيسيا التي تضررت كثيراً من التسونامي الذي حدث عام 2004 ترحب أشد الترحيب بمناقشة هذا الموضوع المتعلق بالتهديد البيئي والعوامل التي تساهم في ذلك. إن بلادنا معرضة للكوارث البيئية وقد تزايدت، على مر

إن مختلف الديانات تستطيع أن تلعب ومن واجبها أن تلعب، إلى جانب مؤسسات أخرى، دوراً إيجابياً. وقد شجع الكرسي الرسولي من جانبه مبادرات لإقامة حوار بين الأديان يرى أنه عنصر رئيسي في بناء السلم وتحقيق الصالح العام. وكما تعهد به عام 2003، نظم اجتماعاً جامعياً للعلماء من مختلف الأديان من أجل نشر الدفاع عن الكرامة الإنسانية واحترام القانون الإنساني في حالات النزاع المسلح. ويتطلع باهتمام إلى المزيد من المبادرات الرامية إلى الترويج للأساس الأخلاقي للقانون الإنساني والدفاع كذلك عن كرامة الإنسان في حالة النزاع المسلح مع أطراف من غير الدول.

وختاماً، أود الإشارة إلى أن النهج المثالي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعتمد على القدرة على كسر الحواجز وبناء الجسور بين الأطراف في النزاعات مع إدراك أن ما يربطنا هو إنسانيتنا المشتركة كما يتطلب منا أن نتقدم معاً نحو مستقبل أفضل. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الحيلولة دون حصول النزاعات، وتقديم الحماية وبناء السلام في عالم تبقى فيه الحياة الكريمة ممكنة لجيلنا الحاضر وللأجيال القادمة.

السيد مانون راخيموف، رئيس جمعية الهلال الأحمر الأوزبكستاني

(الأصل بالروسية)

لقد اعتدنا أن تناقش مسألة تغير المناخ وعواقبه على البيئة في كل اجتماع وهذا ما يجب أن يحدث. وبهذه الطريقة وحدها، نستطيع أن نلفت انتباه الناس إلى المشكلة.

إلا أن من الضروري، في الوقت نفسه، أن نتقل من التصريحات إلى اتخاذ تدابير ملموسة بدل الاكتفاء بمجرد تكرار حقائق التغير المناخي ونتائجه.

يبحث الهلال الأحمر الأوزبكستاني في مسألة تغير المناخ منذ حوالي العام. ونستطيع كجهة مساعدة للدولة أن نساهم في حل المشكلة من خلال تحديد كيفية تأثير تغير المناخ في فئات السكان الأكثر استضعافاً وما هي المساعدة المطلوبة للتخفيف من الصعوبات التي تسببها هذه الظاهرة.

الاتحاد الدولي لاقتراحه مشروع الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث. فاستناداً إلى الخبرة التي اكتسبناها خلال كارثة تسونامي والزلازل المدمرة التي وقعت عامي 2006 و 2007، وضعت حكومة إندونيسيا خطة عمل وطنية للحد من الكوارث لفترة 2006 إلى 2009. وأصبح التخفيف من الكوارث وإدارتها أحد الأولويات التسع لخطة التنمية الوطنية الإندونيسية ولهذا تبنت إندونيسيا مسودة الإرشادات.

شكراً سيدتي الرئيسة.

السيد روبير سيبونيا، نائب رئيس مجلس الإدارة المركزية، جمعية الصليب الأحمر الأوغندي
(الأصل بالإنكليزية)

يدرك الصليب الأحمر الأوغندي وحكومة أوغندا الآثار المدمرة لتغير المناخ في كل أنحاء العالم وقد شهدنا ذلك خاصة في ما حدث مؤخراً في منطقتي الشمال والشمال الشرقي من البلاد من فيضانات تضرر منها أكثر من 300 ألف شخص. وإني لسعيد أن أعلن للمجتمعين هنا أننا استطعنا مع حكومة أوغندا، ووكالات الأمم المتحدة، ووكالات إنسانية أخرى أن ننقذ حياة وسبل عيش هؤلاء الناس بالرغم من أن ندوب الكارثة لن تندمل بسهولة. وتخطط الآن حكومة أوغندا وجمعية الصليب الأحمر الأوغندي لإعادة إسكانهم وسوف نحتاج إلى مبالغ كبيرة من المال لمواجهة هذا التحدي.

وتولي جمعية الصليب الأحمر الأوغندي أهمية كبرى للأنشطة التي تقوم بها مع المجتمعات المحلية للتخفيف من أخطار الكوارث، وقد وقعت مذكرة تفاهم مع المركز لتغير المناخ في هولندا وستعاون مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مختلف أنحاء العالم من أجل تشجيع أية مبادرات تتعلق بالآثار الإنسانية لتغير المناخ.

وفي هذا الصدد، تواجه اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي والحكومات تحدي البدء بالتفكير الجدي ببناء القدرات في الجمعيات الوطنية المعنية. وينبغي للحكومات أن تخصص بنوداً من ميزانياتها لدعم

السنين، الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ مثل الفيضانات واجتراف الأرض والجفاف. لهذا نعتقد أن التدهور البيئي يساهم إلى حد كبير في ازدياد الكوارث الطبيعية التي تشهدها البلدان في العالم ولاسيما إندونيسيا. وهو الأمر الذي من أجله تنوي حكومة بلادي عرض عدد من الأهداف الواجب تحقيقها خلال مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بتغير المناخ والذي سينعقد من 3 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2007 في بالي، إندونيسيا. واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لدعوة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات المعنية بالبيئة إلى المشاركة في هذا المؤتمر وتقديم اقتراحات يمكن أن تجنب البيئة العالمية المزيد من الكوارث الطبيعية والكوارث المناخية.

سيدتي الرئيسة،

لقد أصبحت الهجرة الدولية ظاهرة متنامية في اتساع نطاقها كما في مستوى التعقيد وتصيب بلدان كثيرة في العالم منها إندونيسيا. وقد ارتفع عدد العمال الإندونيسيين المهاجرين ارتفاعاً حاداً منذ الأزمة الاقتصادية عام 1998، ويغطي الآن أكثر من 90 بلداً أصبحت بلدان مقصد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي الشرق الأوسط، وأميركا الشمالية وأوروبا. إن مسألة الهجرة الدولية والتنمية تتطلب مشاركة والتزاماً قوين من جانب كل الدول والوكالات المعنية. وتدعم إندونيسيا، في هذا الإطار، مواصلة الحوار حول الهجرة الدولية والتنمية من أجل تعزيز التعريف بحقوق المهاجرين وعائلاتهم وحمايتهم.

سيدتي الرئيسة،

إن حكومتي تركز أيضاً بقوة على الأمراض الناشئة وتلك التي تعود إلى الظهور وعلى كل التحديات في مجال الصحة العامة مثل إمكانية الحصول على العناية الصحية. وتساهم إندونيسيا في مكافحة الأمراض قبل أن تصل إلى مستوى الوباء. ويمكن القول أن المعركة التي يتوجب علينا خوضها ضد الأوبئة تشكل تحدياً حقيقياً وتعتبر مسألة حياة أو موت. ولهذا سيتطلب تطويق الفيروسات الوبائية أن نعمل على جميع المستويات ونستخدم كل الموارد المتاحة ونبادل المعلومات وأن نتاح لنا إمكانية الحصول على جميع التكنولوجيات بما في ذلك استيراد اللقاحات.

وقبل أن أنهى كلامي، أود سيدتي الرئيسة، أن أثنى على

الدولي الإنساني، وتتعهد الحكومة بذلك بتنفيذ ومتابعة الالتزامات التي تبنتها في إطار الاتفاقيات التي أصبحت طرفاً فيها.

لقد أنجزت حكومة هندوراس تقدماً كبيراً بانضمامها إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني والتصديق عليها والمشاركة في الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال. غير أن من الواضح أن جهوداً أكبر يجب أن تبذل لكي يدرج هذا الفرع من القانون في القوانين الوطنية وهو خيار سي طرح للبحث من خلال دراسة ملائمة للاتفاقيات مع القوانين الوطنية.

أود أن أذكر بصورة خاصة من بين المواضيع التي ستناقش في إطار هذا المؤتمر ما برز من عزم وإرادة سياسية لدى حكومة هندوراس من أجل التركيز على الكفاح ضد الفقر وانعدام الأمن في التجمعات الحضرية، وتغير المناخ، والإقصاء الاجتماعي وهي مشاكل لها الأولوية بالنسبة إلى الدولة والسكان.

إن حكومة هندوراس لعلی وعي تام أن بإمكاننا تلبية مطالب سكان المدن من خلال تنفيذ برامج اجتماعية. وتبقى إزالة الفقر هدفاً أساسياً لحكومتنا التي تواجه تحدي خلق وظائف جديدة بواسطة أنشطة مستدامة، وتحسين نوعية التعليم في وسط سليم وتأمين العمل اللائق.

يناقش أيضاً هذا المؤتمر مسألة تغير المناخ الذي دمر خلال السنوات الأخيرة عدة بلدان وكانت البلدان الأكثر تضرراً البلدان النامية وخاصة البلدان الأكثر فقراً لأن تغير المناخ يلحق الضرر بالتجمعات الكبيرة من السكان وهو مسؤول عن تدهور الموارد البيئية وتدميرها.

أما بالنسبة إلى المهاجرين فتتجه اليوم بلدان المقصد إلى اتخاذ إجراءات متنوعة الأشكال لكبح تحرك المهاجرين نحو بلدانهم. ومع أن البلدان لها الحق السيادي في اتخاذ إجراءات احترازية لتجنب الهجرة غير المرغوب فيها، إننا نرى أن ما يعالج في هذه الحالات هو آثار الهجرة وليس الأسباب الفعلية التي تدفع مواطنين بلد ما إلى الهجرة نحو بلدان أكثر تقدماً. وقد أصبحت مشكلة الهجرة مشكلة حيوية في العالم المعاصر. فالبلدان التي كانت تتغذى في الماضي من قوة عمل المهاجرين وتراثهم الثقافي تحاول الآن التصدي لهذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم جداً أن تسعى البلدان المتقدمة، ومنظومة الأمم

الجمعيات الوطنية في بناء هذه القدرات وفي تأسيس شبكة من المتطوعين.

سيدتي الرئيسة،

إن الدروس التي تعلمناها مع حكومة أوغندا من الفيضانات التي حدثت في أوغندا ستسهل وضع سياسة وطنية لإدارة الكوارث في أوغندا. ولا توجد لدينا في الوقت الحالي سياسة في هذا المجال لكننا نأمل في أن تساعدنا الخبرة التي اكتسبناها على البدء بذلك. ونأمل حقاً في أن يرفع مشروع قانون إلى البرلمان للمناقشة والإقرار خلال العام 2008 إن أمكن ذلك.

وفي الختام أود سيدتي الرئيسة أن أتكلم قليلاً عن العنف. لقد ذكر الكثير من المتحدثين هذا الموضوع ولكنني أود الإشارة إلى أن الجمعية الوطنية وحكومة أوغندا كذلك ترغبان في البحث بما يمكن أن تتخذه الحكومة من إجراءات للتخفيف من العنف. وثمة أسئلة مفتوحة للنقاش أود أن تفكر فيها الجمعيات الوطنية ورؤساء الحكومات. هل أننا نقوم بما يكفي من جهود لإشراك الشباب والنساء في صنع القرار على مختلف المستويات؟ هل أن الأهل يقومون بكل ما في وسعهم لحث شبابنا على أن يصبحوا مواطنين صالحين؟ هل نظرنا إلى المشاكل الخطيرة التي يواجهها الشباب نتيجة انهيار الأسرة؟ هل أننا ننقل إلى أطفالنا القيم والصفات الحسنة لاحترام الإنسانية؟ هل توفر الحكومات إلى أطفالنا ما يكفي من الضمان الاجتماعي وفرص التعليم؟ هل اتخذت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي والحكومات مبادرات لتأمين مشاركة كافية من قبل الشباب في الأنشطة الخاصة ببرامجها؟

سعادة السيد ديلمير أوربيزو، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لهندوراس، جنيف

(الأصل بالإسبانية)

سيدتي الرئيسة

تتقدم حكومة هندوراس أمام هذا الجمع الكريم لتأكيد التزامها الثابت باحترام القانون الدولي الإنساني وقد أنشأت بموجب موافقة حكومية بتاريخ 20 نيسان/أبريل من هذه السنة، اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالقانون

في كل مشاريعها ذلك أنه تبين من النتائج والتقييمات أن الإنجازات كانت إيجابية وملموسة.

تتولى هندوراس حالياً رئاسة فرع جنيف لمجموعة السبعة والسبعين والصين. وهي تسعى مع المجموعة إلى تشجيع وضع استراتيجية مشتركة وجدول أعمال جماعي يتيح معالجة متكاملة للمشاكل الأساسية التي تواجهها البلدان النامية اليوم. وتتعلق هذه المشاكل بصورة خاصة بالهجرة، والقضايا الإنسانية، وحقوق الإنسان، والعمل اللائق، والصحة، وكل ما يتعلق بحق شعبنا في التنمية. وتشدد هذه الرسالة الحيوية على التزامنا المتجدد لكي يصبح عملنا معاً من أجل الإنسانية التزاماً دولياً وراية عالمية تسعى إلى النجاح التام للأهداف النبيلة التي تلتزم بها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد كريستيان سیدار ندينغا، رئيس جمعية الصليب الأحمر في الكونغو

(الأصل بالفرنسية)

يعلن الصليب الأحمر في الكونغو تأييده للتصريح الذي قدمته مصر باسم المجموعة الأفريقية ويرغب في الوقت نفسه في التركيز على المشكلة التي يطرحها تغير المناخ وآثاره الإنسانية. إن حالة العالم تبين، كما نراه كل يوم، أننا نعيش في عالم تزداد فيه المخاطر الأمر الذي يضعنا أمام مجموعة من التحديات علينا مواجهتها في حياتنا اليومية.

إننا نعيش في بلد يشهد فيضانات دورية وانحرافات متكررة للتربة تتفاقم آثارها كل مرة وتؤدي إلى سيل من الأمراض والاستضعاف، ولهذا تقدر جمعيتنا الوطنية خير تقدير قيمة الدعم الثمين الذي يقدمه جميع شركائها لاسيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية المشاركة وحكومة الكونغو في الجهود المبذولة للجم هذه الآفات. وإننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا الصادق لهذه المساعدة ونقدر أيضاً الالتزام الحاسم للمتطوعين في جمعيتنا الوطنية الذين يعملون على التخفيف من استضعاف السكان أثناء الكوارث.

واليوم نجد العولمة وقد حولت بسحرها كوكبنا إلى قرية عالمية. وهذا يعني أن إدارة الكوارث تتطلب تحمل مسؤولية

المتحدة، والهيئات الدولية وغيرها من المنظمات المعنية إلى وضع استراتيجية متكاملة لمعالجة حازمة لأسباب هذا التدفق للمهاجرين. ونرى هنا الأسباب التالية: غياب فرص التعليم وفرص التوظيف التي لا تستطيع الدول والهيئات الاقتصادية فيها تأمينها بسبب غياب تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

لقد حظيت الأسبوع الماضي بشرف المشاركة في الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكان من الواضح أن الألغام المضادة للأفراد أصبحت أدوات قتل مجهولة الهوية ووسائل إرهابية تستعمل في النزاعات المسلحة الداخلية والدولية وتقتل وتشوه أشخاصاً بريئين. وكثيرون من ضحاياها هم أطفال تتحول حياتهم بفعل قدر مشؤوم إلى عذاب دائم يمنعهم من التمتع بحياة طبيعية.

إن استعمال الألغام الأرضية مأساة لا نهاية لها تمتد إلى كل العالم بالرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الدول والمجتمع الدولي. ويجب، برأيي، أن تترافق عولمة إزالة الألغام مع حملة عالمية طويلة الأمد من أجل إزالة أسباب النزاعات الداخلية والنزاعات بين الدول الحالية منها والماضية. ولن نتأكد من عدم استعمال الألغام الفتاكة إلا حين يسود أخيراً السلام في العالم. وإننا مقتنعون جميعاً أن الألغام المضادة للأفراد تمثل تهديداً دائماً لسلام البلدان وأمن الأفراد وأنها عائق فعلي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد كبير من البلدان الملوثة.

سيدتي الرئيسة،

تجلس إلى جانبي رئيسة جمعية الصليب الأحمر في هندوراس التي أكن لها كل الاحترام والإعجاب بتفانيها إزاء الأشخاص الأكثر عوزاً في بلادي. ويبدل الصليب الأحمر في بلادي جهوداً دوؤبة لمساعدة السكان الأكثر استضعافاً على الانطلاق في حياة جديدة كريمة. وبفضل جهوده انفتحت أمام الأشخاص الأكثر عوزاً في مجتمعاتنا آفاق جديدة مليئة بالأمل، ليصبح الإنسان في قلب عملية التنمية.

لذلك أوجه سيدتي الرئيسة نداء عاجلاً إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لكي تستمر في مساعدة رئيسة جمعية الصليب الأحمر في هندوراس

الإنساني وتنفيذه والتي تضم ممثلين عن الحكومة ومجلس النواب واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية الوطنية للصليب الأحمر البرازيلي. وقد وضعت اللجنة الوطنية في أولوياتها إلى جانب نشر القانون الدولي الإنساني، تنفيذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واعتماد القوانين ذات الصلة، وإكمال الإجراءات البرلمانية لدمجه في القانون البرازيلي.

سيدتي الرئيسة،

لقد تم تذكيرنا باستمرار بأن كوكبنا يزداد تأثراً بالأضرار التي يسببها اختلال الظروف البيئية. وشكل المؤتمر التاسع والعشرون مرحلة مهمة في هذا المجال بتشديده على التهديد الذي يشكله التدهور البيئي بالنسبة إلى التنمية المستدامة في العالم. ويحبذ البرازيل مقارنة لهذه المسألة تأخذ في الاعتبار جوانبه المتنوعة مثل العلاقة بين المناخ والطاقة والأزمات الإنسانية.

نحن نرى أن البحث في هذه المسألة يجب أن يتم في منتديات دولية يكون التمثيل فيها عالمياً. وتدعم حكومة بلادي الجهود الرامية إلى الحد من آثارها على الصعيدين الأمني والإنساني الأمر الذي يتطلب العزم والإرادة السياسية. ولهذا نحث الحكومات على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار النظام الدولي بشأن تغير المناخ.

سيدتي الرئيسة،

يجب ان تحظى أيضاً الآثار الإنسانية للهجرة الدولية والنزوح باهتمام كبير. فمنذ العام 1991، يحاول البرازيل، إلى جانب شركائه في السوق المشتركة لأميركا الجنوبية «مركوسور» وضع سياسات مشتركة لمواجهة هذه المسألة. وتجدر الإشارة، من بين مبادرات أخرى، إلى إعلان سانتياغو لعام 2004 والاتفاق على إقامة المواطنين من البلدان الأعضاء في السوق المشتركة مركوسور، ومؤتمرات أميركا الجنوبية عن الهجرة وغيرها من الصكوك القانونية المتعلقة بتعزيز التعاون ومكافحة الإتجار غير القانوني بالمهاجرين.

أما في ما يتعلق بمسألة مواجهة الكوارث أود الإشارة إلى عزم الحكومة البرازيلية في جهودها الرامية إلى المساعدة في الرد على النداءات الصادرة من مناطق لديها احتياجات عاجلة. إننا ندعم العمليات الإنسانية في بلدان كثيرة

أكبر على الصعيد العالمي ومزیداً من التضامن مع السكان المستضعفين الذين نسعى جاهدين إلى مساندتهم.

لا بد أن الكوارث تطرح مسألة الكرامة الإنسانية التي تشكل مصدر اهتمام دائم للصليب الأحمر في الكونغو. ويأخذ عدم احترام الكرامة الإنسانية أشكالاً عدة لا ضرورة للتذكير بها هنا. إلا إننا نود دعوة الحركة إلى إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسائل والتوصل إلى إجابات أكثر دقة مبنية على المزيد من التشاور وتهدف إلى تحقيق قدر أفضل من الإنسانية.

إن الصليب الأحمر في الكونغو يتبنى هذه الرؤية وهذا النهج في العمل. وفي الختام نلفت انتباه هذا الجمع الكريم إلى ضرورة وجود عضو أفريقي في اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر وذلك تحقيقاً للتوازن بمختلف الأشكال.

سعادة السيد كلودوآلدو هيوغيني، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للبرازيل، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

إن البرازيل لعلی قناعة بأن هذا الاجتماع هو مناسبة ممتازة للحوار والتعاون ومناقشة الأولويات الدولية للعمل الإنساني. ونرى أن الدور الذي تلعبه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دور فريد في أهميته وطابعه العالمي. وبينما تتزايد الاحتياجات الإنسانية وتصبح النزاعات المسلحة وكذلك التحديات الجديدة التي تثيرها الكوارث الطبيعية أكثر تعقيداً، تعمل الحركة الدولية باعتبارها الحافز على الصعيد العالمي للمبادرات في هذا المجال. ولهذا نحتاج إلى تعزيز التعاون وتوسيعه فيما بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والحكومات المعنية.

سيدتي الرئيسة،

يبقى تشجيع احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه من بين الأهداف الرئيسية في هذا المجال التي يسعى إليها البرازيل بصفته طرفاً في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين. وينعكس هذا الالتزام بصورة خاصة في إنشائه عام 2003 للجنة الوطنية المعنية بنشر القانون الدولي

داخل منطقتنا وخارجها. وتؤيد البرازيل في هذا الصدد شراء المواد الغذائية في البلد الذي تحدث فيه الكارثة من أجل تعزيز الاقتصادات المحلية وحفز المنشآت الزراعية الصغيرة.

سيدتي الرئيسة، حضرات المندوبين المحترمين

معاً من أجل الإنسانية، هذا هو الشعار الذي ترغب البرازيل في تبنيه ومواصلة العمل من أجل تحسين التعاون بين جميع شركاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليس في نشر القانون الدولي الإنساني فحسب وإنما أيضاً في مجالات السلام وتجنب النزاعات وتغير المناخ والمواجهة العاجلة للكوارث والتنمية المستدامة.

السيدة مانديسا كالاكو وليامس، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

نظراً إلى عدم وجود متكلمين آخرين وبما أننا وصلنا إلى مرحلة نستطيع فيها إنهاء هذا النقاش اسمحوا لي، سيداتي، سادتي أن أشكركم وأشكر بصورة خاصة كل الذين تابعوا هذه الجلسة حتى آخرها. إنني أقدر حقاً ما كرستم من وقت لهذا الاجتماع ومثابرتكم في الحضور، وأشكركم جزيل الشكر. كما أتقدم بالشكر إلى الوفود لمساهمتها الثمينة ومبادلتنا خبراتها بصفتها شريكاً فعلياً يعمل ضمن هذا المجال الواسع من المسائل الإنسانية والمشاكل التي تناولناها اليوم وفي اليومين الماضيين. ودعوني أذكركم أننا لم نصل بعد إلى نهاية المناقشات بل إنه مجرد تغيير في الشكل. وستجدون حتماً داخل اللجان فرصة لإبداء المزيد من الأفكار التي لم أتج لكم إمكانية التكلم عنها بسبب حصر حق الكلام بثلاث دقائق. وهناك أمام مجموعة صغيرة من الأشخاص ستتاح لكم فرص أفضل ليستمع إليكم الناس وربما يردون على مقترحاتكم. أتمنى لكم مساء سعيداً ومناقشات مثمرة إلى أن نلتقي مجدداً في جلسة عامة يوم الخميس.



7.4 اللجان

الأربعاء 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

ناتبة الرئيس :

السيدة مايل غوميز أوليفيه، سفيرة المكسيك

مشارك :

البروفيسور دانييل تورير ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المقرر :

السيد جيفري شان واه تيك، نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر السنغافوري

للمزيد من المعلومات ، يرجى العودة إلى تقرير عمل اللجنة
باء الذي قدمه مقرر هذه اللجنة (الفقرة 4-8-5)

13.7.4 اللجنة جيم : تعزيز الأطر القانونية للمواجهة الدولية
للكوارث

الرئيس :

الدكتور ريمون فوردري ، رئيس جمعية الصليب الأحمر البربادوسي

المشاركون :

الدكتور سلفانو بريسنيو، مدير الاستراتيجية الدولية
للأمم المتحدة للحد من الكوارث

السيد ريشارد غوردون، رئيس الصليب الأحمر
الفلبيني

الدكتور شارل أغبو، مدير قسم التخطيط والبحوث
والتنبؤ في الوكالة النيجيرية لإدارة حالات
الطوارئ

المقرر :

السيد أحمد أوزومتشو، سفير تركيا

للمزيد من المعلومات ، يرجى العودة إلى تقرير عمل اللجنة
جيم الذي قدمه مقرر هذه اللجنة (الفقرة 4-8-6) .

1.7.4 اللجنة ألف : الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب
الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات
الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في
المجال الإنساني

الرئيسة:

السيدة جين ماك غوان، رئيسة الصليب الأحمر
الكندي

نائب الرئيسة:

الدكتور ماكارم فيبيسونو ، سفير إندونيسيا

المشاركون :

السيد ابراهيم عثمان ، نائب أمين عام الاتحاد
الدولي

السيدة أدريانا مندوزا، القائمة بالأعمال في البعثة
الدائمة الكولومبية في جنيف

الدكتور فرناندو خوزي غاردبناس غيريرو، نائب
رئيس الصليب الأحمر الكولومبي

السيدة ماريا ليتو والسيدة أولا- مايا فينسكاس،
وزارة الخارجية الفنلندية

السيدة كريستينا كومبالا، الأمينة العامة للصليب
الأحمر الفنلندي

المقرر:

الدكتور مكتر جالو، رئيس جمعية الصليب الأحمر
السيراليوني

للمزيد من المعلومات ، يرجى العودة إلى تقرير عمل اللجنة
ألف الذي قدمه مقرر هذه اللجنة (الفقرة 4-8-4)

2.7.4 اللجنة باء : إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني
وتنفيذه : «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في
النزاعات المسلحة»

الرئيس :

السيد نيكولاس تورنيه، سفير المملكة المتحدة





8.4 الجلسة العامة الثالثة

السيدة أن ماري هوبير-هوتز نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل بالفرنسية)

إنه لشرف كبير لي وللصليب الأحمر السويسري أن أتولى رئاسة انتخاب اللجنة الدائمة وأشكركم على الثقة التي منحتونها لي بانتخابي نائبة لرئيسة المؤتمر. نستطيع الآن الانتقال إلى انتخاب اللجنة الدائمة.

لقد تسلمتم الوثائق المتعلقة بانتخاب اللجنة الدائمة ونستطيع بالتالي البدء بالعملية. وفقاً للفقرة 6 من المادة 20 في النظام الداخلي يبدأ انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة بالتعيين الرسمي لثلاثة محصين للأصوات يتولون عدّ الأصوات بعد جمع كل أوراق الاقتراع. ثم تتم المناقشة بالأسماء لتحديد الأغلبية المطلقة المطلوبة في الاقتراع الأول. ويعلن انتخاب المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية المطلقة في الاقتراع الأول أعضاء في اللجنة الدائمة. أما إذا لم تملأ كل المراكز في الاقتراع الأول، يجري اقتراع ثان يعلن فيه انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. وسيجري الاقتراع الثاني هذا المساء وإن استحال ذلك، سيكون غداً صباحاً في الساعة التاسعة. وبعد هذا الاقتراع الثاني يعلن انتخاب المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.

بعد المناقشة بالأسماء سنبداً بالاقتراع الأول. وقد وزعت الوفود على ست مجموعات وينادي على الوفود للاقتراع حسب الترتيب الأبجدي لأسمائها وفقاً لكتابتها بالفرنسية. وينادي على كل وفد للاقتراع من خلال العرض على شاشات قاعة الاجتماعات العامة. وبالتالي، حين ينادي على وفدكم، يتوجه رئيسها أو المندوب الذي يعينه للإجابة عنه إلى القاعة 20 في الطابق الثالث حيث يصوت بالاقتراع السري. وينتظركم عند الأبواب إلى يمينكم متطوعون يتولون توجيهكم نحو القاعة 20. تسهيلاً لعملية الاقتراع، يرجى من المقترعين حمل بطاقة تعريفهم بحيث تكون بارزة للعيان. وإذا ما فوّض رئيس الوفد شخصاً من الوفد ينوب عنه، يجب أن يقدم هذا الأخير لدى تقديمه للاقتراع، بطاقة التعريف بهويته وورقة التوكيل معبأة وموقع عليها وفقاً للأصول. تجدون استمارات التوكيل في الملف الذي وضع مساء الثلاثاء في خزانات الوفود، مرفقة بالتعليمات الخاصة

الخميس 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة الثانية بعد الظهر

1-8-4 انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي سادتي،

بعد يوم من العمل داخل اللجان، نستطيع البدء الآن بجلستنا العامة وأرحب بكم جميعاً هنا أحر الترحيب. إذا نظرتم إلى البرنامج الموزع أمامكم، ستلاحظون تعديلات طفيفة. فقد قرر المكتب ما يلي: سنتنقل فوراً بعد البدء بالانتخابات إلى البند رقم 10 من جدول الأعمال وتناوله على النحو التالي:

أولاً متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. ستجدون أيضاً أمامكم مشروع قرار بهذا الصدد. دعوني فقط أصحح نقطة واحدة ففي النسخة العربية من مشروع القرار، يذكر بالإشارة إلى المذكرة «2008» في أعلى الورقة الخضراء والتاريخ الأصح هو 2005. أعرف أنكم تتمنون جميعاً أن نصل في 2008 إلى نهاية هذا الاتفاق ولكن علينا أن نحدد التاريخ الذي وقع فيه.

وبعد ذلك سننتقل إلى متابعة المؤتمر الثامن والعشرين قبل العودة إلى التقرير عن المناقشة العامة وعمل اللجان. الأوقات المحددة هي بالطبع تقريبية. نأمل في أن تتمكن من تناول كل البنود خلال المهلة القصيرة المتاحة. فلنبداً الآن بعملية الانتخاب وأود هنا أن أعطي الكلمة إلى السيدة آن ماري هوبير-هوتز التي ستشرح لنا إجراءات عملية الانتخاب ثم نقوم بمناقشة الأسماء كما تنص عليه الفقرة 3 من المادة 21 من النظام الداخلي.

بعملية الاقتراع وأسماء المرشحين وسيرهم الذاتية.

علينا، كما تعلمون، انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة الدائمة وبالتالي تستطيعون اختيار خمسة أسماء فقط. ولا يمكن إعطاء كل مرشح إلا صوتاً واحداً. وتلغى كل بطاقة توجد عليها أسماء أكثر من خمسة مرشحين رسميين.

أود لفت انتباهكم إلى أهمية احترام توزيع جغرافي متوازن في اختياركم وأدعوكم في هذا الصدد إلى العودة إلى المبادئ الإرشادية لانتخاب اللجنة الدائمة. ونستطيع الآن البدء بعملية التصويت. سأقرأ في البداية أسماء المرشحين التسعة لعضوية اللجنة الدائمة وفقاً للتوزيع الجغرافي والترتيب الأبجدي. المرشحون من أفريقيا: السيد أداما ديوارا، وسعادة السيد وليام أوريليان إيديكي موبوما؛ من الأميركتين: السيد ستيفن كار، والسيد إيمون هاريس كورتناي، من آسيا: السيد تيسا مانيلا أيفيكراما، والدكتور محمد الحديد واللايدي جوسلين مارغريت كيث؛ من أوروبا: الدكتور ماسيمو بارا، والدكتور فريدي كاروب بيدرسن. وعينت الرئيسة ثلاثة محصين للأصوات من بين المندوبين إلى المؤتمر يتولون جمع كل أوراق الاقتراع وعدّ الأصوات. ولهذا أرجو من السيد كارلوس غاربانزو من وفد حكومة كوستاريكا، والدكتور وان-سانغ هان من وفد جمعية الصليب الأحمر لجمهورية كوريا، والسيد عمر تاسلي من وفد جمعية الهلال الأحمر التركي أن يتفضلوا بقبول مهمة إحصاء الأصوات. وستساعدكم في ذلك السيدة إيليز موسكيني من الاتحاد الدولي والسيد لوران جيزيل من اللجنة الدولية. ونباشر الآن نداء الأسماء ونبدأ بالجمعيات الوطنية تعقبها الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ثم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. أعطي الكلمة للسيد فرانك مورهاور ليتولى القسم الأول من مناداة الأسماء، والسيد بروس بيير للقسم الثاني.

السيد فرانك مورهاور، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل بالإنكليزية والفرنسية)

شكراً جزيلاً للسيدة نائبة الرئيسة. سأبدأ الآن بمناداة أسماء الجمعيات الوطنية المكتوبة بالأحمر على اللوحات أمامها وذلك حسب الترتيب الأبجدي للأسماء في كتابتها

بالفرنسية. أرجوكم حين يذكر اسمكم أن ترفعوا عالياً لوحكم وخاصة الذين يجلسون في الصفوف العليا بحيث تتمكنون فعلاً من التحقق من وجودكم. أبدأ الآن نداء الأسماء.

أفغانستان (نعم)، جنوب أفريقيا (نعم)، ألبانيا (نعم)، الجزائر (نعم)، ألمانيا (نعم)، أندورا (نعم)، أنغولا (نعم)، أنتيغوا وبربودا (نعم)، أرمينيا (نعم)، أستراليا (نعم)، النمسا (نعم)، أذربيجان (نعم)، جزر البهاما (نعم)، البحرين (نعم)، بنغلاديش (غائب)، بربادوس (نعم)، بيلاروس (نعم)، بلجيكا (نعم)، بليز (نعم)، بنن (نعم)، بوليفيا (نعم)، البوسنة والهرسك (نعم)، بوتسوانا (نعم)، البرازيل (نعم)، بروني دار السلام (غائب)، بلغاريا (نعم)، بورкина فاسو (نعم)، بوروندي (نعم)، كمبوديا (نعم)، الكاميرون (نعم)، كندا (نعم)، الرأس الأخضر (نعم)، جمهورية أفريقيا الوسطى (نعم)، شيلي (نعم)، جمهورية الصين الشعبية (نعم)، كولومبيا (نعم)، جزر القمر (نعم)، جمهورية الكونغو (نعم)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (نعم)، جزر كوك (نعم)، جمهورية كوريا (نعم)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (نعم)، كوستاريكا (نعم)، كوت ديفوار (نعم)، كرواتيا (نعم)، كوبا (نعم)، الدانمرك (نعم)، جيبوتي (نعم)، الجمهورية الدومينيكية (نعم)، دومينيكا (غائب)، مصر (نعم)، السلفادور (نعم)، الإمارات العربية المتحدة (نعم)، إكوادور (نعم)، إريتريا (نعم)، إسبانيا (نعم)، استونيا (نعم)، الولايات المتحدة الأمريكية (نعم)، إثيوبيا (نعم)، فيجي (نعم)، فنلندا (نعم)، فرنسا (نعم)، غابون (نعم)، غامبيا (نعم)، جورجيا (نعم)، غانا (نعم)، اليونان (نعم)، غرينادا (نعم)، غواتيمالا (نعم)، غينيا (نعم)، غينيا-بيساو (نعم)، غينيا الاستوائية (غائب)، غيانا (نعم)، هايتي (نعم)، هندوراس (نعم)، هنغاريا (نعم)، الهند (نعم)، إندونيسيا (نعم)، العراق (نعم)، جمهورية إيران الإسلامية (نعم)، آيرلندا (غائب)، آيسلندا (نعم)، إسرائيل (نعم)، إيطاليا (نعم)، جامايكا (نعم)، اليابان (نعم)، الأردن (نعم)، كازاخستان (نعم)، كينيا (نعم)، كيريباتي (غائب)، الكويت (نعم)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (نعم)، ليسوتو (نعم)، لاتفيا (نعم)، لبنان (نعم)، ليبيريا (نعم)، ليبيا (الجمهورية العربية) (نعم)، ليختنشتاين (نعم)، ليتوانيا (نعم)، لكسمبرغ (نعم)، جمهورية مقدونية اليوغسلافية السابقة (نعم)، مدغشقر (نعم)، ماليزيا (نعم)، ملاوي (نعم)، مالي (نعم)، مالطة

(نعم)، بنغلاديش (نعم)، بربادوس (نعم)، بيلاروس (نعم)، بلجيكا (نعم)، بليز (نعم)، بنن (نعم)، بوتان (نعم)، بوليفيا (نعم)، البوسنة والهرسك (نعم)، بوتسوانا (نعم)، البرازيل (نعم)، بروني دار السلام (نعم)، بلغاريا (نعم)، بوركينافاسو (نعم)، بوروندي (نعم)، كمبوديا (نعم)، الكاميرون (نعم)، كندا (نعم)، الرأس الأخضر (غائب)، جمهورية أفريقيا الوسطى (نعم)، شيلي (نعم)، جمهورية الصين الشعبية (نعم)، قبرص (نعم)، كولومبيا (نعم)، جزر القمر (غائب)، جمهورية الكونغو (نعم)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (نعم)، جزر كوك (غائب)، جمهورية كوريا (نعم)، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (نعم)، كوستاريكا (نعم)، كوت ديفوار (نعم)، كرواتيا (نعم)، كوبا (نعم)، الدانمرك (نعم)، جيبوتي (نعم)، الجمهورية الدومينيكية (نعم)، دومينيكا (نعم)، مصر (نعم)، السلفادور (نعم)، الإمارات العربية المتحدة (نعم)، اكوادور (نعم)، إريتريا (نعم)، إسبانيا (نعم)، استونيا (نعم)، الولايات المتحدة الأمريكية (نعم)، إثيوبيا (نعم)، فيجي (نعم)، فنلندا (نعم)، فرنسا (نعم)، غابون (غائب)، غامبيا (غائب)، جورجيا (نعم)، غانا (نعم)، اليونان (نعم)، غرينادا (نعم)، غواتيمالا (نعم)، غينيا (نعم)، غينيا-بيساو (غائب)، غينيا الاستوائية (غائب)، غيانا (نعم)، هايتي (نعم)، هندوراس (نعم)، هنغاريا (نعم)، الهند (نعم)، إندونيسيا (نعم)، العراق (نعم)، إيران (نعم)، آيرلندا (نعم)، آيسلندا (نعم)، إسرائيل (نعم)، إيطاليا (نعم)، جامايكا (نعم)، اليابان (نعم)، الأردن (نعم)، كازاخستان (نعم)، كينيا (نعم)، قيرغيزستان (غائب)، كيريباتي (غائب)، الكويت (نعم)، لاو (غائب)، ليسوتو (نعم)، لاوس (نعم)، لبنان (نعم)، ليبيريا (نعم)، ليبيا (نعم)، ليختنشتاين (نعم)، ليتوانيا (غائب)، لكسمبرغ (نعم)، جمهورية مقدونية اليوغسلافية السابقة (نعم)، مدغشقر (نعم)، ماليزيا (نعم)، ملاوي (نعم)، ملديف (غائب)، مالي (نعم)، مالطة (نعم)، المغرب (نعم)، جزر مارشال (غائب)، موريشيوس (نعم)، موريتانيا (غائب)، المكسيك (نعم)، ولايات ميكرونيزيا الموحدة (غائب)، مولدوفا (نعم)، موناكو (نعم)، منغوليا (نعم)، الجبل الأسود (نعم)، موزامبيق (نعم)، ميانمار (غائب)، ناميبيا (غائب)، ناورو (غائب)، نيبال (نعم)، نيكاراغوا (نعم)، النيجر (غائب)، نيجيريا (غائب)، النرويج (نعم)، نيوزيلندا (نعم)، عمان (نعم)، أوغندا (غائب)، أوزبكستان (نعم)، باكستان (نعم)، بالاو (غائب)، بنما (نعم)، بابوا غينيا الجديدة (نعم)، باراغواي (نعم)، هولندا (نعم)، بيرو (نعم)، الفلبين

(نعم)، المغرب (نعم)، موريشيوس (نعم)، موريتانيا (غائب)، المكسيك (نعم)، ولايات ميكرونيزيا الموحدة (غائب)، جمهورية مولدوفا (نعم)، موناكو (نعم)، منغوليا (نعم)، جمهورية الجبل الأسود (نعم)، موزامبيق (نعم)، ميانمار (نعم)، ناميبيا (نعم)، نيبال (نعم)، نيكاراغوا (نعم)، النيجر (نعم)، نيجيريا (نعم)، النرويج (نعم)، نيوزيلندا (نعم)، أوغندا (نعم)، أوزبكستان (نعم)، باكستان (نعم)، بالاو (غائب)، فلسطين (نعم)، بنما (نعم)، بابوا غينيا الجديدة (نعم)، باراغواي (نعم)، هولندا (نعم)، بيرو (نعم)، الفلبين (نعم)، بولندا (نعم)، البرتغال (نعم)، قطر (نعم)، رومانيا (غائب)، المملكة المتحدة (نعم)، الاتحاد الروسي (نعم)، رواندا (نعم)، سانت كيتس ونيفس (نعم)، سان مارينو (نعم)، سانت فنسنت وجزر غرينادين (نعم)، سانت لوسيا (نعم)، جزر سليمان (نعم)، ساموا (نعم)، ساوتومي وبرنسيب (نعم)، السنغال (نعم)، صربيا (نعم)، سيشل (نعم)، سيراليون (نعم)، سنغافورة (نعم)، سلوفاكيا (نعم)، سلوفينيا (نعم)، الصومال (نعم)، السودان (نعم)، سري لانكا (نعم)، السويد (نعم)، سويسرا (نعم)، سورينام (نعم)، سوازيلند (نعم)، سورية (نعم)، طاجيكستان (نعم)، جمهورية تنزانيا المتحدة (نعم)، تشاد (نعم)، الجمهورية التشيكية (نعم)، تايلند (نعم)، تيمور-ليشتي (نعم)، توغو (نعم)، تونغا (نعم)، ترينيداد وتوباغو (نعم)، تونس (نعم)، تركمانستان (نعم)، تركيا (نعم)، أوكرانيا (نعم)، أوروغواي (نعم)، فانواتو (نعم)، فنزويلا (نعم)، فييت نام (نعم)، اليمن (نعم)، زامبيا (نعم)، زمبابوي (غائب). بهذا تنتهي مناداة الجمعيات الوطنية.

السيد بروس بيبير، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالفرنسية)

شكراً. تجري مناداة الأسماء بالطريقة نفسها وأرجو من الحكومات رفع اللوحات الخاصة بها كلما جاء ذكر اسمها في القائمة.

أفغانستان (نعم)، جنوب أفريقيا (نعم)، ألبانيا (نعم)، الجزائر (نعم)، ألمانيا (نعم)، أندورا (نعم)، أنغولا (نعم)، أنتيغوا وبربودا (نعم)، المملكة العربية السعودية (نعم)، الأرجنتين (نعم)، أرمينيا (نعم)، أستراليا (نعم)، النمسا (نعم)، أذربيجان (نعم)، جزر البهاما (نعم)، البحرين

الشاشة الأحرف الأولى لأسماء الوفود التالية المدعوة إلى التصويت. ولنتابع الآن بحث بنود جدول الأعمال. يشرفني أن أعطي الكلمة للسيدة رئيسة المؤتمر.

4-2-8 متابعة المؤتمرات السابقة

المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أود فقط لفت انتباهكم إلى خطأ مطبعي في النسخة الفرنسية للقرار. ففي النقطة 4 حين تذكر السلطات، يجب أن يكون الحرف الأول حرفاً استهالياً فأرجو أن تصححوا ذلك في النسخة الفرنسية أمامكم. والآن سيداتي سادتي تذكرن أن باكستان اقترحت مشروع قرار بشأن هذا الموضوع. ونحن الآن في صدد مناقشة البند 10. فالقرار الذي اقترحت به باكستان والعراق باسم منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وزع يوم الثلاثاء صباحاً. بعد ذلك طلب مكتب المؤتمر من نائب الرئيس السفير فان إينيمان أن يجري المشاورات. ولكن قبل الاستماع إلى تقريره، أود بداية دعوة السيد بير ستنباك، المراقب المعين لمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل أن يقدم لنا عرضاً موجزاً لملاحظاته. والسيد ستنباك هو الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهو أيضاً وزير خارجية سابق في الحكومة الفنلندية

(نعم)، بولندا (نعم)، البرتغال (نعم)، قطر (نعم)، رومانيا (نعم)، المملكة المتحدة (نعم)، الاتحاد الروسي (نعم)، رواندا (غائب)، سانت كيتس ونيفس (نعم)، سان مارينو (نعم)، الكرسي الرسولي (نعم)، سانت فنسنت وجزر غرينادين (نعم)، سانت لوسيا (نعم)، جزر سليمان (غائب)، ساموا (غائب)، ساوتومي وبرنسيب (غائب)، السنغال (نعم)، صربيا (نعم)، سيشل (غائب)، سيراليون (غائب)، سنغافورة (نعم)، سلوفاكيا (نعم)، سلوفينيا (نعم)، الصومال (نعم)، السودان (نعم)، سري لانكا (نعم)، السويد (نعم)، سويسرا (نعم)، سورينام (نعم)، سوازيلند (غائب)، سورية (نعم)، طاجيكستان (غائب)، تنزانيا (نعم)، تشاد (نعم)، الجمهورية التشيكية (نعم)، تايلند (نعم)، تيمور-ليشتي (نعم)، توغو (نعم)، تونغا (غائب)، ترينيداد وتوباغو (نعم)، تونس (نعم)، تركمانستان (غائب)، تركيا (نعم)، توفالو (غائب)، أوكرانيا (نعم)، أوروغواي (نعم)، فانواتو (غائب)، فنزويلا (نعم)، فييت نام (نعم)، اليمن (نعم)، زامبيا (نعم)، زمبابوي (نعم). بهذا تنتهي مناداة الحكومات بالأسماء.

وأتابع الآن بندااء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (نعم)، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (نعم). وبهذا تنتهي مناداة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

السيدة آن-ماري هوبير هوتز، نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل بالفرنسية)

اقترح الآن اختتام هذه العملية. أعتقد أننا سجلنا جميع الحاضرين في القاعة. وأقدم نتيجة المناداة بالأسماء لمكونات الحركة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف. النتيجة هي التالية: الحضور: 172 جمعية وطنية، و152 دولة إضافة إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، أي 324 وفداً في المجموع. وتكون الأكثرية المطلقة من 163 صوتاً. وسنعلمكم بنتائج الاقتراع فور توفر نتائج الدورة الأولى في أواخر ساعات بعد الظهر. والآن يمكننا الانتقال إلى مرحلة التصويت. أدعو بداية الوفود التي تبدأ أسمائها وفقاً للترتيب الأبجدي الفرنسي بالحرفين A و B أن تتوجه إلى القاعة 20 في الطابق الثالث. وتعرض بالتوالي على

السيد بير ستنباك، مراقب تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

(الأصل بالإنكليزية)

قدمت يوم الجمعة الماضي إلى مجلس المندوبين تقريراً خطياً وشفوياً. وقد أتيح لكم الاطلاع على التقرير الخطي طوال هذا الأسبوع. وكنت قد أوجزت في التقرير الشفوي ما سجلته من ملاحظات منذ أن توليت في حزيران/يونيو الماضي مهمتي كمراقب مستقل وقيمت بست مهمات إلى المنطقة. وسأكتفي هنا بملخص عن التقرير الموجز وأقدم لكم الاستنتاجات.

أولاً، إن مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل قبل سنتين ويومين لم تنفذ كلياً ولكن كان هناك بداية لذلك. ولا داعي هنا لإلقاء اللوم على الجمعيتين عن هذا الإخفاق. بل على العكس من ذلك، إنني أسجل روح التعاون لديهما. وقد عادت إلى جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل المهمة الصعبة بإقناع حكومتها بتحقيق نتائج دائمة واضطلعت بذلك بشجاعة في وسط تسود فيه الأولويات الأمنية والاعتبارات السياسية. وينبغي الثناء على جهود قيادة الجمعية بالرغم من أنها لم تنجح في التوصل في النهاية إلى التنفيذ. وأظهرت كذلك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الصبر وحسن النية متفهمة القيود المزدوجة التي سببها غياب التقدم على الصعيد السياسي. إلا أن الاتفاق هو اتفاق ويجب أن ينفذ تنفيذاً كلياً.

لقد وقع هذا الاتفاق بمصادقة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. فأين نحن من هذا اليوم بعد مضي سنتين؟ فمنذ انعقاد المؤتمر الدبلوماسي عام 2005، أصبحت سيارات الإسعاف المطلوب وقوفها في القدس الشرقية نقطة التنفيذ المركزية. ولهذا بذلت جهوداً مضنية لإتاحة تحريك سيارات الإسعاف الخمس التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني. إلا أنني لم أتمكن من مشاهدة هذه السيارات تتحرك خلال رحلتي الأخيرة بالرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته كانا قد أكدا لرئيس الصليب الأحمر الأميركي في شهر آب/أغسطس أن ذلك سيتم. ويبدو أن الإدارة الإسرائيلية فشلت بطريقة ما في تحقيق هذا الهدف البسيط جداً بسبب تعقيدات

في المعاملات الإدارية وربما بسبب تعثر في التنسيق بين مختلف السلطات. ولكن في الدقيقة الأخيرة، بذلت هنا في جنيف هذا الأسبوع جهوداً مضنية شبه دراماتيكية لضمان تنفيذ هذا الجزء من مذكرة التفاهم. ولم تصلنا إلا اليوم فقط أخبار من القدس تفيد أن سيارات الإسعاف الخمس هذه قد بدأت بالعمل. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر كل الذين ساهموا في ذلك ومن بينهم السلطات في الحكومة الإسرائيلية التي أبدت حسن النية في اللحظة الأخيرة. وسيراقب تحرك سيارات الإسعاف في المستقبل ونقدم تقريراً عنه ضمن المهلة المطلوبة. وإنني أدعو المتحدثين الآخرين أن يبلغوا الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا اليوم عن نتيجة هذه الجهود.

إن التنفيذ الكلي للمذكرة يتطلب تقدماً في عدة مواضيع أخرى تجدون عرضاً لها في التقرير الخطي. وستجدون أن بعض التقدم الأولي قد أنجز في ما يتعلق بنقاط التفتيش ومرور سيارات الإسعاف عبرها. ولم أتمكن من الإفادة عن أي تشييد جديد لممرات سريعة خاصة بسيارات الإسعاف ولكن يبدو أن أمراً عاماً صدر يقضي بتسهيل مرور سيارات الإسعاف. ولم نقم بعد بتقدير لكيفية تأثير ذلك على الواقع الفعلي عند مئات نقاط التفتيش الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد التزمت الجمعيتان باحترام اختصاص النطاق الجغرافي لأنشطة كل منهما وتحقق تقدم أولي في هذا المجال. وينبغي لعملية المراقبة المستقبلية أن تولي اهتماماً لهذا الموضوع الحساس، وتحيطكم علماً بأية عوائق سياسية أو إدارية يمكن أن تؤثر في حرية الجمعيات المستقلة داخل الحركة بتقرير نطاق أنشطتها الخاصة.

ثمة عدد كبير من النقاط الأخرى في مذكرة التفاهم ولكن بسبب ضيق الوقت أدعوكم مرة أخرى إلى العودة إلى تقرير الخطي. وفي المحصلة، أرى أن هنالك أسباب وجيهة لكي تتولى هذه الهيئة ومختلف مكونات الحركة المتابعة والمراقبة الدقيقة لتنفيذ هذه الاتفاقات التي تهدف إلى التخفيف من معاناة الأشخاص المستضعفين بغض النظر عن التقييدات السياسية السائدة. وإذا أضفنا إلى عملية المراقبة صوتاً قوياً تطلقه الحكومات، يمكن أن تصبح هذه العملية مفيدة وتساهم في خلق بعد إنساني منفصل عن النزاع في المنطقة الذي لم يلق حلاً بعد. وشكراً.

السيدة مانديسا كلاكو - ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً جزيلاً للسيد ستنباك على هذه المعلومات الأخيرة عن تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. والآن أود دعوة سعادة السفير فان إينيمان نائب رئيسة المؤتمر إلى أن يقدم لنا عرضاً سريعاً عن مهمته.

سعادة السفير بوديويجن فان إينيمان نائب رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

يسعدني أن أفيدكم بأن المشاورات غير الرسمية التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية قد أسفرت عن الاتفاق على مشروع قرار تجدون نصه أمامكم. والآن وقد أصبحت النتيجة معروفة وموجودة على الطاولة أظن أن أحداً لم يعد مهتماً فعلاً بوصف عملية المشاورات التي أدت إلى هذه النتيجة. ومع ذلك، اسمحي لي سيدتي أن أبدي بعض الملاحظات الشخصية بشأن عملية المشاورات التي جرت هذا الأسبوع. أعتقد أنه كان هنالك شيء خاص شيء أظنه يهم الجميع شيء مختلف عما كان يحدث في الماضي وربما أضفى أملاً للمستقبل.

أولاً، تبين أنه بالرغم من الخلافات العديدة المهمة والمعروفة جيداً، أظهر جميع المشاركين ومنذ البداية عزماً مشتركاً وهو نية صادقة وقوية بالعمل على أساس الاتفاق بالإجماع بدلاً من اللجوء إلى الاقتراع، وتبني نهج إنساني بدلاً من مقاربة مهيمنة. ودهشت حقاً لرؤية هذه الروح التي أمدت المشاركين في المشاورات بما قد أسميه الشجاعة لردم الهوة بين المواقف الثابتة والبحث عن حلول مشتركة.

وتعجبت ثانياً من تلك المشاورات التي لم تكن تشبه ما توصف به غالباً وللأسف المشاورات العادية من أنها غير مجدية وغير عملية. من السهل تصوّر قاعات الاجتماعات وفي داخلها ما نعرفه بالمشتبه فيهم المعتادين من دبلوماسيين ومسؤولين رسميين يحاول كل منهم إحباط مناورات الآخرين في معركة الكلمات. هل نستخدم الأحرف

الاستهلاكية أو الأحرف العادية، وأين نضع الفواصل؟ بالطبع كانت الفواصل هنا وكنا في جنيف ولكن كانت أفكارنا مركزة خلال الاجتماعات على الوضع في المنطقة وعلى الواقع في الميدان. وبقينا بعيداً عن العموميات الضبابية المعتادة. أظن أننا تعلمنا جميعاً من المراقب الكريم السيد بير ستنباك وأنها توصلنا جميعاً إلى احترام وتقدير العمل اليومي الذي تقوم به الجمعيات الوطنيتين.

وباختصار، سيدتي الرئيسة، إنني مطمئن وأنا أقدم مشروع القرار إليكم لأنه يحظى بدعم واسع. ويتضمن محتوى مهما وكلمات ملموسة. ويتكلم صراحة عن دور الجهات الرئيسية أي الحركة والجمعيتين والوطنيتين والسلطات والمراقب. ويحتوي أيضاً على التزامات خاصة بتقديم التقارير مع الإشارة إلى تواريخ محددة. ويقدم قاعدة وأداة أمل في أن تتيح التنفيذ الكامل مستقبلاً لمذكرة التفاهم ويعكس المفهوم الرئيسي لهذا المؤتمر، أي الروح التي نريد أن نعمل فيها معاً من أجل الإنسانية. وعسى أن تبقى هذه الروح سائدة!

السيدة مانديسا كلاكو - ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أود بصفتي رئيسة المؤتمر وبالإنابة عن مكتب المؤتمر، أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلتها الجمعيات الوطنيتين. وسأكون حريصة على إبراز هذا التقدير في محاضر هذا المؤتمر باعتباره حدثاً خاصاً يحتفى فيه ومصدر سعادة للحركة وللأشخاص الذين نضع أنفسنا في خدمتهم.

وكما أوضح لكم، نجد أمامنا مشروع قرار جاء نتيجة توافق بالإجماع أدت إليه مشاورات واسعة النطاق واقترح أن نلتقي جميعاً في اعتماده بالإجماع.

أشكركم سيداتي سادتي، وأقدم إليكم شكر المجتمعات المستضعفة في هذه المناطق المتضررة لهذا التصفيق الذي عبرتم فيه الآن عن موافقتكم. ولدي الآن أسماء عدة وفود على قائمة المتحدثين.

بين الحضور أود التوجه إليهم وأقول لهم «شكراً، شكراً، شكراً! ولنعمل معاً من أجل حركة دولية قوية وموحدة وحرية على إنسانيتها.»

السيد نوعام يفراش رئيس اللجنة التنفيذية لجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل

(الأصل بالإنكليزية)

أود أن أتناول ثلاث نقاط الأولى هي التعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني، والثانية تتعلق بسورية ولبنان والثالثة هي أفريقيا. إن التعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني جيد للغاية فنحن نتواجد في نقاط التفتيش على مدار الساعة وحتى في الليل ونقدم كل يوم المساعدة إلى الهلال الأحمر الفلسطيني وإلى الشعب الفلسطيني. لدينا نظام اتصال مشترك فحين يحتاجون إلى مساعدتنا يتصلون بنا فوراً ونحن نتصل بهم فوراً حين نحتاج إلى مساعدتهم. وأود الإشارة إلى أن الهلال الأحمر الفلسطيني أنقذ حياة عدد كبير من الإسرائيليين بعد حوادث سير لحافلات وفي حالات طبية أخرى صعبة. وأود التعبير عن تقديرنا للسيد يونس الخطيب رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني الذي يقود الجمعية في ظل أجواء وأوضاع صعبة للغاية. قبل سنتين لم يكن أحد يعتقد أن الفلسطينيين سيطلبون من جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل أن تدافع عن احتياجاتهم وأن الحكومة الإسرائيلية ستنفذها. لقد نفذت الحكومة الإسرائيلية مطلب العبور الحر إلى القدس وسهلت مرور المرضى بين إسرائيل والأردن عند جسر النبي، ونفذت ما طلب من وقف سيارات الإسعاف الخمس في القدس الشرقية. ولم يكن أحد يعتقد قبل سنتين أن أول كيان شرعي فلسطيني يعمل في القدس سيكون جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وبموافقة الجميع في العالم بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية.

أما الموضوع الثاني فهو العلاقة التي نأمل في بنائها مع جمعية الصليب الأحمر اللبناني وجمعية الهلال الأحمر السوري. إننا نعتقد بأننا نستطيع التوصل إلى أكثر مما لدينا اليوم.

وفي موضوع أفريقيا، هناك صوت واحد في الحركة للقول بأن لا تميز هنا واليوم هو الذي سنظهر فيه للمجموعة الأفريقية أنه سيتم انتخاب عضو من مجموعتها.

السيد يونس الخطيب، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

(الأصل بالإنكليزية)

أود بداية إبلاغكم أن صباح هذا اليوم عند الساعة الحادية عشر ونصف، تلقينا جميع الضمانات اللازمة لكي تتمكن سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني من العمل في القدس الشرقية وكان ذلك بحضور وضمانات الصليب الأحمر الأميركي والحكومة الأميركية. وبعد ساعة ونصف الساعة كانت السيارات جاهزة للعمل ويعود الآن إلى المراقب أن يتحقق في الأيام القادمة من الوقائع على الأرض. وإني أتقدم بالشكر إلى جميع الذين ساهموا في تحويل ذلك إلى حقيقة. أن تحصل على الشيء متأخراً خير من ألا تحصل عليه أبداً.

لقد مضت سنتان منذ أن وقعنا مذكرة التفاهم وها نحن في الهلال الأحمر الفلسطيني نحضر المؤتمر الدولي لأول مرة كعضو كامل في هذه الحركة العظيمة. كنت أتمنى أن نحتفل بعد سنتين بتوقيع مذكرة تفاهم جديدة وأعدكم أننا سنفعل بعد أن يتم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم هذه. علينا أن نبذل الكثير من الجهود نحن الجمعيتان الوطنيتان، هنالك الكثير من المعاناة التي علينا أن نخفف منها. ولهذا باعتماد هذا القرار الآن، وبمساعدتكم ودعمكم سنباشر السير في عملية تؤدي إلى تسريع تنفيذ مذكرة التفاهم.

وأود هنا أن أناشد حكومة إسرائيل، لا أشك في أنها رغبة في تحقيق السلام، ولكن صدقوني إن كنتم تنوون حقاً ذلك فعليكم تبني ودعم المبادرة المشتركة للهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل في مذكرة التفاهم هذه. ومن المؤكد أن دعمها حتى التوصل إلى التنفيذ الكامل لهذه المذكرة سيكون مثلاً ذا مصداقية لبناء الثقة في منطقتنا. اسمحوا لنا بتنفيذ هذه المبادرة تنفيذا كاملاً لكي تتمكن من مواجهة الاحتياجات والقضايا الإنسانية الأخرى وهي كثيرة في بلادي. لقد حرم قسم كبير من طواقم العمل الإنساني التابعة لنا من التصريحات اللازمة للوصول إلى غزة خلال الأسابيع القليلة الماضية وغزة تعيش منذ أسابيع طويلة محنة قاسية. فنقول لكم: «نرجوكم أن تتيحوا لنا فرصة تحقيق ما نريد تحقيقه كجمعيات وطنية وكأعضاء في حركة تسعى إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية.» نشكر كل الذين ساندونا خلال السنتين القاسيتين الماضيتين وهنالك كثيرون من

سعادة السيد خوان مرتابيت، نائب رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإسبانية)

يسعدنا اليوم أن نحتفل بالتوافق الذي توصلنا إليه وأدى إلى الموافقة على القرار المتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وهذه السعادة هي ما تشعر بها أميركا اللاتينية. وأود الترحيب بصورة خاصة بممثلي هاتين الجمعيتين العضوين الكاملين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والملمزمين باحترام نظامها الأساسي.

هؤلاء النساء والرجال فلسطينيون وإسرائيليون يستحقون أن نشكرهم للمثال المضيء الذي يقدمونه فهم يعملون من أجل قضايا الإنسان في روح من التضامن والتعاون. وعلينا في الوقت نفسه أن ندعوهم إلى مواصلة جهودهم التي تقيد في النهاية الإنسانية جمعاء. أوليس شعار هذا المؤتمر معاً من أجل الإنسانية هو الذي يتناول بالفعل كل ذلك أي ما يفعله كل يوم على الأرض متطوعون فلسطينيون وإسرائيليون؟ إن الجهود التي قام بها المقرر المستقل السيد ديتير بير ستبناك هي ذات قيمة كبيرة والتقرير الشامل الذي قدمه إلى هذا المؤتمر الدولي يتميز بصراحة ملفتة وأطالب بأن يبرز في المحضر تقديرنا وامتناننا لذلك.

سيدتي الرئيسة،

في ما يتعلق بالاتفاق الذي توصلنا إليه، أظن أن من المنصف أن نقرّ بالجهود الهائلة التي بذلها سعيًا إلى توافق الآراء، السفير الفلسطيني السيد محمد أبو كوش وسفراء آخرون من مجموعة البلدان الإسلامية والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لممثل الولايات المتحدة السفير جون بالينغر الذي استطعنا مرة أخرى تقدير كفاءته في مجال الدبلوماسية وصدقه في المفاوضات.

ولا يمكنني أن أختم كلامي بدون الإعراب عن الشكر الخاص لسفير هولندا زميلي السيد بودويجن فان إينيمان الذي أبدى تفاؤلاً وقدم أفكاراً واضحة وصريحة سهلت بالتأكيد إبرام هذا الاتفاق اليوم. ونأمل اليوم، سيدتي الرئيسة، في أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أخرى على طريق بناء السلام في هذه المنطقة التي تعيش صراعاً مؤلماً.

سعادة السفير السيد محمد أبو كوش، المراقب الدائم، بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

نود بداية تقديم الشكر إلى السيد ستبناك لملاحظاته التمهيدية وجهوده الساعية إلى تنفيذ مذكرة التفاهم. كما نود تقديم الشكر إلى سعادة نائب الرئيس لدوره القيم في هذا الاجتماع. سيداتي سادتي لقد آن الأوان لمداواة الجروح وإنهاء هذه المحنة. فالنسيم المنبعث من أنابوليس يحثنا على التلاقي مع الآخرين. ولا نريد العودة إلى مواد من النظام الداخلي بل نسعى إلى مخاطبة شعورك النبيلة وضمائركم. نحن نأتي من أرض باركها الأنبياء، أرض الديانات السماوية التي تدعو إلى العدل والإنصاف والسلام والوحدة وهي المبادئ نفسها التي يستند إليها القانون الدولي الإنساني. والشعب الفلسطيني المحاصر في دائرة مفرغة من اللامساواة والظلم والذي يرزح تحت الاحتلال يتمسك بإيمانه بأن الإنسانية جمعاء ستجسد مساندتها لهذه المبادئ الإلهية والإنسانية والتي يجب أن تسود على الأرض من خلال التزام جماعي يحرك عملية تحريره.

إننا نعرب عن شكرنا للوفود التي دعت المستفيد والمعني بمذكرة التفاهم والبروتوكول الإضافي الثالث إلى الوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني ولا سيما احترام أحكام القرار الحادي عشر لعام 1921 والوفاء بوعوده الأخرى الواردة في هذا الاتفاق.

ونود تهنئة الأفرقة الموهوبة بقيادة رؤساء وفود البلدان التالية، وأذكرها بالترتيب الأبجدي، وهي الجزائر وهولندا والولايات المتحدة الأميركية للمساعي التي تشرف وفد فلسطين بالمشاركة فيها والتي هدفت إلى تحقيق توافق الآراء حول النص المتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم، والذي يقصد منه أن نتلاقى على جسر المصالحة. وآمل ألا يلقى هذا القرار مصير طائر القطرس البحري في قصيدة البحار العجوز الذي قتل الطائر المبشر بالخير. وندعو الجانب الإسرائيلي إلى الإبحار بالسفينة عبر التنفيذ الكامل للمذكرة لكي لا تتحول السفينة إلى سفينة «مجمدة» وكأنها رسم على بحر متجمد في لوحة زيتية». لقد سعدنا لنأ آخر ساعة المتعلق بسيارات الإسعاف الفلسطينية ونشكر إسرائيل والجمعية الوطنية لجهودهما في هذا المجال. كما ندين لكم جميعاً بتحقيق هذه الخطوة الأولية. شكراً جزيلاً لدعمكم الثمين ولاعتمادكم القرار بالتوافق.

السيد عبد الله بن محمد الهزاع، الأمين العام

للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

(الأصل بالعربية)

إن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر تعبر عن تقديرها وارتياحها للتقرير المقدم من السيد ستنباك حول تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء والذي يتفق في كثير من فقراته مع التقارير التي صدرت عن الهلال الأحمر الفلسطيني. والحق يقال أن تقرير السيد ستنباك جاء منصفاً، وإننا نشعر بالحزن لتعثر تطبيق مذكرة التفاهم لما يترتب عليه من معاناة للشعب الفلسطيني.

السيدة الرئيسة،

إن ما ورد في تقرير السيد ستنباك وتقرير الهلال الأحمر الفلسطيني إنما يعكس جزءاً فقط من المعاناة الإنسانية حيث تفيد بعض التقارير الصحية بأن ما يقارب من 100 صنف من الأدوية الأساسية وصل رصيدها إلى الصفر في المستودعات والمرافق الطبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن الحصار المضروب على الفلسطينيين هو أحد أسباب تفاقم المعاناة الإنسانية. فهناك الكثير من المرضى الذين لم يجدوا العلاج في الداخل ولم يتمكنوا من الخروج للعلاج في الخارج، وقد طالعنا وسائل الإعلام العالمية بنماذج من هذه الحالات خلال الأسبوعين الماضيين. ومن هنا يتضح أن الأمر قد يتعدى إمكانيات وصلاحيات الجمعيتين الوطنيتين الموقعتين على الاتفاقية مما يستوجب من السلطات الإسرائيلية اتخاذ تدابير فورية ودائمة للحد من معاناة الشعب الفلسطيني. وآمل أن يتخذ المؤتمر خطوة قوية ودائمة نحو هذا التوجه الإنساني، وأن ينظر أيضاً إلى الجانب الإنساني للوضع في الجولان ومزارع شبعاً وذلك انطلاقاً من المراجع الأساسية للحركة الدولية ومنها النظام الأساسي واتفاقيات جنيف وقرار مؤتمر 1921 وأن يصار إلى اعتماد نقاط محددة هي:

1. تحديد واضح لآلية التنفيذ والمراقبة.

2. تحديد واضح لتقديم التقارير الدورية.

3. إدراج التقارير ليس فقط في جدول أعمال المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين، وإنما عرضها أيضاً على كل الاجتماعات الدستورية القادمة.

السيدة الرئيسة، أيها المؤتمر الكريم،

إننا نؤكد على أهمية تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني في البناء العادل لعالم إنساني، ودعم المشاريع في هذا المجال، وإعداد آلية لوضع تشريعات وطنية تتوافق مع أحكام القانون الدولي، وكذلك دعم مشروع إنشاء اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني وتطبيق هذه الاتفاقيات والقوانين.

السيدة الرئيسة،

نود الإشارة إلى نقطة أخيرة، ألا وهي معاناة اللجوء والهجرة وخاصة، كما طالعنا به عدد من وسائل الإعلام، معاناة هؤلاء الأطفال الذين تم استغلالهم واستغلال وضعهم الإنساني في محاولة لإخراجهم عن دائرتهم الوطنية وإبعادهم عن أسرهم. إننا نؤكد هنا مرة أخرى على ضرورة أن ينهض المجتمع الدولي وي بذل الجهود اللازمة لمقاومة مثل هذه الممارسات اللاإنسانية.

شكراً سيدتي الرئيسة.

السيد ستيف كار، عضو مجلس الإدارة، جمعية

الصليب الأحمر الأميركي

(الأصل بالإنكليزية)

أود بداية تقديم الشكر إلى السيد بير ستنباك الذي قام بمهامه بفعالية وإنصاف وأظهر كفاءته الدبلوماسية العالية في تأدية دور مراقب الحركة لتنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل.

وكان الصليب الأحمر الأميركي قد تعهد في المؤتمر الدولي التاسع والعشرين بضمان تنفيذ مذكرة التفاهم. وقد خلف لدينا التعاون القائم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل انطباعاً قوياً، ولدينا قناعة تامة، مثلما لاحظته المراقب، بأن الجمعيتين قد بذلتا كل ما بوسعهما لتحقيق التنفيذ.

إن الصليب الأحمر الأميركي يرحب باعتماد هذا القرار. ويستحق كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل تقديرنا ودعمنا ماضياً وحاضراً

الوضع لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود. وسيساهم تنفيذ مذكرة التفاهم في التخفيف من معاناة الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إننا نرحب بقرارات المؤتمر بالطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعيين مراقب مستقل وإعطاء الدعم التنظيمي الكامل لهذه الآلية، ودعوة المراقب المستقل إلى تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل للمذكرة والخطوات المتخذة لدعم آلية المراقبة وتعزيزها علماً أن التقرير الأول يجب أن يقدم في أيار/مايو 2008، وأخيراً إدراج التقارير الدورية عن تنفيذ مذكرة التفاهم في جدول أعمال المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين.

سيدتي الرئيسة،

إن نجاح تطبيق هذه القرارات يعتمد على القيادة في حكومتي إسرائيل وفلسطين والتعاون بينهما. ونأمل بصدق في أن تساعد حكومة إسرائيل في توفير المناخ الملائم، والحكومة الفلسطينية مستعدة لذلك.

إن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل حريصتان على تعزيز تعاونهما وتحتجان إلى الدعم غير المشروط من السلطات العامة. ولكي تجري العمليات بدون عائق ينبغي التذكير بالنطاق الجغرافي المحدد للعمليات الميدانية للجمعيتين الوطنيتين وباختصاصاتهما وفقاً للنظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة وكذلك القرار الحادي العاشر للمؤتمر الدولي لعام 1921 واحترامهما.

لقد أنشأت قرارات المؤتمر الدولي فضاء جديداً للجمعيتين، وهو فضاء جديد للاعتراف بهما وبمشروعيتيهما ومصداقيتهما وفضاء جديد للتعاون من أجل التخفيف من المعاناة وهذه بلا شك قضية نبيلة.

إننا ناضلنا هنا في جنيف خلال السنوات الثلاث الماضية لاستكشاف عناصر مشتركة ووضع مصطلحات تتفق عليها والتوصل إلى توافق للآراء بشأن موضوع انقسمت الحركة حوله. ونستطيع الآن مع اعتماد هذا القرار أن نمضي قدماً نحو إعادة وحدة الحركة.

سيدتي الرئيسة،

ومستقبلاً للتعاون والحوار في ما بينهما. ويستحق يونس الخطيب احترامنا وتقديرنا ومساندتنا لقيادته والتزامه بالمبادئ الإنسانية. فخلال المناقشات الصعبة والحساسة كان يضع في ذهنه أولاً وقبل كل شيء حاجات الذين نحن في خدمتهم. وقد مثل يونس جمعيته وقبولها بمبادئنا خير تمثيل. ويستحق نوعاً يفرش احترامنا وتقديرنا ومساندتنا لقيادته جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. ونعترف بالقيمة الكبيرة لمساهمته ومساهمة جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل في الترويج للتعاون الوثيق مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من خلال الدفاع المستمر والفعال للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم.

وبفضل دعمنا، ستمكن الجمعيتان والقيادتان من الاستمرار في هذا التعاون الهام. أما إذا برزت العقبات أمام هذا التعاون فتأكدوا تماماً من أن الصليب الأحمر الأميركي سيستخدم مساعي الحميدة وتأثيره من أجل العمل على تحقيق تغيير إيجابي للوضع.

سعادة السيد مسعود خان، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لباكستان، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. يستحسن عادة تجنب استخدام المبالغات في اللغة الدبلوماسية. ومع ذلك أقول أننا حققنا اليوم ما يمكن تسميته باللحظة التاريخية.

توشك جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل على البدء بمرحلة جديدة من التعاون المتزايد بمساندة كاملة من كل العاملين في المجال الإنساني. وإننا نهني الجمعيتين للخطوات التي اتخذت والبنى التحتية التي أنشئت من أجل التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة بينهما.

لقد استمع مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي ونظراً باهتمام إلى تقرير السيد ستباك. وفي كلمتها الافتتاحية إلى هذا المؤتمر، أشارت السيدة ميشلين كالمي راي رئيسة الاتحاد السويسري إلى أن بعض التقدم قد أحرز إلا أن

سعادة السفير فرنسيسكو خافيير إستيبس، الممثل الدائم، البعثة الدائمة للبرتغال، جنيف
(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي يشعر بسرور كبير اليوم لأنه أمكن التوصل إلى اتفاق حول قرار يدعم التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل.

ووفاء للمسألة الإنسانية المركزية لهذا المؤتمر، كان يقودونا حرصنا على دعم كل الجهود التي من شأنها المساهمة بطريقة فعالة في التخفيف من معاناة السكان المعنيين. ونحن واثقون من أن هذا القرار والخطوات المتفق عليها المتضمنة فيه ومن بينها آلية معززة للمراقبة وتقديم التقارير ستساهم في تحقيق هذا الهدف.

وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحكومات والسلطات المعنية كذلك توصلنا إلى توافق في الآراء. وهذه هي طريقة العمل الوحيدة اللاتئة بالأهداف النبيلة لحركتنا.

ولهذا دعوني أعبر عن الأمل في أن ينظر إلى هذا المؤتمر باعتباره نقطة تحول تتماشى مع الرغبة في التوصل إلى تسوية للأمر. وهذه الروح هي التي يجب أن تسود في عملية المفاوضات من أجل سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط التي أعيد إطلاقها مؤخراً في مؤتمر أنابوليس.

وباسم الاتحاد الأوروبي أود أن أتقدم بالشكر إلى المراقب السيد بير ستنباك، وإلى مجلس المندوبين، ونائب رئيسة المؤتمر، السفير بوديويجن فان إينيمان، وإلى الجمعيتين الوطنيتين وإلى جميع الذين عملوا جاهدين لتحقيق هذا الإنجاز العظيم.

أشكركم جزيل الشكر على إدارة المفاوضات بشأن مسألة مذكرة التفاهم بكفاءة وهدوء وحكمة. وكان الدكتور الحديدي رئيس اللجنة الدائمة ومجلس المندوبين قد مهدا الطريق لاتخاذنا القرار من خلال إبلاغنا بنص توافقي. وأطلع الدكتور كلينبرغر المؤتمر بالنتائج بعد أن كرس الوقت والجهد اللازمين لتحقيق هذه المهمة. ونعرب عن تقديرنا لسعادة السفير بوديويجن فان إينيمان من هولندا الذي اعتمد على هذا التوافق في الآراء من خلال جمع عدد كبير من المفاوضين. وقد ساعد أسلوبه الشفاف والمباشر في إنجاح العملية. أما جهود السفير خوان مرتبيت من شيلي وحماسه فكان لها تأثير عظيم كذلك.

وقاد السفير إدريس الجزائري بكفاءة الفريق المفاوض من المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي المكون من ممثلين من فلسطين والمملكة العربية السعودية ومصر وباكستان. ونشكر السفير فرنسيسكو خافيير إستيبس لتأمينه مشاركة الاتحاد الأوروبي. ونود التعبير عن امتناننا العميق للسفير وارين تيشينور لدعمه عملية تحقيق توافق الآراء والضمانات الرسمية التي قدمها بشأن التزام الحكومة الأميركية بتنفيذ مذكرة التفاهم.

ونتقدم أخيراً بالشكر الجزيل إلى السيد جون بالينغر مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير محمد أبو كوش من فلسطين. فقد سعى السيد بالينغر جاهداً متجاوزاً ما كنا نأمل في تحقيقه وأتاح التوصل إلى هذا الاختراق الصعب. إن كنت تسمعي أدعوك إلى الاستمرار في الحضور إلى جنيف. أما الأخ أبو كوش الذي جمع بين ثبات الهدف والمرونة فقد ساعدنا جميعاً في صياغة هذه الوثيقة التوافقية. ونقدر كذلك حرص إسرائيل على دعم التوافق.

سيدتي الرئيسة،

بينما نحتفل بنتيجة العملية يجب أن نتذكر بأن من الواجب علينا أن نحقق ما يجب تحقيقه. فمن الواجب أن تبدأ سيارات الإسعاف بالتحرك ومن الواجب أن تستمر في التنقل. ونجد بداية حسنة في الالتزام القوي بتنفيذ مذكرة التفاهم ولكن يجب أن يتوج هذا الالتزام بالتحقيق الكامل لأهداف مذكرة التفاهم. وعلى الصعيد الشخصي، أود الإشارة إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تظل ودية لوعدها. فقد سعينا دائماً خلال السنوات الثلاث الماضية للتوصل إلى توافق للآراء. وقد حققنا ذلك فعلاً هذه المرة. أشكركم جميعاً.

جمعية الصليب الأحمر الغاني

(الأصل بالإنكليزية)

عند نقاط العبور، وبرامج التدريب المشتركة للعاملين في المجال الطبي، وتوقف سيارتي إسعاف خاصتين عند مستشفى التوليد التابع للهلال الأحمر الفلسطيني في القدس، والترتيبات الخاصة لست سيارات إسعاف تنقل المرضى إلى مستشفيات القدس.

خلال الأسابيع الأخيرة كانت المسألة الأصعب التي واجهناها هي مسألة سيارات الإسعاف الإضافية التي كان من المفروض أن تشغلها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس. ويسرني أن أعلن أن الترتيبات اللازمة لحل هذه المسألة قد أنجزت الآن وأن سيارات الإسعاف بدأت تعمل بالفعل منذ اليوم. ويسرني أيضاً أن أعلن أن إسرائيل انضمت إلى الدول التي صدقت على البروتوكول الإضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف. وأود أن أكرر التزامنا بالتنفيذ الكامل للبروتوكول الثالث وأنا نعمل مع السلطات الإسرائيلية المعنية لضمان الامتثال الكامل لأحكامه.

سيدتي الرئيسة،

من المناسب تماماً أن ألفت الانتباه إلى الأهمية الرمزية لتاريخ اليوم. ذلك أن قبل ستين سنة أي في 29 تشرين الثاني /نوفمبر 1947، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحديثة النشأة قراراً يوصي بخطة لإقامة دولة يهودية ودولة عربية. وبعد ستين عاماً لا نزال ننتظر أن تصبح هذه الرؤية لدولتين واقعاً فعلياً. إلا أن الرغبة في السلام في منطقتنا لا يزال قوياً كما أثبتته اللقاء التاريخي الذي جرى الثلاثاء الماضي في أنابوليس. ونأمل في أن روح التعاون التي شهدناها بين الجمعيات الوطنية في هذا المؤتمر ستشكل مثلاً وحافزاً للتقدم نحو السلام في منطقتنا وفي كل أنحاء العالم.

البعثة الدائمة لمصر، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم هنا باسم المجموعة الأفريقية التي ترحب بتقرير السيد ستنباك، المراقب المستقل الذي عينته اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل.

سيدتي الرئيسة، بما أنني زرت شخصياً القدس الشرقية والقدس الغربية، كنت شاهداً للظروف الصعبة التي تعمل فيها الجمعيتان الوطنيتان وأود التعبير عن تقديري لجهودهما الرامية إلى إقناع حكومتيهما بوضع المصالح السياسية جانباً من أجل العمل معاً نحو تحقيق قيم إنسانية مشتركة.

وأود أن أذكر بأن جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل بدأت بالعمل مع الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ مذكرة التفاهم ونأمل في أن يستمر هذا العمل وأن تتحقق رغبتهم في العمل مع الجمعيات المجاورة. وأقدر أيضاً الجهود التي بذلها الهلال الأحمر الفلسطيني الذي سعى جاهداً إلى تنفيذ مذكرة التفاهم وأشكر الجمعيتين على الموافقة على النص المشترك الذي اتفقنا جميعاً عليه واعتمدناه. وإننا لعلّ ثقة بأن ذلك سيؤدي إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم. وتقدم جمعية الصليب الأحمر الغاني بأحر التمنيات إلى شعبي إسرائيل وفلسطين.

سعادة السيد إسحاق ليفانوف، الممثل الدائم، البعثة

الدائمة لإسرائيل، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

إننا نشعر بارتياح كبير لمشاركتنا في هذا المؤتمر وهو المؤتمر الدولي الأول الذي تشارك فيه جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل كعضو كامل في الحركة.

رداً على النداء الذي وجهه رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أظن أن هذا هو الوقت والمكان المناسبين لتكرار دعمنا للترتيبات الإنسانية التي توصلت إليها جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والتزامنا بالاستمرار في تسهيل تنفيذ تلك الترتيبات. وقد تبين، في التطبيق العملي، أن بعض هذه الترتيبات هي أكثر تعقيداً مما كان يتوقعه أي من الطرفين، لكن يسرني أن أشير إلى أن جهودنا أدت إلى نتائج عملية مثل الترتيبات الخاصة بسيارات الإسعاف على جسر أنبي والترتيبات الهادفة إلى إعطاء الأولوية لسيارات الإسعاف

سعادة السفير بليز غودي، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لسويسرا، جنيف

(الأصل بالفرنسية)

سيدتي الرئيسة،

يرحب وفد سويسرا باعتماد القرار المتعلق بمذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل الموقعين في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وقد تم ذلك بتوافق الآراء ويعود الفضل بهذه النتيجة المفرحة إلى الوساطة البارعة للممثل الدائم لهولندا الذي تقدم إليه بأحر التهاني لهذا الإنجاز. ونود أيضاً التعبير عن تقديرنا للالتزام الدؤوب الذي أبداه السيد بير ستنباك، المراقب المستقل.

إن المؤتمر الدولي الثلاثين باعتماده هذا القرار، يقدم الدعم الكامل للترتيبات المنصوص عليها في القرار ويطالب بتعزيز المراقبة. ونحن على قناعة بأن ذلك سيساهم في التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، ونأمل في أن يقتصر التقرير المقدم إلى المؤتمر الواحد والثلاثين على جملة واحدة تحيطنا علماً بالتنفيذ الكامل والشامل لمذكرة التفاهم.

وتود سويسرا، في هذه المناسبة، أن تثني على التعاون المميز بين الجمعيتين ماجن دافيد آدوم في إسرائيل والهلال الأحمر الفلسطيني، وتشكر بصورة خاصة رئيسي الجمعيتين، الدكتور نوعام يفراش والسيد يونس الخطيب على التزامهما الشخصي والجهود المبذولة حتى هذا اليوم.

البعثة الدائمة للعراق، جنيف

(الأصل بالعربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،

أقدم لك أولاً خالص التهنية على قيادتك الحكيمة لمؤتمرنا هذا والنتائج الإيجابية التي تمخض عنها. إن الاهتمام الأساسي للمجموعة العربية والتي أشرف مخاطبتكم باسمها في هذا المؤتمر هو الحرص الكامل على تطبيق القانون الإنساني الدولي ومبادئ الحركة الدولية للصليب

إن التقرير مبني على الوقائع وموضوعي. ويشير بوضوح إلى أن من الضروري بذل المزيد من الجهود لتأمين تنفيذ مذكرة التفاهم. ويشدد أيضاً على معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمر الذي هو موضع قلق كبير للمجموعة.

تدعو المجموعة الأفريقية إلى التنفيذ الكامل والأمين لمذكرة التفاهم وعلى نحو يتماشى وأحكام القرار الحادي عشر للمؤتمر الدولي العاشر عام 1921. ونحث أيضاً سلطات الحكومة الإسرائيلية أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم كما دعا إليه السيد ستنباك في تقريره ودعا إليه عدد كبير من المشاركين في هذا المؤتمر من أنحاء مختلفة من العالم. وترحب المجموعة الأفريقية بالأنباء التي وصلت للتو والمتعلقة بتشغيل سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في القدس الشرقية.

إننا نعتقد أن التنفيذ الأمين لمذكرة التفاهم هو من مسؤولية كل عضو في المؤتمر. ومن الأهمية بمكان أن نؤمن متابعة شاملة تكفل تنفيذ مذكرة التفاهم عبر استمرار اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تقديم تقارير عن هذا الموضوع إلى الدورات القادمة لمجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن المراقبة المعززة والدورية تشكل عنصراً حاسماً لتنفيذ مذكرة التفاهم. ونتطلع إلى التحقق من التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم خلال المؤتمر الدولي القادم. وهذا وحده يمكن أن يساعد في ضمان مصداقية الحركة الإنسانية ودعم مبادئها الأساسية.

هذا وترحب المجموعة الأفريقية بالروح الإيجابية التي سادت خلال المفاوضات حول القرار الذي أصدره هذا المؤتمر بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم. وتنتهز هذه الفرصة لشكر جميع الذين شاركوا في تلك المفاوضات.

وفي الختام، تعرب المجموعة الأفريقية عن التقدير لكل من الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل لالتزامهما بالمبادئ الإنسانية للحركة وتعاونهما المتبادل.

السيد جون هانافورد، المدير العام ونائب المستشار القانوني في الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، كندا

(الأصل بالإنكليزية)

كان هدف هذا المؤتمر تعزيز الشراكات والقيم الإنسانية المشتركة والعمل الفعال للحركة والدول الأطراف. وترحب كندا بهذا الصدد، بالقرار الذي عرض علينا اليوم باعتباره مرحلة بناءة في تحقيق أهدافنا ومنها الوصول إلى السكان المتضررين. ونهني أيضاً جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني للمستوى العالي من التعاون بينهما والذي أقر به المراقب في تقريره الذي نرحب به. وسوف يشكل هذا التعاون قاعدة ثمينة يركز إليها العمل الدؤوب الذي يقومون به سوياً.

السيد جون بيلينغر، المستشار القانوني، وزارة الخارجية، الولايات المتحدة الأميركية

(الأصل بالإنكليزية)

ترحب الولايات المتحدة أحر الترحيب بالتوصل إلى هذا القرار بتوافق الآراء. إننا نقدر روح التعاون الذي يمثله هذا التوافق بالنسبة إلى المجتمعين في هذه القاعة ونعترف بأن شيئاً لم يكن ليتحقق لولا مثال التعاون الذي أظهرته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وبصورة خاصة رئيسا الجمعيتين يونس الخطيب ونوعام يفراس. إن هذين الرجلين يجسدان مع المنظمين مبادئ الحركة على نحو يثير إعجاب الجميع ويمكن أن نصبو إليه جميعاً.

وكما شددت عليه في كلمتي لدى افتتاح المؤتمر، سوف تستمر الولايات المتحدة في متابعة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الجمعيتين عن كثب. ونحن ملتزمون بالتوصل إلى نتائج على الأرض وليس الاكتفاء فقط بكلمات تكتب على الورق.

سيدتي الرئيسة،

قبل يومين في أنابوليس قدم الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي تعهداً تاريخياً بإطلاق عملية لتحقيق اتفاق سلام في نهاية العام 2008. ومن أثر هذا الإنجاز أننا تحليلنا بروح التعاون

الأحمر والهلال الأحمر. إن الحرص والجدية اللذين ظهرا خلال اجتماعات هذا المؤتمر يدلان دلالة واضحة على رغبة الوفود المشاركة في إنجاح مبادئ الحركة. إن الغرض النبيل للقانون الدولي يقتضي منا جميعاً العمل بصدق وإخلاص على تنفيذ مبادئه لبلوغ ما نصبو إليه. عليه، فإن تنفيذ مذكرة التفاهم التي حظيت بتوافق الآراء المبرمة بين جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الموقعة في جنيف بتاريخ 28 تشرين الثاني 2005 ينبغي أن تنفذ حرفياً وبحسن نية لأن مجرد الاتفاق وكتابة البنود يظل حبراً على ورق ويثير كثيراً من الإشكاليات إذا لم يتم تنفيذه بشكل واضح وصريح وعلى أساس حسن النية لتحقيق الغرض النبيل الذي أنشئت من أجله هذه الحركة. كما أن هناك وعوداً أخرى أعطيت للجانب السوري بشأن الاحتياجات الإنسانية في الجولان السوري المحتل بحاجة إلى تنفيذ وكذلك الوعود التي أعطيت إلى لبنان. ونود بهذا الصدد أن نشيد بجهود جميع الأطراف التي ساهمت في إنجاح التوصل إلى توافق حول مشروع قرار يهدف أساساً إلى الإيفاء بالوعد التي تم الاتفاق عليها ويرتكز إلى المفاهيم العامة لروح الحركة.

السيدة الرئيسة،

إننا نتطلع بقوة إلى اليوم الذي تتكامل فيه الجهود المبذولة لإنهاء أشكال الصراعات في العالم ومن بينها الصراع العربي الإسرائيلي.

وأخيراً، نود أن نقدم الشكر للدولة الوديدة لاتفاقيات جنيف وكلمتها القيمة والواضحة في هذا المؤتمر. كما نود أن نشكر مراقب تنفيذ مذكرة التفاهم على جهوده المبذولة وشكراً لك سيدتي الرئيسة والسلام عليكم.

نريد التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم في أقرب وقت ممكن وسنواصل بعزم وثبات العمل معكم جميعاً في سبيل هذا الهدف، وأنتم تعلمون ما يمكن أن تبديه اللجنة الدولية من عزم.

السيد خوان مانويل ديل تورو ريفيرو، رئيس الاتحاد الدولي

(الأصل بالإسبانية)

إن اعتماد القرار المتعلق بما يجب أن يبذل بعد من جهد من أجل التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، هو بلا شك لحظة تاريخية. ويشكل لحظة تاريخية أيضاً لأنه أول قرار يعتمده المؤتمر الدولي منذ أن أصبحت الجمعيتان عضوين في الاتحاد، أي منذ المؤتمر الدولي التاسع والعشرين.

يتضمن القرار رسائل مهمة موجهة إلى جميع أعضاء المؤتمر. ويرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتوافق الذي تم بإجماع الآراء حول القرار لأنه متأكد من أن ذلك سيساهم في تطبيق القرار نظراً إلى الدعم التام الذي حظي به القرار الذي اعتمده مجلس المندوبين والذي يعني أيضاً تعزيز المساندة الواسعة التي تقدمها الحركة الدولية إلى الجمعيتين في جهودهما المستمرة. وإني أدعو، باسم الاتحاد الدولي، كل الجمعيات الوطنية إلى الاستمرار في دعم الجمعيتين في تعاونهما وفي سعيهما إلى تطوير الاتفاق.

إني لفخور بالعمل الذي أنجزته إلى الآن الجمعيتان الوطنيتان. ونحن في الاتحاد الدولي نتقدم إليهما بأحر التهاني على ما تحقق وعلى الإرادة بإقامة تعاون ثابت يتماشى مع مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ونظامها الداخلي ونظامها الأساسي. وسنواصل دعمنا لهذا العمل وللمراقب المستقل. إن التقرير الذي قدمه اليوم السيد ستنباك هو دليل واضح لأهمية آلية المتابعة وكما ينص عليه القرار سيقدم الاتحاد الدولي كل الدعم المؤسسي اللازم. وسنعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع الجمعيتين الوطنيتين. وسنبذل كل ما بوسعنا لإطلاع مجلس المندوبين على التقدم المحرز خلال دورته القادمة عام 2009 والتأكد أيضاً من إحاطة

التي أظهرتها هذا الأسبوع السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ونعتقد أن في ذلك ما يشتر بعملية سلام ناجحة. وسأحمل شخصياً الأخبار الطيبة من هنا إلى وزيرة الخارجية رايس وإلى المسؤولين الآخرين في واشنطن.

وفي الختام، أود سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن تقديري للسفير فان إينيمان الذي ساعد على التوصل إلى التوافق في الآراء حول هذا القرار، وأود أن أشكر شخصياً المجموعة العربية الذي مثلها أفضل تمثيل سفيرا الجزائر وفلسطين على نزاهتها والمرونة التي أبدتها. كما نود تقديم الشكر إلى السفير خان على إدارته لجنة الصياغة بكفاءة وعلى دبلوماسيته الفعالة. وأشكر السيد بير ستنباك للعمل الشاق الذي قام به كمراقب والدور الإيجابي الذي لعبه خلال المؤتمر. وأخيراً أشكرك سيدتي الرئيسة على دعمك ورئاستك الاجتماعات خلال هذا الأسبوع. ونأمل أن تستمر الروح التي سادت هذا المؤتمر وروح أنابوليس في المؤتمرات المقبلة وفي اللقاءات الأخرى خلال السنوات القادمة.

السيد جاكوب كيلينبرغر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالإنكليزية)

بصفتي رئيساً لمجلس المندوبين، ألاحظ بامتنان أن القرار الذي اعتمده المؤتمر يصادق على قرار مجلس المندوبين. وإني أؤكد لكم باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر أننا سنوظف مع الاتحاد الدولي كل الجهد اللازم للقيام بالمهمة المحددة في هذا القرار. وإن اللجنة الدولية تعرب عن ارتياحها لاعتماد المؤتمر هذا القرار وتشكر جزيل الشكر جميع الذين ساهموا في التوصل إلى هذه النتيجة، وخاصة السفير فان إينيمان. وأشكر السيد ستنباك لقيامه بمهام المراقب.

وأوجه كلماتي الأخيرة إلى رئيس جمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل ورئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. إن القرار يشجعكم على تعزيز التعاون ولكن من الإنصاف أن أضيف أنكمما أبديتما في ظروف صعبة، التزاماً شخصياً مميزاً. وأود أن تعلموا أن اللجنة الدولية تقدّر الشجاعة التي تحليتما بها وتقدم بالشكر إليكما لما أنجز حتى الآن وهي تتطلع إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع كل منكما. إننا

المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين علماً بذلك.

السيد جان أبت، عضو مجلس جمعية اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل بالفرنسية)

يشرفنا أن نقدم باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقريراً عن متابعة تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني خلال السنوات 2003 إلى 2007. وقد اعتمد بالفعل المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني اللذين يهدفان إلى حماية الكرامة الإنسانية في كل الظروف. ودعي المشاركون في المؤتمر الثامن والعشرين إلى تقديم التقارير عن تنفيذ هذه القرارات. هذا واستند هذا التقرير إلى 115 استبياناً بشأن المتابعة تسلمتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي خلال هذا الصيف. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يمثل إلا خمس الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف وثلاث الجمعيات الوطنية. ومن ثم لا يمكن أن يعكس هذا التقرير إلا اتجاهات عامة ولا يعطي صورة شاملة عن الأنشطة التي قام بها جميع الأعضاء. ولهذا لا يسعنا إلا أن نحثكم للسنوات القادمة على الإفادة عن أنشطتكم لكي نتمكن من ملاحظة كل ما ينجز أو لا ينجز من تقدم وأن نقرر سوية اتخاذ التدابير اللازمة.

تجدون قاعدة البيانات بعنوان متابعة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر متاحة على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على شبكة الانترنت. وتتضمن هذه القاعدة جميع المعلومات التي قدمها الأعضاء حول تنفيذ جدول أعمال العمل الإنساني والإعلان، ومختلف التعهدات الفردية والجماعية التي قدمها المشاركون. وندعوكم إلى الاطلاع عليها.

لننظر الآن إلى أهم الأنشطة التي نفذت بهدف التطبيق الفعلي للإعلان وجدول الأعمال. أولاً بالنسبة إلى الخطوات المتخذة تنفيذاً للهدف العام 1 من جدول أعمال العمل الإنساني المتعلق باحترام الأشخاص المفقودين واستعادة كرامتهم، نلاحظ إقراراً عالمياً بمشكلة الاختفاء القسري وأثرها على الأسر والمجتمعات المحلية. وقد ساهمت الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات حكومية وإقليمية ودولية في الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، والكشف عن مصيرهم، والتخفيف من معاناة أسرهم. وتجسدت هذه المبادرات في تدابير

يرتدي هذا القرار أهمية بالغة بالنسبة إلى الاتحاد الدولي. وأود الإعراب عن امتناني للمشاركة الفعالة التي بدت من هذا العدد الكبير من الجمعيات الوطنية والحكومات والتي أتاحت التوصل إلى هذه النتيجة، وكذلك مشاركة جميع الذين تدخلوا بصورة مباشرة للتوصل على هذا التوافق للآراء. إنني أشعر، سيدتي الرئيسة، بسعادة بالغة لرؤية الوحدة الفعلية لهذا المؤتمر المتحد في جهوده الإنسانية ولهذا أود أن أكرر لكم سيدتي الرئيسة ولجميع أعضاء المؤتمر التعبير عن بالغ امتناني وتقديري.

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي

أظن أن علينا أن نعبر في جولة جديدة من التصفيق عما أسهمنا جميعاً في تحقيقه ألا وهو اعتماد هذا القرار. أشكركم سيداتي سادتي وأشكر جميع المتحدثين على كلماتهم وأشكركم جميعاً على الدعوات والتمنيات التي لم تتوقفوا عن توجيهها منذ أن بدأنا في النظر في هذه القضية.

والآن سنعود إلى البند 10 للنظر في مسألة متابعة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين. وأعطي الكلمة للسيد جان أبت من اللجنة الدولية والسيد ستيفن إنكليز من الاتحاد الدولي.

المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر: تنفيذ الإعلان وجدول أعمال العمل الإنساني والتعهدات

آثارها على السكان المدنيين.

وأخيراً تم، في إطار تنفيذ الإعلان، تعزيز الطابع العالمي للقانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال زيادة عدد التوقيعات وعمليات التصديق على المعاهدات الدولية. واستمرت اللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية في دعم تعديل إجراءات التنفيذ واعتماد إجراءات جديدة في مجال الملاحقات الجنائية وفرض العقوبات لارتكاب جرائم حرب، وفي حماية الشارات المميزة، وحماية الممتلكات الثقافية والأطفال. وتواصل 84 لجنة وطنية في مختلف أنحاء العالم معنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني تحقيق نشاط مهم من خلال إسداء المشورة لحكوماتها ومساعدتها على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتعزيزه على الصعيد الوطني. كما بذل أعضاء المؤتمر الدولي جهوداً لدمج القانون الدولي الإنساني في العقيدة والتعليم وتدريب القوات المسلحة وقوات الأمن ومن أجل توسيع التعريف بالقانون الدولي الإنساني أمام الرأي العام.

أشكركم لحسن المتابعة ونقل الكلمة إلى زميلي ستيفن إنكليز من الاتحاد الدولي.

السيد ستيفن إنكليز، مدير خدمات الدعم، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل بالإنكليزية)

سألخص بسرعة المعلومات الأساسية عن الهدفين 3 و 4 من جدول أعمال العمل الإنساني وأنهى بذلك تقريرنا المشترك المتعلق بالمتابعة. يتعلق الهدف 3 بالحد من تأثير الكوارث من خلال تنفيذ تدابير الحد من خطر الكوارث وتحسين آليات التأهب والمواجهة. وقد اتخذت تدابير قانونية تنظيمية من أجل تنفيذ الهدف مع أنشطة أفيد عنها على مختلف المستويات المحلي والوطني والدولي. وتشارك الجمعيات الوطنية مشاركة فاعلة في أنشطة التوعية والتأهب للكوارث على الصعيد المحلي ويقوم العديد منها بعمليات تقييم عن حالة الاستضعاف في المجتمعات المحلية والقدرة على المواجهة. وقد شدت الدول بصورة خاصة على أهمية التعاون الحكومي الدولي وركزت على إدراج القواعد والأنظمة داخل البلاد. ويشجعنا أن نرى تجاوباً ينعكس في التعاون الوثيق في مجالي التأهب والمواجهة بين الدول والجمعيات الوطنية التي تعمل

عملية وملموسة. وشكلت في هذا الإطار اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2006 تقدماً مهماً. وأخيراً وسعيًا إلى تعزيز القدرة على إعادة الروابط العائلية، وإلقاء الضوء على مصير الأشخاص المفقودين وإعادة الاتصال بين أفراد الأسرة الواحدة، اعتمد مجلس المندوبين في قراره رقم 4 استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لإعادة الروابط العائلية (2008-2018). واليوم نطالب الدول بمساندة تنفيذ هذه الاستراتيجية وإعادة تأكيد التزامها بدعم أنشطة البحث التي تقوم بها مكونات الحركة الدولية في هذا المجال. فالجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الأسر والمفقودين ليست كافية. بل يجب أن تبرز إرادة سياسية واضحة وأن تتابع جميع الأطراف المعنية جهودها في روح من التعاون.

أما موضوع حماية المدنيين من الاستخدام العشوائي للأسلحة وآثارها وحماية المقاتلين من معاناة مفرطة كما حدد في إطار الهدف العام 2 من جدول أعمال العمل الإنساني فقد شهد بعض التقدم. وبالنسبة إلى الحد من آثار الألغام الأرضية ومتفجرات الحرب، أصبحت الآن 156 دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا وانضمت 35 دولة إلى البروتوكول المتعلق ببقايا الحرب من المتفجرات الذي اعتمدته الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة عام 2003. وتتابع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالألغام الأرضية والممتدة إلى بقاء الحرب من المتفجرات لاسيما في مجالات مساعدة الضحايا والحد من المخاطر وغيرها من أنشطة الوقاية. ونلاحظ أيضاً اتساع التحرك الدولي ضد آثار الذخائر العنقودية على الصعيد الإنساني. ففي قرار اعتمده مجلس المندوبين في الأسبوع الماضي، أعربت الحركة عن قلقها العميق إزاء العواقب الخطيرة للذخائر العنقودية على السكان المدنيين. وحث القرار على اعتماد معاهدة جديدة في القانون الدولي الإنساني تحظر استخدام الذخائر العنقودية. كما يتواصل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الخفيفة. ويتوقع عام 2008 البدء بمناقشات حول معاهدة جديدة في القانون الدولي الإنساني تتعلق بالتجارة الدولية للأسلحة وتتناول جميع الأسلحة التقليدية. إلا أن من الضروري أن يبذل المزيد من الجهود لضمان أن تساهم هذه المساعي القانونية في التخفيف من هذا التوافر غير المنظم للأسلحة والحد من

في هذا المجال. وأختم هذا القسم من تقرير المتابعة بملاحظة أوردتها إحدى الجمعيات الوطنية وتقول فيها: إننا أقوياء في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز ولكننا ضعفاء في ميادين أخرى من الصحة العامة في المجتمعات المحلية». ويتساءل التقرير: «كيف يمكن للحركة، بالتعاون مع كل شركائها، أن تستفيد من الدروس التي تعلمتها في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية وتطبقها على المشاكل الصحية الأخرى؟»

وتحول في النهاية إلى القسم الثالث من التقرير والاستنتاجات التي توصلنا إليها والتحديات التي تواجهنا. ففي النتيجة يبقى جدول أعمال العمل الإنساني إطاراً مهماً وشاملاً للعمل من أجل النظر في: (1) المعاناة التي يسببها انفصال العائلات والمأساة المستمرة للأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف؛ و(2) التكلفة البشرية لتوافر الأسلحة واستعمالها بدون مراقبة وسوء استعمالها في النزاعات المسلحة؛ و(3) أخطار الكوارث وآثارها وتحسين آليات التأهب والمواجهة؛ و(4) الأخطار والآثار التي يولدها فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز وغيره من الأمراض المعدية بالنسبة إلى الأشخاص المستضعفين. كل هذه التحديات قائمة ومستمرة. لذلك نود تشجيعكم على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ القرارات المتخذة عام 2003 واعتماد القرار رقم 1 للمؤتمر الذي يشير إلى جدول الأعمال هذا. وأخيراً ندعوكم أيضاً إلى التقدم بتعهدات فردية وجماعية تتعلق بجدول أعمال العمل الإنساني للفترة الممتدة من 2008 إلى 2011.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي استمعتم إلى عرض للمعلومات المتعلقة بمتابعة المؤتمر الثامن والعشرين. وأود فقط تذكير الأعضاء بأن قاعة الاقتراع في الطابق الثالث ستغلق في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر. فالرجاء من جميع الأعضاء الموجودين هنا ولم يقترحوا بعد أن يتوجهوا إلى مكان الاقتراع.

والآن أود العودة إلى البند 5 من جدول الأعمال أي العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية. وأعطي الكلمة لسعادة السفير إيشيرو فوجيزاكي مقرر المؤتمر.

بصفتها هيئات مستقلة تؤدي دوراً مساعداً. وترتدي القوانين والقواعد والمبادئ المطبقة في المواجهة الدولية للكوارث أهمية كبيرة وتظهر الحركة التزاماً قوياً في هذا المجال. وكما طالب به المؤتمر الدولي الثامن والعشرون، فإن برنامج تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالمواجهة الدولية للكوارث قد وضع أدوات وإرشادات للاستخدام العملي في أنشطة مواجهة الكوارث لاسيما إرشادات تيسير وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث على الصعيد المحلي. وتهدف هذه الإرشادات إلى تعزيز الاستعداد القانوني لتنظيم المساعدة الدولية في حالات الكوارث وتشكل أداة مهمة لتحسين فعالية تقديم مساعدة محايدة وغير متحيزة إلى ضحايا الكوارث. وأختم العرض السريع عن الهدف 3 بالإشارة إلى أهميته بالنسبة إلى الاتحاد الدولي. وينعكس ذلك بوضوح في اعتماد الهيئة العامة عام 2005 لجدول الأعمال العالمي الذي كان هدفه الأول التخفيف من عدد الوفيات والإصابات ومن الآثار التي تخلفها الكوارث.

أتحول الآن إلى الهدف 4 وهو الحد من الضعف أمام الأمراض الناجمة عن الوسم بالعار والتمييز وعدم الحصول على خدمات شاملة للوقاية والرعاية والعلاج. وتبرز أيضاً أهمية هذا الهدف في جدول الأعمال العالمي. فالهدف 2 يسعى إلى الحد من عدد الوفيات والأمراض ووقع الأمراض وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة بينما يرمي الهدف 4 إلى ترويج احترام التنوع والكرامة البشرية، والحد من التعصب والتمييز والإقصاء الاجتماعي. ويوضح تقرير المتابعة أن الجمعيات الوطنية والدول بذلت جهوداً حثيثة للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. وأمام الحجم الهائل لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز، كان التركيز على هذا الفيروس شديداً. وفيما يبدو واضحاً أن ثمة ضرورة لبذل المزيد من الجهود، أدت ضخامة المشكلة والانتشار السريع للمرض إلى القيام بنشاط فعلي في الكثير من البلدان. وأنشئ إطار عام مشترك للجمعيات الوطنية عبر التحالف العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الذي تشارك فيه الآن أكثر من 60 جمعية وطنية وينتظر انضمام أعداد أخرى إليها. وأدرج العديد من الجمعيات الوطنية والدول في خططها الاستراتيجية تنظيم حملات في هذا المجال وعملت معاً باعتبارها شريكة من أجل التأثير في الرأي العام وفي السلوك العام. وقد سررنا أيضاً برؤية جمعيات وطنية ودول تقدم المساعدة المالية والإنسانية إلى جمعيات وطنية ودول أقل ثراء لكي تتمكن من العمل

3-8-4 العمل المشترك وإقامة الشراكات لمواجهة التحديات الإنسانية (تابع)

تقرير عن المناقشة العامة

سعادة السفير إيشيرو فوجيزاكي مقرر المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

علمت أن لا وجود لسوابق حديثة في هذه المؤتمر عن تقديم تلخيص للمناقشة العامة. لا بأس. إنها لمهمة مهيبة وعظيمة أن تلخص كلمات 109 ممثلين لجمعيات وطنية وحكومات ومنظمات أخرى. إلا أنني سأحاول. فالجانب الإيجابي هو أن كل المتحدثين ركزوا على المسائل المطروحة في جدول الأعمال. وهذا ما يجعل من الأسهل نسبياً تلخيصها حسب المواضيع. ولعلمكم، جاءت أكثر المواضيع التي ذكرتها الوفود وفق الترتيب التالي: بالنسبة إلى الحكومات، مواضيع القانون الدولي الإنساني أولاً ثم البيئة والهجرة والعنف الحضري والصحة. أما بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية، فكانت الهجرة أكثر ما جاءت على ذكره ثم الصحة والقانون الدولي الإنساني والبيئة والعنف الحضري. قد تقولون وماذا بعد؟ إلا أن العودة إلى ما ورد في 109 كلمات لم يكن بالسهل. والآن لدي طلب أقدمه إلى جميع الحاضرين. إذا بدا لأحدكم أن شيئاً في التلخيص يشبه ولو من بعيد ما قاله، يمكنه الاستنتاج بأنني أخذت حجته بعين الاعتبار وعكست آراءه. وهذا ما سيسهل من مهمتي.

سأركز على التحديات الأربعة التي أشير إليها في جدول أعمال المؤتمر. وقبل أن أبدأ بذلك، أود الإشارة إلى ثلاث مسائل رئيسية أثرت أثناء هذه المناقشة. أولاً سلط عدد كبير من الوفود الضوء على استمرار أهمية القانون الدولي الإنساني وضرورة تأمين الامتثال للقواعد السارية. ودعت أيضاً بعض الوفود إلى حظر الذخائر العنقودية. ثانياً أصر الكثير من الوفود على ضرورة التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم في إسرائيل. وثالثاً أدان عدد من الوفود كل أشكال الإتجار بالبشر واستغلالهم لاسيما النساء والأطفال.

أما بالنسبة إلى المواضيع الأربعة المطروحة في جدول

أعمال المؤتمر، فكان هنالك إقرار واسع بأن بين هذه القضايا الأربع تأثيراً متبادلاً. فإذا أخذنا مثلاً واحداً، يمكن القول أن تغير المناخ سيتسبب في موجات جديدة من الهجرة يمكن أن تؤدي أحياناً إلى تدهور الصحة وإلى العنف. وجاء أيضاً التأكيد على ما تتطلبه هذه التحديات من شراكة على الصعيدين المحلي والوطني لاسيما الشراكة بين الدولة والجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر التي تستطيع الوصول إلى كل الفئات الاجتماعية والعرقية باعتبارها منظمة تستند إلى المجتمعات المحلية وإلى شبكة من المتطوعين. وأشار إلى أن دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة لحكوماتها في المجال الإنساني يمكن أن يكون متلائماً مع طابعها الاستقلالي. والشراكة مطلوبة أيضاً على المستوى الدولي بين الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

أولاً، التدهور البيئي الذي يشمل تغير المناخ. جاء التركيز على أن تغير المناخ يؤثر في أفقر الناس داخل أفقر البلدان، أي هؤلاء الذين يساهمون بأقل الدرجات في ظاهرة الاحترار العالمي. وقد شجع عدد من الوفود الجمعيات الوطنية على تطوير أكبر لأنشطة معينة مثل توعية الجمهور بالمخاطر البيئية، وتعزيز التأهب للكوارث على المستوى الوطني، وتعزيز عنصر الحد من الأخطار في إدارة الكوارث. وأشار إلى أن على الدول أن تضع أيضاً خططاً شاملة لمواجهة الكوارث تشارك فيها الجمعيات الوطنية وشركاء آخرون.

ثانياً، الهجرة الدولية. أبرزت النقاط التالية. يجب ألا ينظر في موضوع الهجرة بحد ذاته. فمن المهم البحث في أسبابها الأساسية مثل الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي والنزاع المسلح. وأشار إلى أهمية التعاون على جانبي الحدود. كما تم التركيز على شدة استضعاف المهاجرين بالتعرض مثلاً للعنف والاستغلال لاسيما بين النساء والأطفال، وعلى الأهمية القصوى لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ولفتت بعض الوفود الانتباه إلى الدور المهم الذي تلعبه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في التخفيف من العواقب الإنسانية للهجرة وأن من واجب الجمعيات الوطنية مساعدة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني. كما أشير إلى ضرورة ألا يحرم المهاجرون غير الشرعيين من الحصول على المساعدة الطبية. وأقر عدد من

وأخيراً الملاحظات الختامية. كان هناك برأيي ثلاث نتائج واضحة للمناقشات. النتيجة الأولى هي اتفاق جميع الممثلين على أن من غير الممكن لطرف واحد أن يواجه وحده تلك التحديات، بل يجب العمل معاً على تحقيق ذلك. إلا أن مثل هذا الاستنتاج لا يعني أبداً التنصل من المسؤولية الفردية. وكان من المشجع أن نجد ترحيباً من عدد كبير من الوفود بمشاريع القرارات ومنها مشروع الإرشادات، وتعبيرها عن عزمها تنفيذ هذه القرارات والإرشادات بعد اعتمادها.

وبرزت النتيجة الثانية في الاستعداد الذي أبداه العديد من الممثلين الذين عاشوا أياماً عصيبة وشهدوا حروباً أو اضطرابات داخلية أو كوارث طبيعية لتبادل الخبرات، الأمر الذي أتاح للآخرين فرصاً ممتازة للتعليم وأعتقد أن من الممكن متابعة مثل هذا التبادل حتى بعد انتهاء المؤتمر.

أما النتيجة الثالثة فهي الإشارة إلى أهمية التدخل العاجل وإيجاد التمويل الملائم لمحاولة معالجة هذه القضايا الأربع. ويمكن القول بإيجاز أن أكثر ما شددت عليه الوفود كانت العناصر التالية: اتخاذ التدابير الوقائية، والإعداد بالتأهب أو التخطيط، وإمكانية الرد العاجل، والمثابرة في الجهود المبذولة، والسعي إلى توعية الناس، وإقامة الشراكات. ويمكن تسميتها بالخطوات الست المهمة لتلك المواضيع الأربعة: الوقاية، والتأهب، وسرعة الرد، والمثابرة، والوعي العام، والشراكة.

كما ذكرته سابقاً لم تكن كتابة التقرير بالأمر اليسير ولكنها كانت مناسبة للتفكير في مواضيع في غاية الأهمية وجاءت مساهماتي الوحيدة في أنني لم أقدم تقريراً طويلاً كما كان يخشاه البعض. أشكركم جميعاً لانتخابي مقررراً في هذا المؤتمر. كما أود أن أقدم بالشكر إلى السيدة توفولا، والسيدة هاروف- تافل، والسيد بونيون لمساعدتهم الكريمة. وسأقبل بكل سرور أن أكون مقررراً في المؤتمر القادم إذا تبين أن تقريرتي اليوم كان معقولاً وإذا بقيت سفيراً خلال السنوات الأربع القادمة.

الوفود بدور الجمعيات الوطنية في الاضطلاع بالأنشطة التالية: تقديم المعلومات عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتقديم الإغاثة والمساعدة الطبية، ومساعدة المهاجرين في التسجيل وغيرها من المسائل الإدارية، ومساعدة أفراد العائلات المنفصلة على إعادة الروابط العائلية، وزيارة المهاجرين في أماكن الاحتجاز الإداري أو مراكز التوقيف، والعمل على نشر قيم التسامح واحترام التنوع.

ثالثاً، العنف الحضري. ألفت بعض الوفود الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الدول والجمعيات الوطنية في تجنب العنف الحضري أو التخفيف منه سواء أكان هذا العنف مصاحباً لنزاع مسلح أم لاضطرابات اجتماعية. وأشارت إلى مبادرات ملموسة في هذا المجال مثل إعلان جنيف لعام 2006 عن العنف المسلح والتنمية. وأثار عدد من الوفود النقاط التالية التي يمكن أن تلعب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً بشأنها، أي تعزيز التضامن الاجتماعي، وتوفير الفرص للشباب، وتأمين التعليم، ونشر القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ووضع برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي للجنود الأطفال وأطفال الشوارع داخل المجتمعات المحلية. ويستطيع المتطوعون ولاسيما الشباب لعب دور رئيسي في جميع هذه الأنشطة. وكان أيضاً التأكيد على قيمة التعليم بواسطة الأقران.

رابعاً، الصحة. أعربت الوفود عما يقلقها من تزايد عدد ضحايا الأمراض المعدية الناشئة وتلك العائدة إلى الظهور. وذكرت بصورة خاصة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وداء السل، والمalaria، والانفلونزا، والجذام. وما هو الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؟ يمكنها المشاركة في تأمين الرعاية الصحية الأولية، وتوفير التربية الصحية والتدريب على الإسعافات الأولية، وتأمين الحصول على الدم النظيف، ومكافحة التمييز والإقصاء، والدفاع عن حماية الوحدات الطبية في أوقات الحروب، والاستعداد لمواجهة تهديدات غير متوقعة في مجال الصحة. ومرة أخرى شدد الكثير من الوفود على دور المتطوعين ولاسيما الشباب، وتوفير إمكانيات العمل لهؤلاء الشباب المتطوعين والمحافظة على اندفاعهم. وألقي الضوء أيضاً على أهمية التضامن من أجل تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية على نحو يتيح لها بمساهمة أكثر فعالية في الوقاية من انتشار الأوبئة ومكافحتها.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي، لقد سبق واطلعت لجنة الصياغة على هذا التقرير. وسنستمع الآن إلى تقرير عن عمل اللجنة ألف التي ناقشت دور الجمعيات الوطنية كهيئات مساعدة. وأعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة السيد مكتارو جالو، وهو رئيس جمعية الصليب الأحمر السيراليوني.

4-8-4 الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب

الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور

الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة

للسلطات العامة في المجال الإنساني

تقرير عن عمل اللجنة ألف

الدكتور مكتارو جالو، رئيس جمعية الصليب الأحمر

السيراليوني

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أقدم التقرير عن عمل اللجنة ألف التي اجتمعت بالأمس للنظر في « الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني ».

سيدتي الرئيسة،

افتتحت الجلسة رئيسة اللجنة السيدة جين ماك غوان رئيسة الصليب الأحمر الكندي مرحلة بممثلي الحكومات وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتكلمت عن الفرصة العظيمة التي أتاحتها اللجنة للبحث في عمل الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة لحكوماتها مؤكدة أن الطبيعة الخاصة والمميزة لهذا الدور هي متضمنة في القرار الذي سيقدم إلى المؤتمر والذي وضعت لجنة الصياغة نصه النهائي. ومن ثم لن يطلب من اللجنة أن تناقش القرار أو تراجع له جزئياً ولا بكامله. وأضافت أن على اللجنة باعتبارها هيكلًا مهمًا في المداولات القادمة، أن تركز أولاً على أفضل الممارسات في الجلسة الصباحية

وعلى موضوع الشراكات في جلسة بعد الظهر.

ثم دعت الرئيسة السيد إبراهيم عثمان، نائب أمين عام الاتحاد الدولي، إلى تقديم عرض عام للموضوع الذي ستتناوله الكلمات والمناقشات اللاحقة. وفي كلمة قصيرة وواقعية هنأه عليها فيما بعد عدد من الممثلين، وصف السيد عثمان ما يميز الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن الهيئات الإنسانية الأخرى أي تحديداً الاعتراف الذي تحظى به على الصعيد الدولي وفي القانون الدولي والقوانين الوطنية، والمبادئ الأساسية للحركة وشاراتها. وأشار أخيراً إلى ضرورة أن يكون للجمعية الوطنية تغطية جغرافية لكي تعترف بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأوضح السيد عثمان أن من غير المطلوب من الجمعية الوطنية أن تنفذ بالضرورة جميع أنشطتها بصفتها جهة مساعدة للسلطات الوطنية. بل يجب أن يقسم هذا العمل بوضوح وباتفاق مسبق بين الطرفين. كما شدد على وجوب أن يكون أي تدخل إنساني يجري تحت بند الدور المساعد مطابقاً تماماً لمبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقيمها. كما أن العمل بصفة الجهة المساعدة للحكومة لا يلزم هذه الأخيرة بأي واجب بالتمويل إلا إذا اتفق مسبقاً على ذلك.

سيدتي الرئيسة،

قدم بلدان إثنان عرضاً لأنشطتهما وتكلم ممثلون عن الحكومة وعن الجمعية الوطنية في كل منهما. وكان البلد الأول هو كولومبيا. وبدأت ممثلة الحكومة الكولومبية السيدة أدريانا مندوزا، القائمة بالأعمال في بعثة الأمم المتحدة لكولومبيا في جنيف، بوصف الدور المساعد الذي يضطلع به الصليب الأحمر الكولومبي بأنه دور حاسم في الحالات الإنسانية المختلفة التي يواجهها البلد وأشارت أيضاً إلى الإطار القانوني الواضح والثابت الذي تعمل الجمعية الوطنية من خلاله والاحترام للمبادئ الأساسية للحركة تسهياً لعملها. ويستند الإطار القانوني الحالي إلى قانونين أساسيين الأول الذي تم تحديثه في 2003 يسهل تدخل الصليب الأحمر في الميدان بينما القانون الثاني الذي عدل خلال العام التالي ينظم استخدام الشارة. وتكلمت عن العلاقة المتوازنة بين الصليب الأحمر الكولومبي والسلطات العامة في كل المستويات الإدارية وركزت بصورة خاصة على الدعم الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الجمعية الوطنية في عملها الأساسي المتعلق بما أثاره النزاع الداخلي الطويل الذي تشهده كولومبيا والذي

ووصفت الجمعيات الوطنية بالشريك الذي يتمتع باحترام ومصداقية عاليين مشيرة إلى التعاون مع الحكومة في عدد من المجالات الإنسانية ومن بينها الصحة ومواجهة الكوارث. وذكرت بأن الهجرة تبقى موضوعاً ذا أهمية في فنلندا. وفي ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني تحديداً، أبرزت السيدة ليتو عضوية الصليب الأحمر الفنلندي في اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي تتيح نشر القانون الدولي الإنساني ولكنها لا تشارك في أعمال النشر الملموسة وهو الدور الذي تضطلع به الجمعية الوطنية متوجهة من بين جهات أخرى إلى القوات المسلحة وتلامذة المدارس الثانوية وطلاب الحقوق.

أما المتحدثة الثانية باسم الحكومة الفنلندية، السيدة أولا مايا فينسكاس، فركزت كلامها على المساعدة الإنسانية والتزام الحكومة الفنلندية بالمبادئ الأساسية التي تحكم الممارسات الموصى بها للمانحين. ويملك قسم المساعدة الإنسانية الحكومي ميزانية سنوية تبلغ 260 مليون يورو ويتعاون مع الصليب الأحمر الفنلندي حين يقرر تقديم الدعم إلى اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي ويستأنس دائماً رأي الجمعية الوطنية حول ما إذا كانت تفضل أن يوزع جزء الميزانية المخصص للصليب الأحمر على شكل مساعدات عينية. وثمة هدف رئيسي للحكومة تسعى إلى تحقيقه هو تعزيز القدرات الحالية للجمعية في الميدان.

وتكلمت الأمينة العام للصليب الأحمر الفنلندي، السيدة كريستينا كومبولا عن القيم الإنسانية التي تتقاسمها الحكومة والجمعية الوطنية والتي تزداد أهميتها حين تجتمع مع فهم ثابت للأدوار والمهام وقاعدة قانونية قديمة دولية ووطنية أسست منذ وقت طويل. وذكرت الحادثة الأخيرة لإطلاق النار داخل مدرسة كمثال للدور المساعد للصليب الأحمر الفنلندي في الواقع الملموس. إذ كان المتطوعون جاهزين خلال ساعة من وقوع المأساة لمساعدة الضحايا وعائلاتهم. وتابعت السيدة كومبولا بعرض السلسلة الواسعة من الأنشطة المتفرقة التي تقوم بها الجمعية الوطنية ومنها تكميل نظام المساعدات الاجتماعي ولكنها شددت على أنها لا تسعى أبداً إلى سد الفجوات في هذا النظام ولعب الدور البديل له. وقد تكون قائمة الأنشطة طويلة إلا أنها ذكرت المؤتمر بأنها ليست قائمة من الواجبات. ورأت في الدور المساعد للسلطات وجهاً من وجهي قطعة نقود واحدة، إذ يشكل الصليب الأحمر الفنلندي شريكاً موثقاً يمكن الاعتماد عليه بينما

خلف ملايين النازحين. وقالت السيد مندوزا أن تسليم المساعدة إلى هذه الفئة من السكان الشديدة الاستضعاف، أصبح ممكناً بفضل الصليب الأحمر الكولومبي. ومن بين مختلف الأحكام الواردة في هذه القاعدة القانونية، أبرزت السيدة مندوزا الأهمية القصوى التي يرتديها حق الصليب الأحمر الكولومبي بالحفاظ على السرية في تعامله مع كل المجموعات المشاركة في النزاع المسلح، وكذلك الثقة والتفاهم المتبادل وهما عنصران أساسيان في العلاقات بين الجمعية الوطنية والحكومة.

أما ممثل الجمعية الوطنية الدكتور فرناندو خوسي كارديناس غريرو نائب رئيس الصليب الأحمر الكولومبي، فتكلم بحماس عما يحدث الآن وحدث خلال سنوات طويلة من تقاسم للمسؤوليات وتأزر بين الحكومة والجمعية الوطنية. ويستند ذلك إلى إطار قانوني ثابت واعتراف بالشارة وما يتمتع به الصليب الأحمر من وجود في المدارس على سبيل المثال. وأشار إلى التسهيلات الممنوحة للصليب الأحمر الكولومبي على أعلى مستويات الحكومة وتمثيل الجمعية الوطنية في هيئات صنع القرار الأساسية في حالات الطوارئ وذكر المجالات الرئيسية لنشاط الصليب الأحمر ومنها التوعية بالألغام، ودعم النازحين إلى داخل البلاد بسبب النزاع المسلح، وتنمية المجتمعات المحلية، والمشاكل المتعلقة بالبيئة، والرعاية الصحية، وتشجيع كبار المانحين. وشكر الجمعيات الشقيقة على شراكتها وتعاونها. ووصف الدكتور كارديناس نشر القانون الدولي الإنساني باعتباره جزءاً حيوياً من مهمتنا كجهات مساعدة للحكومة وذكر على سبيل المثال أنشطة التدريب الموجهة إلى القوات المسلحة وإصدار الوثائق في هذا المجال. وقد تمثل أيضاً جانب من التعاون مع الحكومة في الإعفاء عن الضرائب. واختتم السيد كارديناس بالقول أن الكثير من أنشطة الصليب الأحمر الكولومبي لم تكن لترى النور لولا منحها هذا الدور المساعد قانوناً ولولا تعاون الدولة.

وكان المتكلمون التاليون من فنلندا. كان هنالك ممثلان من الحكومة الفنلندية وممثل من الجمعية الوطنية. واستمعت اللجنة إلى متحدتين باسم الحكومة الفنلندية من وزارة الخارجية. ركزت السيدة ماريا ليتو على الإطار القانوني الذي وضعته فنلندا لمساندة وتسهيل عمل الصليب الأحمر الفنلندي ولحماية الشارة كذلك. ومع أن الحكومة هي مسؤولة قانوناً عن حماية الشارة، في التطبيق العملي، تتم المراقبة دائماً من خلال الصليب الأحمر الفنلندي.

بما في ذلك التدريب على الإسعافات الأولية واستقبال المتبرعين بالدم المتطوعين.

وأعرب في اللجنة عن عدد من المشاغل هي التالية: أولاً، لا تملك كل الجهات المعنية معرفة كافية بماهية الدور المساعد للسلطات ومسألة الاعتراف القانوني المناسب بذلك أمر حيوي. وبالإضافة إلى علاقة العمل مع الحكومات، يفترض أن يوفر الإقرار القانوني بالدور المساعد قاعدة لتطوير تعاون أوسع داخل مؤسسات القطاع العام ومع هيئات أخرى. ثانياً، بسبب غياب الأنظمة التي تحدد دورها الفعلي غالباً ما تنظر الحكومات وغيرها من الهيئات إلى الجمعيات الوطنية باعتبارها مجرد منظمات وطنية غير حكومية، ولا تعلم في غالب الأحيان عن عضويتها في الاتحاد الدولي كما لا تفهم معاني صلتها بشبكة عالمية. وثالثاً، غالباً ما تدعو الحكومات الجمعيات الوطنية باعتبارها جهات متخصصة لتقديم المساعدة الإنسانية ولكن دون أن توفر لها الموارد المناسبة. وذكر العديد من الجمعيات الوطنية كمثال لذلك ما يتوقع منها من تقديم المساعدة إلى المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني وإلى النازحين، بينما أشارت جمعيات أخرى وخاصة الجمعيات في الدول الجزر الصغيرة إلى ازدواجية للأدوار مع السلطات المعنية يصعب تجنبها مع أن الموارد محدودة. وأخيراً ضرورة المحافظة على استقلالية الجمعيات الوطنية بالرغم من عملها بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتركزت مسألة كان قد أثارها سابقاً الصليب الأحمر في سانت كيتس ونيفيس على كيفية مباشرة النقاش مع الحكومة حول الاعتراف بدور الجمعية المساعد للسلطات. وأشارت جمعيات أخرى لاسيما أوزبكستان إلى الصعوبات الهائلة في إقناع الحكومة بضرورة لعب دور غير الدور الذي تلعبه عادة المنظمات غير الحكومية الأخرى. وكانت نصيحة الجمعيات الشقيقة والاتحاد الدولي أن تكون الخطوة الأولى لكل جمعية وطنية تجد نفسها في هذا الوضع النظر جيداً في إمكانياتها على صعيد العمل الميداني وماذا يمكن أن تقدمه للسلطات العامة من خلال دورها المساعد. كما أشير إلى أن امتلاك مهارات عالية في مجال التفاوض يشكل ميزة أكيدة في مثل هذه الحالات. وشدد آخرون على أن من غير الممكن تحديد الترجمة العملية لطبيعة الدور المساعد ونطاق عمله إلا في كل بلد على حدة.

ولفتت جمعية الصليب الأحمر في ساموا الانتباه إلى

تقدم له الحكومة في المقابل القاعدة المحلية والدولية اللازمة. وتكتسب الجمعية الوطنية بدورها مكانة خاصة في المجتمع المدني وبناء الاستقرار طويل الأمد. وتستفيد أيضاً الجمعية الوطنية من اعتبارها جهة مساعدة للحكومة للاتصال بشركاء أساسيين مثل الجامعات، وتجذب مهنين من ذوي الكفاءات العالية لاسيما في مجال الصحة. وكان من بين التحديات المطروحة أمام الجمعية الوطنية قضية المحافظة على علاقة متوازنة وضرورة السعي باستمرار إلى إثبات مصداقيتها وتفهمها إذ لا شيء يأتي مجاناً. أما الاختبار الفعلي للعلاقات فيبرز لدى ظهور ضرورات إنسانية تتعارض مع السياسات الحكومية.

سيدتي الرئيسة،

سأقدم تلخيصاً للمداخلات لكن علي أن اعتذر من المشاركين الذين لن أذكر أسماءهم أو أسماء جمعياتهم الوطنية أو حكوماتهم. لقد كانت مساهمات الجميع قيمة وموضع تقدير. وقد أعطيت الكلمة إلى أكثر من 50 ممثلاً لجمعيات وطنية وحكومات في سلسلة من المناقشات الحيوية والشيقة. ولا يمكن أن يكون هذا الملخص شاملاً بسبب ضيق الوقت علماً أن الهدف هو معرفة أبرز المواضيع والأفكار التي طرحت.

كانت النقطة الأولى المثارة هي موضوع الشراكة والدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في الممارسة العملية. وكان من المشجع أن نلاحظ ترحيب عدد من الحكومات والجمعيات الوطنية بالقرار المتعلق بهدف المؤتمر 2 وتقديرها لتعريف الدور المساعد للسلطات الذي تضمنه هذا النص المحوري. وأعرب عدة متكلمين عن شعورهم بأن القرار سيساعد على الحوار مع الحكومات بتعزيز مفهوم الدور المساعد بينما أشار آخرون إلى أن مجموعة الأدوات قيد التطوير هي التي ترتدي الأهمية الأكبر.

وكانت من أكثر المجالات التي ذكرتها الجمعيات الوطنية في دورها المساعد للحكومات خمس مجالات للعمل وهي: (1) نشر القانون الدولي الإنساني في المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي ومن خلال التدريب الموجه إلى القوات المسلحة، (2) التأهب للكوارث والاستجابة بتقديم الإغاثة، (3) تقديم الدعم إلى الناس عموماً وإلى الجماعات المحلية المتأثرة بالنزاع المسلح، (4) تأمين المساعدات الاجتماعية، (5) الصحة والرعاية على المستوى المحلي

الوطنية ترى في وجود قاعدة قانونية ثابتة لاسيما على الصعيد الوطني، شرطاً أساسياً للاعتراف بطابعها الخاص، وإثارة الاحترام في صفوف صناع القرار والجهات المؤثرة في الرأي العام، وتحسين صورتها. وبعد أن ركز الممثلون الكولومبيون والفنلنديون على هذه القاعدة القانونية، ألقت مداخلة الضوء على التقدم المنجز في هذا المجال. أولاً في الترويج حيث ينظر في إصدار مرسوم جديد سيركر، من بين أمور أخرى، على إنشاء بيئة ملائمة للتفاوض بين الحكومة والجمعية الوطنية تجنباً لوجود علاقة مفروضة. كما يجري في النمسا الإعداد لقانون نموذجي جديد سيعزز إصداره حماية الشارة والدور المساعد للجمعية الوطنية والأحكام المشتركة المتعلقة بسرية عمل الصليب الأحمر النمساوي في التعامل مع الأشخاص المعوزين والمستضعفين.

وكانت النقطة الرابعة التي تطرق إليها النقاش هي الهجرة. فهناك مسألة لها أولوية قصوى بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية والحكومات والإدارة وهي مشكلة الهجرة المعقدة، والوضع المأساوي والملتبس غالباً للمهاجرين وطالبي اللجوء والنازحين والفئات الأخرى المهمشة. وعاد المتحدثون مرات عديدة إلى هذه القضية الواسعة والمتشعبة وعلقت الجمعيات الوطنية عليها بالقول أنها غالباً ما تجد نفسها في وضع حساس ومزعج هو وضع الشاهد للاحتياجات الإنسانية الحقيقية والذي تمنعه أحياناً الحكومة من الاستجابة لها بينما تواجهه ردة الفعل السلبية من جانب السكان المحليين في ما يتعلق بصورتها وقدرتها على تعبئة الموارد على حد سواء. وتكلم الكثيرون عن قلقهم من الميول المتنامية نحو كره الأجانب خاصة في بعض البلدان المتقدمة.

وعبر الصليب الأحمر البريطاني عن أفكار الكثيرين حين تساءل عن الخطوات التي ينبغي للحركة أن تتخذها حين تشكل الأولويات السياسية أو المحلية التي وضعتها الحكومة تهديداً لبرنامج إنساني بالغ الأهمية. وأحاطنا الصليب الأحمر السويدي علماً بالمشادة التي حصلت مع الحكومة حول رفضها حصول مجموعات معينة من المهاجرين على الرعاية الصحية. وتكلم ممثل جمعية الصليب الأحمر الفلبيني عن وجود حوالي 8 ملايين مواطني بلاده في الخارج وأشار إلى مشكلة الأشخاص الذين يهاجرون إلى أماكن حذروا بعدم الذهاب إليها. وأعربت الجمهورية الدومينيكية عن قلقها إزاء أوضاع

مذكورة التفاهم التي وقعت مع حكومة بلادها والتي كانت مفيدة جداً لتحديد العلاقة بينهما، بينما تكلمت ممثلة الصليب الأحمر في جمهورية كوريا بطريقة مؤثرة عن دور الجمعية في تحسين العلاقات بين شطري كوريا وطلبت من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن يضعوا آلية قابلة للتطبيق لتوجيه عمل الجمعيات الوطنية باعتبارها جهات مساعدة للحكومة. وأثيرت أيضاً مسألة سير العلاقات بين الجمعية الوطنية والحكومة وقيل في اللجنة أن من الممكن أن تتبين فائدة بعض التوترات السليمة بالنسبة إلى الطرفين شريطة أن تبقى ضمن حدود معينة. وجاء التشديد أيضاً على ضرورة الحوار المتوازن، والسعي دائماً إلى استباق الأحداث.

وأكدت حكومة المملكة المتحدة على أهمية ألا يبالغ في تفصيل وصف القواعد التي تحكم أشكال العلاقة ذلك أن الأنشطة والاحتياجات الإنسانية تختلف من بلد إلى آخر. فيما ذكر الهلال الأحمر الماليزي كأمثلة عن علاقة العمل الوثيقة مع الحكومة خدمة سيارات الإسعاف التي يقدمها في كوالا لمبور، والمبادرة طويلة الأمد التي أطلقت في مختلف أنحاء البلاد تحت شعار «مسعف في كل منزل».

وتناولت النقطة الثانية القانون الدولي الإنساني. وتكلم عدد كبير من الجمعيات الوطنية عن أنشطته في مجال نشر القانون الدولي الإنساني. فالجمعيات الوطنية لديها مهمة نشر القانون الدولي الإنساني وتأمين احترامه ومساعدة حكوماتها في هذه الوظيفة الأساسية. وذكرت من بين الأنشطة الرئيسية: برامج التوعية بشأن القانون الدولي الإنساني الموجهة للأطفال والشباب، وبرامج استكشاف القانون الإنساني في المدارس الثانوية وفي برامج الجامعات، ونشر القانون الدولي الإنساني في صفوف القوات المسلحة، وتشجيع الحكومات على إنشاء لجان وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، وحماية الشارات من خلال المراقبة الصارمة لاستخدامها واتخاذ الخطوات لتجنب سوء استعمالها، وأخيراً الدفاع أمام الحكومات بالشكل الملائم عن ضرورة تقييد استخدام أسلحة معينة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وتدخلت هنا اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتكرر استعدادها الدائم لمساعدة الجمعيات الوطنية في سلسلة من أنشطة نشر القانون الدولي الإنساني كما في عملية مراجعة الأنظمة الأساسية للجمعيات بالتعاون مع الاتحاد الدولي.

أما النقطة الثالثة التي تم مناقشتها فكانت القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية. ولاحظت اللجنة أن كل الجمعيات

والمحافظة عليه. فعلى الجمعيات الوطنية أن تثبت باستمرار أهمية دورها ومساهمتها في العمل الإنساني عبر التشديد على برامج المناصرة والاتصال. ومن الضروري تحديداً أن تضع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مجموعة من الأدوات لدعم الجمعيات الوطنية في مجالي المناصرة والاتصال. وينبغي أن تتضمن هذه المجموعة من الأدوات معلومات عن الحقوق والمزايا والامتيازات التي يفترض أن تكسبها الجمعيات الوطنية من دورها المساعد. كما تحتاج الجمعيات الوطنية إلى التدريب لاكتساب مهارات التفاوض من أجل تسهيل النقاش مع الحكومات والدفاع عن أفكارها والتوصل إلى تقديم الدعم الإنساني إلى السلطات العامة بدون التورط في القضايا السياسية ومسائل الأمن الوطني. ويجب أيضاً أن تمتلك القدرة على رفض ما تطلبه الحكومات حين تتجاوز المهام المطلوبة مهمتها وقدراتها. وأخيراً تقع على عاتق اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مهمة العمل على تعزيز الفهم للدور المساعد للجمعيات الوطنية في حوارها مع المسؤولين الحكوميين كل ما تسنى لهما ذلك.

سيدتي الرئيسة

في الختام، أود أن أشكركم على إتاحة فرصة مناقشة هذه المسألة المهمة. وفي ختام هذا الاجتماع الشيق الذي استمر طوال اليوم، وقف الرئيس التنفيذي للصليب الأحمر البريطاني وتقدم بتأييد من الجميع بالشكر إلى الرئيسة السيدة جين ماك غوان وهنأها على طريقتها الحازمة والمرنة في إدارة الاجتماع حيث استطاعت أن تخلق جواً ملائماً أتاح لجميع الذين كانوا يرغبون في الكلام إبداء وجهات نظرهم.

السيدة مانديسا كلاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيداتي، سادتي. كان هذا تقرير اللجنة ألف. أشكر السيد جالو وأشكر الفريق الذي ذكره على هذا العمل الرائع. وأتشرف بإعطاء الكلمة الآن لمقرر اللجنة باء، السيد جيفري شان واه تيك نائب رئيس جمعية الصليب الأحمر السنغافوري.

النازحين الذين يقيمون على طول الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية وقدرة الجمعيتين الوطنيتين على مواجهة احتياجاتهم. وطلب حينئذ من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إبداء وجهة نظرهما حول هذه النقاط.

وقال المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر أن المنظمة في صدد إصدار كتيب لإرشاد الجمعيات الوطنية بشأن إعطاء الأولوية لإعادة الروابط العائلية حين يكون المهاجرون غير الشرعيين موجودين في مراكز احتجاز. كما تعمل اللجنة الدولية بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية في البلدان التي ينتمي إليها المهاجرون والتي سيعودون أيضاً إليها. وأضاف نائب الأمين العام للاتحاد الدولي أن من الضروري أن يكون هناك تمييز واضح بين الجوانب السياسية والأمنية من ناحية، والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى. وتكمن الأولوية الأولى في تأمين الحاجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، أما إذا تكفلت الحكومة في هذا الجانب، فينتقل حينئذ الحوار إلى مسائل الحماية التي تبدو معقدة للجمعيات الوطنية. وفي حال منع حتى المساعدات الأساسية، ومواصلة منع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من الوصول إلى هؤلاء، تصبح الجمعية الوطنية مضطرة للدفاع عن موقفها ويجب أن تقوم بذلك بحزم شديد.

وقال ممثل الصليب الأحمر الإيطالي واصفاً البحر المتوسط ببحر الموت أن مناصرة المهاجرين تذهب بعيداً ولكن على الجمعيات الوطنية في أغلب الأحيان أن تفعل أكثر من ذلك وعليها، عند الضرورة، ألا تنصت إلى الرأي العام. ودعا الاتحاد الدولي إلى إنشاء تحالف للعمل الميداني يربط بين الجمعيات الوطنية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون والبلدان المستقبلية لهم وهي في هذه المنطقة بلدان شمال أفريقيا وبلدان جنوب أوروبا.

وتناولت النقطة الأخيرة موضوعي المناصرة والاتصال. وقد برز توافق عام على أن العلاقة بين الحكومات والجمعيات الوطنية تتطلب استثماراً طويلاً الأمد من الجانبين. فالصليب الأحمر الإسباني، على سبيل المثال، يقوم مع حكومة بلاده بمراجعة رسمية لهذه العلاقة سنوياً. ويجب بصورة عامة أن يقام حوار دائم ومنظم على جميع المستويات في المجالين الوطني والدولي، من أجل بناء ثقة وتفاهم متبادلين.

وبالرغم من التأكيد على القاعدة القانونية، كان من الواضح أن القانون وحده ليس كافياً لتكريس الدور المساعد

4-8-5 إعادة تأكيد القانون الدولي وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة

تقرير عن عمل اللجنة بآء

السيد جيفري شان واه تيك نائب رئيس جمعية
الصليب الأحمر السنغافوري

(الأصل بالإنكليزية)

يشرفني أن أقدم لكم تقريراً عن عمل اللجنة بآء في المؤتمر الدولي الثلاثين. لقد اجتمعت هذه اللجنة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 لتناقش الموضوع التالي: «إعادة تأكيد القانون الدولي وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة». وكان رئيس اللجنة السفير نيكولا ثورن من المملكة المتحدة ونائبة الرئيس السفيرة ماييل غوميز أوليفر من المكسيك. واتسمت مناقشات اللجنة بالموضوعية وعكست درجة عالية من المشاركة في الآراء في ما يتعلق بالقضايا المطروحة.

وأشار الرئيس، في ملاحظاته الأولية، إلى أن القضايا التي يتعين على اللجنة النظر فيها، كما هو وارد في الأسئلة التوجيهية، تتماشى مع موضوع المؤتمر أي إعادة تأكيد أهمية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة. وقد وجهت مؤخراً انتقادات تتعلق بعدم ملاءمة القانون الدولي الإنساني للنزاعات المسلحة المعاصرة. إلا أن الدراسات التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلصت إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني هي ملائمة اليوم ولكن المشكلة تكمن في عدم احترام هذه القواعد خلال النزاعات المسلحة. وهنا تكمن أهمية مناقشات اللجنة.

بدأ النقاش بكلمة ألقاها البروفسور دانييل تورير، العضو في اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأشار البروفسور تورير إلى دراسة اللجنة الدولية عن القانون الدولي الإنساني العرفي وتقريرها المعنون «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة»، اللذين قدما إلى المؤتمر. وكانت قد أجريت الدراسة عن القانون العرفي بناء على طلب من المؤتمر الدولي السادس والعشرين، وخلصت إلى أن الفجوة الفاصلة بين تنظيم النزاعات المسلحة

الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية لم تعد قائمة. وأكدت ممارسات الدول أن العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني تنطبق على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء. وهكذا، فإن أطراف جميع النزاعات المسلحة ملزمة باحترام القواعد نفسها.

ولاحظ تقرير اللجنة الدولية عن «القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة» أن معاهدات القانون الدولي الإنساني التي يكملها القانون الإنساني العرفي، تظل الإطار المرجعي لتنظيم السلوك خلال النزاعات المسلحة. وأشار بالخصوص إلى أن هناك وعياً متزايداً بالقانون الدولي الإنساني في عالم اليوم.

وقام أيضاً البروفسور تورير بعرض الأجزاء الرئيسية والأساس الذي استند إليه مشروع القرار بشأن القانون الإنساني الذي قدمته اللجنة الدولية إلى المؤتمر الدولي. وقد استند مشروع القرار إلى المبدأ القاضي بأن القانون الدولي الإنساني يرتدي اليوم نفس الأهمية التي كان يرتديها في الماضي ولا زال يوفر حماية قيمة لضحايا جميع أنواع النزاعات المسلحة. ويؤكد القانون الدولي الإنساني على مبدأ الإنسانية من خلال ضمان تمتع الجميع بالحماية القانونية اللازمة في أوقات النزاعات المسلحة.

وخلال النقاشات اللاحقة، هنأ العديد من الوفود اللجنة الدولية على تقاريرها التي قدمت إثباتاً قوياً لأهمية القانون الدولي الإنساني في عالم اليوم. وأعاد المشاركون في اللجنة التأكيد بقوة على استمرار ملاءمة القانون الدولي الإنساني وأهميته بالنسبة للنزاعات المسلحة المعاصرة. وفي هذا السياق، تم التشديد على أن القانون الدولي الإنساني لا ينظم سوى النزاعات المسلحة وأن تنفيذه ينبغي ألا يشمل الحالات التي لا تصل إلى حد النزاعات المسلحة. إلا أن أحد المتحدثين أشار إلى أنه لا يتعين النظر إلى دراسة اللجنة الدولية كمرجع بالنسبة إلى اعتبار القانون الدولي العرفي بمثابة القانون الواجب التطبيق.

وفي ما يتعلق بمبدأ التمييز، أعاد المشاركون في اللجنة التأكيد على أهمية هذا المبدأ في سير العمليات العدائية. كما أعادوا التأكيد مرة أخرى على ضرورة احترام الضمانات الأساسية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني إلى جميع الأشخاص.

وتناولت عدة وفود مسألتى القانون الدولي الإنساني

ومكافحة الإرهاب، ملاحظة أن مجرد بروز حالات جديدة ينبغي ألا يفضي إلى استنتاج أن القانون الدولي الإنساني غير ملائم لما يحدث اليوم في العالم.

وأشار عدد من الوفود إلى الطابع المتكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين خلال النزاعات المسلحة. فالعلاقة بين هذه المجموعات من القانون تستحق مزيداً من الاستكشاف نظراً إلى العدد القليل نسبياً لقواعد معاهدات القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق خلال النزاعات المسلحة غير الدولية.

وأدلى العديد من الوفود بتعليقات عن التحديات التي تطرحها الحروب غير المتكافئة. وأشار أحد الوفود إلى أن المعاملة بالمثل ليست شرطاً لتطبيق القانون الدولي الإنساني، وكون طرف عدو لا يمثل لأحكام القانون الدولي الإنساني ليس عذراً لكي لا يحترم الطرف الآخر واجبه المتمثل في تطبيق القانون الدولي الإنساني.

وتحدث عدد كبير من الوفود عن العواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن الذخائر العنقودية والحاجة إلى حظر مثل هذه الأسلحة، وقيل أن هذه الأسلحة تنتهك مبدأ التمييز. كما أشير إلى المبادرات الرامية إلى حظر هذه الأسلحة وصياغة صك ملزم قانوناً لتحقيق هذا الغرض بحلول عام 2008. وطالبت الوفود بدعم هذه المبادرة.

ومن بين التحديات الميدانية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني، أشار المشاركون إلى أن الهجمات التي تستهدف أفراد الوحدات الطبية والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية تشكل مثلاً فظيماً عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وصرح وفد أن ثمة حاجة أيضاً إلى توضيح القضايا العملية والقانونية ذات الصلة بالاحتجاز خلال العمليات العسكرية المتعددة الجنسيات. كما ينبغي التعريف على نحو أفضل بحماية الصحفيين خلال النزاعات المسلحة والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، لا سيما في ما يتعلق بالأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم أو تم احتجازهم والذين يحق لهم عدم التعرض لفضول الناس.

وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم إزاء إساءة استخدام الشارات، والذي يشمل الاستخدام الاحتياطي للشارة على شبكة الإنترنت من جانب مجرمين من أجل الحصول على الأموال. وقد طلب إلى الجمعيات الوطنية مراقبة مثل هذه الإساءات ومنعها.

وأقر المشاركون بشكل واسع بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب لكي يكون القانون الدولي الإنساني فعالاً. ويقتضي ذلك من الدول ضمان اعتمادها التشريع الوطني اللازم لتجريم انتهاكات القانون الدولي الإنساني ومقاضاة مرتكبيها. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الدول تتمتع، بموجب القانون الدولي الإنساني، بالاختصاص القضائي العالمي، وهكذا يجوز حتى للدول التي ليست أطرافاً في نزاع مسلح أن تتخذ إجراءات لمعاقبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني خلال هذا النزاع. وإن المبدأ المكرس في اتفاقيات جنيف والقائل بواجب الدول احترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني يعني أكثر من مجرد أنه يجب على الدول ضمان امتثال الجهات الفاعلة التابعة لها لأحكام القانون الدولي الإنساني. وعلى الدول أن تراقب أيضاً انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتتخذ جميع الإجراءات الممكنة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني حتى في النزاعات المسلحة التي لا تشارك فيها.

وأقر المشاركون بالتطورات التي شهدتها مؤخرًا الساحة الدولية، مثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومحاكم دولية أخرى لمقاضاة متهمي القانون الدولي الإنساني، بوصفها تطورات إيجابية ومهمة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وتحدث أيضاً العديد من الوفود عن عدة سبل أخرى يمكن بواسطتها ترسيخ القناعة باحترام القانون الدولي الإنساني. وذكرت هذه الوفود في غالب الأحيان الإجراءات والبرامج التي تنفذها كأثلة على ما يمكن تحقيقه للوصول إلى هذا الهدف. وناشد المشاركون جميع الدول أن تقوم، على سبيل المثال، بما يلي: أن تصبح طرفاً في جميع صكوك القانون الدولي الإنساني وتسن القوانين الوطنية اللازمة لتنفيذ هذه الصكوك على الصعيد الوطني؛ وأن تضمن أن جميع أفراد القوات المسلحة مدربين التدريب الملائم لتطبيق القانون الدولي الإنساني وتقاضي هؤلاء الأفراد عندما ينتهكون قواعد القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يكتسي توفير التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني بالنسبة لأفراد القوات المنتشرة في إطار العمليات الدولية لحفظ السلام أهمية كبيرة. وينبغي للدول عموماً أن ترفع من مستوى الوعي بقواعد القانون الدولي الإنساني في صفوف كل فئات المجتمع ولا سيما بين الشباب من خلال إدراج البرامج ذات الصلة في المناهج الدراسية.

أقدم إلى هذه الوفود صادق الاعتذار. ولا يسعني إلا أن أأمل في أن ينال رضاكم ما عرضته في هذا التقرير الذي يسعى إلى الكشف عن المشاعر القوية التي أعرب عنها أعضاء اللجنة برغبتهم في العمل معا من أجل الإنسانية.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر
(الأصل بالإنكليزية)

شكرا جزيلاً السيد شان واه تيك على تقريركم المفيد. لدينا تقرير آخر من اللجنة جيم التي بحثت في موضوع تعزيز الأطر القانونية الخاصة بتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث. وأعطى الكلمة الآن لمقرر اللجنة جيم، سعادة السفير أحمد أوزومكو، من البعثة الدائمة لتركيا في جنيف.

4-6-8 تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالاستجابة الدولية للكوارث تقرير عن عمل اللجنة جيم

سعادة السيد أحمد أوزومكو، الممثل الدائم، البعثة الدائمة لتركيا، جنيف
(الأصل بالإنكليزية)

من دواعي سروري أن أقدم لكم هذا التقرير عن النقاشات التي أجرتها أمس اللجنة جيم بخصوص «تعزيز الأطر القانونية الخاصة بتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث». ترأس اللجنة الدكتور ريمون فورد، رئيس جمعية الصليب الأحمر في بربادوس. وبدأت أعمال اللجنة جيم بعروض أولية قدمها ثلاثة متحدثين، أعقبها نقاش مفتوح شارك فيه أكثر من 120 وفداً من الحكومات والجمعيات الوطنية.

كان المتحدث الأول الدكتور سالفانو بريسينو، مدير الأمانة المشتركة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي أنشأتها الأمم المتحدة، وقام بتسليط الضوء على أهمية التأهب ليس فقط لمواجهة الكوارث، وإنما أيضاً للحد

وتحدثت بعض الوفود عن ضرورة ضمان استرعاء انتباه صناع القرار إلى الواجب القانوني المتمثل في احترام وضمن احترام القانون الدولي الإنساني. ومن ثم من الضروري إدراج المسؤولين عن سنّ القوانين في البرامج الهادفة إلى نشر القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، أحيطت اللجنة علماً بمبادرة اتخذتها إحدى الجمعيات الوطنية لتحديث منشورة عن القانون الدولي الإنساني موجهة إلى المسؤولين عن سنّ القوانين الوطنية ستكون متاحة قريباً.

وأعاد العديد من الوفود التأكيد على أهمية الشراكات في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. وشدد عدد منها على القيمة التي يولونها لشراكاته مع اللجنة الدولية. ويمكن لمثل هذه الشراكات، إلى جانب ما يقام منها مع اللجنة الدولية، أن تكون محلية ودولية على حد سواء ويتعين أن تشمل، إلى جانب الحكومات، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني وجهات أخرى حسب الحالات. وأشار المشاركون إلى الذكرى الستين لاتفاقيات جنيف في عام 2009 والتي يمكن أن تشكل فرصة جيدة للتخطيط لمجموعة من الأنشطة الهادفة إلى نشر القانون الدولي الإنساني.

وانصب التركيز بشكل كبير على الدور الرئيسي الذي تؤديه اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني. وتمت الإشارة مراراً وتكراراً إلى هذه اللجان بصفقتها وسيلة قيمة لإحداث الوعي اللازم لتحسين تنفيذ هذه المجموعة من القواعد على الصعيد المحلي. وتم التأكيد أيضاً على أن الدول لا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام القانون الدولي فحسب، بل أيضاً عن ضمان احترامه. ووجه نداء لاستخدام آليات القانون الدولي الإنساني القائمة والتي تشمل اللجنة الدولية لتقصي الحقائق المنشأة بموجب البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف. وأعيد التذكير بأن إمكانية طلب تشغيل هذه اللجنة ليست محصورة في أطراف نزاع مسلح، بل يجوز لأي طرف أن يطلب تشغيلها.

حضرات السيدات والسادة،

هذا هو تقريرني وأشكركم على حسن إصغائكم. إنني أدرك تماماً أن هذا التقرير لا يمكن أن ينصف إسهامات الكثير من الوفود نظراً إلى العدد الكبير من المداخلات والعديد من النقاط الوجيهة التي أثّرت خلال النقاشات. لذلك أود أن

وأعرب العديد من المشاركين عن ارتياحهم إزاء الإرشادات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث وعملية التشاور التي أدت إلى وضع هذه الإرشادات وحثوا على اعتمادها. وتعرفنا إلى عدد من المبادرات القائمة التي اتخذتها الحكومات والجمعيات الوطنية بهدف تشجيع التأهب القانوني السليم في بلدانها. ويبدو أن البعض بدأ فعلاً في استخدام هذه الإرشادات. وأدت المشاورات بين الحكومات والوكالات المعنية بشأن مشروع الإرشادات لتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث إلى إثارة نقاش أكثر عمقا حول كيفية معالجة مثل هذه المشاكل في المستقبل.

ورداً على أول سؤال توجيهي طرحه منظمو المؤتمر، أي «كيف يمكن أن تكون هذه الإرشادات مفيدة في ظل الظروف الوطنية الخاصة بكل من بلدانكم؟»، صرح المشاركون أن الإرشادات هي مفيدة لأنها غير ملزمة ومن الممكن تكييفها وفقاً للظروف المحلية وأنها تسعى إلى تقديم توجيهات عملية لحل مشاكل مشتركة دون المساس بالحقوق السيادية للسلطات المحلية ومسؤولياتها. كما أنها تسمح للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالعمل وفقاً لمبادئها وقيمها في مجال إدارة الكوارث. وهي تضم، بالإضافة إلى ذلك، مجموعة مناسبة من المعايير الدولية القائمة وأفضل الممارسات التي يمكن للحكومات الرجوع إليها.

وشدد المشاركون على أن الإرشادات يمكن أن تكون مفيدة بصفتها «مرجعا» بالنسبة إلى الحكومات التي ترغب في تعزيز أطر عملها القانونية والسياسية للاستعداد لإمكانية استجابة دولية في حالة وقوع كارثة. واتفقوا أيضاً على أنه يمكن استخدامها «كقائمة مرجعية» بالنسبة للقضايا القانونية المشتركة التي يمكن إثارتها والتي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الجمعيات الوطنية والمنظمات الأخرى حين تتسلم المساعدات وحين تقدمها.

ورداً على السؤال التوجيهي الثاني، «ما هي الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لترويج التأهب للكوارث من الناحية القانونية؟»، اقترح المشاركون أن تنظر الدول والجمعيات الوطنية في أطر عملها الوطنية القانونية منها والسياسية والمؤسسية والبحث في كيفية تعزيزها. وعلاوة على ذلك، يتعين على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة تقاسم أفضل ممارستها حتى يتسنى لنا جميعاً تقديم خدمات إنسانية أفضل.

من أوجه الضعف قبل وقوع تلك الكوارث. فعلى الرغم من الالتزامات العالمية بإعطاء الأولوية للحد من أخطار الكوارث، لا زال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه للوصول إلى نهج شامل لإدارة الكوارث وتأكيد حق الإنسان في التمتع بالأمن. كما أبرز الدكتور بريسو الروابط القائمة بين الإرشادات لتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث وإطار عمل هيوغو الذي تدعو الأولوية رقم 5 المحددة في برنامجها إلى تعزيز التأهب والتخطيط لحالات الطوارئ. وشجع أعضاء المؤتمر على ربط الجهود المبذولة لمتابعة الإرشادات الجديدة بتلك الرامية إلى تنفيذ إطار عمل هيوغو.

وأبرز المتحدث الثاني، السيناتور ريتشرد غوردن رئيس جمعية الصليب الأحمر الفلسطيني، تجربة الجمعيات الوطنية لجنوب شرق آسيا في ما يتعلق بالمسائل القانونية الخاصة بمواجهة الكوارث. وذكر أن ما يحدث مؤخراً من تكاثر الجهات الفاعلة المشاركة في استجابة دولية أدى إلى ظهور تحديات جديدة في مجال التنظيم، بما في ذلك العوائق الخاصة بدخول مواد الإغاثة والمعدات بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتنوع والتنسيق. وشجع الحكومات على الأخذ بنهج أكثر احتياطاً وأكثر تقدراً لما يتوقع في المستقبل بدلاً من الاعتماد على ترتيبات خاصة بمجرد معالجة المشاكل القائمة. وأشار في هذا الصدد إلى الجهود التي بذلها مؤخراً عدد من حكومات المنطقة بهدف تعزيز قوانينها المطبقة وعرض الالتزامات التي أخذتها مؤخراً الجمعيات الوطنية لجنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التأهب على الصعيد القانوني.

أما المتحدث الثالث، الدكتور شارلز آغبو، مدير التخطيط والأبحاث والتنبؤ في الوكالة النيجيرية لإدارة حالات الطوارئ، فأطلع المشاركين على الجهود التي تبذلها حكومته بهدف تعزيز سياساتها المؤسسية وأطرها الإقليمية الخاصة بالاستجابة الدولية في حالات الكوارث. واضطلعت أيضاً نيجيريا بدور ريادي في ضمان تناول مسألة التأهب القانوني الخاص بالاستجابة الدولية في حالات الكوارث ومعالجتها بشكل مناسب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وخير دليل على ذلك تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وخلال النقاش المفتوح الذي أعقب ذلك، أعاد أعضاء المؤتمر تأكيد توافقه على أن التأهب القانوني مرتبط بطريقة مباشرة بالتخفيف من المعاناة البشرية.

المحتملة التي يمكن أن يضطلع بها الاتحاد الدولي مستقبلاً في هذا المجال. واقترحوا أن يتخذ الاتحاد الدولي خطوات احتياطية ويستمر في قيادة جهود التعاون في مجال المناصرة وإجراء البحوث بشأن التأهب القانوني، فيقوم، على سبيل المثال، بدراسات حالات ميدانية وتبادل المعلومات. وعلى الاتحاد الدولي العمل مع الجمعيات الوطنية وتعزيز قدراتها لكي تتمكن من إسداء المشورة لحكوماتها حول كيفية استخدام هذه الإرشادات على أفضل وجه. كما ينبغي للاتحاد الدولي تطوير أدوات جديدة للتوعية ونشر الإرشادات من خلال توفير مواد التدريب مثلاً. وألقي الضوء أيضاً على أهمية العمل مع الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات. وأخيراً، وجه طلب إلى الاتحاد الدولي لجمع الأموال اللازمة لإقامة وجود إقليمي في أفريقيا والأمركيتين في إطار إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث.

4-7-8 انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة (تابع):

إعلان النتائج

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

لدينا الآن نتائج الدورة الأولى من انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. والآن أعطي الكلمة للسيدة آن ماري هوبر-هوتس لتعلن النتائج وتقول لنا إن كانت العملية انتهت أو إذا كان علينا تنظيم دورة ثانية.

السيدة آن ماري هوبر-هوتز نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل بالفرنسية)

حضرات السيدات والسادة،

قبل الإعلان عن نتائج الاقتراع، أود أن أشكر جميع الذين ترشحوا ليكونوا أعضاء في اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. فقد أظهروا التزامهم بالعمل المهم الذي تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

أما في ما يتعلق بالسؤال التوجيهي الثالث، «كيف يمكن أن تقدم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أفضل دعم لحكوماتها في تحسين التأهب من الناحية القانونية؟»، أعرب عدد من الوفود عن التزامه بالعمل لمعالجة هذه المسألة مع حكومات بلدانها. وقد اقترح على وجه الخصوص أن تقوم الجمعيات الوطنية الممثلة في اللجان الوطنية لإدارة الكوارث أو في هيئات مماثلة، بانتهاز الفرصة للترويج داخل هذه الهيئات لاستخدام إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث. وأنه يتعين عليها اتخاذ الإجراءات الملائمة في ما يتعلق بالاستعداد على الصعيد القانوني كجزء من عملية التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ.

وشدد المشاركون على أهمية نشر هذه الإرشادات وحثوا على استخدامها ليس على الصعيد الوطني فحسب، وإنما على الصعيد الإقليمي أيضاً. وأعربت أيضاً الحكومات عن التزامها باعتماد برامج لنشر الإرشادات والتشجيع على إجراء حوار شامل مع المسؤولين عن سن القوانين والسلطات القائمة على إدارة الكوارث والجمعيات الوطنية والمجتمع المدني بصورة عامة.

وفي ما يتصل بالسؤال التوجيهي الرابع، «كيف يمكن معالجة المسائل المطروحة في إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؟»، أوصى المشاركون بدعوة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى استخدام هذه الإرشادات. وعلاوة على ذلك، تم تشجيع الاتحاد الدولي على التعريف بالإرشادات في الاجتماعات التنظيمية الإقليمية. والتزمت الحكومات بالعمل مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لتعزيز الترابط بين السياسات المتبعة على الصعيد الإقليمي في ما يخص المساعدات الدولية في حالات الكوارث.

وفي ما يتعلق بأفضل السبل لربط جهود المتابعة للإرشادات بمبادرات أخرى، كما يرد في السؤال التوجيهي الخامس، اقترح المشاركون في اللجنة أن تدرج هذه الإرشادات في البرامج الوطنية والإقليمية التي وضعت تنفيذاً لإطار عمل هيوغو.

وأخيراً، أدلى عدد من المشاركين بتعليقات بشأن الأنشطة



والنتائج هي كالآتي. الأشخاص التاليون انتخبوا لعضوية اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالغالبية المطلقة للأصوات، أي 163 صوتاً. أولاً، الدكتور ماسموا بارا الذي انتخب بمجموع 213 صوتاً. ثانياً، السيد محمد الحديد الذي انتخب بمجموع 211 صوتاً. وثالثاً، السيد أداما ديارا الذي انتخب بمجموع 187 صوتاً. ورابعاً، السيد ستيفن كار الذي انتخب بمجموع 182 صوتاً وأخيراً السيد إيمون هاريسون كورتناي 165 صوتاً. وهكذا، لن يكون هناك دورة اقتراع ثانية.

حضرات السيدات والسادة،

يسرني ويشرفني أن أهنيئ باسمكم جميعاً كل أعضاء اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي الختام، أود أن أعلن النتائج الخاصة بالمرشحين الذين لم ينتخبوا. السيد ويليام أوريليان إديكي موبوما الذي حصل على 110 أصوات، والسيد تيسا مانيلا أيبويكراما الذي حصل على 83 صوتاً، والسيد فريدي كاروب بيدرسون الذي حصل على 132 صوتاً. وأتقدم بالشكر مرة أخرى إلى جميع الذين ترشحوا لهذه الانتخابات، وأتمنى للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالنجاح والتوفيق في أعمالها. عذراً لقد نسيت ذكر ليدي جوسلين مارغاريت كيث التي حصلت على 156 صوتاً. شكراً جزيلاً واحر التحاني لجميع الذين انتخبوا.

السيدة مانديسا كلاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً سيداتي سادتي، وشكراً لك سيدتي على إعلان النتائج، وتهانينا للأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة. وأود الآن إعلامكم أننا سنجتمع غداً عند الساعة العاشرة صباحاً لمواصلة الجلسة العامة. شكراً جزيلاً وليلة سعيدة.





9.4 الجلسة العامة الرابعة

يشكل الوقود الذي يسمح لأشخاص عاديين بتحقيق نتائج استثنائية. وسنكرس كل الجهود اللازمة لإحداث تغيير، تغيير إلى الأحسن ولصالح خدمة السكان المستضعفين الذين وضعوا أملهم وثقتهم في هذه الحركة.

ستكون النتائج التي توصل إليها مجلس المندوبين والنتائج الممتازة التي حققها هذا المؤتمر أساس عمل اللجنة الدائمة. وأود، ونحن نتقدم إلى الأمام بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بكل مكوناتها، أن نهتدي بالمثل الياباني الذي يقول أن الرؤية بدون عمل هي كالحلم في الصحوة، بينما العمل بدون رؤية يرتكز عليها هو الكابوس الذي تعيشه في الليل. إن قوة حركتنا على المستوى العالمي تكمن في تنوع أفرادها واختلافاتهم. ونحن رغم هذا التنوع والاختلاف نتجه جميعاً نحو تحقيق أهداف وغايات واحدة. أما القيادة فتتطلب التحلي بالشجاعة والنزاهة والرؤية والقوة إلى جانب الفهم السليم والواقعي للاحتياجات والتحديات التي تواجهنا، وإلى جانب القدرة على تفهم الآخر والإحساس بحاجته إلى الحماية والمساعدة. إذا أردت قيادة فرقة موسيقية عليك أن تدير ظهرك إلى الجمهور، ولكن قيادة الفرقة الموسيقية تتطلب أيضاً الاستماع بأذن صاغية والقدرة على جعل كل واحدة من الآلات الموسيقية تعزف على الموقع المطلوب. إنني أتعهد بالاستماع إليكم، الاستماع إلى جمعياتنا الوطنية وإلى حكوماتنا الشريكة في صياغة استراتيجيات التصدي لمشاكل الغد ومواجهتها لها.

الجمعة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

الساعة العاشرة صباحاً

السيدة مانديسا كالاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

مرحباً بكم في الجلسة العامة الرابعة والأخيرة من هذا المؤتمر الدولي. وقبل مواصلة الاستماع إلى التقارير، أود أن أذكركم بأن اللجنة الدائمة انتخبت بالأمس، ووفقاً للنظام الداخلي يجب أن يعقد الاجتماع الأول للجنة برئاسة رئيس المؤتمر. وقد انتهى منذ لحظات اجتماع اللجنة الدائمة، وأود الآن أن أدعو رئيس اللجنة الدائمة، الدكتور الحديد، إلى إلقاء كلمة وجيزة.

السيد محمد الحديد، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل بالإنكليزية)

باسم اللجنة الدائمة المنتخبة حديثاً وباسم أعضائها وباسم شخصياً، أود أن أعرب عن امتناني العميق لثقتكم وتفويضكم لنا بالعمل بالنيابة عنكم كهيئة منتدبة من المؤتمر الدولي للسنوات الأربع القادمة.

وقبل أن أتابع حديثي، أود أن أعرب عن تقديري لأعضاء اللجنة الذين أنهوا مهامهم وأرجو أن يبقوا أصدقاء لنا وللحركة وداعمين لها. وبصفتي رئيساً للجنة الدائمة، أتعهد بمواصلة العمل مع الجمعيات الوطنية ومع بقية أفراد هذه العائلة، أي الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومع الحكومات الأعضاء في هذا المؤتمر. لقد ناقشنا هذا الأسبوع، تحت شعار معاً من أجل الإنسانية، موضوع الشراكة. وذلك يعني العمل على قدم المساواة، وسنواصل من هنا عملنا مع احترام مهام وأدوار بعضنا بعضاً. إن العمل داخل فريق واحد يعني القدرة على العمل معاً نحو تحقيق رؤية مشتركة، والقدرة على توجيه إنجازات فردية نحو تحقيق أهداف تنظيمية. وهذا العمل المتضافر

4-9-1 استعراض ورش العمل

السيدة مانديسا كالاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أود دعوة سعادة السفير إيشيرو فوجيساكي، مقرر المؤتمر، إلى الكلام، وأتوجه إليه، وهو يتأهب للحديث، لأعرب له باسمكم عن شكرنا له على إيجازه كل يوم لآلاف الأفكار تقريباً في خمس فقرات، وعلى قدرته على تسجيل المواقف المتنوعة المناقشة في ورش العمل التي كان يستمع إليها ويلخصها في فقرة واحدة نستطيع جميعاً الاطلاع عليها واستيعابها.

سعادة السيد إيشيرو فوجيساكي، مقرر المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

تشكل ورش العمل جزءاً لا يتجزأ من عمل المؤتمر. ونظمت هذه السنة 10 جلسات حضرها 1 000 مشارك. ووجه المشاركون عناية تامة إلى أهمية مسائل التنوع والمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. ويستند هذا التقرير إلى التقارير التي أعدها المقررون في كل جلسة. ويمكنكم الاطلاع على التقرير الكامل على موقعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي. وهذا ملخص لما جاء في الورش العشر المنظمة.

تناولت الورشة الأولى مفهوم «المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية» وناقشت مسألة رئيسية تتمثل في كيفية التمييز بين المدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية والذين لا يشاركون فيها. وتزداد صعوبة التمييز بشكل خاص في الأوقات التي يكون فيها تمازج متزايد بين المدنيين والجهات المسلحة وحين تنتقل العمليات العسكرية من ميادين المعركة التقليدية إلى المناطق الآهلة بالمدنيين. وعرض المحاضرون نتائج اجتماعات الخبراء التي عقدت في الفترة من 2003 إلى 2006 وتناولت ثلاثة مفاهيم رئيسية في القانون الدولي الإنساني: «مفهوم الأشخاص المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني»، و«المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية»، و«أشكال وقف الحماية». واحتدم النقاش حول مسألتين، الأولى

المتعلقة بتفسير مفهوم «المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية»، والثانية التي تناولت تطبيق المعايير المقترحة على فئات معينة من المدنيين. وخلص المشاركون إلى أن الجواب يختلف وفقاً لكل حالة، إلا أنهم اعتبروا أن نتائج اجتماعات الخبراء يمكن أن تشكل إطاراً مفيداً للعمل.

ودار النقاش في ورشة العمل الثانية حول تناول المسائل المتعلقة بالعنف المسلح وتجنب اندلاع العنف باعتبارها مسائل إنسانية وإنمائية. ونوقش هدف إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية في إدراج برامج الحد من العنف المسلح وتجنب نشوب النزاعات في السياسات الإنمائية. وركزت المداخلات على أهمية اتخاذ تدابير ملموسة لربط الأمن والتنمية. وقدمت توصيات عن كيف ومتى يمكن للعاملين في المجال الإنساني تحويل أنشطتهم الميدانية والسياسية إلى العمل على تجنب اندلاع العنف المسلح والحد منه. وأوصيت الجمعيات الوطنية بالمشاركة في تحقيق هذه الغاية.

وكان عنوان الورشة الثالثة «بعد مرور عشرة أعوام على حظر الألغام المضادة للأفراد: النظر في التكلفة البشرية للألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب القابلة للانفجار والذخائر العنقودية». وتناول النقاش ما تم إنجازه إلى الآن وكل ما تبقى من عمل يجب إنجازه. وسلط المشاركون الضوء على أهمية استمرار عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الشريكة ولا سيما لصالح الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة. فخلال السنوات العشر الأخيرة مثلاً، انضمت 156 دولة إلى الاتفاق الدولي المتعلق بحظر الألغام الأرضية، وتم تدمير 42 مليوناً من الألغام المضادة للأفراد، في حين تحقق جهود إزالة الألغام تقدماً مطرداً، فضلاً عن أن سنة 2003 شهدت تقديم مشروعات البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الإضافي إلى الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. واستنتج المشاركون في الختام أنه من الممكن تفادي وقوع المزيد من الحوادث. وقالوا إنهم يتوقعون أن تستمر حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أداء دور رئيسي في هذا المضمار.

وتطرقت الورشة الرابعة تحت عنوان «تعزيز احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقانون الدولي الإنساني في حالات النزاع: التحديات والتوقعات» إلى تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة في حالات النزاع وتزايد أعدادها باعتبارها مسألة جديدة يجب

والتي ينبغي أن توفرها خدمات الصحة العامة مع استهداف الأشخاص الأشد استضعافاً مثل المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز. وعُرضت تجربة «توافق روما» وحملة الاتحاد الأوروبي «من أجل اتفاقية أوروبية بشأن تعزيز سياسة الصحة العامة في مجال مكافحة المخدرات» كمثالين عن فعالية تعامل الجمعيات الوطنية مع هذه المشكلة الإنسانية. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز التعاون وتشجيع التحالفات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية.

وانتهت الورشة السابعة تحت عنوان «العواقب الإنسانية لتغير المناخ» إلى نتائج أوضحت أن العديد من الحكومات والجمعيات الوطنية بدأت فعلاً في معالجة هذه التحديات. وأشار المشاركون إلى أن دليل الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن المناخ الذي صدر الأسبوع الماضي يبين بوضوح أين يجب أن يبدأ العمل. واعتبر المشاركون أن الشركاء هم الأساس في دفع العمل وأن بإمكان الصليب الأحمر والهلال الأحمر تشجيع الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة. كما أن ثمة ضرورة ملحة لمعالجة غياب التكافؤ في التمويل، إذ لا يتوفر إلا القليل نسبياً من الموارد المتاحة من أجل مساعدة السكان المستضعفين في البلدان الأشد فقراً. لذلك يجب جمع الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج المطلوبة في البلدان الأشد فقراً.

وعالجت الورشة الثامنة موضوع «العمل الإنساني المستقل والمحايد» مع تسليط الضوء على التحديات الراهنة أمام العمل الإنساني في النزاعات المعاصرة. وتقر الحكومات أكثر فأكثر بالقيمة الأساسية للعمل الإنساني المستقل والمحايد، إلا أن دراسة أجراها برلمان يون من بلدان الشمال الأوروبي كشفت أن صانعي القرار يحتاجون إلى المزيد من المعلومات عن مبادئ العمل الإنساني المستقل والمحايد. وخلص المشاركون إلى أن المحادثات الجارية مع مختلف الجهات المعنية أمر ضروري لتعزيز فهم تلك المبادئ. ويبقى الحياد والاستقلالية مبدأين أساسيين لتقديم المساعدة والحماية إلى ضحايا النزاعات المسلحة. وذكر في هذا الصدد، العمل الذي ينجزه الهلال الأحمر الأفغاني كمثال لما يمكن وصفه بأفضل الممارسات. كما أعيد تأكيد دور اللجنة الدولية كوسيط محايد. وكان هنالك تشجيع للمشاركين بالانضمام إلى التعهد المشترك لبلدان الشمال الأوروبي بشأن العمل الإنساني المستقل والمحايد.

كانت الورشة التاسعة بعنوان: «تعزيز احترام التنوع وعدم

أن تعطى الأولوية. ولما كانت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعمل قريباً من قلب العمليات العسكرية، فإن مسألتها المحاسبة وغياب المراقبة اعتبرتاً من بين الشواغل الرئيسية من الناحية الإنسانية. وأدى ذلك إلى الحديث عن العلاقة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرترقة. وعرض المتحدثون «المبادرة السويسرية بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر». وشملت المناقشة أهمية عدم إعطاء قطاع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مشروعية لا تستحقها. ودعا المشاركون إلى المزيد من التوضيح وتحديد إمكانية تطبيق القواعد في هذا المجال.

وتناولت الورشة الخامسة «المنافع الناجمة عن التعاون بين الحكومات والجمعيات الوطنية»، وتطرق إلى دور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في أعقاب المناقشة التي دارت في اللجنة (ألف). وشمل النقاش عدة مسائل من بينها تطبيق مفهوم دور الجهة المساعدة على تجمعات السكان الأصليين والتجمعات النائية وعلى مختلف المستويات الحكومية، وعمل الجمعيات الوطنية في الدفاع أمام الحكومات عن أهمية الحد من خطر وقوع الكوارث، وتحدي الحفاظ على الحياد والاستقلال في علاقات الجمعيات الوطنية مع الحكومات، وأهمية الاعتراف بالدور المساعد للحكومة في القوانين الوطنية. وتجسدت نتيجة مهمة انتهت إليها هذه الورشة في تقديم مسودة تعهد نموذجي واعتبارها أداة عملية لمساعدة الجمعيات الوطنية على إعادة تحديد علاقتها كجهة مساعدة. ووضع هذا التعهد النموذجي في متناول المشاركين في المؤتمر.

واستعرضت الورشة السادسة بعنوان: «عواقب إساءة استعمال المخدرات على المستوى الإنساني وعلى مستوى الصحة العامة» دور أنشطة الجمعيات الوطنية في مكافحة المخدرات. وأشار إلى عدم نجاعة النهج القمعي في هذا المجال. وتركز الجزء الأكبر من المناقشة على أوضاع المتأثرين من هذه الآفة ومنهم العائلات والمجتمعات التي تعاني من التمييز وتوصم بالعار. واتفق الجميع على ضرورة تعزيز وتنفيذ سياسات إنسانية تركز على تخفيف المعاناة؛ وضرورة وضع برامج وقائية وتعليمية وإشراك الشباب بوجه خاص (وهذا عمل يمكن أن تقوم به الحركة مع السلطات الوطنية)؛ وضرورة الحصول مجاناً على البرامج المتكاملة التي تعالج إساءة استعمال مواد الإدمان،

4-2-9 استعراض التعهدات

السيدة مانديسا كالاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً سعادة السفير فوجيساكي. وسنستمع الآن، سيداتي سادتي، إلى استعراض للتعهدات المقدمة. وأطلب مرة أخرى إلى سعادة السفير فوجيساكي إفادتنا بالتقرير المتعلق بالتعهدات.

سعادة السيد إيشيرو فوجيساكي، مقرر المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة، أصبحت التعهدات جزءاً لا يتجزأ من المؤتمر ومن نتائجه. وقد انتهزت كل مكونات الحركة والحكومات والمراقبون هذه الفرصة لتحويل النوايا الحسنة إلى التزامات إنسانية محددة وقابلة للتقييم.

قدمت 71 حكومة و121 جمعية وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وثلاثة مراقبين ما مجموعه 340 تعهداً بين تعهد فردي وجماعي للفترة من 2008 إلى 2011 وما بعد. وقد برهن بذلك كل هؤلاء على قوة الالتزام الإنساني والافتداء بروح المؤتمر وشعاره معاً من أجل الإنسانية.

ودعوني الآن أقدم لكم عرضاً أولياً وجيزاً للتعهدات الموقعة في المؤتمر الدولي الثلاثين. وأؤكد أن هذا العرض عبارة عن ملخص جد مقتضب. ويمكن الإطلاع على تفاصيل التعهدات كاملة على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر.

لقد قدمت تعهدات عديدة ذات صلة بالمسائل المعالجة خلال المؤتمر والإعلان معاً من أجل الإنسانية، وتناولت معظمها المواضيع التي تم البحث فيها في النقاش العام أو في ورش العمل. وتظهر هذه التعهدات بوضوح استعداد الدول والجمعيات الوطنية للعمل معاً تحقيقاً لأهدافها.

بالنسبة إلى التدهور البيئي تعهد عدد كبير من المشاركين بالتصدي للتحديات الجديدة الناشئة في هذا الميدان مع

التمييز»، وقدمت فيها شهادات فردية وأمثلة عن ممارسات سليمة للجمعيات الوطنية والحكومات وجرت مناقشتها. وأبرز النقاش الحاجة، على المستوى الفردي، إلى احترام الاختلافات والبحث عن أوجه التشابه التي تجمع بين الأشخاص. ويمكن أن تقدم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مثلاً يهتدى به من خلال تأمين التنوع في الهيئات القيادية وبين المتطوعين والموظفين، ومن خلال وضع برامج تهدف إلى احترام التنوع وعدم التمييز. ويجب أيضاً أن تفي الحكومات بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتضمن صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين وطنية لمكافحة التمييز. فلا يمكن أن يكون أثر لعملنا إلا بتعاوننا مع كل الجهات المعنية والعمل عبر الحدود، ذلك أن المسؤوليات متبادلة.

وفي الورشة العاشرة، تحت عنوان «إعادة الروابط العائلية: شراكة بين الدول والجمعيات الوطنية»، أعاد المشاركون التأكيد على حق العائلات في معرفة مصير الأقارب المفقودين والدور المهم والحيوي الذي يرجع إلى الدول في هذا الصدد. وجرى التشديد على قدرة الحركة على الوصول إلى الأشخاص الأشد استضعافاً من خلال البرامج التي تستهدف المجتمعات المحلية. وسلطت المناقشات الضوء على التاريخ الطويل، منذ سبعينات القرن التاسع عشر، للتعاون بين الدول والحركة في مجال إعادة الروابط العائلية. وأسفرت الورشة عن تقديم توصيات إلى الدول والجمعيات الوطنية بشأن طريقة تعزيز قدراتها الفردية والمشاركة. وشكل التوقيع الرسمي على التعهد المشترك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي في مجال إعادة الروابط الدولية رسالة مهمة إلى الدول والحركة على حد سواء. وطلب إلى الدول والجمعيات الوطنية أن تقدم تعهدات مشتركة لدعم أنشطة إعادة الروابط العائلية وتعزيزها.

سيدتي الرئيسة،

لقد شارك أشخاص كثيرون من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في إعداد هذا التقرير، وإنني أتوجه إليهم بالتعبير عن شكري وامتناني، بل وشكر الجميع. واختتم حديثي بتوجيه الشكر إلى كل الآخرين ممن عملوا على تنظيم ورش العمل، وإلى الحكومات والجمعيات الوطنية والمراقبين الذين شاركوا في المناقشات. لقد كانت هذه الورش ذات أهمية كبيرة وأعتقد أنها أسهمت إلى حد كبير في عمل المؤتمر.

الجمعيات الوطنية كجهة مساعدة في المجال الإنساني وعلى استقلالها. وإلى جانب التأكيد مجدداً على المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية، تعهدت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بمكافحة التمييز والاستغلال وغيرهما من أشكال إساءة استخدام السلطة. وجاء التركيز أيضاً على تعزيز فهم الغاية من استخدام الشارة المميزة وقيمتها، وهي مسألة كانت مهمة أيضاً في التعهدات المقدمة لدعم التزام الحركة بالحياد والاستقلالية في عملها الإنساني.

وفي ختام هذا الاستعراض الأولي للتعهدات، أود التشديد على أن تطوير أسس التطوع وتطوع الشباب كان في صلب معظم التعهدات المتعلقة بتعزيز الجمعيات الوطنية. وتم تدوين كل هذه التعهدات في سجل خاص تجدونه على موقع اللجنة الدولية على شبكة الانترنت. واسمحوا لي أن أذكركم أن باستطاعة المشاركين مواصلة تقديم التعهدات بعد المؤتمر عن طريق الاتصال باللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي، وهذا يعني أن السجل لم يغلق بعد. إذاً، يمكنكم إيداع التعهدات حتى بعد انتهاء المؤتمر، فالرجاء ألا ترددوا إن لم تفعلوا ذلك بعد.

وأخيراً، اسمحوا لي، سيداتي سادتي، أن أذكر الجميع بأن الالتزام يولد المسؤولية. وقد أظهر تقرير المتابعة لجدول أعمال العمل الإنساني للسنوات 2004 إلى 2007 أن من الممكن تحسين التقارير المتعلقة بتنفيذ الالتزامات. ويفترض أن تكون التعهدات الموقعة أثناء المؤتمر وسيلة لترسيخ التزامنا بمواصلة وتعزيز عملنا نحو تحقيق أهداف مشتركة. كما ينبغي الشروع ابتداءً من اليوم في تنفيذ قرارات هذا المؤتمر والتعهدات التي قطعناها. فلنبداً فوراً في العمل معاً من أجل الإنسانية. وأريد أن أتوجه بالشكر إلى السيدة أوريلي دي غوروستارزو والسيد مارتين شويب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر على توليها إعداد مسودة هذا التقرير.

التركيز على التكيف والتأهب والحد من المخاطر. وشمل ذلك: التشجيع على الاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارتها على مستوى المجتمعات المحلية، وتحديد نماذج للحد من المخاطر. وفي ما يتعلق بالهجرة الدولية، تعهدت دول وجمعيات وطنية كثيرة بمساعدة الأشخاص الذين يعانون بأشكال مختلفة من الآثار السلبية للهجرة. أما بالنسبة إلى العنف في المدن، فقد شملت التعهدات المقدمة استراتيجيات وقائية منها تعليم الشباب وتدريبهم على احترام القيم الإنسانية. وبالنسبة إلى الصحة، تعهدت الدول والجمعيات الوطنية باتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة الأمراض الناشئة والمزمنة وغيرها من التحديات الخاصة بالصحة العامة من بينها تكافؤ فرص الحصول على العلاج والوقاية من فيروس فقدان المناعة المكتسبة الإيدز، وداء الملاريا، وداء السل وغيرها من الأمراض المعدية، فضلاً عن توفير وحدات الدم السليم. وتعهدت أيضاً بتوسيع نطاق البرامج الصحية التي تستند إلى حاجات المجتمعات المحلية.

واتجه الاهتمام أيضاً في التعهدات بمواضيع أخرى متصلة بالقرارات الصادرة عن المؤتمر. فتعهدت أولاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، ودول من جميع أنحاء العالم، بالالتزام الثابت بدعم استراتيجية إعادة الروابط العائلية وتنفيذها. ثانياً، وعدت دول عديدة بالانضمام إلى سلسلة من المعاهدات المتصلة بالقانون الدولي الإنساني ودعم المشاركة فيها وخاصة منها البروتوكولات الإضافية إلى اتفاقيات جنيف لعامي 1977 و2005. كما تعهدت بالعمل على دمج القانون الدولي الإنساني في قوانينها الوطنية. وركزت بعض التعهدات على مسألة معالجة مشكلة مخلفات الحرب من المتفجرات من خلال تعزيز النظام القانوني الدولي في هذا المجال وتقديم المساعدة إلى الضحايا. وشدد العديد من التعهدات على نشر القانون الدولي الإنساني في صفوف القوات المسلحة والمدنيين وتوفير التدريب عليه. كما قدمت تعهدات خاصة تتعلق بتدريب الصحفيين. وثالثاً، حظيت الإرشادات الخاصة بتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث بدعم واسع النطاق. وتعهد المشاركون بالاستناد إلى هذه الإرشادات لدى مراجعة الأطر القانونية الوطنية.

وأعيد التأكيد في الختام على الطبيعة الخاصة لعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وشددت الدول على دور

العامّة؛ ثالثاً، إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه؛ رابعاً، تعزيز الأطر القانونية للتصدي للكوارث على الصعيد الدولي.

سيدتي الرئيسة،

خلال الشهرين الأخيرين، وبمباركة ودعم كاملين من السيدة مانديسا كالاكو ويليامز، والدكتور كلينبرغر، والسيد ماركو نيسكاللا، والدكتور الحديد، بدأنا عملية استشارية مكثفة شملت عدة سفراء وبعثات يقع مقرها في جنيف من أجل تحديد مجالات التوافق وتقليص فجوة الاختلافات. وقد أزرني في هذا المسعى سعادة السفير ستيفن هوسي، الأمين العام المعين في ذلك الحين، والآن الأمين العام للمؤتمر؛ ومن الاتحاد الدولي: السيد إبراهيم عثمان، والسيد كرسنوفير لامب، والسيدة يوليا غوسينينا، والسيدة إيلز بودو؛ ومن اللجنة الدولية: الدكتور فيليب شبور، والسيد بالتازار ستيهلن، والسيد جان فيليب لافوايه، والسيد بروس بيبر، والسيدة ماريون هاروف تافيل، والسيد جان ماري هانكارتس، والسيدة فكتوريا غاردينير؛ وشاركت السيدة هيلينا كورهنون، من اللجنة الدائمة، في جميع مراحل العملية التحضيرية.

وانكبت لجنة الصياغة على النظر في عدد من الوثائق وكلفت بمهام التفاوض بشأنها من أجل الوصول إلى توافق في الآراء ثم اعتمادها في الجلسة العامة. وكانت تلك الوثائق تتألف من النصوص التالية: مشروع الإعلان تحت عنوان «معاً من أجل الإنسانية»؛ مشروع القرار رقم 2: «الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني»؛ ومشروع القرار رقم 3: «إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة»؛ ومشروع القرار رقم 4: «اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث».

سيدتي الرئيسة،

يشرفني أن أفيدكم علماً بأن لجنة الصياغة اعتمدت جميع النصوص بتوافق الآراء يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر، الساعة السابعة مساءً، وقررت تقديمها في الجلسة العامة في المؤتمر. وصادقت اللجنة على تلك النصوص في جميع

السيدة مانديسا كالاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً سعادة السفير. ونواصل الآن، سيداتي سادتي، النظر في التقارير ونستمع لسعادة السفير مسعود خان، رئيس لجنة الصياغة. وهنا أيضاً أود أن أبدي بعض الملاحظات التمهيدية. إنني أعتقد أن هذه المهمة كانت أيضاً مهمة صعبة ولو بشكل آخر. وأياً كان محتوى ما يعرضه هنا فهو نتاج لما تمخضت عنه مفاوضات مسهبة شهدتها هذه القاعة من كلمات وسياق أو مضمون فعلي للنقاش.

4-3-9 تقرير لجنة الصياغة

سعادة السيد مسعود خان، رئيس لجنة الصياغة

(الأصل بالإنكليزية)

سيدتي الرئيسة،

إنني ممتن لهذا المؤتمر الدولي الذي أتاح لي رئاسة لجنة الصياغة. فخلال النصف الأول من هذه السنة، اقترح الدكتور محمد الحديد، رئيس اللجنة الدائمة، أن أقوم بهذه المهمة. وقبلت التعيين بعد تفكير عميق واستشارات واسعة. ومنذ أن قبلت بهذه المهمة، عاهدت نفسي بالتوصل إلى توافق الآراء. ووعدت بالعمل بدون تحيز وبأكبر فعالية ممكنة.

سيدتي الرئيسة،

إن العمل على بناء توافق عملية طويلة وليست حدثاً. والجهد الدؤوب الذي تبذله مجموعة مؤثرة من المتفاوضين والوسطاء هو الذي يملي النتائج. ومن هذا المنطلق، أبدأ هذا التقرير بالتعبير عن امتناني للجنة الدولية والاتحاد الدولي على الجهد الذي بذل في الأعمال التحضيرية على مدى السنوات العديدة الماضية. وكثفت الحركة هذه السنة مشاوراتها الموسعة مع الدول الأطراف والجمعيات الوطنية لصياغة مشاريع النصوص التي كانت تدور حول أربعة مواضيع رئيسية، وهي كالاتي: أولاً، العمل التعاوني والشراكة لمواجهة التحديات الإنسانية؛ ثانياً، دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات

اللغات الرسمية، يوم أمس 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

وخاض أعضاء لجنة الصياغة مفاوضات جوهريّة ومتعمقة تناولت بالبحث جميع الوثائق. وأنشئ عدد من الفرق العاملة الخاصة بهدف الوصول إلى اتفاق على أجزاء معينة من النصوص. وأود أن أنقل تقدير العميق للوسطاء الذين ساعدونا على تحقيق توافق الآراء بشأن بعض المسائل الأكثر صعوبة وحساسية التي كان من الممكن أن تثير الشقاق. وهؤلاء الزملاء المحترمون الذين عملوا إلى جانبي هم من الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومصر، والنرويج، والولايات المتحدة، والهند، ومن الصليب الأحمر البريطاني والحكومة البريطانية، وهولندا، والصليب الأحمر السويدي، وسويسرا، والكرسي الرسولي، والجمهورية الدومينيكية، وإثيوبيا. والقائمة ليست شاملة.

ويسرني أيضاً أن أحيطكم علماً بأن معظم المسائل تمت تسويتها في الجلسة العامة نفسها وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حقيقة روح التعاضد والتعاون والعمل البناء التي سادت القاعة. وإنني أقدر حق التقدير التنازلات الجديّة التي تفضلت بها بعض الوفود تحقيقاً للتوافق بين الجميع.

وعندما دعيت للإلقاء كلمة أمام مجلس الإدارة للاتحاد الدولي يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر، قال لي ممثل من إحدى الجمعيات الوطنية، في رده على دعوتي له إلى المشاركة في عمل لجنة الصياغة، إن المؤتمرات الدولية تخضع عادة لسيطرة الحكومات. ويمكنني أن أشهد هنا بأن الجمعيات الوطنية قدمت إلى جانب الحكومات مساهمات ممتازة أغنت محتوى وثائقنا وقراراتنا.

كانت لجنة الصياغة تتكون بالفعل من حكومات وجمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقد أظهرت ما يعنيه فعلاً العمل «معا من أجل الإنسانية» وكيف أن النتائج يمكن (بل ينبغي لها دائماً) أن تتبع النوايا الحسنة. وبالتالي ولهذا فإن الوثائق التي تجدونها أمامكم تمثل مجموعة من المصالح المشتركة للحركة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، ونأمل أن يصادق عليها في هذه الجلسة العامة.

سيدتي الرئيسة،

لقد جاء في قول أحد الفقهاء إن توافق الآراء هو ما يردده جمع من الناس معا ولكن لا يصدقه أحد منهم على انفراد.

ويعتقد أيضاً أن النصوص التي يتم التوافق بشأنها تمثل عادة حدود القاسم المشترك الأدنى. إلا أن ليست هي الحال بالنسبة إلى توافق الآراء الذي تمخض عن لجنة الصياغة هذه. لأن لجنة الصياغة هذه تقدم في اعتقادنا نصوصاً تعكس قاسماً مشتركاً برؤية واتجاه للمستقبل. وبالتالي فإن النصوص المعروضة تعزز الصيغ الأصلية ولا تضعفها.

ويمثل مشروع الإعلان «معا من أجل الإنسانية»، وكذلك مشروع قراره، حالة التفكير السائدة في هذا المؤتمر إزاء التحديات الإنسانية المعاصرة المهمة من نواحي البيئة، والهجرة الدولية، والعنف الحضري، والصحة العامة. ونجد في تلك الوثائق اعترافاً بدور مكونات الحركة ولا سيما الجمعيات الوطنية، في معالجة تلك المسائل. وتبين المشاركة الفعالة لهذه المكونات في عمل لجنة الصياغة التزامها بهذه الشراكة، سواء أكانت من ناحية التدابير المتخذة من أجل التخفيف من استضعاف المجتمعات المحلية تجاه المخاطر التي تتهدد البيئة وتدهورها؛ أو من ناحية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهاجرين المستضعفين بغض النظر عن وضعهم القانوني؛ أو أيضاً من ناحية الأنشطة الإنسانية المنجزة من أجل تفادي اندلاع العنف أو الحد منه؛ أو سد الثغرات من خلال تسهيل إمكانية حصول المستضعفين بدون تمييز، على الرعاية الوقائية والإرشاد الصحي والعلاج.

ويأتي مشروع القرار المتعلق بالطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة تأييداً لقرار مماثل اعتمده مؤخراً مجلس المندوبين في الحركة يسدي التوجيه للحكومات والجمعيات الوطنية حول كيفية تحسين الحوار والعمل المتكامل لصالح الأشخاص المستضعفين.

والأهم من كل ذلك أن مشروع القرار الخاص بالقانون الدولي الإنساني ينطوي في اعتقادي على التزام حازم من جميع أعضاء المؤتمر باحترام القانون الإنساني وضمان احترامه. ويعيد التأكيد بشدة على قابلية القانون الإنساني للتطبيق ومدى ملاءمته للمحافظة على حياة الناس وكرامتهم في النزاعات المسلحة. ويقوم القرار على الإيمان بأن القانون الدولي الإنساني يكتسي أهمية خاصة اليوم أكثر من أي وقت مضى في النزاعات المسلحة بدءاً بالحروب التقليدية بين الدول إلى الأشكال المتنوعة والمتعددة للنزاعات المسلحة غير الدولية التي يعاني منها العالم اليوم. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يقدم حماية قانونية لا

دعمهم من فعالية اللجنة.

سيدتي الرئيسة،

أتوجه بالشكر إلى أنجع فريق عرفته وهم أعضاء أمانة اللجنة. إنه حقاً فريق مثالي! وكان يضم السيدة يوليا غوسينينا من الاتحاد الدولي، والسيد جان ماري هانكارتس، والسيدة فكتوريا غاردينر، والسيدة فكتوريا بانون، والسيد باتيست رول، والسيدة كارين لايون، والسيد عظيم نوراني، والسيدة ماري نوال لافورست. وأود أيضاً أن أشكر السيدة نانا شاهيدي شوبين التي بفضل توجيهها كان المترجمون الفوريون لنا دعماً في المفاوضات الصعبة. وأشكر أيضاً الموظفين المسؤولين عن توفير القاعات والترجمة وتوزيع الوثائق.

سيدتي الرئيسة،

لقد حان الوقت لأوجه شكراً خاصاً إلى السيدة يوليا غوسينينا المنسقة والوسيط الوحيد في اتصالي بالاتحاد الدولي واللجنة الدولية. إنها أنجزت بالفعل عملاً رائعاً ويسر أسباب نجاح إجراءات التنظيم كاملة. شكراً يوليا. وأتقدم بالشكر إلى السيد كريس لامب، الذي كان عيني وأذني على الصعيد السياسي والبوصلة التي استرشدت بها، وإلى السيد جان ماري هانكارتس على سعة معرفته في المجال القانوني والعناية في جهوده. شكراً لكما. وأشكر السيدة أندريه لوربير ويليس، رئيسة قسم الإدارة في الاتحاد الدولي، التي سهرت على أداء كل المهام الإدارية بانتظام وبدقة فائقة. وأشكر من وفد بلادي: أحمر اسماعيل وتاحمينا جانجوا وأفتب خوخر الذين وفروا لي الدعم والمجال اللازم لأقوم بمهمتي. وأخيراً وليس آخراً، أشكر سعادة السفير ستيفان هوسي أمين عام المؤتمر الذي أتاح بأكبر فعالية ممكنة قيادة أعمال هذه المسابقة الماراتونية الإنسانية.

سيدتي الرئيسة،

أتقدم أيضاً إليك وإلى الزملاء الآخرين في مكتب المؤتمر بالشكر البالغ لإسداءهم النصائح الحكيمة والتوجيهات الثمينة إلى اللجنة. واسمحوا لي بملاحظة أخيرة. لقد سمحت بإجراء بعض التصحيحات في صياغة الترجمات إلى اللغات الفرنسية والإسبانية والعربية. وأدرجت قائمة بهذه التصحيحات في تقرير المؤتمر. وها هي الوثائق جاهزة لاعتمادها من جانب المؤتمر الدولي الثلاثين.

تقدر بضمن إلى ضحايا النزاعات المسلحة بجميع أنواعها. وسنعيد التأكيد في هذا القرار على المبادئ الأساسية التي تتضمن الحق في المعاملة الإنسانية، وحظر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي، والحق في محاكمة عادلة. كما أنه يسلط الضوء على التزام الأطراف المتنازعة، وكذلك الدول الأخرى، بإتاحة الإغاثة الإنسانية ومنح العاملين القائمين على الإغاثة إمكانية الوصول السريع ودون قيود إلى السكان المدنيين المحتاجين إليها، والالتزام باحترام طواقم الإغاثة الإنسانية وحمايتهم. وقد حققت نتائج ممتازة في بعض المناطق الأشد صعوبة بفضل الجهود التي كرسها السيد رولف إينار فايف من الترويج، والسيد جيفري كوفار من الولايات المتحدة، والسيد عمر شلبي من مصر، الذين عملوا بصفتهم مفاوضين وعناصر حافزة.

وتم الاتفاق على قرار اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث. ويضع القرار إرشادات يستند إليها في الإغاثة الدولية في حالات الكوارث ويحدد دور الجمعيات الوطنية والدول والاتحاد الدولي في المستقبل في مجال الإغاثة الدولية في حالات الكوارث. وإن كانت هذه الإرشادات غير ملزمة فإنها تعكس الاتفاق العام حول الطريقة التي يمكن للأطر المؤسسية والسياسية والقانونية من خلالها تسهيل عمليات الإغاثة الدولية وتنظيمها بفعالية. وكانت هذه الإرشادات موضع مشاورات مطوّلة بما في ذلك منتديات إقليمية رفيعة المستوى لجهات معنية متعددة، وغيرها من الاجتماعات على الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي، وجلسات إعلامية، ومناقشات. وأخبرْتُ بأن أكثر من 150 دولة و140 جمعية وطنية وما يزيد على 40 وكالة وهيئة في الأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية ومنظمات دولية غير حكومية تمت استشارتها بشأن مختلف الصيغ السابقة. وأبلغْتُ أيضاً أن عدداً كبيراً من تصريحات المشاركين في اللجنة جيم أبدت تأييدها القوي للقرار والإرشادات. وتعد هذه الإرشادات في الحقيقة بمثابة هدية مجانية قدمت للدول يمكن أن تعدلها أو تكيفها أو تعتمد عليها بصورة طوعية في سن قوانينها وتبسيط نظمها الإدارية.

وأود أن أعبر عن امتناني لنواب رئيس لجنة الصياغة الثلاثة وهم: سعادة السفير فاليري لوشين من الاتحاد الروسي، والسيد عباس غوليت من جمعية الصليب الأحمر الكيني، والسيد يان كورتن من الصليب الأحمر في بيليز، الذين تابعوا بصبر وأمانة جميع المستجدات في اللجنة. وقد رفع



4-9-4 اعتماد قرارات المؤتمر

سعادة السيد سامح شكري، الممثل الدائم، البعثة
الدائمة لمصر، جنيف

(الأصل بالإنكليزية)

أود باسم المجموعة الأفريقية أن أشكركم على طريقة إدارتكم لهذا المؤتمر المهم. واسمحوا لي أن أعبر أيضاً عن امتناننا الصادق لجميع أعضاء مكتب المؤتمر الذين لم يدخروا جهداً في العمل على تأمين نجاح المؤتمر. وواجب علي أيضاً أن أقدم شكراً خاصاً لسعادة السفير مسعود خان رئيس لجنة الصياغة. فقد استطاع عبر قيادته القديرة والكفوءة أن يوجه عملنا نحو هذه النهاية الموفقة.

لقد اعتمدنا للتو عدداً من الوثائق البالغة الأهمية والتي يمكن، إذا ما تم تنفيذها فعلاً، أن تساهم بصورة ملموسة في تحسين أوضاع الضحايا والأشخاص الأكثر احتياجاً للمساعدة. وإذ تنتمي المجموعة الأفريقية على الالتزام البناء الذي أظهره كل عضو في هذا المؤتمر خلال المداوولات والمشاورات والمفاوضات حول الوثائق النهائية، ترحب بصورة خاصة بالمرونة والتفهم اللذين أبدتهما وفود كثيرة وجمعيات وطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي في تكييف مختلف الاقتراحات التي قدمتها المجموعة الأفريقية في ما يتعلق بالوثائق المطروحة. وجرى كل ذلك في روح من الاستعداد للمساومة والتوصل إلى توافق في الآراء يجب أن تبقى دائماً الطابع المميز للحركة الإنسانية في سعيها إلى تحقيق أهدافها النبيلة.

وأخيراً ترحب المجموعة الأفريقية بانتخاب السيد أداما ديبارا من مالي عضواً في اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكان انتخاب مرشح أفريقي لعضوية اللجنة الدائمة أمراً واجباً علينا لطلالما انتظرناه. ونود التعبير عن تقديرنا لجميع الذين دعموا المرشحين الأفريقيين في الانتخابات وقد ساهمت نتائج هذه الانتخابات في اقترابنا إلى حد أكبر من مبادئ العالمية والتمثيل الجغرافي المتكافئ.

السيدة مانديسا كالاكو- ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

شكراً لسعادة السفير. والآن سيداتي، سادتي اقتربنا من نهاية المؤتمر الدولي الثلاثين. ولكن قبل الاختتام لدينا أمر مهم ينتظرنا وهو اعتماد القرارات.

تذكرون أننا اعتمدنا في أمس قراراً وهو القرار المتعلق بمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بين جمعيتي الهلال الأحمر الفلسطيني وماجن دافيد آدوم في إسرائيل.

وأود الآن أن تنتقل إلى اعتماد القرارات التي قدمها لنا السفير خان في تقريره. وهي القرارات التالية:

- (1) اعتماد الإعلان والقرار «معاً من أجل الإنسانية».
- (2) اعتماد القرار: الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.
- (3) إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة.
- (4) اعتماد إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث.
- (5) والقرار الأخير أي القرار عن تاريخ ومكان عقد المؤتمر الدولي الواحد والثلاثين الموجود أمامكم. أرجوكم الآن أن تفضلوا وتعتمدوا هذه القرارات.

شكراً سيداتي، سادتي. شكراً. والآن لدي طلب بإعطاء الكلمة لوفد مصر. لقد أشرفنا على النهاية.

4-5-9 اختتام المؤتمر

السيدة مانديسا كالاكو-ويليامز، رئيسة المؤتمر

(الأصل بالإنكليزية)

أود الآن سيداتي سادتي، أن ننهي المؤتمر على النحو التالي. أرجوكم أولاً جميعاً أن تشكروا، بأكثر الطرق وضوحاً وبطريقتكم الخاصة، المتطوعين الذين أتاحوا لهذا المؤتمر أن يحيا. فمنذ أن بدأت الاجتماعات الدستورية، كانوا دائماً حاضرين رجالاً ونساء بالقمصان الأحمر، أرجوهم أن يتقدموا إلى هنا حتى يراهم الجميع ويصفق لهم كل أعضاء المؤتمر.

شكراً. شكراً سيداتي سادتي. (تتوجه بعبارات الشكر بلغات مختلفة). وشكراً جزيلاً لكم جميعاً. أود أولاً أن أشكر أعضاء الفريق الذي أنضمت إليه حين قبلت بتحدي تولي رئاسة هذا المؤتمر. وكانت ردة فعلي الأولى حين طلب مني أن أترأس المؤتمر الشعور بالخوف، كنت متهجسة وأردد باستمرار لنفسني «ماذا لو فشلت». أظن أنني لم أدرك حينها أن المهم ليس كيفية رئاسة المؤتمر بل الروح التي يدخلها أعضاء المؤتمر إلى هذه القاعة. ولم أكن أعلم أن علي أن استند إلى هذا الحماس الذي أظهره أعضاء المؤتمر. ولم أكن أعلم أنني سأجد بالفعل توجيهاً عملياً في المبادئ القائمة وفي القوانين القائمة وكذلك في التزامكم جميعاً في خدمة الإنسانية بأفضل السبل الممكنة. الآن أعرف أموراً مختلفة لأنني تعلمت منكم أشياء مختلفة.

إن نجاح هذا المؤتمر يطرح تحدياً أمامنا جميعاً، علماً أنه لا ينتهي هنا، بل على العكس كل شيء سيبدأ عندما نعود إلى ديارنا. عندها سيبدأ العمل الشاق المطلوب منا جميعاً. الآن علينا أن نحول لدى عودتنا إلى بلداننا التصريحات والتعهدات والقرارات والوعود التي وضعناها على الورق، وقد ذكرنا قبل قليل السفير خان بما تعهدنا به، أن نحولها جميعاً إلى أفعال. وعلينا أيضاً بالفعل أن نوضحها وننزع عنها كل ما هو غامض بحيث تستطيع جدتي الموجودة في القرية أن تفهم ما قلناه واتفقنا عليه هنا، وتستطيع التماهي مع القرارات التي اتخذت هنا وترى فيها شيئاً يمكن أن يغير حياتها. هل ستحصل غداً على مياه نقية؟ هل سيتمكن ابنها الذي هرب بالأمس أن يعود إلى منزله لأن الأوضاع السياسية في بلدهم أصبحت أكثر طبيعية؟ هل سيستطيع هذا

الطفل اليتيم الذي يحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة أن يذهب غداً إلى المدرسة ويستعيد طفولته مثل الأطفال الآخرين؟ هذا ما أظن أن المؤتمر الدولي يعنيه للذين يعملون في الميدان. أظن أننا كرسنا اهتماماً كبيراً لمسائل خطيرة جداً. تكلمنا عن نظرتنا إلى تغير المناخ لأننا ربما نظرنا إليه باعتباره مسألة علمية، ولكن بالنسبة إلى الذين يتعرضون لخطر الكوارث هذا هو واقع معاناتهم المتفاقمة. تكلمنا عن الهجرة. وسبق أن قلت أن المهم هو ما ذا تشعر به عائلة تشتت أفرادها، وعلينا أن نقول لها: سنجمع شملكم.

تكلمنا أيضاً عن الشراكات. هل الشراكات متوازنة؟ هل نتكلم عن طرف يعطي وطرف يتلقى، أو نتكلم عن شركاء متساوين لديهم مسؤوليات متساوية، ومجموعة مقبولة من الخدمات المقدمة على نحو يجعل حياة الناس تتغير؟ وهكذا يمكن أن تكون كل هذه الأشياء التي تحدثنا عنها كلمات هنا، ولكن عندما نعود إلى بلداننا يجب أن تصبح أفعالاً.

والآن لم نكن لنتمكن من الوصول إلى نتيجة لو اعتمدنا على فهمنا للكلمات وتعابير بعضها البعض. إنني استخدم لغة مليئة بالعبارات الخاصة والأصوات واللهجات وحين أندفع وأتكلم على هذا النحو لا يمكن إلا لبعض الأشخاص القلائل أن يفهموا ما أقوله ولكن المنظمين سهلوا علينا الأمر. فقد وفروا الترجمة الفورية لما كنا نقوله ووفروا ترجمة كل الوثائق. والآن أود أن تساعدوني على شكر المترجمين والمترجمين الفوريين الذين عملوا في هذا المؤتمر.

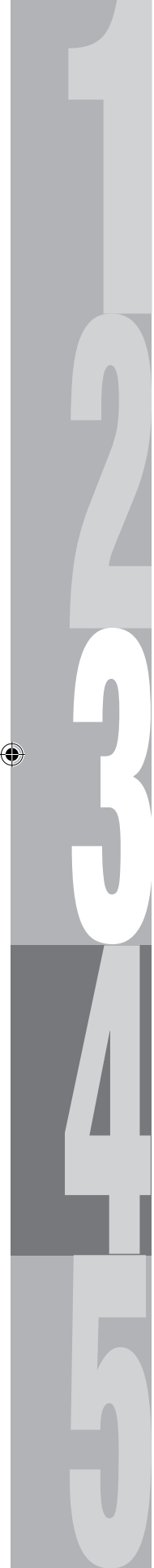
وختاماً أود أن أشكر باسم الحركة، جميع الحكومات التي بذلت جهوداً حثيثة لإنجاح هذا المؤتمر وهو مؤتمر آخر يضم إلى قائمة المؤتمرات البارزة التي سنتذكرها طويلاً. كما أود تقديم الشكر إلى قيادتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لوجودهما هنا كجزء من هذه الحركة العظيمة التي ننتمي إليها ولكن أود أن أقدم بأصدق الشكر إلى الجمعيات الوطنية التي ضحت بكل الأنشطة الشاقة التي تقوم بها في بلدانها لتأتي إلى هنا وتكون جزءاً من هذه العملية المبنية على العمل الميداني والساعية إلى النجاح في بناء مستقبل أفضل لكل الذين كرسنا حياتنا لخدمتهم.

أتمنى لكم جميعاً سفراً هنيئاً وأن تكون فترة نهاية هذا العام آمنة وسعيدة لكم جميعاً. شكراً جزيلاً. شكراً سيداتي،



تقارير

سادتي. لقد قيل لي أنني إذا لم أخطو الخطوة اللاحقة
المطلوبة ستضطرون إلى العودة إلى هنا الأسبوع القادم.
لهذا أعلن الاختتام الرسمي للمؤتمر.







10.4 قائمة التعهدات

يمكن الاطلاع على التعهدات على موقعي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على شبكة الإنترنت (www.ifrc.org / www.icrc.org) . وللمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى استعراض التعهدات الذي قدمه معالي السيد إيشيرو فوجيساكي، مقرر المؤتمر (القسم 4-9-2).

الحكومات التي قدمت تعهدات في المؤتمر الدولي الثلاثين

الأرجنتين	جنوب أفريقيا
إريتريا	جورجيا
أرمينيا	الدانمرك
اسبانيا	رومانيا
أستراليا	السلفادور
استونيا	سلوفاكيا
ألمانيا	سلوفينيا
إندونيسيا	سنغافورة
أوروغواي	السويد
أوغندا	سويسرا
أيرلندا	سيراليون
آيسلندا	شيلي
إيطاليا	صربيا
بابوا غينيا الجديدة	الصين
البرتغال	غواتيمالا
بلجيكا	غينيا
بلغاريا	فرنسا
بنغلاديش	فنلندا
بولندا	قبرص
بيرو	الكرسي الرسولي
بيلاروس	كرواتيا
تايلند	كمبوديا
تركيا	كندا
الجبل الأسود	كوت ديفوار
الجمهورية التشيكية	كوستاريكا
الجمهورية الدومينيكية	كولومبيا
جمهورية كوريا	لاتفيا
جمهورية مقدونية اليوغسلافية السابقة	لكسمبرغ
	ليبيريا
	ليتوانيا
	ليسوتو
	مالطة
	المكسيك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
	موناكو
	النرويج



النمسا	بيلاروس - الصليب الأحمر
نيجيريا	تركيا - الهلال الأحمر
نيوزيلندا	ترينيداد وتوباغو - الصليب الأحمر
هندوراس	توغو - الصليب الأحمر
هنغاريا	تونس - الهلال الأحمر
هولندا	تونغا - الصليب الأحمر
الولايات المتحدة الأمريكية	جامايكا - الصليب الأحمر
اليابان	الجبل الأسود - الصليب الأحمر
اليونان	الجزائر - الهلال الأحمر
	جزر البهاما - الصليب الأحمر
	جزر سليمان - الصليب الأحمر
	جزر كوك - الصليب الأحمر
	الجمهورية التشيكية - الصليب الأحمر
	جمهورية تنزانيا المتحدة - الصليب الأحمر
	الجمهورية الدومينيكية - الصليب الأحمر
	الجمهورية العربية السورية - الهلال الأحمر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية - الصليب الأحمر
	جمهورية كوريا - الصليب الأحمر
	جمهورية الكونغو الديمقراطية - الصليب الأحمر
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - الصليب الأحمر
	جمهورية مقدونية اليوغسلافية السابقة - الصليب الأحمر
	جنوب أفريقيا - الصليب الأحمر
	الدانمرك - الصليب الأحمر
	دومينيكا - الصليب الأحمر
	رواندا - الصليب الأحمر
	رومانيا - الصليب الأحمر
	زامبيا - الصليب الأحمر
	ساموا - الصليب الأحمر
	سانت كيتس ونيفس - الصليب الأحمر
	سانت لوسيا - الصليب الأحمر
	سانت فنسنت وجزر غرينادين - الصليب الأحمر
	سري لانكا - الصليب الأحمر
	السلفادور - الصليب الأحمر
	سلوفاكيا - الصليب الأحمر
	سلوفينيا - الصليب الأحمر
	سنغافورة - الصليب الأحمر
	سوازيلند - الصليب الأحمر
	سورينام - الصليب الأحمر
	السويد - الصليب الأحمر
	سويسرا - الصليب الأحمر
	إثيوبيا - الصليب الأحمر
	أرمينيا - الصليب الأحمر
	اسبانيا - الصليب الأحمر
	أستراليا - الصليب الأحمر
	استونيا - الصليب الأحمر
	أكوادور - الصليب الأحمر
	ألمانيا - الصليب الأحمر
	الإمارات العربية المتحدة - الهلال الأحمر
	أنغيولا وبربودا - الصليب الأحمر
	إندونيسيا - الصليب الأحمر
	أوروغواي - الصليب الأحمر
	أوغندا - الصليب الأحمر
	أوكرانيا - الصليب الأحمر
	أيرلندا - الصليب الأحمر
	آيسلندا - الصليب الأحمر
	إيطاليا - الصليب الأحمر
	باراغواي - الصليب الأحمر
	البرازيل - الصليب الأحمر
	بربادوس - الصليب الأحمر
	البرتغال - الصليب الأحمر
	بلجيكا - الصليب الأحمر
	بلغاريا - الصليب الأحمر
	بليز - الصليب الأحمر
	بنما - الصليب الأحمر
	بوتسوانا - الصليب الأحمر
	بولندا - الصليب الأحمر
	بوليفيا - الصليب الأحمر
	بيرو - الصليب الأحمر



النرويج- الصليب الأحمر
النمسا- الصليب الأحمر
نيجيريا- الصليب الأحمر
نيكاراغوا- الصليب الأحمر
نيوزيلندا- الصليب الأحمر
هايتي- الصليب الأحمر
هندوراس- الصليب الأحمر
هنغاريا- الصليب الأحمر
هولندا- الصليب الأحمر
الولايات المتحدة الأمريكية- الصليب الأحمر
اليابان- الصليب الأحمر
اليونان- الصليب الأحمر
مناطق الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينية)- الهلال
الأحمر

المكونات الدولية التي قدمت تعهدات في المؤتمر الدولي
الثلاثين
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال
الأحمر

المراقبون الذين قدموا تعهدات في المؤتمر الدولي الثلاثين
الجمعية الدولية للقانون العسكري وقانون الحرب
الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق
آسيا
جمعية الصليب الأحمر في توفالو

سيراليون- الصليب الأحمر
شيلي- الصليب الأحمر
صربيا- الصليب الأحمر
الصومال- الهلال الأحمر
الصين- الصليب الأحمر
غرينادا- الصليب الأحمر
غواتيمالا- الصليب الأحمر
غيانا- الصليب الأحمر
غينيا- الصليب الأحمر
غينيا-بيساو- الصليب الأحمر
فانواتو- الصليب الأحمر
فرنسا- الصليب الأحمر
الفلبين- الصليب الأحمر
فنلندا- الصليب الأحمر
فيت نام- الصليب الأحمر
فيجي- الصليب الأحمر
كمبوديا- الصليب الأحمر
كندا- الصليب الأحمر
كوبا- الصليب الأحمر
كوت ديفوار- الصليب الأحمر
كوستاريكا- الصليب الأحمر
كولومبيا- الصليب الأحمر
كينيا- الصليب الأحمر
لاتفيا- الصليب الأحمر
لبنان- الصليب الأحمر
لكسمبرغ- الصليب الأحمر
ليبيريا- الصليب الأحمر
ليتوانيا- الصليب الأحمر
ليسوتو- الصليب الأحمر
مالطة- الصليب الأحمر
ماليزيا- الهلال الأحمر
مصر- الهلال الأحمر
المغرب- الهلال الأحمر
المكسيك- الصليب الأحمر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية-
الصليب الأحمر
ملاوي- الصليب الأحمر
موزامبيق- الصليب الأحمر
ميانمار- الصليب الأحمر
ناميبيا- الصليب الأحمر







11.4 قائمة الوثائق المقدمة إلي المؤتمر

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثلاثين (30IC /07 /1.1)
 - أسئلة توجيهية للجان
 - برنامج ورش العمل والأحداث المنظمة على هامش المؤتمر الدولي الثلاثين
 - إرشادات خاصة بتقديم التعهدات
 - مذكرة إعلامية للأعضاء والمراقبين والضيوف في المؤتمر الدولي الثلاثين
- وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- مشروع قرار (30IC /07 /7.2) – لأخذ القرار في (المؤتمر)
- وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المهدف 3 إعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه: «الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة»

- ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات الفاعلة الأخرى في مواجهة التحديات الإنسانية ذات الاهتمام المشترك
- وثيقة معلومات أساسية (30IC /07 /5.1) وثيقة شارك في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- مشروع إعلان «معاً من أجل الإنسانية» (30IC /07 /5.2 – لأخذ القرار في المؤتمر)
- وثيقة شارك في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي (30IC /07 /8.3 –لأخذ العلم في المؤتمر)
- وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة (30IC /07 /8.4) وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الهدف 4 تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالاستجابة الدولية للكوارث

- وثيقة سارت في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- الهدف 2** الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني
- وثيقة معلومات أساسية (30IC /07 /7.1)

- مشروع قرار- اعتماد الإرشادات لتيسير وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الطوارئ على الصعيد المحلي (30IC /07 /9.1 - لأخذ القرار في المؤتمر)
 - وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
 - تقرير عن متابعة المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2004-2007):
 - المقدمة (30IC /07 /10.1.0)
 - وثيقة شارك في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
 - الجزء الأول- تنفيذ الهدف العام 1 من جدول أعمال العمل الإنساني: احترام واستعادة الكرامة للأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة أو حالات العنف المسلح الأخرى وكرامة ذويهم (30IC /07 /10.1.1)
 - وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 - الجزء الثاني- تنفيذ الهدف العام 2 من جدول أعمال العمل الإنساني: مواجهة التكاليف البشرية الناجمة عن توافر الأسلحة واستخدامها وإساءة استخدامها في النزاعات المسلحة (30IC /07 /10.1.2)
 - وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 - الجزء الثالث- تنفيذ الهدف العام 3 من جدول أعمال العمل الإنساني: تخفيض تأثير الكوارث من خلال تنفيذ تدابير تخفيض خطر الكوارث وتحسين آليات التأهب والاستجابة (30IC /07 /10.1.3)
 - وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
 - الجزء الرابع- تنفيذ الهدف العام 4 من جدول أعمال العمل الإنساني: الحد من الضعف المتزايد أمام الكوارث الناجم عن الوصم بالعار والتمييز وعدم الحصول على خدمات شاملة للوقاية والرعاية والعلاج (30IC /07 /10.1.4)
- وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- الجزء الخامس- تنفيذ القرار رقم 1 في مجال القانون الدولي الإنساني (30IC /07 /10.1.5)
- وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018) (30IC /07 /10.2)
- و4.1 /07 /CD)، نسخة عن مشروع الاستراتيجية كما قدمت إلى مجلس المندوبين (23 و24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007) لاعتمادها
- وثيقة من إعداد الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.



الجلسة الخامسة عشرة للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاجتماع التأسيسي) جنيف، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

الحضور

رئيسة المؤتمر الدولي الثلاثين
السيدة «مانديسا كالاكو ويليامس»

الأعضاء المنتخبون

الدكتور «محمد الحديد»
الدكتور «ماسيمو بارا»
السيد «ستيف كار»
السيد «إيمون كورتني»
السيد «أداما ديارا»

الأعضاء الممثلون للجنة الدولية للصليب الأحمر (عضوان)

الدكتور «جاكوب كليبرغر»
الدكتور «فيليب شوري»

الأعضاء الممثلون للاتحاد الدولي (عضوان)

السيد «خوان مانويل سواريس دل طورو ريفيرو»
السيد «ماركو نيسكالا»

الأمانة

السيدة «هيلينا كور هونان»، رئيسة الأمانة
السيدة «إيريكّا تونغ جونو»، مساعدة

مشاركون آخرون (مشارك)

السيد «مانويل فيول»، مستشار رئيس الاتحاد



1- انتخاب رئيس اللجنة الدائمة

انعقد الاجتماع الأول للجنة الدائمة الجديدة تحت رئاسة السيدة «مانديسا كالاكو ويليامس»، رئيسة المؤتمر الدولي الثلاثين، في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في 30 نوفمبر/نشرين الثاني 2007. وكان الغرض من الاجتماع هو انتخاب رئيس اللجنة ونائب رئيسها.

2- انتخاب نائب رئيس اللجنة الدائمة

اقترح الدكتور الحديد، بصفته رئيساً للجنة الدائمة، الدكتور «ماسيمو بارا» في منصب نائب الرئيس. بارا» لتولي منصب نائب الرئيس.

3- الاجتماع المقبل

وافقت اللجنة على أن تجتمع في يومي 21 و 22 من فبراير/شباط 2008.



